



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

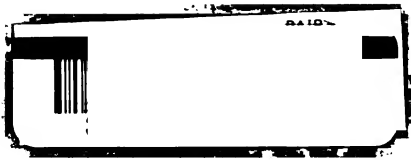
We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>









7492  
al-Tā'ir, Mustafā ibn Muḥammad

شرح العلامة الشيخ مصطفى بن أبي عبد الله بن محمد بن  
يونس بن النعمان الطائي المسمى كنز البيان  
مختصر توفيق الرحمن على متن الكنز  
للعلامة عبد الله بن أحمد بن محمود  
النسفي في مذهب الإمام  
الاعظم أبي حنيفة  
النعمان

Sharḥ al-Tā'ir

«وبهامشه ذخائر الاشرفية في الغار الحنفية للشيخ  
الإمام ابن الشحنة الحنفي يفتنا الله بهم آمين»  
اورعته في هذا الكتاب رحمه الله تعالى والحمد لله رب العالمين

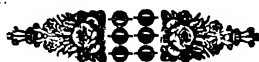
(RECAP)

2272

7006

83

1889



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾  
المجد لله الذي كشف  
بالعلماء كل مشكل وملغز  
وأوضح بافهامهم كل  
عويص ومتشابه وميز  
وأشهد أن لا اله الا الله  
وحده لا شريك له اله رفع  
الفقهاء على العباد وشرفهم  
وعزز وأشهد أن محمدا  
عبده ورسوله المؤيد بكتابه  
الذي أوضح وأعجز المنزل  
عليه في مبين آياته انما  
يخشى الله من عباده العلماء  
ليبين فضلهم الأبرز صلى  
الله عليه وعلى آله وأصحابه  
ذوى الشرف الباذخ  
والحظ الاميز ﴿وبعد﴾  
فان الفقه عماد الدين  
وحبله المتين المصعد  
الى أفق الحق المبين به  
تعرف الاحكام ويفرق  
بين الحلال والحرام ماخذه  
كتاب الله وسنة رسوله  
و بالجرى على موجب يبلغ  
المؤمن من سعادة الدارين

النهي عنه بلامعارض وحكمه الثواب بالترك امتثالاً لله تعالى والعقاب بالفعل والكفر باستحلال المتفق عليه والمذكور ما ثبت النهي عنه مع المعارض وحكمه الثواب بالترك امتثالاً وخوف العقاب بالفعل والمفسد هو الناقض للعمل المشرع فيه وحكمه العقاب بالفعل عما وعدمه سهواً قال المصنف رحمه الله تعالى بعد اقتتاحه بالسبلة الحمدلة والصلوة والسلام على سيد الانام

### كتاب الطهارة

قدمها لانها شرط الصلوة وهومقدم على الشروط (فرض الوضوء) الفرض لغة التقدير وشرعاً مامر (غسل وجهه) الغسل اسالة الماء على المحل بحيث يتيقظ طهر وأقله قطرتان في الاصح (وهو من قصاص شعره) فالباقي الى أسفل ذقنه (طولا) والى شحمتي الاذن) عرضاً ولو بعد النبات خلافاً لابي يوسف (ويديه برقيقه) أى مع مرقيقه (ورجليه بكعبيه) أى مع كعبيه والمراد بالكعب هنا العظم المرتفع في جانب القدم (ومسح ربيع رأسه) من أى جانب في الصحيح (و) مسح ربيع (الحية) الكعيفة في رواية والاصح أنه يفترض غسل ما يلاق بشرتها كما يفترض غسل بشرة الخفيفة (وستته) أى الوضوء (غسل يديه) ثلاثاً (الى رصغيه ابتداء) أى في ابتداء الوضوء (كالتمسية) بأن يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ (وستته) (السواك) قبل الوضوء وقيل حالة المضمة (وستته) (غسل فاه) ثلاثاً (و) (غسل داخل) (أنفه) ثلاثاً بما عايناه جديدة مع الاستيعاب (و) (ستته) تخليل الحية) بكف ما من أسفلها الغير المحرم (و) تخليل (أصابعه) أى أصابع يديه ورجليه (و) (ستته) تثليث الغسل ونيقته) أى نية رفع الحدث أو اباحة الصلاة (و) (ستته) مسح كل رأسه مرة) واحدة (و) (ستته) مسح أذنيه) ولو (بعائه) أى بجاه الرأس وادخال الاصابع في صماخهما (و) (ستته) (الترتيب المنصوص) بأن يبدأ أولاً بوجهه ثم بذراعيه ثم برأسه ثم بختم رجليه (و) (ستته) (الاولاه) وهو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول (ومستحبته) أى الوضوء (التيامن) أى بداهته باليمنى (و) (مستحبته) (مسح رقبته بظاهر اليدين) ومسح المقوم بدعة (و) ينقضه خروج نجس) بالغسل (منه) أى المتوضي سواء خرج من السبيلين ولو بالظهور أو من غيرهما بشرط السيلان والرجح الخارجة من الدبر ناقضة لامن القبل والذكر (و) ينقضه (ق) (مل فاه) بحيث لو لم يتكاف لخرج منه (ولو) كان القى (مرة) بالكسر أى صفراء (أو علقاً) أى دماغاً غليظاً فلو ما ثغماً من جوف أو رأس ناقض قل أو أكثر (أو طعماً أو ماء) ولو من ساعته بعد ما وصل الى معدته والا فلا (لا) أى لا ينقضه لو كان (بلقماً) سواء علام من جوفه أو نزل من رأسه وسواء ملأ الغم أو لا (أو دماغاً عليه البراق) بخلاف ما اذا غلب الدم أو استويا احتياطاً (والسبب) أى سبب القى وهو الغنيان (بجمع متفرقة) عند محمد وهو الاصح

غاية سؤله وقد صنف فيه العلماء ونوعوا وتقننوا في أفتائه وفرعوا فمنهم من دون الاحكام بمجردة عن الادلة ومنهم من نصب الخلاف وجمع بين الحكم والدليل والعلة ومنهم من اقتصر على المتفقة صوراً المختلفة حكماً ومنهم من اعتنى بالشوارد الغرائب التي لا يعرفها الا من غزر علماً ومنهم من دون من المسائل الفقهية ما يقع على طريق اللغو والتعمية والاحجية قصداً الى تشييد الاذهان وتحلية للتنويع للملايل الطالب الكسلان ولم يقتنى والله الحمد التأليف في فن منها غير الاخير من اعتراف بقلة البضاعة وكثرة القصور والتقصير فاجبت أن أجمع ما وقفت عليه في هذا الباب وأبرز جميع ما عثرت عليه من هذا النوع في هذا الكتاب ولم أقف لاحد من أئمتنا على تصنيف مفرد في هذا النوع الظريف سوى تأليف للعلامة ابن العزلاطيف سماه التهذيب لذهن اللبيب ذكر فيه

(و) ينقضه (نوم مضطجع) على الجنب (ومتورك) أى مشكى على أحد ورصيه  
 (و) ينقضه (انحماه) وهو الغشي (وجنون) وهو زوال العقل (وسكر) بأن يدخل في  
 مشيته تحول وفي أكثر كلامه تلثم (و) ينقضه (قهقهة مصل) صلاة ذات ركوع  
 ومجود (بالغ) وهى ما يكون مسموعا له ولغيره بخلاف الضحك والتبسم (و) ينقضه  
 (مباشرة فاحشة) وهى أن يباشرها بتجردين وتنتشر آتته ويلاقى فرجه فرجها (لا)  
 ينقضه (خروج دودة من جرح) كما لو خرج منه العرق المدنى وهو الذى يقال له فريث  
 (و) لا ينقضه (مس ذكر) ولو بباطن الكف (و) لا لمس بشرة (امرأة) ولو بشهوة  
 (وفرض الغسل غسل فيه وأنفقه) أى المضمضة والاستنشاق (و) غسسل (بدنه) أى  
 ما يمكن غسله منه فيغسل السرة وبشرة اللحية ولو كتمه وتغسل فرجها الخارج ويجب  
 تحريك الخاتم والقرط الضيقين (لا) يجب (دلكه) أى البدن (ولا) يجب (ادخال الماء  
 داخل الجلبة لا القلف) الذى لم يحن ولو جنباً (وسنته) أى الغسل (أن يغسل يديه)  
 ابتداء إلى رصغيه (وفرجه) وإن لم يكن به نجاسة (ونجاسة) لو كانت على بدنه ثم يتوضأ  
 وضوء الصلاة فيمسح رأسه ويؤخر غسل رجليه إن كانا في مستنقع الماء والا فلا (ثم  
 يغيض الماء على بدنه ثلاثا ولا تنقض) المرأة (أضغرة) أن بل أصلها (ولا واجب النقص  
 وفرض) الغسل (عند) خروج (منى ذى دفق) (ذى شهوة عند انفصاله) عن محله  
 عندهما وعند أبي يوسف يعتبر ظهوره على وجه الشهوة أيضا (و) فرض عند (تواري  
 حشفة) وهى مازوق الختان ولو بمائل توجد معه الحرارة على الأصح (في قبل أو دبر)  
 لا دعى حتى مشتهى (عليهما) أى الفاعل والمفعول لو مكفينا فلو أحدهما مكفيا فعليه  
 فقط وإن لم ينزل (و) فرض الغسل (عند) خروج (حيض ونفاس) بشرط انقطاعهما  
 (لا مذى) وهو الذى يخرج عند الملاعبة (و) لا (ودى) وهو بول غليظ أبيض يعقب  
 الرقيق منه (و) لا عند (احتلام بلا بلل) سواء كان رجلا أو امرأة (وسن) الغسل  
 (للجمعة) أى لصلاتها والعديد والأحرام وعرفته ووجب (الغسل على المسلمين) للميت  
 (ولن) أى على من (أسلم جنباً والا) أى وإن لم يكن جنباً (ندب) ويتوضأ بعاء السماء  
 (وعاء) العين والبحر) وكذلك عاء النهر والبحر والثلج والبرد (وإن غير طاهر) ولو من  
 خلاف جنس الأرض (أحد أو صافه) أو كها وهى اللون والطعم والرائحة (أو أنتن) أى  
 يتوضأ به وإن أنتن (بالمكث لا) أى لا يتوضأ (بعاء) تغير بكمرة الاوراق) بأن خرج عن  
 رقبته وسيلانه وإن لم تتغير أوصافه وكذا الماء الذى تقع فيه الباقلا والخص ونحوهما  
 (أو) زال عنه اسم الماء (بالبطبخ) بخلط طاهر كالمرق والباقلا ونحوهما ولو بقى على رقبته  
 (أو اعتصر من شجر) كالإيباس (أو تمر) كالغلب وكذا ما يخرج من الشجر بلا عصير  
 (أو غلب عليه غيره أجزاء) أى من جهة الأجزاء إن كان المخالط مائعا لا وصفه كاللحم  
 المستعمل فإن كان المطلق رطلين والمستعمل رطلا جاز ولو بالعكس أو استوى بال  
 والغلبة فى مائع له وصف واحد كماء البطيخ بظهوره وفى مائع له وصفان كاللبن بظهوره  
 أحدهما فى مائع له ثلاثة أوصاف كالخل بظهور اثنين منها (ولا) يتوضأ (بعاء) أى

مسائل فاللهام من الحيرة  
 والعدة وأضاف إليها  
 مسائل دونها بكتير من  
 العدة وجعل فى آخره  
 طرفا من المسائل التى لا  
 لا يجوز فيها اطلاق الجواب  
 ويتوقف فيها على التفصيل  
 تحصيل الصواب فجمعت  
 الى ما فى كتابه ما أمكننى  
 جمعه من العدة والحيرة  
 وأضفت الى ذلك أشياء من  
 كتب الشافعية بسيرة  
 وابتكرت كثيرا من  
 الصور ونظمت عدة  
 أجوبة عن نظم أسئلة من  
 غير وسلكت فيه طريق  
 الإيجاز والاختصار فرارا  
 عن الاملال للانكار  
 (ومهمته) بالذخائر الاشرفية  
 فى أغاز الحنفية ولم أدع  
 لهذا النوع الاستيعاب ولا  
 أنه لا يمكن الزيادة على  
 مسائل هذا الكتاب ولئن  
 فسمع الله فى الاجل ومن  
 فراغ البال وبلوغ الأمل  
 لا جعلته جامعاً لهذا  
 الأئمة الأربع وأكون  
 إن شاء الله تعالى عن أوسع  
 النظر فيه وأشبع وبالله  
 سبحانه وتعالى على ما  
 قصدت أستعين فهو الموفق

الى كل خير والمثبت عليه  
والمعين وهو حسبي ونعم  
الوكيل

### ✽ كتاب الطهارة ✽

#### مسائل المياه

﴿مسئلة﴾ ان قيل أى  
ماء أفضل من مياه الدنيا  
كلها وما زفرم وغيرها  
﴿الجواب﴾ أنه الماء  
الذى ينبع من أصابع النبي  
صلى الله عليه وسلم ويلغز  
لها بوجه آخر فيقال أى  
ماء لم ينزل من السماء ولا  
خرج من الارض ولا اعتصر  
من شجر ويجوز به الوضوء  
﴿مسئلة﴾ ان قيل أى  
ماء جار يجوز به الوضوء في  
القليل منه ذون الكثير  
﴿الجواب﴾ أنه منبع  
العين اذا كان أربعة أذرع  
في مثلها فادونها جاز  
الوضوء فيه واذا كان خسا  
فما فوقها لا يجوز الوضوء فيه  
وفرق بينهما بأن الكثير  
يدور فيه المستعمل ولا  
يخرج منه وفي المسئلة  
خلاف وقد بسط الكلام  
فيها في شرحي لمنظومتي  
الفرق يسر الله اكملها  
﴿مسئلة﴾ ان قيل أى  
حوض صغير لا يجري فيه

أى كد وقع (فيه نجس) بالفتح تغيير أولا (ان لم يكن عشرا في عشر) أى عشرة  
أذرع في عشرة بذراع المساحة وقيل بذراع الكرباس (والا) بأن كان عشرا في عشر  
وكان عميقا لا يظهر ماتحته بالاغتراف فهو (كالجاري وهو) أى الماء الجاري (ما يذهب  
بنمة) وقيل ما يبعده الناس جارا وهو الاصح (فيتوضأ منه) أى من الماء  
الجاري تحقيقا أو تقديرا (ان لم ير أثره) أى أثر النجس بعد وقوعه فيه (وهو لون  
أو طعم أو ريح) أما لو ظهر فيه أثره فانه يكون نجسا (وموت ما) أى حيوان  
(لا دمه فيه) أى في الماء الدائم القليل أو في غيره من المائعات (كالبق والذباب  
والزنبور والعقرب والحية والسمل والصفدع) ولو بر ياليس له دم مسائل (والسرطان)  
وغوها ككلب الماء وخنزيره (لا ينجسه والماء المستعمل لقربة) كالوضوء على  
الوضوء اذا اختلف المجلس وكغسل اليد للطعام ومنه (أورفع حدثا اذا استقر في  
مكان) وفي الكافي اذا زال عن البدن وهو الاصح (طاهر لا مطهر) للأحداث  
بخلاف الاخبار خلافا للحمد (ومسئلة البئر) الخلافية بضطها حروف (حظ)  
بكسرتين صورتها جنب أو محدث مستنجع ماء انغمس في بئر بلانية ولا نجاسة يبدنه  
ولم يتدلك بالماء والرجل نجسان عند الامام وعلى حالهما عند أبي يوسف وطاهران  
عند محمد وهو الصحيح (وكل اهاب) هو اسم جلد غير مدبوغ ولوجلد فيل (دبغ)  
حقيقه أو حكا وكان قابلا للداغة (فقد طهر) طاهرا وباطنا ولا يعود نجسا باصابة  
ماء مطلقا في الاصح (الاجلد الخنزير والآدمي) فانه لا يطهر بها واذا ذبح أهل  
التسمية ما قبل التطهير طهر جلده دون لحمه على الاصح (وشعر الانسان) بعد الموت  
(و) شعر (الهيئة) غير المتوفى (وعظمها طاهران) سوى شعر خنزير (وتنزع البئر)  
أى ماؤها ان أمكن (بوقوع نجس) وان قل كقطرة بول أو دم (لا) أى لا تنزع  
(ببعرى ابل وغنم) أراد بهم ماما لا يستكثره الناظر وكذا الزوث والحلي ولا فرق بين  
صحح ومنه كسروا لين بقر فلاة ومصر على الصحيح (و) لا بوقوع (خره حمام وعصه غور)  
بخلاف خره أو زوبط ودجاج (وبول مايو كل نجس) تخفف فلو وقع في بئر نزع الماء  
كله خلافا للحمد (لا ما لم يكن حدثا) أى ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا كقئ قليل  
ودم غير متجاوز بخلاف دم استحاضة ورفاق (ولا يشرب) بول مايو كل لحم (أصلا)  
ولو لتداوى وعند محمد يشرب مطلقا وعند أبي يوسف للتداوى فقط (و) ينزع  
(عشرون دلو أو سطا) وهو دلو تلك البئر (بعوت فحوفارة) كعصفور وصعوة والغاراتان  
كقارة والثلاثة كاللجاجة والست كالشاة وهو الصحيح (و) ينزع (أربعون) دلو  
(بنحو) أى بعوت نحو (حمامة) كدجاجة وسمنور وجوبا وخمسون استحبابا  
(و) ينزع (كله بنحو شاة أو انتفاخ) أى ينزع كله بانتفاخ (حيوان أو نفسخه)  
فيه ولو صغير هذا ان أمكن نزعها (و) ينزع (مائتان) الى ثلثمائة (ولم يمكن نزعها  
بأن كانت معينا) ونجسه مائة ثلاث) أى ثلاثة أيام ولياليها (فأرة منتفخة) أو  
منتفخة (جهل وقت وقوعها) وقال من وقت العلم (والا) أى وان لم تكن منتفخة

أو تمسحة نجسها (مذيوم وليلة) عنده خلافا لهما (والعرق كالسور) أى عرق كل  
حيوان كسوره طهارة ونجاسة الاعرق الحمار فظاهر والسور ما يقيه الشارب في اناء  
أو حوض (وسور الادحى) مطلقا ولو جنباً أو حائضاً أو كافراً أو أنثى (و) سور  
(الفرس وما يؤول كل لحمه طاهر) سور (الكتاب والخنزير وسباع البهائم) كاسد  
وفهد وغر (نجس و) سور (الهرة) الاهلية (والدجاجة المخلاة) أى المسبية وكذا شاة  
جلالة ونحوها بخلاف محبوبسة فلا يكره سورها (وسباع الطير) كالبازي والصقور  
ونحوها (وسواكن البيوت) كالخية والعقرب ونحوها (مكروه) تنزيها عند وجود  
غيره (و) سور (الحمار والبغل) الذى أمه أن (مشكوك) فى أنه مظهر أو لا فلو  
كانت أمه فرساً أو بقرة لم يكره (بتوضأه) أى بكل واحد من سور الحمار والبغل  
(و) يتيمم إن فقد ماءً مطلقاً ولم يجد الاسورهما (وأياً) من الوضوء والتيمم (قد ضح)  
حتى لو قوضاً تميم أو عكس جاز (بخلاف نبيذ التمر) وهو ما ألقى فيه تمرات حتى صار  
حلو الكثرة رقيق سيال فاذا لم يجد غيره فعن الامام انه يتوضأ به وقال أبو يوسف  
يتيمم واليه رجع الامام وبه يفتى وقال محمد يجمع بينهما

### باب التيمم

وهو لغة القصد وشرعاً قصد الصعيد الطاهر لازالة الحدث وسنته ثمانية الضرب  
بباطن كفيه وأقبالهما أو أديارهما ونفضهما وتفرج أصابعه والتسمية والترتيب  
والولاة (و) يتيمم بعده ميلاً وهو ثلث الفرمخ أربعة آلاف ذراع (عن ماء أو)  
لمرض) خاف اشتداده أو امتداده باستعمال الماء أو بالتحرك للاستعمال أول يقدر  
على استعمال الماء بنفسه فلو قدر بغيره يتيمم عنده لا عندهما والمصور فاقد الطهورين  
والعاجز عنهم المرض يؤخرها عند الامام وقال لا يشبه وجوبه ويعيد وبه يفتى (أو برد)  
بأن خاف الجنب أن يقتله البرد أو يمرضه ولم يجد ثوباً يديه ولا مكاناً يأويه ولا ماءً  
مستحلاً ولا ماءً يسخن فانه يتيمم ولو فى المصر وأما المحدث فالاصح عدم جواز التيمم له  
بالمصر إجماعاً (أو خوف عدو أو سبغ) يمنعه أو يخاف على نفسه الهلاك أو الخبس  
أو على ماله منه أو على نفسه من فاسق عند الماء (أو) خوف (عطش) على نفسه أو  
دائمه ولو كلباً وكذا الواحتاجه لجن (أو فقد آلة) الاستقاء (مستوعباً وجهه ويديه)  
حتى لا بد من نزع الخاتم والسوار وتحرى كيهما وتحليل الأصابع وبه يفتى (مع مر فقيه)  
فلو قطعت يده من المرفق مسح موضع القطع ولو فوق المرفق لا (بضر بتين) متعلق  
بیتيمم (ولو) كان جنباً أو حائضاً بطاهر (أى يتيمم بطاهر (من جنس الارض)  
وهو ما لا يحترق ولا ينطبع كالتراب والرمل والخجر ونحوها بخلاف ما يحترق فيصير  
رماداً كالشجر والحنطة ونحوها أو يلين كالخديد والرصاص ونحوها (وان لم يكن  
عليه) أى على جنس الارض (نقع) أى غبار حتى لو وضع يديه على حجر لا غبار عليه ولو  
مغسولاً جاز (وبه) أى بالنقع يجوز التيمم (بلا تجز) عن التراب خذ لا فالأبى يوسف  
(نارياً) أى يتيمم نأى الاستباحة الصلاة أو قربة مقصودة لا تنادى بلا طهارة كصلاة

الماء يجوز الوضوء فيه ولا  
ينجس بغمس اليد فيه ان  
كانت متنجسة (فالجواب)  
أنه حوض الحمام اذا كانت  
الايدي متداولة الاغتراف  
منه غرامة مدارك والماء  
داخل فيه قال فى البرازية  
وعن الامام أن حوض  
الحمام كالماء الجارى وعن  
الامام نعم اذا كان الغرف  
متدارك والماء يدخل من  
الانبوب ساوى الداخل  
الخارج أم لا حتى لو كانت  
على يد المغترف نجاسة  
والحالة هذه لا تنجس  
وكذلك البئر انتهى وهى  
مسئلة مهمة يعنى بها  
مسئلة (ان قيل أى  
ماء جارى مجرى واحد ثم  
يخالطه نجس يكون طهوراً  
فى وقت نجس فى آخر  
(فالجواب) ان هذا ماء  
عمل بجراه بجنب ونورة  
خلط بهما رادعة فالما  
الجارى على ذلك نجس عند  
أبى حنيفة وأبى يوسف  
رحمهما الله تعالى وإذا كان  
جره قويا يكون طاهراً  
مسئلة (ان قيل أى ماء  
طهور اغترف منه انسان فى  
كوز طاهر فكان مافى

جنازة ومسجدة تلاوة بخلاف ما لو تيمم لدخول مسجد ولو جنباً أو مس محض كذلك  
(فلما) أى فلها بطل (تيمم كافر) سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة  
كالصلاة أولاً كالاسلام (لا وضوء) أى ان توضع الكفاير يديه الاسلام ثم أسلم فهو  
متوضئ (ولا تنقضه ردة) فلو تيمم مسلم ثم ارتد العباد بالله تعالى ثم أسلم فهو على تيممه  
(بل) ينقضه (ناقض الوضوء وقدره ماء فضل عن حاجته فهي تمنع التيمم) ابتداء  
(وترفعه) انتهاء مطلقاً في الصلاة أو في غيرها (وراجى الماء يؤخر الصلاة) فله بالى  
آخر الوقت المستحب ولو لم يرج فلا فضل صلاته في أول الوقت (وصح) التيمم (قبل  
الوقت و) صح (لغيرين) وأكثر وما شاء من الواجبات والغوافل أداء وقضاء (و) صح  
لاجل (خوف فوت صلاة جنازة) أى كل تكبيراتها ولو وليا ولو جريحاً بأخرى ان  
أمكنه التوضؤ بينهما فلم يتوضأ أعاد التيمم والا لا به بقى (أو) خوف فوت كل  
صلاة (عبد) ولو أماما (ولو) كانت صلاته (بناء) كما لو شرع فيها بالوضوء ثم سبقه  
حدث يتيمم ويبنى خلافهما (لا) أى لا يصح التيمم (لغوت) صلاة (جمعة) صلاة  
(وقت) لأن لها خلفاً بخلاف الأولين (ولم يعد ان صلى به ونسى الماء في رحله) ثم  
تذكر بعد الصلاة بخلاف ما لو نسي ثوبه وصلى طارياً أو في ثوب نجس أو مع نجاسة  
ومعه ما رزى بها أو قضاها نجس أو صلى بمحدثاً ثم تذكر فأنه يعيد أجمعاً (ويطلبه)  
وجوباً (غلاة) وهى ثلثمائة ذراع إلى أربع مائة (ان ظن) المسافر (قربه والا) أى  
وان لم يظن قربه (لا) يفترض (ويطلبه) لزوماً (من رقيقه) ولا يعجل بالتيمم (فان  
منعه تيمم وان لم يعطه الا بثمن مثله) أو بغير يسير (وله ثمنه) فاضلاً عن حوائجه  
الاصلية (لا يتيمم والا) أى وان لم يكن معه ثمنه أولاً لا يعطيه الا بغير فاحش كدينار  
لكنه (يتيمم ولو) كان (أكثره) أى أكثر بدنه مساحة في الجنابة وعدد في الوضوء  
(يجزى حائيم) لا غير وكذا ان استويا (وبعكسه) وهو ما لو كان أكثر بدنه جميعاً  
وأقله مجزواً (يقبل) العجم (وعجم) على الجريح (ولا يجمع بينهما) أى بين الغسل  
والتيمم ولو بيده قروح يضرها الماء دون باقى أعضائه يتيمم اذا لم يجد من يغسل  
وجهه وقبل مطلقاً

### باب المسح على الخفين

(صح) المسح (ولو) المسح (امرأة لا) أى لا يصح لو (جنباً) لانه لا يتأتى الاغتسال مع  
وجود الخف ملبوساً (ان لبسهما على وضوء) فلو تيمم ولبس ثم وجد الماء لا يسح (تام)  
فلو غسل رجليه أولاً ولبس خفيه وأحدث قبل اتمام الوضوء لا يسح ويعتبر تمامه  
(وقت الحدث) أى قبله لا متصلاً به (وما ليله للقيم وللأسافر ثلاثاً) من الايام والليالي  
وابتداء المدة (من وقت الحدث) فلو توضع مقيم مثلاً عند طلوع الفجر وأحدث بعد ما صلى  
الظهر يسح في الغدا الى مثل تلك الساعة (على ظاهرهما مرة) لا على باطنهما ولو مسح  
على ما يلي الساق أو ما يلي مقدم ظاهر الخف يجوز ولو على العقب أو على ما فوق

الكعبين لا (بثلاث) أى بقدر ثلاث (أصابع) اليد أصغرها طولاً وعرضاً في الصحيح ولا بد أن يمسح بمقدار ثلاث أصابع من كل رجل (يبدأ من) قبل رؤس (الأصابع) فيضع أصابع يديه على مقدم خفيه ويعدّها متوجّهاً (إلى) أصل (الساق) اتباعاً للوارد فلو بدأ من الساق حاز وكره (والخرق الكبير) في أى جانب إذا كان منفرداً يرى ماتحته (يعنه وهو) أى الخرق الكبير (قدر ثلاث أصابع القدم أصغرها) فلو فوق الأصابع كانت هي المعتبرة والصغير والكبير سواء (وتجمع) الخرق (في خف) واحد (لا فيهما) وأقل خرق يجمع لثمن المسح ما تدخل فيه المسألة لا مادونه (بمخلاف النجاسة) المتفرقة في الخفين أو الثوب أو البدن فإنها تتجمع فإن زادت على قدر الدرهم منعت (و) بمخلاف (الانكشاف) أى انكشاف العورة ولو كان متفرقاً والجمع يبلغ ربع أدنى عضون الأعضاء المنكشفة ينع (وينقصه ناقض الوضوء وزرع خف) واحد وخفين بالاولى (و) ينقصه (مضى المدة) أن لا يخف ذهاب رجله من البرد لانه مع الضرر يصير كالجبيرة وهي غير موقفة لكن يستوعبها بالمسح حينئذ (وبعدهما) أى بعد زرع الخف ومضى المدة وهو على وضوئه (غسل رجله فقط) دون بقية أعضائه (وخرج أكثر القدم) من الخف (زرع) كنزع كله في الصحيح وعن محمد بن بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث أصابع لم يبطل وهو الأصح (ولو مسح مقيم فسافر قبل تمام (يوم وليلة مسح ثلاثاً) من الأيام والليالي (ولو أقام مسافراً بعد) مسح (يوم وليلة زرع) خفيه وغسل رجله (والأى) أى وإن أقام قبل مسح يوم وليلة (بتم يوم وليلة وضع) المسح (على المرقوق) الشامل للخف إن كان صالحاً للمسح ولبسه قبل أن يحدث وما يلبس من الكرباس المجرد تحت الخف لا ينع المسح (و) مسح المسح على (الجورب المجلد) أى الذى وضع الجلد على أعلاه وأسفله (و) على (المنعل) أى الذى وضع الجلد على أسفله (و) على (التخين) أى الذى يقوم على الساق من غير شد (لا) أى لا يمسح المسح (على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين) وهما ثنية قفاز وهو شئ يلبسه النساء والصيادون في أيديهم (والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة ونحو ذلك) كعصابة الفصد (كالغسل) لما تحتها فلو مسح على جبيرة إحدى الرجلين لا يجوز المسح على خف الأخرى (فلا تتوقت) هذه الثلاثة بوقت تنقض بعضه (ويجمع) المسح عليها (مع الغسل ويجوز) المسح عليها (وإن شدها بلا وضوء ويمسح على كل العصابة) سواء (كان تحتها جراحة أولاً) وعن ابن زياد أن مسح على الأكرجاء والأقلا وعليه الفتوى هذا إذا كان غسل ماتحتها يضره والأفعليه التزع وغسل ما حول الجراحة والمسح على الجراحات ولو ضربه مسح الجبيرة تركه (فإن سقطت) الجبيرة (عن بره بطل) المسح فلو كان في الصلاة استقبل (والأى) أى وإن سقطت لاعتبر به (لا) يبطل فيمضي على صلاته (ولا يفتقر) المسامح (إلى النية في مسح الخف والرأس)

﴿باب الحيض﴾

البسرة فوقع في البسرة وأخرجت حية وجب تزح جميعها لأنها إذا رأت الهرة ترمى بيولها فتوجب تزح السكك وإذا ماتت فيها النما يجب تزح عشرين دلوا إلى ثلاثين ~~مسألة~~ أن قيل أى رجل طاهر أنغمس في البئر أقسدها وأى رجل جنب إذا فعل ذلك لا يفسدها (فالجواب) أن الأول رجل طاهر أنغمس فيها بنية الاغتسال فإنه يفسد الماء بمعنى أنه يسلمه وصف الطهورية والثاني رجل جنب أنغمس فيها لأخراج الدلو لا يفسدها لمكان الضرورة ~~مسألة~~ أن قيل أى إنسان غسل بعد موته فسقط في بئر ولم يخرج منه شئ من النجاسات فنجسها وأوجب تزح جميع ماؤها (فالجواب) أنه الكافر وهي من مسائل منظومتي في الفروق قال حجة الاسلام الكرابيسي كافر ميت غسل ثم أوقع في ماء نجسه ولو غسل ميت مسلم ثم أنقى في ماء لم ينجسه وعلمه بأننا علمنا بنجاسة الكافر بموته ولم يوجد ما يوجب الحكم



بطهارته وهو جواز الصلاة

عليه فاستوى وجود الغسل وعدمه لكن رأيت في  
البراز به الكافر اذا وقع بعد  
الموت قبل الغسل في الماء  
نجس الماء والمسلم قبل الغسل  
والكافر بعده لان عندي  
فيه نظر افقد نص في النجس  
والمس يدعى أن الكافر  
كالحزير قال وان وقع قبل  
الغسل نجس سواء كان  
مسلم أو كافر الا نجس والله  
أعلم (مسئلة) ان قيل أى  
شيء طاهر قليل صب في بئر  
ولم يغير شيئا من أوصافها  
لكنه سلبها الطهوية  
(فالجواب) أنه الماء المستعمل  
عند محمد رحمه الله فلا يجوز  
الوضوء منها الا بعد نزح  
عشرين دلو أو سوى المصبوب  
لان النجس عنده لا يكون  
مستهلكا في جنسه وانما يزيد  
فيه وأصل المسئلة في كتاب  
الايان وقد أوفختها في كتابي  
زهر الروض والله الموفق  
(مسئلة) ان قيل أى بئر  
لا يجوز الوضوء منها لم ينزح  
منها دلو واحد (فالجواب)  
أنها بئر صب فيه الدلو الاخير  
من بئر وجب نزح دلاء منها  
فانه لا يجوز الوضوء منها ما لم  
ينزح دلو ويترد السؤال  
في دلوين وثلاثة وأربعة  
بحسب المصبوب فيها  
(مسئلة) ان قيل أى ماء

(هو) لغة السيلان وشرعا (دم ينفسه) أى يدفعه (رحم) هو منبت الولد في  
البطن يخرج به الرعاف ودم الاستحاضة والجراحات وما يخرج من دبرها يخرج بقوله  
(امرأة) ما يخرج من رحم غير المرأة بقوله (سليمة عن داء) دم الياس والنفاس  
لانه بمنزلة الداء وبقوله (وصغر) ما تراه بنت دون تسع (وأقله ثلاثة أيام)  
وأوسطه خمسة (وأكثره عشرة) من الايام والليالي (وما نقص) عن الثلاثة  
(أو زاد) على العشرة فهو (استحاضة وما سوى البياض الخالص) من الالوان  
(حيض) مطلقا (ينع) الحيض (صلاة وصوما) وطأ (وتقضيه) أى  
الصوم على التراخي في الأصح (دونها) أى دون الصلاة للخروج (و) ينع (دخول  
مسجد) ولولعبور (و) ينع (الطواف وقربان ماتحت الأزار) وهو ما بين السرة  
والركبة فيستمتع بمعاذ بوط وغيره ولو بلا حائل (و) ينع (قراءة القرآن)  
بقصده ولو دون آية (و) ينع (مسه) أى القرآن ولو آية (الابغلاف) وهو  
الجلد المنفصل كالخريطة ويكره مسه بالسك وهو الصحيح (ومنع الحدث) الأصغر  
(المس) لا القراءة (ومنعهما) أى القراءة والمس (الجنابة والنفاس) الاقراء والآيات  
المشتملة على دعاء أو ذكر بنيه (وتوطأ) المائض (بلا غسل بتصرم) أى انقطاع دم  
الحيض (لا كثر) أى بعد عشرة أيام (و) لو انقطع (أقله) أى أقل مدة الحيض وهو  
عادتها (لا) توطأ (حتى تغتسل أو يعرض عليها أدنى وقت صلاة) بأن يعرض عليها زمن  
يسع الاغتسال والنحرية ولبس الثياب في الصحيح ان انقطع في آخر الوقت أو يعرض  
عليها وقت صلاة كامل حتى تصير الصلاة دينيا في ذمتها ان انقطع في أوله ولو انقطع  
لدون عادتها اغتسل في آخر الوقت وتصل وتصوم ولا توطأ ولا تنزح بزوج آخر  
مالم تبلغ عادتها وهي طاهرة لا احتياط (والطهر المختل بين الدمين في المدة) أى مدة  
الحيض والنفاس (حيض) في مدة الحيض (ونفاس) في مدة النفاس (وأقل الطهر)  
الفصل بين الحيضتين وكذا بين النفاس والحيض (خمس عشرة يوما ولا حد لا كثره)  
لانه قد عتد سنين وقد يستغرق العمر (الا عند) الاحتياج الى (نصب العادة) لاجل  
انقضاء العدة (في زمن الاستقرار) أى استمرار الدم فيقدر طهرها للضرورة بشهرين  
وعليه الفتوى فتتقضى عدتها بسبعة أشهر (ودم الاستحاضة) حكمه (كرعاف دائم)  
لا ينع صلاة (لا) صوما (لا) وطأ ولو زاد الدم على أكثر أيام (الحيض و) أيام  
(النفاس) ولها عادة أقل من الاكثر (فما زاد على عادتها) وتجاوز الاكثر فهو  
استحاضة فان لم يجاوز الاكثر فالكل حيض ونفاس (ولو) كانت المرأة (مبتدأة)  
بأن بلغت بالدم واستمر بها (خفيضها) من كل شهر (عشرة) أيام (ونفاسها) أربعون  
يوما والباقي استحاضة فيهما (وتتوضأ الاستحاضة ومن به سلس بول أو استطلاق بطن  
أو انقلاب ريح) أى خروجه بفتنة (أو رعاف دائم أو جرح لا يرقأ) أى لا يسكن دمه  
(لوقت كل فرض ويصلون) أى المعذورون (به) أى بذلك الوضوء في الوقت (فرضا  
ونفلا) اذا لم يوجد منهم حدث آخر (ويبطل) وضوؤهم (بخروجه) أى الوقت (فقط)

تغيرت أوصافه الثلاثة بما لا يقصده المبالغة في التنظيف، ويجوز الوضوء به (فالجواب) أنه الماء الذي وقعت فيه أوراق الأشجار من الخريف فتغيرت أوصافه الثلاثة ذكره في النهاية ونقله عن الاساتذة على فيها تحرير التشنيف يسر الله اكمله (مسئلة) ان قيل أى غدیر مساحتها مائة ذراع في مائة وهو نجس مع أنه غير متغير بالنجاسة (فالجواب) أن هذا غدیر بقي فيه ماء من نجس أقل من عشرة أذرع في مثلها ودخل فيه ماء طهور قل لا حتى بلغ الماء الذي ذكرناه فإنه يكون نجسا ونقل في جوابه مع الفقه أن أبابكر العياضی يقول انه اذا بلغ عشرین بصیر طاهرا (و جواب آخر) وهو أن يكون في طريق الماء الذي يصل منه الى الغدير نجاسة والماء يجري عليها وهو قليل ويجتمع في الغدير فكله نجس وقد توهم ذلك بعضهم في ماء بركة الغيل بالقاهرة قال شيخنا العلامة ابن الهمام وهو تليد جدی شيخ الاسلام أبي الوليد رحمهما الله تعالى في شرحه للهداية وماء بركة الغيل بالقاهرة طاهر ان كان عمره طاهرا وأكثر عمره على ما عرف في ماء السطح (مسئلة)

لا بدخوله ولا يما (وهذا) أى حكم العذرين (ان لم يعض عليهم وقت فرض الاوذلك الحدث يوجد فيه) هذا شرط دوام العذر وشرط ثبوته أن لا يجد في وقت الصلاة زمانا يتوضأ أو يصلي فيه خالما عن الحدث وشرط انقطاعه خلوة وقت كامل عنه (والنفاس دم يعقب الولد) أو أكثره ولو منقطه اعضوا وعضوا وان لم ترد ما يجب عليها الغسل وهو المذهب واكتفيا بالوضوء وصحیح (ودم الحامل استحاضة) ولو في حال الولادة قبل خروج الاكثر ولو بعده كان نفاسا ثم انزل مستقيما فالعبرة بصدوره أو من كوسا فليسرت (والسقط) هو الذي يسقط من بطن أمه ميتا (ان ظهر بعض خلقه) كظفر وشعر (ولد) غير عاقل صغير المرأة به نفسا والامة أم ولد وتقتضي به العدة ونحو ذلك (ولا حد لاقله) أى النفاس (وأكثره أربعون يوما والزايد) على الأربعين (استحاضة ونفاس) أم (التوأمين) وهما ولدان بينهما أقل من ستة أشهر (من) الولد (الاول) وقال محمد من الأخير وانقضاء العدة من الأخير اجماعا

### باب الانجاس

هي جمع نجس يطلق على الحقيقي والحكمي والخبث خاص بالحقيقي والحدث بالحكمي (يطهر البدن والثوب) وغيرهما من النجاسة (بالماء) ولو مستعملا (وبمائع حزيل كالخل وماء الورد) ونحوهما اذا عصرا نغصرا (لا) بمائع غير مزيل مثل (الدهن) واللبن (و) يطهر (الخف بالدلك) بالارض على وجه المبالغة (بنجس ذي جرم) كالزوث والعذرة والدم وهو الصحيح (والا) أى وان لم يكن النجس ذا جرم كالبول (يفسل) رطبا كان أو يابسا يملو طابشي أولا وعن الامام وأبي يوسف أنه اذا رقب به تراب أو رمل وجف طهر بالدلك وهو الصحيح (و) المتنجس (عني يابس) يطهر (بالفرق) سواء كان على الثوب أو البدن غليظا أو رقيقا منيه أو منيه وهو الاصح وهذا اذا كان مستنجما والا فلا يطهر الا بالغسل (والا) بان كان رطبا (يفسل و) يطهر (نحو السيف) كالمرآة والسكين وغير المنقوش والمصدى والزجاج والخشب الخراطى (بالسح) على الارض أو بالصوف أو خشن الاقشنة ونحوها ولا فرق بين الرطب واليابس والعذرة والبول في الصحيح (و) تطهر (الارض باليبس) بالشمس أو الظل (وذهب الاثر) بالنسبة (للاصالة للتميم) أى لاجله لا اشتراط الصعيد الطيب في النص (وعنى قدر الدرهم كعرض الكف) في المائع وفي الجامدات يعتبر الدرهم المنقلى وهو عشرون قيراطا (من نجس مغلظ) وهو عند الامام ما ورد في نجاسته نص لم يعارضه آخر ولا خرج في اجتنابه والمختلف بخلافه وعنه أن المغلظ ما اتفق على نجاسته والمخفف بخلافه وهو قولهما (كالدلم) المسفوح الا دم الشهيد في حقه لا في حق غيره والباقي في اللحم المهزول ونحوه (والجر) في باقي الاشربة روايات التغليظ والتخفيف والطهارة (وخرء الدجاج وبول المالا يؤكل) لجه ولوصيه لم يطهم (والروث) سواء كان روث ما كول أو غيره (والخثي) وعندهما نجاستهما مخففة وكذا بعر الابل والغنم (و) عني (مادون ريع الثوب) الدلك في الاصح (من) نجس

ان قيل أى ماء كثير مقدار  
لا يجوز به الوضوء وإذا نقص  
ماز الوضوء به (فالجواب)  
أنه ماء حوض أعلاه ضيق  
لا يساويه وأسفله عشر في  
عشر يتوضأ من أسفله إذا  
بلغ الماء إليه لا من أعلاه  
وجعل كان المانع وقع الآن  
كذا في فتاوى البرزازی  
(مسئلة) ان قيل أى غدير  
عظيم ظهور لو اغتسل انسان  
في جانب منه متصل به  
اتصالا تاما لم يجز غسله  
(فالجواب) انه اغتسل في  
جانب منه فيه حيفة فحقت  
الجيفة لا يجوز كذا في ملتقط  
السيد ناصر الدين وهو موضع  
بحث لانهم نصوا على أن  
الغدير العظيم كالجارى وهو  
لا ينحس بما ذكرولى فيه  
تحقيق فيما كتبه على مواضع  
الدرس من الهداية بالخائفة  
الشيخونية رحم الله واقعها  
(مسئلة) ان قيل أى ماء في  
اناء وهو مظهر مباح أو مملوك  
لا انسان مملوك طيبا وليس  
بسور ومع ذلك يكره شربه  
والوضوء به (فالجواب) انه  
ماء في جب وقعت فيه فارة  
وأخرج حية وان فعل جاز  
مع الكراهة كذا في الهداية  
وينبغي أن يقيد بما إذا لم تكن  
الفارة هاربة من الهرة لانها  
حالة الحرب ترمى ببوها فيكون  
نجسا وفي موضع آخر سنور

(مخفف كبول ما يؤكل لحمه) بول (الفرس وخرطير لا يؤكل) لحمه كالصقر والبارى  
وعند محمد كلها طاهرة وأما خرطير يؤكل لحمه فطاهرة اتفاقا لا الدجاج والبط والاوز  
(و) عفى (دم السمك) عفى (لعاب البغل والحمار وبول انتفخ كرفس الار)   
والجانبان سواء (والنجس المرقى) عينه (يظهر بزوال عينه) وأثره ولو جرة هذا إذا  
صب الماء عليه أو غسله في الماء الجارى فلو غسله في اجانة يطهر بالثلاث إذا عصرت في  
كل مرة (أما) أى الاثر الذى (ينشق) زواله بأن يحتاج في ازالته الى شئ غير الماء  
كالصابون فانه معفو عنه وان كان كثيرا (وغیره) أى غير المرقى وهو الذى لا يرى  
بعد الجفاف يطهر (بالغسل ثلاثا) وجوبه وسبع مع الترتيب ندبا في نجاسة الكلب  
بخلاف عكسه للخروج من الخلاف ولا يحكم بنجاسة الماء اذا لاقى الثوب المتنجس  
ما لم ينفصل عنه (والعصر) في (كل مرة) هذا اذا غسل في الاجانة فلو غسل في الماء  
الجارى طهر بلا عصر وكذا اذا غسل فيه ما لا ينصرف ولا يشترط فيه التجفيف  
(و) بثلاث الجفاف فيما لا ينصرف) عندهما وقال محمد لا يطهر أبدا (وسن الاستنجاء  
بنحو حجر منق) كدروخرة ونحوهما والاستنجاء مسح موضع النجوة أو غسله (وما سن  
فيه عدد) أى لا يقدر بالمرات الا أن يكون موصوفا بقدر الثلاث أو السبع في حقها  
(وغسله) أى غسل موضع الاستنجاء بالماء ان أمكنه بلا كشف عورة (أحب)  
وأفضل والاحرم الكشف مطلقا وان تجاوزت النجاسة المخرج وزادت على قدر  
الدرهم بخلاف ما لو كشفها للاغتسال حيث لا يصير فاسدة لانه لا يتأتى بدونه (ويجب)  
الغسل (ان جاوز النجس المخرج) وكان المتجاوز بانفراده قدر الدرهم فان كان أكثر  
فرض (ويعتبر القدر المانع) للصلاة وهو الأكثر من قدر الدرهم (وراه موضع  
الاستنجاء) فان لم يزد المتجاوز الا بالضم الزم في المخرج لا يمنع خلافا للمحمد اذا أصاب  
المخرج نجاسة من غيره لا يطهر الا بالغسل في الصحيح (ولا يستنجى بعظم و) لا (روث  
و) لا (طعام و) لا (عين) لكرهه ذلك ويستنجى الرجل بأوسط أصابعه لا بجميعها  
والمرأة برؤس الاصابع ويلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول ولا يجوز له  
الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزواله

### ﴿ كتاب الصلاة ﴾

هى لغة الدعاء وشرعا الاركان المعهودة المخصوصة ولما كان سبب وجوبها الوقت بينه  
بقوله (وقت صلاة) (الفجر من) طلوع (الصبح الصادق) وهو البياض المعترض في  
الافق (الى طلوع الشمس و) وقت (الظهر من) الزوال الى بلوغ الظل (أى ظل كل  
شئ مثله سوى النى) أى في الزوال وقال آخروه اذا صار ظل كل شئ مثله وبه يفتى  
والايسر في معرفة الزوال ما روى عن محمد وهو ان يقوم الرجل مستقبلا القبلة فاذا  
صارت الشمس على حاجبه الا عين فقد زالت (و) وقت (العصر منه) أى من بلوغ الظل  
مثليه أو مثله (الى الغروب و) وقت (المغرب منه) أى من غروب الشمس (الى غروب  
الشفق وهو البياض) الذى بعد الحمرة وقالوا الحمرة وبه يفتى (و) وقت (العشاء والوتر)

وقع في جب فأنج حيان  
فوضوا به أجزأهم وإن أهرقوه  
أحب إلى وهو قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى (مسئلة) إن  
قيل أي ما طاهر بالصفات  
المذكورة أعلاه يجوز  
الوضوء منه ولا يجوز شربه  
وليس هو في إنا من طيب  
ولا متشمس (فالجواب) أنه  
ما مات فيه ضفدع بحري  
وتفتت قالوا أنه لا يجوز شربه  
لضرر يحصل منه ويجوز  
الوضوء به لأنه حيوان مائي  
ليس له دم سائل (مسئلة)  
إن قيل أي ما قليل في إنا  
أدخل مكلف محدث فيه  
عضوا من أعضائه بنيسة  
الطهارة ولا يسلبه ذلك  
الطهورية (فالجواب) أنه  
ما أدخل فيه محدث رأسه  
أو خفيه بر يد المسح وهل  
تكون كذلك الجبيرة فيه  
اختلاف كما في أصل المسئلة

ولي فيه تحريم في كتابي تشنيف  
المسح بشرح الكثر والوقاية  
والجمع أعاننا الله على إكماله  
(مسئلة) إن قيل أي ناحية  
فيها مياه متعددة في أما كن  
متفرقة يكره استعمال الماء  
من بعض أما كلها دون  
البعض مع استواء الكل  
في الطهارة والطهورية وفي  
هدم التغير والتغير الذي  
لا يضر (فالجواب) إنما آبار  
الحجر يكسر الحما وهي ديار

منه) أي من غروب الشفق (إلى الصبح) لكن (لا يقزم) الوتر (على العشاء  
لترتيب) كما لا تقدم الفاتحة على الوقتية (ومن لم يجد وقتها) أي العشاء والوتر بأن  
كان يبلة إذا غربت الشمس طلع الفجر كبلاغار (ليجيبا) عليه (ونذ تأخير)  
صلاة (الفجر) في الأمانة كلها بحيث يرتل أربعين آية ثم يعيده بطهارة لو فسد إلا  
للحاج بمنزلة فالتغليس أفضل (و) نذ (تأخير ظهر الصيف والعصر) في كل زمان  
(ما لم يتغير الشمس) بأن لا تحار العين في رؤية قرصها والتأخير إلى التغير يكره تحريعا  
(و) نذ تأخير (العشاء إلى الثلث) والتأخير إلى النصف مباح وإلى النصف الأخير  
بلا عذر مكره وتحريعا (و) نذ تأخير (الوتر إلى آخر الليل لمن يثق) من نفسه  
(بالإتباء) وإن لم يثق به أو ترتل قبل النوم (و) نذ تعجيل (ظهر الشتاء والمغرب) في  
كل وقت (و) نذ تعجيل (ما فيها عين) كالعصر والعشاء (يوم غين) أي غيم (ويؤخر  
غيره فيه) أي يستحب تأخير ما لا عين فيه كالفجر والظهر والمغرب في يوم الغيم (ومنع)  
المسكف منع تحريم للنهي (عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنائز عند الطلوع  
والاستواء والغروب) مطلقا (العصر يومه) فيجوز زعم الكراهة بخلاف عصر رأسه  
فانه غير جائز اعلم أن إنشاء التطوع في هذه الأوقات يجوز ويكره تحريعا أو ما قضاه  
الفرض والواجب وصلاة جنازة حضرت في غيرها والمنذور مطلقا فلا ينسحق فيها  
(و) منع (عن التنفل) ولوله سبب (بعد صلاة الفجر والعصر لا) أي لا يمنع بعدها (عن  
قضاء فاتنة) لا عن (سجدة التلاوة) لا عن (صلاة جنازة) منع عن التنفل (بعد  
طلوع الفجر) الصادق (بأكثر من سنة الفجر) منع عن التنفل (قبل) صلاة  
(المغرب) بعد الغروب لا عن قضاء فاتنة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة (و) منع عن  
الصلاة سنة كانت أو نفلا (وقت الخطبة) أي خطبة كانت لأن الاستماع في الكل  
واجب (و) منع (عن الجمع بين صلاتين في وقت بعذر) إلا في عرفة ومنزلة فأن  
جمع فسد لو قدم وحرم لو أخر

### باب الأذان

هو لغة الإعلام وشرعا إعلام على الوجه المخصوص (سن) سنة مؤكدة على الصحيح  
(للفرائض) الاعتقادية دون غيرها بتربيع التكبير في أوله (بلا ترجيع) وهو أن  
يخفض بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع به صوته (و) بلا (لحن) بزيادة حرف أو  
نقصه أو تطريب (ويزيد) المؤذن (بعد فلاح أذان الفجر الصلاة خير من النوم  
مرتين) وخص به لأنه يؤدي في حال نوم الناس وغفلتهم (والاقامة مثله) أي مثل  
الأذان (ويزيد بعد فلاحها) أي فلاح الإقامة (قد قامت الصلاة مرتين) وترسل فيه  
أي يفصل في الأذان بين كلماته (ويحذر) أي يسرع (فيها) أي في الإقامة نذبا  
(ويستقبل بهما) أي بالأذان والإقامة (القبلة) ولو تركه تركه (ولا يتكلم  
فيهما) فلو تكلم استأنف الأذان دون الإقامة (وليلفت) أي في الأذان والإقامة  
(عينا وشمالا) مع ثبات قدميه مكانهما (بالصلاة والفلاح) أي يلتفت عينا عند سحر على

ثم ودق في جميع البخارى ان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن استعمال آبار الخمر  
وهى ديار غودالا بئر الناقة  
وامرهم أن يرقوا ما استقروا  
منها وأن يطرحوا البعجين  
وفي رواية له أيضا وأن يعلقوا  
الابل العجين وهذه نقلتها  
من الأغار الاسنوى ولا  
استحضر فيها نقلا عن أئمتنا  
وينبغي القول فيها بما قاله  
الشافعية لان الحديث صحيح  
فيكون استعمال هذه المياه  
في الطهارة وغيرهامكروها  
أو حراما كذا في شرح المذهب

والله أعلم (مسئلة) ان قيل  
أى ماء طهور كاف للوضوء  
غير ملوك لا حد ولا هو محتاج  
اليه لنفسه ولا دابته يجوز  
التييم مع وجوده (فالجواب)  
انه ماء قليل وضع في جب في  
الفلاة يجوز التيميم مع وجوده  
الا أن يكون كثير فيستدل  
به على انه للشرب والوضوء  
وجوز للثمن والفقر الشرب  
من هذا الماء (مسئلة) ان  
قيل أى حوض فيه ماء يجوز  
التوضي فيه فاذا نقل ذلك  
الماء منه الى حوض آخر من  
غير أن ينقص منه شيء أو  
يخالطه شيء يمتنع الوضوء فيه  
(فالجواب) انه حوض عشر  
في عشر يجوز التوضي فيه  
فاذا نقل منه الماء الى حوض  
أعلاه دون عشر في عشر ولكنه

الصلاة وشمالا عندى على الفلاح (ويستدير) المؤذن (في صومعته) رهى المنارة  
لومتسعة (ويجعل أصبعيه في أذنيه) وان لم يفعل فحسن (ويشوب) في جميع الصلاة  
والتشويب العود الى الاعلام بعد الاعلام (ويجلس بينهما) بقدر ما يحضر الملامزون  
مع مراعاة الوقت المستحب (الافى المغرب) فيسكت قائما قدر ثلاث آيات قصتر  
(ويؤذن للغائتة ويقيم وكذا) يؤذن ويقيم (لاولى القوائت وخبر فيه) أى في الاذان  
(للباقى) ان اتحد مجلس القضاء فلو اختلف يؤذن ويقيم لكل (ولا يؤذن قبل وقت)  
وقال أبو يوسف يجوز للفجر في النصف الاخر من الليل (و) ان أذن ذنبه (يعاد فيه)  
وصكره أذان الجنب واقامته (باتفاق الروايات الا أذان المحدث في ظاهر الرواية  
(و) كرهه اقامة المحدث) وقيل لا (و) كره (أذان المرأة والفاسق والقاعد) الا اذا  
أذن لنفسه (والسكران) كصبي لا يعقل ومجنون ومعتوه (لا) أى لا يكره (أذان العبد  
وولد الزنا والاعمى والاعرابي وكرهه تركهما) أى الاذان والاقامة (للسافر) أى  
لا يكره تركهما (ماصل في بيته في مصر) لان أذان الحى واقامته يكفيه وان كان عما  
ليس له مسجد حتى كن بمنزلة المفازة (ونذبا) أى الاذان والاقامة (لهما) أى للمسافر  
والماصل في بيته (لا) أى لا يندبان (للنساء) سواء صلين بجماعة أولا

### باب شروط الصلاة

الشرط ما يتوقف عليه الشيء وليس منه كالطهارة للصلاة (هى طهارة بدنه) أى بدن  
المصلى (من حدث) بنوعيه وهو النجاسة الحكيمة (و) من (خبث) مانع وهو النجاسة  
الحقيقية (و) طهارة (نوبه) من خبث وكذا ما يتحرك بحركته أو ما يعد حاملا له كصبي  
متنجس ان لم يستمسك والا (ومكاه) أى موضع قدميه أو واحداهما ان رفع الاخرى  
وموضع جبهته على الصحيح ويديه وركبتيه ان سجد عليها والا على الظاهر لا موضع  
أنفه اتفاقا (وسرعورته) عن غيره ولو حكة فلا تصح لوصلى عربا ناني مكان مظم ومعه  
سائر ولا يضر نظره اليها من جيبه وأسفل ذيله (وهى) أى العورة (ما تحت سترته الى  
تحت ركبته) فالسرة عندنا ليست بعورة والركبة عورة (وبدن) المرأة (الحره) كلها  
(عورة الا وجهها وركبتيها وقدميها) فى الاصح (وكشف ربع ساقها عنم) جواز الصلاة  
(وكذا الشعر) النازل من الرأس فى الاصح كالذى يوازي الرأس فانه عورة اجماعا  
(والبطن والفخذ والعورة الغليظة) وهى البر والذكر والانثيان أى حكمها حكم  
الساق فى أن انكشف ربعها (والامة) فنة أو مدبرة أو نحو ذلك (كالرجل) فى أن  
عورتها من تحت سترتها الى تحت ركبتيها (وظهرها وبطنها عورة) أيضا والجنب تبع  
للطن والحنفي الرقيق كالامة والحر كالخوة (ولو وجد) المصلى (ثوب اربعة طاهر وصلى  
عالم تجز) صلاته (وخيران طهرا أقل من ربعة) بين أن يصلى عربا نانا قاعدا بايما  
وبين أن يصلى فيه قائما ركوع ومجود وهو أفضل وكذا اذا كان كله متنجسا (ولو  
عدم نوبا) أى سائر اولو حيرا أو نباتا أو طينا يلطخها به (صلى قاعدا موميا ركوع  
ومجود وهو) أى القعود (أفضل من القيام ركوع ومجود) ولو وجد ما يستر بعضها

يسم جميع ذلك الماء يتنع  
الوضوء فيه (مسئلة) ان قيل  
سباع الطير لا يكون سورها  
مكروها (فالجواب) انه روى  
عن أبي يوسف رحمه الله ان  
ما كان منها محبوبا يعلم  
صاحبه انه ليس على منقاره  
قدز لا يكره سورته قال في  
التجديد والمزيد واستحسن  
المشايخ هذه الرواية فيجوز  
أن يفتى بها (مسئلة) ان قيل  
أي رجل مسلم مكلف يكون  
سوره نجسا (فالجواب) انه  
شارب الخمر حال شربه للخمر  
كذا في واقعات الحلواني  
وتحفة الفقهاء (مسئلة) ان  
قيل أي قرينة اذا فعلها  
المكاف بنية لا تصح واذا  
فعلها بدون نية صح  
(فالجواب) انها سمع الرأس  
اذا أدخل في الاناء بنية  
المسح لا تصح لان الماء صار  
مستعملا بأول الملاقاة  
وان لم ينو لا يصير مستعملا  
فيصح وهذا على قول  
مرجوح منسوب الى الامام  
محمد بن الحسن رحمه الله  
والصحيح عن خلافه وقد  
أوضحت ذلك في كتاب  
التشنيف وحررت المسئلة  
كما ينبغي (مسئلة) ان قيل  
أي موضع في الطهارة  
الصغرى غسله فرض في وقت  
وليس بفرض في وقت آخر  
(فالجواب) انه الذن

وجب ان يستعمل الماء  
الدبر (و)  
بعمل يمين  
ولا تعتبر  
أي صلا  
يفصل بها  
أي نية الا  
أي تعين  
غيره ان  
في الغرض  
ينوى الى  
(واستقبه  
(واغيره)  
ان بقي شيء  
والمريض  
أي جهة  
والتابعين  
العالم بها  
(استدار  
(جهات)  
امامه في

(فرضها)  
النفل  
بحيث لو  
(والقعود  
(بصنعه)  
واجب  
طويلة بقا  
واحدة ك  
أما تقديم  
أي تسك  
(والقعود)

والعارض قبل نبات اللحية  
غسله فرض وبعد نباتها  
ليس بفرض كذا في الحيرة  
وهذا في العارض على قول  
أبي يوسف وفي الذقن  
بالإتفاق والله أعلم (مسئلة)  
ان قيل أى عضو في الطهارة  
الصغرى يسن غسله ست  
مرات وهو يغسل ست  
مرات (فالجواب) أنه ما  
اليدان يسن غسلهما في  
ابتداء الوضوء ثلاثا وعند  
غسل اليدين ثلاثا (مسئلة)  
ان قيل أى وضوء يجب فيه  
غسل جميع أعضاء الوضوء  
مرتين ومسح الرأس مرتين  
(فالجواب) انه وضوء رجل  
عنده ما أن في انا من أحدهما  
ما ورد منقطع الرأحة  
والآخر ما طهور ولم يعرف  
الماء من ماء الورد فانه يجب  
عليه الوضوء بكل منهما  
ليكون محصلا للطهارة بيقين  
(مسئلة) ان قيل أى عضو  
يستحب فيه بل يسن لكل  
عضو أن يغسل ست مرات  
(فالجواب) انه في الصورة  
السابقة فانه ثلث الغسل  
بكل منهما يحصل بكل عضو  
ست غسلات (مسئلة) ان  
قيل أى وضوء يسن فيه  
غسل بعض الأعضاء اثنتي  
عشرة مرة (فالجواب) أنه  
وضوء من عنده ما أن في  
اناه من أحدهما نجس ولا

في القعدتين على الصحيح (ولفظ الاسلام) مرتين دون عليكم (وقوت الوتر) وهو  
مطلق الدعاء وكذا تكبير القنوت (وتكبيرات العيدين) وكذا تكبير ركوع  
الشافعية منهما (والجهر والاسرار فيما يجهر به) ويسر) فيه لف ونشر مرتب الاول  
للادول والثاني للثاني (وسنن لرفع اليدين للتحريرة ونشر أصابعها) أى تر كها بجاملها  
(وجهر الامام بالتكبير) وكذا بالتسميع والسلام لحاجته الى الاعلام بالشروع  
والانتقال وأما المؤتم والمفرد فيسمع نفسه (والثناء) أى قرأته وهو سبحانه اللهم  
الح (والتعوذ والتسمية والتأمين) وكونهن (سرا ووضع عينه على يساره تحت سترته)  
وأما المرأة والخنثى المثل فيضعان على الصدر (وتكبير الركوع) كذا الرفع  
منه) بحيث يستوى قائما والتسميع والتحميد عند الرفع منه (وتسبيحه) أى تسبيح  
الركوع بأن يقول سبحان ربى العظيم (ثلاثا وأخذ ركبته بيديه وتفرج أصابعه  
وتكبير السجود وتسبيحه) أى تسبيح السجود بأن يقول سبحان ربى الاعلى (ثلاثا  
ووضع يديه وركبته) على الارض (واقتراش) الرجل (رجله اليسرى ونصب)  
رجله اليمنى في القعدتين (والقومة) بين الركوع والسجود (والجلسة) بين السجدة  
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأخيرة (والدعاء) بما يستحسن  
سؤاله من العباد (وأدائها نظره الى موضع سجوده) قائما والى قدميه راكعا والى أرنبته  
ساجدا والى حجره قاعدا والى منكبه الايمن واليسر مسلما (وكظم فمه) ولو بأخذ شفته  
بسنه (عند الثأوب) وان تعذر وضع ظهر السكف على الفم (واخراج) الرجل (كفيه  
من كفيه عند التكبير) الاول الاضرورة كبرر أم المرأة فتجعل يدها في كفيها (ودفع  
السعال ما استطاع والقمام) لامام ومؤتم (حين قيل) في الإقامة (حتى على الفلاح  
وشروع الامام مذقيل قد قامت الصلاة) في المرة الاولى ولو أخر حتى أتمها لا بأس به  
اجماعا وهو قول أبي يوسف

(فصل) في كيفية تكبير أفعال الصلاة (وان أراد المصلى الدخول في  
الصلاة كبر) لو قادرا (ورفع يديه حذاء أذنيه) والامة كالرجل والحرمة ترفع حذاء  
منكبيها (ولو شرع) المصلى (بالتسبيح أو التهليل) أو غيرها من كل ذلك كبر يد على  
التظيم ولو مشتركا كالرجيم والكريم في الاصح وخصه أبو يوسف بالله أكبر والله  
الاكبر والله كبير أو الله التكبير (أو) شرع (بالفارسية) أى غير العربية من أى  
لسان كان (صح) سواء كان يحسن العربية أولا وعندهما لا يصح الا اذا كان لا يحسن  
العربية وقد جمع رجوعهم الى قوله في الدر عن التارخانية أن الشروع كالتلبية به مع  
مطلقا اتفاقا (كما لو قرأها) أى بالفارسية حال كونه (عاجزا) عندها واليه مع رجوع  
الامام (أو دمج معنى ما) صح (لا) أى لا يصح (باللهم اغفر لي) ونحوه كما لا به مع بالجملة  
(ورفع) الرجل (عينه على يساره تحت سترته) وهو سنة قيام له قرار فيه ذكر مرسون  
فيضع حال الثناء والقنوت وصلاة الحنازة لافى القومة بين الركوع والسجود وبين  
تكبيرات العيدين لعدم القرار (مستغفها) أى قائلا سبحانه اللهم الح ويستغفح كل

يسيره قال في البرازية ان  
 اختلطت الاواني الطاهرة  
 بالنجسة والغلبة للطاهر  
 يجوز والا في حال الضرورة  
 للشرب لا الوضوء بل يتيمم  
 ومع هذا الوضوء بالماءين ان  
 مسح موضعا واحدا بالماءين  
 لا يجزئ لانه اختلط الماء  
 الطاهر بالنجس وان مسح  
 موضعين يجوز لان المسح  
 بالطاهر يخرج عن العهدة  
 ثم اذا مسح بالنجس موضعا  
 آخر نجس لكن ليس  
 عنده ما يغلبه ويعذر بجمله  
 (مسئلة) ان قيل أى وضوء  
 يجب فيه مسح الرأس مرتين  
 في موضعين متغايرين ولا  
 يصح ان مسح في موضع واحد  
 (فالجواب) أنه الوضوء  
 المذكور في الصورة السابقة  
 يسن فيه غسل كل من اليدين  
 بكل من الماءين ست مرات  
 وقد علم وجهه مما تقدم  
 (مسئلة) ان قيل أى فرض  
 يكون تعديه سنة (فالجواب)  
 أنه غسل اليدين الى الرسغين  
 في ابتداء الوضوء حتى لا  
 يكون غسله ما عند غسل  
 اليدين الى المرفقين فرضا  
 (مسئلة) ان قيل أى رجل له  
 الوضوء عند اعادة الحدث  
 (فالجواب) انه رجل أراد  
 معاودة أهله يستحب له  
 الوضوء لانه أنشط كذا في  
 الحديث من فتاوى البرازي

مصل الا المقتدى اذا شرع امامه في القراءة (وتعوذ سرا) اماما أو منفردا (للقراءة) اذ  
 التعوذ تدعى القراءة (فيأتي به المسبوق) لقراءته (لا المقتدى) لعدمها (ويؤخر) الامام  
 التعوذ (عن تكبيرات العيدين) لقراءته بعدها (ومعنى) غير المؤتم (مرا في) أول (كل  
 ركعة) لا بين الفاتحة والسورة (وهي آية من القرآن) أنزلت للفصل بين السور ليست  
 من الفاتحة ولا من كل سورة (وقرأ الفاتحة) وقرأ بعدها (سورة أو ثلاث آيات)  
 قصار أو آية طويلة (وأمن) أى قال آمين (الامام والمأموم سرا) أى يسن استمراره  
 مطلقا لجميع (وكبر) المصلي للركوع (بلامد) أى بلا اشباع حركة الحزمة المقرط والممد  
 الفاحش سواء كان في قوله الله أو في هزمة كبر لانه مبطل (وركع ووضع يديه على  
 ركبتيه وفرج) في الركوع (أصابه وبسط ظهره) حتى لو وضع على ظهره قدح ماء  
 لاستقر (وسوى رأسه بعجزه) أى لا ينكسه ولا يرفعه (وسج فيه) أى في الركوع  
 (ثلاثا) سواء كان اماما أولا (ثم رفع رأسه واكتفى الامام) عند الرفع من الركوع  
 (بالسميع) بأن يقول مع الله لمن حمد فقط (واكتفى المؤتم) أى المقتدى (والمفرد  
 بالتحميد) وصفة التحميد بئالك الحمد أوربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو اللهم  
 ربنا ولك الحمد وهو الاحسن وقيل يأتي المفرد به ما هو الاصح (ثم كبر) لل سجود  
 (ووضع ركبتيه) على الارض (ثم يديه) ضامأ أصابعه (ثم وجهه بين كفيه) بكس  
 النهوض (وسجد بأنفه) أى على ما صلب منه (وجهته) جميعا (وكره بأحدهما)  
 وقال لا يجوز الاقتصار على الانف الابد ذروا اليه صعر رجوعه وعليه الفتوى (أو يكور  
 عمامته) وهو دورها ان وجد حجم الارض أو على قاض ثوبه (وأبدى ضبعيه) أى أظهر  
 عضديه في غير زحمة (وجاف) أى أبعد بطنه عن فخذه ووجه أصابع رجليه نحو  
 القبلة (وسج فيه) كل مصل (ثلاثا والمرأة تخفض) فلا تبدى عضديها (وتلرق بطنها  
 بفخذيهما ثم رفع رأسه) الى قرب القعود على العتد (مكبرا لجلس) بين السجدين (مطمئنا  
 وكبر) للسجدة الثانية (وسجد مطمئنا) وكبر (للهوض) أى للقيام (بلا اعتماد)  
 يديه على الارض (و) بلا (قعود) عند رفع الرأس من الثانية الى القيام (و) الركعة  
 (الثانية كالاولى) فيفعل فيها مثل ما فعل في الاولى (الا انه) أى المصلي (لا يثنى) فيها  
 (ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا) في سبعة مواطن تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد واستلام  
 والصفا والمروة وعرفات والجرات وقد ضبطها المصنف (في) حروف (فقص صمغ)  
 وصفة الرفع في هذه المواضع مختلفة في الثلاثة الاول حذاء الاذنين وفي استلام الحجر  
 وعند الجرتين حذاء منكبهما جاعلا بطنهما نحو الحجر في الاول وفي الثاني نحو الكعبة  
 وعند الصفا والمروة يرفعهما كالداهي نحو ابطيه باسطا كفيه نحو السهاو ويكون بينهما  
 فرجة وان قلت (واذا فرغ من سجدة الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس  
 عليها ونصب عمامه وجهه أصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه  
 وهي) أى المرأة (تتورك) أى تخدج رجلها من جانبها الايمن وتتمكن وركها من  
 الارض لانه أسهلها (وقرأ) المصلي (تشهد ابن مسعود) وجوبا كما يحتمل في البحر وكلام



(مسئلة) ان قيل أى وضوءه  
وغسل لا يجوز فيه الايمان  
بشيء من السنن الفعلية  
كالتركرا ونحوه (فالجواب)  
انه وضوء رجل ضاق عليه  
وقت الصلاة فلو أتى بذلك  
خرج الوقت ذكره الاسنوى  
(مسئلة) ان قيل أى طهارة  
لا تبطل بوجود الحدث  
وتبطل بعدمه (فالجواب)  
انها طهارة العذور  
كالستحاضة ومن بعناها لانه  
اذا انقطع وقت صلاة كاملة  
بطلت طهارته واذا وجد فيه  
بقيت الطهارة (مسئلة) ان  
قيل أى رجل صاحب جرح  
سائل ولا يعطى له حكم  
صاحب الجرح السائل  
(فالجواب) انه رجل منع  
الجرح من السيلان بعلاج  
الحشو ونحوه فيخرج من  
أن يكون صاحب جرح  
سائل وكذا المقتصد  
والستحاضة فان لم يقدر على  
منع السيلان فهو معذور  
بخلاف الحائض والنفساء  
اذا قدرتا على منع السيلان  
حيث لا تخرج عن كونها  
حائضا ونفساء (مسئلة) ان  
قيل أى رجل عرقه ينقض  
وضوءه وينجس ثوبه  
(فالجواب) انه مدمن الخمر  
وهذا فرع غرب جدا  
ماخوذ من كلام الامام  
الزاهدى في شرحه المختصر

غيره يفيد ثبته فان زاد في القعود الاول بأن قال اللهم صل على محمد سهوا ومجدا للسهو  
ويتبرع عند الشهادة بالمسجدة على المعتد (ولم يبعد) الر كعتين (الاوليين) من الغرض  
(اكتفى بالفاتحة) مع غنية له عن قراءتها حتى لو سمع فلانا أو سكت قدرها جاز والقعود  
الثاني في صفة الجلوس (كلاؤل وتشهد) في القعدة الثانية (وصل على النبي صلى الله  
عليه وسلم) فيها (ودعا بما يشبه ألفاظ القرآن والسنة) ونحو اللهم اغفر لي (لا) بما يشبه  
(كلام الناس) وهو ما لا يستحيل سؤاله منهم نحو اللهم اعطني كذا وكذا (وسلم مع  
الامام كالحرية) أى كما يكبر التكبير الاول معه وقالوا لا فضل فيه ما بعده (عن  
يعينه) أى سلم عن يعينه (ويساره) نازيا بالقوم والحفظة) ولا يعين عدد والاعتبار  
بالحفظة دون المكتبة ليشمل كل مصل ولو عمزا (و) ناويا (الامام في الجانب الايمن)  
ان كان فيه (أو اليسر) ان كان فيه (أو) ناويا (فيهما) أى في التسليمتين على الاصح  
(لو) كان الامام (محاذيا) للعتدى (ونوى الامام) أيضا (القوم بالتسليمتين) في الاصح  
\* (فصل وجهر) الامام وجوبه بحسب الجماعة فان زاد عليه أساء (بقراءة الفجر  
وأولي العشاءين) أى المغرب والعشاء (ولو) كان الفجر والعشاء أن (قضاءه)  
جهر بقراءة (الجمعة والعيدين) والترابيح والوتر بعدها (ويسر في غيرها) أى في غير  
هذه الصلوات (كمتنفل بالنهار) فانه يسر (وخير المنفرد فيما يجهر) أى في صلاة  
يجهر فيها أن أدى والا فضل الجهر ويكتفى بأدائه في السرية يخاف حتما على المذهب  
(كمتنفل بالليل) فانه يخير (ولو ترك) المصلى (السورة في أولي العشاء قراها) وجوبا  
(في الاخرين مع الفاتحة جهرا) وهو الاصح وفي رواية يخاف بهما (ولو ترك)  
المصلى (الفاتحة) في الاوليين (لا) يقرأها في الاخرين للزوم تكرارها (وفرض)  
القراءة آية ولو قصيرة من الفاتحة أو غيرها ان كانت كلمتين كلم يلد أو أكثر نحو قفقتل  
كيف فذكر فلو كلمة كدها ممتان أو حرفا كص فالاصح عدم الجواز وقال لا بد  
من ثلاث آيات قصار أو آية طويلة (وستنها في السفر الفاتحة وأى سورة شاء) هذا اذا  
كان على عجلة من السير ولا فيقرأ في الفجر والظهر نحو البروج وفي العصر والعشاء  
دون ذلك وفي المغرب بالقصار جدا (وستنها في الحضر طوال المفصل) من الخجرات  
الى آخر البروج (لو) كان (خجرا أو ظهرا) واتسع الوقت (وأوساطه) منها الى لم يكن  
(لو) كان (عصر أو عشاء وقصاره) منها الى آخره (لو) كان (مغربا وطوال) قراءة  
(أولى الفجر) على وجه السنة اجماعا بقدر الثلث وقيل النصف (فقط) وفي سائر  
الصلوات كذلك عند محمد واطالة الثانية على الاولى بثلاث آيات تكره تنزيها  
اجماعا في غير ما وردت به السنة (ولم يتعين شيء من القرآن لصلاة) على سبيل  
الفرض بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب ويكره التعيين كالسجدة وهل أتى لفجر كل  
جمعة (ولا يقرأ الموتر) ولو الفاتحة في السرية فان قرأ كرهه نحر عما (بل يستمع) ان جهر  
(وينصت) ان أسر (وان) وصلية (قرأ) لامام (آية الترغيب أو التهيب) وكذا الامام  
لا يشتمل بغير القراءة سواء أم في الغرض أو النفل وكذا المنفرد في الغرض أما في

القدوري في مسئلة مرق  
 الدجاجة فانه نقل عن غير  
 الاصول ان عرق الدجاجة  
 الجلالة نجس ثم قال فعلى  
 هذا يكون عرق مدمن الخمر  
 نجسا بل أولى لان تأثير  
 المانع في العرق فوق تأثير  
 غيره وقال وما أسمع من  
 كان عرقه نجسا يكون ناقضا  
 لوضوئه على قاعدة المذهب  
 لانه خارج نجس وهو  
 يخرج ظاهر (مسئلة) ان  
 قيل أى شئ ينقض الوضوء  
 وليس بتهمة ولا نوم ولا  
 شئ خارج من البدن  
 (فالجواب) انه الانحسار  
 والجنون والسكر (مسئلة)  
 أى رجل يجب عليه الوضوء  
 من الاشهاد (فالجواب)  
 انه رجل خرج منه المذى  
 يقال أشهد الرجل اذا  
 امذى نقلته من خط ابن  
 وهبان في كتابه الذى سماه  
 الاجوبة المفصلة (مسئلة)  
 ان قيل أى شئ يخرج من  
 ذكر الانسان ويسيل ولا  
 يجب بخرجه وضوء ولا  
 غسل (فالجواب) ان هذا  
 الخارج دهن قطره انسان  
 في احليله فغاب فيه ثم حال  
 منه لا يعيد الوضوء عند أبى  
 حنيفة رحمه الله تعالى  
 خلافا لابي يوسف لان  
 بينه وبين الجوف حائلا  
 وانه لم يفسد وضوءه فلم يحتلط

النفل فلا بأس بان يسأل الجنة أو يتعوذ من النار (أو خطب أو صلى) الخطيب (على  
 النبي صلى الله عليه وسلم) الا أن يقرأ الخطيب بأمرها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
 الآية فيصلى السامع في نفسه (والنائب) أى البعيد (كالقريب) في افتراض الانصات  
 (باب الامامة)

(الجماعة سنة) في الصلوات الخمس وما في حكمها كالترابيع وترت بعد هادون النفل  
 (مؤكد) أى شبهة بالواجب في القوة اما في الجمعة والعيدين فشرط الجواز (والاعلم)  
 بأحكام الصلاة اذا كان يحفظ فرض القراءة (أحق بالامامة ثم الاقرأ) أى الاحسن  
 تجويدا (ثم الاورع) الورع الاحتراز عن شبهة الحرام (ثم الاسن ثم أحسنهم وجها) الى  
 آخر ما ذكره في أصله فان استواء أقرع بينهم أو الحمار للقوم ولو قدموا غير الاولى  
 أساؤا بلائهم (وكره امامة العبد) ولو معتقا (والاعرابي) الجاهل (والفاسق والمبتدع)  
 أى صاحب بدعة لا يكفر بها كالذى ينكر الولاية بخلاف صاحب البدعة المكفرة  
 كن ينكر خلافة الصديق فلا تصع امامته (والاعبي) ان لم يكن أفضل القوم وينبغي  
 حرمان هذا القيد في العبد والاعرابي وولد الزنا بحر (وولد الزناو) كره (تطويل)  
 الامام (الصلاة) بالقوم زيادة على قدر السنة تحريعا (و) كره تحريعا (جماعة)  
 النساء (وحدن) فان فعلن يقف الامام (منهن) وسطهن كالعراة) أى كما يقف امام  
 العراة وسطهم (ويقف الواحد عن يمينه) أى الامام محاذ ياله وان كان المقتدى أطول  
 فوقع مكحود امام الامام لم يضره وان صلى عن يساره أو خلفه كره (و) يقف (الاثنتان  
 خلفه) فلو توسطهم اكره تنزيها وان كثر القوم كره تحريعا (ويصف) الامام (الرجال  
 ثم الصبيان ثم الحناني ثم النساء) بأن يأمرهم بذلك (فان حاذته) ولو بعضوا واحد وخصه  
 الزيلعي بالساق والسكعب (مشتهة) حالا كبنت تسع مطلقا وثمان أو سبع لو سالحة  
 للجماع أو ماضيا كجوز (في صلاة مطلقا) خرجت الجنان (مستكرهة) تحريمه بأن يكونا  
 بانين تحريمهما على تحريم الامام (وأداء) ولو حكما كلا حين بعد فراغ الامام بخلاف  
 المسبوقين والمحاذاة في الطريق (في مكان متحد) فلو كان على دكان مثل قامة الرجل  
 وهي على الارض أو بالعكس لم تفسد (بلا حائل) كاستطوانة ونحوها (فسدت صلاته)  
 لو مكثوا الا لا (ان نوى) الامام (امامتها) وقت شرعه لا بعده ولا فسدت صلاتها كما  
 لو أشار اليها بالتأخر فلم تتأخر وشرطوا كونها عاقلة في ركن كامل وكون الجهة متحدة  
 (ولا يحضرن الجماعات) مطلقا ولو محاذ في الفجر وغيره وعليه الفتوى (وفسد اقتداء  
 رجل بامرأة) وخنى (أو صبي) مطلقا ولو في جنازة ونقل وهو المختار (وطاهر بعذور  
 وقارى بأبى) وهو الذى لا يحسن القراءة ولا الكتابة (ومكتس) أى لا بس (بعار وغير  
 موم) وهو الذى يصلى بركوع ومجود (عوم) أى عاجز عنه (وما) ومفترض بمنقل  
 وبفترض (فرضا) آخر (لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا) (لا) أى لا يفسد اقتداء  
 متوض بعتيمة (و) لا (غاسل) رجله (بما سمع) على الخف أو الجبيرة (و) لا (فائم بقاعد)  
 يركع ويسجد (و) لا (فائم) بأحد (ب) أى منح (و) لا (موم بمشلة) الا أن يومي الامام

بالنجاسة بخلاف ماذا  
 احتقن به من النجيس  
 (مسئلة) ان قيل أى طهارة  
 تنقض الطهارة (فالجواب)  
 انها طهارة العذو ويزوال  
 عذره (مسئلة) ان قيل أى  
 طهارة متيقنه تزول بالشك  
 فى الحدث (فالجواب) انها  
 طهارة من نام لان النوم  
 ليس نفسه حدثا وانما هو  
 مظنة الحدث فادبر الحكم  
 عليه ولا يتيقن فيه بوجود  
 الحدث ذكره الاسنوى فى  
 الغاذه (مسئلة) ان قيل أى  
 حدث يتيقنه ويشك فى  
 الطهارة ومع ذلك لا يأخذ  
 بتيقن الحدث (فالجواب)  
 انه حدث من كان محدثا  
 فتوضأ فشك فى بعض  
 أعضائه بعد تمام وضوئه  
 فانه يغنى عليه ولا يلزمه  
 الاثبات بالشكوك فيه اذا  
 تكرر ذلك منه وهذه الصورة  
 ذكرها الشيخ كمال  
 الدين الاسنوى قال ولا  
 يكفي ما ذكرناه لانه يشاك  
 فى أصل الطهارة لافى  
 طريان الحدث (وجواب  
 آخر وهو أن يقال انه رجل  
 محدث جلس للوضوء ومعه  
 ماء ثم قام وشك انه قام قبل  
 الوضوء أو بعده لا يتوضأ لانه  
 أخذ الماء والجلوس دليل  
 الوضوء غالبا (مسئلة) عكس  
 هذه ان قيل أى رجل متوضئ

مضطجعا والمؤتم قاعدا أو قائما فلا يجوز على المختار (ومتستفل بفترض وان ظهر أن  
 امامه محدث) أو جنب أبوى ثوبه أو بدنه نجاسة (أعاد) المقتدى ويلزم الامام اعلام  
 القوم لومعينين بالقدر المكن ولو بكباب أو رسول ولو أخبر الامام انه كان مجوسيا  
 لا يقبل قوله وصلا القوم جائزة (وان اقتدى أى وقارى بأى أو استخلف أميا فى  
 الآخرين) ولو فى التشهد (فسدت صلاتهم)

### باب الحدث فى الصلاة

(من سبقه حدث) معاوى غير مانع للبناء كالجنباء (توضأ) على الفور وبني ولو منفردا  
 أو امرأه والاستئناف أفضل (واستخلف) من يصلح للامامة (لو) كان المحدث (اماما)  
 والمدرک أولى من لاحق ومسبوق (كما) يستخلف (لوحصر) أى عجز (عن القراءة  
 وان خرج) أى المصلى (من المسجد بظن الحدث) فعلم أنه لم يحدث (أو جن أو احتلم) بأن  
 نام فيها (أو انغمى عليه استقبل) وان صلى فى الصحراء فلو اماما فالعبرة بالمجاورة الصوفى لو  
 تأخر ولمجاورة السترة أو موضع السجود لو تقدم ولو منفردا فلو وضع سجوده من كل جانب  
 (وان سبقه حدث بعد التشهد توضأ وسلم وان تعمد) أى الحدث بعد التشهد قبل  
 السلام (أو تكلم بتمت صلاته وبطلت) الصلاة (ان رأى متيمم) أو المقتدى به (ماء)  
 كافيا لوضوئه وقدر على استعماله (أو تمت مدة مسحه) وكان واجدا للماء (أو زرع خفيه  
 بعمل يسير) فلو يعمل كثير تمت صلاته اتفاقا (أو تعلم أى سورة) أو آية بأن تذكرها  
 أو قرئت عنده لحفظها (أو وجد عارثيا) تجوز فيه الصلاة (أو قدره يوم) على الركوع  
 والسجود (أو ذكر) صلاة (فائتة) عليه أو على امامه وفى الوقت سعة وهو صاحب  
 ترتيب (أو استخلف) الامام القارئ (أميا) وقيل لافساد لو كان بعد التشهد بالاجماع  
 وهو الأصح (أو طلعت الشمس فى الفجر أو دخل وقت العصر فى الجمعة) على اختلاف  
 القولين (أو سقطت جبرته عن بره) أو زال عذرا معذور (بأن لم يعد فى الوقت الثانى  
 وبطلان الصلاة فى هذه المسائل قول أبى حنيفة وعندهما تمت وبطل ما بقي (وصح  
 اختلاف المسبوق) والمدرک أولى كما مر (فلو أتم) المسبوق (صلاة الامام) قدم مدركا  
 للسلام ثم لو أتى بجناف كقهقهة (تفسد بالنافى صلاته) أى المسبوق (دون) صلاة  
 (القوم كما تفسد) صلاته (بقهقهة امامه لدى) أى عند (اختتامه) خلافا لهما (لا) أى  
 لا تفسد صلاة المسبوق (بخروجه) أى الامام (من المسجد وكلامه ولو أحدث) المصلى  
 (فى ركوعه أو سجوده توضأ وبني وأعادها) أى الركوع والسجود وجوبا (ولو ذكر  
 را كع أو ساجدا) سجدة (فمجدها لم يعد بها) والافضل أن يعيدها (وتعين المأموم  
 الواحد للاستخلاف بلائمة) فإذا توضأ الامام دخل معه فى صلاته لتحول الامامة اليه

### باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

(يفسد الصلاة التكلم) ولو ساهيا أو مخطئا (والدعاء بما يشبه كلامنا) نحو اللهم  
 البنى ثوبا (والانين) وهو أن يقول آه (والتأوه) وهو أن يقول أوه وارتفع بكانه

شك في الحدث يجب عليه  
الوضوء ولا يأخذ بيقين  
الطهارة (فالجواب) أنه  
تد كدخوله الخلا لا الحدث  
بل شك فيه يتوضأ لانه  
دليل الحدث غالب ذكره  
في البرازية عن محمد وخرج  
عليه الجواب الذي قبله  
**مسئلة** ان قيل أى  
متوضئ يتنقض وضوءه  
بالقهقهة قبل الشروع في  
الصلاة ولو شرع فيها قهقهة  
لا ينقض وضوءه (فالجواب)  
ان هذا رجل أدرك أول  
الصلاة مع الامام فسبقه  
الحدث فذهب ليتوضأ ويبنى  
خاف وقد فرغ الامام فصلى  
تلك الركعة وفعل قبل  
التسليم لا وضوء عليه لانه  
كان خلف الامام وقد سلم  
الامام فخرج بسلامه من  
الصلاة فلم تكن قهقهة  
ناقضة وهذا قياس قول محمد  
أما على قولهما فعليه  
الوضوء **مسئلة** ان قيل  
أى رجل عاقل بالغ قهقهة في  
صلاة ذات ركوع وسجود  
فلم ينتقض وضوءه (فالجواب)  
أنه رجل نام في الصلاة  
قائماً وقهقهة لا ينتقض  
وضوءه لان القهقهة انما  
جعلت حذناً بشرط أن  
تكون جنابة وفعل النائم  
لا يوصف بالجنابة **مسئلة**  
اذ قيل أى رجل مكلف

بصوت ان حصل منه حروف (من وجع أو مصيبة) راجع للثلاثة لا المريض لا عليك  
نفسه عن أنين وتأوه للضرورة (لان ذكر جنه أو نار) كالمواستعطف كلباً أو هرة  
أو ساق حماراً (والتنخف) بجرفين (بلا عذر) بان لم يكن مضطراً اليه أو بلا غرض  
صحیح فلو لتحسين صوته أو ليهتدى امامه أو لأعلام أنه في الصلاة فلا فساد على الصحيح  
(وجواب عاطس بريحك الله) ولو من العاطس لنفسه لا (وفتحه على غير امامه) الا اذا  
أراد التلاوة وكذا الآخذ الا اذا تد كرتلا قبل تمام الفتح (والجواب) أى جواب  
مستفهم عن ند (بلا اله الا الله) الا اذا أراد به اعلام انه في الصلاة وكذا التحميد  
والنسيب بان أجاب به من أخبر بما يحبه ويسره (والسلام) للتحية ولوناسيا أو للتحلل  
لوعامدا (ورده) أى السلام (واقفتاح العصر أو التطوع) بالتكبير بعد ركعة الظهر  
ويصير من متعلا الى التطوع أو العصر ان لم يكن صاحب ترتيب (لا) أى لا يفسدها  
افتتاح (الظهر بعد ركعة الظهر) فلا يكون منتهلاً (وقرأته من معحف) ولو آية على  
الصحيح اذا كان مستفهما (وأكله وشربه) عامدا أو ناسيا قليلاً أو كثيراً (ولو نظر الى  
مكتوب) قرأنا أولاً (وفهمه أو أكل ما بين أسنانه) وكان دون الحصاة أو  
قدرها في الصحيح (أمر ما) أو امرأة (في موضع سجوده لا تنفسد) صلاته  
(وان أثم) الفاعل ولو مر في غير موضع سجوده لا يأنم في الاصح وهذا في  
الصحراء والسجد الكبير والا كره المرور بلا حائل كيفما كان على الرائج (وكره  
عقبه) وهو ما لا غرض فيه شرعاً (بنوبه وبدنه وقلب الحصاة) التام في ركعتين  
(مرة) وتر كها أولى (وفرقة الأصابع) وكذا اتسيمي كها (والنخصر) وهو وضع اليد  
على الخاصرة (والالتفات) بوجهه وبخوخر عينيه مكره وتزيهاو بالصدر مفسد  
(والاقعاء) أى الجلوس مثل الكلب (واقتراش) الرجل (ذراعيه) أما المرأة فينبغي لها  
ذلك (وردا السلام بيده) وباللسان مفسد (والتربيع بلا عذر وعقص شعره) وهو أن  
يجمعه على هامته ويشده بخيط أو نحوه (وكف ثوبه) وهو رفعه من بين يديه أو من  
خلفه عند السجود (وسدله) وهو أن يجعله على رأسه أو كتفيه ويرسل أطرافه من  
جوانبه (والتناوب) ولو خارج الصلاة (وتغميض عينيه وقيام الامام) في الطاق  
(لا سجوده في الطاق) وقد ما خارجه (وانفراد الامام على المكان) أى قيامه وحده  
في مكان مرتفع قدر الذراع على الصحيح (وعكسه وليس ثوب فيه تصاوير) لذوات  
الارواح (وأن يكون فوق رأسه أو بين يديه أو بجذائه) عينة أو يسرة أو محمل سجوده  
(صورة) ولو في وسادة منصوبة (الآن تكون) الصورة (صغيرة) بحيث لا تبدو للناظر  
الا بالتأمل (أومة طوعة الرأس أو لفردى روح) كالشجر ونحوه (وعداوى  
والنسيب) باليد في الصلاة ولو نغلا اماماً باللسان ففسد برؤس الأصابع والقلب لا يكره  
تخارج الصلاة (لا) يكره (قتل الحية والعقرب) ولو بعمل كثير في الاظهر ان خاف  
الاذى والا كره (و) لا تتركه (الى ظهر قاعه) يتحدث (الا اذا خاف الغلط بجديته  
(و) لا) الى معحف أو سيف معلق أو موضوع (أو) الى (شمع أو سراج) بخلاف الجبر

مستيقظ في صلاة مطلقة  
 قهقهه ولم تنقض طهارته  
 (فالجواب) انه رجل صلى  
 بطهارة الاغتسال وهذا  
 قول صحيح طائفة فان  
 القهقهة انما تنقض الوضوء  
 لا الغسل والجمهور على  
 خلافه وقد حققناه في شرح  
 الوهبانية (مسئلة) ان قيل  
 أى طهارة توجب الطهارة  
 (فالجواب) انها الطهارة  
 الحاصلة عن انقطاع دم  
 الحيض والنفاس (مسئلة)  
 ان قيل أى جنس يجد الماء  
 في المصرا ولا يأثم بترك  
 الاغتسال (فالجواب) أنه  
 المرأة الجنينة اذا حاضت  
 (مسئلة) ان قيل أى محتلم  
 رأى البلب وهو مكاف ولا  
 يجب عليه الغسل (فالجواب)  
 ان هذا محتلم لما أدرك  
 الاحتلام فيسدد كره قبل  
 خروج الماء منه حتى فقرت  
 شهوته ثم خرج الماء بدون  
 شهوة فانه لا يجب عليه  
 الغسل عند أبي يوسف  
 خاصة لانه يشترط مقارنة  
 الشهوة للخروج عن رأس  
 الذكر (مسئلة) ان قيل  
 أى رجل رأى المني ولا يجب  
 عليه الغسل (فالجواب)  
 ان هذا رجل خرج منه المني  
 لا على وجه الدفق والشهوة  
 وهذا يستقيم على مذهب  
 أصحابنا كذا في الحبرة

الموقود (و) لا على بساط فيه تصاویر ان لم يسجد عليها

**فصل** (كره استقبال القبلة بالفرج في الخلاه) أى عند البول والغائط  
 (واستدبارها) في الصحیح (وغلق باب المسجد) الخوف على متاعه وبه يفتی  
 (والوطء فوقه والبول والتخلى) وهو التغوط لانه مسجد الى عنان السماء (لا) يكره  
 ما ذكر (فوق بيت) جعل (فيه) مسجد ولا تقسه بالجص وما الذهب) اذا فعل من مال  
 نفسه الحلال أما اذا فعله المتولى من مال الوقف فيضمن

**باب الوتر والنوافل**

(الوتر واجب) وهو الاصح (وهو ثلاث ركعات بتسليمة) حتى لو اقتدى فيه بمن  
 يسلم على رأس الركعتين وسلم فسدا فقد أوزه على الاصح (وقت) المصلى (في ثالثه قبل  
 الركوع أبدا بعد ان كبر) اذ عايد به (وقرأ) المصلى (في كل ركعة منه الفاتحة وسورة)  
 أو ثلاث آيات وجوبا (ولا يقنت لغيره) أى الوتر (و يتبع المؤتم قانت الوتر) في قراءة  
 دعاء القنوت (لا) يتبع قانت (الفجر) بل يقف ساكنا في الاظهر ولونسي القنوت  
 وتذكره في الركوع لا يقنت في الاصح وكذا بعد الرفع منه اتفاقا ولو قنت بعد الرفع من  
 الركوع لا يعيد الركوع ويسجد للسهو (والسنة قبل) فريضة (الفجر وبعد)  
 فريضة (الظهر) بعد فريضة (المغرب) بعد فريضة (العشاء ركعتان) قدم سنة  
 الفجر لانها أقوى السنن ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل  
 الظهر (و) السنة (قبل) فريضة (الظهر) قبل (الجمعة) بعدها أربع وندب الأربع  
 قبل العصر وخير محمد بن الأربع والركعتين (و) ندب الأربع (قبل العشاء) بعده  
 حتى لو ترك لا يستوجب اساءة (و) ندب (الست بعد المغرب) مع المؤكدة على الظاهر  
 (وكره) الزيادة على أربع ركعات (بتسليمة) واحدة (في نفل النهار وعلى عثمان)  
 ركعات (ليلا) أى في نفل الليل (والافضل فيهما رباع) وعندهما في الليل مثني (وطول  
 القيام أحب من كثرة السجود) وقيل العكس أحب (والقراءة فرض في ركعتي  
 الفرض) مطلقا ولكن تعيينها في الاولين واجب (و) القراءة فرض في (كل) ركعات  
 (النفل و) كل (الوتر ولزم النفل بالشروع) فيه قصدا (ولو عند الغروب والطلوع)  
 والاستواء حتى لو أفسده قضاء (وقضى ركعتين لو نوى) في النفل (أر بعوا وأفسده بعد  
 القعود الاول أو قبله أو لم يقرأ فيهن) أى الأربع (شيئا أو قرأ في الاولين) لا غير  
 (أو) قرأ في (الاخرين) لا غير أو قرأ في الاولين واخذى الاخرين لا غير أو في  
 الاخرين واحدى الاولين لا غير (و) قضى (أربعاً أو قرأ في احدى الاولين  
 واحدى الاخرين) لا غير (أو) قرأ في (احدى الاولين) لا غير (ولا يصلى بعد  
 صلاة مفروضة (مثلها) في القراءة أو في الجماعة أو لا تعاد عند توهم الفساد للهوى  
 (ويتنفل قاعدا) كفى التشهد وبه يفتي (مع قدرة القيام ابتداء) كذا (بناء) بعد  
 الشروع بلا كراهة في الاصح (و) يتنفل (راكبا) خارج المصروميا الى أى جهة  
 توجهت دابته ولو قدر على النزول أو كان على سرجه نجس كثير غدا لا كثر (و) اذ

وعندى فيه

للقائل ان يمنع كون هذا منيا  
لان الدفق والشهوة مأخوذان  
في تعريفه ويمكن الجواب  
على قول أبي يوسف وهو  
ما تقدم في المسئلة السابقة  
(مسئلة) ان قيل أى زوج  
جامع امرأته ولا يجب عليه  
الاغتسال (فالجواب) انه  
زوج دون البلوغ (مسئلة)  
ان قيل أى رجل جامع  
امرأته ولم يقتسل مع وجود  
الماء وقد رته على استعماله  
وصلى بوضوء وصحت صلاته  
ولم يكن الاغتسال فرضا  
عليه (فالجواب) انه كافر  
جامع امرأته ثم أسلم وتوضأ  
وصلى فانه لا يفرض عليه  
الاغتسال لان الكفار  
مخاطبون بالشرائع وفي  
التجنيس والاصح انه يلزمه  
لان صفة بقائه الجنابة بعد  
الاسلام كبقائه صفة الحدث  
(مسئلة) ان قيل أى انسان  
أرسل المني مع الدفق  
والشهوة ولا يجب عليه  
الاغتسال (فالجواب) ان  
هذا صبي كان ماذ كرسب  
بلوغه قال في القنية الظاهر  
انه لا يلزمه الغسل قلت  
الصحيح خلافه وأن عليه  
الغسل وقد حرت ذلك  
وبينت منشا الخلاف فيها  
وفي التي قبلها والتي ستأتى  
في الحائض في التشنيف

افتتح راكبا ثم نزل (بني بفزوله لابعكسه) وهو ما لو افتتح نازلا فركب بل يستقبل (وسن)  
سنة مؤكدة (في) شهر (رمضان عشرون ركعة) سوى الوتر (بعشر تسليمات)  
ووقتها (بعد العشاء قبل الوتر وبعده) حتى لو صلاها قبل العشاء لم تجز ولو بعد الوتر  
تجز (بجماعة) على سبيل الكفاية حتى لو تركها أهل مسجد أساءوا للوترك بعضهم  
(والختم مرة) واحدة ولا يترك لكسل القوم وقيل الافضل في زماننا قد رما لا يشغل  
عليهم (بجماعة بعد كل أربع) ركعات (بقدرها) أى الاربع (ويوتر) أى يصلى الوتر  
(بجماعة في رمضان فقط) أى لا في بقية الشهور ويكره أن يصلى تطوع بجماعة خارج  
رمضان لو على سبيل التداعى بأن يقتدى بأربعة بواحد

### باب ادراك الفريضة

(صلى) منفرد (ركعة من الظهر) ونحوها بأن قيدها بسجدة (فأقيم) الظهر في مصلاه  
بأن شرع الامام فيه (يتم شفعا) أى يضم اليها ركعة أخرى ويسلم فان لم يقيد بها  
بالسجدة يقطع ويقضى وهو الصحيح (ويقضى) مفترضا (فلو صلى ثلاثا) من الرباعية  
(يتم) منفردا (ويقضى متطوعا) في غير وقت كراهة (فان صلى) المنفرد (ركعة من  
الفجر أو المغرب فأقيم يقطع) المصلى (ويقضى) بالامام وكذا الوقام الى الثانية ولم يقيد بها  
بسجدة فان قيدها مضى فيها ولم يشرع مع الامام فان شرع معه في المغرب أتم أو بعا  
(وكره خروجه) أى الشخص (من مسجد أذن فيه) والمراد به دخول الوقت (حتى  
يصلى وان صلى) الفرض (لا) يكره الخروج (الا في الظهر والعشاء ان شرع) المؤذن  
(في الإقامة) فانه يكره وان صلى أما اذا لم يشرع فلا بأس بالخروج (ومن خاف فوت  
الفجر) مع الامام (ان أدى سنته اتم) أى اقتدى (وتركها والا) أى وان لم يخف بأن  
رجا ادراك ركعة على المذهب وقبل التشهد (لا) أى لا يتركها بل يأتى بها عند باب  
المسجد ان وجد مكانا والا تركها (ولم تقض) سنة الفجر (الاتبعها) للفرض قبل الزوال  
من يومه لا بعده (وقضى) السنة (التي قبل) فرض (الظهر) والجمعة (في وقته قبل  
شفعه) أى اذا شرع مع الامام وترك الاربع قبل الظهر يقضيها في وقته أولا ثم  
الركعتين وعليه الفتوى ولو خرج الوقت لم يقضها وحدها ولا تبعها وكذا سائر السنين  
(ولم يصل الظهر) ونحوه (بجماعة بادراك ركعة قبل أدرك فضلها) ولو بادراك التشهد  
لكن ثوابه دون المدرك (ويطوع) ماشاء (قبل الفرض ان أمن فوت الوقت) بأن كان  
في الوقت سعة (والا) أى وان لم يأمن (لا) بتطوع بل يحرم التطوع لتفويت الفرض  
(وان أدرك امامه ركعا فكبر) المدرك (ووقف حتى رفع) الامام (رأسه لم يدرك)  
تلك (الركعة) فيكون مسموعا فبقية قضيتها بعد فراغ الامام بقراءة ولو واقع في الركوع  
كان مدركالها (ولو ركع بمقتد) قبل الامام (فأدركه امامه فيه) أى في هذا الركوع  
(صح) ركوعه وكرهه والا يجزيه

### باب قضاء الغواث

بما يبلغ النؤاد (مسئلة) ان  
 قيل أى جنب مقيم صحيح  
 مكاف واحد لأداء الطهور  
 الكافى لغسله لا يجب عليه  
 الاغتسال (فالجواب) انه  
 جنب غسل سائر بدنه  
 وبقيت لمعة لم يصبها الماء  
 اما النسيان أو كانت على  
 موضع من جسده نقطة شمع  
 لم يصل الماء الى ماتحتها  
 فانه جنب لعدم تحيزي  
 وصف الجنابة على الصحيح  
 لا يحل له الصلاة ولا قراءة  
 القرآن ولا كل ما يشترط  
 لغسله الطهارة ولا يجب عليه  
 الاغسل ذلك الموضع الذى لم  
 يصبه الماء فقط ويلغز بها  
 على وجه آخر فيقال أى  
 جنب يكفي لظهارته وارتفاع  
 جنبته وجواز صلاته وزن  
 مثقال من ماء ويجب بما  
 تقدم والله أعلم (مسئلة) ان  
 قيل أى امرأة طهرت من  
 حيضها ويجوز لها ان  
 تنوض أو تصلى ولا يجب عليها  
 الغسل مع قدرتها على الماء  
 واستعماله (فالجواب)  
 أنها امرأة كافرة طهرت  
 من الحيض ثم أسلمت  
 لا يلزمها الاغتسال قال فى  
 التجنيس والفرق على قول  
 البعض ان الجنابة مستدامة  
 فيعطى لدوامها حكم  
 الابتداء اما الخروج عن  
 الحيض غير مستدام فافتراقا

وبين الفوائت مسح أى  
 كرافائته وكذا لا يجوز قضاءه

الوقت المستحب فى الأصح (والنسيان) للفائتة لانه عذر (وصيرورتها) أى الفوائت  
 (سما) غير الوتر ولو قد عجز عن وج وقت السادسة وهو الأصح (ولم بعد) الترتيب  
 (بعودها) أى الفوائت (الى القلة) بأن قضى بعضها حتى قل ما بقى (فلوصلى فرضا)  
 كعجز مثلا (ذا كرافائته ولو) كانت (وترافسد فرضه) فسدادا (موقوفا) حتى لو صلى  
 بعده خمس صلوات ولم يقض الوتر حتى خرج وقت الخامسة عاد الكل جائزا وان قضاءه  
 قبل خروجه عاد الكل فاسدا وعندها تنفسد ساداتا

### باب مجعود السهو

(يجب) فى الصحيح (بعد السلام) عن عيینه فقط سواء كان بزيادة أو نقصان (مسجدتان  
 بتشهد) وصلاة على النبي عليه السلام ودعاء فى الصحيح (وتسليم) وفيه ايعاء الى أنه رفع  
 التشهد دون القعدة بخلاف الصلابة حيث ترفعهما وكذا التلاوية على المختار (ترك  
 واجب وان تكرر) ترك الواجب (و) يجب على المقتدى (بسهو امامه لا) يجب عليه  
 ولا على امامه (بسهو فان سها) المصلى (عن القعود الاول) فى الفرض ولو عمدا (وهو  
 اليه) أى القعود (أقرب) من القيام (عاد) اليه وجوباً وقعوداً وتشهد ولا يسجد فى  
 الأصح (والا) بأن كان الى القيام أقرب (لا) يعود الى القعود ويعتبر ذلك بالنصف  
 الاسفل فان كان مستويا كان الى القيام أقرب والا لا (ومسجد للسهو) لترك الواجب  
 وفى ظاهر الرواية ان لم يستوف قائما يعود وان استوى قائما لا فان عاد فسدت صلاته  
 وقيل لا وهو الاشبه (وان سها عن) القعود (الأخير عاد مالم يسجد) للركعة التى قام  
 اليها (ومسجد للسهو) لتأخير فرض القعود (فان سجد) للزائفة عاد ما أو ناسيا لم يطل  
 فرضه برفعه (الجبهة عند محمد وبه يفتى فلو سبغه حدث قبل رفعه تضرعاً وبني خلافاً لابي  
 يوسف (وصارت) الركعات الخمس فى الرابح (نفلا) عندها خلافاً لمحمد (فيضم) اليها  
 ركعة (سادسة) تدبو قبل وجوباً ولو فى العصر ورابعة فى الفجر وأما المغرب فتصير  
 أربعة (وان قعد فى) الركعة (الرابعة ثم قام) ولم يقيد الخامسة بالسجود (عاد) الى  
 القعود (وسلم) وان سجد للخامسة ثم فرضه وضم اليها ركعة (سادسة) ندباً أو وجوباً على  
 ما مر (لتصير الركعتان نفلا) ولو فى العصر على الأصح (ومسجد للسهو) فى الصورتين  
 ثم هما لا تنوبان عن السنة الزائدة بعد الفرض فى الأصح (ولو مسجد للسهو فى شفع  
 التامة) أن يبنى عليها ما آخر بين (لم يبن شفعاً آخر عليه) ولو بنى صح وكره  
 مجدة بخلاف ما لوصلى المسافر الظهر مثلاً ركعتين وسها فيهما أو مسجد  
 بأمة فأنه يتم أربعاً بعيداً للسجدة (ولو سلم) أى لو قطع (الساهى)  
 بيه غيره (توقف الامر) (فان سجد) الامام للسهو بعد الاقتداء به

ولي فيه بحث أودعته في  
التشنيف (مسئلة) ان  
قبل أي مسئلة حاضرت ثم  
طهرت من الحيض ولا يجب  
عليها الاغتسال بل تتوضأ  
وتصلي مع القدرة على الماء  
واستعماله (فالجواب) انها  
التي حاضرت وكان سبب  
بلوغها كإمراة في مسئلة  
الغلام قريبا وعندى بينهما  
فرق لان تحقق البلوغ  
حصل بالحيض قبل  
الانقطاع بخلاف الأتزال  
وتحقيقه مما تكفل به  
التشنيف أعان الله على  
أكمله (مسئلة) ان قيل أي  
جنب توضأ وتضمض  
واستنشق وأفاض الماء  
الطهور على يده ثلاثا ولا  
يكون طاهرا بل هو جنب مع  
أنه لم يخرج منه بعد الاغتسال  
منى ولا غيره فالجواب انه  
رجل في أسنانه كوان  
يبقى فيها الطعام فلم يصل  
الماء الى ماتحته في الضمضة  
والاستنشاق قال بعض  
مشايخنا والناس عنه  
غافلون وفي التحنيس انه  
إذا كان بين أسنانه طعام  
فلم يصل الماء تحتها جاز لان  
ما بين الأسنان رطب والماء  
شئ لطيف يصل الى كل  
موضع غالباً ثم ذكر ما قدمناه  
عن الصدر الشهيد حسام  
الدين وقال ذكره في

(صح) اقتداء الغير به (والا) بأن أتى بما يمنع البناء (لا) يصح اقتداؤه به (ويسجد)  
لأساهي (لأسهوا وان سلم) ناويا (للقطع) أي قطع الصلاة ما لم يتحول عن القبلة أو  
يتسكك (وان شك) المصلي قبل الفراغ (انه كم صلى) أثلاثا أو أربعاً فان عرض له ذلك  
(أول مرة) بأن لم يكن الشك عادة له وهو الصحيح (استأنف) الصلاة بعسل مناف  
وبالسلام قاعداً أولى (وان كثر) الشك (تحرى) فان وقع تحريره على شئ أخذ به  
(والا) أخذ بالقل (وبنى عليه) ويقعد في كل موضع يتوهم انه موضع قعوده ويسجد  
للسهوى في جميع صور الشك (وان توهم صلى الظهر) مثلاً انه أتته فلم يعلم انه صلى  
ركعتين أتمها (أربعاً) (ومسجد للسهو) بخلاف ما لوطن انه مسافر أو أجمع الجمعة أو  
الترابيع وهو في الظهر والعشاء أو كان قريب عهد بالاسلام فظن الغرض ركعتين  
حيث تفسد صلاته

### باب صلاة المريض

قد يكون المرض حقيقياً (ان تعذر عليه القيام) كله بحيث لو قام لسقط (أو) حكماً  
ان (خاف زيادة المرض) به أو بغيره أو دوران رأسه أو يجد وجعاً شديداً به (صلى)  
قاعداً (كيف شاء على المذهب) (ركع ويسجد) فان لحقه بالقيام نوع من المشقة لم يجز له  
تركه وان قدر على بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر (أو) صلى (مومياً ان تعذراً) أي  
الركوع والسجود أو السجود فقط (وجعل سجوده) أي أعياءه موجوده (أخفض) من  
أعياء ركوعه (ولا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد عليه فان فعل) أي رفع شيئاً يسجد عليه  
(وهو يخفض رأسه صح) على انه أعياءه لا يسجد على الأصح (والا) أي وان لم يخفض  
رأسه بل وضع المرفوع على وجهه (لا يجمع) (وان تعذر القعود أو ما) بالركوع  
والسجود (مستلقياً) على ظهره جاعلاً رجليه الى القبلة ويضع تحت رأسه وسادة  
وينصب ركبتيه ان قدر تحامياً عن مدرجليه الى القبلة (أو) أو ما مضطجعا (على  
جنبه) ووجهه الى القبلة والأول أولى (والا) أي وان لم يستطع الأعياء رأسه (أخرت)  
عنه الصلاة فلا تسقط ولو كثرت مادام يفهم مضمون الخطاب كما صححه في الهداية وجمع  
قاضي خان وغيره انها تسقط اذا كثرت وان كان يفهم وهو ظاهر الرواية (ولم يرم  
بعينه وقلبه وحاجبه وان تعذر الركوع والسجود لا القيام أو ما قاعداً) وهو المستحب  
(ولو مرضي) المصلي (في صلاته يتم بما قدر) على الأصح وقيل يستأنف (ولو صلى)  
المريض بعد صلاته (قاعداً ركع ويسجد فصحيح) من المرض (بني) على صلاته قائماً  
(ولو صلى بعضها) (مومياً) ثم قدر على الركوع والسجود (لا) يبني بل يستأنف  
(وللتطوع أن يتسكى على شئ) كعصا وحائط (ان أعياء) أي تعب وكراهة بلا عذر في  
الصحيح (ولو صلى) فرضاً (في فلك قاعداً بلا عذر) وهو دوران الرأس (صح) ولو لمع  
القدرة على الخروج وقال لا يجوز الا من عذره وهو الظاهر ويلزمه التوجه الى القبلة  
عند افتتاح الصلاة وكلما دارت به السفينة ولا تجوز الصلاة فيها بالاعياء اتفاقاً



الواقعات للناطقي وفي

فتاوى أبي بكر ابن الفضل  
والفقيه أبي الليث خـلاف  
هذا فيبقى الاحتياط أن  
يقوله انتهى (مسئلة) ان  
قيل أى رجل بالغ اقتض  
بكرًا ولم يجب عليه الغسل  
(الجواب) اقتض بكرًا ولم  
ينزل لان العذرة تنفع  
الالتقاء (مسئلة) ان  
قيل أى موضع ينتقض  
الوضوء بوصول الخجاسة  
اليه ولا يجب غسله في  
الغسل من الجنابة (الجواب)  
انه داخل جلدة الاقلف  
فيجوز اغتسال الاقلف  
وان لم يدخل الماء داخل  
الجلدة لانه خلقه ولو نزل  
اليها البول نقض الوضوء  
لانه على عرضة الخروج  
والخروج هو الغالب وجعل  
بعض القول بالنقض قولاً  
يوجب الغسل ولم يفرقه  
(مسئلة) ان قيل أى امرأة  
لست بجنب ولا حائض  
ولا مستحاضة حتى انها  
لاتدع الصلاة ومع ذلك  
لا يستحب لها الاغتسال  
وامساك زوجها على  
ايمانها (الجواب) انها  
امرأة تحيض من دبرها  
لاتدع الصلاة لان هذا ليس  
بحيض ويستحب أن تقتل  
عند انقطاع الدم واذا  
أسئل الزوج عن الايمان

والخلاف في غير المربوطة في الشط أما المربوطة في الشط فكالمشط لا تجوز الصلاة  
فيها قاعداً اجماعاً في الاصح والمربوطة في لجة البحر والرياح تحركها تحريكاً شديداً  
كالمسائر والافسك الواقعة بالشط في الصحيح (ومن أنعم عليه أرجح خمس صلوات)  
أودونها (قضى ولو أكثر) من الخمس (لا) يقضى للخرج

### ﴿باب سجود التلاوة﴾

(يجب بأربع عشرة آية منها أولى الخ) أما نانيها فصلاتية (و) منها (ص) والاعراف  
والرعدوا النحل والامراء ومرهم والفرقان والنمل والم تنزيل وحج السجدة والنجم  
وانشقت واقراً (على من تلاو) كان (اماماً أو سمع ولو) كان (غير قاصد) للسمع  
(أو) كان (مؤتمماً) وان لم يسمع حقيقة أو اقتدى به بعد التلاوة (لا) يجب (بتلاوته)  
أى المؤتم لا عليه ولا على امامه لا في الصلاة ولا بعدها (ولو سمعها) أى آية السجدة  
(المصلى من غيره) عن ليس معه في الصلاة (سجد) المصلى (بعد الصلاة ولو سجد)  
المصلى (فيها) أى في الصلاة (أعادها) أى السجدة (لا) يعيد (الصلاة ولو سمع)  
آية سجدة (من امام فائمه قبل أن يسجد) الامام للتلاوة (سجد معه) ان اقتدى به  
(بعده) أى بعدما سجد (لا) يسجد أصلاً (وان لم يقتد به) سجد (سجد) السجدة  
(الصلائية) التي وجبت في الصلاة بتلاوته أو بتلاوة امامه (خارجها) أى خارج  
الصلاة (ولو تلاها) أى آية السجدة (خارج الصلاة فسجد) لها (وأعاد) هذه الآية  
(فيها) أى في الصلاة (سجد) فيها مرة (أخرى وان لم يسجد) لها (أولا كفته)  
سجدة (واحدة) عن التلاوتين في الاصح (كن كررها) أى الآية الواحدة (في)  
مجلس (واحد فانه تكفيه سجدة واحدة) (لا) أى لا تكفيه سجدة واحدة ان كررها  
(في مجلسين) بل يجب لكل تلاوة سجدة (وكيفيته) أى السجود (أن يسجد  
بشرائط الصلاة) سوى التحريمة ونية تعيين الآية (بين تكبيرتين) مندوبتين وبأنى  
فيها تنسب سجود في الاصح (بالرفع يد) بلا (تشهد) بلا (تسليم) وتتأدى  
بسجود الصلاة مطلقاً وكذا بالركوع ان نواها ولم ينقطع فور القراءة (وكره أن يقرأ  
سورة ويدع) أى يترك (آية السجدة) في الصلاة أو غيرها (لانعكسه) أى لياأس  
بقراءة آية السجدة وترك ما سواها واعلم أن سجدة الشكر مكروهة عند الامام وقال  
هي قرينة شاب عليها وبه يقى وهيئتها كسجدة التلاوة

### ﴿باب صلاة المسافر﴾

السفر شرعاً قطع مسافة تتغير بها الاحكام (من جاوز بيوت مصره) من الجانب الذي  
خرج منه حال كونه (مرئداً سيرا وسطاً) وهو سير الابل ومشى الاقدام (ثلاثة  
أيام) من أقصر أيام السنة ولا يشترط سير اليوم بتمامه بل الى الزوال (في بر أو بحر  
أو جبل) مع الاستراحات المعتادة حتى لو أمرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريقان  
أحدهما مدة السفر والأخر أقل قصر في الاول لا الثاني (قصر الفرض الرباهي) دون

كان أحب لمكان الضرورة وهو الدم عن الفرج كذا في التنجيس والمزيد (مسئلة) ان قيل أى جنب يحرم عليه الصلاة والطواف دون القراءة (فالجواب) انه جنب تيمم عن الجنابة ثم أحدث ذكره الاسنوى وقال قال النووي وغيره ولا يعرف لذلك صورة غير هذا وفي تسميته جنباً بحث عندنا لكنه عندنا من صور مبنية على قول ضيف لا يقول عليه ولا يعمل به وهو القول بتجزى الطهارة فاذا انضمض جنب على هذا القول جازله قراءة القرآن واذا غسل يديه جازله مس المصحف والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى جنب يجوز له دخول المسجد واللبث فيه من غير أن تكون له ضرورة فيه (فالجواب) أنه الكافر اذا أذن له المسلم لضرورة المسلم (مسئلة) ان قيل أى عضو في الطهارة ان غسله لم يجزوه وان مسح بجزءه وان تيمم بجزءه (فالجواب) ان هذا رجل توضع ولبس خفيه ثم أحدث ثم قوض ثم نزع أحد خفيه فان الرجل المنزوع خفها لا يجزى غسلها ما لم ينزع الخف الآخر وتغسل الأخرى

غيره ويصرفه ركعتين (فلو أتم) صلاته أربعاً (وقعد في) الركعة (الثانية) قدر التشهد (صح) فرضه والاخرى ان نافلة وأساه (والا) أى وان لم يقعد في الثانية قدر التشهد (لا) يصح الا اذا نوى الإقامة حين قام للثالثة قبل تقيدها بسجدة ولا يزال يقصر (حتى يدخل مصره) أى يموت اقامته (أو ينوى إقامة نصف شهر ببلد أو قرية) لا بمغازق (لا بمكة ومكة) ونحوهما من كل موضعين مستقلين الا اذا نوى أن يقيم بالميل إلى أحدهما ويخرج في النهار إلى الآخر (وقصر ان نوى أقل منه) أى من نصف شهر (أو لم ينو) الإقامة (وبقي سنين) في موضع بأن عزم أن يخرج غداً أو بعد غد أو لم يعزم على شيء (أو نوى عسكرياً) أى نصف شهر (بأرض الحرب وان حاصروا مصر) بخلاف من دخلها بأمان فانه يتم (أو حاصروا أهل البغي في دارناي غيرهم) أى في غير مصر للتردد بين القرار والفرار (بخلاف أهل الاخبية) كعرب وتركمان نوا الإقامة في المغازة فانهم لا يقصرون (وان اقتدى مسافر بغيره في الوقت صح) الاقتداء (وأتم) صلاته مع الامام سواء أدركه في الشفع الاول أو الثاني (و) لو اقتدى به (بعده) أى بعد خروج الوقت (لا) صح اذا كان في رابعة (و) بعكسه وهو ما لو اقتدى بغيره مسافر (صح فيهما) أى في الوقت وبعده فاذا سلم المسافر يتم المقيم بلا قراءة في الأصح ويستحب للامام أن يقول لهم أتوا صلاتكم فأتوا وموسفر (ويبطل الوطن الاصل) وهو ما يكون بالاهل أو بالتوالي (بعثله) اذا لم يبق له بالاول اهل فلو بقي لم يبطل بل يتم فيهما (لا) أى لا يبطل الوطن الاصل بانشاء (السفر) وكذا لا يبطل بوطن الإقامة (و) يبطل (وطن الإقامة بعثله و) بانشاء (السفر) بالوطن (الاصل) والاصل أن الشيء يبطل بعثله وبما فوقه لا بما دونه (وفائتة السفر والحضر تقضى ركعتين) راجع لفائتة السفر (وأربعاً) راجع لفائتة الحضر (والمعتبر فيه) أى في كل واحد من السفر والإقامة (آخر الوقت) واذ بقدر التجرعة فان كان آخر الوقت مسافراً وجب عليه ركعتان والا فأربع (والعاصي) بالسفر كالمسافر لطلب الزنا أو قطع الطريق (كغيره) في الترخيص برخص المسافرين (وتعتبر نية الإقامة والسفر من الاصل دون التبعية كالمرأة) فانه تباع للزوج بشرط أن تستوفي مهمل مهرها (والعبد) فانه تباع للولى (والجندى) فانه تباع للامير اذا كان يرتقى منه ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم في الأصح

### باب صلاة الجمعة

(شرط أدائها بالمصر) فلم تجزى القرية (وهو) أى المصر (كل موضع له أمير وقاض ينفذ الاحكام وقيم الحدود) وهو الصحيح وقيل هو ما لا يسع أكبر مساجده أهله المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء (أو مصلا) أى مصلى المصر وهو ما حوله لمصالحه اتصل به أولاً واختار للفتوى تقديره بفتح (ومنى مصر) فتحجوز إقامة الجمعة فيها

لانه لا يجوز الجمع بين  
الغسل والمسح ولا يجزئ به  
المسح عليها لانه يظهر بها  
أثر الحدث السابق ولا يجزئ به  
التميم لعدم شرطه والله  
أعلم (مسئلة) ان قيل أى  
رجل ماصع على الخف  
لم يستكمل مدة المسح  
ولم يحدث يلزمه غسل  
القدمين (فالجواب) أنه  
رجل ماصع على الجبائر  
وسقطت عنه بره يلزمه نزع  
الخفين وغسل القدمين  
كذا في العدة قلت ويمكن  
أن يجاب بأنه خاض في ماء  
فابتل أكثر إحدى رجليه  
فانه يجب عليه النزع وغسل  
القدمين لامتناع اجتماع  
الغسل والمسح والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أى  
عضو من أعضاء الوضوء  
لا يكون غسله مشروعا مع  
كون المتوضي صحيحا لآلة  
به (فالجواب) أنه الرجلان  
إذا كانا المتوضي متحققا  
(مسئلة) ان قيل أى عضو  
من أعضاء الوضوء إذا غسله  
المتوضي ما دونهما ولا تحل  
له الصلاة (فالجواب) أنه  
أحد رجل المتخفف إذا  
غسلت وهو لا يس الخف  
ما دونهما لمرأية الحدث  
السابق الى الأخرى لانه  
لا يجوز الجمع بين الغسل  
والمسح (مسئلة) ان قيل

لأن الأمر الموسوم (لأعرفات) أى عرفات غير مصر  
(وتؤدى) الجمعة (في مصر في مواضع) أى في موضعين فأكثر (والسلطان) ولو تغلبا  
لامشور له (أو نائبه) المأمور بأقامتها ولو عبد أو لقضاء ناحية (ووقت الظهر  
فتبطل) الجمعة (بخروجه) وهو فيها قبل ما قد قدر التشهد اتفاقا (والخطبة قبلها)  
حتى لو صلا بالخطبة أو صلا وقبلها أو خطب قبل الوقت لم تجز (وسن خطبتان)  
خفيفتان قدر سورة من طوال الفصل (بجلسة بينهما) قدر ثلاث آيات (بطهارة) من  
الحدث بنوعيه والخمسة (قائما) مستقبل القوم بوجهه متعوذا في ابتدائها في نفسه  
مقلدا سيقا في بلدة فتحت عنوة (وكتف) للخطبة المفروضة مع الكراهة (تحميدة أو  
تسيحة أو تهليلة) بنيتها فلو حمد لعطاسه لم تنب عنها (والجماعة) ولو عبيدا أو  
مسافرين أو مرضى (وهم ثلاثة سوى الإمام فان نفروا) أو واحد منهم (قبل مجوده  
بطلت) فيستأنف الظهر ولو بعد ما مجد صلى الجمعة اتفاقا (والأذن العام) وهو أن  
تفتح أبواب الجوامع للواردين حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وأغلقت الأبواب  
وجمعوا لم تجز (وشروط وجوبها الإقامة) عصر فلا تجب على المسافرين ومن كان خارج  
المصر فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محدوده يبقى (والذكورة) المحقة فلا  
تجب على الأنثى والخنثى (والصحة) فلا تجب على المريض (والحرية) فلا تجب على  
العبد (وسلامة العينين) فلا تجب على الأعمى (وسلامة الرجلين) فلا تجب على  
المقعول ولا على مقطوعهما وتجب على الأعرج وبقي من شروط الوجوب عدم حبس  
وخوف ومطر شديد وحل ونجس ونحوها (ومن لاجمعة عليه) كالسافر والمريض  
والعبد (ان أداها جازع فرض الوقت) وهو الظهر وأغنى عنه كالسافر إذا صام  
(وللسافر والعبد والمريض أن يؤم فيها أو تنعقد) الجمعة (بهم) حتى لو كان خلفه  
مسافر وعبد ومريض فقط انعقدت (ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها) أى قبل  
الجمعة (كره) أى حرم وجازت وأما بعدها فلا كراهة (فان سعى اليها) بعدما صلى  
الظهر بأن انفصل عن باب داره أو الإمام فيها (بطل) ظهره وانقلبت نفلا أدركها أولا  
بلا فرق بين معذور وغيره على المذهب (وكره) تحريما (للمعذور والساجد)  
والمسافر (أداء الظهر بجماعة) وكذا بأذان وإقامة (في المصر) لاني القرية يوم  
الجمعة ولو بعد فراغ الإمام (ومن أدركها في التشهد أو في مجود السهو) على القول  
به فيها (أنجمعة) خلافا لحمد (واذا خرج الإمام) من الحجره ان كان في حجره أرقام  
للمعود لم يكن فيها (فلا صلاة ولا كلام) سوى قضاء فاتته لآذ ترتيب واتمام  
نفل شرع فيه قبل خروجه (ويجب السعي) على من عليه الجمعة (اليها وتركه) البسم  
ولو مع السعي (بالأذان الأول) الواقع بعد الزوال في الأصح (فان جلس) الخطيب (على  
المنبر أذن بين يديه وأقيم بعد تمام الخطبة) بذلك جرى التواتر

ع (باب صلاة العيدين)

(تجب صلاة العيدين) عند الجمهور وهو الصحيح (على من تجب عليه الجمعة) فلا تجب

أى مسافر يباح له المسح على الخف مدة عشرة أيام (فالجواب) أنه مسافر خاف ذهاب رجله من البرد يجوز له المسح بعد مضى مدته كما في المسح على الجباثر وفيه بحث أودعته في التشنيف (مسئلة) ان قيل أى مسافر أحدث ومعه ما يكفي للوضوء ولا يخاف العطش على نفسه ولا على دابته وله أن يتيمم ولا يتوضأ (فالجواب) أنه رجل على ثوبه نجاسة مانعة من الصلاة فإنه يصرف الماء الى غسلها ويتيمم (مسئلة) ان قيل أى رجل أبج له التيمم بالعجلة (فالجواب) أنه رجل يباح له التيمم لأن العجلة هي الطينة اليابسة (مسئلة) ان قيل أى رجل يباح له التيمم ومعه الماء اذا خاف الغيم (فالجواب) أن المراد بالغيم العطر وهو مبيع للتيمم كذا رأيت من المسئلة والتي قبلها بخط العلامة ابن وهبان في كتابه الاسئلة المعضلة والأجوبة المفصلة (مسئلة) ان قيل أى عباد واجبة تجب فيها النية ولها اسم اشتهرت به شرعا وعرفا ولا يكفي في نيتها ان يأتي باسمها ولا مع تعسده بالفرض (فالجواب) انها التيمم لا يصح بما ذكر في ظاهر الرواية

على مسافر ومريض وامرأة وعبد وان أذن له مولا (بشرائطها) أى الجمعة (سوى الخطبة) فانها سنة (ونذ في) عيد (الفطر أن يطعم) أى يأكل قبل الخروج الى المصلى حلوا وأن يكون تمرا وأن يكون وترا (و) أن (يقسل) والاصح أنه سنة كما مر (و) أن (يستاك) (و) أن (يتطيب) بعاله ريح لالون كاسنك والبخور (و) أن (يلبس أحسن ثيابه) ولو غسلا (و) أن (يؤدى صدقة الفطر) قبل التوجه الى المصلى (ثم) أن (يتوجه الى المصلى غير مكبر) جهرا في طريقه (و) غير (متنفل قبلها) أى قبل العيد لكرهته في حق الامام والقوم في المصلى وغيره (وقتها من ارتفاع الشمس) قدر ربح أو ربحين (الى) وقت (زوالها ويصلى ركعتين متتابعين الزوائد وهي ثلاث تكبيرات) (في كل ركعة ويؤلى) نذبا (بين القراءة) ويرفع يديه في الزوائد (الا اذا كبر راكعا فلا يرفع يديه في الاظهر (ويحطب) الخطيب (بعدها خطبتين) وهما سنة فلو قد متاعا على الصلاة جاز وكره (يعلم) الناس (فيهما) أحكام صدقة الفطر الخمسة أعنى على من تجب ولن تجب ومتى تجب وكما تجب وعما تجب (ولم تقض ان فاتت مع الامام) ولو بالافساد في الاصح (وتؤخر بعذر) كطر (الى) الزوال من (الغد فقط وهي) أى أحكام عبد الفطر (أحكام) عيد (الاخفى لكن هنا يؤخر الاكل عنها) نذبا (ويكبر في الطريق جهرا) ثم يقطعها اذا انتهى الى المصلى (و) يعلم الاخفية وتكبير التشريق في الخطبة (وتؤخر) صلاة الاضحى (بعذر الى ثلاثة أيام) ولا تصلى بعد ذلك فلوا أخر بلا عذر أساء (والتعريف) أى تشبيهه الناس أنفسهم بأهل عرفات يوم عرفة (ليس بشئ) في حكم الوقوف (وسن) وقيل يجب وهو الاصح (بعد فجر عرفة) وهو تاسع ذى الحجة (الى غمان) صلوات عند الامام وقالوا الى عصر الخامس من يوم عرفة وهي ثلاث وعشرون صلاة بوقته يقى (مرة) واحدة (الله أكبر الخ) وصفة التكبير أن يقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (بشرط اقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مستحبة) وهي جماعة الرجال فلا يجب على القروى والمنفرد والمسافر والمرأة (وقالوا) على كل من صلى المكتوبة مطلقا وعليه الاعتماد (و) بالاعتداء (بالمقيم) (يجب) التكبير (على المرأة والمسافر) الا أن المرأة تكبر صرا بخلافه

### باب صلاة الكسوف

الكسوف للشمس والكسوف للقمر (يصلى ركعتين كالنفل) أى بلا أذان واقامة وبركوع واحد في الركعة الواحدة (امام الجمعة) ان حضر (بلا جهرا) خلافا لهما (و) بلا (خطبة) اتفقا وهي سنة والا فضل أن يطيل القراءة فيهما (ثم يدعوا) الامام بعد الصلاة (حتى تنجلي الشمس) وهو سنة (والا) أى وان لم يحضر امام الجمعة (صلوا فرادى) ركعتين أو أربعاً (كالخسوف والظلمة) القوية نهرا (والريح) الشديد مطلقا (والفرع) أى الخوف والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل ليلا والنبج والمطار الدائمة وعموم الامراض

### باب صلاة الاستسقاء

وهو طلب السقيا (له صلاة لا بجماعة) ولا بخطبة (و) له (دعاء واستغفار) فانه السبب لا رسال الامطار و (لا قلب ردا) ولولا امام وقال يقلب الامام رداه دون القوم (و) لا (حضور ذي وافي يخرجون) للاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات

### باب صلاة الخوف

(اذا اشتد الخوف) اشتداده ليس بشرط بل الشرط نفس القرب (من عدو أو سبع وقف) أي جعل (الامام) القوم طائفتين (طائفة بازاء العدو وصلى) بطائفة (ركعة) واحدة (لو) كان (مسافرا) أو كان في الفجر (وركعتين) في الرابعي (لو) كان (مقيما وضعت هذه) الطائفة مشاة (الى العدو وجاءت تلك فصلى) الامام (بهم مابقي وسلم) وحده (وذهبوا) أي الطائفة الثانية (اليهم) أي الى العدو (وجاءت) الطائفة (الاولى وأتوا) مابقي (بلا قراءة) لانهم لا حقون (وسلموا) أي الطائفة الاولى (ومضوا) الى العدو (ثم) جاءت الطائفة (الآخرى) وهي الثانية (وأتوا) مابقي (بقراءة) لانهم مسبقون (وصلى) الامام (في المغرب بالاولى ركعتين) لان تنصيف الركعة الواحدة معتذر (وبالثانية ركعة) فلو عكس فسدت صلاة الكل (ومن قاتل) منهم يعمل كثير (بطلت صلاته وان اشتد الخوف) ابتداء (صلوا ركبا نفرادي بالايما) الى أي جهة قدر (وا) للضرورة (ولم تجز) صلاة الخوف (بلا حضور عدو) حقيقة فلورا أو اسودا فظنوه عدو اقصاوها ثم بان بخلافه أعادوها

### باب الجنائز

(ولي) أي وجه (المختضر) من قرب من الموت (القبلة عن يمينه) أي على شقه الايمن واختبر الاستسقاء ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة وان شق عليه ترك على حاله ونذب قراءة يس والاعد عند ويبنغي احضار الطيب واخراج الجنب والحائض والنفساء من عنده (ولقن) المختضر (الشهادة) ندبا قبل الغرغرة ونذب كون الملقن غير منهم بالمسرة بكونه وكونه ممن يعتد فيه الخبر فيذكرها عنده جهر ولا يأمره بها ففساه أن يأتي بها ولو مرة لتكون آخر كلامه (فإن مات) المختضر (شد لحياه ونمض عيناه) تحسبنا له ويقول مغمضه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسعده ببقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويوضع على بطنه حديد ثلاثين تغوخ وكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل وتلين أعضائه ليسهل غسله (ووضع) الميت عند الغسل (على سرير مجمر) أي منجمر (وترا) الى سبع فقط (وسترعورته) الغليظة على الظاهر وقيل مطاوعا وجمع ثم اذا سترها ف على يديه خرقة وغسلها (وجرد) من ثيابه (ووضي) من يؤمر بالصلاة (بلاممضضة واستنشق وصب عليه ماء مغلى بسدر) وهو ورق النبق (أو حرض) وهو الاشنان (والا) أي وان لم يوجد (فالقراخ) أي الماء الخالص (وغسل رأسه ولحيته) ان كان بهما شعر

قال في التجنيس والمزيد الصحيح أن النية المشروطة هي نية التطهير فالنية المعتبرة ليست نية الفعل بل المقصود به من الطهارة أو الصلاة (مسئلة) ان قيل أي نجاسة يؤثر في الماء قليلا ولا يؤثر فيه كثيرا (فالجواب) أن هذه النجاسة هي بعرا لابل اذا وقعت البعرة الصحيحة في الماء القليل لا تؤثر فيه واذا وقع فيه نصفها نجسه وهي مسائل منظومة في القسوق وزكرها في العدة وغيرها هكذا والصحيح أنه لا فرق بين المنكسر والصحيح نص عليه في الهداية وغيره ارا قد نظم هذه المسئلة ابن العزفي تهذيبه فقال

يا أيها الاعلام يا

من فضلهم مشتهر

ما قولكم في نجس

قليله موثر

دون كثيره وذا

حكم عجيب عسر

(ويجيب) عنها بجواب

آخر هو ذنب الفارة اذا وقع

في البئر أو جرح كلها

واذا وقعت هي لا توجب

ترج الكل (ويسأل) عنها

بوجه آخر فيقال أي نجاسة

يؤثر قليلا ولا يؤثر كثيرا

وهو المنظوم (ويجيب)

بأنها الخمر اذا وقعت قطرة

منه في دن الحبل لا يحل شربه في الحال ولو صب فيه كوز خمر جاز الشرب في الحال اذ لم يظهر له طعم أولون أوريح وقد نظمت الجواب عن نظام ابن العز مر بمجاذقت ذى بعة صحيحة

في البع لا تؤثر وماؤها نجس

ان سقط المكسر أو قطرة من خرة

في دن خل يطر تنع حل شربه

في الحال وهو المنظر أولم يكن كوزا ولا

يظهر منه أثر يحل في الحال وما

ذلك حكم عسر (مسئلة) ان قيل أى وعاء

فيه ماء نجس يظهر بدون الغسل (فالجواب) أنه

البزاز ان نجس ماؤها فخرج مقدار ما فيها طهرت جدرانها

بدون غسل وجواب آخر وهو البزاز اذا نجست وغار

ماؤها ثم عاد على أريج الأقوال في المسئلة (مسئلة)

ان قيل أى وعاء متنجس يظهر بغير غسل (فالجواب)

أنه الوعاء الذي فيه الخمر يظهر اذا انقلبت خلا

بغير غسل (مسئلة) ان قيل أى وعاء متنجس اذا غسل

بالماء الطهور لا يطهر مع أنه يظهر بدون الغسل

(بالخطمي) وهو نبت بالعراق فان لم يوجد فالصابون ونحوه (وأضجع على يساره) ليبدأ بيمينه (فيغسل حتى يصل الماء الى ما بين النحت منه ثم) أضجع (على يمينه) فيغسل (كذلك ثم اجلس) الميت (مسندا) بفتح النون (اليه) أى الى الغاسل (وسمع بطنه) مسحها (رفيقا) أى لينا (وما خرج منه غسله ولم يعد غسله ونشف بثوب) لثلا تبتل أ كفاه (وجعل الخنوط) وهو عطر مر كب من أشياء طيبة غير زعفران وورس (على رأسه ولحيته) ثوبا (و) جعل (الكافور على مساجده) وهي جبهته وأنفه ويداها وركبته وقدماه كرامتها (ولا يسرح شعره) (لا لحيته) لكرهته (ولا يقص ظفرو) (لا شعره وكفنه) أى الرجل (سنة ازار) من القرن الى القدم (وقيص) من أصل العنق بلا جيب ودخريص ويكن (ولفافة) وهي مثل الازار وتكره العمامة في الاصح (و) كفنه (كفاية ازار ولفافة) كفنه (ضرورة ما يوجدOLF) الميت (من يساره ثم) من (يمينه) بأن تنسط اللفافة ثم الازار ثم يلبس القميص ويوضع على الازار ويلف يساره ثم يمينه ثم اللفافة كذلك (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صونا عن الكشف (وكفنها) أى المرأة (سنة درع) أى قيص (وازار وخار) وهو المقتعة (ولفافة وخرة تربط بها ثيابها) من الصدر الى الركبة (و) كفنها (كفاية ازار ولفافة وخمار وتلبس) المرأة (الدرع أولا ثم يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم) يجعل (الخمار فوقه) أى الدرع (تحت اللفافة) والخنثى كالمرأة الا انه يجنب الحرير والمزعفر وعلى الرجل تجهيز امرأته ولو معسرا وهي موسرة في الاصح (وتجمر) أى تعطر (الا كفان أولا) قبل أن يدرج فيها الميت (وترا) الى السبع ولا يجمر خلفه ولا في قبره

**فصل** في الصلاة على الميت (السلطان أحق بصلاته) أى بالصلاة عليه ان حضر (وهي فرض كفاية) يسقط باقامة البعض عن الباقيين (وشرطها اسلام الميت) فلا يصلى على كافر (وطهارته) فلا تصح قبل الغسل وحضوره فلا يصلى على غائب ووضعه على الارض وكونه أمام المصلى وستر عورته (ثم القاضي ان حضر) وفي بعض النسخ ان حضرا أى السلطان والقاضى (ثم امام الحى) وهو الذى كان يصلى الميت خلفه في حياته (ثم الولي) على ترتيب العصابات الا الاب فيقدم على الابن اتفاقا في الاصح (وله) أى للولي (أن يأذن لغیره) بالصلاة عليه (فان صلى غير الولي والسلطان) عن هو مؤخر عنهما (أعاد الولي) ان شاء وان صلى القاضي أو امام الحى لا يعيد (و) اذا صلى الولي (لم يصل غيره بعده وان دفن) بعد الغسل أو قبله وأهيل عليه التراب (بلا صلاة صلى على قبره ما لم يتنسخ) والمعتبر فيه أكبر الرأى (وهي) أى الصلاة (أربع تكبيرات بثناء) وهو سبحانه اللهم الخ (بعد التكبيرة الاولى) ويرفع يديه في هذه فقط (وصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم كافي التشهد (بعد الثانية ودعاء) بأموال الآخرة (بعد الثالثة) والمأثور أحسن ومنه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرنا وأنثانا اللهم من أحبيته منا فأحبه على

(فالجواب) أنه الوعاء الجديد

من الخزف اذا كانت فيه  
الخزلا يطهر بالغسل أبدا  
عند محمد اتشرب النجاسة  
فيه واذا صارت الخزراتي  
فيه خلا طهر والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أى نجاسة  
عينية تطهر عسها بخرقه  
مبلولة نلانا (فالجواب)  
أنها الدم الذى يسقى فى  
موضع الحمامة كذا فى  
البرازية وفى العدة هذا  
قول محمد وعندهما يشترط  
الغسل وهو الاحوط وذكر  
فى فتاوى العصر فى القطع  
اذا كان الماء يضره انه  
يطهر بمسحه بخرقه مبلولة  
ثلاثا والله أعلم (مسئلة) ان  
قيل أى شئ يؤثر فى الماء  
المتنجس دون الثوب  
(فالجواب) أنه عرق الحمار  
ولعابه وابنه وكذلك البغل  
لان البلوى تعم به فى الثياب  
دون الماء فانه يمكن صون  
الوانى عنه ولا يمكن صون  
الثياب ذ ك ذلك فى الحيرة  
وفيه نظر لان الصحاح ان  
سؤر الحمار والبغل مشكوك  
فى طهوريته لافى طهارته  
ونقل فى الجواهر عن التقرير  
شرح البرذوى أنه نقل عن  
المبسوط اذا أصاب لعاب  
ماليو كل لحمه وعرقه ثوبا  
فصلى فيه أجزأته وفيه  
أيضا لان لبن الايان طاهر

الاسلام ومن توفيته منافقوه على الايمان برحتك يا أرحم الراحمين (وتسليمتين بعد  
الرابعة) وينوى الميت به مامع القوم وليس بعدها دعاء فى الظاهر ولا تشهد فيها  
ولا قراءة (فلو كبر) الامام (خمس الميتمع) فى الخامسة بل يقف ساكنا حتى يسلم  
فيسلم معه ويهتفى (ولا يستغفر لصبي) ومجنون ومعتوه (ويقول) فى الصلاة على  
الصبي مكان الدعاء (اللهم اجعله لنا فرطا) أى سابقا مهيأ للصالح والديه (واجعله لنا  
أجرًا وذرًا) أى خيرًا باقيا (واجعله لنا شافعًا مشفعًا) أى مقبولًا لشفاعته (وينتظر  
المسبوق) تكبيرة الاحرام (ليكبمه معه) فاذا سلم قضى ما عليه بلا دعاء ان خشى رفع  
الجنائز على الاهناق (لا) ينتظر (من كان حاضرًا فى حالة التحريم) بل يكبر حين  
اراد اتفاقا ومن حضر بعد الرابعة قبل السلام فاتته الصلاة (ويقوم) الامام  
(للرحل) أى لاجله (والمرأة بهذا الصدر) لانه محل الايمان (ولم يصلوا) على  
الجنائز (ركبانا) استحسنانا (ولا فى مسجد) جماعة فانه مكروه بلا عذر تحريرا وقيل  
تفريها سواء كان الميت فى المسجد والقوم أو بعضهم خارجه أو بالعكس (ومن استهل)  
أى وجد منه ما يدل على الحياة بعد خروج أكرهه سمي وغسل و (صلى عليه والا) أى  
وان استهل (لا) يصلى عليه والخمارة يغسل و يدرج فى خرقه ويسمى (كصبي  
سبي مع أحد أبويه) فانه لا يصلى عليه (الا أن يسلم أحدهما) قبل موت الصبي (أو)  
يسلم (هو) أى الصبي وهو يعقل (أو لم يصب أحدهما معه) فى هذه الصورة يغسل  
ويكفن ويصلى عليه (ويغسل ولى مسلم) قريبه (الكافر) يغسل الثوب النجس ولا  
يصلى عليه (ويكفنه) أى يلغيه فى ثوب (ويدفنه) أى يلقيه فى حفرة كالكلب (ويؤخذ  
ممرره) أى الميت (بقوامه الاربع) بأن يأخذ كل قائمته رجل (ويجلبه) أى بالسري  
(بلاخب) أى سير مريع (و) بلا جالوس قبل وضعه عن أعناق الرجال (و) بلا  
(مشى قدامها) اذ المشى خلفها أحب (وضع مقدمها على عينيك) وذلك عين الميت أيضا  
(ثم) ضع (مؤخرها) على عينيك (ثم) ضع (مقدمها على يسارك) وذلك يسار الميت أيضا  
(ثم) ضع (مؤخرها) على يسارك (ويحفر القبر بحد) والحد أن يحفر فى جانب القبلة  
من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ولا يشق الا فى أرض رخوة (ويدخل من قبل القبلة)  
بأن يوضع من جهتها ثم يحمل فيلحد (ويقول واضعه) فى اللحد (بسم الله وعلى ملة رسول  
الله) أى بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلمناك (ويوجه الى القبلة) وجوبا  
وينبغي كونه على جنبه الايمن (وتحل العقدة) التى فى كفنه للاستغناء عنها (ويسوى  
اللين) وهو الطوب النى (عليه والقصب لا الآجر) الطبوخ (والخشب) الا أن  
تكون الارض رخوة (ويسجي) أى يغطى بثوب (قبرها) أى الاتى وكذا الخنثى  
المشكلى (لا قبره) الا للضرورة كطمر (ويمال) أى يصب عليه (التراب) ويكره أن  
يزاد على ما خرج منه ثم قيل يلحق بعد الدفن وقيل لا وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه  
(ويسم القبر) أى يجعل مثل سنام البعير (ولا يربع ولا يحصص) للهنى (ولا  
يخرج) بعد الدفن (من القبر الا أن تكون الارض مغصوبة) فيخرج لحق صاحبها ان

شاه وان شاه سواء مع الارض وانتفع بها

### باب الشهيد

(هو) شرعا (من قتله أهل الحرب) بجديدة أو غيرها كالخرق والفرق (و) كذا أهل (البنى وقطاع الطريق أو وجد في معركة وبه أثر) الجراحة أو خرج الدم من عينه أو أذنه أو من جوفه سائلا بخلاف ما لو خرج من أنفه أو ذكره أو دبره أو من جوفه غير سائل (أو قتله مسلم) أو ذمي (ظلمه أو لم تجب به دية) بل قصاص وإن سقط لعارض كصلح أو قتل أب ابنه (فيكفن) الشهيد (ويصلى عليه بلا غسل ويدفن بدمه وثيابه) فلو بدلوا بجديدة كره (الامليس من) جنس (الكفن) فينزح كالغرو والحشو (ويراد) ليتم الكفن (وينقص) ليصير على سنة الكفن (ويغسل) ويصلى عليه (إن قتل جنبا أو صديقا) أو حائضا أو نفسا أو بالثقل في غير المعركة (أو ارتث) وذلك (بأن أكل أو شرب أو نام أو تدأوى أو مضى) عليه (وقت صلاة) كامل (وهو يعقل) ويقدر على أدائها (أو نقل من المعركة) أى المكان الذى جرح فيه (حيا) لا الخوف وطء الحيل سواء استقر في مكان أو مات على الأيدي (أو أوصى) بأمر الدنيا وهذا كله إذا كان بعد انتقضاء الحرب فلو فيها لا يصير مرتثا بشئ مما ذكر (أو قتل) أى يغسل إن قتل (في المعرور ولم يعلم أنه قتل بجديدة ظلما) فلو علم أنه قتل بجديدة ظلما وعرف قاتله فانه لا يغسل (أو قتل بمجد أو قصاص) أو تعزير لانه لم يقتل ظلما فلا يكون شهيدا (لا) يغسل من قتل (البنى) أى خروج عن طاعة الامام (وقطع طريق) ولا يصلى عليه اهانة له

### باب الصلاة في الكعبة

(صح فرض ونفل فيها وفوقها) ولو بلا سترة وان كره للثني (ومن جعل ظهره الى ظهر امامه فيها صح) وكذا الوجه وجها الى وجهه وان كره أو الى جنبه (و) من جعل ظهره (الى وجهه) أى وجهه الامام (لا يصح) اقتداؤه به (وان تحلقوا حولها) أى ان صلى الامام في المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة واقتدوا به (صح) الاقتداء (لمن هو اقرب اليها من امامه ان لم يكن) المقتدى (في جانبه) أى جانب الامام فلو في جانبه لم يصح

### كتاب الزكاة

(هى) لغتها الفاء والز ياد وشرعا (تلك) جزء من (المال) خرج بالتقليد الاباحة و بالمال المنفعة فلو أطمع يتيمان أو بالزكاة أو أسكن فقيرا أو ارسته لم تجز (من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه) أى معتق الهاشمي يقع التاء (بشرط قطع المنفعة عن الملك) بكسر اللام (من كل وجهه تعالى) فلا يدفع الى أصله وفرعه ومكاتبه وأحد الزوجين الى الآخر (وبشرط وجوبها) أى افتراضها (العقل والبلوغ والاسلام والحرية ومالك نصاب) كما تثنى درهم شرعى (حولى) أى حال عليه الحول (فارغ عن

كسورها وهو رواية عن محمد رحمه الله وهو اختيار البرزوى وصاحب الهداية وفي ظاهر الزاوية أنه نجس كذا في المحيط فقلت علمت بهذا ما في ذكر الابن مع العرق واللعب وان حذفت لفظة التنجيس يحسن بها السؤال ويكون معنى التأثير اما سلب الطهورية أو الظهارة بحسب الروايات والخلاف وفي التنجيس والمريد ما يؤيد ما ذكرته وبين معنى الفساد بسلب الطهورية قال وروى الحسن بن أبى مالك عن أبى يوسف ان عسق الحمار ينجس الماء لكنه خلاف ظاهر الزاوية والابن كاللعب في الماء والثوب والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى مائع قليل يفسد الماء ولا يفسد الثوب (فالجواب) انه بول ما يؤكل لحمه كذا في العدة وهذا قول محمودى قريية من التي قبلها (مسئلة) ان قيل أى نجس يعنى عنه في الاكل دون الثوب (فالجواب) انه الدم الباقي في عروق اللحم عند أبى يوسف أنه معفوف الا كل لتعذر الاحتراز عنه غير معفوف الثياب لا مكان الاحتراز عنه كذا في التاتارخانية وسيأتى فيها مزيد كلام قريبا (مسئلة)



ان قيل أى نجاسة لا تنص  
 الصلاة مع ما دون قدر  
 الدرهم منها (فالجواب)  
 انها النجاسة الحكيمة  
 اذ ابق منها على بدن المكاف  
 دون قدر الدرهم لا تجوز  
 صلاته والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (مسئلة) ان قيل أى  
 شئ طاهر يخرج من بين  
 نجسين وأى شئ نجس  
 يخرج من بين طاهرين  
 (فالجواب) أن الطاهر  
 الخارج من بين نجسين هو  
 اللبن يخرج من بين الغرث  
 والدم والنجس الخارج من  
 بين الطاهرين هو الماء  
 المستعمل في رواية عن أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رحمهما  
 الله تعالى فانه يخرج من بين  
 العضوين الطاهرين حقيقة  
 لتقدم النجاسة وحكم للحممة  
 صلاة حامل المحدث وأصل  
 المسئلة في الحيرة (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل يكون فيه  
 نجسا لا يطهر أبدا (فالجواب)  
 أن هذا رجل سقط سنه  
 فأعاده ثانيا وثبت قال  
 في العمادية وحكى الفقيه  
 أبو جعفر عن محمد رحمه الله  
 في رجل سقط سنه فأنبت  
 مكانه سنين كلب فثبت  
 أنه يجوز ولا يقلع ولو أعاد  
 سنه ثانيا وثبت وقوى ينظر  
 ان أمكن قلعه بغير ضرر  
 يقلع وان لم يمكن قلعه بغير

الدين) الذى له مطالب من العباد كدين استهلاك ومهر وكذا دين الزكاة بعد الوجوب  
 (و) فلا تجب في الدور وان لم تكن للسكنى وثياب البدن وأثاث  
 المنه وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال (نام ولو تقديرا) بأن كان  
 معدا للتجارة فلا زكاة في مال الضهار كابق ومفقودين مجعولا بنبته عليه ونحو ذلك  
 (وشروط) خمسة (أدائها بمقارنة للاداء) للفقير (أو لعزل ما واجب أو) شرط أدائها  
 (تصدق بكمه) أى المال ولو ببعضه فزكاة فقط دون الباقي عند محمد وهو الصحيح

### باب صدقة السوائم

(هى التى تسكن في المرمى) في المرمى (في أكثر السنة) وهو ما فوق النصف فلورعت أقل  
 السنة أو علفها نصفها لتجب (ويجب في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض) وهى التى  
 دخلت في السنة الثانية (وفيما دونه في كل خمس شاة) وما بين النصابين عفو (وفي  
 ست وثلاثين بنت لبون) وهى التى دخلت في الثالثة (وفي ست وأربعين حقة) بالكسر  
 وهى التى دخلت في الرابعة (وفي احدى وستين جذعة) وهى التى دخلت في الخامسة  
 (وفي ست وسبعين بنت لبون) وفي احدى وتسعين حقة ان الى مائة وعشرين ثم  
 تستأنف الفريضة فيجب (في كل خمس شاة) مع الحققة في مائة وخمس وعشرين  
 حقتان وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وهكذا الى مائة وخمس وأربعين ففيها  
 حقتان وبنت مخاض) وهذا استئناف أول (وفي مائة وخمسين ثلاث حقات ثم) فيما زاد  
 على مائة وخمسين الى مائة وخمس وسبعين تجب (في كل خمس شاة) وهذا استئناف  
 ثان (وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث حقات وبنت مخاض) الى مائة وست وعثمانين وما  
 بينهما عفو (وفي مائة وست وعثمانين) تجب (ثلاث حقات وبنت لبون) الى مائة وست  
 وتسعين وما بينهما عفو (وفي مائة وست وتسعين) تجب (أربع حقات الى مائتين) وما  
 بينهما عفو (ثم تستأنف أبدا كما) تستأنف (بعد مائة وخمسين) حتى يجب في كل  
 خمسين حقة ولا تجزى ذكورا لابل الا بالقيمة بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير  
 (والبحث) جمع بحثى الذى قول من العربى والعجمى (كالعرب)

### باب صدقة البقر

(وفي ثلاثين بقرات يبيع ذوسنة أو تبيعة) هذا اذا لم تكن للتجارة فان كانت لها يعبتر أن  
 تبلغ قيمتها نصابا وكذا الابل والغنم (وفي أربعين مسن ذوسنتين أو مسنة) يجب  
 (فيما زاد) على الاربعين (بحسابه) ففي احدى ربع عشر مسنة وفي الاثنى نصف عشر  
 مسنة وهكذا (الى ستين ففيها) أى الستين (تبيعان) أو تبيعتان اجمالا (وفي سبعين  
 مسنة وتبيع وفي ثمانين مستان) وفي تسعين ثلاثة أتبعة وفي المائة تبيعان ومسنة  
 (فالفرض يتغير بكل عشر من تبيع الى مسنة والجاهوس كالبقرة) في تكميل  
 النصاب أو وجوب الزكاة  
 فصل في الغنم وفي أربعين شاة) سائمة تجب (شاة) واحدة (وفي مائة واحدة)

ضرر لا يقطع وينجس فيه ولا يؤم أحدا من الناس قال الهادي وكان المراد العظم الذي أئين من الحى فانه نجس بالنص انتهى وفي الوقاية وتجوز صلاة من أعاد سنه الى فقه وان جاوز قدر الدرهم وفي شرحها لان فرسنته أن ظاهر المذهب والصحيح منه أن السن طاهر وعن محمد نجس لا تجوز الصلاة معه ان زاد على قدر الدرهم قالوا وهو ميل منه الى أنه عصب وهذا خاص بسن نفسه ولو كان سن غيره لم يجز اتفاقا (مسئلة) ان قيل أى دم غير الكبد والطحال لا يكون نجسا (الجواب) انه دم القلب المتكمن فيه ودم اللحم والعروق الباقى بعد الذبح قال فى المتنقط ما رقى باللحم من الدم الذى سأل لا يحل وما بقى فى اللحم يحل وفى البرازية تجوز الصلاة مع الدم الباقى فى عروق الذكاة بعد الذبح وعن الامام الثانى أنه يفسد الثوب اذا خش ولا يفسد القدر للضرورة أو الاخر فانه كان يرى فى برمة عائشة رضى الله عنها صفرة دم العنق قال والدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان كان منه فطاهر والا فلا وكذا دم مطلق اللحم

وعشرين) تجب (شأتان) وما بينهما عفو (وفى مائتين وواحدة) تجب (ثلاث شياه) وما بينهما عفو (وفى أربع مائة) تجب (أربع شياه) وما بينهما عفو (ثم) بعد ما بلغت أربع مائة تجب (فى كل مائة شاة) الى غير نهاية (والمعز كالضأن) فى تكميل النصاب لا فى أدائه الواجب (ويؤخذ الثاني) وهو ما تم له سنة (فى زكاتها) أى الغنم (لا) يؤخذ (الجذع) وهو ما أتى عليه أكثرها سواء كان ذكاة الضأن أو المعز

**فصل** ولا شئ فى الخيل السائمة عندها وعليه الفتوى (و) لافى (البغال والحمير والجلان) جمع حمل وهو ولد الضأن فى السنة الاولى (والفصلان) جمع فصيل وهو ولد الناقة قبل أن يتم الحول (والمحاجيل) جمع عجول وهو ولد البقرة حين ترضعه أمه الى ستة أشهر وهو الصحيح وصورته أن يموت كل السكار ويتم الحول على أولادها الصغار فلا يجب فيها شئ الا تبعا للكبير ولو واحدا ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جيدا فيلزم الوسط (و) لافى (العوامل) أى المعدات للعمل (والعلوفة) وهى التى يعلفها صاحبها نصف الحول أو أكثر (و) لافى (العفو) وهو ما بين النصابين (و) لافى (المالك بعد الوجوب) وفى هلاك البعض يسقط بقدره (ولو وجب سن) أى ذات سن (ولم توجد) فى مواشيه (دفع) المالك الى الساهى برضاه (أعلى منها وأخذ) منه (الفضل أو) دفع (دونها) ورد الفضل (جبرا على الساهى) (أو) دفع (القيمة ويؤخذ الوسط) أى لا يأخذ الساهى خيار المال ولا أرداه نظرا لجانب الفقير والغنى (ويضم مستفاد من جنس نصاب) فى أثناء الحول ولو بهيمة أو ارث (اليه فيزكى الكل بحول الاصل) وان لم يكن من جنسه لا يضم اتفاقا (ولو أخذ الخراج والعشر والزكاة بغاة لم تؤخذ) هذه الاشياء مرة (أخرى) نوى التصديق أولا (ولو عجل ذونصاب) زكاته (لسنين أو) عجل (النصب) متعددة (صح) فيها

### باب زكاة المال

(يجب فى مائتى درهم) وهى نصاب الفضة (وعشرين دينارا) وهى نصاب الذهب ربع العشر) وهو خمسة دراهم فى الفضة ونصف مثقال فى الذهب (ولو) كان مقدار النصاب منهما (تبرا) أى غير مضروب منهما (أو) كان (حليا) للرجال أو النساء أو الخيل أو غيرها (أو أنية) كبريق ونحوه (ثم فى كل خمس) يضم الخاء (بحسابه) ففى مائتين وأربعين درهما ستدراهم وفى أربعة وعشرين دينارا نصف دينار وقيرطان ولا يجب فيما دونه (والمعتبر) فى بلوغ النصاب (وزنهما) أى الذهب والفضة (أداء) ووجوبا (لا قيمتهما) (و) (المعتبر) فى الدراهم وزن سبعة (فى الزكاة) والنصاب وتقدير الديات والمهر (وهو) أى ذلك الاعتبار (أن تكون العشرة منها) أى من الدراهم (وزن سبعة مثاقيل) كما أن المعتبر فى المثقال أن يكون كل سبعة منه وزن عشرة دراهم (وغالب الورق) بكسر الزاى المضروب من فضة (ورق) أى اذا كانت الغلبة للفضة فهى كالخالصة (لا عكسه) وهو ما اذا كانت الغلبة للنحاس فانه يقوم كالعرض ولا بد فيه من نية التجارة الا اذا كان يخلص منه فضة تبلغ نصابا أو مساوى كغالب الفضة

لكن رأيت في التجنيس  
والمزيد تعقب مسألة اللحم  
المهزول وقال فيه نظر لانه  
ان لم يكن دما فهو مجاور  
للدنم والشئ ينجس بمجاورة  
النجس وفي التنا تاريخانية  
نقل عن فتاوى أبي الليث  
ان القائل بالطهارة القمية  
أبو بكر وأن الصدر كان  
يزيفه بما تقدم قال وفي  
الطعن كلام (مسئلة) ان  
قيل أى نجاسة رطبة وقعت  
في طعام مائع ولم يتنجس  
(فالجواب) انها البعرة  
الرطبة اذا وقعت في اللبن  
فرميت قبل أن تغتن فاللبن  
طاهر وهو قول ابن زياد  
وخلف وابن مقاتل وأبي  
النصر وأبي الليث رحمهم  
الله (مسئلة) ان قيل أى  
طاهر أصابه ماء طهور  
فتنجس (فالجواب) أنه  
الارض النجسة اذا جفت  
وذهب أثر النجاسة والماء اذا  
فرل من الثوب والنجس  
اذاحت من الخف فانها  
تطهر حتى تجوز الصلاة فيها  
واذا أصابها الماء الطهور  
عادت نجسة على احدى  
الروايتين فيها وفي أجنامها  
وفي النجس خلاف  
(مسئلة) ان قيل أى شئ  
نجس يحكم بطهارته بدون  
غسل ولا فرق ولا جفاف ولا  
ذلك ولا حرق ولا انقلاب ولا

فذهب والا فان بلغ الذهب أو

الفضة نصابا وجبت (و) يجبر ربع العشر (في عروض تجارة بلغت نصاب ورق) أى  
فضة (أو ذهب وتقصان النصاب في) أقدناه (الحول لا يضر) أى لا يمنع الوجوب (ان  
كل في طرفه) أى في أول الحول وآخره سواء كان نصاب السوائم أو غيرها (وتضم قيمة  
العروض) التى للتجارة (الى الثمين) أى الى الذهب والفضة (و) يضم (الذهب الى  
الفضة قيمة) وقال بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتهما مائة وربعون تجب  
سته عنده وخمسة عندهما

### باب العاشر

(هو من نصبه الامام على الطريق) خرج السامعي فانه الذى يسعى في القبائل لياخذ  
صدقات المواشى من أمانتها (لياخذ الصدقات) أى الزكوات (من التجار) المارين  
بأموالهم الظاهرة والباطنة عليه ويشترط فيه أن يكون قادرا على الحماية حراما مسلما  
غير هاشمي (فن قال) من التجار الذين يعمرون عليه (لم يتم الحول) على المال الذى في يده  
(أو على دين) محيط بمالى أو منقص للنصاب (أو) قال (أدبت أنا) للفقراء في المصر  
لا بعد الخروج (أو) أدبت كاتى في المصر (الى عاشر آخر) وفي تلك السنة عاشر آخر  
محقق والام يصدق (وحلف صدق) في الجميع بلا اخراج براه في الصحيح (الافى السوائم  
في دفعه بنفسه) في المصر فانه لا يصدق وان حلف بل تؤخذ منه ثانيا (وفيما صدق)  
فيه (المسلم مما صدق) فيه (الذى) الا فى قوله أدبت الى الفقراء (لا يصدق) (الحربي)  
في شئ (الافى أم ولده) لأن كونه حريبالا ينافى الاستيلاء (وأخذ) العاشر (منا) أى  
من المسلمين (ربع العشر) أخذ من الذى ضعفه (وهو نصف العشر) (و) أخذ (من  
الحربي العشر بشرط نصاب) فلا يؤخذ من القليل وان أخذوا منه من مثله (و) بشرط  
(أخذهم منا) فلولم يأخذوا الا تأخذ شيئا وان علمنا قدر ما يأخذون أخذنا قدره والا  
فالعشر وان أخذوا الكل لا تأخذ الكل بل تبقى معه ما يبلغه الى مائة (ولم يشن) أى لم  
يأخذ العشر من الحربي ثانيا (في حول بلاعود) الى دار الحرب فلو عاد ثم خرج من  
يومه ذلك عشر ثانيا (وعشر الحول لا الخنزير) أى يؤخذ من الذى نصف عشر قيمة الحمر  
اذا كان للتجارة وبلغ نصابا ومن الحربي عشر القيمة وان لم ينو ولا يعثر الخنزير ولو مع  
الحمر (و) لا يعثر (مافى بيته) مطلقا (و) لا (بضاعته) الا أن تكون للحربي (و) لا (مال  
المضاربة) في الصحيح الا أن يرجح المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا (و) لا (كسب)  
العبد (المأذون) المديون بمحيط (وفنى) العشر (ان عشر الخوارج) لتقصيره بالمرور  
عليهم

### باب الحادى عشر

وهو أعم من المعدن والكز والمعدن ما خلقه الله تعالى في الارض والسكراسم لما دونه  
بنوا آدم (خمس معدن) أى أخذ خمس معدن (نقد) كذهب فضة (و) خمس أيضا (نحو

استحالة (فالجواب) أنه القطن الملوّج النجس اذا ندف وكان قليلا دون النصف يذهب بالندف فانه يظهر لاحتمال الذهاب بالندف كالقدس النجس بعضه يقسم بين رجلين أو يباع البعض أو يغسل منه شيء أو يؤكل كل يحكم بالطهارة لاحتمال وقوع النجس في كل طوف فلا يحكم على كل بالشك كذا في البرازية ومن هنا ينشأ سؤال فيقال أي شيء نجس يغسل بعضه أو يوهب فيطهر الباقي ويجاب بأنه الحنطة التي بال عليها جرت دوسها فغسل أو وهب بعضها فيطهر ما بقي هذا لفظ الوقاية (مسئلة) ان قيل أي شيء يغسل بعضه أو يوهب فيطهر الباقي **فالجواب** أنه الحنطة التي بال عليها جرت دوسها أو ذهب بعضها فيطهر ما بقي هذا لفظ الوقاية (مسئلة) ان قيل أي ثوب طاهر هبت عليه الريح فتنجس والحال انه لم يلمس به عين نجسة ولا متنجسة **فالجواب** أنه الثوب المبلول المعلق اذا مرّت الريح على نجاسة وأصابته تنجس في قول الامام الحائلي وكذا قال فيمن استنجى

حديد) كخصاص وصغراذ او جد (في أرض خراج أو عشر) وباقيه للواحد ولو وجده في أرض لغيره فباقيه لما لكها (لا) بخمس معدن وجد في (داره وأرضه) وهو الصحيح (و) خمس (كنز) اعلم أنه اذا وجد كنز فان كان عليه ضرب أهل الاسلام فحكمه كاللأقطعة وان كان عليه ضرب أهل الجاهلية فان وجده في أرض مباحة ففيه الخمس وباقيه للواحد وان وجده في داره أو أرضه ففيه الخمس (و) باقيه للمختط له (وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة أول الفتح وان لم يعرف المختط له أو ورثته بوضع في بيت المال ولو اشتبه الضرب جعل جاهليا وقيل اسلاميا) (و) خمس (زنبق) خلافا لابي يوسف (لا) بخمس (ركاز) صحراء (دار حوب) وجده مستأمن فيها فلو في بيتهم رد عليهم (و) لا (في رزق) وكذا كل جامد لا ينطبع كالباقوت وسائر الجواهر اذا أخذت من معادنهم فلو كنز ففيها الخمس (ولا لؤلؤ وغنبر) خلافا لابي يوسف فيهما

### باب العشر

(يجب) العشر (في عسل أرض العشر) دون أرض الخراج (و) يجب أيضا في (مسقى مماء) أي مطر (و) مسقى (سبح) أي ماء أنهار وأودية (بلا شرط نصاب) في الكل (و) بلا شرط (بقاه) في مسقى مماء أو سبيح فيجب في الخضراوات التي لا تبقى (الا الحطب والقصب) الفارسي (والخشيش) والسعف والتبن اذا لم يتخذ أرضه لذلك فان اتخذها وجب فيه العشر كما يجب في قصب السكر والسنبل (و) يجب (نصفه) أي نصف العشر (في مسقى غرب) أي دلو عظيم (ودالية) أي دولا ب (ولا ترفع المون) كاجرة العمال ونفقة البقر بل يجب في كل الخارج (و) يجب (ضعفه) أي ضعف العشر وهو الخمس (في أرض عشرية لتغلي) ولو التضعيف حادنا (وان أسلم) التغلي (أو ابتاعها) أي اشتراها (منه مسلم أو ذمي) لان التضعيف كالخراج فلا يتبدل (و) يجب (خراج) ان اشترى ذمي أرضا عشرية من مسلم (و) يجب (عشران أخذها) أي تلك الأرض (منه) أي من الذمي (مسلم) آخر (بشفعة أو رد) العقد (على البائع للفساد) أي لاجل فساد المبيع (وان جعل مسلم داره بستانا فوثنته تدور مع مائه) فان سقاها بماء العشر أو به وبماء الخراج ففيه العشر وان سقاها الخراج ففيه الخراج (بخلاف الذمي) اذا جعل داره بستانا حيث يجب عليه الخراج مطلقا (وداره) أي الذمي ولو تغليا (خر) لا يجب فيها شيء (كعين قبر) أي زفت (ونفط) وهو دهن يكون على وجه الماء وجدت (في أرض عشر ولو) وجدت عين قير ونفط (في أرض خراج يجب الخراج) ان كان حرمها صالحا للزراعة

### باب المصرف

أي مصرف الزكاة والعشر (هو الفقير) وهو من له أدنى شيء (والمسكين) وهو من لا شيء له (وهو) أي المسكين (أسوأ حال من الفقير والعامل) ولو غنيا لا هاتميا وهو من نصب لاستيفاء الصدقات ساعيا كان أو عامرا فبعض ما يكفيه وأعوانه لكن لا يراد

بالماء وابتسل السراويل  
بالماء أو العرق ثم فشا أنه  
ينجس السراويل وعامة  
المنساج على أنه لا ينجس  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
أخذ كلب عضوه أو ثوبه ولم  
ينجس مع القول بنجاسة  
عين الكلب (الجواب) أنه  
رجل أخذ الكلب عضوه  
أو ثوبه في حالة الغضب لا  
يجب الغسل بخلاف ما إذا  
أخذه في حالة المزاح فإنه  
ينجس وقد أوضحت المسئلة  
في شرحي للوهباتية (مسئلة)  
ان قيل أى موضع من بدن  
المكلف أصابته نجاسة  
أكثر من قدر الدرهم وتظهر  
من غير غسل (الجواب)  
أنه موضع الاستنجاء إذا  
أصابته النجاسة أكثر من  
قدر الدرهم فاستنجم بثلاثة  
أحجار ولم يغسله يجزئيه وهو  
المختار لأنه ليس في الحديث  
المروى فصل فصار هذا  
الموضع مخصوصا من سائر  
مواقع البدن حيث يظهر  
من غير غسل وسائر مواقع  
البدن لا تطهر إلا بالغسل  
كذا في التنجيس والمزيد  
(قلت) ويمكن الجواب بأنه  
الثدى إذا قاء عليه الضبي  
ثم امتصه حال الرضاة  
مرارافاه يحكم بطهارته عند  
أبي حنيفة رضي الله عنه  
وقال نجس الأثمة الخنص

على نصف ما يقبضه (والمكاتب) ولولغنى لاهاشمي (والمديون) إذا لم يملك نصابا فاضلا  
عن دينه (ومنقطع الغزاة) وهو المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله (وابن السبيل) وهو من  
له مال في وطنه لا معه (فيدفع) الزكاة (إلى كلهم أو إلى صنف) واحد منهم (لا)  
يدفع (إلى ذي) ولو فقيرا (وصح غيرها) أى دفع غير الزكاة كصدقة الفطر إليه (ولا إلى  
(بناء مسجد) وقنطرة وسقاية) وتكفين ميت وقضاء دينه (أى الميت بخلاف ما لو قضى  
دين حتى بأمره) (ولا إلى (شراء قن يعتيق وأصله وان علا وفرجه وان سفل وزوجته)  
ولو معتد من بطن أو ثلاث (ولا تدفع زوجة إلى (زوجها) (لا إلى (عبد ومكاتبه ومدره  
وأموه ولده ومعتق البعض) (ولا يدفع إلى معتق البعض) (ولا إلى (غنى يملك نصابا) (لا  
إلى (عبد) أى عبد الغنى ولو مدرا أو زمنا ليس في عيال مولاه أو كان مولاه غائبا على  
المذهب (ولا إلى (طفله) أى طفل الغنى بخلاف ولده الكبير وأبيه وأمه وأنه  
الفقراء وطفل الغنية حيث يجوز الدفع إليهم (ولا إلى (بني هاشم ومواليهم) أى  
معتق بني هاشم ويجوز النقل لهم (ولو دفع) الزكاة (بتحريم) إلى شخص وفي أكبر  
رأيه أنه مصرف (فبان أنه) أى المعطى له (غنى أو هاشمي أو مولاه أو كافر) أى  
ذمي لا حربي ولو مستأمنا (أو أبوه) أى المزكى (أو ابنه) أو زوجته (صح ولو) بان أنه  
(عبد) أى عبد المزكى (أو مكاتبه) لا يصح (وكره الاغناء) أى بأن يدفع إلى واحد  
ما تثنى درهم مثلا (ونظ) (الاغناء) (عن السؤال) في هذا اليوم (وكره نقلها) أى  
الزكاة من بلد (إلى بلد آخر لغير قريب وأحوج) أو أروع أو أصلح أو أنفع للمسلمين أو  
إلى طالب علم أو من دار الحرب إلى دار الاسلام (ولا يسأل من له قوت يرمه) أى لا يحل  
له ذلك

### باب صدقة الفطر

(تجب على حر مسلم) ولو صغيرا أو مجنونا حتى لو لم يخرجها وليه ما وجب الاداء بعد  
البلوغ (ذى) أى صاحب (نصاب فضل عن مسكنه و) عن (ثيابه وأثاثه) أى متاعه  
(وفرسه وسلاحه وعبيده) للخدمة (عن نفسه) أى تجب عن نفسه (وطفله الفقير) فإن  
كان له مال من ماله (و) عن (عبيده للخدمة) لا للتجارة (و) تجب عن (مدره وأموه ولده  
لا عن زوجته ولده الكبير و) لا عن (مكاتبه و) لا عن (عبد أو عبيد) مشتركة  
(لها ويتوقف) الوجوب (لو المملوك مبيعا (بختيار) فإذا روقت الفطر والخمار  
باق تلزم من يصير له (نصف) أى يجب نصف (صاع من بر أو دقية أو سويق أو  
زبيب) وقال الأريب كالشعير وبه يبقى (أوصاع غر أو شعير وهو) أى الصاع  
(ثمانية أرتال) وحرر بعض المحققين أن الصاع بالمصري قد حان وثلت (صح) أى  
يجب في صح (يوم الفطر من مات قبله) أى قبل صبح الفطر (أو أسلم) بعده (أو ولد بعده  
لا تجب عليه) (صح) (أدأوها) (لوقدم) على الوقت ولو قبل رمضان (أو آخر) عن وقت  
الوجوب لأن وقتها موسم وهو قول العامة وقيل مقيد بيوم الفطر واختاره في التحريم

﴿كتاب الصوم﴾

(هو) لقعة الامساك وشرا (ترك الاكل والشرب) أى اخلال شئ الى الباطن أو ماله حكم الباطن (والجامع) هذا (من الصبح) الصادق (الى الغروب) بنيتة من أهله (بأن يكون مسلما طاهرا من حيض أو نفاس (وصبح صوم رمضان وهو فرض (وصوم) (النذر المعين) كقوله الله على صوم غرة رجب سنة كذا (وهو واجب) وقيل الاظهر أنه فرض (و) صوم (النفل) وهو ما زاد على الفرض والواجب سنة كان كصوم عاشوراء مع التاسع أو من دوا كصوم ثلاثة من كل شهر ونحو ذلك فتصح هذه الصيامات (بنيتة من الليل الى ما قبل نصف النهار) الشريحي وهو من الفجر الى الضحوة الكبرى (و) تصح (بإطلاق النية) أى نية الصوم (وبنية النفل) لعدم المزاحم (وما بقى) وهو صوم قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات كلها وقضاء ما أفسده من نفل (لم يجز الا بنية معينة مبنية) ولا يمين النية لكل يوم (ويثبت رمضان برؤية هلاله أو بعد شعبان ثلاثين) اذا غم الهلال (ولا يصام يوم الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا وقع الشك أنه منه أو من رمضان (الاتطوعا) ويكره غيره (ومن رأى هلال رمضان أو) هلال (الفطر) وشهد عند القاضي (ورد قوله صام) وجوبا (فان أفطر قضى فقط) بلا كفارة ولو أكل رمضان ثلاثين لم يفسد الامع القاضي (وقيل بعله) كغيم أو غبار بالسما (خبر عدل) لا فاسق اتفقا وفي المستور خلاف (ولو) كان المخبر (قنا أو أنثى لرمضان) أى لاجل صومه ويجب على الجارية أن تخرج في ليلتها بلاذن مولاه أو تشهد (و) قيل خبر (حري أو حر وحرين للفطر والا) أى وان لم يكن بها علة (لجمع عظيم لهما) أى لهلال رمضان والفطر ثم حدا لجمع الكثير مفض الى رأى الامام وعليه الفتوى ولا يشترط لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا الحكم ولا مجلس القاضي فاذا تم العدد بشهادة فرد ولم ير هلال الفطر والسما معية لا يحل الفطر رواه الحسن عن الامام وهو قول أبي يوسف وسئل عنه محمد فقال يثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد وفي غاية البيان وقول محمد أصح واختلف الترجيح فيما اذا ثبت شهادة عدلين وتم العدد ولم ير هلال شوال مع الصحو ولا خلاف في حل الفطر اذا كان بالسما علة ولو ثبت رمضان بشهادة الفرد (والأصحى) وبقية الشهور (كالفطر) في الثبوت بشهادة حري أو حر وحرين وهو الأصح (ولا عبرة باختلاف المطالع) فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب وعليه الفتوى ولا عبرة برؤية الهلال نهارا مطلقا

﴿باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده﴾

(فان أكل الصائم أو شرب أو جامع) قبل النية أو بعده (فان أكل الصائم) (ناسيا) الا أن يذكر فلم يتذكر ويذكره ولو قويا أو لا (أو احتلم أو أنزل بنظر) ولو الى فرجها مرارا أو فكر وان طال أو أصبح جنباً ولو استمر يوماً (أو أدهن أو احتجم) أو اغتتاب

هو كذلك عندى لعموم البلوى وقد ذكر في التخنيس والمزيدان الرجل اذا أصابته نجاسة في بعض أعضائه فحسها بلسانه حتى ذهب أثرها جازلان ازالة النجاسة بما سوى المائعات جائزة وفيه اشكال بالنسبة الى ما قدمناه عنه والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل على بدنه نجاسة عينية مغلظة خالطها مائع وسأل بها من ذلك الموضع وأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم ولا يكون مانعا من غير جواز الصلاة (والجواب) ان هذا رجل استجمر بالاحجار ثم عرق فسال العرق حتى كان مازدا في التخنيس والمزيدات المتأخرون من أصحابنا رحمهم الله تعالى على سقوط اعتبار نجاسة موضع الاستجمار بالاحجار في حق العرق حتى لو سال العرق من ذلك الموضع فأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة وهذا بخلاف الابتلال بالماء حيث يمنع (مسئلة) ان قيل أى رجل استنجى بما يباح به الاستنجاء ففسق (الجواب) أنه رجل أكشف هورته

دون الحصة وان أخرجه ثم أكله ينبغي أن يفسد (أوقاه وعاد) ولو لم الأغم (لم يفسد)  
في المسائل كلها (وان أعاده) عدا (أو استقاء) أي تكلف التي . وكان كثيرا  
(أو ابتلع حصة أو حيدا) أو ترابا أو حجرا أو نواة أو قطنا أو نسفرا لا يفسد ولم يطبخ  
أو أكل جوزه رطبة ليس فيها لب (قضى فقط) بلا كفارة في هذه الصور (ومن جامع)  
عدا (أو جومع) في أحد السبيلين في محل مشتهى على الكمال بأن يكون أنسا نأحيا  
بخلاف ما لو جامع جنبية أو بهيمة أو ميتة (أو أكل أو شرب غذا أو دواء) عدا قضى  
وكفر (ككفارة الظهار) وسية أي بيانها ثم انما يكفران نوى ليل أو لم يكن مكرها ولم  
يطرأ مسقط كمرض واختلاف فيما لو مرض بجرح نفسه أو سوف به مكرها والمعتمد  
لزمها (ولا كفارة بالانزال فيما دون الفرج) كالتبطين والتفخيز ونحوهما بل  
القضاء فقط (و) لا (بفساد صوم غير) أداء (رمضان) بل قضاؤه (وان احتقن)  
أي دأوى بالحقنة (أو استعط) أي صب الدواء في الأنف (أو قطر في أذنيه) الدهن  
اتفاقا أو الماء في الصحيح (أو دأوى جائنة) وهي الجراحة التي بلغت الجوف (أو أمة)  
بالدوهي الجراحة التي بلغت أم الدماغ وهي الجلدة التي تجمع مع الرأس (دواء) رطبا  
كان أو يابس (فوصل) الدواء (إلى جوفه) يرجع إلى الجائفة (أو) إلى (دماغه)  
يرجع إلى الآمة (أقطر) في الصور كلها وقضى بلا كفارة (وان أقطر في أحليله)  
ماء أو دهن (لا) يفسد عندهما خلافا لابي يوسف والاقطار في قبلها يفسد بلا خلاف  
(وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر) ولو في صوم النفل (ومضغ العلك) ان كان  
عضوا فلا يفسد (لا) أي لا يكره (كحل ودهن شارب) لانهم مالا ينافيان الصوم  
(و) لا (سواك) مطلقا ولو رطبا أو مبلولا أو بالعشى (والقبلة ان أمن) على نفسه  
الجماع والانزال وكره ان لم يأمن ويستحب للصائم السحور وتأخيرته وتجيل الفطر  
لا في يوم غيم

﴿فصل﴾ في العوارض المبيحة لعدم الصوم وهي ثمانية ذكر المصنف منها خمسة  
وبقي الأكره والعطش والجوع الشديد اذا خيف منها الهلاك أو نقصان العقل (لمن  
خاف) خوفا قويا (زيادة المرض) أو بطله البرء أو فساد العضو بغلبة الظن عن تجربة  
أو أمارة أو باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق (الفطر والمسافر) سفر شرعي ولو  
لغصبة الفطر (وصومه) أي المسافر (أحب ان لم يضره) فان ضره فلا فطار أفضل  
(ولا قضاء ان ماتا) أي المريض والمسافر (عليهما) أي على المرض والسفر ولا  
يلزمهما دفع الغديته هذا اذا لم يتحقق المريض اليأس من البرء فان تحقق فدى لكل  
يوم من المرض (ويطعم وليهما) عنهما (لكل يوم كالغطرة) أي ان صح المريض  
وأقام المسافر ولم يصوما ثم ماتا لزم وليهما الاطعام (بوصية) من ثلث المال فلو لم يوص  
لم يلزمه الاطعام فلو تم عليه جاز (وقضيا) أي المريض والمسافر (ما قدرا) عليه من

بارسول الله مالبثة في الأرض قال أربعون يوما يوم كسنته ويوم كشره ويوم كجده وسائر أيامه كما يأمركم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنته يكفيننا فيه صلاته يوم قال لا أقدر وأله قدره وينشأ من هذا عدة مسائل تتعلق بالصلاة وغيرها يفرق منها ما يتيسر في مواضعه فما يتعلق بالصلاة منها (مسئلة) ان قيل أي رجل صلى الوتر والتراديج نهارا في جماعة وجهه فيها وتكون أداه (فالجواب) ما تقدم (مسئلة) ان قيل أي رجل صلى الصبح والمغرب والعشاء جماعة بعد طلوع الشمس وقبل زوالها وتكون أداه (فالجواب) ما تقدم (مسئلة) ان قيل أي رجل لا تحب عليه العشاء والوتر مع أنه عاقل بالغ صحيح ليس به علة مانعة (فالجواب) أنه رجل مقيم في بلد فطلع فيها الشمس قبل مغيب الشفق على ما اختاره صاحب الكنز وان كان الصحيح خلافه (مسئلة) ان قيل أي رجل وجب عليه صلاة عيدي الفطر والأضحى في يوم واحد (فالجواب) أنه رجل أدرك خروج الدجال كما

الايام بعد الصحة والاقامة لزوما وفائده وجوب الوصية بالطعام (بلا شرط ولاه) أي متابعه فله الخيارات ان شاء فارق وان شاع تابع (فان جاء رمضان) آخر (قدم الاداء على القضاء والحامل والمرضع) ولو ظفرا الفطر والقضاء بلا كفارة ولا قدية (ان خافنا على الولد أو النفس وللشيخ الغاني) الفطر وهو الذي فزيت قوته ولم يقدر على الصيام (وهو) أي الشيخ (يقضى) أي يطعم لكل يوم مسكينا كما في الكفارات فان عجز عن ذلك استغفر الله تعالى (فقط) أي دون المريض ومن بعده لعدم ورود نص فيهم (وللتطوع) الفطر (بغير عذر في رواية) بشرط أن يكون من نية القضاء وفي أخرى لا يحل الا بعذر وهي الصحة والصياقة عذر للضعيف والمضيف اذا كان صاحبها نية أن يترك الافطار والا وهو الصحيح (ويقضى) التطوع اذا أفطر (ولو بلغ صبي) أو صبية بالسن أو بغيره (أو أسلم كافر) بعد الفجر (أمسك) كل منهما (بقية يومه) وجوبا (ولم يقض) كل منهما (شيئا) اذا أفطر فيه وكذا يجب الامساك على كل من صار أهلا في آخر النهار كحائض أو نساء طهرت بعد الفجر أو معه ومجنون أفاق ومريض يرى ومسافر أقام قبل الزوال أو بعده (ولو نوى المسافر الافطار ثم قدم مصره) (ونوى الصوم في وقته) وهو قبل الضحوة الكبرى (صحيح ويقضى) ما فاتة (بالجماع سوى يوم حدث) الانغماس فيه أو (في ليلته) فلا يقضيه الا اذا علم أنه لم ينو (و) يقضى ما فاتة (بجنون غير عمد) أي مستغرق للشهر وان استغرقه لا (و) يقضى ما فاتة (بامساك بلانية صوم) بلا (فطر ولو قدم مسافر) في بعض النهار (أو طهرت حائض) في بعضه (أو تسحر) حال كونه ظنه ليلا والفجر طالع أو أفطر كذلك أي ظنه ليلا (والشمس حية) أي لم تغرب (أمسك) كل (يومه وقضى) ولم يكفركا (كله) أي كل يجب القضاء فقط بأكله (عند ابعدا كنه ناسيا) ظن أن ذلك بفطره أولا ببلغة الحديث أولا وهو الصحيح (وانما ومجنونة وطننا) أي اذا جمعت النائمة أو المجنونة التي كانت عاقلة في أول النهار وهي صالحة يجب القضاء عليهما لا الكفارة (فصل من نذر صوم يوم النحر أفطر) وجوبا (وقضى وان نوى) النادر (يعينا قضى وكفر) أيضا (ولو نذر صوم هذه السنة أفطر) وجوبا (أياماً منية) وان صام خرج عنها (وهي يوم العيد وأيام التشريق وقضاها ولا قضاء ان شرع) المكلف (فيها) أي في هذه الايام متغلا (ثم أفطر) أما لو شرع في غيرها متغلا لزمه انعامه ولو أفسده قضاء

### باب الاعتكاف

(سن لمث في مسجد) تقام فيه الجماعة للصلاة الخمس (بصوم ونية) اعلم أن الاعتكاف سبعة مؤكدة على الكفاية في العشر الاخير من رمضان وواجب في المنذور ومستحب فيما عداها الصوم شرط لصحة الواجب دون غيره (وأقله تغلا ساعة) عند محمد وعند أبي يوسف أكثر النهار وعند الامام يوم (والمرأة تعتكف في مسجد بيتها) وهو الموضع الذي أعدته للصلاة في بيتها ولو اعتكفت في المسجد جاز وكره (ولا



تقدم **مسئلة** ان قيل  
 أي رجل قارئ تجزيه  
 صلاته منفردا بدون قراءة  
 شيء من القرآن (فالجواب)  
 أنه رجل ضاق عليه الوقت  
 ولم يجد من يقتدي به  
 وضره بوجعه لا يسكن  
 الا اذا كان فيه الماء البارد  
 أو دواء غيره يسكنه من  
 القنية رقم فيه البرهان  
 صاحب المحيط برك خواهر  
 زاده ويمكن أن يراد في  
 السؤال وليس به وجع  
 السن الذي لا يسكن الا  
 بامساها الماء فيه أو دواء  
 آخر وبحسب بما ذكر فيها  
 أيضا ورقم فيه للوبري  
 وقال يلحن في قراءته لحنا  
 مفسدا وضاق الوقت يصلي  
 ولا يقرأ قال مولانا البديع  
 رضي الله عنه لوجاز تأخير  
 الصلاة لاصلاح لاخرت  
 شهروا أو عواما وأنه شفع  
**مسئلة** ان قيل أي  
 رجل اذا قرأه بصحيحة  
 تفسد صلاته **فالجواب**  
 أن هذا رجل سمعه الحديث  
 في الصلاة فذهب ليتوضأ  
 ويقرأ في طريقة تفسد  
 صلاته لانه أدى جزأ من  
 الصلاة مع الحديث ولو  
 سكت لم تفسد من الحيرة  
 وفيها أيضا الرجل اذا سبقه  
 الحدث فانصرف ليتوضأ  
 فقرأ وسبح وهلل أو دعا

يخرج) المعتكف (منه) أي من المسجد (الالحاجة شرعية كالجمعة) والعبد (أو  
 طبعية) وهي ما لا بد منه (كالبول والغائط) والغسل لو احتلم ولا يمكنه الاغتسال في  
 المسجد (فان خرج ساعة) زمانية (بلا عذر) كخراج سلطان أو غيره وخوف على  
 نفسه أو ماله وانهدم المسجد لا عيادة مريض وصلاة جنازة (فسدوا كله وشربه  
 ونومه ومبايعته) التي لا بد له منها (فيهو) لكن (كره) له تحريما (احضار المبيع) فيه  
 (والصحت) ان اعتقه قربة (والتكلم الابخير) ويتحدث بما لا بد منه بعد أن لا  
 يكون مأثما (وحرم) عليه (الوط ودواعيه) كالمس والقبلة (وبطل) الاعتكاف  
 (بوطئه) في الفرج أو الدبر لئلا أرهنا راعا مدا أولا أنزل أولا وبثقبيله ولسه ان أنزل  
 (ولزمه الليالي أيضا) كالايام (بندرا عتكاف أيام) لزمه (ليلتان بنذر) اعتكاف  
 (برمين) ويتابع فيه الا أن ينوي التفريق

### كتاب الحج

(هو) لغة القصد الى معظم وشرفا قصد (زيارة مكان مخصوص) وهو الكعبة المشرفة  
 وعرفات (في زمان مخصوص) وهو أشهر الحج (افعل مخصوص) وهو الطواف  
 والوقوف والظاهر أنه عبارة عن الاعمال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته  
 محرما بنية الحج فحق (فرض مر على الفور) عند أبي يوسف وهو الاصح (بشرط حرية  
 وبلوغ وعقل وصحة) خرج الرقيق ولو بعتك مطلقا والصبي والمجنون والمعتوم والاعمى  
 ولو وجد قائد الزمن والمفلوج ومقطوع اليدين والرجلين وان ملكوا الزاد والراحلة  
 (و) بشرط (قدرة زاد) وسط (وراحلة) بالملك أو الاجارة لا الاغارة (فضلت عن مسكنه)  
 وعن مؤنته ولو كبير يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل لم يلزمه كماله كان عنده  
 ما لو اشترى به مسكنا خادما لا يبقى بعده ما يكفي للحج (و) فضلت (عما لا بد له منه) من  
 الثياب والفرس والسلاح (و) قدرة (نفقة) مدة (ذهابه وايابه) راكبا لا ماشيا  
 (و) قدرة نفقة (عيله) أو أولاده الصغار الى عودته (و) بشرط (أمن طريق) ولو بالرشوة  
 فان كان الغالب السلامة يجب وان كان الغالب الخوف لا (و) بشرط مراقة (محرم  
 أو زوج لامرأة في) مدة (سفر) ولو عجزوا وانلحنى كما رأه قلولو وجدت محرما ليس  
 لزوجه المنع من حجة الاسلام (فلو أحرمت صبي) وهو يعقل أو أحرمت عنه أبوه (أو) أحرمت  
 (عبد فبلغ) الصبي (أو اعتق) العبد قبل الوقوف (ففى) كل منهما على أحرامه لم يجز  
 عن فرضه) فان جدد الصبي الاحرام قبل الوقوف بعرفه فجاز عن حجة الاسلام بخلاف  
 ما لو فعل العبد ذلك (ومواقيت الاحرام ذوا الحليفة) لاهل المدينة وتسمى الآن آبار  
 على (وذات عرق) لاهل العراق موضع منه الى مكة مسيرة ثلاثة أيام (وحجة) لاهل  
 الشام ومصر والمغرب وهو المسمى الآن براين (و) قرن) لاهل نجد وهو جبل على  
 مرحلتين من مكة (ويلم) لاهل اليمن وهو جبل من جبال تهامة منه الى مكة فرسخان  
 (لاهلها) أي لاهل هذه الامكنة (ولين مر بها) من غير أهلها ممن أراد الحج أو العمرة

اختلفوا  
صلاته اذا  
واذا قرأ

تفسد صلاته وقال مشايخ  
بلح ان سبقه الحدث في حال  
القيام فتوضأ ثم قرأ تفسد  
لان القراءة عليه فريضة  
فهو اذا قرأ بعد ما انصرف  
يريد ان يؤدي فرضا ذاهبا  
فتفسد صلاته ولو سبقه  
الحدث بعد الركون أو في  
السجود أو حال القعود  
وقرأ بعد ما توضأ فان صلاته  
لا تفسد وفي البرازية ولو  
قرأ القرآن ذاهبا أو جاثيا  
الاصح الفساد فيهما  
مسئلة ان قيل أى  
رجل يقضى ما فاته فيصلى  
ركعتين فيهما بغير قراءة  
(فالجواب) أن هذا رجل  
صلى المغرب في بيته ثم أتى  
المسجد ودخل مع الامام  
في صلاته ينبغى له أن  
لا يدخل فلما صلى مع ركعة  
أحدث فذهب وقوضا بجاه  
وقد فرغ الامام فانه يصلى  
ركعة بغير قراءة ويقعد  
لانها ثمانية الامام ويصلى  
ركعة أخرى ويقعد لانها  
ثلاثة الامام ويصلى ركعة  
أخرى بقراءة لانه لو كان مع  
الامام كان يفعل هكذا  
مسئلة ان قيل أى  
صلاة يستحب أن يقرأ فيها  
بعد الفاتحة شيئا من القرآن

ب تأخير  
المواقيت

(الحل) للحج والعمرة (و) الميقات (للمكي) أى الساكن بمكة (الحرم للحج) ووحده من  
طريق المدينة ثلاثة أميال ومن طريق اليمن والعراق والطائف سبعة ومن طريق  
جدة عشرة ومن الجعرة تسعة (و) ميقات المكي (الحل للعمرة) ليتحقق نوع سفر  
والتعميم أفضل وهو موضع يقرب مكة عنده مسجد عائشة

### باب الاحرام

(وذا أردت أن تحرم فتوضأ) أو اغتسل (والغسل أحب والبس ازارا وراه جديدين  
أو غسيلين) والاول أفضل (وتطيب) أى طيب بدنك ان وجدت لا تؤكل بما تبقى عينه  
(وصل ركعتين) ندبا في غير وقت كراهة وتحزق عنهما المكتوبة (وقل اللهم انى أريد  
الحج فيسره لى وتقبله منى ولب) أى قل لبيك الحج (دبر) أى عقب (صلواتك) فرضا كانت  
أولا (تقوى بها) أى بالتلبية (الحج وهى) أى التلبية (لبيك اللهم لبيك لا شريك لك  
لبيك ان الحد والنعمة لك والملك لا شريك لك وزد فيها) ندبا (ولا تنقص) منها فاته  
مكروه وتحريم ما قبل تنزيها (فاذا البيت) أو سقت الهدى (ناويا) الحج (فقد أحرمت  
فاتق الرث) أى الجماع وقيل الكلام الفاحش (والفسوق) أى المعاصى (والجدال)  
أى الخصام مع الرفقة ونحوهم (وقتل الصيد) البرى (والاشارة اليه) حال حضرته  
(والدلالة عليه) حال غيبته ومحل تحريمهما اذا لم يعلم المحرم لا اذا علم (لبس القميص)  
وما فى حكمه كالزردية والبرانس (والسراويل والعمامة والقلنسوة والقباء والخفين) الا  
أن لا يتحد النعلين فاقطعهما (أى الخفين (أسفل من الكعنين) أى المفصلين اللذين  
وسط القدمين عند مفصل الشرائ) (و) لبس (الثوب المصبوغ بورس) وهو الكركم  
(أو زعفران أو عصفر الا أن يكون) الثوب المصبوغ بأحد هذه الاشياء (غسيلة  
لا ينفذ وستر الرأس) بما يغطي به عادة بخلاف نحو العذل والطبق وهذا مختص  
بالرجال أما المرأة فتستر رأسها لوجهها (و) ستر (الوجه وغسلهما) أى الرأس  
والوجه (بالخطمى ومس الطيب) والدهن (و) لبتق (حلق) رأسه (وقص شعره) و  
قلم (ظفره) أى لا يتقى (الاغتسال) (و) لا دخول الحمام (و) لا الاستئصال بالبيت  
والمحل (اذ لم يمس رأسه ولا وجهه ولا كره) (و) لا (شدا لهما) هو كيس الدراهم  
(فى وسطه) سواء كان فيه نفقته أو نفقة غيره (و) أكثر التلبية (ندبا متى صليت) أى  
عقب الصلوات (أو علوت شرفا) أى مكانا مرتفعا (أو هبطت واديا) أى محلا منخفضا  
(أو لقيت ركبا) أكثر التلبية (بالامحارافا صولك بها) أى بالتلبية (وإبدأ  
بالمسجد بدخول مكة) من باب السلام قبل أن تشتغل بشئ (وكبر وهلل تلقاء البيت)  
ثلاثا (ثم استقبل الحجر الاسود مكبرا مهللا مستلما) ان قدرت (بلا ايداء) لا حدود عند  
الازدحام لا تستلمه (وطف مضطجعا) استنانا وهو أن يجعل رداءه تحت ابطنه الايمن  
ويلقيه على كتفه الايسر (وراء الخطيم) أى خلفه وجوبا فلو طاف من الفرجة لم يجز

و يكون بعض السورة أولى  
من السورة الكاملة  
(فالجواب) أنها التراويح  
لأن الأفضل فيها ختم  
القرآن جميعه فيها في  
الشهر فيكون بعض السورة  
أولى من قراءة سورة  
الاخلاص كاملة ونحو  
ذلك (مسئلة) أن قيل  
أي قوم يصلون فرض  
الفجر عند طلوع الشمس أو  
ينقصون في الركوع  
والسجود ولا يتعرض لهم  
لهم (فالجواب) أنهم قوم  
يعرف من حالهم أنهم لم  
منعوا من ذلك تركوا  
الصلاة أصلاً (مسئلة) أن  
قيل في أي حالة يجوز  
فيها السجود على الخد  
للصحيح من غير عذر  
(فالجواب) أن المراد بالحد  
هنا الطريق والسجود  
عليها يجوز إذا كانت طاهرة  
وأما الحد الذي هو أحد  
شقي الوجه فلا يجوز السجود  
عليه من غير عذر نقلها من  
خط القاضي أمين الدين بن  
وهبان رحمه الله تعالى  
(مسئلة) أن قيل أي  
رجل صلى الغداة فإلم  
يسجد سبع مكدات  
لا تجوز صلاته (فالجواب)  
أن هذا رجل دخل مع  
الامام في الركعة الثانية  
فقد أدركه في السجدة

بن

عام الزمه اتمام الاسبوع والمسجد كله محل له حتى لو طاف من وراء السوراء جاز  
(ترم) من الرمل وهو المشي بسرعة مع هز الكتفين (في) الاشواط (الثلاثة الأولى  
فقط) وعشي في الباقي على هينتك فلو ترك الرمل في الأول لا يرمل الا في الشوطين بعده  
وبنسيانه في الثلاثة لا يرمل في الباقي ولو زحمة الناس وقف حتى يجسد فرجة فيرمل  
(واستلم الحجر) الاسود (كلما مررت به ان استطعت) واستلامه تناول به باليد أو القبلة  
وهو حسن (واختم الطواف به) أي بالاستلام (وبركعتين) وجوباً في غير وقت  
كراهة ولا تجزئ عنهما المكتوبة والأفضل كونهما (في المقام) أي مقام ابراهيم عليه  
السلام (أو حيث تيسر) لك (من المسجد للقدم) أي لاجل طوافه (وهو سنة لغير  
المكي) ويندب له بعد ذلك الالتزام بالترتم والشرب من ماء زمزم حموى (ثم اخرج)  
بعد ذلك من باب الصفا (إلى) جبل (الصفا واصعد) عليه بقدر ما يصير البيت بمرأى  
منك وهو وما بعده سنة (وقم عليه مستقبل البيت مكبراً مهلاً لمصلياً على النبي صلى الله  
عليه وسلم رافعا يديك داعياً ربك بحاجتك ثم اهبط) من الصفا ما شيا وجوباً فلو  
ركب بغير عذر لم يدم بجر (نحو المرو وساعياً) وجوباً (بين المدين الاخضرين) حتى  
يلتوى ازارك بساقيل وأنت تدعو حتى اذا خرجت من بطن الوادي غمى على هينتك  
حتى تصعد المروة (وافعل عليها) أي على المروة (فعلك) أي مثل فعلك (على الصفا  
وطف بينهما) أي بين الصفا والمروة (سبعة أشواط تبدأ) الشوط الأول (بالصفا وتختتم)  
الشوط السابع (بالمروة) وتسعى في بطن الوادي في كل شوط (ثم أقم عكة حراماً) أي  
محرمات (وطف بالبيت كلما بدلك) رأى (ثم اخطب قبل) يوم (التروية بيوم) وهو  
السابع من ذي الحجة (وعلم فيها) أي في الخطبة (المناسك ثم ارجع) أي اذهب (يوم  
التروية) من مكة (إلى منى) وهي قرية من الحرم على فرسخ من مكة والبيت بها سنة (ثم  
رح منها) إلى عرفات (وهو مكان مرتفع يعني) (بعد صلاة الفجر) بيان للسنة (يوم عرفة  
ثم اخطب) بعرفات وعلم فيها ما يحتاجون اليه في هذا اليوم ويوم النحر واطب أيضاً  
بمنى في ثاني أيام النحر وعلم فيها بقية ما يحتاجون اليه وكلها خطبة واحدة بعد الزوال  
والصلاة الثانية فثنتان وقبل الصلاة ولو خطب قبل الزوال كره سراج (ثم صل)  
بعرفات بالناس (بعد الزوال الظهر والعصر) جمع تقديم بقراءة مربة حموى  
(بأذان واقامتين) ولا يتطوع بينهما ولو بسنة الظهر في الصحيح ولا بعد أداء العصر  
في وقت الظهر وهذا الجمع انما يجوز (بشرط الامام) الاعظم أو نائبه (والاحرام) بالجم  
في الصلوتين وقال لا يشترط لصحة العصر الا الاحرام وهو الاظهر شرناً لبلالية (ثم رح  
إلى الموقف وقف) لزومات وجهها إلى الكعبة (بقرب الجبل) أي جبل الرحمة والقوم  
معك وهو عن عين الموقف وقت الوقوف اذا زالت الشمس إلى فجر النحر والركن  
ساعة من ذلك والواجب مدة إلى الغروب ويسن الاغتسال قبل الوقوف وينبغي أن  
يقفوا وراء الامام مستقبلين القبلة والوقوف على الراحة أفضل منه قائماً وقائماً أفضل

فلما قعد الامام قعد التشهد  
 قيل أن سلم أحدث وقأحر  
 وقدم هذا المسبوق بسلم ثم  
 أخبره الامام أنه ترك سجدة  
 فانه يجب عليه أن يأتي بها  
 ويشير الى القوم يسلموا ثم  
 يقوم هو ويصلي ركعتين  
 بأربع سجديات وقديراد  
 في السؤال فيقال ما لم يأت  
 بانتي عشرة سجدة لا تجوز  
 صلاته ويراد في الجواب أنه  
 كان على الامام سجدة تلاوة  
 وسجود سهو ثم سها الرجل  
 نفسه فهذه خمس سجديات  
 تضم الى سبعة فتتم العدة  
 المذكورة (مسئلة) وان  
 قيل أي رجل يصلي الفجر  
 بعشرين سجدة (فالجواب)  
 أنه رجل أدرك الامام في  
 «مجدى الركعة الثانية  
 وعلى الامام سهو فيسجد  
 محدثين ثم ذكر الامام أنه  
 ترك سجدة التلاوة فسجدها  
 وقعد وسلم ومجد للسهو  
 محدثين ثم ذكر سجدة  
 صلاته من الركعة الاولى  
 فسجد لها ثم تشهد وسلم  
 ومجد للسهو ثم قام المسبوق  
 وقرأ آية السجدة ونسى  
 أن يسجد لها ومجد بمجدى  
 الركعة الثانية ثم ذكر أنه قعد  
 بين الركعتين ناسيا فسجد  
 للسهو محدثين ثم ذكر  
 سجدة التلاوة فسجد لها  
 ثم تشهد وسلم ومجد للسهو

منه قاعدا (وعرفات) كلها (موقف الابطن عرنة) وهو واد بهذا عرفات عن يسار  
 الموقف حال كونك (حامد امكبر امهلا مليبا) في موقفك ساعة بعد ساعة (مصلبا) على  
 النبي صلى الله عليه وسلم (داعيا) ربك بما جئتك (ثم) رح ماشيا على هبتك (الى  
 مزدلفة بعد الغروب) وجوبا والمبيت بها سنة (وازل بقرب جبل قزح) عن عيين  
 الطريق أو يساره (وقف فيه) ندبا (وصل بالناس العشائين) في وقت العشاء جمع  
 تأخير بشرط تقديم المغرب فلو قدم العشاء يعيدها بعد المغرب فان لم يعد حتى طلع  
 الفجر عادت جائرة (بأذان واقامة) ولا يتطوع بينهما ولا تشتط الجماعة هنا (ولم تجز  
 المغرب في) عرفات أوفى (الطريق) فلو صلى فيه يعيدها لم يطلع الفجر فتعود الى  
 الجواز (ثم وصل الفجر بغلس وقف بمزدلفة) وجوبا ووقته من طلوع الفجر الى  
 طلوع الشمس ولو تركه لعذر كرحمة فلا شيء عليه (مكبر امهلا مليبا) على النبي  
 صلى الله عليه وسلم (داعيا ربك) بما جئتك (وهي) أي المزدلفة كلها (موقف  
 الابطن محسر) موضع عن يسار مزدلفة (ثم) رح (الى منى بعد ما أسفر)  
 الفجر (جدا) قبل طلوع الشمس (فارم جمره العقبة) وهي الجمره الصغيرة (من بطن  
 الوادي) فلورماها من فوق كره تنزيها (بسبع حصيات كحصى الخذف) وهو مقدار  
 النواة برمح برؤس الاصابع ويكون بينهما وبين الجمره خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر  
 رجل أو جمل ان وقعت بنفسها تقرب الجمره جاز والا لا وجاز بكل ما كان من جنس  
 الارض لا بفحس ونذب غسلها وأخذها من قارعة الطريق ووقته المسنون من طلوع  
 الشمس الى الزوال ومنه الى المغرب مباح ومنه الى الفجر مكروه (وكبير كل) أي مع كل  
 (حصاة واقطع التلبية بأولها ثم اذبح) وهو مستحب للأفراد واجب على القارن والمتعم  
 (ثم اخلق) بعد الذبح (أو قصر) بأن تأخذ من كل شعرة قدر الاغلة وجوبا وتقصير  
 الكل مندوب والربع واجب ويجب اجراء المومي على رأس أقرع وذى قروح ان  
 أمكن والاسقط (والخلق أجب) من التقصير للرجال ويكتفى بالربع والكل أفضل  
 (وحل لك كل شيء) من محظورات الاحرام (غير) جماع (النساء) ودواعيه كالس  
 والقبلة (ثم) رح (الى مكة يوم النحر) ان استطعت (أو غدا أو بعده) وأولها أفضلها  
 (نطف للركن) طواف الزياره ووقته من طلوع فجر النحر الى آخر العمر (سبعة أشواط)  
 والركن منها أربعة والباقي واجب (بلازل و) لا (سعي ان قدمتهما) عقب طواف  
 القدوم (والا) أي وان لم تقدمهما (فعلا) في طواف الزياره وصل ركعتين عقب هذا  
 الطواف (وحل لك النساء) بالخلق السابق لا بهذا الطواف حتى لو طاف قبل الخلق  
 لم يحل له شيء فلو قلتم ظفرو مثلا كان جنبا (وكره) تحريما (تأخيرها) أي طواف الزياره  
 (عن أيام النحر) ولم يدم (ثم) رح من مكة (الى منى) فارم الجمرات الثلاث في ثاني أيام  
 (النحر بعد الزوال) في الصبح الى طلوع الشمس من الغد فلورمى ايلاصع وكره (بادئا)  
 استئنا (بما يلي المسجد) أي مسجد الخيف (ثم بما يليها) وهي الوسطى (ثم بجمرة  
 العقبة) بسبع حصيات (وقف) حامدا مكبرا مهلا مصليا داعيا قدر قراءة البقرة

مجدتين ثم تركه محجدة  
 من مسجد في الركعة الأولى  
 فمسجدها ثم مسجد للسهو  
 مسجدتين كذا في العدة  
 (مسئلة) ان قيل أى  
 رجل ترك مسجدا خسا  
 من صلات مكتوبة بطلت  
 صلاته وان ترك ستالا  
 تبطل (فالجواب) أنه رجل  
 يصلي الظهر خمس ركعات  
 ويترك منها خمس مسجدا  
 تبطل صلاته وان كانت  
 ستا أو أكثر لا تبطل كذا  
 في العدة (مسئلة) ان  
 قيل ماذا يلزم من صلى  
 خمس صلوات يوما وليسلة  
 ثم تركه كذا في العدة من  
 هذه الصلوات (فالجواب)  
 أنه يلزمه على قول قضاء  
 الفجر أولا لجواز أن يكون  
 ترك منها مسجدة ثم يصلي  
 أربع ركعات على نية أنه  
 ان ترك السجدة في الظهر  
 يكون قضاء عنها وان ترك  
 من العصر أو العشاء تكون  
 قضاء عنها ثم يصلي المغرب  
 ثلاثا على هذا ويلزمه على  
 القول الأخير أن يصلي  
 أربع ركعات بقعدة في  
 الأوليين لجواز أن يكون  
 تركها من الفجر ثم يصلي  
 ركعة أخرى ويقعد فيها  
 لجواز أن يكون تركها من  
 المغرب أو الوتر ثم يقوم  
 ويصلي ركعة أخرى ويسلم

نحر

(كذلك) أى كما ربيت في نافي النحر (ثم ارم) بعده (وهو الرابع من أيامه) كذلك ان  
 مكثت) في منى وهو أفضل ولك النفر قبل طلوع فجر الرابع لبعده (ولو ربيت) الجار  
 الثلاث (في اليوم الرابع قبل الزوال) بعد طلوع الشمس (صح) عنده وعند هالا  
 (وكل رمى بعد رمى فإرم ماشيا) مذاب (والا) أى وان لم يكن بعد رمى فإرم (داكبا وكره)  
 نحر عبا (أن تقدم فذلك) بفحنتين أى متاعل (الى مكة) ان لم تأمن لان أمنت (وتقيم  
 عني للرمي) أو تذهب الى عرفات وكذا يكره أن لا تبين عني ليلالى الرمي (ثم) رح (الى  
 المحصب) وهو الابطع استئنا وقف ولوساعة ثم ادخل مكة (فطف للصدر سبعة  
 أشواط ويسعى طواف الوداع) وهو واجب) عندنا (الاعلى أهل مكة) ومن في  
 حكمهم فندوب ولا تسع ولا ترمل فيه (ثم اشرب من ماء زمزم) قائما متضلعا صابا منه  
 على جسدك ان تيسر (والترم الملتزم) فضع صدرك ووجهك عليه ساعة تبيك وقبل  
 العتبة أيضا (وتشبت) أى تعلق (بالاستار) أى أستار السكبة (والتصق) أى الصق  
 خذك (بالجدر) أى جدار البيت ان تمكنت ثم ارجع القهقري متبسا كما تحسرا  
 متضرعا حتى تخرج من المسجد

(فصل) (من لم يدخل) من الحرمين (مكة ووقف بعرفة سقط عنه طواف القدوم)  
 ولا شئ عليه (ومن وقف بعرفة ساعة) زمانية (من الزوال) أى ما بين الزوال من يومها  
 (الى فجر النحر فقد تم حجه) أى أمن من الفساد (ولو) كان الواقف (جاهلا) انه عرفات  
 (أو ناسيا أو مغمى عليه) أو مارا بها مسرعا أو مجنونا أو سكرانا أو مجذونا أو جنبا أو حائضا  
 أو نفساء (ولو أهل) أى أحرم بغير أمره (عنه رفيقه) أو غيره (بانحائه) أو نحوه (صح)  
 ولو أمر غيره بأن يحرم عنه اذا انحى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح اجماعا حتى اذا  
 أفاق أو انتبه وأتى بأفعال الحج صح واختلف فيه من جن فاحرم عنه رفيقه والأولى الجواز  
 (والمرأة) والخنثى (كل رجل) فى جميع ما ذكرنا (غير انها تكشف وجهها لראسها  
 ولا تلبي جهرا ولا ترمل ولا تضطبع) ولا تسعى (أى لا تهزل) (بين الميلى ولا تلحق  
 و) لكن (تقص وتلبس الخيط) وما لا يذلها منه كالقميص ونحوه الا المزعفر  
 والمصفر والغسيل (ومن قلدة تطوع أو قذرا أو جزاء صيد ونحوه) كبذنة المنة أو  
 القران (وتوجه معها يدايها فقد أحرم) والتقليد أن يربط على عنق بذنة مقطعة نعل  
 أو نحوه ليعلم انها هدى (فان بعث بها) أى بالبذنة بعد التقليد (ثم توجه) هو (لا) يصير  
 محرما (حتى يلحقها الا بذنة المنة) فانه يصير محرما بالتوجه ان نوى الاحرام قبل أن  
 يلحقها (فان جلها) أى ألبس البذنة الجل (أو أشعرها) أى أدامها بالجرح ليعلم انها  
 هدى (أو قلدا شاة لم يكن محرما) وان ساقها (والبدن) تعبر شرعا (من الابل والبقر)  
 يحجز عن الابل أولا

### باب القران

(هو) أى القران (أفضل ولذا قدمه) ثم التمتع ثم الافراد (بالج) أفضل (من الافراد)

الجواز أن يكون

الظهر أو العصر أو العشاء  
وقال محمد بن الحسن رحمه الله  
تعالى في النواذر يصلي  
صلاة يوم ولي له احتياطاً  
﴿مسئلة﴾ أن قبل ماذا  
يلزم من صلى شهرات ثم كر  
أنه نسي عشر معجمات من  
هذه الصلوات (فالجواب)  
أنه يلزمه أن يصلي صلاة  
عشرة أيام لجواز أنه ترك  
معجمة في كل يوم (مسئلة)  
أن قبل أي رجل صلى  
المغرب ثلاث ركعات  
وتشهد فيها عشر مرات  
(فالجواب) أنه رجل أدرك  
الامام في التشهد الاول  
وتشهد معه ثم تشهد في  
الثانية وقد كان على الامام  
سهو فتشهد معه الثالثة ثم  
تذكر الامام أن عليه  
معجمة تلاوة فانه يسجد معه  
ويتشهد معه الرابعة ثم يسجد  
للسهو ويتشهد معه الخامسة  
فاذا سلم فانه يقوم الى قضاء  
ما سبق به فيصلي ركعة  
ويتشهد السادسة فاذا صلى  
ركعة أخرى يتشهد السابعة  
وقد كان سها فيما يقضي  
فيه سجد ويتشهد الثامنة ثم  
تذكر أنه قرأ آية السجدة  
في قضاؤه فانه يسجد ويشهد  
التاسعة ثم يسجد للسهو  
ويتشهد العاشرة من العدة  
(مسئلة) أن قبل أي رجل

بالعمرة) وهو أي القران (أن يهل) أي يحرم (بالعمرة والحج) مع حقيقة أو حكايان  
يحرم بالعمرة أو لا ثم بالحج قبل أن يطوف لها أربع أشواط أو عكسه بأن يدخل أحرام  
العمرة على الحج قبل أن يطوف بقدم وان أساء أو بعده وان لم يدم وسواء كان  
الأحرام بهما (من الميقات) أو قبله بل هو الأفضل (ويقول) بعد الصلاة (اللهم اني  
أريد العمرة والحج فبسرهما الى وتقبلهما مني ويطوف ويسعى لها) أي للعمرة أولاً ولا  
يخلق بخلاف المتمتع الذي لم يسبق الهدى (ثم يحج) أي يأتي بأفعاله (كحرام) في المفرد  
وهذا الترتيب واجب (فان طاف لهما طوافين) متواليين من غير أن يتخلل بينهما سعي  
العمرة (وسعى سعيين جاز وأسأ) بتقديم طواف التمتع على سعي العمرة ولا دم (فاذ  
رمى) بحجرة العقبة (يوم النحر ذبح شاة) وجوباً ولو ذبح قبل الرمي لم يجز وهذا دم القران  
(أو بدنة) من الابل أو البقر (أو) أعطى (سبعها) بأن ذبحت اسبعة بشرط قصد  
القربة من الكل وان اختلفت جهتها فلو أراد أحدهم اللحم لم يجزهم (وصام العاجز عنه)  
لغيره أو قدما بذبحة (ثلاثة أيام) في الحج ولو متفرقة (آخرها يوم عرفة) نذبا فيصوم  
سابع ذي الحجة وتاليه وصومها بعده لا يجوز (وسبعة) أيام (اذا فرغ) من أفعال الحج  
ومضت أيام التشريق (ولو عكة) نوى الإقامة أولاً (فان لم يصم) العاجز (اليوم النحر  
تعين الدم) أي الهدى ولم يجز الصيام بعده فان عجز عنه تحلل وعليه دمان (وان لم يدخل)  
الغارن (مكة) أو دخلها ولم يأت بأكثر طواف العمرة (ووقف بعرفة) بعد الزوال  
(فعلية دم لرفض العمرة) ولو لم يقف بعرفة لا يصير رافضاً لها في الصحيح (و) عليه  
(قضاؤها) أي العمرة

### ﴿باب التمتع﴾

(هو أن يحرم بعمرة من الميقات) أو قبله ويدخل مكة (فيطوف لها) ولو أكثر الطواف  
في أشهر الحج (ويسعى) بين الصفا والمروة (ويحلق أو يصر وقد حل منها) هذا اذا لم  
يسبق مع نفسه هدى المتعة أما اذا ساقه فانه لا يتحلل الا بعد الفراغ من الحج (ويقطع  
التلبية بأول الطواف) حين استلم الحجر في أول شوط ويقع عكة بعد الفراغ منها حللاً لا  
(ثم يحرم بالحج يوم التروية) وقبله أفضل (من الحرم) وكونه من المسجد أفضل ومكة  
أفضل من غيرها (ويحج) فيفعل ما يفعله المفرد الا طواف القدوم ويرمل في طواف  
الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد مها بعد الاحرام (ويذبح) وجوباً (فان عجز) عن  
الذبح (فقد مر) حكمه في باب القران وهو أن يصوم ثلاثة أيام فيه (وسبعة) اذا فرغ من  
أفعال الحج (وان صام ثلاثة من شوال) أو غيره من أشهر الحج (فاعتمر) أي أحرم للعمرة  
(لم يجز) أي لم يحسب (عن الثلاثة وصح) الصوم من العاجز وبحسب عنها (لو) كان  
(بعد ما أحرم بها) أي بالعمرة (قبل أن يطوف) فان أراد التمتع (سوق الهدى أحرم وساق)  
هديه وهو أفضل من قوده (وقل بدنة بمزادة) دهي قطعة جلد (أو نعل) والتقليد  
أحب من التجليل (ولا يشمر) لانه مكروه وقال الحسن وهو أن يضرب بحربة في أحد  
جانبي سنام البدنة حتى يخرج منه الدم ثم يبلطخ به سنامها (ولا يتحلل) عن الاحرام

هنا (بعد) أنعال (عمرته) الابد الفراغ عن الحج فلو تحلل لزمه دم وان لم يسق الهدى له  
 أن يتحلل (ويحرم بالحج يوم التروية) هذا في صورة سوق الهدى وما سبق في صورة  
 عدمه (و) الاحرام (قبله) أي قبل يوم التروية (أحب) وعليه دم المتنع (فاذا حلق يوم  
 النحر حل من احرامه ولا تمتنع ولا قران لمكي ومن يلها) أي من كل داخل الميقات  
 كالستاني (فان عاد المتنع الى بلده بعد) فراغه من (العمره ولم يسق الهدى بطل  
 تمتعه) ولا يجب عليه دم المتنع (وان ساق) الهدى (لا) يبطل (ومن طاف أقل) من  
 أربعة (أشواط العمره قبل أشهر الحج وأتمها) أي الأشواط (فيها) أي في الأشهر  
 (وج) أي أحرم بالحج (كان تمتعاً وبعبكسه) وهو ما اذا طاف أكثر الأشواط قبل  
 أشهر الحج ثم أتمها فيها (لا) يكون تمتعاً (وهي) أي أشهر الحج (شوال وذو القعدة وعشر  
 ذي الحجة وصح الاحرام به) أي بالحج (قبلها) أي قبل الأشهر (و) لكن (كره)  
 تحريماً (ولو اعتمر كوفي) أي آفاق (فيها) أي في الأشهر وفرغ منها وحلق أو قصر  
 (وأقام بكة أو بصرة وج) من عامه ذلك (صح تمتعه) لبقاء سفره (ولو أفسدها) أي  
 العمره وحلق بعد الفراغ منها (فأقام) بكة أو بصرة (وقضى) عمرته الفاسدة في الأشهر  
 (وج) من عامه ذلك (لا) يكون تمتعاً خلافاً لها (الا أن يعود الى أهلها) ثم اعتمر في  
 الأشهر (وج) من عامه ذلك فانه يكون تمتعاً اتفاقاً (وأيهما) من الحج والعمره (أفسد  
 مضى فيه) أي أتى بأفعاله (ولأدم) عليه (ولو تمتع فضحى) ونوى الأضحية (لم تجز عن)  
 دم المتنع وهو باق عليه (ولو حاض عند الاحرام) اغتسل له وأحرمت و (أنت بغير  
 الطواف) فان ظهرت به مضى أيام النحر طافت للزيارة لا شيء عليها وعليها طواف  
 الصدر لا نها طاهر عنده (ولو) حاض بعد الوقوف وطواف الزيارة (عند الصدر تركته)  
 ولا شيء عليها (كن أقام بكة)

### باب الجنائيات

جمع جنائية (تجب شاة ان طيب محرم) بالغ فلو طيب الحلال عضو فاحرم فانتقل منه  
 الى آخر فلا شيء عليه (عضوا) كاملاً أو ما يبلغ عضواً لجمع ولو ناسياً أو جاهلاً أو  
 مكرهاً والبدن كعضو واحد ان اتحد المجلس والافل كل طيب كفارة ولو ذبح ولم يرزله  
 لزم دم آخر تركه (والا) بأن طيب أقل منه (تصدق) سواء كان ربعاً أو أقل وإن شتم  
 طيباً كره ولا شيء عليه (أو خضب رأسه بجنائه) رقيق فلو متلبداً فدمان (أو أداهن  
 بزيت) ولو خالصة أفلوا كله أو داوى به جراحة لم يجب شيء بخلاف نحو المسك والعنبر فانه  
 يلزمه الجزاء باستعماله ولو على وجه التداوى (أو لبس مخيطاً) يوماً وان لم يجد غيره  
 بخلاف ما لو ارتدى القميص أو أترز بالسراويل فلا بأس به (أو غطى رأسه) بما  
 يغطي به عادة كالعمامة فلو بنحو طست فلا شيء عليه (يوماً) كاملاً أو ليلة كاملة  
 (والا) بأن لبس أو غطى أقل من يوم (تصدق) أو حلق ربع رأسه أو ربع (لحيته)  
 ووجوب الدم في الكل بالاولى (والا) أي وان كان أقل من الربع (تصدق)  
 كالحلق) أي كما تصدق المحرم الحالق رأس غيره سواء كان الغير محرماً أو لا ويجب



خاف عليه ضررا غالبيا  
فيكون جوابا ثانيا ومقتضى  
ما ذكره عن الوبري بعد ذلك  
انها تأثم بالتأخير والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
وجد الماء والتراب الطهورين  
وجازله أن يصلى بلا وضوء  
ولا تيمم ولا إعادة عليه  
(فالجواب) أنه رجل  
مقطوع اليدين والرجلين  
وبوجهه جراحة نقله محمد  
ابن الفضل عن الجامع  
الصغير الكرخي قال وهذا  
هو الاصح وكذا في الظهيرية  
(مسئلة) ان قيل أى صلاة  
يسن فيها الجهر بيسم الله  
الرحمن الرحيم (فالجواب)  
انها كل صلاة جهرية قرئ  
فيها سورة النمل أو الآية  
التي فيها البسملة (مسئلة)  
ان قيل أى رجل صلى وعليه  
صوم فلم تصح صلاته (فالجواب)  
أن هذا رجل صلى وعليه  
خره النعامة فانه يسمى صوما  
وهو نجس فلا تصح صلاته  
مع النجاسة أما الصوم  
الشري الذي هو الامساك  
المخصوص فانه لا يمنع صحة  
الصلاة تنظيها من خط ابن  
وهبان وأصلها في مقامات  
الحريري (مسئلة) ان قيل  
أى رجل عليه ثوب أصابه  
دم من قرحة موعوب طاهر  
وهو قادر على لبسه فصل في  
التوب الخبيس ومعت

دم على المخلوق سواء كان بأمره أو لابأس كان تأثما أو مكرها (أو) حلق (رقبته)  
كلها أو عاتته أو صدره أو ساقه (أو) باطنه أو أحدهما (أو) حلق (محبسه) بفتح الميم  
موضع الحماة واحتجهم وقالوا يجب الصدقة (وفي أخذ شارب به حكومة عدل) بأن ينظر أن  
هذا المأخوذ كم يكون من ربع الحمية فيجب عليه الطعام بحسابه (وفي) أخذ محرم  
(شارب حلال أو قلم أظفاره) يجب (طعام) على المحرم من أى شئ شاء (أو) قص (أى  
تجب شاة ان قص) (أظفار يديه ورجليه) كلها (عجل) واحد فلو تعدد المجلس تعدد  
الدم (أو) قص (يدا أو رجلا) أى أظفار يدا أو رجل (والا) أى وان قص أقل من  
خمس أظفار (تصدق) لكل ظفر الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء زيلعى  
(نكسمة) أى كناية صدق بقص خمسة أظفار (متفرقة) من يديه ورجليه لكل  
واحدة منها (ولاشئ) عليه (بأخذ ظفر من كسر وان تطيب) أى طيب المحرم عضوا  
كاملا (أو) لبس (مخيطا) (أو) حلق (بعذر) راجع للثلاثة فهو مخير ان شاء (ذبح) فى  
الحرم (شاة أو كسرة) فى الحرم أو فى غيره (بثلاثة أصوع) من حنطة (على ستة)  
مسكين لكل واحد نصف صاع (أو) صام ثلاثة أيام (والمتتابع فيها ليس بشرط  
(فصل) ولا شئ ان نظر (في) الحرم (الى فرج امرأ بشهوة فامنى) وتجب شاة ان قيل  
أو لبس بشهوة) أو جامع فيما دون الفرج وأزله هو الصحيح (أو) أفسد (أى) تجب شاة ان  
أفسد (حجه) أو عمرته أوهما معا حوى (بجامع فى احدى السيلين قبل الوقوف بعرفة  
ويعضى) فى الحج كناية من لم يفسده (ويعضى) فى السنة الأخرى (ولم يفرق فيه)  
أى فى قضاء ما أفسده وجوب بابل ندبا (و) تجب (بدنة لو) جامع (بعده) أى بعد الوقوف  
بعرفة (ولافساد) سواء كان قبل الرمي أو بعده (أو) جامع (أى) تجب شاة ان جامع (بعد  
الحلق) قبل طواف الزيارة كله أو أكثر فلو بعد ما طاف كله أو أكثر فلا شئ عليه  
(أو) جامع (فى العمرة قبل أن يطوف لها) (الاكثر وتفسد) العمرة بذلك (ويعضى)  
فيها (ويعضها أو بعد طواف الأكر) من العمرة (ولافساد) فيها (وجامع النامى)  
فى الحج والعمرة (كالعامة) فى غير الاثم من الاحكام وكذا اجماع النائمة والمكرهة  
(أو) طاف للركن محدثا (و) يجب (بدنة لو) طاف (جنبوا بعيد) هذا الطواف مادام  
عمكة ولا ذبح عليه فى الصورتين والاصح أنه يعيد فى الحدث ندبا وفى الجنابة وجوبا فان  
أعاده فى أيام النحر فلا ذبح والاوجب عدم التأخير (و) يجب (صدقة لو) طاف (محدثا  
للقدم والصدر أو ترك) أى تجب شاة ان ترك (أقل طواف الركن) وهو ثلاثة أشواط  
فاقل (ولو ترك أكثر) أى أربعة أشواط الركن (بقى محرما) عن النساء أبدأ حتى  
يطوفه وان رجع الى أهله فعليه أن يعود بذلك الاحرام (أو ترك أكثر) طواف  
(الصدر) وعليه أعادته مادام بمكة (أو طافه) أى الصدر (جنبوا) يجب (صدقة) صاع  
ونصف على ثلاثة مسكين (بترك أقله) أى أقل طواف الصدر (أو طاف) أى تجب  
شاة اتفاقا ان طاف (للركن محدثا) فى أيامه (وللصدر طاهرا فى آخر أيام التشريق)  
فلوطافه فى أيام النحر لا يلزمه دم ولوطافه محدثا يلزمه دمان فى رواية وفى أخرى دم



الصلاة (فالجواب) ان هذا

رجل لوليس ثوبه الطاهر  
أفسده الدم في الحال فتحبزه  
صلاته في ذلك الثوب ذكرها  
في الذخيرة عن المتتقي وهي  
رواية أبي سليمان عن أبي  
يوسف رحمه الله وفي الزاوية  
انه لا يلزم غسل ثوب أصابه  
دم ذى العذر ان لم يقدفان  
أقادرهم وقال محمد بن مقاتل  
يلزم في كل وقت مرة  
والفتوى على الاول (مسئلة)

ان قيل أى رجل صلى وهو  
حامل دما كثيرا وصحت

صلاته (فالجواب) انه رجل

صلى وهو حامل شهيد اعليه

من دمه كثير (مسئلة) ان

قيل أى رجل حمل شيئاً فيه

دم أكثر من قدر الدرهم

وجازت صلاته وهو حامله

(فالجواب) ان هذا رجل

صلى وفي كفه بيضة مذرة

حال تحته دما تجاوز صلاته

لانه في معدنه والشيء في

معدنه لا يعطى له حكم

النجاسة بخلاف ما اذا كان

في كفه قارورة فيها دم قدس

رأسها حيث لا تجوز صلاته

لانه ليس في معدنه وقال

مجاهد تجوز صلاته لانه في

معدنه والشيء في معدنه

لا يعطى له حكم النجاسة

بخلاف ما اذا كان في كفه

قارورة فيها دم وقدس

رأسها لا تجوز صلاته لانه

وصدقه ولو جنباً فلا به دماء دم لتأخير طواف الركن ودم لوقوعه مع الحدث ودم  
لترك طواف الصدر (و) يجب (د) مان لو طواف للركن جنباً في أيامه (وللصدر طاهراً  
في آخر أيام التشريق) وقال عليه دم (أو طاف) أى تجب شاة ان طاف (لعمرة وسعى  
محدثاً) الحال انه (لم يعد) ورجع الى أهله فان أعادهما أو أعاد الطواف ولم يعد  
السعى لاشئ عليه على الصحيح فيهما (أو ترك) أى تجب شاة ان ترك (السعى) بين  
الصفا والمروة ولم يفسد سعيه (أو أفاض) أى نزل (من عرفات قبل الامام) في النهار  
(أو ترك الوقوف بعرفة أو ترك (رمى الجمار كلها) في الايام الاربعه وهي سبعون  
حصاة (أو ترك (رمى الجمار كلها في (يوم واحد (أو آخر) أى تجب شاة ان آخر  
(الحلق) حتى مضت أيام النحر عند (أو) آخر (طواف الركن) وقال لاشئ عليه  
وكذا الخلاف في تقديم نسل على نسل كالحلق قبل الرمي ونحو ذلك (أو حلق) أى  
تجب شاة ان حلق (في الحل) بجمع أو عمرة والمراد انه حلق في غير الحرم في أيام النحر  
اما اذا خرج في غير أيام النحر حلق فعليه دمان (و) يجب (د) مان لو حلق القارن قبل  
الذبح دم لترك الترتيب ودم للقران وقال دم للقران فقط

فان فصل ان قتل محرم عاقل بالغ حراً أو عبداً مأموراً أو غيره (صيداً) سواء كان  
صيداً للحل أو للحرم والصيد هو الحيوان البرى المتوحش باصل خلقته (أو دل) الحرم  
(عليه من قتله) محرماً كان أو حلالاً (فعليه الجزاء) ان أخذه المدلول والدال محرم  
وصدقه ولم يكن عالماً بمكانه وانصل القتل بالدلالة (وهو) أى الجزاء (قيمة الصيد  
بتقويم عدلين) وقيل الواحد يكفي (في مقتله أو) في (أقرب موضع منه) ان كان في بركة  
لا يباع الصيد فيها (فيشتري بها هدياً) من ابل وبقرو غنم (ودججه) بالحرم (ان بلغت)  
القيمة (هدياً) ان شاء (أو) يشتري بها (طعاماً) ان شاء (وتصدق به) ان شاء  
(كالفطرة) فيعطى كل مسكين ولو ذمي نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ولا  
يجوز أقل من ذلك (أو) ان شاء قوم المقتول طعاماً ثم (صام عن طعام كل مسكين يوماً  
ولو فضل أقل من نصف صاع) من بر أو أقل من صاع تمر أو شعير وكان الواجب ابتداء  
أقل منه (تصدق به) ان شاء (أو صام يوماً) بدله (وان حرقه أو قطع عضوه أو نتف شعيره  
ضمن ما نقص) فيقوم سلباً ومعيماً فيغرم ما بين القيمتين (وتجب القيمة) الكاملة  
(بتنف ريشه) أى الطائر (وقطع قوائمه) وكسر جناحيه حتى خرج عن حيز الامتناع  
(و) يجب بسبب (حلبه وكسر بيضه) غير الفاسد (وخرج فرخ ميت به) أى بالكسر  
قيمة اللبن والبيض والفرخ الحى (ولاشئ يقتل غراب) والمراد به الابقع الذى يأكل  
الجيف وأما غراب الزرع المسهي بالنوى فيجب الجزاء بقتله (و) لا يقتل (حداً أو ذنب  
وحية وعقرب وفأرة) بركة أو أهلية (و) لا يقتل (كل عقور) أى وحشى أما غيره  
فليس بصيد أصلاً (و) لا يقتل (بعوض وغل) مطلقاً وذياً ولا وان حرم قتل غير  
المؤذى ككلب أهلى لا يؤذى (و) لا يقتل (برغوث وقراد) وذباب وزنبور وصرصر  
وابن عرس وقنفذ وصباح (وسلمحات) وهى من حيوان الماء وغيرهما من الحشرات

ليس في معده (مسحله) ان  
 قيل أي رجل صلى ومعه  
 فارة ميتة وجازت صلاته  
 (فالجواب) أن هذا رجل  
 صلى ومعه نالجفة مسك وهي  
 تسمى فارة ونقلت من خط  
 ابن وهبان انها كانت  
 يابسة جازت صلاته لانها  
 بمنزلة الموهوغة وان كانت  
 رطبة فان كانت نالجفة دابة  
 مذبوحة فصلاته جائزة أيضا  
 لانها طاهرة وان لم تكن  
 الدابة مذبوحة فصلاته فاسدة  
 والمسك حلال يؤكل في  
 الطعام ويجعل في الادوية  
 ولا يقال بأن المسك دم لانه  
 وان كان دما فقد استحلال  
 فيصير طاهرا كذا في فتاوى  
 قاضخان وقال انه رأى في  
 بعض الكتب أن المسك  
 والعنبر ليسا بطاهرين لان  
 المسك من دابة حية والعنبر  
 خز دابة في البحر وهذا قول  
 لا يعول عليه ولا يلتفت اليه  
 لما صرح به قاضخان وأما  
 العنبر فالصحيح أنه عين في  
 البحر بمنزلة عين الفير  
 وكلاهما طاهر من أطيب  
 الطيب وقد صرح أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 تطيب بطيب فيه مسك  
 (مسئلة) ان قيل أي رجل  
 في الصلاة أصابه شيء فان  
 كان دما نجسا صحت صلاته  
 وان كان ماء طاهرا فسدت

كالخنافس والوزغات (وبقتل قلة) أو القاشما أو القاه ثوبه في الشمس لتبوت (وجزاة  
 تصدق بماشاء) وفي الزائد على الثلاث نصف صاع (ولا يجاوز) أي لا يراد (عن شاة  
 بقتل السبع) الغير الصائل كالأسد والبازي وان كانت قيمته زائدة عنها (وان صال)  
 السبع أو غيره عليه ولم يدفعه لابقته (لا شيء) عليه (بقتله) ولو عملوا كاتجب قيمته  
 (بخلاف) المحرم (المضطر) في حال المحصة فانه لو قتله يجب الجزاء وان اضطر المحرم  
 الى أكل الميتة أو قتل الصيد أكل الميتة ولا يقتله ولو الصيد مذبوحا كان أولى من  
 الميتة كما أنه أولى من مال الغير (وللمحرم ذبح شاة) ولو أبوها ناطبيا (وبقرة وبغير  
 ودجاجة وبط أهلي) يوجد في المساكن والحياض أما الذي يطير فيجب الجزاء بقتله  
 (وعليه) أي على المحرم (الجزاء بذبح حمام مسرول) وهو الذي في رجليه ريش  
 (و) بذبح (طبي مستأنس) قيدهم الآن في غيرهما يجب الجزاء بالاتفاق (ولو ذبح المحرم  
 صيدا حرم) أكله وذبحته ميتة سواء أكله محرم أولا (و) لو أكل المحرم الذابح منه (غرم  
 بأكله) قيمة ما أكل (لا يغرم) (محرم آخر) بأكله عندهم (وحل له) أي للمحرم  
 (لحم ماصده حلال وذبحه) سواء صاده لاجله أولا (ان لم يدل) المحرم (عليه ولم يأمره)  
 أي المحرم الحلال (بصيده) فلو دل أو أمره لاجل وعليه الجزاء (وتجب) بذبح الحلال  
 صيدا الحرم قيمة يتصدق بها (على الفقراء) (لا صوم) أي لا يجزى به صوم (ومن دخل  
 الحرم بصيد أرسله) فيه وجوب ان كان في يده حقيقة (فان باعه) بعدما أدخله فيه فسد  
 بيعه و (رد البيع ان بقي) الصيد (وان مات فعليه) أي البائع (الجزاء) وهو الضمان  
 (ومن أحمرو في بيته أو وقفه صيدا لا يرسله) أي لا يلزمه ذلك سواء كان في يده أو في  
 رحله في الأصح (ولو أخذ حلال صيدا فأحرم) بعد الاخذ ضمن مرسله (قيمة عند  
 لا عندهما) (ولا يضمن لو أخذه محرم) فأرسله من يده اتفاقا ولو أحمرو في يده صيد  
 فأرسله ثم جده بعد ما حل في يد غيره يسترد منه (فان) أخذ محرم صيدا أو (قتله محرم  
 آخر ضمن) أي ضمن كل منهما جزاء تاما (ورجع أخذه على قاتله) بما ضمن ولو قتله  
 حلال ضمن المحرم ورجع به على القاتل (وان قطع حشيش الحرم) أي مالا ساق له (أو  
 شجرا) فيه أي ماله ساق (غير مملوك) لا حد (ولا ما ينبتة الناس ضمن) (القاطع) (قيمة)  
 ويتصدق بها ولا مدخل للصوم في هذا وما هدا هذا لاجل قطعه ولا انتفاع به ولا جزاء  
 (الا فيما جف) أي يابس من شجر الحرم فانه لا يضمن ويجل الانتفاع به (وحرم دهي  
 حشيش الحرم وقطعه الا الاذخر) نبت معروف بعكفه فانه يجوز قطعه ورعيه (وكل  
 شيء) من الاشياء المتجنب عنها (على الفرد به دم فعلى القارن دمان) دم لحته ودم لعمرته  
 ويلحق به المتبع الذي ساق الهدى حموى (الا أن يجاوز الميقات غير محرم) بالجم  
 والعمره ثم أحمرو داخل الميقات فيلزمه دم واحد (ولو قتل محرمان) على الاشتراك  
 (صيدا تعدد الجزاء) أي على كل واحد جزاء كامل (ولو قتل صيدا الحرم) (حلالا لا)  
 يتعدد الجزاء بل يجب عليه ما جزاء واحد (وبطس بيع المحرم) في الحرم (صيدا  
 وشراؤه) ولو باعه بعد الاخراج جاز (ومن أخرج طيبة الحرم) منه (فولت) بعد الارسال

(فالجواب)

ان هذا امام من انه عرف  
فاستخلف غيره فان كان  
دما كظن فله ان يتوضأ  
ويبنى وتصح صلاته وصلاة  
القوم (مسئلة) ان قيل أى  
رجل صلى ومعه عظم كلب  
أكثر من قدر الدرهم وصحت  
صلاته (فالجواب) أنه رجل  
كسر عظمه فوصله بعظم  
كلب ولا يمكن زعه الا بضر  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
صلى ونخذه بادية وجازت  
صلاته (فالجواب) أن المراد  
بالنخذ العشيرة وبالبادية  
أنهم يسكنون البدو من  
التهدب لابن العز (مسئلة)  
ثلاثة نفر وقعت منهم فطرة  
دم ولم يدروا أيهم وقعت  
وانكسر كل واحد منهم أن  
يكون ذلك منه فأمرهم أحدهم  
في الظهر واثنان خلفه وأم  
الثاني في العصر واثنان  
خلفه وأم الثالث في المغرب  
واثنان خلفه فأحال صلاتهم  
(فالجواب) ان صلاة الظهر  
لهم جميعا جائزة وأما صلاة  
العصر للإمام الثاني والذي  
أم الظهر فجائزة وأما صلاة  
المغرب للإمام الثالث فجائزة  
وللرجلين فاسدة لان الأول  
لما صلى الظهر وقد حكم بأنه  
على الطهارة فجازت صلاتهم  
والثاني لما صلى العصر فقد  
حكم أيضا بأنه على الطهارة

والزيادة بعد الموت (فان أدى جزاءها فولدت) بعد الاداء (لا يضمن الولد) والزيادة  
بعد موته فاذا زادت وولدت في يد المشتري ثم ماتا ضمنهما البائع قبل التكفير لا بعده  
كما قبل البيع

### باب مجاوزة الوقت أى الميقات (بغير احرام)

(من جاوز الميقات غير محرم ثم عاد محراما لميما) ولم يشرع في نسك بطل الدم وعندهما  
ان يرجع اليه محراما فليس عليه شيء لبي أولم يلب وان لم يعد أو عاد بعد شروع لا يسقط  
الدم (أو جاوز) الميقات بغير احرام (ثم أحرم) داخل الميقات (بعمره) أو حج (ثم أفسد)  
العمره أو الحج (وقضى) ما أفسده باحرام من الميقات (بطل الدم) أى سقط (فلو دخل  
السكوفى) أى الآفاقى (البستان) أى مكانا من الحل داخل الميقات (لحاجة) لا لدخول  
مكة ثم بداله أن يدخل (له دخول مكة بلا احرام ووقته) أى ميقاته (البستان) كالبيستاني  
أى ميقاتهما جميع الحل الذى بينهما وبين الحرم (ومن دخل مكة بلا احرام) حتى  
(وجب عليه أحد النساكين ثم حج عمدا عليه) من جهة الاسلام أو فطر أو عمره من ذروة  
عامه ذلك (صح عن دخوله مكة بلا احرام وان تحولت السنة لا) تنوب عامه بدخول  
مكة

### باب اضافة الاحرام الى الاحرام

(مكي) المراد به غير الآفاقى فشمل من كان داخل الميقات أيضا أحرم و (طاق شوطا  
لعمرته) أى أقل أشواطها (فأحرم بحج رفضه) وجوباً بالتحلل منه بالخلق مثلاً تحاميا  
عن الانح (وعليه حج) من قابل (وعمره) يتحلل به لانه فى معنى فأتى الحج حتى لو أتى به  
فى سنته قضاء سقطت عنه العمره (ودم رفضه فلو مضى عليهما) أى أتعهما المكى (صح  
وعليه دم) لجمع بينهما وهو دم جبر فلم يحل تناول منه (ومن أحرم بحج ثم) أحرم (بآخر)  
أى بحج آخر (يوم النحر فان حلق فى) الحج الاول (ثم أحرم بالحج الثانى) لزمه الحج (الآخر)  
لحكمة الشروع فيه عندهما خلافاً لمحمد (ولادم) عليه اتفاقا (والأى) وان لم يحلق للحج  
الاول وأحرم للثانى (لزمه) الحج الآخر (وعليه دم قصر) عبر به ليم المرأة (أولا) وقالان  
حلق فعليه دم والا (ومن فرغ من) أفعال (عمرته الا التقصير فأحرم باخرى) أى  
بعمره أخرى (لزمه دم) للجمع بينهما (ومن أحرم بحج ثم) أحرم (بعمره) قبل اتمام الحج لزمه  
ويصير بذلك قارنا واساء لانه خالف السنة (ثم) لو (وقف بعرفات) قبل ان يأتى  
بأنفعاها (فقد رفض عمرته) أى صار رافضا لها (وان توجه اليها) برفض العمره حتى  
يقف بها وكذا الوعد قبل الوقوف أمكنه اذا وها (فلو طاف للحج) طواف القدوم (ثم أحرم  
بعمره) لزمه (و) لو (مضى عليهما) بأن قدم أفعال العمره على أفعال الحج جاز لكن  
(يجب) عليه دم (وهو دم كفارة) فلا يجوز الا كل منه (وتدبر رفضها) أى العمره فى هذه  
الصورة (واذا رفضها تضاعها) وان أهل (الحاج أى أحرم) بعمره (يوم النحر) أو أيام

والامام الاول على الطهارة  
 لحازت صلاتهما والثالث لما  
 صلى المغرب فسدت صلاة  
 الامامين الاولين لان من  
 زعمهما أن هذا الامام على  
 النجاسة وصلاة الامام جائرة  
 لانه لم يتيقن بالنجاسة  
 وذكر في رواية أخرى أن  
 صلاة المغرب لا تجوز لعلته  
 الترتيب لان العصر علقته  
 من الحيرة وهذا يرشد الى  
 أن صلاة العصر لم تصح  
 للامام الثالث (مسئلة) لرجل  
 معه ثلاثة أثواب أحدها  
 نجس غير عين خضرت  
 الصلاة فغسرى وصلى الظهر  
 في أحدها فلما حضرت  
 العصر تحرى وصلى في الثاني  
 فلما حضرت المغرب تحرى  
 وصلى في الثالث ثم صلى  
 العشاء في الثوب الذي صلى  
 فيه الظهر ما حال هذه  
 الصلوات (فالجواب) أن  
 الظهر والعصر جائزتان  
 والمغرب والعشاء فاسدة  
 وقدم الوجه في التي ذكرت  
 قبلها وفي رواية أن العشاء  
 جائرة كما في التي سلفت من  
 الحيرة أيضا (مسئلة) ان قيل  
 أي صلاة واحدة تنفسد خسا  
 وتصليح خسا (فالجواب)  
 ان هذه صلاة قاتت رجلا  
 فصلى بعدها خمس صلوات  
 ذاكر للفائتة فان صلى  
 الفائتة قبل السادسة توجب

التشريق (لزمته) لصحة الشروع فيها وان كره تحريمها (ولزمه الرضا) اذا  
 رفضها لزمه (الدم والقضاء فان مضى عليها صح ويحب دم) كفارة (ومن فاته الحج فاحرم  
 بعمره أو حجة رفضها) وعليه دم التحلل وعليه في العمرة قضاؤها وفي الحج حجة وعمره

### باب الاحصار

المحصر هو الذي أحرم بحجة أو عمرة أو بهما ثم منع من الوصول الى البيت لمرض أو نحوه  
 لمن أحصر بعد أو مرض (أو عدم محرم أو ضياع نفقة أو نحو ذلك) (ان يبعث شاة) أو  
 قيمتها يشتري بها شاة أو سبع بدنة ولا مدخل للصوم ولا طعام هنا (تذبح عنه) في  
 الحرم ولا شيء عليه لو سرق بذهبه ولو عسر ابقى محرم الى ان يحج ان زال قبل فوات الحج  
 أو يتحلل بالطواف والسعي ان استمر حتى فاته الحج (فيتحلل) بعد الذبح بلا حلق وتقصير  
 فلو ظن ذبحه ففعل ما يفعله الحلال ثم ظهر انه لم يذبح أو ذبح في حل كان عليه جزاء ما جنى  
 (ولو) كان المحرم المحصر (قارنا بعت دمين) دما للحج ودما للعمرة (ويتوقت) دم الاحصار  
 (بالحرم) حتى لا يجوز ذبحه في غيره (لا بيوم النحر وعلى) المحرم (المحصر بالحج) الفرض  
 أو النفل (ان تحلل حجة وعمرة) فالحج بالشروع والعمرة للتحلل وهذا اذا لم يقض الحج  
 من عامه ذلك اما اذا قضاه فيه فلا حجة عليه (وعلى) المحصر (المعتمر عمرة وعلى) المحصر  
 (القارن حجة وعمرة) فان بعث (المحصر هديا) (ثم زال الاحصار وقدر على) ادراك  
 (الهدي والحج توجه) لزوما لا داه الحج ولا يتحلل بالهدي (والا) أي وان لم يقدر على  
 ادراكهما أو قدر على ادك أحدهما (لا) يتوجه بل يصبر حتى يحل بنحر الهدي (ولا  
 احصار بعد ما وقف بعرفة) لانه تم حجه لكن بقي محرم الى ان يطوف طواف الزياره  
 والصدور ويحلق (ومن منع بمكة) أو بالحرم (عن الركنين) أي الوقوف وطواف الزياره  
 (فهو محصر وان) أي وان يمنع عن الركنين (لا) يكون محصرا

### باب الفوات

(من فاته الحج) فرضا كان أو نذرا أو تطوعا صححها أو فاسدا (بقوت الوقوف بعرفة) بطولوع  
 فجر النحر (فليحل) عن احرامه وجوبا (بعمره) فيطوف ويسعى بلا احرام جديد لها  
 ولو كان قارنا طاف طوافين وسعى سعيين ان فاته قبل أن يؤدي العمرة (وعليه الحج  
 من قابل) أي في السنة التالية (بلادهم ولا فوت لعمرة وهي طواف وسعى وقصع) العمرة  
 (في السنة) كلها (و) لكن (نكرو) تحريمها في (يوم عرفة) ولو قبل الزوال (ويوم النحر  
 وأيام التشريق وهي سنة) مؤكدة على الصحيح لا فرض كفاية

### باب الحج عن الغير

الاصل ان كل من أتى بعبادة جعل ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل لنفسه خلافا  
 لمعزله (النيابة تجزئ في العبادة المالية) كزكاة وكفارة (عند العجز والقدرة ولم تجز)  
 النيابة (في البدنية) كصلاة وصوم (بحال) سواء كان قادرا أو عاجزا (وفي المركب  
 منهما) كالحج (تجزئ عند العجز فقط) دون القدرة (والشرط) للنيابة في الحج (العجز الدائم

عليه قضاء الخمس وان صلاها

بعد السادسة لم يجب عليه  
القضاء عند أبي حنيفة  
خلاف أبي يوسف ومحمد  
رحمهم الله تعالى لسقوط  
الترتيب بكمرة الفوائت  
والكمرة تثبت بالسادسة  
فإذا ثبت استند إلى أولها  
لأن الكمرة صفة قائمة  
بالجموع فثبت سقوط  
الترتيب الذي هو حكمها  
مضافاً إلى أول الصلاة ليكون  
الحكم مقابلاً لعنائه كما في  
تصرف المريض وتجهيل  
الزكاة وأداء الظهر قبل  
الجمعة ولهما أن الخمس وقعت  
فالسدة لعدم الترتيب فلا  
تقلب جائرة ثم ما قاله قياس  
وما قاله أبو حنيفة استحسان  
(مسألة) إن قيل أي صلاة  
إذا سقطت يصلحها الحدث  
عندما كان أوسعها (الجواب)  
إن هذه صلاة رجل قام قبل  
العودة الأخير وركع ومجد  
فانه تفسد صلاته بالرفع من  
السجود على المختارة وهو  
قول محمد فإذا سبقه الحدث  
في تلك السجدة قبل الرفع  
كان له أن يبني على فرضه  
عنده فيتوضأ ويقعدو يشهد  
ويسلم ويسجد للسهو ولولم  
يحدث حتى رفع من السجدة  
فسدت فريضته وقال أبو  
يوسف تفسد وليس له البناء  
لأنه بطل فرضه بمجرد الوضع

إلى وقت الموت) كالزمانة وقطع الرجلين وإن أجم عن نفسه وهو مريض أو مجبوس  
فإن ملت جاز وإن زال العذر بطل (وإنما شرط عجز المتوب للرجوع الفرض لا لتفعل) لأن  
بابه أوسع (ومن أحرَم عن أمره ضمن النفقة) لهما يقع عنه وإن نوى عن أحدهما  
لا بعينه فإن عينه قبل الطواف والوقوف صح وإن سكنت عن ذكر المحجوج عنه معينا  
ومهما ألانص فيه وينبغي أن يصح التعيين ثم إن شاء قال عند الإحرام ليلك عن فلان  
وإن شاء اكتفى بالنسبة نهر (ودم الأحصار على الأمر ودم القرآن والجنسية على  
المأمور فان مات) المأمور أو سرقته (في طريقه يجهج عنه) أي عن الميت الموصى  
(من منزله) وعندهما من حيث مات المأمور فإن لم يكن له منزل فمَنْ حيث مات اتفاقاً  
وإن بين موضعاً يجهج عنه من ذلك الموضع إجماعاً (ثلاث ما بقي) إن كان يكفي للجهج من  
منزله والآخر حيث يبلغ فان مات أو سرق حج ثانياً من الثلث الباقي بعدها وهكذا إلى  
أن لا يبقى ما يبلغ الحج فبطل الوصية (ومن أهل) أي أحرَم (بجهج عن أبيه) ولم يعين  
(فعين) عن أحدهما (صح) ولو بعد الوقوف والطواف

### باب الهدى

وهو اسم لما يهدى إلى الحرم من النعم (أدناه شاة) وأعلاه ابل وأوسطه بقرة (وهو)  
أي الهدى (ابل وبقرة وغنم وما جاز في الفحاي) وهو الثني من الكل والجذع من الضأن  
بشرط السلامة من اللعب المانع (جاز في الهدايا والشاة تجوز في كل شيء) من الجنائيات  
وغيرها (إلا في طواف الركن جنبوا) في (وطء بعد الوقوف) بعرفة قبل الحلق  
والطواف فلا بد فيه من البدنة أمابعد الحلق فالراجح وجوب الشاة (وبأكل من  
هدى التطوع) إن بلغ الحرم والألا (والمتعة والقران فقط) دون الكفارات والنذور  
والأحصار (وخص ذبيح هدى المتعة والقران بيوم النحر) أي وقته وهو الأيام الثلاثة  
حتى لو ذبح قبله لم يجز إجماعاً أو بعده كان نارا كالواجب عند الإمام فيلزم دم وتاركا  
للسنة عندهما وأحرز بقوله (فقط) عن بقية الهدايا ودم الأحصار فإنه يجوز ذبحها أي  
وقت شاء (و) خص ذبيح (الكل بالحرم) سوى هدى النذر (لا يخص) (بفقره) أي  
الحرم بل هو وغيره سواء (ولا يجب التعريف بالهدى) بأن يذهب به إلى عرفات ولكن  
تعريف هدى المتعة حسن (ويتصدق بجلاله وخطامه) وهو جبل يجعل في عنق  
الابل (ولم يعط أجر الجزار منه) أي من الهدى والأولى أن يتولى ذبحه بنفسه إن أحسنه  
(ولا يركبه بلا ضرورة ولا يحلبه) لو كان المذبح قريبا ولا يحلبه وتصدق به (وينضج)  
بالكسرا أي يرش (ضرعه بالنفاح) أي الماء البارد العذب ليرتفع لبنه (فإن عطب  
الهدى) أي قارب الملاك حال كونه (واجبا أو تعيب) قبل الذبح لا وقته بما يمنع  
الافضحية (أقام غيره مقامه المعيب له) يصنع به ما شاء (ولو) كان الهدى الذي عطب  
أو تعيب (تطوعا غيره وصبيغ نعله بدمه وضرب به) أي بالدم (صفحته) أي صفحة  
سنامه ليعلم أنه هدى فيأكله فقير (ولم يأكله) هو ولا غني (غيره) وتقلد بدنة التطوع  
(و) بدنة (المتعة والقران) لأنه دم نسك وفي التقليد تشهيره (فقط) أي دون دم

ولما ذكرنا

محمد هذا

فسدت يصلحها الحدث والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل كان فى الصلاة فقال نعم ولم تفسد صلاته (فالجواب ان هذا رجل يجزى فى كلامه نعم فى غير الصلاة على سبيل العادة فان صلاته لا تفسد ويجعل ذلك من القرآن من فتاوى أبى الليث وذلك لان نعم وردت فى القرآن ونحو ذلك قوله مثلا والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل صلى صلاة يوم وليلة بوضوء واحد فلم تجزه صلاة الغداة وأجزأه سائر الصلوات (فالجواب) ان هذا رجل أجنب ليلا فاغتسل ونسى المضمضة وصلى الفجر فلم تجزه ثم شرب بعد طلوع الشمس شربا ابتل به جميعه فثم صلى سائر الصلوات فأجزأته من الحيرة (مسئلة) ان قيل أى رجل صلى الخمس بوضوء واحد فأجزأته المغرب والعشاء ولم تجزه البواقي (فالجواب) ان هذا رجل أجنب ليلا ثم اغتسل ونسى المضمضة وأصبح صائما وصلى سائر الصلوات الى المغرب فلما أذن أفطر وبل الماء جميعه وصلى المغرب والعشاء فمحتادون

(بعرفات

(قبل يومه) أى يوم عرفة (تقبل) شهادتهم ان أمكن التدارك ليلا مع أكثرهم والا لا (و) لو شهدوا بوقوفهم (بعدها) تقبل شهادتهم وجازا لوقوف حتى للشهود للخرج الشديد (ولو ترك الجزة الاولى) أى رميها (فى اليوم الثانى) أو الثالث أو الرابع عامدا كان أو ناسيا ورمى الوسطى والثالثة (رمى السكلى) بأن يرمى الاولى ثم الباقيتين (أو) يرمى (الاولى فقط) أى من غير اعادة الباقيتين ولا شئ عليه فيهما (ومن أوجب) على نفسه بالنذر (حجاما شيلا يركب حتى يطوف للركن) ولو ركب فى كل الطريق أو أكثر أراق دما وفى أقله بحسابه ويبتدى المشى من بيته هو الأصح (وان اشترى) أمة (محرمة) أو نسك امرأة محرمة بالبحر النفيل (حلها) من الاحرام بأن يقصر شعرها أو يقلم ظفرها (وجامعها) (حائة) زيارة النبي صلى الله عليه وسلم أفضل المندوبات ثم ان كان بالبحر فزاد عليه والاي تخير والاولى تجزى النية للزيارة وقيل لزيارة المسجد أيضا

### ﴿كتاب النكاح﴾

(هو) لغة الضم وشرعا (عقد يرد على ملك المتعة قصدا) احترازا عن البيع لانه عقد يرد على ملك المتعة تبعا (وهوسنة) مؤكدة على الأصح عند القدرة على المهر والنقطة والوطء مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسقن نهر (وعند التوقان) أى شدة الاشتياق الى النساء (واجب) وعند تيقن الزنا لا به فرض وعند خوف الجور مكروه وعند تيقنه حرام ويندب اعلا لانه وتقديم خطبته (وينعقد) النكاح (بإيجاب وقبول وضما للمضى) كان يقول وزجت فيقول تزوجت (أو أحدهما) كان يقول زوجني فيقول تزوجتك (واغما يصح) النكاح (بلفظ النكاح والتزويج) بأن يقول نسكحتك أو تزوجتك فقالت قبلت (وما وضع لتحليل العين فى الحال) كالجمبة والصدقة ونحوهما ولا ينعقد بالاجارة والاحلال والاباحة ونحوها ولا باجارة الزاوى ولو تزوجت نصفا فى الأصح ولا بالفاظ محكمة كتجوزت اتفاقا إلا أن يصطلم على الانعقاد قوم فيجوزد (عند حرين) أى بنعة د عند حرين (أو حر وحرين عاقلين بالغين مسلمين) لنكاح مسلمة سامعين معاقولهما فاهمين أنه نكاح (ولو) كانا فاسقين أو مجذومين (فى قذف تابا) أو اعميين أو ابني العاقدين) أو ابني أحدهما وان لم يثبت النكاح بالابن ان ادعى القريب (وصح تزويج مسلم ذمية) كناية (عند) شاهدين (ذمين) كآيين ولو لم يخالفين ملتما (ومن أمر رجلا) أى وكله (أن يزوجه) غيرته (فزوجها) الوكيل (عند رجل والاب حاضر صرح) النكاح لان الاب يجعل مباشرة للعقد حكا (والا) أى وان لم يكن حاضرا (لا) يصح وقالوا اذ زوج الاب ابنته بالغة بأمرها بحضرتها ومع الاب شاهد آخر يصح

(فصل فى بيان النساء المحرمات) (حرم تزويج أمه وبنته وان بعدتا) كأم الام وان علت وبنات البنات وان سفلت (وأخته وبناتها وبنات أخيه ومهته وخالته) ومهته جدته

البواقي (مسئلة) ان قيل

أى رجل صلى صلاة يوم  
وليلة لحازت صلاة الفجر  
ولم تجزه الاربع (فالجواب)  
ان هذا رجل أصاب ثوبه  
دهن نجس وكان في وقت  
الفجر أقل من قدر الدرهم  
لحازت صلاة الفجر ثم انتشر  
ذلك فصار أكثر من قدر  
الدرهم فلم تجزه سائر الصلوات  
وهذا نسبه في القنينة الى  
نظم الزنويدي في ثمرهم  
للعيون وقال في فتاوى أبى  
حفص لا يمنع وبه يفتى لأن  
الزيادة أثر وليس بعين  
وفي الصربية قال أبو سهل  
الكبير البخاري لا يجوز  
وبقوله قال مشايخ بخاري  
وقيل يجوز وبه أفتى أبو  
على النسفي وعبد الواحد  
والله أعلم (مسئلة) ان قيل  
أى رجل صلى فريضة ثم  
تذكر وهو فيها ان عليه فائتة  
وليس ذلك لضيق الوقت  
ولا لكثرة القوائت  
(فالجواب) ان هذا رجل  
صلى ركعة من العصر  
فغربت الشمس ثم تذكر  
ان عليه الظهر يتمها ولا  
تفسد العصر لانها ليست في  
وقتها حتى تفسد بتذكر  
الظهر والله أعلم (مسئلة) ان  
قيل أى رجلين صليا في  
صحراء فقاما معا ثم شككا  
أيهما الامام ففسدت

وخالته ومعه جدته وخالتها سواء كن لاب وأم أو لاب أو لام (وأم امرأته) دخل  
بابيتها أولا (وبنتها) أى بنت امرأته (ان دخل بها) فإن لم يدخل بالام حتى حرمت  
عليه بالطلاق أو ماتت حل له أن يتزوج بالزبيبة وكذا بنات الربيب والزبيبة  
(وامرأة أبيه) دخل بها ولم يدخل (وامرأة) ابنته كذلك (وان بعدنا) كامرأة  
أبى أبيه وان علا وامرأة ابن ابنته وان سفل (والكل) أى كل المذكورات (رضاعا)  
حتى ان المرأة لو أرضعت ولدا يحرم على هذا الولد امرأته زوج المرضعة التي نزل لبنها منه  
ويحرم على زوج المرضعة هذا الولد (و) حرم (الجمع بين الاختين) ولورضاعا مطلقا  
حرتين أو أمتين (نكحا وطأ بعلاتين) قيده لانه لا يحرم الجمع ملسكا (فلو تزوج  
أخت أمته الموطوءة) تزوجا صحاحا صر ولكن (لم يطأ واحدة منها حتى يبيعهما) أو  
يهبها التلايكون جامع بينهما وطأ حقيقة (ولو تزوج أختين) وكذا كل من لا يحل  
جمعه من المحارم كامرأة أمهاتها (في عقدين ولم يدر الاول) ولم يدخل بواحدة منهما  
(فرق) القاضي (بينهما وبين ما لو هما نصف المهر) لو مسى واستوى مهرهما وادعت  
كل انها الاولى ولا بينة لهما (و) حرم الجمع (بين امرأتين أية فرضت ذكرا حرم  
النكاح) كالجمع بين المرأة وعمتها بخلاف ما لو كانت الحرمة من جانب واحد كامرأة  
وبنت زوج كان لهما من قبل فانه يجوز (والزنا واللمس) ولولشعر الرأس بحائل  
لا يمنع الحرارة (والنظر) من جانبه أو من جانبها في الملك أو غيره عن عمد أو غيره  
(بشهوة) راجع للمس والنظر (يوجب حرمة المصاهرة) فتحرم هي على آباء الواطي  
وان علاوا وعلى أولاده وان سفلوا ويحرم على الواطي أمهاتها وان علون وبناهم وان  
سفلن (وحرم تزوج أخت معتدته) عن رجعي أو بائن أو نكاح فاسد  
أو شبهة أو عن عتق في أم الولد (و) حرم على السيد تزوج (أمتهم) على العبد  
تزوج (سيدته) وتزوج (المجوسية) وهي من لادين لها ولا كتاب (والوثنية) وهي  
من تعبد الاصنام (وحل) للسل (تزوج الكتابية) اسرائيلية أولا (والصائبية)  
وهي من تعبد الملائكة وكره وقال لا يجوز (و) المرأة (الحرمة ولو) كانت (كتابية  
والحرمة على الامة لا عكسه) أى لا يحل نكاح الامة على الحر سواء تزوجها حراً أو  
عبد برضا الحر أولا (ولو في عدة الحر) سواء كانت عدة طلاق بائن أو رجعي (و)  
حل نزع (أربع) نسوة (من الحرائر والاماء فقط للحر) وله التسرى بمن شاء من  
الاماء (وثنتين) من الحرائر والاماء (للعبد) ولو مدبرا أو مكاتباً ولا يحل له التسرى  
أصلاً نهراً (وحلى من زنا) ولكن لا يطؤها حتى تضع حملها ولا نفقة لها ودواهي الوطء  
كالوطء فتحرم رد ولو نكحها الزانى حل له وطؤها اتفاقاً (لا) يحل تزوج حبلى (من  
غيره) أى الزنا بأن يكون الحمل ثابت بالنسب ولومن حربي أو سيده المقرب (و) حل  
تزوج (الموطوءة بعلاتين) بأن وطئ المولى أمتهم ثم زوجها من غيره ويستبرأ بها  
سبيدها وجوباً على الصحيح (أو زنا) بأن رأى رجل امرأة تزنى فتزوجها جازله



وطؤها بالاستبراء (و) حل تزوج (المضغومة الى محرمه و) جميع المهر (المسهي لها)  
ولو دخل بالحرمه فلها مهر المثل (و بطل نكاح المتعة) بأن يقول تزوجتك لا تمتع بك  
أياما (و) بطل النكاح (الموقت) بوقت وطول أو بلا وتزوجها على أن يطلقها بعد  
شهر أو فوي ذلك فهو جائز (و) حل (له وطء امرأه ادعت عليه أنه تزوجها وقضى)  
القاضي (بنكاحها ببينة ولم يكن تزوجها) قبل وعندهما لا يسهه أن يطاها وبه يقضى  
شرب لالبية

### باب الاوليا والاكفاء

(نفذ نكاح حرة) ولو بكر اخرج الامة ولو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد (مكافه) أى عاقلة  
بالغة خرج الصغيرة والمجنونة (بلا) حضور (ولى) وأذنه ولو من غير كف فى ظاهر  
الرواية وروى الحسن أنه ان كان كفوا نفذ والاولا به يقضى فى زماننا وعلى هذا  
فالمطلقة ثلاثا ولو تزوجت بغير كف لا تحلل للاول وان لم يكن لها ولى صبح النكاح  
اتفاقا نهر (ولا تجبر بكر بالغة على النكاح) ولو كان الزوج أباً أو جدًا (فان)  
استأذنها أى البكر البالغة (الولى) الاقرب بأن قال أريد أن أنكح فلانا  
(فسكتت أو ضحكك) بغير مستهزئه أو بكت بلا صوت (أو زوجها) بدون الاستئذان  
(فبلغها الخبر) بعد التزويج (فسكتت فهو) أى كل واحد مما ذكر (اذن) أى وكيل  
فى الاول واجازة فى الثانى ان علمت بالزوج لا بالمهر (فان استأذنها غير الولى) أو ولى  
أبعد مع وجود الاقرب (فلا بد من القول) فلا يكون سكوتها رضا (كالتيب) وهى من  
زالت بكارتها ولو بلغها العقد ووجد منها فعل يدل على الرضا كتمكينها نفسها  
ومطابقتها بما عرفها فهو كالقول (ومن زالت بكارتها بوثنية) أى نطة (أو حيشة أو  
جراحة) أصابت موضع البكارة (أو تغيس) أى طول مكث (أو زنا) غير مشهور  
(فهى بكر) حدة فى كفى سكوتها عند التزويج خلافا لهما (والقول لها) يمينها على  
المقضى به (ان اختلفا فى السكوت) بان ادعى الزوج سكوتها حال اخبارها بالنكاح  
وقالت رددت ولم يكن دخل بها طوعا (و) يجوز (لولى) انكاح الصغير والصغيرة  
عدلا كان أو فاسقا أباً كان أو غيره من الاوليا بكرا كانت الصغيرة أو ثيبا (والولى  
العصبة) بنفسه (بترتيب الارث) والحجب فيقدم ابن المجنونة على أبيها لانه يحجبه  
حجب نقصان (ولهما) أى للصغير والصغيرة (خيار الفسخ) أى فسخ النكاح  
(بالبلوغ فى غير الاب والجد) أب الاب مطلقا سواء كان القاضى أو الام أو غيره  
(بشرط) حكم القضاء (وهو الاصح وعليه الفتوى) ولو زوجها ما لا أب أو الجد فلا  
خيار لهما بعد البلوغ والابن فى المجنونة كالأب بل أولى خلاصة (وبطل) خيارها  
(بسكوتها ان علمت) بالنكاح حال كونها (بكر) وان لم تعلم به فلها الخيار حتى تعلم  
وتسكت ولو كانت ثيبا لا يبطل خيارها بالسكوت (لا بسكوتها) أى لا يبطل خيار  
الصغير اذا بلغ وسكت (مالم يرض ولو دلالة) بأن يجزى منه ما يدل على الرضا كتسليم  
الصدائق والنفقة ونحوهما (وقوارنا قبل الفسخ) أى يرث كل منهما من صاحبه

صلاتهما بمجرى الشك  
(فالجواب) انهما مسافر  
ومقيم شكاً قبل أن يصليا  
ركعتين هكذا ذكر محمد بن  
الحسن رحمه الله فى نوادر  
الصلاة فلو شك بعد ما صليا  
ركعتين يجعل الامام هو  
المقيم لانا لوجعلنا الامام هو  
المسافر فاذا قام الى الثالثة  
والاربعة تكون له طوعا  
وللقيم فرضا فتفسد صلاته  
واذا جعلناه المقيم كاتما  
للإمام فرضا والمسافر نفلا  
فتجوز صلاتهما كذا فى  
الحيرة (مسئلة) ان قيل أى  
رجل متوضئ بماء طهور  
رأى الماء فى صلاته ففسدت  
(فالجواب) أن هذا رجل  
متوضئ صلى خلف امام  
متيمم فأبصر هو الماء دون  
امامه من الحيرة (مسئلة) ان  
قيل أى رجل كان فى  
الصلاة فسمع صوت انسان  
يقول الماء الماء فتبطل  
صلاته وينتقض وضوءه  
وتبين زوجته وينتقض  
مسجده (فالجواب) ان  
هذا رجل فقد بلغ أهله خبر  
موته فهدمت داره وبنيت  
مسجدا وتزوجت امرأته  
ثم ان زوجها تيمم وصلى  
فلما كان فى الصلاة حضر  
المفقود ونادى بالماء كذا  
فى العدة (مسئلة) ان قيل  
أى رجل كان يصلى فنظر



من مات أحد من قبل البتوع أو قبل دفع النكاح (ولا ولاية في الانكاح (لعبد)  
 ولو مكاتباً (و) لا (مصحف) (و) لا (مجنون) على أحد (و) لا كافر على مسلمة) أو ولد مسلم  
 وكذا لا ولاية لمسلم على كافر هذا إذا كانت العصبية (وان لم تكن) أى ان لم توجد  
 (عصبية) لا قريبة ولا بعيدة ولا نسبية ولا سببية كولى العتاقة (فالولاية للام) ثم للعبد  
 الفاسد (ثم للاخت لآب وأم) ثم للاخت (لآب) على المفتي به (ثم لولد الام) أى  
 للاخت والاخت لآب ثم لولداهم (ثم لذوى الأرحام) أى ثم للعتات ثم للاخوال ثم  
 الحلمات ثم بنات الام ثم أولادهم بهذا الترتيب ثم مولى المولاة (ثم) عند عدم  
 الاولياء فالولاية (للمالك) أى السلطان والقاضى المأذون بالانكاح ونائب القاضى  
 كالقاضى ان فوض له ذلك (و) يجوز (للابعد) من الاولياء (التزويج بغيبه الاقرب  
 مسافة القصر) وهى ثلاثة أيام ولياليها وعليه الفتوى واختار الاكثر انهم مقدرة  
 بغوت الكف والخاطب ولو زوجها الاقرب حيث هو جاز ولا بعد التزويج بعض  
 الاقرب اجماعاً (ولا يبطل) عقد الابعد في غيبه الاقرب (بعوده وولى المجنونة)  
 والمجنون (الابن لا الاب) وعند محمد بالعكس والاولى أن يعقده أحد هما بأمر الآخر  
 ليصح اتفاقاً

**فصل في الكفاه** اعلم أن الكفاه تعتبر عند العقد ولا يضرز والهابعه (من  
 نكحت غير كف) بغير اذن الولي (فرق الولي) العصبية لا غيره ان شاء ما لم تلد منه فان  
 ولدت فلا حق له (ورضا البعض) من الاولياء (كالكفل) ولا يكون لمن هو مشله في  
 الولاية أن ينقضه بخلاف من هو اقرب منه (وقبض المهر ونحوه) كالقيام بزفافها  
 (رضا لا السكوت) أى لا يكون سكوت الولي بعد العلم رضا وان طال ما لم تلد  
 (والكفاه تعتبر نسباً فقريش كفاه) لبعض ولا يعتبر التفاضل بين قريش (والعرب)  
 كلهم (الكفاه) لبعض وليسوا بكف (قريش) (وحرية) من جهة الاصل (واسلاما)  
 من جهة الاصل (وأبوان فيهما) أى في الحرية والاسلام (كألباه) فن له أبوان  
 فيهما يكون كفواً لانه أباه ومن له أب واحد فيهما لا يكون كفواً لمن له أبوان فيهما  
 وهو الصحيح ومسلم بنفسه أو معتق غير كف لمن أبوا مسلم أو حر (و) تعتبر (ديانة)  
 عندهما حتى ان امرأة من بنات الصالحين لو نكحت فاسقاً كان للاولياء حق الرد  
 (و) تعتبر (مالاً) وهو أن يكون مالاً للهراتجمل ونفقة شهران لم يكن محترفاً والا فان  
 يكسب كل يوم كفايتهما لتطبيق الجماع (و) تعتبر (حرقة) وقال أبو يوسف لا تعتبر  
 إلا أن تفحش كالجمام والحائل والدباغ (ولو) نكحت كفواً (نقصت عن مهر مثلها)  
 نقصاناً لا يتغافل الناس في مثله يجوز (للولي أن يفرق) عند القاضى (أو) ان يتم المهر  
 ان التزم عند أبى خنيقة وعندهما ليس للولي حق الاعتراض (ولو زوج) الاب  
 الصالحى الذى لم يعرف منه سوء اختيار بجائته أو فسقا (طفله غير كف) أو بغير فاحش  
 بأن زوج ابنته الصغيرة عبداً أو نقص من مهر مثلها أو ابنه الصغير أمة أو زاد في مهر  
 امرأته (صح) ذلك عليهما عند الامام خلافاً لهما (ولم يجوز ذلك) أى تزويج غير

أنه رجل يص

(مسئلة) ان قيل اى رجل  
اقتدى بامام فصلى الامام  
أربع ركعات وصلى هو  
ركعتين ولا يجب عليه قضاءه  
الركعتين الباقيتين  
(فالجواب) انه يصلى  
التطوع أربعا فاقتدى به  
رجل فلما صلى ركعتين تكلم  
وأتم الامام صلاته من العدة  
(مسئلة) ان قيل اى رجل  
أدرك الامام فى الركوع  
فركع معه ولا يعتد به حتى  
تلزمه الاعادة (فالجواب)  
أن هذا الامام قرأ ركع ولم

يسجد ثم أقاد الركوع  
فادركه رجل فى ذلك  
الركوع فإنه لا يعتد به  
(مسئلة) ان قيل اى امام  
يؤتم به فى حال ولا يؤتم به فى  
حال (فالجواب) أنه رجل  
افتتح الصلاة مع الامام  
ونام خلفه حتى صلى الامام  
أربع ركعات وترك من كل  
ركعة سجدة فأحدث الامام  
قدمه فإنه يصلى ركعة  
ويسجد سجدة ولا يتابعه  
القوم فيها وكذلك الركعة  
الثانية والثالثة والرابعة  
وانما يتابعونه فى سجدة  
من كل ركعة (مسئلة) ان  
قبل اى امام تفسد صلاته  
ولا تفسد صلاة المأمومين  
(فالجواب) انه رجل صلى  
التعبر اماما وسلم واتباعه

الراف ١٠ او بالزيادة والنقصان (غير الا بواجب) ١١ اما فاقومها ابن المعنوه وسيمط  
الامة

فصل ١٢ فى الولاية فى النكاح وغيره يجوز (لابن العم أن يزوجه بنت عمه) الصغيرة  
(من نفسه) اذا كانت الولاية له وتكون عبارة قائمة مقام الايجاب والقبول ولو كانت  
كبيرة وكان باذنها كان وكيلاً أو بغير اذنها كان فضولياً وسيأتى حكمها (و) يجوز  
(للكوكل أن يزوجه موكلته من نفسه) اذا كان وكيلاً بزوجها من نفسه اما اذا وكلته  
بأن يزوجهام من رجل أو عن شاه فلا (ونكاح العبد) ولو مدبراً أو مكاتباً (والامة) ولو  
أم ولد ومثلها المكاتبه والمستعانة والمدبرة والمبعدة حموى (بلاذن السيد موقوف)  
على اجازته بالقول أو الفعل (كنكاح الفضولى) فإنه موقوف (ولا يتوقف شطر العقد)  
على نصفه وهو الايجاب (على قبول ناكح غائب) عن المجلس بل يقع باطلاً (والمأمور  
بنكاح امرأة) غير معينة (مخالف بأمر آتين) فى عقد واحد فلا يلزم الأمر واحدة  
منهما ولو لعينها فزوجهام مع أخرى نفذ فى المعينة ولو زوجهام آتين فى عقدين نفذ  
فى الاولى (لا) اى لا يكون مخالفاً (بامة) ولو مكاتبه أو أم ولد فينفذ خلافاً لهما  
وبقولهما يفتى

### باب المهر

(صح النكاح بلا ذكركه) ومع نفية (وأقله عشرة دراهم) ولو غير مضروبة (فان سماها)  
أى العشرة (أو دونها) كثمانية مثلاً (فلها عشرة) دراهم (بالوطء) ولو حكاً (أو الموت)  
أى موت أحدهما (أو بالطلاق قبل الوطء) (والخلوه الصحيحة) (تتنصف) العشرة فيجب  
خمسها العشرة (أو دونها) كذلك (تتنصف ما مسمى مهر افوق العشرة) (وان لم يسمه)  
تسوية صحيحة أو سكنت عنها (أو نفاه) بأن تزوجه على أن لا مهر لها (فلها مهر مثلها)  
وطيء (ولو حكاً) (أو مات عنها) أو ماتت عنه سواء كان الموت قبيل الدخول أو بعده (و)  
تجب لها (المتعة) بقدر حاله (ان طلقها قبل الوطء) (والخسوة أو فارقها بايلاء أو لعان أو  
جب أو عنة أو أباة منه أو تقبيل ابنتها أو أمها بشهوة) (وهى) أى المتعة (درع) أى قيص  
(وخار) أى مقنعة (وملحقة) أى ملأه (وما فرض بعد العقد) الخالى عن المهر سواء  
نفاه أو سكنت عنه (أو زيد) على المهر المسمى عند العقد (لا يتنصف) بالطلاق قبل  
الدخول ولو زيد فى المهر بعد العقد لزمته الزيادة وسقط بالطلاق قبل الدخول (وصح  
حطها) أى اسقاطها المهر كلاً أو بعضها قبله أو لاله كتهيرت بالرد وورثه الباقي ولو بعد  
الموت أو البينونة (والخلوه) الصحيحة فى مكان يأمنان فيه من اطلاق الغير عليهما بلا  
اذنهما (بلامرض) بأحدهما يمنع الوطء (وحيض ونفاس واحرام) من أحدهما يمنع  
فرض أو نفل أو حمرة (و) بلا (صوم فرض) من أحدهما ولا يمنع صوم النفل والقضاء  
والمنذور فى الصحيح والصلاة كالصوم فرضها كفرضه ونفلها كنفله (كالوطء ولو)  
كان الزوج (مجبواً أو عنيناً أو خصياً) فيكون لها تمام المهر وان كان معها ثالث  
لا تصح الخلوه ولو أسمى أو أنما إلا أن يكون صغيراً لا يعقل أو مجنوناً أو مغمى عليه

(وتجب)

عية  
 وتفرقوا ثم تذكر الامام  
 مسجد التلاوة وعاد ومجد  
 ولم يشهد وذهب فسدت  
 صلته لا ارتفاع القعدة  
 وصلاة المقتدى تامة  
 لا انقطاع الشركة قبل عود  
 الامام الى مسجد التلاوة  
 (مسئلة) ان قيل أي رجل  
 صلى اماما فاقته به آخر  
 ففهم صلاة الامام دون  
 المقتدى (فالجواب) ان  
 هذا رجل تحرى القبلة وصلى  
 فاقته به انسان ولم يحرك  
 فظهر خطأ الامام مع صلاة  
 دون المقتدى والله اعلم  
 (مسئلة) ان قيل أي  
 رجل اقتدى بامام وهو وراءه  
 وتقدم على الامام في الموقف  
 وتصح صلاته (فالجواب)  
 ان هذا رجل صلى في الصف  
 الاول فاذا دهم الناس في  
 الصلاة دفعوه حتى تقدم  
 على الامام وهو لا يقدر على  
 التأخر عن مكانه للزحمة فانه  
 يقف على حاله حتى يفرغ  
 الامام من افعال الصلاة ثم  
 يتأخر فيتم صلاته فلورفع  
 أو مسجد وهو في مكانه أو  
 قدر على التأخر ولم يفعل  
 بطلت صلاته (ويلغز بها)  
 فيقال أي رجل اقتدى  
 بامام ويجب عليه أن لا  
 يؤدي معه ركوعا ولا سجودا  
 بل يسبقه قائما حتى يفرغ

(وتجب عليها) العدة فيها) أي في جميع أنواع الخلوة ولو فاسدة احتياطاً (وتستحب  
 المتعة لكل مطلقة) هذا شامل لما  
 قبله ان مهي لها مهر او هي سنة في الاول ومستحبة في الثاني وأما في الاخير فلا تجب ولا  
 تستحب (الا للافوضة) وهي التي زوجت بلامهرا اذا طلقت (قبل الوطء) فانها واجبة  
 (ويجب مهر المثل في الشغار) وهو أن يزوج الرجل بنته أو أخته على أن يزوجه الآخر  
 بنته أو أخته على أن يكون بضع كل واحدة منهما مصادقا للآخرى فالعقدان جائزان  
 ويجب مهر المثل لكل منهما (و) يجب مهر المثل في (خدمة زوج حر للمهر) أي امهار  
 زوجته ولو تزوجها على سكنى داره أو ركوب دابته مدة معلومة معنت التسمية كالمو  
 تزوجها على خدمة عبده أو أخته (و) في (تعليم القرآن) للامهار ولها خدمة ولو كان  
 الزوج (عبداً ولو) تزوج امرأة على ألف و (قبضت ألف المهر ووهبت له) ألف  
 المهر الذي قبضته (فطلقت) المرأة (قبل الوطء) والخلوة (رجع) الزوج (عليها  
 بالنصف) أي بخمسائه (فان لم تقبض) المرأة (الالف) ووهبتها (أو قبضت  
 النصف ووهبت الالف) أو وهبت الباقي (أو وهبت العرض المهر قبيل القبض أو  
 بعده) سواء كان معيناً أو لا وكذا لو وهبت نصف العرض وهو خلاف النقد كالنوب  
 والحيوان (فطلقت) في هذه الصور (قبل الوطء) لم يرجع عليها بشئ) للحصول المقصود  
 (ولو نكحها بألف على أن لا يخرجها) من البلدة (أو على أن لا يزوج عليها) امرأة  
 أخرى (أو على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجهما) من البلدة (فان وقي)  
 بالشرط فلم يخرجها من البلدة ولم يزوج عليها أخرى في الاولى (وأقام) بها في الثانية  
 (فلها الالف والا) أي وان لم يقيم (فمهر المثل) لا يرد على ألفين في الصورة  
 الأخيرة لانها رضيت به ما ولا ينقص عن الالف لانه رضى به (ولو نكحها على هذا  
 العبد) (الارفع قيمة) (أو على هذا العبد) (الأكس قيمة) (أو على هذا الالف) (أو هذا العبد  
 أو على ألف أو ألفين عند الامام (حكم مهر المثل) فان كان مثل الأكس أو دونه  
 فلها الأكس الا أن يرضى الزوج بتسليم الارفع وان كان مثل الارفع أو فوقه فلها  
 الارفع الا أن ترضى المرأة بالأكس وان كان بينهما قلها مهر المثل وفي الطلاق قبل  
 الدخول تحكم متعة المثل حتى لو كان نصف الأكس أقل من المتعة وجبت المتعة  
 فتح (و) (لو نكحها) (على فرس أو حمار) أو خادم أو بغل (يجب الوسيط) منها (أو  
 قيمته) والوسط في الرقيق بالقاهرة في زماننا الحبشي (و) (لو نكحها) (على نوب) غير  
 معين (أو) على (خمر أو خنزير أو على هذا) (الدين من) (الخل فاذا هو خمر أو على هذا  
 العبد فاذا هو حريم مهر المثل) في هذه الوجوه (وان أمهر العبدین وأحد هما حار  
 فمهرها العبد) ان ساوى عشرة دراهم والا كل لها العشرة وعند أبي يوسف لها قيمة  
 الحر لو عدها ورجمه الكيل كالمواستحق أحدهما (وفي النكاح الفاسد) وهو المفقود  
 منه شرط من شروط الصحة كالشهود (انما يجب مهر المثل بالوطء) حقيقة في القبل  
 لا بغيره (كالخلوة) (ولم يرد) مهر المثل (على المسمى) ان كان أقل منه وفي قوله المسمى

الامام من صلاته ثم يتم هو  
صلاته ومتى ركع أو هجد  
مع الامام بطلت صلاته  
ويجانب بما تقدم (مسئلة)  
ان قيل متى فصلح المرأة  
اماماً للرجل (فالجواب)  
انها تصلح اماماً له في مجود  
التلاوة (مسئلة) ان قيل  
أى امام صلى يقوم فكان  
ركن من أركان الصلاة  
للإمام تطوعاً وللقوم فريضة  
(فالجواب) ان هذا امام  
أحدث في الركعة الأولى  
بعد ما رفع رأسه من الركوع  
فاستخلف انساناً ساعة  
اذ صلى بهم فان مجدى  
الركعة له تطوع وللقوم  
فريضة (مسئلة) ان قيل  
أى امام صلى يقوم أربع  
ركعات فجازت صلاة القوم  
ولم تجز صلاة الامام  
(فالجواب) ان هذا رجل  
أحدث قيل أن بعد قدر  
التشهد فاستخلف وذهب  
ليتموض ألقاعد الامام الثانى  
قدرا التشهد تكلم فسدت  
صلاة الأول وجازت صلاة  
القوم وكذلك اذا كان الثانى  
مسبوقاً فضحك بعد عوده  
قدرا التشهد من صلاة الامام  
الأول (مسئلة) ان قيل أى  
رجلين صلياً معاً لم يتوكل  
واحد منهما الامامة لاتصح  
صلاته (فالجواب) انهما  
رجلان شيكاً بعد أن صلياً

إشارة الى أنه معلوم فلو كان مجهولاً وجب مهر المثل بالغامبلغ (ويثبت النسب) في  
النكاح الفاسد من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى (و) تثبت (العدة) أى  
عدة الطلاق من وقت التفريق أو متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة في الأصح  
(ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها) أى بأخواتها وعمهاتها وبنات عمها ولا يعتبر بأمهاتها  
اذا كانت من قوم أبيها بأن كانت ابنة عمه هذا (اذا استوياسنا) أى صغراً وكبراً  
(وجملاً ومالاً وبلداً وعصراً) أى زماناً (وعقلاً وديناً) أى ديانة (وبكلاً) وعلماً  
وأدباً وكل خلق وعدم ولد وانما تعتبر هذه الأوصاف وقت التزوج وهذا في الحر أماً  
في الاماء فمهر مثلها قدر ما يرغب فيها (فان لم يوجد) من قوم أبيها من كانت مثل حالها  
في الاشياء المذكورة أو وجدت ولكن لم يكن نكاحها في بلدها (فن الاجانب) من  
بلدها يعتبر بذلك (وضح ضمان الولي المهر) سواء كان ولي الزوجة أو الزوج صغيرين  
كانا أو كبيرين بشرط أن يكون ذلك في عصمتها وان تقبل المرأة أو غيرها في مجلس الغمان  
برازية (وتطالب زوجها) البالغ بحكم النكاح (أو وليها) بحكم الغمان كما في سائر  
الكفالات فان أداء الولي يرجع على الزوج ان كان بأمره والا لا (ولها منعه) أى  
الزوج (من الوطء) ودواعيه (والاخراج) أى السفر بها (للمهر) أى لاجل أن تستوفي  
المهر المجهل وان كان كله مؤجلاً كان لها منعه عند أبي يوسف وعليه الفتوى (وان)  
وصلية (وطئها) أو خلاها طائفة وهى من أهل التسليم خلاها لها وإذا فاهها مهرها  
نقلها الى حيث شاء اذا كان مأموماً عليها وقيل ليس له أن يسافر بها في زمانها وعليه  
الفتوى (ولو اختلفا) أى الزوجان (في قدر المهر) حال قيام النكاح (حكم مهر المثل)  
فان شهدا أحدهما فالقول قوله يمينه وان أقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أولاً  
وان أقام بينة فيمينته مقدمة ان شهد له مهر المثل وبينته مقدمة ان شهد لها وان كان  
مهر المثل بينهما متخالفان حلفاً أو برهننا قضى به وان برهن أحدهما قبل برهانه  
(و) حكمت (المتعة) التي لمثلها (لو) اختلفا في المقدار (وطئها قبل الوطء) أو الخسوة  
أو طلقها ثم اختلفا في المقدار على قياس قول أبي حنيفة ومحمد فان شهدا أحدهما  
فالقول له مع يمينه وان كانت بين الامرين بأن كانت أقل عما ادعته أو أكثر ما ادعاه  
حلف كل منهما على دعوى صاحبه كما في الجامع الكبير (ولو) اختلفا (في أصل المسمى)  
في مال الحياة فأنكرا أحدهما التسمية والأخر ادعاه ولم يقم البينة على ما ادعاه  
وحلف منكر التسمية (يجب مهر المثل) اجماعاً وان كان الاختلاف بعد موت أحدهما  
بان اختلف الحى مع ورثة الميت فالجواب فيه كالجواب في حال حياتهما حال قيام النكاح  
في الأصل والمقدار (وان ماناً) واختاف ورثتهما (ولو) كان الاختلاف (في القدر)  
فالقول لورثته ولا يحكم بمهر المثل وان اختلفوا في أصل التسمية بعد موتهما لا يقضى  
بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل كما في حال الحياة وعليه الفتوى (ومن بعث الى امرأته)  
المعقود عليها (شيئاً) قبل الزفاف أو بعد ما بنى بها (فقال هو) أى المبعوث (هدية وقال)  
الزوج (هو من المهر) أو الكسوة أو عارية (فالقول له) يمينه (في غير) الطعام (المهيا)

لا كل وهو لا يفسد ببقائه كالغسل والسنن والشاة الحية والنياب بخلاف المهيالة  
 كاللحم والخبز فان القول فيه قولها مع الميعين (ولو نسكع ذمي ذمية بميتة أو بغير مهر  
 والحال ان (ذا) أى النكاح بالميتة أو بغير المهر (جائز) عندهم فوطئت أو طلقت قبله  
 أو مات) الذمي قبله عنها أو مات عنه (فلا مهر لها) ولو أسلم أو تزاعا البنا عند الامام  
 وعندهما لها مهر المثل اذا مات عنها أو دخل بها والمتعة ان طلقها قبل الدخول (وكذا  
 الحريتان) أى فى دار الحرب اذا نكحها الخ لأمهر لها ولو نكحها فى دارنا فلا ظهر  
 وجوب مهر المثل عندهما (ولو تزوج ذمي ذمية بخمر) عين (أو خنزير عين) أى معين  
 (فأسلم) قبل القبض (أو) أسلم (أحدهما) قبله (لها الخمر والخنزير وفى غير العين)  
 من الخمر والخنزير (لها قيمة الخمر ومهر المثل فى الخنزير) وقال أبو يوسف لها مهر المثل  
 فى المعين وغير المعين وقال محمد لها القيمة فيهما

### باب نكاح الرقيق

(لم يجز) أى لم ينفذ (نكاح العبد والامة والمكاتب) ومن فى حكمهم كعتق البعض  
 عند الامام والمكاتب (والمدبر) والمدبرة (وأم الولد) ومن فى حكمها كولدها من غير  
 المولى (الا باذن السيد) واجازته والمراد به من له ولاية تزويج الامة كأب وجد أما  
 العبد فلا يملك تزويجه الا من يملك اعاقه (فلو نسكع عبد) ممنحض الرق (بأذنه) أى  
 السيد صريحاً أو دلالة (بيع فى مهرها) وكذا فى نفقتها لكنه يباع فى النفقة مراً ان  
 تجددت وفى المهر مراً يطالب بالماق بعد عتقه الا اذا باعه منها خانية ولو تزوج بدون  
 الاذن طواب بالمهر بعد الحرية (وسعى المدبر والمكاتب) ونحوهما فى المهر فيعطى من  
 كسبهم (ولم يبيع فيه) أحد منهم (و) قول المولى له (طلقها) طلقة (رجعية) اجازة  
 للنكاح الموقوف لا طلقها) ولو قال بائناً (أو فارقها والاذن) أى اذن المولى لعبد  
 بالنكاح يتناول النكاح (الفاسد أيضاً) كابتناول الصحيح فيباع فيه اذا وطئها  
 وعندهما لا يتناولها فلا يباع فيه ويؤخذ منه اذا عتق (ولو زوج) المولى (عبد  
 ما دوننا) مديوناً (امرأة صح) النكاح (وهى أسوة الغرما فى مهرها) فيباع فى الشكل  
 ويقسم بينهم وبينها على قدر الحقوق اذا كان بعهر المثل أو أقل أما لو زاد على مهر المثل  
 أخر الزمان الى استيفاء الغرما ديونهم (ومن زوج أمته) أو أم ولده (لا يجب) عليه  
 تبوها (تأ) أى التخليه بينهما وبينه ودفعها اليه (فتخدمه ويطأ الزوج) ان ظفر بها وان  
 بوأها معه بيتاً فلهما النفقة والسكنى والأفلا وان بوأها ثم بدله أن يستخدمها له ذلك  
 (وله) أى للمولى السكامل الملك ولو صغيراً (اجبارهما) أى العبد والامة ولو أم ولداً ولا  
 يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد  
 (على النكاح) وان لم ير ضيالا مكاتبه ومكاتبته بل يتوقف على اجازته ما ولو صغيرين  
 (ويسقط المهر) عن ذمة الزوج (بقتل السيد أمته قبل الوطء) وهو مكف (لا) يسقط  
 المهر (بقتل الحرته نفسها قبله) أى قبل الوطء وبعده لا يسقط اجتماعاً (والاذن فى

مطلقا) اقتدى بامام في صلاة العجر  
 وفرغ من التشهد قبل امامه  
 وسلم فقبل أن يسلم الامام  
 طلعت الشمس بطلت صلاة  
 الامام فقط كذا في البرازية  
 (مسئلة) ان قيل أي رجل  
 صلى مع الامام صلاة من  
 أو لم إلى آخرها فالصلاة  
 ركعة أخرى لا تجوز صلاته  
 (الجواب) ان هذا رجل  
 صلى المغرب في بيته ثم دخل  
 في صلاة المغرب مع الامام  
 وصلاها معه فتكون له  
 تطوعا لكن لا بدله من ضم  
 ركعة أخرى لتفسير أربعة  
 تطوعا من الحيرة (مسئلة)  
 ان قيل أي رجل اقتدى  
 بمتنفل ركعتين فلو زمه ست  
 ركعات (الجواب) ان هذا  
 رجل اقتدى برجل قام إلى  
 الخامسة ساهيا وقصد  
 الخامسة بالسجدة فإنه يلزم  
 المقتدى ست ركعات لأنها  
 المؤدى بتلك التخيعة  
 (مسئلة) ان قيل أي رجلين  
 ليسا بمسافرين ولا بمقيمين  
 صليهما يصح اقتداء أحدهما  
 بالآخر (الجواب) أن  
 أحدهما كان مسافرا فاته  
 صلاة رباعية في السفر فريد  
 أن يقتدى بمقيم لا يصح  
 اقتداؤه لأن الوقت قد خرج  
 من الحيرة (مسئلة) ان قيل أي  
 رجل أم ية يوم فضر انسان

في العزل) وهو الاثرال خارج الفرج (اسيد الامة) لاهما وعندهما الاذن اليها لالى  
 مولاها ويعزل عن الحرية باذنها وعن أمته المملوكة بلاذنها (ولو أعتقت أمة) أو أم  
 ولد (ومكاتبه) ولو حكما كعتقة البعض (خبرت) في مجلس أعلمها بالعتق بين ابقاه  
 النكاح وفسخه (ولو) كان (زوجها) ولو في عدة الرجعي سواء كان برضاها أو لا  
 ولو صغيرة تأخر إلى بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح فان اختارت نفسها فلا مهر  
 لها أو زوجها فالمر لسيدها (ولو نسكت) أمة ولو مدبرة أو أم ولدا ومكاتبه (بلاذن)  
 من المولى (فعتقت) قبل اذنه (نفذ) النكاح عليها (بلاخير) لها (فلو وطئ زوجها  
 قبله) أي قبل العتق (فالمره) أي للمولى (والا) أي وان لم يطأها حتى أعتقها مولاها  
 فالمر (لها ومن وطئ أمة ابنه) ولو صغيرا (فولدت فادعاه ثبت نسبته منه وصارت) الامة  
 (أم ولده) سواء ادعى شبهة أم لا صدقة الابن فيه أم لا إذا كانت في ملك الابن من  
 وقت العسوق إلى حين الدعوة (و) يجب (عليه قيمتها) يوم علق ولو معسرا (لا يحرقها)  
 أي صداقها (و) لا (قيمة ولدها) ما لم تكن مشتركة فتجب حصه الشريك (ودعوة الحد  
 أب الاب) كدعوة الاب حال عدمه أي عدم الاب حقيقة أو حكما ككفر أو ورق أو  
 جنون أو ما عند ثبوت ولا يتسه فلا تصح دعوته (ولو زوجها) أي الابن أمته (أباه) ولو  
 فاسدا أو تزوجها الاب بأن كان الولد صغيرا (وولدت لم تصر) الامة (أم ولده) ويجب  
 عليه (المهر) لا التزامه بالنكاح (لا القيمة) أي قيمة الامة (ولدها) بلا قيمة (حر)  
 تحت عبد (قالت لسيد زوجها) الحر العاقل البالغ (أعتقه عنى بالف) أي بعته مني  
 بألف وأعتقه نائباعني (فعل) عتق العبد (فسد النكاح) وسقط المهر وعليه للمولى  
 ألف وولاؤه للحره ويصح عن كفارتها الوتوت حموى (ولو لم تقبل) الحره (بألف  
 لا يفسد) النكاح (والولاؤه) لانه المعتق

### باب نكاح الكافر

(تزوج كافر بلاشهود أو في عدة كافر) آخر ولو من بائن أو موت (و) الحال ان (ذا)  
 أي الزوج بغير شهود ونكاح المعتدة (في دينهم جائز ثم أسلم) وترافعا لينا (أقرا  
 عليه) ولو لم يدنو جوازه لم يقرأ عليه في الاسلام (ولو كانت) الزوجة (محرمه) كامه  
 أو بنته (فرق بينهما) اذا أسلم أو أحدهما أو ترافعا لينا (ولا ينكح من تدوم ردة  
 أحدا) أي لا مسلمة ولا مرتد ولا كفرة ولا مسلمانا ولا مرتدولا كافرا (والولد يتبع  
 خير الابوين ديننا) فان كان أحد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذا الواسم  
 أحدهما وله ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه (والحموى) والوثني وسائر أهل الشرك  
 (شرك من الكلاب) فيكون الولد تابع للمكاتب (ولو أسلم أحد الزوجين عرض) أي عرض  
 القاضي (الاسلام على الآخر فان أسلم) فهي امرأته (والا) أي وان لم يسلم (فرق  
 بينهما) ولا يتوقف سواء كان قبل الاخول أو بعده (واباؤه طلاق) كان قبل  
 الدخول أو بعده وعند أبي يوسف فسح (لأبائهما ولو أسلم أحدهما ثمة) أي في دار

لسوط ففسدت

يعا (فالجواب)

ان هذا رجل نسي المسح على الخف وأم بالقوم فلما ضرب تذكرانه لم يمسح على الخف ففسدت صلاتهم جميعا (مسئلة) ان قيل أى امام وقوم قهقهوا فى صلاتهم ويلزم أن يعيد الصلاة دون القوم (فالجواب) ان هؤلاء قوم لم يبلغوا آخر جزء من أجزاء الصلاة فقهقهوا فى الصلاة ثم قهقهه القوم بعده كذا فى العدة (مسئلة) ان قيل أى امام وقوم قهقهوا فى الصلاة ففسدت صلاة الامام ولم تفسد صلاة القوم (فالجواب) ان

هذا رجل استخلفه امام قد أحدث وهو مسبوق فلما تم صلاة الامام قهقهه وقهقهوا من العدة (مسئلة) ان قيل أى رجل صار اماما القوم قهقهه قبل السلام وقد بقيت عليه ركعة ففسدت صلاته دون صلاة المدرسين

(فالجواب) ان هذا رجل مسبوق صار خليفة فلما قهقهه ففسدت صلاته للجزع من البناء بخلاف صلاة المدرسين فانها تامة وهذه المسائل الثلاث متقاربة والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل أم يقوم فى الصلوات الخمس فاجزأتهم فى العصر والمغرب والعشاء ولم تجزهم فى الفجر والظهر والحال انه ليس

الحرب يوم يومه من أهل الكتاب او كان والمرأة هي التي اسلمت فانه يتوقف و (لم تبين المرأة) دخل بها أولا (حتى تحيض ثلاثا) أو تضي ثلاثة أشهر (ولو أسلم زوج الكاكية بنى نكاحها وتبان الدارين سبب) وقوع (الفرقة لا السبي) حتى اذا خرج أحد الزوجين النيامن دار الحرب مسلما وقعت المينونة بينهما وكذا لو سبي أحدهما وان سبيهما معاً تقمع الفرقة (وقتسكح) المرأة (المهاجرة) النيا وهي التركة دارها على قصد عدم العود مسامة أو ذمية نهرا وأسلمت فى دار الاسلام أو صارت ذمية حوى (الحائل) ضد الحامل فى الحال مسلمة كانت أو ذمية (بلاعدة) وعندهما يلزمها العدة اما اذا كانت حاملا فلا تنكح ما لم تضع (وارتداد أحدهما) أى أحد الزوجين (فصفح فى الحال) سواء كان قبل الدخول أو بعده (فلامطوءة المهر) الكامل (ولغيرها نصفه ان ارتد الزوج (وان ارتدت) المرأة (لا شئ عليه) (والاباء) أى اباء أحدهما عن الاسلام بعد اسلام الآخر (نظيره) أى نظير الارتداد فاذا فرق بينهما بآبائهما بعد الدخول فلها المهر أو قبله فلا مهر لها وان كان بابائيه بعد الدخول فلها المسمى أو قبله فلها نصفه (وان ارتد) معا (وأسلم) معاً (تبين) المرأة فيهما فهما على نكاحهما استحسنانا (وبانت) المرأة (لو أسلم) حال كون كل واحد منهما (متعاقبا) للآخر

### باب القسم

هو التسمية بين الزوجات فى البيوتة والنفقة والسكنى والمأكل والمشرب لا الجماع (البكر كالنبيب والجديدة كالقدية والمسلمة كالكاكية) والمرأقة كالبالغة والعاقلة كالمجنونة (فيه) أى فى القسم (وللمرعة ضعف الأمة) ولو ذمية والمريضة والحرمه والمظاهر منها والمولى منها والحامل والحائض والنفساء والرقاء والصغيرة التى يمكن وطؤها كغبيرهن (ويسافر) الزوج (عن شاه) منهن (و) لكن (القرعة) بينهن (أحب) فیسافر عن خرجت قرعتها ولم يحتسب أيام سفره مع التى كانت معه ولكن يستقبل العبد بينهما (ولها أن ترجع) عليه (ان وهبت قسمها للآخرى)

### كتاب الرضاع

(هو) شرعا (نص الرضيع من ثدى الآدمية) ولو آيسة (فى وقت مخصوص وحرم به) أى بالرضاع (وان قل فى ثلاثين شهرا ما حرم بالنسب) وقال استئان وبه يفتى (الأم أخيه) وأخته من الرضاع وأما أم أخته من النسب فلا تلحل لان أخته ان كانت شقيقة أو لام فأمها أمه وان كانت لاب فوطوءة آييه (و) (أخت ابنه) وبنته من الرضاع ولا يجوز ثلاث من النسب لان أخت ابنه من النسب ان كانت منه فبنته وبنته والأفهى ربيته والى بيته تحرم بالدخول (زوج مرضعة لبنها) تزل (منه) وكذا أسيدو واطى بشبهة لا برتا (أب للرضيع وابنه) أى ابن زوج المرضعة (أخ) للرضيع وان كان من امرأة أخرى (وبنته أخت) للرضيع وان كانت من امرأة أخرى وأبوه جد وأمه جدة (وأخوه) هم له (وأخته عمه) له ولولول رجل امرأتان ولد تامنه فارضعت كل واحدة صغيرا صارا

(فالجواب) ان هذا رجل  
يعتقد ان السنن الراتب  
وقرائتها جميعا فرائض  
والسنن في الفجر والظهر  
قبلهما فهو يصليها على انها  
فريضة فيجزيه عن الفريضة  
ثم يصلي بعدها الفريضة  
فتكون له نفلا وصلاة  
المقترض بالتفصيل لا تجوز  
(مسئلة) ان قيل أي مسافر  
أم قوما مسافرين فنسوي  
واحد من المأمومين الإقامة  
ففسدت صلاة الامام  
والقوم (قال) ابن العزوقد  
نظمها من بحر المجتث قلت  
مسافر أم قوما

مسافرين فلما

صلاؤني مقدمته

هم الإقامة عجزما

فبالفساد صلاة الجميع

توصف حتما (فالجواب)

ان هذا عبد قد قدمه مولاه

للامامة ثم نوى المولى الإقامة

فان العبد يصير مقيما بنية

مولاه الإقامة ولا شعور

للعبد بذلك فاذا سلم على رأس

الركعتين فسدت صلاته

وصلاة القوم وقد نظمت

الجواب عن النظم المذكور

قلت

امامهم هو عبد

باذن مولاه أما

ونوى في الصلاة

مولاه اذ يقيم فتما

وهو ايضا أقام

ولا يجوز بالإقامة على

أخو بن لآب وان كان أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما ولا يجوز لرجل أن يجتمع  
بينهم ألوانين (وتحل أخت أخيه رضاعا) (تحل أخت أخيه (نسبا) مثل الأخ لآب  
إذا كانت له أخت من أم حل لأخيه من أبيه أن يتزوجها (ولا حل بين رضيعي ندى)  
واحد في مدته (و) لا بين مرضعة وولد مرضعتها وولدها والابن المحلول بالطعام  
لا يحرم) سواء كان الابن غالبا أو مغلوبا (ويعتبر الغالب) وكذا ان استويا اجتماعا (لو)  
كان الاختلاط (بماء ودواء ولبن شاة) لبن امرأة أخرى (ولبن البكر) التي بلغت  
تسع سنين (والميتة محرم للاحتقان) من اللبن ولا اقطار في أذن واحليل وجائفة  
وأمة (و) لا (ابن الرجل) وكذا الخنثى المشكل الا اذا قالت النساء انه على غزارته  
لا يكون للامراة (والشاة) لان حرمة الرضاع مختصة بلبن الانسان بطريق الكرامة  
(ولو أرضعت) امرأة (ضرتها) الصغيرة (حرمتا) وحرمة الكبيرة (مؤيدة) لانها أم  
امرأته وكذا الصغيرة ان كان قد دخل بالأم أو كان الابن منه وان لم يكن جازله أن  
يتزوجها نائبا نهر (ولا مهر للكبيرة) ان لم يطأها وللصغيرة (نصفه ويرجع) (الزوج) به  
أي بنصف المهر الذي غرمه للصغيرة (على الكبيرة ان تعمدت) (الكبيرة) (الفساد)  
بأن أرضعت ابلا ضرور وعامة بقيام النكاح وبأن الارضاع مفسد (والا) أي وان لم  
تعمد الفساد (لا) يرجع به والقول في ذلك قولها يمينها ان لم توجد قرينة تدل على  
تعمدها الفساد (ويثبت) الرضاع (بما يثبت به المال) وهو شهادة رجلين عدلين عاقلين  
بالغبين حرين أو رجل وامرأتين كذلك

### كتاب الطلاق

(هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح تطليقها) تطليقة (واحدة في طهر لاوط فيه  
وتركها حتى غضى عدهما أحسن) وسنن من حيث الوقت والعدد (و) تطليقها مدخولا  
بها (ثلاثا) (ثلاثة) (اطهار) لاوط فيه في كل طهر واحدة (حسن وسنن) من حيث  
الوقت والعدد ثم قيل الاولى ان يؤخر الايقاع الى آخر وقت الطهر احترازا عن تطويل  
العدة والاطهار ان يطلقها كما طهرت (و) تطليقها (ثلاثا) متفرقة (في طهر) واحد  
(أو بكلمة) فيه أو الجمع بين التطليقتين في طهر بكلمة واحدة أو بكلمتين لم يتخلل  
بينهما رجعة (بدعي) من حيث العدد سنن من حيث الوقت ان خلا الطهر عن الجماع  
(وغير الموطوءة تطلق) واحدة (لا زائدة) عليها (للسنة ولو) كانت (حائضا) وهو ظاهر  
الرواية (وفرق طلاق الموطوءة) للسنة من حيث الوقت والعدد (على الاشهر) بأن  
يطلقها واحدة وبعد شهر آخر وبعد آخر أخرى (فمن لا تحيض) (لصغير بان لم تبلغ تسع  
سنين أو كبريان بلغت خمس أو خمسين سنة على الراجح) أو حمل وكانت العدة باقية بأن كان  
ايقاع الثلاث قبل الوضع والانعدتها تنقض بالوضع (وصح طلاقهن) أي الصغيرة  
والأيسة والحامل (بعد الوطء) وهو بدعي من حيث العدد ان كان زائدا على الواحدة  
(وطلاق الموطوءة حائضا بدعي) من حيث الوقت (فراجعها) (وجوب باقي الاصح لدفع



الجميع تفسد حتما  
(وقد بلغز) بها على وجه  
آخر فيزاد في السؤال  
وليس الامام عبدا قدمه  
مولاه (ويجاب) بأنه غريم  
مفلس مسافر مع غريمه  
فتوى الاقامة رب الدين  
فاذا المفلس يصير مقيما  
قال السكاكي في شرح  
الهداية والغريم المفلس  
يصير مقيما بنية صاحب  
الدين والله أعلم (مسئلة) ان  
قيل أي رجل مقيم صلى  
بمقيمين ومساقرين أربع  
ركعات فتفسد صلاة  
المقيمين دون المسافرين  
فالجواب ان هذا رجل مقيم  
مسبوق صلى خلف مسافر  
فاحدث المسافر وقدمه فلما  
أتم صلاة الامام لم يقدم  
مسافرا حتى يسلم بهم فأنتم  
صلاته فسدت صلاة المقيمين  
كذا في العدة (مسئلة) ان  
قيل أي رجل صلى اماما في  
الظهر بمقيمين ومساقرين  
فبعد صلاة ركعة أحدث  
فقدم رجلا فاتمها بالقوم  
فصح صلاته وصلاة  
المساقرين وفسدت صلاة  
المقيمين (فالجواب) ان  
هذا الخليفة كان مقيما  
فلما قعد على رأس الركعتين  
تمت صلاة المسافرين لأن

يقع الثلاث الساعة) أي في الحلال (أو) نوى أن يقع (عند) رأس كل شهر (طلقة  
(واحدة صحت) نيته ولو كانت آيسة أو صغيرة مدخولا بها فقال ذلك وقت الساعة  
واحدة وبعد شهر أخرى وبعد شهر آخر أخرى (ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ)  
ولو بالنسب مستيقظ (ولو) كان الزوج (مكرها) على انشاء الطلاق امالوا كره على  
الاقرار به فاقولا ينفذ اقاربه (أو) كان (سكران) وقيل لا يقع واختاره الطحاوي  
والكرخي وعليه الفتوى هذا اذا شر به للتداوى فلولاهو والطرب وقع اتفاقا ثم ولو  
أكره على الشرب فشر حتى سكر وطلق قيل لا يقع وصححه الزيلعي وقيل يقع  
وصححه في شرح النهاية (أو) كان (اخرس) يقع (بإشارته) المعهودة وكذا لو كان  
مخطئا بان أراد التكلم فخرى على لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو  
ساهيا يقع قضاء بخلاف الهزل واللاعب فانه يقع قضاء وديانة (حرا) كان الزوج  
(أو عبدا) ولو مدبرا أو مكاتبا (لا) أي لا يقع (طلاق الصبي) ولو مراهما أو أجازاه بعده  
البلوغ (والجنون) والمعتوه والمدهوش والمغنى عليه (والناثم والسيد على امرأة)  
ولو علو كة للسيد (واعتباره) أي عدد الطلاق وكذا العدة (بالنساء طلاق الحرة  
ثلاث) وعدتها ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر سواء كان زوجها حرا أو عبدا (و) طلاق  
(الامة) ولو مدبرة أو مكاتبة (ثنتان) وعدتها حيضتان أو شهر ونصف سواء كانت  
تحت عبدا وحرا

### باب الطلاق الصريح

(هو) كانت طالق ومطلقة وطلقتك) ومثل ذلك زوجتي طالق أو هي طالق (ويقع)  
بهذه الالفاظ طلقة (واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينوشيا) ولو قال أنت  
مطلقة بسكون الطاء لا يقع الا بالنية ولو قال على الطلاق من ذراعي يقع قضاء ولو  
قال على الطلاق أو الحرام وسكت وقع غايه (ولو قال أنت الطلاق أو أنت طالق  
الطلاق أو أنت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية) سواء كان (بلانية أو نوى واحدة أو  
ثنتين) لو حرة فلو أمة تصع نية الثنتين (وان نوى) بهذه الالفاظ (ثلاثا وثلاثا وان  
أضاف الطلاق الى جملتها) أي المرأة بأن قال أنت طالق (أو الى ما يعبر به عنها) أي عن  
الجملة (كل رقبة والعنق والروح والبدن والجسد والفرج والوجه أو الى جز مشاع منها  
كنصفها أو ثلثها تطلق) وان أضاف (الطلاق الى اليد أو الرجل أو الذر) بأن قال يدك  
أو رجلك أو ذر بك طالق (لا) تطلق وكذا كل جز معين لا يعبر به عن جميع البدن  
(و) لو قال أنت طالق (نصف التولية أو ثلثها) يقع طلقة واحدة (و) لو قال أنت  
طالق (ثلاثة انصاف تطليقتين) يقع (ثلاث) تطليقات ولو ثلاثة انصاف تطليقة  
فالعصم أنه يقع ثنتان (و) لو قال أنت طالق (من واحدة) الى ثنتين (أو ما بين واحدة

الامام  
قام الى  
تكنه

أخرى لجازت وأما المقيمون  
فصلاتهم فاسدة لان  
الواجب عليهم صلاة  
الركعتين الباقيتين فرادى  
ولم يقعد الامام الثاني على  
رأس الركعتين ففسدت  
صلاة الكل (مسئلة) ان  
قبيل أى فريضة لا تصح  
صلاتها في جماعة (فالجواب)  
انها الظهر لمن فاتته الجمعة  
وهو مقيم في المصر (مسئلة)  
ان قبيل أى رجل يكون في  
الصلاة ولا يكون مصليا  
(فالجواب) ان هذا رجل نام  
في الصلاة فانه يكون فيها  
ولا يكون مصليا أو رجل  
سبقه الحدث في الصلاة  
فذهب ليتوضأ ويبنى فانه  
في طريقه في الصلاة ولا  
يكون مصليا وقد صور  
العلامة ابن العز الجواب  
الثاني بسؤال آخر فقال أى  
رجل هو في الصلاة بغير  
وضوء ولا تيمم ولا تفسد  
صلاته (مسئلة) ان قبيل أى  
امرأة بخاري يجب عليها  
اعادة صلوات أربع سنين  
لما بلغها موت رجل  
يسمى قند (فالجواب) ان  
هذه أم ولد لرجل زوجها  
برجل آخر وهي تصلى  
بغير قناع وكن قد مات

(واحدة في ثنتين) يقع طلاقه (واحدة) رجعية (ان لم ينو أو نوى الضرب) والحساب  
(وان نوى) بقوله واحدة في ثنتين (واحدة وثنتين) أى مع ثنتين (ثلاث) طلاقات  
لأنه دخل بها الا فواحدة (و) لو قال أنت طالق (ثنتين في ثنتين) يقع (ثنتان وان نوى  
الضرب) والحساب أول ينوشيا (و) لو قال أنت طالق (من هذا الى الشام) يقع (واحدة  
رجعية و) لو قال أنت طالق (بمكة أو في مكة أو في الدار) فهو (تخييز) أى واقع في الحال  
(و) لو قال أنت طالق (اذا دخلت مكة) فهو (تعليق) فلا تطلق ما لم تدخلها

(فصل في اضافة الطلاق الى الزمان) ان قال (أنت طالق غدا أو في غد تطلق  
عند الصبح) الصادق من الغد (ونبة العصر تصح في الثاني) قضاء وهو ما لو قال أنت  
طالق في غددون الاول وهو ما لو قال أنت طالق غدا فانه لا يصدق قضاء وصدق ديانة  
فيهما او قال لا يصدق قضاء فيهما (وفي) قوله أنت طالق (اليوم غدا أو غدا اليوم يعتبر)  
اللفظ (الاول) فيقع في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد وقوله لا مرا أنه (أنت طالق  
قبل أن أتزوجك أو أمس ونكحها اليوم لغو) فلا يقع به شيء (وان نكحها قبل  
أمس) وبعده قال أنت طالق أمس (وقع الآن) ولو قال (أنت طالق ما لم أطلقك أو متى  
لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلق وفي) قوله أنت طالق (ان لم أطلقك أو اذا لم  
أطلقك أو اذا ما لم أطلقك لا) تطلق (حتى يموت أحدهما) وعندهما كما سكت يقع في اذا  
ثم اذا مات الزوج يقع الطلاق عليها قبيل موته بساعة فان دخل بها ورثت والا لا ولو  
قال (أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق طلقت هذه الطلقة) أى الطلقة الثانية بقوله  
أنت طالق اذا قال ذلك موصولا به ولو قال (أنت كذا) أى طالق (يوم أتزوجك  
فكسحها بالاحتم) وطلقت (بخلاف الامر باليد) بأن قال أمرك بيدك يوم يقدم  
فلان فقدم نهارا ولم تعلم بقدمه حتى جن الليل فلا خيار لها وقوله (أنا منك طالق لغو)  
فلا يقع به شيء (وان نوى) الطلاق (وتبين في البائن والحرام) أى لو قال أنا منك بائن  
أو عليك حرام ونوى الطلاق يقع وقوله (أنت طالق) طلقة (واحدة أولا أو مع موتي  
أو موتك لغو) فلا يقع به شيء (ولو لم نكحها) كلها (أو شقصها) أى بعضها (أو لمسكتها)  
كله (أو شقصه بطل العقد فلو اشتراها) أى اشترى الزوج منك وحته (وطلقها لم يقع)  
شيء دخل بها ولا يجب العدة اتفاقا ولو قال لامرأته وهى أمة غيره (أنت طالق  
ثنتين مع عتق مولدك أياك فأعتق) المولى (له الرجعة ولو علق عتقها وطلقتها باجمعي  
الغد لجاه) الغد (لا) يكون له الرجعة عندهما خلافا للمحمد (وعدها) في صورتين (ثلاث)  
حيض (بالاجماع ولو قال (أنت طالق هكذا وأشار ثلاث أصابع فهى ثلاث) طلاقات  
ولو أشار بأصابعه ولم يقل هكذا فهى واحدة ولو قال (أنت طالق بائن أو) قال أنت  
طالق (البينة أو) قال أنت طالق (أخس الطلاق أو طلاق الشيطان أو) أنت طالق  
طلاق (البدعة أو كالجبل أو أشد الطلاق أو كالف أو مل البيت أو تطلقة شديدة

سيد هاب سمر قند منذ أربع سنين  
 سنين وهي لا تعلم بموته فلما علمت وجب عليها إعادة صلوات أربع سنين من الحيرة (مسئلة) ان قيل أى عاقل بالغ مكلف تجب عليه الصلاة المفروضة والقراءة فيها وتحرم عليه صلاة النافلة وقراءة القرآن خارج الصلاة (فالجواب) انها امرأة مستحاضة صلت عاداتها في الحيض وعدد أيامها فوجب عليها الغريضة في أوقاتها احتياطاً لجواز أنها أيام طهرها ولا تنصلي التطوعات لاحتمال انها أيام حيضها وتقرأ في الغريضة الواجب وهو الفاتحة وثلاث آيات ولا تر يدعى ذلك احتياطاً كذا رأيت بخط بعض العلماء (مسئلة) ان قيل أى رجل مات بمكة فوجب على امرأته جسر أن تعيد صلاة سنة وليست بأمر ولد للميت (فالجواب) ان هذا رجل علق عنق أمته بموته ومات وهو منذسنة ولم تعلم بموته وكانت تصلي مكشوفة الرأس فانها تعيد الصلاة من وقت موته وهي مثل التي قبها السكن في العبارة سؤالاً وجواباً باختلاف والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل صلى الظهر على

أولاً وان نوى الثلاث في هذه الصور صححت نيته  
 فصل في الطلاق قبل الدخول طلق غير الموطوءة ثلاثاً جملة (وقعن وان فرق) الطلاق بأن قال أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت طالق أو أنت طالق وطالق (بانت) المرأة (بواحدة) وهي الأولى ولم يقع بالثانية والثالثة شيء (ولومات) المرأة (بعد الايقاع) أى بعد قوله أنت طالق (قبل العدد) وهو ثلاث أو ثنتان أو واحدة (لغا) أى الايقاع فلا يتنصف المهر ويرث الزوج منها ولو مات الزوج قبل ذلك العدد يقع واحدة (ولو قال أنت طالق واحدة أو أنت طالق واحدة (قبل واحدة أو بعدها واحدة يقع واحدة نفي) قوله أنت طالق واحدة (بعد واحدة) أو أنت طالق واحدة قبلها واحدة (أو) أنت طالق واحدة (مع واحدة أو معها) واحدة يقع (ثنتان) ولو قال (ان دخلت الدار فأنت طالق) طلقة (واحدة واحدة قد دخلت تقع واحدة) وعند ثنتان (وان أخرج الشريط) بأن قال أنت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار (فثنتان) ويقع في الموطوءة ثنتان في كلها لو جود العدة

### باب السكيات

السكيات ما يمحتمل الطلاق ولا يكون مذكوراً نصاً (لا تطلق بها إلا بالنية أو دلالة الحال) كذا كره الطلاق والغضب (فتطلق) طلقة (واحدة رجعية في اعتدى واستبرى رحمك وأنت واحدة ولا اعتبار بأعراب الواحدة وهو الأصح (وفي غيرها) أى غير هذه الالفاظ الثلاث تطلق طلقة (بأنه وان نوى ثنتين) لو حرة ولو امرأة فثنتان ان نواهما (وتصح نية الثلاث) ويقع في الاثني قوله اختارى (وهي) أى الفاظ السكيات (بأن بته بتله) البت والمثل القطع (حرام خلية) من الخلو (بريته) من البراءة (حملك على غاربك) كناية عن التحلية (ألحقى بأهلك وهبتك لاهلك سرحتك فأرقتك أمرتك بيدك اختارى) وفي هذين اللفظين لا تطلق ما لم تطلق نفسها لانهم اتفقوا يضان (أنت حرة تقضي تخمري) أى البسي القناع والخمار (استترى اعزى) من العزبة وقيل اعزى من العزوبة وهي البعد (أخرجى اذهبي قومي ابتي) أى اطلبي (الازواج) ثم السكيات ثلاثة أقسام ما يصلح جواباً لا غير نحو أمرتك بيدك اختارى اعتدى استبرى رحمك أنت واحدة أنت حرة وما يصلح جواباً لا غير نحو أمرتك بيدك اختارى اعزى قومي تقضي استترى تخمري وما يصلح جواباً لا غير نحو خلية رتبة بتله بأش حرام والاحوال ثلاثة رضا وغضب ومذا كره في حالة الرضا يقع الطلاق في الاقسام كلها بالنية والقول قول الزوج يمينه في ترك النية وفي حال المذا كره يقع في سائر الاقسام قضاءً لا فيما يصلح جواباً ورد فانه لا يقع إلا بالنية وفي حالة الغضب لا يقع في الاقسام الثلاثة بل بالنية لا فيما يصلح جواباً لا غير (ولو قال اعتدى) وكرره ثلاثاً ونوى بالاول طلاقاً وبأبقي

انه متو

وصل

صلى الظهر بغير وضوء  
فيلزمه اعادة الظهر  
والعصر معا (فالجواب) أن  
هذا رجل وقع له هذا في يوم  
عرفة فانه يعيدهما جميعا  
لان العصر هنا تبع للظهر  
وفي غير عرفة انما يعيد  
الظهر فقط لان غلبة الظن  
تكفي في سقوط الترتيب  
والله اعلم (مسئلة) ان قيل  
أي مصل أحدث في أثناء  
صلاته فان كانت فريضة  
لا يجب عليه قضاؤها وان  
كانت نافلة يجب عليه  
قضاؤها (فالجواب) انها  
امرأة اذا حاضت بعد افتتاح  
الصلاة لان الفريضة انما  
تصبر ديناً عليها بخروج الوقت  
ولم يوجد بخلاف النافلة  
فانها أوجبها على نفسها  
وفي المسئلة خلاف أو ضحته  
في شرحه لاوهائية (مسئلة)  
ان قيل ما حال صلوات رجل  
صلى في ثوب نجس شهراً  
أو لم يصل شيئاً مدة شهر ثم  
علم ببلل وقضاهن فصلى  
الغداة ثلاثين صلاة وكذلك  
الظهر والعصر والمغرب  
والعشاء (فالجواب) انه  
سئل محمد بن الحسن رحمه  
الله تعالى عن هذه المسئلة  
فقال صلاة الفجر الاولى  
جائزة والثانية فاسدة وما

و (لم ينو بما بقي شيئاً فهي ثلاث) ولو قال نويت بهن تطليقة صدق ذبانه ولا يهد من اليقين  
في كل موضع يصدق على نفي النية (وتطلق) رجعيًا (بلست لي بامرأة أو لست لك  
بزوج) أو ما أنت لي بامرأة أو ما أنا لك بزوج (ان نوى طلاقاً) وقال لا تطلق وان نوى  
وان لم ينو لا يقع شيء اتفاقاً (والصريح يلحق الصريح والباش) بأن قال للدخول بها  
أنت طالق أو باش ثم قال لها أنت طالق وهي في العدة تقع الثانية أيضاً (والباش يلحق  
الصريح) بأن قال للدخول بها أنت طالق ثم قال أنت حرام وهي في العدة تقع الثانية  
أيضاً (لا الباش) بأن قال للدخول بها أنت باش ثم قال لها أنت باش أو حرام وهي في  
العدة لا تقع الثانية (الا اذا كان معاقاً) بأن قال ان دخلت الدار فانت باش ثم ابانها  
فدخلت الدار في عدتها وقع عليها طلاق آخر

### باب تفويض الطلاق

(قال لها اختاري) حال كونه (ينوي به الطلاق فاخترت) المرأة (في مجلسها بانت  
بواحدة) وان لم يكن له نية لا يقع شيء (ولم تصح نية) الزوج (الثلاث فان قامت)  
الخيرة من المجلس قبل الاختيار (أو أخذت في عمل آخر بطل) التفويض ان لم يكن  
مقيداً بوقت ولا فلا يطل إلا بمضيه (وذكر النفس) أو التطليقة (أو الاختيار)  
أو ما يكون كتاباً عن ذلك (في أحد كلاميهما شرط) حتى لو قال لها اختاري فقالت  
اخترت كان باطلاً ولو قال لها اختار نفسك فقالت اخترت أو قال اختاري فقالت  
اخترت نفسي تقع واحدة (وان قال لها اختاري فقالت أنا اختار نفسي أو اخترت  
نفسى تطلق) طلبة بائنه ان نوى استحساناً (وان قال لها اختاري اختاري اختاري  
فقالت اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة أو) قالت اخترت (اختياراً وقع الثلاث  
بلائية) من الزوج وعندهما تطلق واحدة في غير اخترت اختياراً (ولو قالت) في جواب  
قوله اختاري (طلقت نفسي أو اخترت نفسي بتطليقة بانت واحدة) كما في الجامع  
الكبير ولو قال (أمرك بيدك في تطليقة أو) قال (اختاري تطليقة فاخترت نفسها)  
بأن قالت اخترت نفسي (طلقت) طلبة (رجعية)

فصل في الامر باليد **ولو قال (أمرك بيدك) أو في كفك أو عيّنك أو شمالك**  
**أو فلك أو لسانك** حال كونه (ينوي) به (ثلاثاً) فقالت اخترت نفسي (بواحدة) أي  
بمرة واحدة (وقعن وفي) قولها (طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي بتطليقة بانت  
بواحدة) واعلم أن حكم الامر باليد كالحكم في التحخير الا أنه اذا نوى ثلاثاًها صاع  
(ولا يدخل الليل في) قوله (أمرك بيدك اليوم وبعد غد) حتى لو اخترت نفسها في  
الليل لا يقع (وان ردت) الخيرة (الامر في يومها) في هذه المسئلة (بطل أمر ذلك  
اليوم وكان) الامر (بيدها بعد غد وفي) قوله (أمرك بيدك اليوم وغدا يدخل) الليل  
في ذلك ويكون وقت الاختيار ممتداً الى غروب الشمس من الغد (وان ردت) الخيرة

ها جائرة  
زنة والثانية  
باصلاتين  
لألا العصر

من اليوم الثالث فاسدة  
أيضا لان قبلها أربع  
صلوات متروكة وهي المغرب  
والعشاء من اليوم الاول  
والثاني وما وراء ذلك كلها  
جائرة وأما المغرب فالاولى  
منها جائزة والثانية والثالثة  
والرابعة والخامسة  
والسادسة فاسدة أما الثانية  
فلان قبلها متروكة وهي  
العشاء من اليوم الاول  
وأما الثالثة فلان قبلها  
صلاتي العشاء من اليوم  
الاول والثاني ووجه الفساد  
في الباقي ظاهر وما وراءه  
ذلك كلها جائزة لانه ليس  
عليه قبلهن صلاة متروكة  
وهكذا يراعي الترتيب في  
القضاء ويعتبر ما لم يصل  
ولا يعتبر ما صلى وهذا مبني  
على انه اذا كان بين الغائبة  
الاولى والثانية ست صلوات  
يجوز له قضاء الثانية وان  
كانت أقل منها لا يجوز ما لم  
يقض ما قبلها والصحيح في  
هذه المسئلة أن الترتيب  
ساقط وان الصلوات كلها  
جائزة كيف ماصلى كذا  
صرح في الغاية لانه صلى  
جميع الصلوات التي كانت  
عليه بعضها على جهة الجواز

ولم تأخذ في عمل آخر (أو جلست عنه) أى عن القيام (أو أتكتفت عن قعود أو  
عكست) بأن كانت متكئة فعدت (أو دعت) أى طلبت (أبأها للشهوة أو) دعت  
(شهود الألفاء أو كانت على دابة فوقفت) أو أوقفها أو زلت (بقي خيارها) هذا اذا  
كانت حاضرة فان كانت غائبة يعتبر مجلس علمها (وان سارت) الدابة بعد التفويض  
(لا) يبقى الخيار (والفلك كالبيت) وجر يانه لا يبطل خيارها  
فصل في المشيئة (ولو قال لها طلقى نفسك ولم ينو أو نوى واحدة فطلعت) بأن  
قالت طلق نفسك (وقعت) طلقة (رجعية وان طلعت ثلاثا) بأن قالت طلعت نفسي  
ثلاثا (و) (قد نواه وقعن) ولو نوى ثنتين لا تصح نيته الا أن تكون المرأة أمة (وبأبنت  
نفسى) فيما اذا قال طلقى نفسك (طلعت) طلقة رجعية (لا باخترت و) (ولو قال لها طلقى  
نفسك (لا يملك الرجوع) عنه (وتقيد) الامر (بمجلسها) حتى لو قامت عنه أو تحولت  
الى مكان آخر أو أخذت في عمل آخر خرج الامر من يدها (الا اذا زادمتي شئت) فانه  
يجوز أن تطلق نفسها في المجلس أو بعده (ولو قال لرجل طلق امرأتى لم يتقيد بالمجلس)  
قله أن يطلق في المجلس وبعده وللزوج أن يرجع عنه لانه توكل (الا اذا زاد ان  
شئت) فيتقيد بالمجلس وليس للزوج أن يرجع عنه لانه غليل (ولو قال لها طلقى  
نفسك ثلاثا فطلعت) طلقة (واحدة وقعت واحدة) رجعية (لا في عكسه) أى لو قال لها  
طلقى نفسك واحدة فطلعت ثلاثا لم يقع شيء عنده (وقال تقع واحدة (و) (فى) طلقى  
نفسك ثلاثا ان شئت فطلعت) طلقة (واحدة وعكسه) وهو ما لو قال لها طلقى نفسك  
واحدة ان شئت فطلعت ثلاثا (لا يقع شيء اتفاقا في الاول وعنده في الثانية) وقال  
يقع فيها واحدة (ولو أمرها بالبائن أو الرجعى فعكست) بأن طلعت واحدة رجعية  
في الاولى أو بائنة في الثانية (وقع ما أمر به) ولا عبرة بما زادت أو نقصت في الوصف  
ولو قال لها (أنت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت) حال كونه  
(ينوى الطلاق أو قالت شئت ان كان كذا المعلوم) فحوان جاء المطر (بطل) كلامه  
في الصورتين ولم يقع شيء (و) (لو قالت شئت) ان كان كذا (لشيء مضي) أى ثبت  
وجوده كان قد مضى يدو الحال أنه قد مضى (طلعت) طلقة رجعية ولو قال لها (أنت طالق متى  
شئت أو متى ماشئت واذا شئت أو اذا ماشئت فردت الامر) بأن قالت لا أنشاء (لا بره)  
فيجوز لها أن تشاء بعده وتطلق في أى زمن شاءت (ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق أى  
لأملك أن تطلق نفسها (الا) طلقة (واحدة وفى) قوله أنت طالق (كلما شئت لها أن  
تفرق الثلاث) بأن تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا (ولا تجمع) بأن  
تطلق نفسها ثلاثا أو ثنتين في كلمة واحدة (ولو طلعت) نفسها (بعد زوج آخر لا يقع)  
ان كانت طلعت نفسها ثلاثا متفرقة والا فلها تفرقها بعد زوج آخر (وفى) قوله لها

يصلها على الولاء فإذا كانت ست صلوات فانه لا يحتاج الى الولاء (مسئلة) ان قيل أى رجل ترك فريضة واحدة فلزمه اعادة يوم وليلة (فالجواب) انه ترك فريضة لا يدري أى صلاته قال محمد رحمه الله بعد صلواته يوم وليلة وينوي بكل صلاة ما ترك (مسئلة) ان قيل أى رجل ترك صلاتين فلزمه اعادة ثلاث صلوات (فالجواب) انه ترك الظهر من يوم والعصر من يوم ولا يدري أيهما ترك أولا فانه يصلى ثلاث صلوات العصر أولا ثم الظهر ثم العصر (مسئلة) ان قيل أى رجل ترك ثلاث صلوات فلزمه اعادة سبع صلوات في قول وست في آخر (فالجواب) انه ترك ثلاث صلوات من ثلاثة أيام الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم قال فقهاؤنا رحمهم الله تعالى يصلى سبع صلوات الظهر أولا ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر والعصر ثم الظهر وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال يصلى ست

يقع طلاقه رجعية) بمجرد قوله قبل المشيئة وقال لا يقع ما لم تشاهد في المدخول بها أما غير هاتين ويجزى الامر من يدها لعدم العدة (فان شئت واحدة بائنة أو ثلاثا) قد كان الزوج (نواه) أى نوى ماشاء (وقيم) اما اذا شئت ثلاثا والزوج نوى واحدة بائنة أو شئت واحدة بائنة والزوج نوى الثلاث فيقع واحدة رجعية (وفي) قوله أنت طالق (كم شئت أو) أنت طالق (ما شئت تطلق) نفسها (ماشاء فيه) أى في المجلس فان قامت منه قبل أن تشاء بطل الامر (وان ردت) الامر بأن قالت لا أشاء (ارتد) فليس لها أن تشاء بعده (وفي) قوله (طلق) نفسها (من ثلاث ماشئت) أو اختارى من ثلاث ماشئت (تطلق نفسها مادون الثلاث) وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا خلافا لهما

### (باب التعليق)

(انما يصح) التعليق (في الملك كقوله لمنكوحته ان زرت) فلانا فأنت طالق أو مضافا اليه) أى الى سبب الملك (كان نه كعتك فأنت طالق فيقع) الطلاق (بعده) أى بعد كل من الزياره والنكاح (فلو قال) لاجنبية (ان زرت) فلانا فأنت طالق فنه كعتك فزارت لم تطلق) لكونه ليس في الملك ولا مضافا اليه (والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما فيها) أى في هذه الالفاظ (ان وجد الشرط انتهت اليين) فلا يتحقق الحنف بعده (الافى كلما) فان اليين لا ينتهى فيها حتى يستوفى الثلاث (لاقتضائه محوم الالفاظ كاقضاء كل محوم الاسماء) فلو قال كلما تزوجت امرأة) فهى طالق (حنث بكل امرأة) و(لو) تزوجها) بعد زوج آخر وزوال الملك) بعد اليين بأن طلقها واحدة أو فنتين وانقضت عدتها) لا يبطل اليين فان وجد الشرط في الملك طلق وانحلت) اليين (والا) أى وان لم يوجد في الملك بأن قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق فطلقها قبل وجود الشرط ومنعت لعدة ثم دخلت الدار (لا) تطلق (و) لكن (انحلت) اليين (وان اختلفا في وجود الشرط) بأن قال الشرط لم يوجد وقالت وجد) فاقوله) يمينه لانه منكر (الا اذا برهنت) المرأة حينئذ لا يعتبر قوله (وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها) لافي حق غيرها) كان حضت فأنت طالق وفلانة أو ان كنت تحميني فأنت طالق وفلانة فقالت) حال قيام الحيض (حضت أو أحبلت) وكذب الزوج (طلعت هي فقط) دون فلانة فان صدقها أو علم وجود الحيض منها طلعت فلانة أيضا نهر (وبرؤية الدم) بعد ما قال ان حضت فأنت طالق (لا يقع) الطلاق (فان استمر) الدم (ثلاثا) من الايام واللبالي (وقع) الطلاق (من حين رأت) الدم حتى لو لم تكن مدخولا بها فتزوجت بآخر بعد الرؤية يقبل الاستمرار ثم استمر بها الدم كان النكاح صحيحا (وفي) قوله لها ان حضت حيضة) فأنت طالق (يقع) الطلاق (حين تطهر) من الحيض لاقبله (وفي) قوله لها (ان ولدت ذكرا فأنت طالق)

(واحدة قضاء وقتين تنزيها) أى احتياطاً لاحتمال تقدم الانثى (ومضت العدة) بوضع الحمل وان علم الأول فالامر واضح وان اختلفا فالقول للزوج وان تحققت ولادتهما معا وقع الثلاث (والملك يشترط لآخر الشرطين) فلو قال لها ان كنت زيدا وعمرأنت طالق ثلاثا ووجد الشرط الثاني في الملك وقع والا لا (ويبطل تخيير الثلاث تعليقاً) بأن قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر ثم دخلت الدار لم يقع شيء ولو نجز ثنتين أو واحدة بعد التعليق تطلق ثلاثا عندهما وعند محمد تطلق ما بقى من الاول (ولو علق الثلاث) أو البائن أو العتق بالوطء) بأن قال لامرأته أو لامته ان جامعتك فأنت طالق ثلاثا أو فأنت بائنة أو فأنت حرة (لم يجب) عليه (العقر باللبث) أى لبث الذكر في القبر بعد انتقاء الختانين بعد الطلاق أو العتق (ولم يصير مراجمه) أى باللبث (في) الطلاق (الرجعي) أى فيما اذا كان الطلاق المعلق رجعياً عند محمد به يفتى وعند أبي يوسف يصير مراجماً ورجح (الا اذا أوج ثانياً) ولو حكى بأن حرك نفسه فإنه يجب العقر فيهما ويصير مراجمه بالاجماع (ولا تطلق) الجديدة (في) قوله للقديعة (ان نكحتنا عليه) فهى طالق فتكبح عليها في عدة الطلاق (البائن) ولو كان في عدة الرجعي وهو يردها فلو رجعتها تطلق (ولا تطلق) (في) قوله (أنت طالق ان شاء الله) مسموعاً (متصلاً) به فلو سكنت بلا عذر طلقت (وان ماتت قبل قوله ان شاء الله) وان مات الزوج يقع ولا يشترط قصد الاستثناء ولا العلم بمعناه ولا التلفظ بهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً أو عكس لم يقع (وفي) قوله (أنت طالق ثلاثا أو واحدة يقع ثنتان وفي) أنت طالق ثلاثا (الاثنتين) يقع (واحدة) في ظاهر الرواية (وفي) قوله أنت طالق ثلاثا (الا ثلاثا) يقع (ثلاث)

### باب طلاق المريض

واختلفوا في حد المريض هنا والاصح في حق الزوج أن يكون بحيث يعجز عن قضاء مصالحه خارج البيت وفي حق المرأة أن تعجز عن المصالح الداخلة لو (طلقها) أى طلق المريض امرأته الحرة المسلمة طلاقاً (رجعياً) ولو بطلها (أو بائناً) بغير رضاها (في مرضه) طائفاً (ومات في عدتها ورثت) المرأة قيد بعونه لانه لو أبانها في مرضها وماتت وهى في العدة لا يرثها (وبعدها) أى بعد العدة (لا) ترث مطلقاً سواء تزوجت أولاً وكذا لا ترث اذا طلقها قبل الدخول (وان أبانها بامرأها واختلعت منه أو اختارت نفسها بغيره) ثم ماتت وهى في العدة (لم ترث وفي) قولها (طلقني رجعياً فطلقها ثلاثا ورثت) ولو قالت طلقني بائناً أو أبانها لا ترث (وان أبانها بامرأها في مرضه أو تصادقا عليها) أى على الابانة (في الصحة) على (مضى العدة) بأن قال لها في مرضه ان الطلاق البائن كان في صحتي وقدمت عدتك فصدقتك (فأقر) لها بدين (أو أوصى

صلوات الظهر أولاً ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر) (مسئلة) ان قيل أى صلاة يجب في قضائها ما لا يجب في أدائها (فالجواب) انها الصلاة الجهرية اذا قضائها المنفرد يشرع بالامراردون الجهر (مسئلة) ان قيل أى رجل خوطب باداء الصلاة في وقتها فتركها بلا عذر حتى خرج الوقت وهو باق على الصفة التي كان عليها عند الامر بالاداء ومع ذلك لا يؤمر بالقضاء مادام مشغلاً على تلك الصفة (فالجواب) انه فاقد الطهورين لا يجب عليه الاداء وهل يجوز له ذلك ثم يقضى اذا قدر على الطهور قال أبو حنيفة رضى الله عنه لا يجوز هكذا صور هذه المسئلة الاسنوى في الغارز (مسئلة) ان قيل أى رجل اقتدى بامام في فريضة من أولها الى آخرها فوجب عليه قضاء ركعة بلا قراءة (فالجواب) انه رجل أتى بالكسوف والسجود قبل الامام في الركعات كلها لان الأولى بطلت وصارت الثانية قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة والتي ضمها عن الرابعة ونمت صلاته (مسئلة) ان قيل أى مسافر نوى

اقامة خمسة عشر يوما و

أن يقصر الصلاة (فالجواب)  
انه عبد أو أجير (مسئلة)  
ان قيل أي رجل بالغ حر  
سافر فلبقى بينه وبين البلد  
الذي يريد أقل من ثلاثة  
أيام فانه يصلي صلاة المقيم  
(فالجواب) انه المجنون اذا  
أفاق في السغر وقبضي بينه  
وبين البلد الذي يريد أقل  
من ثلاثة أيام فانه يصلي  
صلاة المقيم (مسئلة) ان قيل  
أي رجل مسلم عاقل بالغ  
مقيم صحيح ترك الصلوات  
المفروضات شهرا كاملا  
ولا قضاء عليه ولا هو آثم  
مع كونه ليس فاقد للظهور  
(فالجواب) انه حربي أسلم  
في دار الحرب ولم يصل  
الصلوات المفروضات شهرا  
ثم أتى الى دار الاسلام  
وادعى انه لم يعلم فرضتها  
قضاء عليه ولا آثم فيما مضى  
ذكره الزند ويسني في  
روضة العلماء وفيه صور  
أخرى ستأتي في مواضعها  
انشاء الله تعالى (مسئلة)  
ان قيل أي فريضة لا  
يشرع قضاؤها اذا فاتت  
(فالجواب) انها الجمعة فلا  
تقضى اذا فاتت ويسئل  
عنها بوجه آخر فيقال مسئلة  
أي صلاة يجب أدائها ولا  
يجب قضاؤها بل ولا تجوز  
(فالجواب) انها الجمعة لانها

لها) بوصية في صورتين (قلها الاقل منه) أي عما أقر وأوصى لهابه (ومن ارثها)  
وعندهما يجوز اقراره ووصيته في الثانية ثم تجب العدة في الاولى من وقت الطلاق اتفاقا  
وفي الثانية من وقت الاقرار وعليه الفتوى (ومن بالزوج) أقوى منه (أو قدم ليقتل  
بقود) أي قصاص (أو رجم) في الزنا (فأبائنا) عقب هذه الاشياء (ورثت ان مات في ذلك  
الوجه أو قتل) ولو بسبب آخر وهي في العدة (ولو) كان (محصورا) أي مهنوعا في  
حصن فطلق امرأته بائنا (أو) كان موازيا للعدو (في صف القتال) فطلق امرأته  
بائنا (لا) ترث (ولو علق طلاقها) البائن (بفعل) شخص (أجنبي) غير الزوجين (أو  
يجي الوقت) بأن قال ان جاء رأس الشهر فأنق طالق (والتعليق والشرط في مرضه  
أو) علق طلاقها (بفعل نفسه) سواء كان عماله منه بد أو لا (وهما) أي التعليق والشرط  
(في مرضه أو الشرط) في مرضه (فقط) دون التعليق (أو) علق طلاقها (بفعله أو لا بد  
لهامنه) كالاكل والشرب وكلام الابوين وصوم القرض وصلاته وقضاي الدين  
والقيام والقعود (وهما في المرض أو الشرط) فقط (فيه) دون التعليق (ورثت) المرأة  
في جميع الصور خلافا للمحمد في الآخرة (وفي غيرها) أي في غير هذا الوجه المذكور  
وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجه كلها أو التعليق في الصحة فيما اذا  
علقه بفعل أجنبي أو يجي الوقت أو كيف ما كان اذا علقه بفعله الذي لهامنه بد (لا)  
ترث (ولو أبائنا في مرضه فصح) المريض فمات بعرض آخر (أو أبائنا فارتدت فأسلمت  
فمات) وهي في العدة (لم ترث) في صورتين (وان طأعت ابن الزوج) في الجماع بعد  
الابانة (أو لا عن) بأن قذف امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض وفقر بينهما (أو آلى)  
حال كونه (مريضا) ثم مات وهي في العدة (ورثت) خلافا للمحمد في الاولى ولو قذفها  
في المرض ورثت اجماعا (وان آلى في صحته وبانت به) بأن انقضت مدة الايلاء (في  
مرضه لا) ترث

باب الرجعة

(هي استدامة) النكاح (القائم في العدة وتصح) الرجعة (في العدة ان لم يطلق ثلاثا)  
لو كانت حرة أو ثنتين لو أمة (ولو لم ترض برأجعتك) أي تصح به في الحضرة (وراجعت  
اسرائي) في الحضرة والغيبه ونقب اعلامها بها وهذه بالقول (و) تصح الرجعة بالفعل  
مع الكراهة وذلك (بما وجب حرمة المصاهرة) وهو الوطء ولوى الدبر وبه يفتي  
والتمثيل والممس والنظر الى فرجها الداخل بشهوة (والاشهاد مندوب) أي مستحب  
(عليها) أي على الرجعة (ولو قال بعد العدة) كنت (راجعتك فيها فصدقه تصح)  
الرجعة (والا) أي وان لم تصدقه (لا) تصح وكان القول قولها بلايين عند الامام وبه  
عندهما وبه يفتي (كراجعتك فقالت بحجة) له قد (مضت عدتي) على الفور  
متصلا بوقله فانه لا تصح الرجعة والقول لها بالايين وعندهما تصح والقول له (وان  
قال زوج الامة بعد) مضى (العدة) قد كنت (راجعتك فيها فصدقه سيدها

وكذبته



ع اذا فأتت وانما

يقضى الظهر والظهر صلاة  
أخرى ليست بدلا عن الجمعة  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
أدى صلاة مفروضة في  
جماعة ثم ظهر له انه كان  
على غير طهارة ولا يجب  
عليه قضاؤها (فالجواب) انها  
الجمعة لانه انما يجب عليه  
قضاها الظهر (مسئلة) ان  
قيل أى رجل انصرف من  
الجمعة فقيل له أين وقفت في  
المسجد وأين صليت فقال  
وقفت في الصف الاول عند  
بعض الفقهاء وفي الصف  
العاشر عند بعض الفقهاء  
فأين يكون وقف (فالجواب)  
انه كان واقفا في الصف  
الذى هو خارج المقصورة  
فيكون في الصف الاول  
مدر كافضيلته عند بعضهم  
وقال بعضهم الصف الاول  
هو الذى يلي الامام وقد كان  
بينه وبين ذلك الصف  
تسعة صفوف فهو واقف  
في الصف العاشر من  
التهديب (مسئلة) ان قيل  
أى رجل دخل المسجد  
يوم الجمعة فسدت صلاة  
الكل (فالجواب) ان هذا  
رجل وال جاء بعزل الوالى  
الاول وكان في صلاة الجمعة  
امامافسدت صلاة الكل  
كذا في حيرة الفقهاء وفي  
شرح الهداية للسروجي

وكذبته) الامة (أوقالت مضت عدتي وأنكر) أى الزوج والسيد (فالقول لها) اجماعا  
في الصورة الثانية وكذا في الاولى عند الامام وعندهما القول للولى (وتنقطع الرجعة  
ان طهرت) المعتدة (من الحيض الاخير) وهى الثالثة للحر والثانية للامة (لعشرة)  
أيام (وان لم تغتسل و) ان طهرت من هذا الحيض (لاقل) من عشرة أيام (لا) تنقطع  
الرجعة (حتى تغتسل أو يعصى) عليها أدنى (وقت صلاة) حتى لو بقي من الوقت بعد  
الانقطاع بقدر ما يتمكن من الاغتسال وتحريم للصلاة فذهب ذلك القدر بحكم  
(بطهارتها وتتميم) ان لم تقدر على الماء بعد ما طهرت لدون عشرة (وتصلى) ولو طوعا  
صلاة تامة في الأصح (ولو اغتسلت ونسيت أقل من عضو تنقطع) الرجعة (ولو) نسيت  
(عضوا) تاما (لا) تنقطع وكل واحد من المفضضة والاستساق كالأقل لانهم اعضوا  
واحد على الصحيح (ولو طلق ذات حمل أو) ذات (ولد و) قال لم أطأها راجع (أى له أن  
يراجع هذا اولدته لتنام ستة أشهر من يوم التزوج أو أكثر فلو أقل منها لم يراجع  
(وان خلاها) خلوة صحيحة (وقال لم أجامعها ثم طلقها لا) رجعة له عليها (فان) طلقها  
بعد ما خلاها و) قال لم أجامعها ثم (راجعها ثم ولدت بعدها أقل من عامين) بيوم من وقت  
الطلاق (صحبت تلك الرجعة) أى ظهرت صحبتها ولو قال (ان ولدت فأنت طالق فولدت)  
ولدا (ثم ولدت من بطن آخر) بأن كان بعد ستة أشهر فأكثر ما لم تقر بانقضاء العدة  
ولو لا أكثر من عشر سنين (فهى) أى الولادة الثانية (رجعة) ولو قال (كلا ولدت)  
ولدا (فأنت طالق فولدت ثلاثة) أولاد (في بطون) مختلفة بأن يكون بين كل ولدين  
سنة أشهر فأكثر (فالولد الثانى) في الطلاق الاول (والثالث) في الثانى (رجعة)  
ويقع الطلاق الثالث بولادة الولد الثالث ووجب العدة بالاقراء ولا سبيل الى الرجعة  
وان كانوا في بطن واحد طلقت بالولد الاول والثانى وانقضت العدة بالثالث (والمطلقة  
الرجعية تزين) في العدة اذا كانت المراجعة مرجوة وكان الزوج حاضرا ويحرم ذلك  
في البائن والعدة في الوفاة (ونذب) للزوج (أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها) أى يعاها  
بدخوله بانتهك ونحوه (ولا يسافر) الزوج (بها) أى بالمطلقة الرجعية (حتى يراجعها  
والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء) حتى ولو وطئها لا يجب المهر

**فصل** فيما تحل به المطلقة (ويشكع مبانته) بمادون الثلاث لو حرة وبمادون  
النتين لو أمة (في العدة وبعدها لا) أى لا يشكع (المبانة بالثلاث) ولو في العدة (لو)  
كانت المبانة (حرة) لا المبانة (بالنتين لو) كانت (أمة حتى يطأها غيره) في المحل  
المتيقن به ولو حائضا أو نفساء أو محرمة أو صائغة أو هو صائم أنزل أولا (ولو) كان الغير  
(مرأها) أى قريبا من البلوغ بأن بلغ عشر سنين كما في الشريعة (بشكاح صحيح)  
فلو فاسد لا يحلها (و) حتى (تغشى عدته) أى عدة الغير (لا بعلك عين) لان وطء المولى  
ليس بشكاح (وكره) النكاح تحريما (بشرط التحليل) بأن يقول أتزوجك على أن  
أحلك ثلاثا (وان حلت للأول) عند أبى حنيفة لصحة النكاح وبطلان الشرط وعند  
أبى يوسف النكاح فاسد ولا تحل للأول وعند محمد النكاح الثانى صحيح ولا تحل

والآخر مضى عليها كالمو  
عزل بعشرة وعه وقبله لا  
يشرع ورفق العلامة ابن  
العزيب النقلين بأن كلام  
الحيرة بمحول هـلى كون  
المجى بعد تكبير الاحرام  
وكلام الغاية على ما بعد  
الاخذى القسرة (قلت)  
وفى الغزاية قديم الامر  
الجديد الاول فى الجمعة يتم  
كالمو بجز عليه وهو فى الصلاة  
أو عزل لا يعزل الحجر والعزل  
فيها والله أعلم (مسئلة) ان  
قبل أى رجل صلى فرضا فى  
وقته ونوى فرض الوقت  
فلم تصح صلاته (فالجواب)  
انه رجل حنفى نوى فرض  
الوقت يوم الجمعة للصلاة  
الجمعة لا تصح لان الفرض  
الاصلى الظهر غير انه مأمور  
باسقاطه باداء الجمعة لما تقرر  
ان الواجب الاصلى ما يلزم  
قضاؤه والذي يلزم قضاؤه  
هو الظهر لا الجمعة (مسئلة)  
ان قبل أى رجل بالغ عاقل  
حرمه جميع اجتماعت فيه  
شرايط صحة الامامة لزمته  
جمعة يصح ان يكون مأمورا  
فيها ولا يصح ان يكون اماما  
(فالجواب) انه رجل لم يحضر  
الخطبة ذكره الاسنوى  
وقال كذا حرمه الراهب  
رحمه الله وفيه نظر يؤيده  
جواز استغلا فيه فيها انتهى

مدون ويهدم الزوج السابق بالحقون فيوم يدخل لا يهدم اعاقا (مادون السرب)  
خلافا للحمد ويهدم الثلاث اجماعا فن طالقت دونها وعادت اليه بعد آخر عادات بثلاث  
لوحرة وثنتين لوامة وعند محمد عباقي وهو الحق فنع (ولو اخبرت مطلقة الثلاث بضمي  
عدته و) مضى (عدة الزوج الثاني والمدة تحتمله) أى المذكور وهو عدتان (له) أى  
للزوج (أن يصدقها) يمينها (ان غلب على ظنه صدقها) وأدنى هذه المدة لوحرة شهور ثلث  
وعندهما تسعة وثلاثون يوما ولوامة فعندهما احدى وعشرون يوما وعند آر بعون

### ﴿باب الايلاء﴾

(هو) لغة اليمين بالله وشرعا (الحلف على ترك أو فعل ما يراه) أى المنكوحة فلا ايلاء من الامه  
(أربعة أشهر أو أكثر كقوله والله لا أقربك أربعة أشهر أو والله لا أقربك فان وطى)  
المولى (فى) هذه (المدة ككفر) ان كان يميننا بالله وان كان بغيره فاجعله جزءا على  
الحنث وقع (وسقط الايلاء) حتى لو مضت المدة لا يقع الطلاق (والا) أى وان لم يطأها  
فيها ومضت (بانت) بتطليقة واحدة (وسقط اليمين) بعد ما بانت (لو حلف على أربعة  
أشهر) حتى لو نكحها ولم يقر بها بعد ذلك لا تبين (وبقيت) اليمين بعد (لو) حلف  
(على الابد) بأن قال والله لا أقربك قال أبدا أولا (فلو نكحها ثانيا وثالثا) ومضت  
المدتان بلا فى (بانت) بأن يقر بها فان نكحها) أى التى وقع عليها ثلاث طلقات (بعد زوج  
آخر لم تطلق) بذلك الايلاء بضمي المدة (ولو وطئها) أى التى نكحها بعد زوج آخر  
(كفر بقاء اليمين ولا ايلاء فيمادون أربعة أشهر) فى الحرمة حتى لو حلف لا يقر بها  
أقل من أربعة أشهر لم يكن مولىا ولو قال (والله لا أقربك شهرين وشهرين بعد هذين  
الشهرين) فهو (ايلاء ولو مكث يوما) أو ساعة بعد ما قال والله لا أقربك شهرين (ثم  
قال والله لا أقربك شهرين بعد الشهرين الاولين أو قال) والله (لا أقربك سنة الا يوما)  
أو ساعة (أو قال) وهو (بالبصرة والله لا أدخل مكة و) الخال انها (هى) أى المنكوحة  
(بها لا) يكون مولىا فى الصور الثلاث (وان حلف بجميع أو صوم) غير معين كيوم أو شهر  
(أو صدقة أو عتق أو طلاق أو آلى من المطلقة الرجعية) وهى فى العدة (فهو مولى) فى  
جميع الصور وفى عتق العبد المعين خلاف أبى يوسف ولو قال اذا قربت ففعل صلاة  
لا يكون مولىا خلافا للحمد (وان آلى من المبانة) بتطليقة أو تطليقتين وهى فى العدة  
(و) من (الاجنبية) لا يكون مولىا (ومدة ايلاء الامه) المنكوحة (شهران وان عجز  
المولى عن وطئها بجره أو مرضها أو بالرق) بفتح التاء انسداد الرحم بعظم أو نحوه  
(أو بالصغر) أى صغرها (أو بعد مسافة) لا تقطع بأربعة أشهر (ففيوه) أى فرجوعه  
(أن يقول فنت اليها) أو أبطلت الايلاء أو رجعت عنه ونحوه (وان قدر فى المدة) بأن  
صح أو محتم (ففيوه الوطء) فى الفرج فقط وبطل ذلك الذى هو مفاد اشتراط دوام العجز  
من وقت الايلاء الى مضى مدته وبه صرح فى الملتقى قوله (أنت على حرام) ايلاء (ان  
نوى التحريم ولم ينشأ وظهار ان نواه) أى الظهار (وكذب) أى هدر (ان نوى

(قلت) ومذهبننا كما جزم به

الرافعي قاله السبازي في جامع الفتاوى أحدث بعد الخطبة فأمر من لم يشهدا بالجمعة لا يصح ولو أمر المأمور من شهدا لا يصح أيضا ومن هنا ينشأ سؤال آخر وهو ان يراد في الصورة الاولى وقد شهد الخطبة (ويجيب بأنه مأمور الخطيب الذي لم يشهد الخطبة قال السبازي ولو شرع في الجمعة وحدث واستخاف من لم يشهدا صح لان الخليقة قائم مقام الاول حتى يصح استخلاف المسبوق وكذا لم تقلب صلاة المؤتم المسافر اربعاً باستخلاف المسافر المقيم فظهر بهذا الجواب عن نظر الاسنوي لان الاول لم يقيم مقام الامام بخلاف الثاني فانه قام مقامه لانه باشر الصلاة بخلاف ما قيل الشرع فيها والله أعلم بمسئلة ان قيل أي رجل مسلم بجميع بصير ليس بجنتي ولا بين النساء ولا قارنا اقتدي بأبي ولا بمن يعلم انه على غير طهارة تجوز صلاته منفردا وامام ولا تجوز صلاته ان كان مأموما وقد بعث الى بهذا الغفر تخلوها المقر الاشراف السديري فجعل مولانا المقر

السدب) وعجل لا يصدق مصداقاً (و) طلعه (بأنه ان بوى الطلاق وملا ان فواء) أي الثلاث (وفي الفتوى اذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق) ولكن لم يذ

### (باب الخلع)

(هو الفصل) أي فصل الزوجين (من النكاح) بجمال أولا (والواقع به) أي بالخلع مطلقا (وبالطلاق على مال) أن يقول طلقك على ألف (طلاق بائن) حتى لو خالعهما بعد التطليقتين لا تحل له حتى تستكحز وجا غيره (ولزمها المال وكرهه) تحريم (أخذ شيء) له قسمة قل أو أكثر ويلحق به الابراء من صداقها (ان نشز) الزوج والحق ان الاخذ في هذه الحالة حرام للهنس القطعي حوى (وان نشزت) المرأة (لا) بكره ولا بأس بأخذ المهر الذي قبضته منه أو مثله وان أراد زيادة عليه كره (وما) أي كل شيء (صلح مهر) وهو عشرة دراهم فأكثر (صلح بدل الخلع وان خالعهما أو طلقها) المسلم (بخمرا أو خنزيرا أو ميتة) مما ليس بجمال (وقع) طلاق (بائن) في الخلع رجعي في غيره (وهو الطلاق وقوعا) (بجنا) فيهما فلا يجب عليها شيء (تكالم) على ما في يدى (و) الحال أنه (لا شيء في يدها) حيث يقع مجانا (وان زادت) على قولها خالعه على ما في يدى (من مال أو) من (دراهم) أو دنانير ولا شيء في يدها (ردت مهرها) في الاولى ان قبضته والا لا شيء عليها (أو) (ردت) ثلاثة دراهم في الثانية ولو في يدها أقل كلمتها (وان خالعه على عبد أبى لها على أن يبرئته من ضمانه لم تبرأ) وعليها تسليم عينه ان قدرت وقسمته ان عجزت (قالت) لزوجها (طلقني ثلاثا بألف) درهم (فطلق واحدة له ثلاث الألف وبانت) بواحدة هذا اذا طلقها في مجلسه والا فبجنا ولو كان قد طلقها اثنتين فله كل الألف (وفي) قوله طلقني ثلاثا (على ألف) فطلق واحدة (وقع) طلاق (رجعي) وقوعا (بجنا) وقال بائن ثلاث الألف ولو قال لها (طلق نفسك ثلاثا بألف أو على ألف فطلقت) نفسها (واحدة لم يقع شيء) ولو قال لها (أنت طالق بألف أو على ألف فقبلت) ذلك في مجلسها (لزم) الألف (وبانت) بواحدة ولو لم تقبل لا تطلق ولا يلزمها شيء ولو قال لها (أنت طالق وعليك ألف أو) قال لعبده (أنت حر وعليك ألف) طلقت (في الخلع) (وعتق) سواء قبل الألف أو لا (بجنا) وقالاعليهما الألف ان قبلا وان لم يقبل لا يقع الطلاق والعتاق وبه يقتضى (وصح شرط الخيار لها في الخلع لانه) فان ردت الخلع في أيام الخيار بطل فلا يقع الطلاق وان قبلت صح فيقع ويجب المال وقال لا يصح لها كما لا يصح له ولو قال (طلقتك أمس بألف فلم تقبلي فقالت قبلت صدق) الزوج بهيئته ولا تطلق (بخلاف البيع) فانه لو قال لغيره بعث منك هذا العبد بألف أمس فلم تقبلي فقال قبلت قال قول للشرى (ويسقط الخلع) في النكاح الصحيح (والمباراة) أي ابراء كل منهما صاحبه كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح) النابت عند الخلع فلا تسقط نفقة العدة الا اذا اختلفت عليها



ادعاه

وما كان معتوها ولا جن  
قبل ذا  
ولا كنت في تكليفه مترددا  
فمن أمه قصدا فلا دردره  
وعندي عليه العزم حيث  
تعمدا  
وهذا جواب بلزجبال نظمته  
فكن ساراعبي وكن لي  
مسعدا

ثم بلغني ان هذا سؤال قديم  
نظمه بعض المتقدمين وبعبه  
الى العلامة السبكي وأجاب  
عنه السبكي نظما (مسئلة)  
ان قيل أي رجل مسلم  
حر مكلف مقيم صحيح قارئ  
ليس بخنثي يجوز صلاته  
منفردا ومأموما ولا يجوز  
ان يكون اماما (فالجواب)  
انه رجل سقط سنة فاعاده  
ثانيا وثبت ولا يمكن قلعة  
الابصر زكوة في العنادية  
عن أبي جعفر عن محمد وقد  
تقدم فيه لغز في كتاب الطهارة  
(مسئلة) ان قيل أي  
رجل ان حمل جزءا من أجزاء  
الكلب على القول بنجاسة  
عنه فصع صلاته اماما ولو  
حمل مثله من أعضائه نفسه  
المتصلة به لا تجوز امامته  
(فالجواب) انه رجل سقط  
سن نفسه فثبت مكانه سن  
كل تجوز امامته ولو كان

نصف عبده عن كعارته ثم حرر باقية عنها) قبل الوطء (صح في المسائل كلها) وان  
حرر المظاهر (نصف عبده مشترك) عن كفارته (وضمن) الشريكه (باقية) بأن كان  
موسرا (أو حر) عنها (نصف عبده ثم وطئ) المرأة (التي ظاهر منها ثم حرر باقية) عنها  
(لا يجوز في الصورتين عند الامام خلافا لهما (فان لم يجد) المظاهر (ما يعتق صام  
شهرين متتابعين) ولو غنانية وخمسين يوما بالهلال والاقستين يوما ولو قدر على التحرير  
في آخر اليوم الاخير لزمه العتق ويكون صومه تطوعا (ليس فيه) ما رماه ضان وأيام  
منية) وكذا كل صوم شرط فيه المتتابع (وان وطئها) أي التي ظاهر منها (فيهما) أي  
في الشهرين (ليلا) ولو ناسيا (أو يوما ناسيا أو أفطر) عدا ولو بعد ركض أو سفر  
(استأنف الصوم) وان وطئ غيرها ناسيا عدا استأنف اتفاقا وان في الليل مطلقا أو في  
النهار ناسيا لا (ولم يجز له بعد) ولو مكاتب في كفارة الظهار وأ غيرها (الا الصوم وان  
أطعم أو اعتق عنه سيده) ولو باذنه (فان لم يستطع) المظاهر الحر (الصوم) أطعم ستين  
مسكينا كالفطرة) قدرا وهو نصف صاع من بر ومصرفا وهو الفقير والمسكين ونحوهما  
(أو دفع) قيمة ففعلوا أمر غيره أن يطعم عنه من ظهاره ففعل صح) عن كفارته ولا يكون  
للمأمور ان يرجع عليه في ظهار الزاوية (وتصح الاباحة في الكفارات) ككفارة  
الظهار والافطار واليمين وجزاء الصيد (والفدية) في حق الشيخ الفاني (دون  
الصدقات) كالزكاة وصدقة الفطر (والعشر) فإنه يشترط فيها التملك (والشرط)  
في طعام الاباحة (غدا آن أو عشاء آن مشبعان أو غدا وعشاء) والسحور كالغداء  
ولا بد من الأدام في خبز الشعير والذرة لا البر (وان أعطى) طعاما (فقيرا) واحدا  
(شهرين صح ولو) أعطاه (في يوم) واحدا ستين مرة أو اباحه كل الطعام بدفعة أو  
دفعات (لا يجوز) (الا عن يومه ولا يستأنف بوطئها) أي وطئ المظاهر منها (في خلال  
الاطعام ولو أطعم عن ظهارين) من امرأة أو امرأتين (ستين فقيرا كل فقير صاعا) من  
بر (صح عن واحد) منهما وعند محمد يجوز عنهما وكذا في كفارة اليمين (و) لو أطعم ستين  
مسكينا (عن) كفارة (افطار وظهار) لكل مسكين صاعا من بر (أو حر وعبد من عن  
ظهارين ولم يعين) عن أحدهما (صح عنهما) في صورتين (ومثله الصيام والاطعام)  
حتى لو صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين مسكينا عن ظهارين ولم يعين عن  
أحدهما صح عنهما (وان حر رعنهما رقبة أو صام شهرين صح عن واحد) منهما فيجعله  
عن أيهما شاء (و) ان حرر (عن ظهار وقتل لا) يجوز عن أحدهما الا أن تكون  
الرقبة كفارة فتكون للظهار لعدم صلاحيتها القتل

### باب العان

(هي شهادات مؤكدة بالایمان مقرونة باللعن قائمة) تلك الشهادات (مقام حد  
الحد في حقه ومقام حد الزنا في حقها فلو قذف زوجته) الحية بنكاح صحيح ولو في

سن نفسه وقعت ولا

قلعة الابهر ولم تجز وسر  
فيها الغز في كتاب الطهارة  
وحرزها تلك المذهب في  
هذه المسئلة (مسئلة) ان  
قيل أي رجل سجد امامه  
للسهو وقمجد مع امامه  
ففسدت صلاته (فالجواب)  
ان هذا مسبوق بسجد امامه  
للسهو والحال انه لا سهو  
عليه فتابعه هذا المسبوق  
فسدت صلاته لانه اتبع  
لمن ليس في صلاته واقتدى  
بمن ليس له امام قلت قال  
في البرازية ان أشهر  
الرايتين الفساد وقال  
الامام أبو حفص الكبير  
رحمه الله لا تفسد والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
صلى على النبي صلى الله  
عليه وسلم في صلاته فوجبت  
عليه سجدة السهو  
فالجواب أن هذا رجل صلى  
رباعية فقد في الثانية فقد  
التشهد وصلى على النبي  
صلى الله عليه وسلم ساهيا  
قال أبو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله يلزمه سجدة  
السهو استكما بالتأخير  
القيام ولا يلزمه في القياس  
وفي المسئلة خلاف أو فحشاء  
وحرزناه في شرح الوهبانية  
(مسئلة) ان قيل أي  
عبادة ذات عدد مخصوص  
يقع جميعه سنة ويكون

عده رجعي وبأس في دار السلام (بالنواصب ساهدين) أي ذاك السجدة على المسلم  
فلو لم يصلها بأن كانا صيين مثلاً فلا لعان (وهي) أي المرأة (عن محمد قاذفها) بأن  
كانت محصنة فلوزنت في عمرها ولوسرة أو وطئت وطأها ولو بشبه فلا لعان (أوفى)  
الزوج (نسب ولدها) منه أو من غيره (وطأ بتمتة بوجوب القذف) وهو الحد ولم يبرهن  
على ما دعي (وجب اللعان) عليهما (فإن أي) الزوج عن اللعان (حبس) أي حبسه  
القاضي (حتى يلاعن) أوتين منه بطلاق أو غيره (أو يكذب نفسه فيحد) حد القذف  
(فإن لا عن) الزوج (وجب عليها اللعان فإن أبت) المرأة عنسه (حبست حتى تلاعن  
أو تصدق) ثم إذا صدقته لا تحد الزنا لان لا قرار مرة لا يكفي (فإن لم يصلح) الزوج  
(شاهدا) بأن كان عبداً أو محدوداً في قذف (حدوان صلح) الزوج شاهد (وهي عن  
لا يحد قاذفها) بأن كانت صبية أو نحوها (فلا حد عليها ولا لعان) لكنه يعزر (وصفته)  
أي كيفية اللعان (مانطق به النص) من الكباب والحنة (فإن التعنا) ولو أكثره  
(بأن بتفريق الحاكم) فيتوارى أن قبل تفريقه (وإن قذف) الزوج (ب) نفى (ولنفى)  
القاضي (نسبه) عن أبيه (والحقه بأمه) إذا نفي في حالة الولادة ونحوها كجأني ولو  
قذفها بالزنا ونفي الولد كفي اللعان الامر من (وإن أكذب) الزوج (نفسه) بعد اللعان  
ولو دلالة بأن مات الولد عن مال فادعي نسبه (حد) حد القذف (وله أن ينكحها) حد  
أولا وكذا إذا صدقته خلا فالأبي يوسف (وكذا) له أن ينكحها بعد اللعان (ان قذف  
غيرها فخذ أو زنت فحدت) أو لم تحد لان زناها يسقط احصائها (ولا لعان بقذف  
الأخرى) وزوجته الناطقة بأن أشار إليها بالزنا (ولا لعان أيضاً) (بنفي الجمل) بأن قال  
ليس حملت مني مطلقاً عند الامام وعندهما يلاعن بنفيه إذا جاءت به لاقل من ستة  
أشهر من وقت القذف (وتلاعنا ب) قوله لها (زنت وهذا الجمل منه) أي من الزنا (و)  
لكن (لم ينفي) القاضي (الجمل ولو نفي الولد عند التهنئة) أو عقب الولادة (وابتباع) أي  
شراء (آلة الولادة صم) نفيه بشرط كون المنفي حياً ولو قبل التهنئة أو سكنت عندها ثم  
نفاه لا يصح (وبعد) أي بعد المذكور من التهنئة والشراء (لا) يصح نفيه مطلقاً ويثبت  
النسب (ولا عن فيهما) وقال لا يصح نفيه في مدة النفاس (وان) ولدت ولدين في بطن  
واحد (نفي أول التوأمين وأقر بالثاني) منهما (حد) لأنه أكذب نفسه (وان عكس)  
بأن أقر بأول التوأمين ونفي الثاني (لا عن ويثبت نسبهما) أي التوأمين (فيهما) أي  
في المستلتين لأنهما خلقا من ماء واحد

### باب العنين وغيره

من المحبوب والخصى وعيب أحد الزوجين (هو) أي العنين (من لا يصل الى النساء)  
أصلا مع قيام الآلة (أو يصل الى الشيب دون الأبكار) أو الى بعض النساء دون بعض  
إذا (وجدت زوجهما محبوبا) أي مقطوع الذكروا الخصيتين وكذا مقطوع الذكروا  
أو صغيره جدا (فرق القاضي) بينهما (في الحال) لو حرة بالغة غير عالة بحاله قبل

بعض ذلك

ل من كله

(فالجواب) أنها الضهي  
أكثرها اثنتا عشرة  
ركعة وأفضلها ثمان وكذا  
كل ما وردت به السنة من  
الأذكار الخاصة بالأعداد  
في أوقات مخصوصة يكون  
ذلك العدد أفضل من  
الاكثر منه وله نظائر كثيرة  
(مسئلة) ان قيل أي  
سنة مؤكدة لا يراد فيها  
ولا ينقص منها والنصف  
والضعف فيها سواء في  
نفسها أو في حكمها  
(فالجواب) أنها الاربع  
بعد الجمعة كركعتين بعد  
الظهر في ابطال الشفعة  
لاشتغال بها بعد سماع  
الشراء كذا في الحاوي  
القديم (مسئلة) ان  
قيل أي رجل وجبت عليه  
مجدة ثم سقطت من غير  
أن يسجدها (فالجواب)  
أن هذا رجل جمع من  
الامام آية مجدة وهو في  
غير صلاته ثم دخل في  
صلاته بعد ما سجدها الامام  
سقطت عنه (مسئلة)  
ان قيل أي رجل قرأ آية  
السجدة في مكانين مختلفين  
ويلزمه مجدة واحدة  
(فالجواب) أنه رجل تلا  
على دابته فصلى وقرأها  
كذا في العدة (مسئلة)

لا يمكنه ادخاله في الفرج (وأجل) أي أجله القاضى (سنة) قرية بالاهلة على المذهب  
(لو) كان (عني) أخصيا وهو من تزعت خصيتاه فقط (فان وطى) ولو مرة واحدة  
فيها بطل التأجيل (والا يثبت بالتفريق ان طلبت) لو حرة ولو أمة فالطلب لسيدها عند  
الامام خلافا لابي يوسف (فلو قال) بعدمضي السنة (وطئت) فيها وهي بكر في الاصل  
(وانسكرت) المرأة (وقلن بكر) كما كانت (خيرت) في مجلسها ويكتفي بقول امرأة  
نقصة وقول امرأتين أحوط وان قلن ثيب حلف فان حلف فلا خيار لها وان نسكل  
خيرت (وان كانت ثيبا) في الاصل (صدق) الزوج (بمخلفه) بعد هذا (ان اختارته)  
ولو دلالة (بطل حكمها) ولا يكون لها خيار وكذا لو وطئها مرة ثم عجز (ولم يخير  
أحدهما) أي أحد الزوجين (بعب) في الآخر ولو فاحشا كجنون وجذام وبرص  
ورنق وقرن

### باب العدة

(هي) شرعا (تربص) أي انتظار (يلزم المرأة) عند زوال النكاح أو شبهته أو  
الفراس فدخلت أم الولد اذ مات عنها مولاه أو أعتقها (عدة الحرة) ولو كآية تحت  
مسلم (الطلاق) بانما كان أو رجعي (أو الفسخ) بغير الطلاق كما في الفرقة بخيار العتق  
أو البلوغ أو بمسكها ياب بعد الدخول (ثلاثة اقراء) أي ثلاث (حيض) ان كانت عن  
تحيض فلو طلق امرأتها في طهر لم يجامعها فيه لا تنقضي العدة ما لم تطهر من الحيضة  
الثالثة (أو ثلاثة أشهر ان لم تحض) لصغر أو اياس أو بلوغ بالنسب من غير  
رؤية حيض وقيد بقوله ان لم تحض لان التي حاضت ثم امتد طهرها لا تعتد بالشهر  
الا اذا بلغت سن الاياس (و) عدة الحرة كانت صغيرة أو كبيرة ذمية أو مسلمة موطوءة  
أولا للموت أربعة أشهر وعشر (ليال) فتتناول ما يابا زانها من الايام (و) عدة (الامة)  
والمذبرة وأم الولد والمكاتب في الطلاق والفسخ (قرآن) أي حيزتان ان كان الطلاق  
بعد الدخول وكانت عن تحيض (ونصف المقدر) ان لم تحض أو مات هنلا زوجها وذلك  
شهر ونصف في الطلاق وشهران وخمسة أيام في الموت (و) عدة (الحامل) سواء كانت  
حرة أو أمة أو مطلقا أو متوفى عنها زوجها (وضعه) أي الحمل فلو مات في بطنها ومكث مدة  
قال في النهر ينبغي أن تبقى معتدة الى أن ينزل أو تبلغ سن الاياس (و) عدة (زوجة  
الفاقر) أبعد الاجل من عدة الطلاق والوفاة وقال أبو يوسف ثلاث حيض هذا اذا  
كلن الطلاق بانثاق لور جميعا فعليه عدة الوفاة اتفاقا (ومن عتقت في عدة) الطلاق  
(الرجعي لا البائن) (لا في عدة) الموت كالحرية (فتنتقل عدتها الى عدة الحرث) (ومن)  
أيست فاعتدت بالاشهر ثم (عاددها بعد الاشهر) على عادتها فعدتها (الحيض) وهو  
ظاهر اذ راية لكن اختار الشهيد وغيره أنه ان رآته قبل تمام الاشهر استأنفت  
لا بعدها قال في المجتبى وعليه الفتوى ولو حاضت حيضة أو حيضتين ثم أيست تعتد

ان قيل أى رجل ؟

السجدة في مجلس واحد  
فيلزمه مسجدان (فالجواب)  
أنه رجل قرأ آية السجدة  
خارج الصلاة وسجد لها  
ثم افتتح الصلاة في مكانه  
وقرأ زمته أخرى كذا في  
العدة **مسئلة** ان قيل  
أى رجلين جالسين في مكان  
واحد تلا أحدهما آية  
السجدة مرات وسمعه  
الآخر يجيب على التالي  
مسئلة واحدة وعلى السامع  
بعد المرات (فالجواب)  
أنهما كانا في محل والتالي  
في الصلاة فان السجدة  
تتكسر على السامع دون  
التالي **مسئلة** ان قيل  
أى رجل مسلم يغسل ولا  
يصلى عليه (فالجواب) أنه  
الباغي اذا قتل في الحرب  
وقيل لا يغسل ولا يصلى  
عليه كقطع الطريق وكذا  
الخلاف في كل من يسعى  
في الارض بالفساد وأطلق  
في البرازية المتع فيهما ونقل  
عن العيسون الرواية عن  
محمد من قتل مظلوما لا يغسل  
ويصلى عليه بل يغفر هذه  
فيقال أى رجل غير شهيد  
المركة يصلى عليه بغير  
غسل وجواب بما تقدم قال  
وان كان ظاهرا لا يغسل ولا  
يصلى عليه ثم ذكر أن  
المقتول بالعصية كالنسي

بالاشهر (و) عدة (المنكوحه نكاحا فاسدا) كالنكاح بغير سهود (والموطوء به)  
بأن زفت اليه غير امرأته أو تزوج منكوحه الغير ولم يعلم بحالها فوطئها (وأم الولد  
الحيض) فيمن تحيض والاشهر فيمن لا تحيض ووضع الحمل في الحامل (للموت وغيره)  
كالفرقة والعنق (و) عدة (زوجة الصغیر الحامل عند موته) أى موت الصغیر بأن  
تلد لأقل من ستة أشهر بعد موته (وضعه و) عدة زوجة الصغیر (الحامل بعده) أى  
بعد الموت بأن ولدته لنصف حول فأكثر (الشهور والنسب منتف) عن الصغیر  
(فيهما) وينبغي ثبوته من المراهق احتياطا حتى (ولم تعتد) أى لم تحتسب (بحيض  
طلقت فيه) اجماعا (وتجب عدة أخرى بوطء المعتدة بشبهة) ولو من المطلق (وتداخلتا)  
أى العدتان (والمرأتی) من الحيض (منهما) أى من العدتين (وتتم) العدة (الثانية ان  
تمت) العدة (الاولی) وكذا لو كانت معتدة بالاشهر أو بهما أو معتدة الوفاة وكذا المائل  
لو حبلت فعدتها الوضع (ومبدأ العدة) أى من الطلاق والوفاة (بعد الطلاق و) بعد  
الموت (على الفور وتنقضي العدة وان جهلت بهما و) مبدأ العدة (في النكاح  
الفاسد بعد التفریق أو) بعد (العزم) بأن قال صریحا عزمتم (على ترك وطئها)  
أو ترك وطئك (وان قالت) المعتدة (مضت عدتی) والمدة تحتل ذاك (وكذبها الزوج  
فالقول لها مع الحلف ولو نكح معتدة) فيه اشارة الى أنه دخل بها (وطلقها قبل الوطء)  
وقبل الخلوة (وجب مهر تام وعدة مبتدأة) أى مستقبله عنددها وعند محمد لها نصف  
المهر وعليها تمام العدة الاولى (ولو طلق ذمی ذمیة) غير حامل أو مات عنها (لم تعتد)  
عند أبي حنيفة اذا اعتقدوا ذلك وعندهما تعتد ولو كانت حاملا تعتد بوضعه اتفاقا  
**فصل** (تحدد عدة البت) أى البائن لا الرجعي (والموت) سواء كانت حرة أو غيرها  
(بترك الزينة والطيب والكحل والدهن) ولو بلا طيب كزيت خالص (الابعد)  
راجع للجميع (و) ترك (الخنا) ترك (لبس الثوب) (المعصر والمزعر) (الابعد)  
ولا بأس بأسود وأزرق ومعصر خلق لاراحتته وهذا الحداد واجب عليها (ان كانت  
مسلمة بالغه) عاقلة ولو أسلمت أو بلغت أو أفاقت في أثناءها لمها فيما بقي (للمعتدة العنق)  
أى لا تحدد أم الولد اذا اعتقها مولاها أو مات عنها (و) للمعتدة (النكاح الفاسد ولا  
تخطب معتدة) ولو لمعتدة عنق ونكاح فاسد صریحا بأن يقال لها اني أريد أن أنكحك  
(وضع التعريض) كقوله أريد تزوج لومعتدة الوفاة لا المطلقة اجماعا ولا تخرج  
معتدة الطلاق رجعيا كان أو بائنا الوحدة مكلفة (من بيتها) لا ليل ولا نهار حتى  
تنقضي العدة (ومعتدة الموت تخرج يوما وبعض الليال) وتبيت أكثر الليل في منزلها  
(وتعتدان) أى معتدة الطلاق والموت (في بيت وجبت) العدة (فيه) وان كانت  
الفرقة بالبائن في بيت الزوج ولم يكن له بيت آخر فلا بد من ستره بينهما وكذا في الوفاة  
اذا كان من ورثته من ليس يحرم لها (الأن تخرج) المرأة أى يخرجها الورثة (أو  
ينهدم) البيت أو تخاف سقوطه أو خانت على مناعها فاذا سكنت منزلا آخر لا تخرج  
منه الا بعد راذ (بأنات أو مات عنها) زوجها (في سفر) ولو في مصر (وبينها وبين مصرها



سل ولا

يصلى

على قاتل نفسه عند الثاني  
وبه أخذ السعدى والاصم  
أنه يغسل ويصلى عليه كما  
هو رأى الامامين وبه أفتى  
الحلوانى والله أعلم (مسئلة)  
ان قيل أى رجل يجب  
تكفينه من ماله مرتين  
ويقدم على الغرما

(فالجواب) أنه ميت بنسب  
طريا كفن ثانيا من جميع  
المال فان كان قسم ماله  
فعلى الورثة لا الغرما  
(مسئلة) ان قيل أى  
ميت يجب تكفينه فى ثوب  
واحد (فالجواب) أنه  
ميت بنسب بعد ما نفخ  
وأخذ كفته يجب تكفينه  
فى ثوب واحد كذا فى  
الولوالحمة ويقدم على  
الغرما الا ان قبضوا قال  
فى العتابة فيكون الكفن  
هلى ولده (مسئلة) ان  
قيل أى صلاة آخر الصوف  
فيها أفضل من أولها  
(فالجواب) أنها صلاة  
الجنائز خير صفوف الرجال  
فيها آخرها لانه أقرب الى  
التواضع فيكون ادعى الى  
الاجابة والله أعلم

كتاب الزكاة

(مسئلة) ان قيل أى مال  
مكت فى يد صاحبه حولا  
ووجب فيه الزكاة ثم تسقط

فهى مخيرة (ولو كان) بينها وبين مصرها (ثلاثة) أيام (رجعت أو مضت) اذا كان  
المقصد كذلك وهى فى المفازة والزجوع أولى أما اذا كان المقصد أقل من ثلاثة أيام  
تختار الأدنى سواء كان (معهاولى أولا) راجع للصورتين (ولو) كانت (فى مصر)  
وبينها وبين مصرها ومقصد هامة السفر (تعد ثمة) ولا تخرج سواء كان لها محرم أولا  
(فتخرج بمحرم) بعد مضى العدة ومطلقة الرجعى كالبائن الا انها تمنع من مفارقة زوجها  
فى مدة سفر

### باب ثبوت النسب

(ومن قال ان نكحتها فهى طالق) فنعكها (فولدت لسته أشهر مذ نكحها لم ينسبه)  
منه ولو لا قل منها أو أكثر لم يثبت (و) (لم) مهرها) بتمامه (ويثبت نسب ولده معتدة)  
الطلاق (الرجعى وان ولدت لا أكثر من سنتين) من وقت الفروقة (مالم تقر بفسى العدة)  
فلو أقرت بانقضائها ثم جاءت به لسته أشهر فصاعدا (لم يثبت وكانت) الولادة (رجعة)  
فى أكثر منهما) أى من السنتين (لا فى أقل منهما) يثبت نسب ولده معتدة (البت  
لا قل منها) (أو) (لا) أى وان جاءت بولد لسنتين أو أكثر (لا) يثبت نسبها (الا  
أن يدعيه) (الزوج) (و) يثبت نسب ولد (المراهقة) المدخول بها المطلقة ولو رجعا  
غير المقررة بانقضائه عدتها اذ لم تدع جلا ان ولدت (لا قل من تسعة أشهر) مذ طلقتها  
(والالا) يثبت فلوا دعت حملا فهى ككبيرة لا عترافها بالباوغ (و) يثبت نسب ولد  
معتدة (الموت) اذا ولدت (لا قل منها) أى من السنتين من وقت الموت مالم تقر بانقضائه  
العدة فى الاكثر (و) يثبت نسب ولد المعتدة (المقررة بفسىها) سواء كانت كبيرة أولا  
وسواء كانت العدة عدة طلاق أو وفاة ان ولدت (لا قل من ستة أشهر من وقت الاقرار  
والا) أى وان ولدت لسته أشهر أو أكثر (لا) يثبت النسب منه هذا اذا ولدت لا قل من  
سنتين من وقت الفراق فلو لا أكثر لم يثبت ولو لا قل من ستة أشهر من وقت الاقرار  
(و) يثبت نسب ولد المعتدة ان جحدت ولادتها بشهادتين أو رجل واحد أو اثنين أو  
جبل ظاهر أو اقرار به) أى بالجبل عند أبى حنيفة وعندهما يثبت النسب فى الجميع  
بشهادة امرأة مقبولة الشهادة (أو تصديق بعض الورثة) فى حق المقرن وانما يثبت  
النسب فى حق غيرهم ان تم نصاب الشهادة بهم والالا ولا يشترط لفظ الشهادة  
ومجلس الحكم فى الصحيح (و) يثبت نسب ولد (المنكوحة لسته أشهر فصاعدا) من  
وقت النكاح (ان سكنت) الزوج أو اعترف وان كان أقل منها لا (وان جحد) الزوج  
الولادة حال قيام النكاح (فبشهادة امرأة) مقبولة الشهادة (على الولادة) يثبت نسبها  
منه حتى لو نفاه بعده بلاعن (فان ولدت ثم اختلفا فقالت نكحتنى منذ ستة أشهر  
وادعى) (الزوج (لا قل) منها) (فالقول لها) بلاعن وقال لا تخلف وبه بقى (وهو ابنه ولو  
علق طلاقها بولادتها وشهدت امرأة على الولادة لم تقبل ولم (تطلق) وعندهما تقبل

ان قيل أى رجل ؟

السجدة في مجلس واحد  
فلزمه مجدنان (فالجواب)  
أنه رجل قرأ آية السجدة  
خارج الصلاة وسجد لها  
ثم اقتنع الصلاة في مكانه  
وقرأ زمته أخرى كذا في  
العدة ~~مسئلة~~ ~~مسئلة~~ ان قيل  
أى رجلين جالسين في مكان  
واحد تلا أحدهما آية  
السجدة مرات وسمعه  
الآخر يجيب على التالى  
سجدة واحدة وعلى السامع  
بعدد المرات (فالجواب)  
أنهما كانا في محل والتالى  
في الصلاة فان السجدة  
تكرر على السامع دون  
التالى ~~مسئلة~~ ~~مسئلة~~ ان قيل  
أى رجل مسلم يغسل ولا  
يصلى عليه (فالجواب) أنه  
الباغي اذا قتل في الحرب  
وقيل لا يغسل ولا يصلى  
عليه كقطاع الطريق وكذا  
الخلاص في كل من يسعى  
في الارض بالفساد وأطلق  
في البرازية المنع فيها ونقل  
عن العيسون الرواية عن  
محمد بن قتل مظلوما لا يغسل  
ويصلى عليه - ويلغز بهذه  
فيقال أى رجل غير شهيد  
المركة يصلى عليه بغير  
غسل ويجب عما تقدم قال  
وان كان ظالما يغسل ولا  
يصلى عليه ثم ذكر ان  
المقتول بالعصية كالعيسى

بالاشهر (و) عدة (المذكورة تسكحافاسدا) كالنكاح بعير سهود (و) وطوء - بسببه  
بأن زنت اليه غير امرأته أو تزوج منكوحه الغير ولم يعلم بحالها فوطئها (وأم الولد  
الحيض) فمن تحيض والاشهر فمن لا تحيض ووضع الحمل في الحامل (للموت وغيره)  
كالفرقة والعنق (و) عدة (زوجة الصغير الحامل عندهم) أى موت الصغير بأن  
تلد له اقل من ستة أشهر بعد موته (وضعه و) عدة زوجة الصغير (الحامل بعده) أى  
بعد الموت بأن ولده له لنصف حول فأكثر (الشهور والنسب منتف) عن الصغير  
(فهما) وينبغي ثبوته من المراهق احتياطا حموى (ولم تعتد) أى لم تحتسب (بحيض  
طلعت فيه) اجماعا (وتجب عدة أخرى بوطء المعتدة بشبهة) ولو من الطلق (وتداخلتا)  
أى العدتان (والمرائى) من الحيض (منهما) أى من العدتين (وتتم) العدة (الثانية ان  
تمت) العدة (الاولى) وكذا لو كانت معتدة بالاشهر أو بهما أو معتدة الوفاة وكذا الحائض  
لو حبلت فعدتها الوضع (ومبدأ العدة) أى من الطلاق والوفاة (بعد الطلاق و) بعد  
الموت (على الفور وتنقض العدة وان جهلت بهما و) مبدأ العدة (في النكاح  
الفاسد بعد التفريق أو) بعد (العزم) بأن قال صريحاً عزمت (على ترك وطئها)  
أو ترك وطئها (وان قالت) المعتدة (مضت عدتي) والمدة تحتل ذاك (وكذبها الزوج  
فأقول لها مع الحلف ولو نكح معتدة) فيه إشارة الى أنه دخل بها (وطئها قبل الوطء)  
وقبل الخلوة (وجب مهر تام وعدة مبتدأة) أى مستقبله عندها وعند محمد لها نصف  
المهر وعليها تمام العدة الاولى (ولو طلق ذمى ذمية) غير حامل أو مات عنها (لم تعتد)  
عند أبي حنيفة اذا اعتدوا ذلك وعندهما تعتد ولو كانت حاملا تعتد بوضعها اتفاقا

~~فصل~~ ~~فصل~~ (تحدد معتدة البت) أى الباش لا الرجعي (والموت) سواء كانت حرة أو غيرها  
(ترك الزينة والطيب والكحل والدهن) ولو بلا طيب كزيت خالص (الابعدز)  
راجع للجميع (و) ترك (الخما و) ترك (لبس) الثوب (المعصر والمزعر) (الابعدز)  
ولا بأس بأسود وأزرق ومعصر خلق لا راحة له وهذا الحداد واجب عليها (ان كانت  
مسلمة بالغة) عاقلة ولو أسلمت أو بلغت أو أفاقت في أثناءها لم يها فمابق (لا معتدة العتق)  
أى لا تحدد أم الولد اذا أعتقها مولاه أو مات عنها (و) لا معتدة (النكاح الفاسد ولا  
تخطب معتدة) ولو معتدة عتق ونكاح فاسد صريحاً بأن يقال لها اني أريد أن أنكحك  
(وضع التعريض) كقوله أريد التزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة اجماعاً ولا تخرج  
معتدة الطلاق رجعا كان أو بئنا لحره مكلفة (من بيتها) لا لسلطانها راحتي  
تنقض العدة (ومعتدة الموت تخرج يوماً وبعض الليل) وتبيت أكثر الليل في منزلها  
(وتعتدان) أى معتدة الطلاق والموت (في بيت وجبت) العدة (فيه) وان كانت  
الفرقة بالباش في بيت الزوج ولم يكن له بيت آخر فلا بد من ستره بينه - ما وكذا في الوفاة  
اذا كان من ورثته من ليس بحرم لها (الأن تخرج) المرأة أى يخرجها الورثة (أو  
ينهدم) البيت أو تخاف سقوطه أو خاف على مناعها فزاد من منزل آخر لا تخرج  
منه الا بعد راد (ان مات أو مات عنها) زوجها (في سفر) ولو في مصر (وبينها وبين مصرها

والإيماني كذلك يغسل ولا  
 يصلى عليه قال ولا يصلى  
 على قاتل نفسه عند الثاني  
 وبه أخذ السعدى والاصح  
 أنه يغسل ويصلى عليه كما  
 هو رأى الامامين وبه أفتى  
 الحلواني والله أعلم (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل يجب  
 تكفينه من ماله مرتين  
 ويقدم على الغرماء  
 (فالجواب) أنه ميت نبش  
 طريا كفن نائيا من جميع  
 المال فان كان قسم ماله  
 فعلى الورثة لا الغرماء  
 (مسئلة) ان قيل أى  
 ميت يجب تكفينه في ثوب  
 واحد (فالجواب) أنه  
 ميت نبش بعدما تمسح  
 وأخذ كفته يجب تكفينه  
 في ثوب واحد كذا في  
 اللؤلؤ الجيسة ويقدم على  
 الغرماء الا ان قبضوا قال  
 في العتابة فيكون الكفن  
 هلى ولده (مسئلة) ان  
 قيل أى صلاة آخر الصوف  
 فيها أفضل من أولها  
 (فالجواب) أنها صلاة  
 الجنائز خير صفوف الرجال  
 فيها آخرها لانه أقرب الى  
 التواضع فيكون ادعى الى  
 الاجابة والله أعلم

كتاب الزكاة

(مسئلة) ان قيل أى مال  
 مكث في يد صاحبه حولا  
 ووجب فيه الزكاة ثم تسقط

المقصود كذلك وهى في المفازة والرجوع أولى أما اذا كان المقصد أقبل من ثلاثة أيام  
 تختار الاذى سواء كان (معهاولى أولا) راجع للصورتين (ولو) كانت (في مصر)  
 وبينها وبين مصرها ومقصدها مدة السفر (تعتدثة) ولا تخرج سواء كان لها محرم أولا  
 (فخرج بمحرم) بعد مضى العدة ومطلقة الرجعى كالباثن الا انها تمنع من مفارقة زوجها  
 في مدة سفر

### باب ثبوت النسب

(ومن قال ان نكحته أهى طالق) فنفكحها (فولدت لسته أشهر مذكحها لزم نسبه)  
 منه ولو لا قل منها أو أكثر لم يثبت (و) لزم (مهرها) بتمامه (ويثبت نسب ولده معتدة)  
 الطلاق (الرجعى) وان ولدت لا أكثر من سنتين (من وقت الفرقة) (مالم تقر بعضى العدة)  
 فلو أقرت بانقضائها ثم جاءت به لسته أشهر فصاعدا (لم يثبت وكانت) (الولادة) (رجعة)  
 في أ أكثر منها) أى من السنتين (لا فى أقل منها) (يثبت نسب ولده معتدة) (البت  
 لا قل منه - ما والا) أى وان جاءت بولد لسنتين أو أكثر (لا) (يثبت نسبه) (الا  
 أن يدعيه) (الزوج) (و) (يثبت نسب ولد) (المراهقة) (المدخول بها المطلقة ولو رجعا  
 غير المقر بانقضائه عدتها لم تدع جلا ان ولدت (لا قل من تسعة أشهر) (مذطلقها  
 والا لا) (يثبت فلو ادعت حبلا أهى ككبيرة لا عترافها بالباوغ) (و) (يثبت نسب ولد  
 معتدة) (الموت) (اذا ولدت (لا قل منها) أى من السنتين من وقت الموت مالم تقر بانقضائه  
 العدة (لا فى الاكثر) (و) (يثبت نسب ولد المعتدة) (المقره بمضيها) سواء كانت كبيرة أولا  
 وسواء كانت العدة عدة طلاق أو وفاة ان ولدت (لا قل من ستة أشهر من وقت الاقرار  
 والا) (أى وان ولدت لسته أشهر أو أكثر (لا) (يثبت النسب منه هذا اذا ولدت لا قل من  
 سنتين من وقت الفراق فلو لا أكثر لم يثبت ولو لا قل من ستة أشهر من وقت الاقرار  
 (و) (يثبت نسب ولد) (المعتدة ان حدث ولادتها بشهادتين رجلين أو رجل وامرأتين أو  
 رجل ظاهر أو اقرار به) أى بالجل عند أبى حنيفة وعندهما يثبت النسب في الجميع  
 بشهادة امرأة مقبولة الشهادة (أو تصديق بعض الورثة) في حق المقرين وانما يثبت  
 النسب في حق غيرهم ان تم نصاب الشهادة بهم والا لا ولا يشترط لفظ الشهادة  
 ومجلس الحكم في الصحيح (و) (يثبت نسب ولد) (المنكوحه لسته أشهر فصاعدا) من  
 وقت النكاح (ان سكنت) الزوج أو اعترف وان كان أقبل منها (لا) (وان حدث) (الزوج  
 الولادة حال قيام النكاح) (فبشهادة امرأة) (مقبولة الشهادة) (على الولادة) (يثبت نسبه  
 منه حتى لو نفاه بعده يلاعن) (فان ولدت ثم اختلفا قالت نسكتي منذ ستة أشهر  
 وادعى) (الزوج) (لا قل) (منها) (فان قول لها) (بلايين وقالوا تخلف وبه يقتى) (وهو ابنه ولو  
 علق طلاقها بولادتها وشهدت امرأة على الولادة لم تقبل ولم (تطلق) (وعندها تقبل

يرثانه) استحسنانا (فإن جهلت حريتها فقال وارثه أنت أم ولد أبي) وكذا الولم يقل ذلك أو كان صغيرا (فلاميراث لها)

باب الحضانة

وهي التربية (أحق) الناس (بالولد) الصغير حضنة (أمه قبل الفراق وبعدها) إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة غير مأمونة (ثم أم الأم ثم أم الأب) وإن علت وأما أم أب الأم فتؤخر عن أم الأب بل عن الحالة أيضا (ثم الأخت لاب وأم ثم لام ثم لاب) وفي رواية الحالة أولى من الأخت لاب (ثم الحالات كذلك ثم العمات كذلك) وأولاد الأخوات لاب وأم أولام أحق من العمات والحالات اتفاقا وأما أولاد الأخوات لاب فالأصح أن الحالات أولى منهن (ومن نسكت) منهن (غير محرمه) أي الصغير (سقط حقها ثم يعود) الحق (بافارقة ثم العصيان بترتيبهم والأم والجدة أحق به) أي بالغلام (حتى يستغنى) عن النساء (وقدر يسبغ سنين) وعليه الفتوى (والأم والجدة أحق) (بها) أي بالجارية (حتى تحيض) أي تبلغ في ظاهرها (وأية) (وغيرهما) أي غير الأم والجدة أحق بها حتى تستهي (بأن تبلغ تسعوا به يبقى وعن محمد أن الحكم في الأم والجدة كذلك وبه بقي لكثرة الفساد (ولا حق للامة وأم الولد ما لم تعتقا) وكذا مكاتبه ولدت في حال الكفاية لكن إن كان الولد رقيقا كان أحق به لأنه للولد (والذمية أحق بولدها المسلم) بأن كان زوجها مسلما (ما لم يعقل دينيا) فلو عقله أو خيف إن يألف الكفر نزع منها (ولا خيار للولد) عيزا أو غلاما أو جارية (ولا تسافر مطلقة) الباش بعد عدتها (بولدها) من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت إلا إذا انتقلت من القرية إلى المصر وفي عكسه لا (إلا) أي لا تسافر به (إلا) إلى وطنها وقد فكحها ثم (فأولوا غير وطنها وأوليه) وقد فكحها في غيره فلا

باب النفقة

نفقة الغير على الغير تجب بثلاثة أشياء بالزوجة والقريبة والمالك وبدأ بنفقة الزوجات فقال (تجب النفقة للزوجة) نقلت إلى بيت زوجها وألا مسلمة وألا غنية وألا مدخولا بها أولا (على زوجها) ولو فقيرا أو غائبا (والكسوة بقدر حالهما) في اليسار والاعسار وعليه الفتوى (ولو) كانت (مانعة نفسها للآخر) المجلل أوالذي كله مؤجل على المفتي به

وذكر لها نظيرا وهو مالو خلق رجل لمحية انسان فغرم الدية وحال الحول عليها ثم نبتت لمحية ثانيا فان المالحق يسترد الدية من المدفوع اليه ولا يجب على واحد منهما الزكاة أما المالحق فان المال لم يكن في ملكه وأما المالحق فان المال لما استحق عليه ظهور أنه لم يكن ماله كله وهذا يصلح جوابا ثانيا للسؤال قلت وفي مختصر المحيط عن النوادر تزوج أمة وهو لا يعلم أنها أمة ودفع المهر إليها ثم علم بعد الحول أنها أمة ورد الأولى نكاحها ورد المهر فلا زكاة على أحد ثم ذكر مسألة الهبة وحلق الرأس ثم قال وكذا الوأقر يدين على رجل ودفعه اليه ثم تصاد قابعد الحول على أن لا دين عليه فلا زكاة على أحد فكلها تصح أجوبة للسؤال وإنه أعلم (مسألة) أن قيل أي مال لا يسارى ما نسي

الزكاة  
ثم مكنت  
ن ذلك

مسئلة ان قيل أى مال أكثر من مائتى درهم ملكه انسان وحال عليه الحول ولادين عليه ولا يجب فيه الزكاة (فالجواب) أنه المهر قبيل القبض وأجاب عنها الامام العلامة حسام الدين السنعاقي بجواب آخر حاصله أنه رجل غصب من آخر مائى ساوى مائى درهم وأتلفه وهو يملك مائى درهم وحال عليها الحول ثم بعد الحول أبرأه الغاصب فانه لا يجب عليه الزكاة فى المائتين التى ناله وهى مذكورة فى المحيط واعلم أن هذا السؤال يمكن أن يجاب عنه بعدة أجوبة منها أنه ضارومنها أنه ضالة ومنها أنه مال مأسور ومنها أنه مدفون فى غير حرز ونسب مكانه ومنها أنه مغصوب ومنها أنه دين أو ودیعة مجعودان ولا بینة عادلة بهما أو ثمینة على قول محمد واشترط أبو یوسف مع عدم البینة فى الدين المجعود تحلیف القاضى لاحتمال النكول والدين على المعسر المقربه على رواية الحسن والدين على من فلسه الحاکم عند محمد فى صورة أخرى فاذا بقيت

الزوج وان كانت تطيقه فلها النفقة (و) لا ولو كانت (محبوسة بدين) لغير الزوج ولو حبس زوجها فلها النفقة على الاصح (ومغصوبة) بان غصبها رجل فذهب بها (و) لا لو كانت (حاجة مع غير الزوج) ولو بمحرم وعليه الفتوى ولو كانت مع الزوج فعليه نفقة الحضر خاصة (و) لا ولو كانت (مریضة لم تزف) الى بيت زوجها أو زفت فرفضت بعده فلها النفقة (و) تجب النفقة (لخادمها) المملوك لها ولا تسقط له غير خدمتها (لو) كانت حرة وكان الزوج (موسرا) لا معسرا ثم لا تفرض الا لواحد عندهما وعند أبي يوسف تفرض لخدمين اذا كانت من الاشراف وعليه الفتوى وعنه انها اذا زفت اليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع قال فى البحر عن الغاية وبه نأخذ (ولا يفرق) بينهما (المعز عن النفقة) حاضرا كان أو غائبا (وتؤمر بالاستدانة عليه) حاضرا كان أو غائبا وهى الشراء بالنسيئة ليعضى الثمن من مال الزوج (وتتم نفقة اليسار بطروه) أى اليسار خاصة وكذا عكسه (وان قضى) القاضى (بنفقة الاعسار ولا تجب نفقة) مدة (مضت) بالالقضاء أو الرضا أى اصطلاحهما على قدر معين (وبموت أحدهما تسقط) النفقة (المقضية) أى المفروضة الا اذا استدان بامر قاض ولا تسقط بطلاق ولو باننا على الصحيح (ولا ترد) النفقة والكسوة (المجيلة) بعت أو طلاق ولو قائمة وبه يفتى (ويبيع القن) المأذون بالنكاح فى نفقة (زوجته) مرة بعد أخرى وبدون الاذن يطالب بها بعد الحربة ويسعى مدبر ومكاتب لم يعجز (ونفقة الامة المنكوحه) ولو مدبرة أو أم ولد (انما تجب بالتبوة) بأن يدفعها الى زوجها ولا يستخدمها ولو استخدمها بعد ما سقطت (و) تجب (السكنى) فى بيت خال عن أهله وأهلها) الا ان ترضى بذلك (ولهم) أى لاهلها (النظر والكلام معها) فى أى وقت شاؤا ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين فى كل جمعة ان لم يقدر اعلى اتيانها ولا يمنعها من الدخول عليها فى كل جمعة وفى غيرهما من المحارم فى كل سنة ولا يمنعهم من القرار عندها وبه يفتى (وفرض) زوجة الغائب مدة سفره (وطفله) ومثله الكبير الزمن وأثنى مطلقا (وأبويه) المحتاجين ولو قادرين على الكسب (فى مال له) من جنس حقهم (عند من يقربه وبالزوجة) أمانة كان أو ديناً (ويؤخذ كقيل) أى ضامن (منها) ويحلفها أيضا ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها (و) تجب النفقة والسكنى دون الكسوة ان قصرت المدة (المعتدة الطلاق) رجعيًا كان أو باننا (لا) يجب شئ للمعتدة (الموت) ولو حاملا (و) لا يجب شئ للمعتدة (المعصية) وهى التى جاءت الفرفة بمعصيتها كردتها وتقبيل ابنه قبل الطلاق سوى السكنى (وردتها بعد البت) سواء كان واحدا أو أكثر (تسقط نفقتها اذا حبست حتى تتوب) فان كانت فى بيت زوجها فلها النفقة (لا) أى لا تسقط نفقتها (بتمكين ابنه) من نفسها بعد البت وان كان الطلاق رجعيًا فانردت فحبست أولا أو

هذه بهيئتين سبب  
الجواب المذكور والله  
الموفق **مسئلة** ان قيل  
أى رجل وجب عليه الزكاة  
ويحل له أخذ الزكاة وليس  
ما وجبت عليه فيه الزكاة  
موجباً ولا على معسر ولا  
جاحد ولا بينة به ولا غائب  
عن بلده (فالجواب) أنه  
رجل ملك خمساً من الأبل  
لا تساوى مائتى درهم يجب  
عليه فى الأبل المذكورة  
الزكاة وتحل له الصدقة  
ويطرد هذا فى غير هاتين  
المواشى التى تجب فيها  
الزكاة **مسئلة** ان قيل  
أى رجل يملك ألف دينار  
مثلاً ويحل له أخذ الصدقة  
(فالجواب) أنه رجل له ألف  
دينار على رجل معسر يحل  
له أخذ الزكاة على ما هو  
المختار ويجاب عنه بجواب  
آخر فيقال هو رجل له ألف  
دينار على رجل لكتنها  
موجلة فإنه يحل له أخذ  
الصدقة قدر ما يكفيه الى  
حلول الدين ويجب أيضاً  
بأنه رجل مسافر له فى وطنه  
ذلك واضعافه لكن ليس معه  
ما يبلغ به الى وطنه فله أخذ  
الصدقة قدر ما يبلغ به الى  
وطنه **مسئلة** ان قيل  
أى رجل له ألف دينار على  
رجل موسر بصفة الحول  
وهو مقربها ولا تجب فيها

مكنك ابنه فلا نفقة لها (و) تجب النفقة على الحر (لطفه الفقير) الحر فان كان الولد  
عبد أو الأب حراً فعلى مولاه وان كان الأب عبداً أو الابن حراً اتلزمه نفقته وان تزوج  
بالأذن بل تلزم أمه لومومرة والافعلى أقاربها والافقى بيت المال (ولا يجبر أمه لترضع)  
شريعة كانت أو لا اذا تعينت فتجبر (ويستأجر) الأب (من ترضعه عنه) اذا  
أرادت ذلك لان الحضنة لها (لا أمه) أى لا يستأجر أم الطفل لارضاعه (لو) كانت  
(منسكوحة أو معتدة) عن رجعى فلو عن بائن يجوز وعليه الفتوى (وهى) أى الأم  
(أحق) به (بعدها) أى بعد العدة (مالم تطب زيادته) تجب النفقة (لأبويه وأجداده  
وجدهاته لو) كانوا (فقراء) وان كانوا أغنياً فلا (ولا نفقة مع اختلاف الدين الا  
بالزوجة والولاد) أى الأصول والفروع علواً وسفلواً (ولا يشارك الأب والولدى نفقة  
ولده وأبويه أحد) أى لا يشارك أحد من الأقارب الأب فى نفقة ولده ولا الولدى نفقة  
أبويه هذا اذا كان الأب موسراً فلو معسر أو الأم موسرة أمرت بالانفاق ويكوف دينها  
على الأب فان كان الأولاد موسرين فنفقة الأبوين على الذكور والإناث بالسوية  
وهو الصحيح (و) تجب النفقة (لقرىب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث لو) كان  
(موسراً) فلو معسر عاجز عن الكسب وله أخ وأخت موسران تجب النفقة عليهما  
أنثاء (وصح) للوالد (بيع عرض ابنه) الغائب (لا) يبيع (عقاره لنفقته) بقدر حاجته  
لا فوقها ولا فى دين له سواها (ولو أنفق مودعه) أو مدينه (على أبويه) وزوجته وولده  
(بلا أمر) مالك أو قاض ان وجده (ضمن) ولو لم يجد قاضياً أو أنفق بامر أحدهما (ولو)  
أنفقاً ما عندهما) أو أنفق ولده وزوجته ما عندهما من مال الابن الغائب أو الأب أو  
الزوج وهو من جنس حقوقهم (لا) يضمون (فلا وقضى) القاضى (بنفقة الولاد  
والقرىب ومضت مدة) طيلة سقطت الا أن يأذن القاضى بالاستدانة) فاستدان  
عليه فلا تسقط بعضى المدة وكذا لو قصرت المدة (و) تجب النفقة على المولى (المملوك  
ولو أنفق) سواء كان المولى أو المملوك صغيراً أو كبيراً (فان أبى) المولى الانفاق عليه  
(ففى كسبه) ان كان له كسب (والأمر) المولى أمر اجدار (ببيعه) بخلاف الدواب  
حيث لا يجبر المالك على نفقة ما يبيعها لكن يؤمر به ديانة ولو كانت الدابة مشتركة  
فامتنع أحد الشريكين من الانفاق أجبر

### كتاب الاعتاق

(هو اثبات القوة الشرعية) التى بها يصير أهلاً للشهادة والولاية (فى المملوك) عند زوال  
الرق (ويصح) الاعتاق (من حره مكاف) عاقل بالغ ولو كافراً ومخطئاً أو مريضاً أو  
لا يعلم انه مملوك (لملوكه) بانتهى حراً وبما يعبر به عن البدن) كالرأس والوجه والعنق  
والفرج ان كانت أمة لا بما يعبر به عن البدن كاليدين والرجل والدبر (و) بانتهى  
(عتيق ومعتق ومحروك واعتقتك) فاعتق بهذه الالفاظ (نواه) أى الاعتاق  
(أولاً) (يصح) (بلا ملك) (لى) (ولارق) (لى) (ولاسبيل لى عليك) ارجع للجميع (انتهى)

ربس يبرر ربي كربين  
الناس فلا تجب الزكاة وقد  
يزاد في السؤال أنه مقررا  
وجهورا ويجاب أنه لرجل  
وال لا يعطيه شيئا وقد  
طالبه بباب الخليفة ولم  
يعطه فلا زكاة فيه وقد زاد  
في السؤال وليس بوال  
ويجاب بأنه دين على غريم  
هرب والدائن لا يقدر على  
طلبه بنفسه ولا بوكيله كل  
ذلك من مختصر المحيط  
للنبازي **مسئلة** ان  
قيل أي رجال عشرة ملكوا  
عشرة آلاف درهم وحال  
عليها الحول ولا زكاة عليهم  
(فالجواب) أن هؤلاء عشرة  
ضمنوا رجلا استقرض من  
رجل ألف درهم كل واحد  
منهم كلفة في الألف ولكل  
واحد منهم ألف في يده فلا  
زكاة على واحد منهم لأن  
عليه ألف درهم دينامن  
التهديب وقد ذكره في  
الحرة ويحمل التعليق بان  
للكقول له أن يأخذ أيهم  
شاه ثم قال فظهر هذا  
ذكرنا الزادات في باب  
الصلاة أن رجلا قال لعشرة  
نفر وهرهم ميمون في مغارة  
بينكم ٢ رضوا احدا من شاه  
فان صلاتهم جميعا فاسدة  
لان كل واحد منهم يشأ  
ذلك **مسئلة** ان قيل

وان لم يصلحو ذلك أو ينوالعتق فان صلحو أو جهل نسهم في مولدهم وليس للقائل  
أب معروف ثبت النسب أيضا (و) يصح بقوله (هذه مولاي أو يامولاي أو ياجر أو  
ياعتيق) سواء نوى أولا ولو قال غنيت به المولى في الدين أو الكذب صدق ديانة  
لا قضاء (لا يبايني) ويا أخى ولو قال لعبد هذا أخى وهذه بنتي لا يعتق اجماعا (ولا)  
يصح بقوله (السلطان لي عليك وألفاظ الطلاق) صريحا أو كناية وان نوى (وأنت)  
أي لا يصح ولا يعتق بانث (مثل الحر) الأبالنية (وعتق بما أنت الآخر) نوى أولا  
(وبك قريب محرم) سواء كان ولده أو أبويه أو غيرهم نوى أولا ولو ملك قريبا  
غير محرم كبنث الم أم محرم لا قريبا كأخته رضاعا لا يعتق (ولو كان المالك  
صيدا أو مجنوناً) أو كافرا في دارنا بخلاف حر في ملك قريبة المحرم ثم فإنه لا يعتق عليه  
خلافاً لابن يوسف (و) يصح (بتحرير لوجه الله تعالى) وللشيطان وللصنم) نوى أولا  
(و) يصح (بكره وسكر) نوى أولا (وان أضافه) أي العتق (الى ملك) كان ملكك  
فأنت حر أو الى سبيبه كان اشتريتك فأنت حر (أو شرط) كان دخلت الدار فأنت حر  
(صح) الاضافة فيهما (فلو حرر) أمة (حامل عتقا) اصاله ان ولدت بعد عتقها لا قل من  
نصف حول ولو لا كثر عتق تبعاً وثمرته انحرار ولأنه (وان حرره) أي الحمل (عتق)  
فقط (دون الحامل) (والولد يتبع الام في الملك والحرة والرق) ولو أبوه مريفاً (والتدبير)  
المطلق لا المقيد (والاستيلاء والسكابة وولد الامة من سيدها حر) وولدها من زوجها  
ملك لسيدها

### باب العبد يعتق بعضه

(من أعتق بعض عبده لم يعتق كله) أي لم يزل ملكه عن كله بل عن ذلك البعض  
(وسعى له) أي لسيد (فيما بقي) من قيمته (وهو) مادام يسعى (كالمالك) وعندهما  
يعتق كله ولا يسعى (وان أعتق نصيبه) من عبده مشترك (فلشريكه أن يحرر  
أو يستسعى) العبد في قيمة نصيبه أو يبرأ ويكتب (والولاة لهما أو ضمن لو) كان  
المعتق (موسرا) بأن يكون مالكا قدر قيمة نصيب الآخر يوم الاعتاق سوى ملبوسه  
وقوت يومه في الأصح (ويرجع) المعتق (به) أي بما أدى (على العبد والولاة) كله  
(له) عند الامام وقال ليس له الا التضمين مع اليسار والسعاية مع الاعسار والولاة  
للمعتق في الوجهين ولا يرجع المعتق عليه (ولو شهد كل) من الشريكين (بعثق  
نصيب صاحبه سعي) العبد (لهما) أي لكل واحد منهما في نصيبه مطلقا ولو موسرين  
أو مختلفين الولاة لهما وقال يسعى للعسرين لا للموسرين ولو تخالفا ساراسعى للعسر  
لا للموسر والولاة في جميع ذلك موقوف الى أن يتصادقا (وان علق أحدهما عتقه  
بفعل فلان غدا) كان دخل زيد الدار غدا فأنت حر (وعكس) الشريك (الآخر)  
بأن قال ان لم يدخل (ومضى) الغد (لم يدر) أدخل أم لا (عتق نصفه وسعى في نصفه)

الآخر (لهما) مطلقا عند الامام والولا لهما (ولو حلف كل واحد) من الرجلين (بعق  
عنده) والمسئلة بمجالها (لم يعقق واحد) منهما اجماعا (ولو ملك ابنه) أو أخاه (مع) رجل  
(آخر) بأى سبب كان (عقق حظه ولم يعقن) علم الشريك بالقرابة أولا على ان ظاهر  
(واشريكه أن يعقق أو يستسعى وان اشترى نصفه أجنبي ثم اشترى (الاب مابق)  
وهو مومر (قله) أى للاجنبي (أن يعقن) الاب نصف قيمته (أو يستسعى) الابن  
فى نصف قيمته عند الامام وعندهما لا خيار له وضمن الاب نصف قيمته (وان اشترى  
نصف ابنه عن عكك كاه لا يعقن لمائة) شيئا مطلقا ولو مومرا ولو اشتراه من أحد  
الشريكين لزمه الضمان للشريك الذى لم يبيع لومومرا اجماعا (عبد) مشترك  
(لومومر) بكسر الراء (دبره واحد) منهم أولا (وحرره آخر ضمن) الشريك الساكت  
المدير (بكسر الباء) ثلث قيمته (فنا) (المدير) بكسر الباء يعقن (المعقق ثلثه مدبرا) بفتح  
الداء (لا ماضن) المدير وهو ثلث قيمته فذا والولا بينهما أن لا نائل للمدير وثلثه للمعقق  
(ولو قال) رجل (لشريكه) هى أم ولدك (وأنتكر) الشريك (تخدمه) أى المنكر (يوما  
وتتوقف) بلا خدمة (يوما) ونفقته فى كسبهما والا فلى المنكر (ومالام ولدته تقوم)  
وقومها بثلث قيمته فاقصة (فلا يعقن أحد الشريكين باعتاقها) بأن ولدت فادعيها  
وصارت أم ولدهما فأعتقها أحدهما لم يعقن (له أعبس) ثلاثة (قال لاثنين) منهم فى  
الصحبة (أحد كما خرج واحد منهما ودخل آخر) وهو الثالث (وكرر) قوله أحد كما  
حرف فادام حيا يؤمر بالبيان (و) ان مات بلا بيان عتق ثلاثة أرباع) العبد (الذات  
ونصف كل من الآخرين ولو) كان القول (فى المرض) وضاق الذات عنهم ولم تجز  
الورثة وقيمتهم سواء (قسم الثلث) بينهم (على هذا) بأن يجعل كل عبد سبعة أسهم  
كسهم العتق فيعتق عن ثلثه من سبعة ويسعى فى أربعة ويعتق من كل  
الآخرين سهمان ويسعى فى خمسة قبلت سهام السعاية أربعة عشر وسهام الوصايا  
سبعة لنفادها من الثلث (والبيع) ولو فاسدا (والموت) ولو يقتل العبد نفسه  
(والتدبير) ولو قيدا (والتحرير) ولو معلقا والهبة والصدقة والايصاء والاجارة  
والتزويج والعرض على البيع والرهن (بيان فى العتق المبهم) كقوله أحد كما حرف فعل  
شيئا ماذ كرتين الآخر (لا الوطء) بدون العلوق وعندهما يتعين به حبلى أولا وبه  
يفق (وهو) أى الوطء (والموت بيان فى الطلاق) البائن (المبهم) بأن قال لا امرأته  
أحدا كما بائن فوطى أحدهما أو ماتت كان بيانا للآخرى (ولو قال) لامته ان كان  
(أول ولد تلدينه ذكرا فانت حرة ولدت ذكرا أو أنق ولم يدر الا ولد ذكرا) أى بقى  
رقيقا (وعتق نصف الامو) نصف (الانثى) وسعى كل منهما فى نصف قيمته (ولو  
شهدا) على رجل (انه حر أو أحد عبديه أو) أحدى (أمتيه) بغير عين (لغت) هذه  
الشهادة (الا أن تكون) الشهادة (فى وصية) ومنها التدبير فى الصحبة والعتق فى المرض  
(أو) تكون فى (طلاق مبهم) فانهما تقبل ويحبر على البيان اجماعا

باب الحلف بالعتق

أى رجل له مال امر من  
جنس ما تجب فيه الزكاة  
أقام عشر سنين لم تجب عليه  
فيه زكاة مع أنه لم يحصل  
فيه بحيلة لاسقاطها ولا  
كان ضهارا (فالجواب)  
أنه رجل أو دعه ماله عند  
رجل لم يعرفه ثم أصابه بعد  
عشر سنين فإنه لازكاة  
عليه فيها بخلاف ما إذا كان  
يعرفه ثم نسيه ثم ذكره حيث  
تجب عليه الزكاة من العدة  
(مسئلة) ان قيل أى  
فقير دفع اليه رجل زكاة  
ماله فلم تجزه عند أبى حنيفة  
خلافا لصاحبيه رضى الله  
تعالى عنهم (فالجواب)  
أن هذا الفقير صبي وأبوه  
غنى فقيل عند أبى حنيفة  
لا يجوز لانه يستحق النفقة  
على أبيه ولانه يلزمه مؤنة  
الانفاق وثبت له ولاية على  
الاطلاق فأشبهه المملوك  
وأما على قولهما فيجوز ذكره  
فى الحيرة وقال هذا  
ليس باختلاف على الحقيقة  
(مسئلة) ان قيل أى  
رجل اشترى عبد الخدمه  
فمات فوجب عليه الزكاة  
ولو كان اشتراه للتجارة  
سقطت (فالجواب) أن  
هذا رجل كان عنده نصاب  
حال عليه الحول فان اشترى  
به عبد الخدمه فمات لا تسقط



مستهلكا له فلو اشتراه  
للتجارة كان مستهدلا مال  
الزكاة بغير مال الزكاة فلا  
يكون مستهلكا فيجب عليه  
الزكاة في الأول لا في الثاني  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
له نوعان من المال وهما من  
أموال الزكاة خال على  
أحدهما الحول فاذا استهلكه  
سقطت عنه الزكاة عن  
النوع الآخر (الجواب) ان  
هذا رجل له خمس من الأبل  
السائمة وله أربعون من الغنم  
خال الحول على الأبل حتى  
وجب فيها شاة ثم استهلك  
الأبل ثم تم الحول على نصاب  
الغنم فلا يجب عليه شيء فيها  
لأنه لما استهلك الأبل وجب  
عليه شاة في ذمته حقا للفقراء  
فانتقص نصاب الغنم  
بالواحدة فلا تجب عليه  
زكاة فيها ولو هلك بنفسه  
لا يجب في ذمته شيء فيبقى  
نصاب الغنم كاملا فيجب  
فيه الزكاة (مسئلة) ان قيل  
أي فقير قبض ألف درهم  
من زكاة جماعة فتجزئهم  
عن زكاة (الجواب) أن  
هؤلاء جماعة دفعوا ألف  
درهم من زكاة مالهم إلى  
شخص يدفعها إلى مصر  
فدفعها كلها إلى رجل واحد

سواء كان يمسكه بمسكين أو يمسكه به (أي يهدون ويؤبرون) أو يمسكه  
بومئذ لا يعتق إلا الذي ملكه وقت البيع (والملوك لا يتناول الحلق) فلا يعتق حمل  
جار يمين قال كل غلوك لذ كرهو حر ولو قال (كل غلوك لي أو أملكه) فهو (حر بعد  
غدا ويعد موتى يتناول من ملكه مذهب فقط) لا من ملكه بعد دعيته فيكون من  
ملكه في المسئلة الأولى حر وفي الثانية مدبرا (و) لكن (بعوته عتق) في الثانية (من  
ملك بعده) أي بعد البيع (من ثلثه) أي ثلث ماله (أيضا) أي كما يعتق بعد الموت من  
كان وقت البيع

### باب العتق على جعل

وهو المال (لو حر عبده على مال) صحيح معلوم الجنس والقدر بأن قال له أنت حر على  
ألف أو نحو ذلك (فقبل) العبد (عتق) والمال دين عليه ولو لم يقبل لا يعتق (ولو علق  
عتقه بأدائه) كان أدبت إلى كذا فأنت حر (صار مأذونا) له في التجارة لا مكاتباً بتقيد  
أداؤه بالمجلس في أن أدبت (وعتق بالخلفة) بحيث لو مذهب إليه أخذ ولو أدى  
البعض أجبر على القبول ولا يعتق ما لم يؤد الكل ولو أدى من مال اكتسبه قبل  
التعليق عتق ويرجع المولى عليه بمثلته ولو من مال اكتسبه بعد التعليق لا يرجع  
(وان قال) لعبده (أنت حر بعد موتى بألف) أو على ألف (فالقبول) أي قبول المال  
من العبد يعتبر (بعد موته) لا قبله ولكنه لا يعتق إلا باعتاق الوارث أو الوصي  
أو القاضى عند امتناع الوارث (ولو حره على خدمته سنة فقبل عتق) في الحال  
(وخدمه) أي لزمه خدمته سنة (فلو مات) العبد أو المولى قبل الخدمة (تجب) عليه  
(قيمته) فتؤخذ منه للورثة أو من تركه للمولى وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه نأخذ  
حاوى (ولو قال) رجل لسيد أمته (أعتقها بألف) وعلى ألف (على أن تزوجنيها  
ففعّل فأبى) الأمة (ان تزوجه عتقت مجانا) ولا شيء على الأمر (ولو زاد) لفظ (عني  
قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها ويحب) على الأمر (ما أصاب القيمة فقط) وما  
أصاب مهر المثل بطل عنه ولو زوجت نفسها منه فخصه مهر مثلها من الألف مهرها  
فيكون لها في الوجهين وما أصاب قيمتها في الأولى ودر في الثانية لولاها

### باب التدبير

(هو تعليق العتق بطلاق موته) ولو معنى كان متا إلى مائة سنة وغلب موته قبلها وهو  
الختار وخرج بقيد الإطلاق التدبير التقيد بعوته تعليقه بعوته فإنه ليس بتدبير  
أصلا بل تعليق بشرط (كأزمت فأنت حر وأنت حر يوم أموت أو) أنت حر (عن دبر  
مني) أو بعد موتى (أو) أنت (مدبرا ودرت فلا يباع) المدبر المطلق (ولا يوهب) ولا  
يرهن (ولكن يستخدم ويؤجر) الأمة (توطأ وتكسح) أي تزوج جبرا (وبعوته  
عتق) المدبر كله (من ثلثه) أي من ثلث ماله (وسعى) بحسابه ان لم يخرج من الثلث

أجزاءهم.

الفقير أمر القابض أن يقبض له لانه ثمة وكيل عن الدافعين لاعتنقهم ويحب بأنه فقير له عيال لو وزعه عليهم أصاب الواحد منهم دون النصاب لان التصديق عليه في المعنى تصديق عليه وعلى عياله كذا في النهاية وغيرها فيصمغ ذلك في فقير عليه ديون تبلغ ذلك وقد يراد في السؤال الاول وصف الفقير بأنه لا عيال له ولا دين عليه فيختص بالجواب الاول والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل الافضل في حقه أن يسر الزكاة عن طائفة من الناس دون غيرهم (فالجواب) أن هذا رجل أخرز كآماله حتى مرض يتصدق سرا من ورثته لئلا يعلموا فيقتضوا تصرفه في ثلثه كذا في مختصر المحيط ونحوه في جامع البزازی وابن وهبان نظمه فيمن هو ضعيف وعليه من الزكاة ما يستغرق ماله ويخاف من الوارث أن يسترجع من الفقير ما زاد على الثلث وعزاها إلى القنية والذي في القنية أنه لا يعطيها ولو أعطاها فلورثة أن يرجعوا على الفقراء بثلتها قال البديع هذا قضاء لادبانية

كان وأجاز. يعتق من كله (و) سعى في (كله) أى في قيمته مدبر (لو) المولى (مدبونا) بحيط (ويباع) ويوهب ويرهن المدبر المقيد كما (لوقال) المولى (ان مت في مرضي) هذا (أوسفرى) هذا أومن مرض كذا (أو) قال ان مت (الى عشر سنين أو انت حر بعد موت فلان) أو قال ان مات فلان أومت أو اذامت أنا أو مان فلان (ويعتق) المقيد كما يعتق المدبر من ثلثه (ان وجد الشرط) لكن في البحر عن المبسوط وغيره ان قوله أنت حر بعد موت فلان ليس بتدبير بل تعليق حتى لو مات فلان والمولى حتى عتق من كل المال ولو مات المولى أو لا بطل التعليق

### باب الاستيلاد

(ولدت أمه من السيد) بأن اعترف به (لم تملك) ولو ولدت من غيره يجوز تملكها اتفاقا (وتوطأ أو تستخدم وتؤجر وتزوج) بعد الاستبراء (فان ولدت بعده) أى بعد الولد الذى اعترف به (ثبت نسبه) منه (بلادعوة) مالم ينفعه (بخلاف) الولد (الاول) فإنه لا يثبت نسبه منه مالم يقرب بالنسب (وانتقى) نسب الولد الثاني (بنفيه وعمتت) أم الولد (بجوته) ولو حكما كالحاقه مرتدا (من كل ماله) اذا كان اقراره بالولد في الصحة أو المرض ومعها ولد أو كانت حبلى والافن الثلث نهر (ولم تسع لغريه) في شئ (ولو أسلمت أم ولد النصراني) أو مدبرته قومها عدل (وسعت في قيمتها) أم ولد وهى ثلث قيمتها قننه وهى كما كانت لا تعتق حتى تؤدى السعاية وان مات مولاه اعتقت بلا سعاية (وان ولدت بنكاح) ولو فاسدا وقد دخل بها (فلكها) زوجها بشرا أو غيره (فهى أم ولده ولو ادعى ولده أمة مشتركة) بينهما (ثبت نسبه) من المدهى (وهى) كلها (أم ولده ولزمه نصف قيمتها) لشر يكه يوم العلق (و) لزمه (نصف عمرها لالقيمتها) أى قيمة ولدها (وان أدعياء معانبت نسبه منها) اذا كان العلوق في ملكها الا اذا كان أحدهما أب الآخر أو كان مسلما والآخر ذميا فدعوة الأب والمسلم أولى (وهى أم ولدهما وعلى كل واحد) من الشريكين (نصف العقر وتقاصا) بماله على الآخر ثم يتقابل الحقان فيسقطان بالمقاصة (وورث) الابن (من كل) منهما (ارث ابن) كامل (وورثا منه) أى من الابن (ارث أب) واحد فيقسمه ماله نصفين (ولو ادعى) المولى (ولده أمة مكاتبه وصدقه المكاتب لزمه) أى المدهى (النسب والعقر وقيمة الولد ولم تصرف) الامة (أم ولده وان كذبه) المكاتب في النسب (لم يثبت النسب) منه ولو ملكه يوما ثبت نسبه منه

### كتاب الايمان

(اليعين) شرعا (تقوية) أحاط طرفي الخبر بالقسم به خلفه على) اثبات أمر (ماض) أو نفيه حال كونه (كذب بعد انموس) ومثل الماضى الحال فالتعديد بالماضى اتفاقا أو أكثرى (و) خلفه على ماض أو حال كذبا (ظنا لغوا واثم) الخالف (في الاول) فيستغفرو ويتوب (دون الثاني) خلفه (على) أمر (آت) مستقبل (منعقد وفيه

سرامن الورثة حتى انه وقع  
في شرح صدر القضاة أن  
تصرفه هذا معتبر من الكل  
ولي في تصوير ابن وهبان  
بحث لطيف أودعته في  
شرح على منظومته وفي  
كلامه أنه لا يخفى من غير  
الورثة الا اذا ظن أن الخبر  
يصل اليهم (مسئلة) ان قيل  
قد تقر بأن الجهر باخراج  
الزكاة أفضل من الاسرار  
فأى رجل الافضل في حقه  
الاسرار مع أنه ليس بضعيف  
يخشى من الورثة النقص  
في الثمين (الجواب) انه  
رجل خاف من الظلمة أن  
يعلموا كثرة ماله فيأخذوه  
أو يأخذوه فامضعوها في  
غير أهلها فالسر أفضل  
ذكره ابن وهبان في شرحه  
لمنظومته ولم يعزها الى أحد  
من أئمتنا بل الى بعض  
المفسرين (مسئلة) ان قيل  
أي رجل قيل له كيف حالك  
فقال أنا غني عند أبي حنيفة  
لا يحل لي أخذ الصدقة وعند  
محمد فقير يحل لي أخذ الصدقة  
(الجواب) أنه رجل يملك  
دورا وحوانيت يستغلها  
وهي تساوي ألوف لكن  
غلها لا تكفي قوته وقوت  
عيله فعند أبي حنيفة هو  
غني لا يحل له أخذ الصدقة

سبب (رحم الله) أي ما رواه أو ناسيا بعمل اعطى عليه وكذا ادفعه وهو  
مغنى عليه أو مجنون (واليمين) مشروع (بالله والرحمن الرحيم) والحق (وعزته  
وجلاله وكبريائه وأقسم وأحلف وأشهد وان لم يقل) في هذه الالفاظ الثلاثة (بالله  
ولعمر الله) أي بقاء (وأي الله) أي والله (وعهد الله وميثاقه وعلى قدر ونذر الله) فان  
نوى بلفظ النذر قرينة زمته والافعلية الكفارة (وان فعل كذا فهو كافر) ونصراني  
أو يهودي أو مجوسي أو برى من الاسلام هذا اذا كان في المستقبل ولو في الماضي  
لشي قد فعله فهو القموس (لا يعلمه) أي اليمين مشروع بالله لا يعلمه (وغضبه ومخطه  
ورحمته والنبي والقرآن والكعبة) ولو تبرأ من النبي أو القرآن أو الكعبة يكون عينا  
ولو من المصحف الا اذا تبرأ عما فيه (ولا) (حق الله) واختار في الاختيار أنه يكون  
عينا (ولا) بقوله (ان علمته فعلى غضبه ومخطه أو) ان فعلته (فأنا زان أو سارق أو  
شارب خمر أو كل ربا) لعدم التعارف فلو تعرف فظاهر كلامهم أنه يكون عينا  
وظاهر كلام الكمال (لا) (وحر وفه) أي القسم (الباه والواو والتاء وقد تضمن) حر وفه  
ويكون حالفا كقوله الله لا فعلن كذا ولو قال لله يكون عينا لان معناه بالله (وكفارته  
نحرير رقبة أو اطعام عشرة مساكين كهما) أي كالتهجير والاطعام الذي مر (في)  
كفارة (الظهار أو كسوتهم بما يستر عامة البدن) حتى لا يجوز السراويل الا باعتبار  
قيمة الاطعام (فان عجز عن أحدها) وقت الاداء (صام ثلاثة أيام متتابعة) فلا يجوز  
التفريق ولو بعدد الحيض (ولا يكفر) ولو بالمال (قبل الحنث ومن حلف على معصية)  
مثل أن لا يصلي أو لا يكلم أباه اليوم (ينبغي) أي يجب (أن يحنث) نفسه (ويكفر)  
عن عيینه فلو كانت عيینه مطلقة لا يحنث الا في آخر جز من حياته فيوصي بالكفارة  
اذا مات ويكفر اذا مات المحلوف عليه (ولا كفارة على كافر وان حنث مسلما ومن  
حرم ملكه) بأن قال حرمت على ثوبي هذا (لم يحرموا) لكن (ان استباحه) أي طلب  
أن يكون مباحا له كما كان (كفر) ولو قال (كل حل) أو حلال الله أو حلال المسلمين  
(على حرام) فهو واقع (على الطعام والشراب) فيحنث بأكله وشربه وان قل الا أن  
ينوى غير ذلك (والفتوى على أنه تبين امرأته بلانية) الطلاق ولو قال حلال الله  
على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على واحدة وعليه البيان في الاظهر (ومن قدر نذرا  
مطلقا) بأن قال لله على صوم شهر مثلا (أو معلقا بشرط) وكان من جنسه واجبا وهو  
عبادة مقصودة (وجد) الشرط (وفي به) في الصورتين (ولو وصل بحلفه ان شاء الله)  
متصلا (بر) أي لا يكون عينا

باب اليمين في الدخول والسكنى والخروج والائمان وغير ذلك

الاصل أن الالفاظ المستعملة في اليمين مبنية على العرف (حلف لا يدخل بيتا لا يحنث  
بدخول الكعبة والمسجد والبيعة) للصارى (والكنيسة) لليهود (والدهليز والظلة)

وعند محمده  
الصدقة  
(مسئلة) ١١  
ملك ألف د

يده عشرة

عليها الحول الأول وجبت  
عليه زكاة تسعمائة ثم لما  
مضى الثاني وجب عليه زكاة  
ثمانمائة وكذا في كل سنة  
تنقص مائة (فالجواب) أن  
هذا رجل أبردار له من  
رجل عشر سنين بألف  
درهم ومجمل وقبضها المؤجر  
ولم يسلم المستأجر الدار بل  
هي في يد المؤجر المدة كلها  
فلما مضى الحول الأول  
انتقضت الاجارة في العشر  
لانه استهلك المعقود عليه  
وكذا في كل سنة مذكورة  
في المحيط والله أعلم (مسئلة)  
ان قيل أي رجل ملك نصابا  
عند طلوع الشمس فوجبت  
فيه الزكاة عند غروبها  
(فالجواب) أن ذلك اليوم  
الذي أشار اليه في الحديث  
في طلوع الدجال انه كسنة  
وقد تقدم لها نظائر والله أعلم

### كتاب الصوم

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
أفطر في رمضان عمدا وهو  
مقيم صحيح ولم يجب عليه  
الكفارة (فالجواب) ان هذا  
رجل رأى الهلال وحده  
ورد القاضي شهادته فصام  
بعض اليوم وأفطر لا كفارة

ولو قال هذه فقط حنث بدخوله على أي صفة كانت (كهذا البيت) أي كمالا  
يحنث لو حلف لا يدخل هذا البيت (فهدم) ثم دخل (وبني) بيتا (آخر) ثم دخل  
(والواقف على السطح) والجدار (داخل) عند المتقدمين وعند المتأخرين لا وهو الظاهر  
(و) الواقف (في طاق الباب) أي عتبة بحيث لو أغلق يكون خارجا (لا) يكون  
داخلًا فلا يحنث وان كان بعكسه حنث (ودوام اللبس والركوب والسكنى كالانشاء)  
فيحنث بكنهه ساعة (لادوام الدخول) والخروج والتزويج والتطهير فلا يحنث بالمشك  
والضابط ان ما يتعدى فله دوام حكم الابتداء والافلا ولو حلف (لا يسكن هذه الدار أو  
البيت أو المحلة) أي الحارة (نخرج) منها (و) بقي متاعه) أو بعضه ولو بدا (وأهله)  
فيها (حنث) واعتبر بمقدار ما يقوم به السكنى وهو أرفق وعليه الفتوى ولو إلى سكة  
أو مسجد على الوجه (بخلاف) ما لو حلف لا يسكن هذا (المصر) أو هذه القرية فخرج  
بنفسه فإنه لا يحنث ولو حلف (لا يخرج) من المسجد (فأخرج) بمحولا بأمره حنث (و) لو  
أخرج بمحولا (برضاء) بأمره (أو) أخرج (مكرها) لا يحنث ولو حلف لا يدخل فادخل  
محولا فهو على هذا التفصيل كذا لا يحنث لو حلف (لا يخرج) من داره (إلا إلى جنازة)  
نخرج اليها ثم أتى حاجة) أخرى في الصحيح ولو حلف (لا يخرج) أو لا يذهب إلى مكة  
نخرج ير يدها ثم رجع) عنها قصد غيرها أم لا (حنث) اذا جاوز عمران مصر على  
قصدها (وفي) حلفه (لا يأتيها) أي مكة (لا) يحنث ما لم يدخلها ولو حلف (ليأتينها)  
أي فلانا (فلم يأتها حتى مات حنث في آخر حياته) ولو حلف (ليأتينها) غدا (ان استطاع  
فهو استطاعة الصحة) فتنقذ على رفع الموانع كمرض أو سلطان (وان نوى) بها (القدرة)  
الحقيقية المقارنة للعل (دين) أي صدق ديانة لا قضاء ولو قال في الحلف على  
أمر أنه (لا يخرج) بغير اذني أو (الاباذني) أو بأمرى أو بعلى أو رضائي (شرط لكل  
خروج اذن) حتى لو أذن لها مرة فخرجت مرة أخرى بلا اذن حنث (بخلاف) ما لو  
قال لا يخرج (إلا أن) أذن لك (وحتى) أذن لك فلا يشترط الاذن للمرأة (ولو أرادت  
الخروج فقال ان خرجت) فأنت طالق (أو) أرادت (ضرب العبد فقال ان  
ضربت) فعبدي حر (تقيد) الحلف (به) أي بذلك الخروج أو الضرب حتى لو مكثت  
ساعة ثم خرجت أو ضربت لا يحنث وهذه عين الفور (كاجلس) أي كما يتقيد الحلف  
بالغداء المعين فيما اذا قال لرجل اجلس (فتعد عندى فقال) الخاطب (ان تعديت)  
فعبدى حر حتى لو ذهب إلى منزله فتعدى لم يحنث وان قال ان تعديت اليوم حنث  
بمطلق التغدى (ومر كعب عبده مكرهه في الحنث ان نوى ولا دين به) أصلاً وكان دين  
اسكن لم يستغرق

لأى  
م مقب  
ضات  
اه ولا  
( انه  
بارى

حلف لا يكلم (هذا الصبي أو هذا الشاب أو) لا يأكل (هذا الخمر) وهو ولد الشاة في السنة الأولى وكله بعد ما شاخ أو أكل بعد ما صار كبشاً فإنه يحنث ولو حلف (لا يأكل بصراً فأكل رطباً) أو لا يأكل عنباً فأكل زبيباً (لا يحنث وفي لا يأكل رطباً أو) لا يأكل بسراً (أو لا يأكل رطباً ولا بسراً حنث بالمرزب) بكسر النون لا كله المحلوف عليه وزيادة (ولا يحنث بشراً كباسة) أى عنقود (بسر فيه رطب) قليل (في) حلفه (لا يشترى رطباً) ولو كان اليمين على الأكل يحنث (ولا) يحنث (بسهل) أى بأكله (في) حلفه (لا يأكل لحماً) استحسننا (ولحم الخنزير) والإنسان والكبد والكرش والرتة والطحال (لحم) هذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا فلا يكفى البحر وهو الصحيح (و) لا يحنث بأكل (شحم الظهر) حلفه لا يأكل شحمًا خلافاً لما يل بشحم البطن والأعضاء اتفاقاً ولو كانت يمينه على الشراء والمبيع لم يحنث به اتفاقاً في الأصح (و) لا يحنث (بالية في) حلفه لا يأكل أو لا يشترى (لحماً أو شحمًا أو) (بالخبز) والدقيق والسويق (في) حلفه لا يأكل (هذا البر) وإن قضمه حنث (وفي) حلفه لا يأكل من (هذا الدقيق حنث بخبز) كعصيدة وحلوى در (لا بسفه) في الصحيح وإن قصد أكل الدقيق بعينه لم يحنث بأكل الخبز (والخبز ما اعتاده ببلده) حتى لو حلف مصرى أو شامى أنه لا يأكل خبزاً انصرف إلى البردون القطايف وخبز الارز (والشواهد والطبيع) يعان (على اللحم) المشوى والمطبوخ بالماء هذا في عرفهم أما في عرفنا فاسم الطبيع يقع على كل مطبوخ بالماء (والرأس ما يباع في مصره) أى مصر الحائفة اعتباراً بالعرف (والغاكهة التفاح والبطيخ والمشمش) والخوخ والأجاص وهو البرقوق والتين (لا العنب والمان والرطب والقثاء والخيار) والعبرة للعرف فيحنث بكل ما بعد فاكهة عرفنا وما لا فلا (والأدام ما يصطبغ به) الخبز إذا اختلط به (كالخل والمخ والزيت) لا اللحم والبيض والجبن) والسهل وقال محمد وهو ما يؤكل مع الخبز غالباً وبه يفتى (والغداة الأكل) المترادف (من الفجر إلى الظهر) وفي الحساسة أول وقته طلوع الشمس وأهل مصر يسهونه فطوراً إلى ارتفاع الضحى فينبغي إجماعه على ما تعارفوا نهر (والعشاء منه) أى الظهر (إلى نصف الليل) قال الأسبجاني هذا في عرفهم أما في عرفنا فابتداء وقته بعد صلاة العصر وهو عرف مصر والشام در (والسحور منه) أى من نصف الليل (إلى) طلوع (الفجر) ولو قال (إن لبست أو أكلت أو شربت) أو نكحت أو اغتسلت فعبدى حر (وفى معيناً) أى خبزاً أو لبناً أو قطناً مثلاً (لم يصدق أصلاً) فيحنث بأى شيء أكل أو شرب (ولو زاد) على أن لبست (ثوباً أو) أن أكلت

وهو يسمى نهراً في ليل رمضان وأصل هذا السؤال في المقامات الحريرية ذكرته اتباعاً لمن تقدمنى في ذكره (مسئلة) ان قيل أى رجل أكل في رمضان ليلاً فيجب عليه القضاء والكفارة (الجواب) انهر رجل أكل فرخ النعام نهراً وهو يسمى ليلاً ولو كان متعمداً اعذر له أو لا ولا آخر والله الموفق (مسئلة) ان قيل أى رجل متصف بما تقدم نوى الصوم من الليل في رمضان ويقع صومه ما في ذلك اليوم نفلاً (الجواب) انه بلغ بعد طلوع الفجر فان صوم ذلك اليوم يكون نفلاً (مسئلة) ان قيل أى رجل صائم ابتلع ريق نفسه في رمضان وتجب عليه الكفارة مع القضاء (الجواب) انه ابتلع ريقاً حبسه فهو قذر مسـ تغذر عنده فيجب عليه الكفارة على الصحيح من القولين وقد عزناه في شرحنا للنظومة الوهبانية (مسئلة) ان قيل أى رجل أصبح صائماً ثم أفطر متعمداً ولا قضاء عليه ولا

كفارة (فالجواب) أن هذا رجل نوى قضاء رمضان ثم تبين أنه لا قضاء عليه فأفطر (مسئلة) ان قيل أى رجل وامرأته محضين مقيمين جامعها في رمضان نهارا من غير اكراه وتجب الكفارة عليها لا عليه (فالجواب) أنها علمت بطولوع الفجر وكنته حتى جامعها وهو لا يعلم بتجب الكفارة عليها لا عليه وقد يقلب التصوير المذكور فيقال أنه وجب عليه الكفارة دونها بعكس الصورة الاولى (مسئلة) ان قيل أى رجل وامرأته بالصفة المذكورة في الصورة السابقة فعلا ما ذكر فيها ولا كفارة على واحد منهما (فالجواب) أنهما مضافي ذلك اليوم بعد الجماع العمد فلا كفارة على واحد منهما على الاصح (مسئلة) رجل قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كيف يصنع (فالجواب) انه يصوم الخامس عشر والسادس عشر (مسئلة) ان قيل أى رجل أكل شيئا من غير جنس مايا كله الآدمي فوجب عليه القضاء والكفارة (فالجواب) ينبغي أن يكون رجل أكل الطين الارمني لأنه يؤكل على سبيل الدواء

(طعاما أو) ان شربت (شرابا دين) اذا قال غنيت شيئا دون شيء حلف (لا يشرب من دجلة) فيمينه (على الكرم) أى تناول الماء منه بالغم فلا يحنث اذا شرب بآناه (بخلاف من ماء دجلة) فإنه يحنث بأى وجهه شرب اتصافا ولو قال (ان لم أشرب ماء هذا الكور اليوم فكذا) أى فامرأتى طالق مثلا (ولما فيه أو كان) فيه ماء (فصب) قبل الليل (أو أطلق) يمينه عن الوقت (ولما فيه لا يحنث) سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لا في الاصح لعدم امكان البر (وان كان) الماء فيه فيمما اذا أطلق (فصب حنث) اتفاقا لا انعقادا ليمين وفوت البر بالاراقة (حلف ليصعدن السماء أو ليقلبن هذا الحجر ذهبا) انعقدت يمينه (حنث بالحال) ولو حلف (لا يكلمه) أى فلانا (فناداه وهو نائم فاقظه) بنسبائه فلو لم يوقظه لم يحنث وهو المختار (أو) حلف لا يكلمه (الا باذنه فاذن له) ولم يعلم باذنه (وكلمه بحيث يسمع) (حنث) في صورتين (لا يكلمه شهرا فهو) ينقذ (من حين حلف) ولو عرفه فعلى باقيه حلف (لا يتكلم فقر القرآن وسبح) أو هلل (لم يحنث) ولو خارج الصلاة وعليه الفتوى ولو قال لعبد (يوم أكرم فلانا) فانت حر ينقذ (على الجديدين) أى الليل والنهار حتى لو كلمه ليلا أو نهارا حنث (فان عني) بقوله يوم أكرمه (النهار خاصة صدق) ديانة وقضاء (و) لو قال لعبد (ليلة أكرمه) فانت حر ينقذ (على الليل) وحده ما لا ينوبه مطلق الوقت حموى ولو قال (ان كلمته الا ان يقدم زيد أو حتى) يقدم زيد (والا أن ياذن أو حتى) ياذن (فكذا) أى فعبدى حر مثلا (فكلم قبل قدمه) فى الاولى (أو قبل) اذنه فى الثانية (حنث وبعدهما) أى بعد القدوم والاذن (لا يحنث) (وان مات زيد) قبل القدوم والاذن (سقط) الحلف خلافا لابي يوسف ولو حلف (لا يأكل طعام فلان أو لا يدخل داره أو لا يلبس ثوبه أو لا يركب دابته أو لا يكلم عبده) ينظر (ان أشار) الى المضاف فى جميع الصور بان قال طعام فلان هذا (و زال ملكه) أى ملك فلان عن هذه الاشياء بان باعها (وفعل) الخالف المحلوف عليه (لا يحنث) خلافا لمحمد (كما لا يحنث) (فى التجدد) من هذه الاشياء اجماعا (وان لم يشر) الى المضاف وأضاف الى فلان هذه الاشياء (لا يحنث) ان فعل المحلوف عليه (بعد الزوال) أى زوال ملك فلان عن هذه الاشياء (وحنث بالتجدد) سواء كان دارا أو غيرها (وفى الصديق والزوجة فى المشار) اليه (حنث بعد الزوال) أى زوال الصداقة والزوجة اجماعا (وفى غير المشار) اليه (لا يحنث) خلافا لمحمد (وحنث بالتجدد) من صديق أو زوجة خلافا لمحمد ولو حلف (لا يكلم صاحب هذا الطيلسان) مثلا (فباعه وكلمه حنث) اجماعا وان كلم المشتري لا يحنث (الزمان والحين) ومثكرهما ستة أشهر (من حين حلفه) لانه الوسط وان نوى شيئا فهو ما فكل نوى (والدهر والابد العمر) حتى لو حلف لا يكلمه الدهر أو الابد فهو على العمر (ودهر يحمل) قال الامام لأدرى وقالاهو ستة أشهر وبه يفتى (والايام وأيام كثيرة والشهور) والدهور والجمع والافمنة (والسنون عشرة) من كل نوع (ومنكرها ثلاثة) حتى لو حلف لا يكلمه أياما فهو على ثلاثة أيام وهكذا

وان كل غير ذلك يجب عليه القضاء دون الكفارة (مسئلة) ان قيل أى رجل صحيح مقيم عاقل بالغ أكل في رمضان ثم ارأى متعمدا ولا يجب عليه الكفارة (فالجواب) أنه رجل أكل في أول النهار ثم مرض في آخره فعليه القضاء دون الكفارة لان المرض من فعل الله لا اختيار له فيه فوجده في آخره أوجب شبهة والكفارة لا تجب مع الشبهة (مسئلة) ان قيل أى رجل صحيح عاقل بالغ مقيم أفطر في رمضان متعمدا ولم يرض في يومه ذلك ولا سافر فيه يجب عليه القضاء دون الكفارة (فالجواب) انه رجل لم ينو الصوم فلا تجب عليه الكفارة ويحجب أيضا بأنه غاز مقيم في ثغر علم يقينا وقوع القتال فأكل ليتقوى فلا كفارة عليه اذا لم يقع القتال في ذلك اليوم (مسئلة) ان قيل أى رجل مسلم عاقل بالغ مقيم صحيح ترك صوم رمضان كله ولا قضاء عليه ولا كفارة (فالجواب) أنه حربي أسلم في دار الحرب وترك صوم رمضان ثم أتى الى دار الاسلام وادعى الجهل بفرضيته فانه لا قضاء عليه ولا كفارة من روضة العلماء (مسئلة) ان

### باب اليمين في الطلاق والعتاق

الاصل فيه ان الولد المبت ولد في حق غيره لا في حق نفسه فلو قال لامرأته أو أمته (ان ولدت ولدا) فانت كذا) أى طالق أو حرة (حنث باليمين بخلاف) قوله لا لامة ان ولدت ولدا (فهو حر فولدت) ولدا (ميتا) لا يحنث ولكن يبقى اليمين وقال لا يحنث وانخلت بلا جزاء (فلو ولدت آخر بعد حيا عتق الحى) وحده خلا فلهما ولو قال (أول عبد أملكه فهو حر فملك عبدا) واحدا (عتق ولو ملك عبد من) معا (ثم) ملك عبدا (آخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد) لفظ (وحده عتق الثالث ولو قال آخر عبد أملكه فهو حر فملك عبدا ومات) المولى (لم يعتق فان اشترى عبدا ثم) عبد آخر (فان) المولى (عتق) العبد (الآخر مذكور) حتى اعتبر من جميع المال لو اشتراه في محنته ولو قال (كل عبد بشرى بكذا) أى بمعى حبي مثلا (فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول فقط) وان بشره ومعا عتقوا وصح شراؤه (أبيه) وكذا كل ذى رحم محرم للكفارة لا شراؤه من حلف بعته للكفارة لعدم المقارنة (و) لا شراؤه (أم ولده) للكفارة بان قال لا مخرج استولدها بالنكاح ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة يميني مثلا فاشترى اها فان عتق ولم تجز عن الكفارة ولو قال (ان تسربت أمة فهى حرة صح) هذا الحلف (لو) الأمة (في ملكه) وقت اليمين فتعتق بعد التسرى (والالا) يصح حتى لو اشترى أمة بعده فتسراها لم تعتق ولو قال (كل عموك لى) فهو (حر عتق عبيده وأمهات أولاده ومدروره لا مكاتبه) ولا معتق البعض الا أن ينويهما ولو قال لنسوته (هذه طالق أو هذه وهذه طلقت الأخيرة وخير في الاولين) فله أن يبين الطلاق في أيتهما شاء (وكذا العتق والاقرار)

### باب اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها

كالشئ واللبس والجلوس الاصل ان كل فعل ترجع حقوقه الى المباشرة لا يحنث الخالف بمباشرة المأمور ولا يحنث ثم ما يحنث الخالف فيه (بالمباشرة لا بالامر) اذا كان ممن يباشر بنفسه (البيع) ومنه الهبة بعوض (والشراء) ومنه السلم والاقالة (والاجارة والاستئجار والصلح عن مال) عن الاقرار (والقسمة والخصومة وضرب الولد الكبير وان كان الخالف عن لى مباشر هذه العقود بنفسه يحنث بالتفويض أيضا وان كان يباشر تارة ويفوض أخرى يعتبر الغالب (وما يحنث بهما) أى بالمباشرة والامر (النكاح) لا الانكاح (والطلاق والخلع والعتق) سواء كان عمال أولا (والكتابة والصلح عن دم عد) أو عن مال عن انكار أو سكوت (والهبة) بلا عوض (والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد) والأمة ولده الصغير (والذبح والبناء والحياطة والاياداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل) ونحو ذلك حتى لو حلف لا يتزوج أو لا يطلق أو نحوهما فوكل بذلك ففعل الوكيل حنث (ودخول الام على) ما يملك بالعقد كالبيع والشراء والاجارة والصياغة والحياطة والبناء كان بعتك ثوبا أو اشتريت لك عبدا أو نحو ذلك

فيل أي انسان مكلف فقد  
 أن يصوم يوما ياتيه فيه الامر  
 الفلاني وعين امرأه ووجد  
 ذلك الامر في يوم ولا يجب  
 عليه الصوم وليس اليوم  
 المذكور من رمضان ولا يوم  
 عيد ولا تشريق (فالجواب)  
 ان الانسان المذكور امرأة  
 نذرت أن تصوم يوم ياتنها  
 حينها فانه لا يجب عليها  
 الصوم لانها أضافت الصوم  
 الى يوم لا يقبله فلا يصح النذر  
 (مسئلة) رجل قال لله على  
 أن أصوم السبت سبعة أيام  
 أو قال أن أصوم السبت  
 ثمانية أيام ماذا يجب عليه  
 (فالجواب) أنه يجب عليه  
 في الصورة الاولى صيام  
 سبعة أسبوت وفي الثانية  
 صوم سبتين لان السبت في  
 سبعة أيام لا يتكرر فحمل  
 كلامه على عدد الاسبات  
 بخلاف الثانية فان السبت  
 فيها يتكرر فيلزمه صوم  
 سبتين الى الخمسة عشر ومنها  
 يلزمه ثلاثة أسبوت وهلم جرا  
 والمسئلة في الفتاوى  
 الظهيرية (مسئلة) ان قيل  
 أي رجل قال ولدني في  
 رمضان عند أبي حنيفة وفي  
 مشوال عند أبي يوسف  
 (فالجواب) أن هذا رجل  
 ولدني آخر يوم من رمضان  
 وقد رأى الهلال بالنهار قبل  
 الزوال فعند أبي حنيفة  
 رحمه الله منه يكون ذلك

(لاختصاص الفعل) كالبيع (بالخوف عليه بان كان) الفعل (بأمره) أي بأمر  
 الخوف عليه سواء (كان) العين (ملكه أولا) حتى لو دس الخوف عليه ثوبه في  
 ثياب الخائف فباعه ولم يعلم لم يحنث (و) دخول اللام (على) ما لا يملك بالعقد كالدخل  
 بان قالت ان دخلت لك دارا (والضرب والاكل والشرب) والمس (والعين كان بعث ثوبا  
 لك لاختصاصها به) أي اختصاص العين بالخوف عليه (بان كان ملكه) سواء (أمره  
 أولا) علم بذلك أولا حتى لو باع ثوبا هو ملك الخوف عليه يحنث وان كان بلا أمره  
 (وان نوى غيره صدق فيصاعقه) لاله أي لو نوى بقوله بعث لك ثوبا بعث ثوبا لك أو  
 بقوله بعث ثوبا لك بعث لك ثوبا صدق ديانة فيهما وقضاه فيما فيه تغليظ لا في ما فيه  
 تخفيف ولو قال (ان بعته أو ابتعته) أي اشتريته (فهو حر فبعده بالخيار) لنفسه (حنث)  
 لوجود الشرط وبالخيار لغيره لا وان أجز بعد ذلك (وكذا) يحنث (با) البيع والشراء  
 (الفاقد) كذا (بالموقوف) أي يحنث بالبيع والشراء الموقوفين بان اشترى من  
 فضولى وهو عالم به أو باع عبده المهرن بدون اذن المهرن (لا بالباطل) بان باعه  
 بالبيته أو اشترى بها ولو قال (ان لم أبيع) هذا الرقيق (فكذا) أي امرأتى طالق مثلا  
 (فأعتق أو دبر) تدبره مطلقا أو استتولدا لامة (حنث) ولو (قالت) المرأة تزوجها  
 (تزوجت على) فلانة (فقال) كل امرأة لي طالق طلقت الحلفة (للحال وعن أبي يوسف  
 انها لا تطلق وهو الاصح المقتضى به) ولو قال (على المشى الى بيت الله أو الى الكعبة حج أو  
 اعتمر) لزوما (ماشيا) من بيته على الراح (فان ركب) ولو في أكثر الطريق (أراق دما)  
 ولو في بعضه يتصدق بقدره من قيمة الشاة بخلاف ما لو قال على (الخروج أو الذهاب  
 الى بيت الله تعالى) أو (على المشى الى الحرم أو الى الصفا والمروة) أو الى المسجد  
 الحرام فانه لا يلزمه شيء لعدم العرف قال (عبده حران لم يجمع العام فشهد انحره  
 بالكوفة) العام وهو يقول حججت لم يعثق) عبده وقال محمد يعثق ورجحه الكمال  
 (وحنث في) حلفه (لا يصوم ساعة) في وقته ان كان (نية) في الاصح (و) حنث (في)  
 حلفه لا يصوم (صوما أو يوما بيوم) حنث (في) حلفه (لا يصلي ركعة) تأمة بان قيدها  
 بسجدة وحنث (في) حلفه لا يصلي (صلاة بشفع) ولو قال (ان لبست من غزلك فهو هدى  
 فلان) الخالف (قطنا) بعده (فغزلته ونسج) ثوبا (ولبس فهو هدى) عند الامام وله  
 التصديق بقيمته بمكة لا غير وشرط ملكه يوم حلف وبه يفتى في ديارنا بقوله في الديار  
 الرومية (در) لبس خاتم ذهب أو عقد أو لؤلؤ أو زبرجد أو زمرد أو غير مرصع (لبس حلى)  
 حتى لو حلف لا يلبس حليا يحنث بلبس خاتم ذهب أو تقا أو بلبس لؤلؤ أو عندهما وبه يفتى  
 (لا) لبس (خاتم فضة) الا اذا كان مصصا على هيئة خاتم النساء بان كان له فص ولو  
 حلف (لا يجلس على الارض) يجلس على بساط أو حصير أو خلع ثوبه فبسطه وجلس  
 عليه (أو) حلف (لا ينام على هذا الفراش) جعل فوقه فراشا أو خف نام عليه (أي على  
 الفراش الذي فوقه) أو حلف (لا يجلس على مرمر) معين فجعل (فوقه مرمر) آخر  
 لا يحنث في جميع الصور الثلاثة (ولو جعل على الفراش قرام) بالاكسرى



من رمضان ولا يحل لهم  
الافطار وعند أبي يوسف  
رحمه الله يكون ذلك اليوم  
من سؤال ويجب عليهم  
الافطار (مسئلة) ان قيل  
أي رجل نوى صوم رمضان  
قبل الزوال ويجوز ذلك ولو  
أفطر فعليه القضاء لا الكفارة  
(فالجواب) أنه رجل ارتد  
والعياذ بالله تعالى في أول  
يوم من رمضان ثم أسلم ونوى  
قبل الزوال ذكره في  
البرازية وفي المحيط على أبي  
يوسف إذا أسلم قبل الزوال  
ونوى الصوم ويجزيه وإن لم  
ينوفعه القضاء (مسئلة)  
ان قيل أي رجل مسلم نوى  
صوم التطوع قبل الزوال  
فلم يصح والحال أنه لم يقع  
منه فطر (فالجواب) أنه  
كافر أسلم قبل الزوال ولم  
يقع منه مفطر فصام تطوعاً  
لا يصح صومه في ظاهر  
الرواية ويصح في رواية  
النسابة كذا في مختصر  
المحيط

### كتاب الحج

(مسئلة) ان قيل أي قارن  
فصل ما يفعله القارن وهو  
آفاق بالغ حر ولم يجب عليه  
دم وقد نظمه ابن العزمن  
بحر الرمل فقال  
ما تقول السادة الاعلام في  
قارن أس عليه ذبح دم  
وهو حر قد أتى في فرضه  
بالذي يفعله القارن ثم

ملا (أو) جعل (على السرير بساط أو حصر حنث) لانه يعد نائماً وجالساً عليهم  
عرفاً بخلاف مامر

### (باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك)

الأصل ان ما يشارك الميت فيه الحى فاليمين واقعة على الحالى وما اختص به الحى  
وهو كل فعل يلذ ويؤلم ويغمر ويسر يتقيد بالحياة فعلى هذا لو قال (ان ضربت بك أو  
كسوتك أو كلفتك أو دخلت عليك) أو قال لأمراً أنه ان وطئت بك أو قبلتك فكذا (تقيد  
بالحياة) حتى لو فعل هذه الاشياء بعد الموت لا يحنث (بخلاف الغسل والحل والممس)  
فإنها لا تتقيد بالحياة حتى لو فعل بعد الموت يحنث ولو حلف (لا يضرب امرأته فذ  
شعرها) أو تنقه (أو خنقها أو عضها) أو أوجهاها هو ضرب باليد أو بالسكين أو قرضها  
ولو عازا خذ لا فالما صححه في الخلاصة (حنث) ويشترط القصد في الضرب على  
الظاهر كالأبلا م وبه يفتى ولو قال (ان لم أقتل فلان فكذا وهو) أى فلان (ميت ان  
علم) الحالف (به) أى بعونه (حنث والا لا) يحنث خلافاً لأبي يوسف (مادون الشهر  
قريب وهو) أى الشهر (وما فوقه) ولو ألى الموت (بعيد) فيعتبر ذلك في حلفه ليقضين  
دينه أو لا يكلمه الى بعيد أو الى قريب ولو حلف (ليقضين دينه اليوم قضاء) ثم وجد  
المال (زيفاً) وهى المغشوشة قليلاً (أو نهر جنة) وهى ماء أكثره غش (أو مستحقة)  
للغير (بر) في يمينه (ولو) قضاء (رصاصاً أو ستوقه) وهى ما حشوها نحاس (لا) يبر  
(والبيع) الصحيح (به) أى بالدين (قضاء) للدين (لا الهبة) حتى لو حلف ليقضين دينه  
اليوم فهو هبة الدائن الدين لا يكون قضاء فيحنث ولو حلف (لا يقبض دينه درهم مادون  
درهم فقبض بعضه لا يحنث حتى يقبض كله منفرداً) بتفريق اختيارى بان يقبض  
بعضه في أول النهار وبعضه في آخره (لا بتفريق ضرورى) بأن قبض دينه في مرتين  
أو أكثر ولم يتشاغل بينهما إلا بعمل الوزن ولو قال (ان كان لى مائة درهم) أو غير أو  
سوى مائة درهم (فكذا لم يحنث بملكها) بتمامها (أو بعضها) ولو حلف (لا يفعل  
كذا تركه أبداً) ولو حلف (لا يفعل به) في يمينه (عبرة ولو حلف وال ليعلمنه) أى  
الحلف الوالى (بكل داعر) أى مفسد يعرفه في بلده (تقيد) الحلف (بقيام ولايته)  
ويزول بالموت أو العزل في ظاهر الرواية ومن حلف أن يهب عبده (يبر بالهبة بلا  
قبول) من الموهوب له وكذا لو حلف أن لا يهب وعلى هذا العارية والصدقة والاقرار  
والوصية (بخلاف البيع) ونحوه حيث لا يبر بالقبول ولو حلف (لا يشمر ربحاً) لا يحنث  
بشم وردو ياحمين) والممول عليه العرف فقم (والبنفسح والورد) يقعان (على الورق)  
في عرفنا الأعلى الدهن فلو حلف لا يشتري بنفسجاً أو ورداً حنث بورقهما ولو (حلف  
لا يتزوج فزوجه فضولى وأجاز القول حنثاً وبالفعل) كبعت مهرها أو بعضه ومن  
الفعل الكتابة در (لا) يحنث في الصحيح (وداره بالملك والأجارة) والأجارة حتى لو حلف  
لا يدخل دار فلان فدخل داراً مسكونة بملك أو بأجارة أو أعارته يحنث ولو (حلف

بأنه لا مال له وله دين على مقلس) بالتشديد أي محكوم بأفلاسه (أو ملي) أي غني (لم  
يبحث) ولو حلف لا يدخل فلان داره وبالنهي بالقول ان لم يملك منعه والا

### ﴿كتاب الحدود﴾

(الحد) شرعا (عقوبة مقدرة) خرج التعزير لعدم تقديره تجب (لله تعالى) خرج  
القصاص لانه حق العباد (والزنا طاعة) مكلف ناطق طائع ولو ذميا في دارنا (في قبل)  
مشتهاة ولو ماضيا (خال عن ملك) عين ونكاح (و) عن (شبهته) خرج وطء أمة أبويه  
وزوجة أبيه ومعتدة الثلاث ان ظن حلهن (ويثبت الزنا عند الحاك) (بشهادة  
أربعة) رجال في مجلس واحد فلو متفرقين حدوا (بالزنا بالوطء والجماع فيسألهم  
الامام) أو القاضي بعد شهادتهم (عن ماهيته) أي عن ذاته وهو الايلاج عيني  
(وكيفيته ومكانه وزمانه والمزنية) لجواز كونه مكرها أو بدار الحرب أو في صباه أو بامة  
ابنه فسيستعصى القاضي احتيا لا للدره (فان بينوه) أي المذكور (وقالوا ربنا  
وطئها) في الفرج (كالميل في المسكلة وعدلوا امرأه) (ب) (و) جوابا  
ولا يكتفى بظاهر العدالة (و) يثبت الزنا أيضا (بإقراره) أي الزاني (أربعاً) أي أربع  
مرات (في مجالسه) أي الأربعة كلما أقرده القاضي حتى يغيب عن بصره ثم يجي  
ويقر (وسأله) بعدما أقر أربع مرات عن ماهيته وكيفيته ومكانه وزمانه والمزنية في  
الاصح (كم مر فان بينه) كما يجب (حده فان رجع) المقر (عن إقراره قبل الحد أو في  
وسطه خلى سبيله) وتركه ولم يحد أو لم يتم (ونب) للامام (تلقينه بلعلقت قبلت أو  
لمست أو وطئت بشبهة) أو تزوجتها (فان كان) من ثبت عليه الزنا (محضار جمه)  
بالجارية (في فضاء) أي مكان واسع (حتى يموت) فلو قتله شخص أوقفه عنه بعد القضاء  
به فهو مدرينبغي أن يعذر ولو قبله يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ (يبدأ  
الشهود به) أي بالرجم ولو بمحصاة صغيرة لا للعذر كركض (فان أنوا) كلهم أو بعضهم  
أو ظابوا أو ماتوا أو مات بعضهم أو صار أعمى أو أخرس أو ارتد أو قذف الحد (سقط) الرجم  
(ثم يبدأ) الامام ان حضر (ثم الناس) ويصطفون كصفة وفي الضلالتة رجحه كلما  
رجم قوم تخو أو رجم آخر (و يبدأ الامام به لو) كان (مقرا ثم الناس) ويغسل  
ويكفن ويصلى عليه (ولو) كان (غير محصن جلده مائة) ان كان حرا سواء كان  
رجلا أو امرأة (ونصف) المائة (للعبد بسوط لا ثمرة) أي لا عقدة (له) (جلدا) (متوسطا)  
بين المبرح والمؤلم وغير المؤلم (وتزج) عنه (ثيابه) الا الأزار (وفرق) الضرب (على بدنه  
الأراسه) وفرجه ووجهه) قيل وصدره وبطنه (ويضرب الرجل قائما في الحدود)  
كلها والتعزير (غير محدود) أي ملقى على الأرض فانه لا يجوز وكذا لا يحد السوط  
(ولا يزج) عنها (ثيابها) الا الغرو والحشوات وتضرب جالسة ويجفر لها في الرجم) الى  
صدر (لاله) ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان كان مقرا لا يتبع حتى يموت (ولا  
يحد) المولى (عبده) أو امته (بلا إذن امامه) واحصان الرجم الحرية والتكليف

(فالجواب) انه رجل أحر  
بالجم والعمره معان الميعات  
قبل أشهر الحج ثم فعل بقية  
الافعال في أشهر الحج فهو  
قارن لكن لادم عليه كذا  
في النهاية من المحيط وقد  
نظمت الجواب فقلت مستعينا  
بالمالك الوهاب  
ذاك قد أحر من ميعاته  
قارنا من قبل وقت الحج  
يأت بيباق فعله الا اذا  
أشهر الحج استهلته وهو ثم  
(مسئلة) ان قيل أي فقير  
يلزمه ان يستقرض ويجمع  
وأي غني لا يلزمه الحج  
(فالجواب) ان هذا فقير  
ملك ما يجب الحج عليه معه  
ولم يجمع يلزمه القضاء  
والغني الذي لا يلزمه الحج  
غني قام عنده خوف  
الطريق أو عذو آخر  
(مسئلة) ان قيل أي محرم  
اصطاد صيدا وأرسله ولم  
يؤذ به يلزمه الجزاء (فالجواب)  
انه اصطاد في الحرم وأخرجه  
الى الحبل وأرسله فلزمه  
الجزاء (مسئلة) ان قيل أي  
حاج اعتمر في غير الايام التي  
تكره فيها العمرة فوجب  
عليه دم جبر (فالجواب)  
انه قتم السعي على الطواف  
والترتيب شرط في أفعال  
العمرة فعليه دم جبر  
والطواف والسعي ثانيا  
وهذا بخلاف ما لو كان قارنا

أو مفر دبالج فإنه لا يلزمه ذلك

لان الترتيب انما يشترط في  
العمرة وقد أجاب ابن العز  
عن هذا في تهذيبه بأنه  
رجل لبس العسارية وهي  
العمامة قلت العمارة بالغش  
كل شيء جعلته على رأسك  
من عمامة أو قلنسوة وتاج  
أو غير ذلك قاله أبو عبيد  
(مسئلة) ان قيل أى آفاق  
جاوز الميقات من غير احرام  
ثم احرم ولا يلزمه شيء  
(فالجواب) انه الذي يريد  
النسيان ولا يريد دخول  
مكة (مسئلة) ان قيل أى  
رجل آفاق يريد الحج جاوز  
الميقات بغير احرام ولا يجب  
عليه شيء (فالجواب) انه  
رجل له ميقاتان احرمان  
الثاني دون الأول (مسئلة)  
ان قيل اى محرم جنى  
جناية واحدة وعليه غرمان  
(فالجواب) انه قارن قتل  
صيد (مسئلة) ان قيل اى  
محرم جنى ما في موضع واحد  
فيضمن احدهما دون الآخر  
(فالجواب) ان هذه شجرة  
في الحبل اصلها واغصانها  
في الحرم وعلى الغصن صيد  
فقتل أحدهما الصيد وقطع  
الآخر الغصن ضمن القاتل  
لا القاطع (مسئلة) ان قيل  
اى رجل اخذ صيد في الحرم  
ولا يجب عليه شيء (الجواب)  
ان هذا رجل أرسل كلبه  
في الجبل على صيد فعدا

والاسلام والوطء بنسكاح صحيح) فلا يرجع رقيق وصي ومجنون وكافر وواطي بنسكاح  
فاسد او شبهة (وهما بصفة الاحصان) المذكورة وقت الوطء فاحصان كل منهما  
شرط لصيرورة الآخر به محصنا وبقي شرط آخر وهو ان لا يبطل احصانهما بالارتداد  
فان ارتد اتم أسلم الا يعود الا بالدخول بعده ولا يشترط بقاء النكاح لبقاء الاحصان  
فلو نكح في عمر مرة ثم طلق وبقي مجردا وزنى رجم (ولا يجب مع بين جلدور جم) في  
المحصن (و) لا بين (جلدورنى) في غير المحصن (ولو غرب) الامام (بإيرى صح)  
سياسة وكذا كل جنابة وتعزير حموى (و) اذا زنى (المريض) وحده الرجم (و) رجم  
(و) اذا زنى وكان حده الجلد (لا يجلد حتى يبرأ) اذا زنت (الحامل) ولو من زنا  
(لا تحم حتى تلد وتخرج من نفاسها لو كان حدها الجلد) وان كان حدها الرجم ترجع  
بعد الولادة في الحال الا اذا لم يكن للولود من ير بيه حتى يستغنى

### باب الوطء الذى يوجب الحد والذى لا يوجبه

(لا حد بشبهة المحل وان ظن) الواطي أو علم (حرمته) أى حرمة المحل (كوطء أمة ولده  
وولد ولده) وان سفل ولو ولد حيا (و) وطء (معتدة الكليات) وان نوى بها فلا ثام  
(و) لا حد (بشبهة الفعل) ان ظن حله (كعتدة الثلاث) أى كوطئها وان قال علمت انها  
تحرم بجمد (و) كوطء (أمة أبويه) أمة (سيدة والنسب يثبت) بالدعوة (في) الشبهة  
(الاولى فقط) أى لا في الثانية وان ادعاه (و) حد بوطء أمة أخيه وعمه) وسائر محارمه  
سوى الاولاد (وان ظن حله) حد بوطء (امرأة وجدها على فراشه) وان قال  
حسبته امرأتى ولو أعمى الا اذا دعاه فأجابته أجنبية فائتة اناز وجئت وأنا فلائة  
بامر زوجه در (لا) يحد بوطء (أجنبية تزفت) أى بعثت اليه (وقيل هى زوجتك  
(و) لكن (عليه المهر) أى مهر المثل وعليها العدة) (و) لا يحد (بمحرم) نسبا أو رضاعا أو  
صهرية (نسكها) عند الامام مطلقا وقالان علم بالحرمة حد واختلف الافتاء (و) لا  
يحد بوطء (أجنبية في غير القبل) (و) لا يحد (بلواطه) وقالان ان فعل في الجانب حد وان  
في أمته أو عبده أو زوجه فلا حد اجماعا بل يعزر (و) لا يحد بوطء (بهيمة) (و) لا يحد  
برتاني دار حرب أو بغيري) اذا خرج الينا (و) لا حد (برتا حربى) مستأمن (بذمية) أو  
مسلمة (في حقه) أى الحربى وحدت الذمية أو المسلمة وعند محمد لا يحدان وقال أبو  
يوسف يحدان (و) لا يحد (برتا صبي ومجنون بكلفة) طاعته (بخلاف عكسه) أى لو زنا  
عاقلا بالغ بمجنونة أو صبية بجامع مثلها حد الرجل خاصة اجماعا (و) لا حد (برتا  
بمستأجرة) ليزنى بها الحق وجوب الحد كالاستأجرة للخدمة فقع (و) حد بالزنا (بإكرام  
(و) لا يحد (باقرار) من أحدهما (ان أنكر الآخر) وان صدقه يحد المقر (ومن زنا بأمة  
فقتلها) بالزنا (لزمه الحد والقيمة) ولو أذهب عينها لزمته قيمتها وسقط الحد ولو زنا بجمرة  
فقتلها حد ولزمته الدية (والخليفة) أى السلطان اذا قتل انسانا بغير حق أو أثلف  
مال انسان (يتوخذ بالقصاص وبالإموال) ويستوفى ذلك من ماله وان احتاج من

الكلب وراه حتى أخذه  
 في الحرم لاثني عليه لأن  
 دخول الكلب الحرم غير  
 مضاف إلى فعله فلا تكون  
 جناة لأنه إنما أرسله في  
 الحل (مسئلة) ان قيل أي  
 رجل أوصى بألف لرجل  
 وألف للمساكين وألف  
 للمج عنه والثلاث ألفان  
 كيف يكون الحال  
 (فالجواب) انه يقسم بينهم  
 اثلاثاً ثم ينظر إلى حصة  
 المساكين فيضاف إلى المج  
 حتى يكمل الألف ويبقى  
 فهو للمساكين لأن المج  
 فريضة والتصديق على  
 المساكين تطوع وقد  
 أوسعت الكلام فيها في  
 شرح الوهبانية (مسئلة)  
 ان قيل أي رجلين قطع  
 أحدهما غصن شجرة وقتل  
 الآخر طيراً على ذلك الغصن  
 فحبس الجزاء على القاطع  
 دون القاتل (فالجواب)  
 ان هذه شجرة أصلها في  
 الحرم وأغصانها خارج  
 الحرم والأغصان تبع  
 للأصل والطير ليس يتبع  
 بل هو أصل بنفسه فيعتبر  
 مكانه وهو الحل فلا يجب شيء  
 بخلاف الغصن لأنه تبع  
 للأصل وهو في الحرم فيجب  
 الجزاء بقطعه وهي عكس  
 المسئلة السابقة والله اعلم

له الحق إلى المنعة فالمسلمون منعتهم وان قذف أو شرب خراً ونحوه (لا يؤخذ) (بالحد)

### باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

(شهدوا) بسبب (حد) كسرة أو زناً أو شرب (مقدام) بلا عذر كرض أو بعد مسافة  
 أو خوف طريق (سوى حد القذف) لأن فيه حق العبد لم تقبل و (لم يحسد) الشخص  
 الذي تقدم عليه الحد للثمة (و) لكن (ضمن السرقة) أي المسروق وحده التقدم  
 للشرب زوال الراحة ولغيره مضى شهر هو الأصح (ولو أنبتوا) على رجل (زنا بغائبة)  
 عن مجلس القضاء وهم يعرفونها (حد) كما لو أقر بالزنا بغائبة (بخلاف السرقة) أي  
 بخلاف ما لو أنبتوا أنه سرق مال فلان وهو غائب لم يقطع بل يجبس إلى أن يجي  
 المسروق منه (ولو أقر) لرجل (بالزنا بمجهولة حد وان شهدوا) عليه (بذلك) أي  
 بالزنا بمجهولة (لا) يحسد لاحتمال أنها امرأته أو أمته (كاختلافهم في طوعها أو)  
 اختلافهم (في البلد ولو) شهد (على كل زنا أربعة) لكذب أحد الفريقين هذا ذعبن  
 الكل وقتاً واحداً وتباعداً المكان والاقبلت فتح (ولو اختلفوا في) زنا بتي (بيت واحد)  
 صغير (حد الرجل والمرأة) استحساناً لا مكان التوفيق (ولو شهدوا على زنا امرأة  
 وهي بكر) أو رتقاء أو قرناء أو على زنا رجل وهو محبوب (أو الشهود فسدة أو شهدوا على  
 شهادة أربعة) بالزنا على رجل (وان شهدوا أصولاً أيضاً) على عين ما شهد الفروع  
 (لم يحسد أحد) من الزاني والزانية والشهود في الصور المذكورة (ولو كانوا جميعاً نأوا  
 محدودين) بحد القذف (أو) كانوا (ثلاثة حد الشهود) للقذف ان طلبه المقذوف لأنه  
 حقه (لا المشهود عليه) في الصور الثلاث (ولو حد) الشهود عليه (فوجد أحدهم  
 عبداً أو محدوداً) في قذف أو أعمى أو كافراً (حدوا) أي الشهود كلهم (وارش ضربه)  
 ولومات منه (هدر) خلافهما (وان رجم) المشهود عليه والمسئلة بمجالها (فدبته على  
 بيت المال) اتفاقاً (ولو رجع أحد الاربعة بعد الرجم حد الرابع) وجرم رجع  
 الدية) اتفاقاً (و) (لو رجع) قبله) أي الرجم بعد القضاء (حدوا) للقذف (ولارجم)  
 على المشهود عليه (ولو رجع أحد الخمسة) بعد الرجم (لا شيء عليه) فان رجع آخر  
 من الاربعة الباقيين (حدوا وغرم رابع الدية) انصافاً (وضمن المزكى دية المرجوم ان  
 ظهر واعيداً) هذا اذا أخبر المزكى بحرية الشهود وأسلامهم ثم رجع قائلاً لا تعدت  
 الكذب والافالدية في بيت المال اتفاقاً (كما لو قتل من أمر برجه) أي كما يضمن دية  
 المقتول من أمر برجه فقتله (فظهر واكذلك) أي عبيداً استحساناً فلو قتله قبل  
 الامر أو بعده قبل التزكية اقتصر منه (وان رجم) المأمور كما أمر به (فوجدوا) أي  
 الشهود (عبيداً) مثلاً (فدبته في بيت المال) ولو قال شهود الزنا تعدنا النظر إلى  
 فرجهما (قبلت شهادتهم) لا باحتة لتحمل الشهادة بخلاف ما لو قالوا تعدنا للتلفد  
 (ولو أنكر) المشهود عليه (الاحصان فشهد عليه) أي على الاحصان (رجل  
 وامرأتان أو ولدت زوجته منه) قبل الزنا نهر وكانا مقرين بأن الولد منه (ما رجم) في  
 الصورتين

(كتاب النكاح)

(مسئلة) ان قيل أي رجل

زوج امة وثلاث اخوات له

من رجل واحد وجاز  
نكاحهن والكل من النسب  
(فالجواب) ان هذا ابن امة  
كانت بين ثلاثة شر كاه جات  
بابن قاده جميعا فانه  
يصير ابنانهم ولكل واحد  
منهم بنت من غير امة فهن  
اخواته من جهة الاب وتلك  
امه فلان نسب ولا سبب بينها  
وبينهن يوجب تحريم الجمع  
فزوجهن من رجل واحد  
جاز ذلك وقد نظمها العلامة  
ابن العزمن بحر الزم في ام  
واختين فقال  
ايها الخبر الذي  
يجاوز كاه كل غمه  
اقتناي رجل زو  
ج اختيه وامه  
زوج رجل اقر ابعده  
واحد والعقد غمه  
جائر لا خلف فيه  
بين اعيان الائمة  
(فقلت مجيبا وبالله التوفيق)  
ذا ابن شخصين جمعا  
ملكها بالبيع امة  
وادعاه كل شخص  
منهما لمحق غمه  
بهما عندى وكل  
فله بنت مقه  
امها اخرى فهذا  
يفسح اختيه وامه  
من فتي فرد بعدد  
جائر بين الائمة  
وقد ذكرها في العدة كذلك  
وصورها نصه وقا في له

### (باب حد الشرب)

(من شرب خمر) من المسلمين المكلفين في دارنا (فاخذور بحما موجود وكان سكران ولو) كان سكره (بنبيذ) أي نبيذ كان على المختار (وشهد رجلان أو أقر مرة) فلا يحسد بمجرد وجود الزمعة ولا بشهادة النساء ولو مع رجل (حدان علم شربه طوعا وحمدا) أي أفاق فلا يحسد ان علم شربه كرها ولا في حال السكر (وان أقر) بشرب الخمر (أو شهدا) به طوعا (بعد مضى) ربحها لا بعد المسافة (فلو ذهب لبعده المسافة حد) (أو وجد منعا لخمعة الخمر أو تقاياها) أي الخمر (أو رجع هما أقر) قبل إقامة الحد أو في وسطه (أو أقر) حال كونه (سكران بأن زال عقله) فلا يعرف الرجل من المرأة وقالان يحتلط غالب كلامه وهو المختار لا يقتوى تنوير (لا) يحسد في الجميع (وحد السكر) حد شرب (الخمر ولو شرب قطرة) ثم انون سوطا (للمر) وللعبد نصفه ولفرق (حد الشرب) على بدنه كحد الزنا

### (باب حد القذف)

(هو كحد الشرب كمية) أي عدد (أو وثبوتا) بأن يشهد عليه رجلان أو يقر مرة (فلو قذف) رجل أو امرأة رجلا (محصنا أو) امرأة (محصة تزنا) صريح كقول زنت أو أنت زان أو يازاني أو نحوهم وعجز عن اثبات ما ربح به (حد) القاذف (بطلبه) أي المقذوف حدا (منفردا) كفاي حد الزنا ولو لم يطلبه لا يحسد إلا أن يطلب من يقع القذف في نسبه بالقذف وهم الأصول والفروع وان علوا أو سفلا (ولا يترفع) عنه ههنا (غير الغرور والحشو) اظهار التخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا (واحصانه بكونه مكلفا حرا مسلما عفيفا عن زنا) غير محبوب ولا أحرس ولا خشي واحترز بقوله عن زنا عن الوطء الحرام في الملك كوطء أمتة المجوسية فانه لا يخرج الوطء عن الاحصان (فلو قال لغيره لست لا يبيك أو لست بابن فلان في غضب حد) ان كانت أمه محصنة ولو قال لست لا يبيك ولا لأمك أو لست لابنك فلا حد (وفي غيره) أي غير الغضب (لا) يحسد كالأحد في (نفيه عن جده) بأن قال لست بابن فلان وفلان جده (و) كالأحد في (قوله لعربي يا نبطي) أو لست بعربي النبط جيل من الناس مخصوص بالاخلاق الذميمة وعدم الفصاحة (أو يا ابن ماء السماء) كالأحد في (نسبه الى عمه) أو جده أو زوج أمه (أو خاله أو ربه) الذي ربه (ولو قال) للرجل (يا ابن الزانية وأمه ميمنة) محصنة أو يا ابن الزاني وأبوه ميت (قطب الوالد) أي والد الأم هو وجد المقذوف وان علا ولو كافرا أو عبدا (أو الولد أو ولده) أي ولد الولد وان سفل (حد) سواء كان ابنا أو بنتا كافرا أو مسلما عبدا أو حرا وسواء كان ولدا للولد ولد بنت أو ابن ثم لولد الولد حق المطالبة مع بقاء الولد (ولا يطالب ولد وعبدا بأب وسبيده) أي لا يطالب ولد أباه وعبدا سيده (بقذف أمه وبيطل) الحد (بموت المقذوف) سواء كان قبل إقامة الحد أو في وسطه (لا) يبطل (بالرجوع) من القاذف عن الاقرار

هذه بالنسب وأجاب  
بأنه وضع ثلاث نسوة أجنبيات  
لكل واحد منهن بنت  
فزوجهن وأمه من رجل  
صح لأنهن أجنبيات  
بالنسبة إلى بعضهن بعضا  
وتنبه اعلم ان ثبوت  
النسب بالدعوة من الكل  
قول أبي حنيفة وزفر  
والحسن بن زياد وعن أبي  
حنيفة في رواية يثبت من  
الخمس لأم الزيادة لأن  
المقصود من النسب أحكامه  
لا عينه وأحكام الميراث  
والترسية والحضانة ونحو  
ذلك مما يقبل الشركة فتقبل  
بينه الكل كالأودعا  
نتاج دابة فأقام كل منهم  
البينة انهادا بته ولدت له دابة  
هذه لدابة معروفة فانه  
يقضى بالبينات وان كثرت  
ذكره قاضي خان في فتاواه  
ويمكن أن يجاب عنه  
بالصورة التي تأتي بعد هذا  
في العبد المدهى ولادته من  
ثلاثة أماء وثلاثة أعبد  
لثلاثة رجال ويراد فيها  
واخته شقيقته من أمه  
وابيه والله اعلم (مسئلة)  
ان قيل أي رجل يحمل له  
أن يتزوج اخت ابنه من  
النسب (الجواب) ان هذا  
احد رجلين اشتركا  
في امه انت تولد فادعاه كل  
منهما وثبت نسبه من كل  
منهما وكان لأحدهما بنت

(والغفو) عنه (ولو قال) لرجل (زنا في الجبيل وعني) أي قصده (الصعود)  
عليه (حد ولو قال يا زاني وعكس) المخاطب بأن قال لابل أنت (حدا) أي الأول  
والثاني (ولو قال لا امرأته يا زانية وعكست) امرأته بأن قالت لابل أنت (حدت)  
المرأة فقط (ولا لعان ولو قالت) امرأته في جواب قوله يا زانية (زنت بك بطلا) أي  
الحد واللعان ولو كان ذلك مع أجنبية تعدى للحدف دونه (وان أقر بولد ثم نفاه يلاعن  
وان عكس) بأن نفاه ثم أقر به (حد) للحدف (والولد له فيها) أي في صورتين  
(ولو قال ليس بابني ولا يابنك بطلا) أي الحد واللعان (ومن قذف امرأة لم يدربوا  
ولدها) بالزنا (أو) قذف امرأة (لا عنت بولد) حيا كان الولد أو ميتا (أو) قذف (رجلا  
وطي في غير ملكه) كأمة الغير (أو) وطى أمة (مشتركة) بينه وبين غيره (أو) قذف  
(مسلم زاني في حال كفره) سواء كان في دار الحرب أو الاسلام (أو) قذف (مكتبا  
مات عن وفاة) أي مال بني ببدل الكتابة (لا يحد) القاذف في الجميع (وحد قاذف  
وطي أمة مجوسية وحائض ومكتبة ومسلم نكح أمه في حال كفره) وطها الثبوت  
ملكه فيهن عنده خلافا لهما (أو) حد (مستامن قذف مسلما) ولا يحد للزنا والسرقة وأما  
الذي في حد في الكل الا الخمر قيل الا اذا سكر (ومن قذف) واحدا أو متعددا (أو زنى)  
بواحدة أو أكثر (أو شرب) جنسا أو أجناسا (مرارا) راجع للكل (لحد فهو) أي  
الحد (ملكه) أي لكل ما ذكر لانه يتداخل

فصل في التعزير هو لغة التأديب وشرعا تأديب دون الحد ثم قد يكون بالحبس  
وبالصفع وتغريك الأذن وبالكلام العنيف وبالشم وغير ذلك (ومن قذف غلوكا)  
ولو مبعضا (أو) قذف (كافرا بالزنا أو) قذف (مسلم) أو ذميا (ببافسق) وهو ليس  
بفاسق أو يابن الفاسق (أو يا كافرا) ثم ان اعتقد المسلم كافرا كفره والا لا به يبقى  
ياهمودي يا نصراني (يا خبيث يا لص) وهو ليس بلص (يا فاجر يا منافق يا لوطي)  
يا من يعمل عمل قوم لوط (يا من يلعب بالصبيان يا آكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث)  
وهو من لا غيرة له على امرأته أو محرمه (يا مخنث) هو الذي في أعضائه لين وفي كلامه  
تكسر (يا خاين يا ابن العجبة يا زديق يا قريطان) هو بمعنى ديوث (يا مأوى الزواني  
أو اللصوص يا حرام زاده) أي يا ولدا الحرام (عزرو في الجميع) (و) من قذف رجلا  
(ببيا كلب يا تبس يا حمار يا خنزير يا قور يا قرد يا حجة) يا ذئب (يا حجام يا بغا)  
هو المألوف بالفارسية قال في البحر وينبغي أن يجيب فيه التعزير اتفاقا (يا مؤاجر)  
هو الذي يأخذ اجر الزواني (يا ولدا الحرام يا عيار) هو الذي يتربد بغير مهل (يا ناكس)  
هو الرجل الضعيف (يا منسكوس) هو المغلوب (يا مخزعة يا حكة) يا كسحان (هو الذي  
يتساهل في أمر الغيرة ولا يتجاوز عن نوع غيرته بخلاف الديوث (يا بله) هو الذي لا عقل  
له حموى (يا مسوس) يابن الاسود وأبو ليس كذلك يا رستاقى وهو ليس كذلك  
يا بللس يا مقعد (لا) يعزرو في الجميع واستحسن في الهداية التعزير في الثمانية  
الأول للمخاطب من الاشراف (وأكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاث)

من غير هذه الامه فانه يجوز  
للاخر ان يتزوجها مع انها  
اخت ابنة من النسب وقد  
نظم العلامة امين الدين  
ابن وهبان السؤال فقال  
يا عالما احرز لا حكم والا دبا  
من ذا تزوج اخت ابنة  
نسبا

رد الجواب تكن ذا بقطة  
فطنا

احياء العلوم بما أملى وما كتب  
فنظمت الجواب عنهما  
وذكرته في شرحي لمظومته  
قلت

هذا ابنة من فتاة كان يشركه  
قيها سواه وكل يدهي النسبا  
فمنذ امن سواها ذاك  
يتكلمها

نخذ جواب سؤال حكمه عذبا  
قلت وقد يجاب عنها بجواب  
آخر فيقال ان هذا كان  
عبد الرجل ادعى مالكة  
ورجل آخر على ثالث عبدا  
في يده كل منهما مائة عبده  
ولدت أمته هذه من عبده  
هذا فان القاضي يقضى به  
بينهما ويكون البناء للعبد  
والامتنين وكان لاحد  
الامتنين أو الابوين بنت  
فانه يجوز لابنه الآخر ان  
يتزوج بها ويلغز على وجه  
آخر فيقال أي رجل تزوج  
باخت ابنة من النسب  
شقيقته لا بويه معا أو  
باختيه بعد واحد ويجاب  
بانه أحد هذين العبدتين

جلدات والذي عليه مشايخنا أنه ليس فيه تقدير بل هو مفوض الى رأى القاضي  
(وصح حبسه بعد الضرب) وصح القيد في السفها وأهل الفساد حوى (وأشد الضرب  
التعزير ثم حد الزنا) لثبوتها بالكتاب (ثم) حد (الشرب) لثبوتها باجماع الصحابة (ثم)  
حد (الغذف) لضعف سببه باحتمال صدق القاذف (ومن حد أو عذر) بأمر الامام  
(فان قدمه هدر بخلاف الزوج اذا عذر زوجته وترك الزينة) الشرعية وهي قادرة  
عليها (و) ترك (الاجابة اذا دعاها الى فراشه) وكانت طاهرة من حيض ونفاس  
(و) لاجل (ترك الصلاة) ترك (الفصل) من الخنابة (و) على (الخروج من البيت)  
بغير حق فانه يضمن دينها لو ماتت وفي التنوير لا يعزرها على ترك الصلاة واستظهاره  
في المجتبى ولللاب ضرب ابنة على تركها بالاجماع

### ﴿كتاب السرقة﴾

(هي أخذ مكلف) ناطق بصبر ولو علمو كالأوكافرا (خفية) خرج الاخذ مغلبة أو نهبا  
(قدر عشرة دراهم) وزن سبعة مثاقيل (مضروبة) جيدة فلو أخذ تبرأ الا يساوى  
عشرة مضروبة لم يقطع في الاصح كالأوكافرا كانت رديئة (محروزة بمكان) معد للتحفظ ممنوع من  
الدخول فيه بلاذن كالادور والبيوت (أو حافظ) في مكان ليس حرزا كالساجد  
والصحارى (فيقطع ان أقر) الاخذ طائعا لا مكرها (مرة) في قول الاكثر واليه  
رجع أبو يوسف (أو شهد رجلان) على السرقة وسألهم الامام كيف هي وما هي  
ومتى هي وأين هي وكفى وعن سرق في زيادة الاحتياط ولا تثبت بالنكول ولا يفتى  
بعقوبة السارق تنوير (ولو) كان السارق (جمعوا) الاخذ بعضهم قطعوا ان قسم  
(و) أصاب (أى حصل بالقسمة) (للكل) واحد منهم (نصاب) وهو عشرة دراهم استحسانا  
ولو فيهم صغير أو مجنون أو معتوه أو محرم لم يقطع أحد (ولا يقطع بخشب) ونخله بأصلها  
(وحشيش وقصب وسمل) ولو علموا (وطير) ولو بطا أو دجاجة أو حمامة (وصيد  
وزرنيخ ومغرة ونورة) واشنان (وفاكهة رطبة) أو فاكهة (على شجرة بطيخ) وكل مالا  
يبقى حولا (ولبن ولحم وزرع لم يحصد) لعدم الاحراز (وأشربة) مطربة ولو لا نافعها  
درو كذاغير المطربة ولو مرة والمراد الاشربة التي لا تبقى أما التي تبقى حولا فأكثر  
قال اجماعا فيقطع به (وطنبور) وبقيصة آلات الملاهي (ومصحف ولو محلى) بحليلة  
ولو لم يحسن القراءة (وباب مسجد) ودار لانه حرز لا محرز ولا يقطع بمتاع المسجد وكذا  
سائر الكعبة (وصليب ذهب) وفضة ولو في غير المصلحة ولو سرق دراهم عليها غنم قطع  
(وشطرنيخ وزرد) ولو من ذهب (وصبي حو ولو كان معه حلى) كالسرق انما فضة فيه  
نبيذ أو زبد (وعبد كبير) أي عيزر ولو نائم أو مجنون أو أعمى (ودفاتر) غير الحساب  
شرعية كانت ككتب تفسير وحديث وفتاوى (وبخلاف) سرقة العبد (الصغير)  
الذي لا يعبر عن نفسه (و) بخلاف (دفاتر الحساب) التي مضى حسابها فية قطع ان  
بلغت نصابا واختلف في كتب الادب فقيس لمحة بدفاتر الحساب وقيل بالكتب



إذا تزوج بنت من ثبت نسب ابنه المدهى منها أو ابنته ويلغز بها على وجه آخر فيقال أي رجل زوج أختيه والحال أن كل واحد منهما شقيقه من أمه وأبيه من رجل واحد بعقد واحد وصح عقدهما معا ولم يحرم عليه الجمع بينهما ويحجب بأن هذا الولد المدهى زوج أخته من أبويه وأخته الأخرى من أبوين الآخرين من رجل بعقد واحد بعد التحريم والحال أن كلا منهما شقيقته من أبويه ويلغز بها على وجه آخر فيقال أي رجل زوج أخته شقيقته من أمه وأبيه نسبا لأخيه شقيقته من أمه وأبيه نسبا وضع النكاح ويحجب بأن هذا الولد زوج أخته من أبويه الآخرين والحال أن كل واحد من الأخ والأخت شقيقه ويلغز بها أيضا على وجه آخر فيقال أي رجل زوج أخويه شقيقه أخته شقيقته بعقد واحد وصح العقد وحلتا لهما معا ويحجب بأن هذا الولد فيها أو اداء ثلاثه على الوجه المذكور وثبت كونه بينهما فانه يكون ابنا للأب والجد الثلاثة والامه الثلاثة ولكل من أبويه بنت ولأبويه ابن وتزوج البنتين

الشرعية (وكلب) ولو كلب صيد أو ماشية (وفهد) ولو عليه طوق ذهب علم السارق به أولا (ودف وطبل) ولو طبل الغزاة في الأصح (وبربط) وهو العود وقيل النسي (ومرمارو) لا (بخيانة) في وديعة (ونهب واختلاس) أي أخذ شيء بسرعة (ونبش) لقمور ولو كان القبر في بيت مقفل في الأصح أو كان الثوب المسروق غير الكفن وكذا لو سرقه من بيت فيه قبر أو ميت (ولا مال عامة) أي مال بيت المال (أو مشترك) بين السارق والمسروق منه (ومثل دينه) ولو مؤجلا أو زائدا عليه أو أجودا إذا كان من جنسه ولو حكما كما إذا كان دينه دراهم فسرق دنانير أو بالعكس في الصحيح لأن التقدين جنس واحد بخلاف العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يقل أخذته رهنا أو قضا (و) لا (بشيء قطع فيه ولم يتغير) أ مال أو تغير بأن سرق غزلا فقطع فرده فنسج ثم سرق ثانيا يقطع (و) يقطع بسرقة الساج وهو شجر عظيم جدا (و) بسرقة (القنا) أي الرمح (والا بنوس والصندل) والدارصيني (والقصوص) وقوله (الخضر) ليس بقميد (والياقوت) والازبر جدو اللؤلؤ (لأن هذه الأشياء من أعز الأموال) (و) يقطع بسرقة (الأواني والأبواب) الحرزة الغير المركبة بشرط كون الباب خفيفا لا يتحمل على الواحد حمله وقوله (المتخذة من الخشب) راجع للأواني لأنها بالصنعة التحقت بالأموال النفسية

**فصل في الحرز** وهو الموضع الحصين (ومن مرق من) بيت (ذی رحم محرم لأبضاع) لم يقطع سواء مرق ماله أو مال غيره ولو سرق مال ذی الرحم المحرم من بيت غيره يقطع (و) من مرق من (زوجته أو) مرق من (زوجها) لم يقطع مطلقا سواء سرق من بيت هما فيه أولا (و) من مرق من (سیده) أو أقرباها سیده (وزوجته) أي زوجة سیده (و) من (زوج سیده) من (مكاتبه) من (أخته) وهو زوج كل ذات رحم محرم منه كالأزواج بناته (وصهره) وهو كل ذی رحم محرم من امرأته كاعمالها (و) من (مغتم) وإن لم يكن له نصيب فيه (و) من (حمام) في وقت حرت العادة بدخوله سواء كان صاحبه عنده أولا وعليه الفتوى (و) من (بيت أذن) للناس (فدخوله) ويلحق بذلك حوانيت التجار والحانات (لم يقطع) في جميع ذلك (ومن مرق من المسجد) أو من غير حرزه (متاعا وره) أي حافظه ماله كان أولا (عنده) حاضر ولو نالما في الأصح (قطع) وإن لم يخرج منه والالا (وإن سرق ضيف عن أضافه أو سرق شيئا ولم يخرج من الدار) إلى (الحصن) لا يقطع (وإن أخرجه من حجرة إلى) حصن (الدار أو أغار من أهل الحجرة على حجرة أو ثقب بيتا) (فدخل) فيه وأخذ (وألقى شيئا في الطريق) وخرج (ثم أخذه أو حمله) أي المسروق (على حمار فساقه وأخرجه قطع) في الجميع وقيد بقوله فدخل لانه إذا لم يدخل بل أدخل يد مؤخذا شيئا لا يقطع وقوله وأخرجه لانه لو حمل الحمار وذهب ثم خرج الحمار وجاء إلى منزله لم يقطع (وإن ناول) أي أعطى المسروق رجلا (آخر من خارج البيت) لا يقطع واحد منهما أو أدخل يده في بيت) ولم يدخل (وأخذ أو طر) أي قطم وشق (صرة خارجة من كم) لا يقطع ولو أدخل يده



شقيقته نسبا يابن  
 الابوين الآخرين وهو  
 شقيقه نسبا ولا قرابة بينهم  
 تمنع الجمع وصحة العقد (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل تزوج  
 أخت ابنه الحرم من حرة  
 ما وقع عليها رق قط نسبا  
 وصح نكاحه (فالجواب)  
 انه أحدر جلين ادهى كل  
 منهما انه تزوج امرأته  
 ماتت وحكم لهما بذلك ولها  
 ولديها نسبه منهما وكان  
 لأحدهما بنت من غير هذه  
 المرأة فزوجها أحد الزوجين  
 والله أعلم وسيأتى فيها الغارز  
 آخر ان شاء الله تعالى  
 (مسئلة) ان قيل أى امرأة  
 أيم لها زوجان حلال وهي  
 تخطب مع ان لها منهما  
 ابنة متزوجة وابنام متزوجة  
 (فالجواب) انها امرأة لها  
 أولاد وجارية فتزوجت أحدهما  
 بالآخر فولد لها منهما ولدان  
 ذكر وأنثى وزوجتهما وهي  
 أيم والخطاب تخطبها من  
 التهذيب لابن العز قال  
 ونظمتهانى بيتين  
 فتاة لها زوجان من غير رية  
 وخطابها من حولها وهي  
 أيم  
 لها منهما والناس قد يعلونه  
 جورية قبذ ورجت وغليم  
 وقد استخمرت الله ونظمت  
 الجواب فقلت  
 الان زوجى تلك عبدة وعمره  
 لها عبرة فإلى والى السب أيم

فى السكم وقطعها وأخذها قطع كإبائى (أو سرق من قطار بعير أو حملا) عليه (لا) يقطع  
 (وان) كان معه حافظ أو (شق الجمل فأخذ منه) متاعا (أو سرق جوالا فاقبضه متاعا) يبلغ  
 نصابا (وربه) أى صاحبه (يحفظه أو نأتم عليه) أو يقربه (أو أدخل يده فى صندوق)  
 غيره (أو فى جيب غيره) أو كفه فأخذ المال قطع (فى الجميع  
 فصل فى كيفية القطع وأثمانه) (وقطع عين السارق من الزند) أى الرسع وتحسم  
 أى تكوى وجوبا (و) تقطع (ورجله اليسرى) من السكب (ان عا دفان سرق ثالثا  
 حبس حتى يتوب) أو يعزر بالضرب أيضا (ولم يقطع) وفى السراجية اذا سرق ثالثا  
 ورابعاً فلا مام قتله سياسة كما لا يقطع عين (من سرق) أولا (وابهامه اليسرى مقطوعة  
 أو شلا أو أصبعان منها) أى من اليسرى مقطوعتان (سواها) أى الابهام (أو رجله  
 اليمنى مقطوعة) لانه اهلاك بل يحبس ليتوب (ولا يضمن بقطع) اليد (اليسرى) ولو  
 عمدا فى الصميم (من أمر بخلافه) وهو قطع اليمنى وقال ان تعد ذهن أرض يساره ولو  
 أخرج السارق يساره وقال هذه عيني لم يضمن اتفاقا (وطلب المسروق منه) المال  
 لا القطع (شرط القطع) مطلقا فى اقراره وشهادته على المذهب (ولو) كان المسروق منه  
 (مودعا أو صباغا أو صاحب الربا) بأن باع درهمين وقبضهما فسر قامنه وكذا  
 كل من له يدحافضة سوى المالك كالأب والوصى ومتولى الوقف والمراد بصاحب الربا  
 أخذه وأما دافعه فليس له الخصومة (وتقطع) يد السارق (بطلب المالك) للسرقة أيضا  
 (لو سرق منهم) الا أن الزمان اغما يقطع خصومته حال قيام الزمان بعد قضاء الدين (لا)  
 أى لا تقطع يد السارق الثانى (بطلب المالك أو) بطلب السارق لو سرق من (سارق بعد  
 القطع) أى بعد قطع يد السارق الاول فلو سرق منه قبل القطع يكون له ولرب المال  
 القطع (ومن سرق شيئا ورده قبل الخصومة الى مالكه) أو ولده أو ذوى رحمته الذين فى  
 عياله أو أصوله أو مكاتبه وان لم يكونوا فى عياله (أو ملكه) أى المسروق (بعد القضاء)  
 بالقطع ولو به بسة وتسليم (أو ادهى انه ملكه) وان لم يبرهن (أو نقصت قيمته من  
 النصاب) بنقصان السعري بلسد الخصومة (لم يقطع) فى الجميع (ولو اقر بسرقة ثم قال  
 أحدهما هو مالى) أو ادهى شبهة أخرى (لم يقطعا) قيد باقرارهما لانه لو اقرانه سرق  
 وفلان فأنكر فلان قطع المقر كقوله قتلت أنا وفلان (ولو سرق وغاب أحدهما وشهدا)  
 بحضور الآخر (على سرقة قطع الآخر) الحاضر لان شبهة الشبهة لا تعتبر (ولو اقر  
 عبدا) مكاف (بسرقة قطع وترد السرقة الى المسروق منه) لو قائمة كالمقامت عليه بينة  
 بذلك بشرط حضرة مولاه عند أقامتها (ولا يجتمع قطع وضمان) سواء هلك أو استهلك  
 لكن يفتى بأداء قيمته اذ ياتى به وسواء كان الاستهلاك قبل القطع أو بعده (و) لكن  
 (يرد العين لو كان قائما) ولا يضمن ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا) مالم  
 يقطع فيه (ولو شق ماسرقة فى الدار) نصفين (ثم أخرجه) منها وهو يساوى عشرة دراهم  
 بعد الشق (قطع) الا اذا كان الشق اتلافاً بان ينقص أكثر من نصف القيمة فله  
 تضمين القيمة فيملكه مستندا فلا قطع (ولو سرق شاة فذبحها) فى الحرز (وأخرجها ل)

لها منهما ابن وبنت كلاهما  
تزوج زوجها وهي غضي  
وتعلم  
وخطابها ييغون منها  
نكاحها

ولا مانع منه ولا هو يحرم  
(مسئلة) ان قيل أى  
امرأة يثبت عليها نكاح  
رجلين مسلمين وهي مسئلة فى  
وقت واحد ويرتب عليه  
أحكامه (فالجواب) ان هذه  
امرأة ماتت فادى رجلان  
نكاحها وأقاما البينة يحكم  
القاضى بذلك ويرثان منها  
ميراث رجل واحد وفيها  
ألفازعة تقف عليها فى  
مواضعها ان شاء الله تعالى  
وقد راد فيه ولها منهما ابن  
وبنت يثبت نسبهما منها  
والمسئلة فى فتاوى قاضى خان  
وغیره (مسئلة) ان قيل أى  
رجل زوج أمه وهي بكر  
عذراء (فالجواب) ان هذه  
امرأة ماتت عن بكر بالغة  
وابن رضيع فخرج من ندى  
البناتين فارضعت أختها  
فصارت أمه ثم بلغ الغلام  
فزوجها وهي بكر عذراء

(مسئلة) ان قيل أى  
رجل يقول أول ما تزوج  
أبى أمى حملت السراج معها  
(فالجواب) ان هذا ولد  
رجل من أمته فلما كبر  
أعتق أبوه أمه وتزوجها  
فبطل هو السراج معها

يقطع وان بلغت قيمة لها نصاب بل يضمن قيمتها (ولو صنع المروق) من الخمر وهو  
قد رنصاب (دراهم أو دنانير) أو أنيسة (قطع وردها) وقال لا تردوا ما نحو الخماس  
لوجه له أو انى فان كان يباع وزانك ذلك وان كان عددا فهي للسارق اتفاقا (ولو)  
سرق ثوبا أو (صبغه أو حرق قطع) للسرقة (لا يرد) الثوب (ولا يضمن) قيمته أبيض  
(ولو) صبغه (أسود يرد) لان السواد نقصان خلا فلا يبي يوسف

### باب قطع الطريق

هو السرقة الكبرى (أخذ قاصد قطع الطريق) ولو فى المصرى ليلاب به يفتى (قبله)  
أى قبل قطع الطريق بان لم يوجد منه سوى الاخافة ضرب (حبس حتى يتوب) بان  
تظهر عليه سيما الصالحين أو يموت (وان أخذ ما لا معصوما) بان يكون ما لا مسلم أو  
ذمى (قطع يده ورجله من خلاف) كما مر (وان قتل) معصوما ولم يأخذ ما لا (قتل حدا)  
لا قصاصا (وان عفى الولي وان قتل وأخذ) المال خير الامام بين ستة أحوال ان شاء  
(قطع) يده ورجله من خلاف (وقتل) أو قطع (وصلب) أو فعل الثلاثة (أو قتل)  
وصلب أو قتل فقط (أو وصلب) فقط (ويصلب حيا) هو الاصح ويترك (ثلاثة أيام)  
من موته ثم يخلى بينه وبين أهله ليدفنوه (ويبيع بطنه) أى يطعن (برمح) فى نديه  
الايسر ويخضع خض (حتى يموت) بعد اقامة الحد عليه (لم يضمن ما أخذه) كفى  
السرقة الصغرى سواء هلك أو استهلك ويرد ان كان عنده (وغير المباشر كالمباشر)  
حتى لو باشر قطع الطريق أحدهم حدا الجميع (والعصا والخجر كالسيف وان أخذ) قاطع  
الطريق (ملا وجرح قطع) من خلاف (وبطل الجرح) فلا يؤخذ به (وان جرح قطع)  
أى لم يأخذ ما لا ولم يقتل (أو قتل فتأب) قبل أن يؤخذ ومن تمام توبته رد المال (أو)  
كان بعض القطاع غير مكاف (أو آخرس) (أو) كان ذارحم محرم من المقطوع عليه  
أو قطع بعض القافلة على البعض أو قطع الطريق ليلأونها بصر أو بين مصرين  
أو بين قريتين (لم يجد) فى السبل استحسانا أو أخذ رد المال وأدب وحسن والامر فى  
قتل من قتل منهم أو جرح مفوض الى الاولياء (فاقاد الولي) فى العمد وأخذ الارش فى  
غيره (أو عفا) فيهما (ومن خنق فى المصر غير مرة) بان تكر منه مرارا (قتل به)  
سياسة لسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وان خنق مرة لا يقتل بل  
تجب الدية على عاقلة وقال لا يقتل

### كتاب السير

(الجهاد فرض كفاية ابتداء) أى من غير ان يجمع الكفار والجهاد بذل الطاقه  
وتحمل المشقة فى سبيل الله ومن توبعها رباط وهو الاقامة فى مكان ليس وراءه اسلام  
هو الحتمار (فان قام به البعض سقط عن الكل والا) أى وان لم يقم به أحد (أعوا) أى  
انتم كل المكافين (بتركه ولا يجب) الجهاد (على صبي وامرأة وعبد وأعمى ومقعّد  
وأقطع وفرض عين) على كل واحد من المسلمين (ان هجم العدو) فيجب على كل

(مسئلة) ان قيل أى  
 أب مكلف أن يكسح ابنته  
 الصغيرة من كف  
 فلم يجز النكاح عند أبى  
 حنيفة (فالجواب) أنه  
 أنكحها ونقص من مهر  
 مثلها وهو سكران نقل في  
 العمادية عن نكاح فتاوى  
 القاضى ظهير الدين  
 اختلاف المشايخ على قول  
 أبى حنيفة قيل لا يجوز  
 لانه انما جوز في حالة  
 النحول لفرط شفته ولا هذاه  
 الى وجود المصالح وقد فقد  
 هنا ونقل مثله عن شيخ  
 الاسلام عطاء ابن حمزة  
 وعن الذخيرة (مسئلة)  
 ان قيل أى رجلين خطبا  
 امرأة فخلت لاحدهما  
 الخطبة والنكاح ولم يحل  
 للآخر النكاح دون الخطبة  
 (فالجواب) ان أحدهما  
 له أربع نسوة فخلت له  
 الخطبة دون النكاح لانها  
 خامسة فلا يجوز نكاحها  
 والآخرة له نسوة فخلت  
 له الخطبة والنكاح (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل تزوج حرة  
 وقت الغداة فلما كان وقت  
 الظهر ولدت ابنا فلما كان  
 وقت العصر مات الزوج وورثه  
 الابن (فالجواب) ان هذا  
 رجل وطى أمته فخلت منه  
 وادعاه ثم أعنتها وتزوجها  
 وقت الغداة ثم ولدت في ذلك  
 اليوم ثم مات الرجل وقت

الناس الدفع (فتخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجها وسيده وكره الجمع) أى أخذ المال  
 من الناس لأجل الغزاة به (ان وجد) في بيت المال (في والا لا) يكره دفع الضرر  
 الاعلى بالادنى (فان حاضرناهم ندعوهم الى الاسلام فان أسلموا) فيها (والا) ندعوهم  
 (الى قبول الجزية) لو حملها كما يأتى (فان قبلوا) الجزية (فلهم مالتنا) من الانصاف  
 (وعليهم ما علينا) من الانصاف دون العبادات وأما الحدود والقصاص فيؤاخذ  
 الذى بها الاحد الشرب (ولا تتقاتل من لم يبلغه الدعوة الى الاسلام وندعوهم بان  
 بلغته) ان لم يترتب عليه ضرر ولو بلغه الظن كان يتحصنوا أو يحتالوا (والا) أى  
 وان لم يقبلوا الجزية (نستعين بالله) سبحانه وتعالى (ونحاربهم بنصب المجانيق) وهى  
 آلة ترمى بها الاحجار (وحرقهم وغرقهم وقطع أشجارهم وافساد زرعهم) الا اذا غلب  
 على الظن ظفرا فيكره (ورميهم) بنبل ونحوه (وان ترسوا ببعضنا) لكن  
 (نقصدهم) أى الكفار بالرى (ونهيئنا عن اخراج معجف وامرأة في سرية) وهى  
 أربعمائة رجل (يخاف عليهم) ولا بأس باخراجهم فى عسكر عظيم يؤمن عليهم ما  
 (ونهيئنا عن غدر) أى نقض عهد (وغلول) أى خيانة فى معنم قتل قسمته (ومثله)  
 كقطع عضوم من أعضائه الحى (وقتل امرأة وغير مكاف وشيخ فان وأعمى ومقعذ)  
 وزمن ومعنوه وأهل كائن لم يخاطبوا الناس (الا ان يكون أحدهم ذارأى) ومال  
 فى الحرب) أو مقاتلا (أو ملكا) حينئذ يقتل (ونهيئنا عن قتل أب مشرك) ومن فى  
 معناه كالجد أى نهينا ابتداء ما اذا قصد أحدهم قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله فلا بأس  
 به (وليأب) أى يعتنق (الابن) عن قتل أبيه ان أدركه وبشغله (ليقتله غيره) فان فقد  
 الغير قتله (ونصالحهم ولو عيال) منهم أو منا (لو) كان الصلح (خيرا ونبذ) أى فعلهم  
 بنقض الصلح تحزرا عن الغدر المحرم (لو) كان النبذ (خيرا) للمسلمين (وقاتل) أهل  
 الحرب الذين صالحناهم (بلانبد لو خان ملكهم) وكان ذلك نفاقهم (ونصالح  
 المرتدين) اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب لو خير الكن (بالمال فان أخذ)  
 منهم مال (لا يرد) اليهم لانه غير معصوم (ولم نبع سلا منهم) ولو بعد الصلح (ولا تقتل  
 من آمنه حرا حرة) ولو ممة عدا أو أعمى أو قانما أو فاسقا أو صيبا أو عبدا أذن لحما فى  
 القتال (ونبذ لو شرا) أى لو آمن واحد من الجيش أهل حصن وفيه مفسدة تنبذ الامان  
 ونؤذبه (وبطل أمان ذمى وأسير وتاجر) ومسلم أسلم ثم لم يهاجر اليه (وعبد محجور  
 عن القتال) فلو ماؤنا يصح أماته

### باب الغنائم وقسمتها

(ما فتح الامام) من أراضى الكفار (عذوة) أى قهر اخسها (قسم) الباقي (بيننا) أى  
 بين الغانمين ان شاء (أو أقر أهلها) عليها (أو وضع الجزية) على رؤسهم (والخراج) على  
 أراضيتهم والاول أولى عند حاجة الغانمين (وقتل) الامام (الامرى) ان شاء اذا أسلموا  
 (أو أسرق أو تر كهم أو أراذمة لنا) غير مشركى العرب والمتردين فلا يقبل

التهديب (مسئلة) ان قيل  
أى امرأة تأخذ ثلثة

مهور من ثلثة أزواج في يوم  
واحد (الجواب) ان هذه

امرأة طلقها زوجها وهي  
حامل فوضعت من ساعتها

فأخذت كمال المهر وانقضت  
عدها ثم تزوجت بآخر

فمات عنها من يومه  
فاستحققت كمال المهر

(مسئلة) ان قيل رجل  
تزوج امرأة فوجب لها

خمس مهور ونصف مهر  
وبانت منه بالثلاث في يوم

واحد (الجواب) ان هذا  
رجل قال لامرأته كذا

تزوجتني فأنت طالق  
بائن وتزوجها في يوم واحد

فلاث مرات ودخل بها في  
كل مرة فيقع عليه ثلاث

طلقات وخمس مهور  
ونصف مهر على قول أبي

يوسف وهو قياس قول أبي  
حنيفة رضي الله عنه ما

لانه لما تزوجها أولا وقعت  
تطليقة قبل الدخول فوجب

بها نصف مهر فلما دخل بها  
وجب مهر كامل لانه وطئ

عن شبهة في المحل ووجب  
العدة فلما تزوجها ثانيا

وقعت تطليقة أخرى بعد  
الدخول معني فان من تزوج

العتدة وطلقها قبل الدخول  
بها يكون هذا الطلاق

بعدها بعد الدخول معني

منهم الا الاسلام أو السيف وحرّم ردّهم الى دار الحرب (والعدو) وهو حاك  
الاسير الذي في أيدي المسلمين بعد غنم الحرب أمّا قبله فيجوز بالمال لا بالاسير  
المسلم وقال يجوز وهو أظهر الروايتين عن الامام (و) حرّم (المن) على الاسارى وهو  
اطلاقهم بحائنا (و) حرّم عقروا وشق ارجاعها (من دار الحرب) فتذبح وتحرق (كما  
تحرق أسلحة وأمتعة تعذر نقلها وما لا يحرق كحديد يدق بموضع خفي ويترك صبيانا  
ونساء منهم شق ارجاعها بأرض خربة حتى يموتوا جوعا) (و) حرّم (قسمة الغنيمة في  
دارهم لا لاداع) وان قسّمها غنّة لحاجة المسلمين نفدت في قولهم (و) حرّم (بيعها قبلها)  
أى بيع الغنيمة قبل القسمة (وشرك الرد) أى المعين (والمدد) الذى لحقهم غنّة للاعانة  
(فيها) أى الغنيمة (لا السوق) وكذا حرّم ومردت أسلمة (بلا قتال) فان قاتلوا  
شاركوهم (ولا من مات فيها) قبل القسمة أو يبيع (و) لو مات بعد أحد غنّة أو (بعد  
الاحراز بدرايا ورث نصيبه ويتنفع فيها) أى فى دار الحرب (يعلف وطعام وحطب  
وسلاح) عند الحاجة (ودهن بلا قسمة) هذا اذ لم ينههم الامام فان نهاهم لم يبيع لهم ذلك  
(ولا يبيعها) أى لا يبيع الاشياء التى يباح الانتفاع بها قبل القسمة فلو باع  
أحد هاردا لخن الى الغنيمة (وبعد الخروج منها) يجوز الانتفاع بالبرضاهم (وما  
فضل) معه من العلف ونحوه من الاشياء المباحة (رد الى الغنيمة ومن أسلم منهم) قبل  
امساكه (أحرز نفسه) من القتل والاسترقاق (وطفله وكل مال معه أو وديعة عند مسلم  
أو ذمى دون ولده الكبير وزوجته وحملها وعقاره) وما فيه من زرع لم يحصد (وعبده  
المقاتل) وأمتة المقاتلة وحملها لانه جزء الام ولو دخل حربى دارا بغير امان فهو وماله  
فى سواء أخذ قبل الاسلام أو بعده

(فصل فى كيفية القسمة) يقسم الامام الغنيمة فيفرز خمسها أولا ويقسم الباقي  
بين الغنائم بأن يكون (للرجل سهم ولل فارس سهمان) ان كان فرسه حيا كبيرا  
صالحا للقتال فلو مريضاً أو كبيراً جدياً أو مهوراً فله سهم راجل (ولو) كان (له فرسان  
والبرازين) وهى خيل العجم (كالتعاق) وهى كرام الخيل العربية فيكون لصاحبها  
سهمان أيضاً (لا الراحلة) أى لا يسهم للراحلة وهى ما يركب من الابل (والبغل  
والحمار) ويكون صاحبهما كالراجل (والعبرة للراجل والفارس عند المجاوزة) أى  
الانفصال من دارنا فلو دخل دار الحرب فارساً فمات فرسه استحق سهمين ولو دخل  
راجلاً فشرى فرساً استحق سهماً (وللمملوك والمرأة والصبي والذمى الرضخ) أى العطاء  
القليل قبل اخراج الجنس هذا اذا باشر والقتال أو كانت المرأة تقوم بمصالح المرضى  
أو دل الذمى على الطريق (لا السهم) الا فى الذى اذا دل فبطلت له كالأجرة (و) يقسم  
(الجنس) المفرز على ثلاثة أسهم (للبنائى والمساكين وابن السبيل) وبأصرفه  
لصنف واحد فقط ولو صرفه للغنائم لحاجتهم جاز نهر (وقدم ذوى القربى الفقراء)  
من بنى هاشم (منهم) أى من الاصناف الثلاثة (عليهم ولا حق لا غنياتهم) عندنا  
(وذكر تعالى) فى قوله فان لله خمسة (للتبرك) بانه فى ابتداء الكلام اذ الكل لله

فيجب به مهر كامل فاما دخل  
به شبهة المحل وجب عليه  
مهر آخر فصارت ثلاث  
مهور ونصفا ووجب  
العدة فلما تزوجها ثالثة  
وقعت طليقة ثالثة بعد  
الدخول معنى فيجب به مهر  
كامل لكونها معتدة فوجب  
مهر كامل رابع فاما دخل  
بها وجب لها مهر كامل  
خامس وتمت عليها البيونة  
الكبرى من الوقعات  
(مسئلة) ان قيل أى امرأة  
عقد عليها أربع عقود  
واسمحت بأربعة مهور

(وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كالصفي) الذي كان عليه الصلاة والسلام  
يصطفيه لنفسه (وان دخل جميع ذومنة) أى قوة (دارهم) ولو (بلاذن) الامام  
(خمس ما أخذوا) لانه غنيمة (والا) أى وان لم يكن الجمع صاحب منعة (لا) بخمس  
ما أخذوه لانه اختلاس (و) يندب (للامام أن ينفل) وقت القتال حثا وتحريضا  
(بقوله من قتل قتيلا فله سلبه) أو من أخذ شيئا فهو له ولو قتل الامام رجلا بعد ما قال  
ذلك يستحقه استحقاقا (و) للامام أن ينفل (بقوله للسرية جعلت لكم الربع) مثلا  
وقوله (بعد) رفع (الجس) ليس بقيد لانه أن ينفل السرية بالكل نهر (و) ينفل بعد  
الاحراز (بدارنا) من الجس فقط (أى) لامن أربعة الاخماس (والسلب للكل ان لم  
ينفل) والقاتل وغيره فيه سواء (وهو) أى السلب (مركبته) وما عليه من السرج  
والآلة (وثيابه وسلاحه ومأمنه) وكذا ما على دابته لا عبده ولا ما على دابة أخرى وما  
في بيته

### باب استيلاء الكفار \* بعضهم على بعض أو على أموالنا

واسمحت بأربعة مهور  
وورثت زوجين في يوم  
واحد (الجواب) ان هذه  
امرأة رجل طلقها وهي  
حامل فاستمحت بمهر ثم  
راجعها ثم طلقها فاستمحت  
مهر آخر ثم رجعها ثم مات  
من يومه فوضعت من غير  
بل فترت ورجت بآخر ودخل  
بها ثم طلقها فاستمحت بمهر  
ثم رجعها ثم مات فاستمكت  
أربع مهور وصحت عليها  
أربعة عقود وورثت  
زوجين كل ذلك في يوم  
واحد (مسئلة) ان قيل أى  
امرأة تزوجت في شهر  
واحد ثلاثة أزواج كلهم  
حلال (الجواب) أنها  
امرأة طلقها زوجها وهي  
حامل فولدت فعدتها ولدتها  
ثم بعد الطلاق بعشرة أيام

(سبي الترك الروم) المراد به ما الكفار من بلدين (وأخذوا) أى الترك (أموالهم)  
ملكوها وملكها ما نجد من ذلك) السبي (ان غلبنا عليهم) اعتبرنا بسائر أملاكهم  
(وان غلبوا على أموالنا وأحرزوها بدارهم ملكوها) وقبل الاحراز بدار الحرب لا  
يملكونها (وان غلبنا عليهم) بعدما أحرزوها بدارهم (فن وجد) منا (ملكه قبل  
القسمه) بين المسلمين (أخذ مجانا) بلا بدل (وبعدا) أى بعد القسمه أخذه (بالقيمة  
أو) أخذه (بالثمن لو اشتراه تاجر منهم) بنقد وان بعرض فبقيته ولو كان ملكه مثليا  
فلا سبيل له عليه بعدها (وان فاعية) وأخذ أرشه فبأخذه بكل الثمن (ان شاء) لأن  
الأوصاف لا يقابلها شيء منه (فان تكرر الأمر والشراء) بأن أمرنا بيا وشراء آخر  
(أخذه) المشتري (الاول من الثاني بثمنه) ان شاء جبرا (ثم) أخذه المالك (القديم  
ان شاء من المشتري الاول) بالثمنين (لقيامه عليه بهما) ولم يملكوا حرا ومدرنا وأم ولدنا  
ومكاتبنا لحريتهم من وجهه فبأخذه ماله مجانا ويملكون القن والقن ولو مسلمين زبلى  
(و) له كذا (غلبنا عليهم جميع ذلك) بالغلبة لعدم العصية (وان ند) أى شرد (اليهم حمل)  
المراد به الدابة (فأخذوه ملكوه ولو أبق اليهم قن) مسلم فأخذوه قهرا (لا) يملكونه خلافا  
لها بخلاف ما إذا أبق اليهم بعد ارتداده حيث يملكونه بالاخذ اتفاقا (فلو أبق بفرس  
ومتاع) فأخذوها (فاشترى رجل كله منهم أخذ) المالك (العبد مجانا) أخذ  
(غيره بالثمن) لانهم ملكوه (وان ابتاع) أى اشترى حربي (مستأمن) في دارنا  
(عبدنا مؤنا) أو ذميا (وادخله دارهم) عتق خلافا لهما (أو آمن) أى أسلم (عبد)  
حربي (ثمة فجاءنا وأظهرنا) أى غلبنا (عليهم عتق) العبد دبلا عتاق ولا ولاه  
لاحد عليه

### باب المستأمن

تزو جهازجل فاختلفت  
منه قبل الدخول فلم يكن لها  
عدة ثم تزوجها رجل  
آخر فدخل بها فذلك ثلاثة  
أزواج في شهر واحد كذا  
أو ردها ابن العز في التهذيب  
وإذا كان الطلاق قبل  
الدخول فلا مانع من أن  
يكونوا عشرة وقد قدمنا أول  
الباب هذه المسئلة على  
أحسن من هذا الوجه  
مصورة في يوم واحد والله  
الموفق (مسئلة) ان قيل  
أي صغيرة وجب عليه مهر  
لصغيرة أخرى وهما لم  
يستزوجا بزواج قط وقد  
نظمها ابن العز في تهذيبه  
في بيتين فقال  
يا أيها الأذكاء أفتوا  
مستعتبا عن صغيرتين  
يلزم أحدهما الأخرى  
مهر صحيح بغير مين  
(الجواب) ان هذه صغيرة  
أزالت عذرة صغيرة أخرى  
بكرتها فإنه يلزمها مهر مثلها  
وقد نظمت الجواب فقلت  
صغيرة منهما أزال  
عذرة الأخرى بغير مين  
يلزمها الشرع مهر مثل  
فكن بنظمي قري عين  
مسئلة \* ان قيل أي  
رجل مانع عن أربع نسوة  
واحدة منهن تطلب المهر  
والميراث والثانية ليس لها  
مهر ولا ميراث والثالثة لها  
المهر دون الميراث والرابعة

أي طالب الأمان (دخل تاجرا ثمة) أي في دار الحرب بأمان (حرم تعرضه لشيء) من  
دم ومال وفرج (منهم) بخلاف الأسير وان أطلقوه طوعا فإنه يجوز له أخذ المال وقتل  
النفوس دون استباحة الفرج ومثله المتلصص (فلو أخرج) التاجر الينا (شيأ ملكه)  
ملكنا (محظورا) للقدر (فيمصدق به) وجوباً (فإن أدانه) أي التاجر (حربي) ديناً يبيع  
أو قرص (أو أدان) هو (حربياً) كذلك (أو غصب أحدهما صاحبه) أي من صاحبه  
ثمة (وخرجا الينا) واستأمن الحربي (لم يقض) لو أخذ (بشيء) لانه ما التزم حكم الاسلام  
فيما مضى بل فيما يستقبل (وكذا) الحكم (لو كانا حربيين فعلا ذلك) أي الادانة  
والغصب (ثم استأمنوا من خراج الينا) مسلمين قضى بالدين بينهما (ولا) يقضى  
(بالغصب) لكن يؤمر المسلم برد المغصوب ديانة مسلمان مستأمنان (قتل أحدهما  
صاحبه) عمداً أو خطأ (تجب الدية في ماله) لسقوط القودثة كالحمد (وتجب) (الكفارة)  
أيضاً (في الخطأ ولا شيء في الأسيرين) المسلمين إذا قتل أحدهما صاحبه ثمة عمداً أو خطأ  
(سوى الكفارة في الخطأ) وقالوا تجب الدية في الخطأ والعمد كما لا شيء في (قتل مسلم  
مسلمان أسلم ثمة) عمداً أو خطأ سوى الكفارة في الخطأ  
فصل لا يمكن \* حربي (مستأمن) أن يقيم (في ناسنة) كاملة (وقيل له) من قبل  
الامام (ان أفت سنة وضع عليك الجزية فإن مكث بعده) أي بعد ما قيل له ذلك سنة  
فهو ذمي فنجى عليه أحكام أهل الذمة من جريان القصاص بينه وبين المسلم ووجوب  
كف الاذى عنه وغير ذلك (فلم يترك) أي لم يمكن من (أن يرجع اليهم كما لا يترك  
(لو وضع عليه الخراج) بان التزم به وأخذ منه عنه دخول وقتها (أو تسكت) حربية  
(ذمياً لا عكسه) وهو ما لو تزوج المستأمن ذمية فله أن يرجع اليهم ولا يصير ذمياً  
(فان رجع) المستأمن (اليهم وله وديعة عنده مسلم) في دارنا (أو) عند (ذمي أو) له (دين  
عليهما حل دمه) وماله في دار الاسلام من ماله على شرف الزوال (فان أمر) (الراجع  
(أو ظهر عليهم فقتل سق دينة) ولا يصير ذمياً (وصارت وديعته فيأوان قتل) (الراجع  
(ولم يظهر عليهم أومات فقرضه وديعته لو رثته) فبرد عليهم كم كبرد عليه في حياته  
(فان جاءنا حربي بأمان) قد كانت (له زوجة ثمة وولد) صغير أو كبير (ومال) أو دعة  
بعضه (عنده مسلم) في دار الحرب (و) بعضه عند (ذمي) هنالك (و) بعضه عند (حربي  
فاسلم هنا) أو صار ذمياً (ثم ظهر عليهم فالكل في) وان أسلم ثمة فحاه فظهر عليهم  
فولده الصغير حرم مسلم وما أودعه عند مسلم أو ذمي فهو له وغيره) كالمرأة وحملها وأولاده  
السكران ومال في يد حربي (في) أي غنيمته للفاغين (ومن قتل مسلماً خطأ) (الحال أنه  
(لا أول له) أصلاً (أو) قتل (حربياً جاءنا بأمان) خطأ (فاسلم فديته على عاقلته) أي  
عاقلته القاتل (للإمام) فيضعها في بيت المال ولو كان له ولي فلا امرأته (وفي العمدة  
القتل أو الدية) بطريق الصلح والتراضي (لا العفو في المستثنين)

باب العشر والخراج والجزية

(أرض العرب) وهي من حد الشام والكوفة إلى أقصى اليمن (وما أسلم أهلها) طوعاً

لها الميراث دون المهر

(فالجواب) ان هذا رجل  
كان عبداً فزوجه  
مولاه أمتيه ثم أعتقه  
وواحدة منهم ماتت بعد العتق  
تزوج حرة ونصرانية أما  
التي لها المهر والميراث فهي  
حرة تزوجها بعد العتق  
وأما التي لا مهر لها ولا ميراث  
فهي الأمة وأما التي لها  
الميراث دون المهر فهي  
النصرانية لان الكفارة  
لا تراث من المسلم (مسئلة)  
ان قيل أي رجل وطئ  
امراً بغير نكاح ووجب  
المهر والعدة ويثبت النسب  
(فالجواب) ان هذا رجل  
زفت اليه امرأة خطأ  
مسئلة ان قيل أي  
رجل أذن لبعده في التزوج  
مطلقاً فزوج حرة أو مكاتبة  
لا يجوز ولو تزوج مدبرة أو  
أمة يجوز (فالجواب) أنه  
قال له تزوج على رقبتك  
مسئلة ان قيل أي  
رجل تزوج أمة ثم حرة  
ولا يجوز نكاح الأمة  
(فالجواب) انه تزوج أمة  
بغير إذن مولاه ثم أجاز  
مولاه بعد أن تزوج الحرة  
(مسئلة) ان قيل أي  
رجل خرج الى السوق  
ورجع فوجد امرأته قد  
تزوجت بزوج آخر وجاز  
(فالجواب) ان هذا رجل  
كان قد علق طلاق امرأته

(أو فقع عنوة) أي قهراً (وقسم بين الغائين عشرة والسود) أي سواد العراق وحده  
طولاً بالأيام اثنان وعشرون يوماً وعرضاً عشرة أيام (وما فقع عنوة) وغلبة (وأقر  
أهلها) عليه كذكة (أو صالحهم خراجية) وقالوا أراضى مصر والشام خراجية لكن  
في الفقع أن المأخوذ الآن أجرة لانها ليست غلوكة للزراع كأنه لموت المالكين شيئاً  
فشيئاً بلا وارث فصارت لبيت المال (ولو احيا) ذمي (أرض موات) باذن الامام فهو  
خارجي ولو احياه مسلم (يعتبر قربه) فان سقى بعماء العشر أخذ منه العشر الا أرض كافر  
تسقى بعماء العشر وان سقى بعماء الخراج أخذ منه الخراج (والبصرة عشرة رية) باجماع  
الصحاب (وخراج جريب) وهو ستون ذراعاً في ستين بذراع كسرى وهو سبع قصبان  
(صلح الزرع صاع) مما يزرع في تلك الأرض (ودرهم) من أجود النقود وان لم يصلح  
لغلبة الماء ونحو ذلك لا يجب شئ (وفي جريب الرطبة) وهي البرسيم في عرف مصر  
(خسة دراهم وفي جريب السكر) المتصل (والنخل المتصل عشرة دراهم) هذا ان  
طاقت الأرض (وان لم تطق ما وظف نقص) التوظيف الى ما تطيق (بخلاف الزيادة)  
على ما وظفه عمر رضي الله عنه فانه لا يجوز ان طاقت الأرض الزيادة اجماعاً (ولا  
خراج ان غلب على أرضه الماء وانقطع) الماء عنها (أو أصاب الزرع آفة) مما يوجب  
لا يمكن دفعها كالجراد والبرد الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانياً ما اذا كانت  
الآفة غير مما يوجب ويحتمل الاحتراز عنها كما كل قردة وسباع ونحوها أو هلك بعد  
الحصاد فلا يسقط ولو هلك بعضها ان فضل عما أنفق شئ أخذ منه مقدار ما بيننا (فان  
عطلها صاحبها) بأن لم يزرعها أصلاً أو زرع فيها الشعر مع صلاحيتها للزعران قادراً  
على ذلك (أو أسلم واشترى مسلم أرض خراج يجب) الخراج ولو توالى على المسلم خراج  
الأرض سنين لا يؤخذ لما مضى كالجزية في حق الذمي وهو الرابح (ولا عشر في خارج  
أرض الخراج) لانهم لا يجتمعان

فصل في الجزية ولو وضعت بتراض وصلاح لا يعدل عنها تحرزا عن الغدر (والا)  
أي وان لم توضع بالتراضي فانه (يوضع على الفقير المعقل) أي الصحيح القادر على  
الكسب (في كل سنة اثنا عشر درهماً) في كل شهر درهم (وعلى وسط الحال ضعفه)  
وهو أربعة وعشرون درهماً (وعلى المكتر ضعفه) وهو ثمانمائة وربع درهم والغني  
من يملك عشرة آلاف درهم فصاعداً والمتوسط من يملك مائتي درهم فصاعداً والفقير  
من لا يملك مائتي درهم أو لا يملك شيئاً وهو أحسن الأقوال واعتبر أبو جعفر العرف قال  
في التتارخانية وهو الأصح ويعتبر في هذه الأوصاف آخر السنة (وتوضع) الجزية (على  
كتابي) يهودياً أو نصرانياً من العرب أو لا (ومجوسى) وثني عجمي (لا) على وثني (عربي  
ومزدكسي) وامرأة (الا اذا كانت من بني تغلب) (ولا) (عبدو) (لا) (مكاتب) (ولا) (زمن  
وأعمى) وفتير غير معقل وراهب لا يخاطب الناس ولو خالط كان كفره وكذا المغلوج  
والشيخ الكبير وتسقط (بالاسلام) ولو بعد تمام السنة (والتكرار) أي تكرر السنة  
فاذا اجتمع عليه حولان تداخلت والأصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول الثانية



على رؤية شيء وقد كانت حاملا فرأى ذلك الشيء في السوق ثم وضعت امرأته وتزوجت بزواج آخر قبل هود من السوق (مسئلة) ان قيل أى نكاح اذالم يدخل الزوج فيه بالزوجات صح واذا دخل بهن فسد (فالجواب) ان هذا نكاح عبد تزوج امرأة ثم امرأة فبلغ المولى فأجاز السكك فان لم يدخل بهن جاز نكاح الثالثة فان الاقدام على النكاح بهار نكاح الثانية وبقي نكاح الثالثة موقوف فاذا أجاز المولى جاز فان دخل بهن ثم أجاز فسد نكاحهن لان الاقدام على نكاح الثالثة لا يمكن ان يجعل رد العدة الثالثة والاولى ونكاح الثالثة في عدة الثانية والاولى لا يجوز ~~كذا~~ في العدة **مسئلة** ان قيل أى امرأة تزوجت بزواجين في عدة واحدة وجاز نكاح أحدهما (فالجواب) ان أحدهما له أربع نسوة **مسئلة** ان قيل أى ولى زوج صغيرا فتوقف النكاح على اجازة الصغير **فالجواب** انه مكاتب صغير زوجه مولا قبل اداء مال الكفاية فتوقف على اذنه لانه يلحق بالبالغ فيما يتسنى على الكفاية

(و) تسقط (بالموت) ولو بعده مضي السنة (ولا تحدث ببيعة) وهي معبد النصرى (و) لا (كنيسة) وهي معبد اليهود ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة (في دارنا) ولو قرية في المختار (و) لكن (يعاد المتهتم) أى ما تهدم بنفسه لا ما هدمه الامام من غير زيادة على البناء الاول ولا يعدل عن النقض الاول ان كفى (ويعز الذي عناني الزى) أى في اللباس وفي الهيئة (و) في (المركب والسرج فلا يركب خيلا) الا عند حاجتنا الى الاستعانة في الحرب فيركب لكن با كافي لا يسرج والمعتمد انه لا يركب مطلقا وان ركب للضرورة نزل في الجامع (ولا يعمل بالسلاح ويظهر الكسبيج) وهو الزنار من صوف أو شعر (ويركب سرجا كالا كف) أى كالبردة وينع من لبس العمامة ولو زرقاه أو صفراء على الصواب ومن زنار الابرسيم والثياب الفاخر المختصة بأهل العلم والشرف (ولا ينتقض عهده بالاباء عن) اداء (الجزية والزنا بمسئلة وقتل مسلم وسب النبي صلى الله عليه وسلم) اذالم يعلن أم اذا أعلن واعتاده فالحق أنه يقتل (بل) ينتقض (بالحق ثمة أو بالغلبة على موضع الجراب وصار) بعدهما (كالمرتد) ألا أنه لو أمر بسترق بخلاف المرتد فإنه يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والمريد يجبر على الاسلام (ويؤخذ من) أموال (تقليدية وتقليبية) بالغني (ضعف زكنا ومولا) أى معتق التغلي في الجزية والخراج (كولى القرشي والخراج والجزية ومال التغلي وهدي أهل الحرب) الى الامام (وما أخذنا منهم بالقتال) فلو بقتال بخمس ثم يقسم الباقي بين الغنائم كما مر (يصرف في مصالحنا كسد النفور) وهو موضع المخافة من العدو (وبناء القناطر والجسور) وهماره المساجد والباطات ورم ماشق من الانهار (وكفاية القضاء والعلماء والعمال المقاتلة وذرائعهم) أى ذرائع من ذكر (ومن مات) من أهل العطاء (في نصف السنة حرم من العطاء) ولومات في آخرها يستحب صرف ذلك الى ورثته وما علم أن أهل العطاء في زماننا القاضي والمدرس والمفتي

### باب أحكام المرتدين

(يعرض الاسلام على المرتد) فبدا على المذهب (وتكشف شبهته) التي وقعت في أمر دينه (ويحبس) وجوبا وقيل ندبا (ثلاثة أيام) يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها ان استعمل والاقبل من ساعته الا اذا ربحى اسلامه (فان أسلم) فيها (والا قتل) ويلقى في حفرة كالكتاب كذا لومات على الردة وهو اقبج كفر من الاصل أشباه (واسلامه ان) يأتي بكلمة الشهادة (يتبرأ عن الاديان) كلها (سوى) دين (الاسلام) أو عما انتقل اليه وكره قتله قبله) أى قبل عرض الاسلام (و) لكن (لم يضمن قاتله ولا تقتل المرتدة) سواء كانت حرة أو أمة (بل تحبس) وتجبر على الاسلام (حتى تسلم ويزول ملك المرتد عن ماله) برده (زوالا موقوفا) أو قالا لا يزول ملكه (فان أسلم عاد ملكه وان مات أُرقتل على رده) أو حكم لمحاقه كفى النهر (ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده في) بعد قضاء دين رده (وقالا كلاهما لو رثته



(ويلغز) على وجه آخر  
 فيقال أى علوك زوجة  
 سيده فيتوقف نكاحه على  
 اجازته (ويجاب) بها (ويلغز)  
 على وجه آخر فيقال أى  
 انسان يتوقف النكاح  
 على اذن سيده له مادام في  
 ملكه وينفذ عليه اذا عتق  
 (ويجاب) بها وهي من  
 غرائب الفقه وهذا لانه بعد  
 زوال الكتابة عاده صغيرا  
 وليه سيده فينفذ نكاحه  
 عليه ولا يتوقف على اجازته  
 لانه كان نافذا من جهة المولى  
 وانما يتوقف للكتابة وقد  
 زالت كما في نكاح العبد  
 بغير اذن المولى حيث ينفذ  
 بعد عتقه من غير توقف  
~~مسئلة~~ ان قيل أى  
 رجل خرج يشتري  
 لزوجته طعاما من السوق  
 فلما عاد قالت له اخرج فانا  
 متزوجة بغيرك ولا أحل  
 لك وانت عبدى (الجواب)  
 ان هذه امرأة زوجها  
 أبوها من عبده وحلت منه  
 فلما خرج الى السوق وضعت  
 ومات أبوها فورث العبد  
 فيبطل النكاح فتزوجت  
 برجل آخر من ساعتها  
 أولم يكن قد دخل بها فلا  
 حدة عليها فتزوج من  
 ساعتها (ويسأل) عنها بوجه  
 آخر فيقال أى امرأة  
 زوجها مسافر فكتبت  
 اليه ان تزوجت برجل

المسلمين ككسب المرتدة والفتوى على ان دين الاسلام والردة يقضى من كسب  
 الاسلام الآن لا يفي فيقضى الباقي من كسب الردة (وان حكم الحاكم بالحاقه) مرتدا  
 (عنى مدبره) من الثلث وكذا مدبرها اذا لحقت وتحل ديونها (وأما ولده) من كل ماله  
 (وحل دينه) المؤجل الذى عليه وأما دينه المؤجل الذى له فيمضى على أجله (وتوقف  
 مبايعته وعتقه وهبته) ورهنه (فان آمن نفذ وان هلك) على ردة (بطل) وعندهما  
 تنفذ هذه التصرفات (وان عاد) المرتد اليها (مسلم) بعد الحكم بالحاقه فواجبه في يد  
 وارثه (من ماله) (أخذه) بقضاء أو رضاه وان جاء مسلما قبل الحكم فكان له المرتد  
 فإخذه ما يجده من ماله بغير قضاء ورضاه ويضمن ما أتلفه (والا) بأن أذانه الوارث عن  
 ملكه (لا) يأخذه (ولو ولدت أمة له نصرانية) أى كناية (لستة أشهر) أو أكثر (منذ  
 ارتد) فادعاه (فهى أم ولده وهو ابنه حرو) لكن (لا يرثه) ولو كانت (مسلمة) ورثه الابن  
 ان مات (المرتد في الصورتين) أوقتل (على الردة) (الحق) مرتدا (بدار الحرب) وانما قيد  
 بقوله لستة أشهر لانهم ان جاء تولد لأقل منه فالولد يرثه (وان لحق المرتد بماله) أى  
 مع ماله (فظهر عليه فهو) أى ماله لانفسه (فى فان رجع) بعد ما لحق بلامال سواء  
 قضى بالحاقه أولا فى ظاهر الولاية (ودهب بماله وظهر عليه فلو ارثه) الا انه يأخذه بغير  
 شئ قبل القسمة وبالقيمة بعدها (فان لحق) المرتد له عبد فى دار الاسلام (وقضى  
 بعبد له) لانه فكانت له (الابن) (الجاء) المرتد (مسلم) (الكتابة) أى بدلهما (والولا) لورثته  
 أى لورث الابن وهو المرتد بخلاف ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الولاء للابن  
 (فان قتل مرتدا جلا خطا ولحق بدراهم) (أو قتل فالدية فى كسب الاسلام) خاصة  
 وقال فى كسب الردة والاسلام (ولو ارتد بعد القطع) أى بعد ما قطعت يده (عمدا) ومات  
 منه (أو لحق) وقضى بالحاقه (لجاء مسلما) فمات منه ضمن القاطع (فيه) ما (نصف الدية  
 فى ماله لورثته) وانما قيد بقوله بعد القطع لانه لو ارتد قبله فأسلم ومات منه لم يضمن شيئا  
 (فان لم يلحق) المرتد المقتطوع أو لحق ولم يقض بالحاقه (وأسلم ومات ضمن) القاطع  
 (الدية) كلها وعند محمد نصف الدية (ولو ارتد مكاتب ولحق) بدراهم واكتسب مالا  
 (فأخذ بماله) وعرض عليه الاسلام فأبى (وقتل) على ردة (فكانت له مولاه وما بقى)  
 من بدل الكتابة (لورثته) أى ورثة المكاتب (ولو ارتد الزوجان ولحقا) بدار الحرب  
 (فولدت) ولدا فيها (ولده) أى لهذا الولد (ولد) غمة (فظهر عليهم فالولدان فى) ويجبر  
 الولد على الاسلام لا ولد الولد وارثا للصبي العاقل صحيح) حتى لا يرث من أقاربه  
 الكفار ولا من أقاربه المسلمين وتبين زوجته ولومات لا يصلى عليه (كاسلامه) وانما  
 قيد بالعاقل لان غير العاقل لا تصح ردة (ويجبر) الصبي (عليه) لكن (لا يقتل)  
 ان أبى

### ﴿باب البغاة﴾

هم الخارجون عن طاعة الامام الحق بغير حق ولو بحق فليسوا ببغاة اذا (خرج قوم



أوزوجها من غيرك

وأوجب عليك نفقتها وذلك  
في يوم واحد (فالجواب)  
ان هذا عبد وزوجه مولاه  
من ابنته ثم مات الأب قبل  
الدخول فورثت العبد  
فخرمت عليه ثم تزوجت ابنتها  
منه ولم يدخل بها فلم يحسن  
الضيعة فباعته من ابنتها  
ففسد النكاح بينهما ثم  
زوجتها من زوج آخر  
وأوجب عليه نفقة ابنتها  
(مسئلة) ان قيل أى عشر  
رجال الزوج كل واحد منهم  
ابنته من رجل واحد وهن  
بألفاظ فاجزن جميعا ورضن  
بذلك لما الذى يصح من هذا  
النكاح وما الذى يبطل  
(فالجواب) ان نكاح  
التاسعة والعاثرة جائز  
ونكاح البواقي باطل لانه  
لما قبل الخامسة فقد أبطل  
نكاح الاربع ولما قبل  
نكاح التاسعة فقد أبطل  
نكاح الاربع الاخرى  
من قبل انه زاد على  
الاربع فلم يبق له الا  
التاسعة والعاثرة (مسئلة)  
ان قيل أى رجل تزوج  
امراة من وكيلها ودخل بها  
ثم يكون لها الخيار  
(فالجواب) ان هذه امراة  
وكلت رجلان ان يزوجها  
وسميت المهر فزوجهما الوكيل  
ونقص من المسمى فلما دخل  
بها علمت فلها الخيار وبقيده

أهرا رواية اعتبار المكان لسبقه (و) ثبت (من عبد وهور  
لا ينفذ (للتقط عليه) أى على اللقيط (نكاح وبيع واجارة) فى الاصح لأن الولاية  
عليه فى نفسه وماله للسلطان (ويسلم فى حرفة ويقبض هبته) ان وهبه احد وليس له  
ان يحتنه فان فعله وهلك ضمن ولو علم الختان انه لقيط ضمن

### كتاب اللقطة

هى رفع شئ ضائع للفظ لا للثقل نذب رفعها لصاحبها وفرض عند خوف ضياعها  
ويحرم ان أخذها لنفسه (لقطة الحل والحرم أمانة ان أخذها لرد هاعلى رها أو شهد)  
على ذلك انه أخذها لرد هاعلى رها ويكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة قد لوه  
على (وعرف) أى نادى عليها حيث وجدها فى الجامع (الى ان علم ان ذبها) أى  
صاحبها (لا يطلبها) أو أنها نفسها ان بقيت كالاطعمه والخار (ثم تصدق بها ان  
كان غنيا) أو يأكلها ان كان فقيرا (فان جاء رها) بعد تصدقه خبر ان شاء (نفذه أو  
ضمن الملتقط) أو المسكين ان كانت هالكه وان كانت قائمة أخذها (وضع التقاط  
البهيمة) سواء كانت بعيرا أو بقرا أو شاة (وهو) أى الملتقط (متبرع فى الاتفاق على  
اللقيط واللقطة) بغير اذن الحاكم فلا يرجع به على اللقيط اذا كبر ولا على رب اللقطة  
(ولو) أنفق عليهما (بأذن القاضى تكون) النفقة (دينا) عليه وعلى صاحبها فراجع  
اذا كبر أو على بيت المال اذا مات صغيرا أو على رب اللقطة اذا جاء (ولو كان لها نفع  
أجرها) القاضى (وأنفق عليها والا) أى وان لم يكن لها نفع وخاف ان تستغرق النفقة  
قيمتهما (باعها) القاضى وأمر بمحفظ ثمنها (ومنعهما) أى الملتقط اللقطة (من رها حتى  
يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها) جبرا (بلاينة فان بين علامتها حل الدفع) اليه ان  
وافق (بلا جبر) من القاضى (ويتنفع بها) الملتقط (لو) كان (فقيرا) لكن بأذن  
القاضى عند الاكثر وقيل بدونه (والا) أى وان لم يكن فقيرا (تصدق بها على أجنبي  
وصح) (التصدق) على أبيه وزوجه وولده (الكبير) (لو) كانوا (فقراء

### كتاب الأبق

وهو عولك فر من مالكه قصد (أخذه أحب) من تركه (ان قوى) أى قدر (عليه  
وأوجب ان خاف ضياعه وحرام ان أخذه لنفسه) (ومن رده من مدة سفر الى مولاه وهو  
عن يمين الجعل فله أربعون درهما) (ولو بلا شرط) (ولو) كانت (قيمه أقل منه)  
وقال محمد بقضى له بقيمته الا درهما هو المذهب (ومن رده لاقل منها فحسابه) (وقيل  
يرضخ له رأى الحاكم أو يقدر باصطلاحهما وبه يقتضى) (والمدبر وام الولد كالقن) فى وجوب  
الجعل التام (وان أبق من الدار لا ضمن) ولا جعل له هذا اذا شهد انه أخذه ليرده  
(ويشهد وجوبه ان أخذه ليرده) فلو لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له (وجعل) عبد

(الرهن على المرتهن) اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل فان كانت أكثر فبقدر الدين عليه والباقي على الراهن (وأمر نفقته كالقطعة) وله حبسه لدين نفقته ولا يؤجره القاضي خوف اباقة نائبا

### كتاب المفقود

(هو غائب لم يدر موضعه وحياته وموته فينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وينفق منه على قريبه ولدا) وهم أصوله وفروعه (و) على (زوجته) فلو نصب المفقود في محال حضرته لا ينصب القاضي (ولا يفرق بينه وبينها) ولو بعد مضي أربع سنين (وحكم القاضي) بموته بعد تسعين سنة من يوم ولد وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يقدر بموت أقرانه من أهل بلده على المذهب (و) اذا حكم بموته (تعد امرأته) للوفاة من وقت الحكم بموته (وورث) ماله (منه حيثئذ لا قبله) أي قسم ماله بين ورثته الموجودين الآن لا من مات قبله (ولا يرث) المفقود (من أحد) مات حال فقده ولكن يوقف نصيبه من ارثه فان ظهر حيا فالموقوف له والا يرد على ورثته مورثه عند موته (فلو كان مع المفقود وارث يجب به) أي بالمفقود يجب حرمان (لم يعط شيئا وان انتقص حقه به) أي حق الوارث بالمفقود (يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل) ويأبى في الاصل

### كتاب الشركة

وهي ضربان شركة ملك وشركة عقد (شركة الملك) أن يملك اثنان مثلاً (عينا أو ثأراً أو شراً) أو يخذ ذلك (وكل) منهما (أجنبي في قسط غيره) حتى لا يجوز له التصرف فيه الا باذن صاحبه (وشركة العقد) أن يقول أحدهما سأشاركك في كذا ويقبل الآخر بأن يقول قبلت (وهي مفاوضة أن تضمنت وكالة وكفالة) بأن يكون كل منهما وكيلاً عن الآخر وكفيلاً عنه في أعمال التجارة (وتسار يامالا) ورجحاً (وتصرفا ودينافلا تصح) المفاوضة (بين حر وعبد وصبي وبالغ) اتفاقاً فيهما (و) لابن (مسلم وكافر) لعدم المساواة خلافاً لابن يوسف وكذا التصح بين صبيين ومأذنين ولا تصح الا بلفظ المفاوضة أو ببيان مقتضياتها (وما يشتره كل) منهما (يقع مشتركا) بينهما (الاطعام أهلهم وكسوتهم) وكسوته وكذا ما كان من حوائجهم ولو جارية للوطء باذن شريكه (وكل دين لازم أحدهما بالتجارة) واستقراض (وغصب) واستئلال (وكفالة) بالمال (بالا لازم الآخر) ولو كفل بعالم بغير أمر المالك لم يؤخذ به شريكه اتفاقاً (وتبطل) المفاوضة وتصير عناناً (ان وهب لأحدهما) وقبل وقبض (أو ورث) أو وصل إلى يده بصدقة وصية (ما تصح فيه الشركة) كالنفدين ونحوهما (لا العرض) أي لو وهب لأحدهما العرض أو العقار أو ورثه لا تبطل (ولا تصح مفاوضة وعنان بغير النفدين والتبر) وهو الذي لم يضرب من ذهب وفضة (والفلوس النافقين) أي الرائجين والا فكل عرض (ولو باع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر) حتى صار مال كل منهما

الوكيل الزوج على ذلك وأقر الزوج بأن التوكيل كما قالت قال ولها عليه ان اختارت الردمهر المثل ولا نفقة لها في العدة قال وكذلك ان أنكر الزوج لان القول قولها مع البين (مسئلة) ان قيل أي رجل تزوج امرأته ودخل بها ثم يكون له الخيار (فالجواب) ان هذا رجل وكل رجلا أن يزوجه بمهر معلوم وزاد الوكيل على المسمى ولم يعلم الموكل ودخل بها ثم علم فله الخيار ان شاء أجاز ما فعله المأمور وان شاء رد ولها مهر المثل بالدخول (مسئلة) ان قيل أي رجل بالغ جامع امرأته بالغة ولا تحرم عليه أمها ولا بنتها (فالجواب) انه جامع امرأته ميتة كذا في التتارخانية معزوا الى العناية (مسئلة) ان قيل أي مطلقة ثلاثاً تزوجت برجل آخر ودخل بها ووطئها وطلقها ولم يحلها بوطئها للزوج الاول (فالجواب) انها تزوجت بعبد ووطئها قبل أن يجزئ السيد النكاح فان هذا الوطء لا يحل للاول (مسئلة) ان قيل أي امرأة تليس لها ان تزوج بغد زوجها الذي بان منه بغيره (فالجواب) انها امرأته

أوتدت لتفارق زوجها  
تجبر على الاسلام وتعزر  
خمس وسبعين سوطا وليس  
لها ان تزوج الأزوجها  
الاول وبه أخذ الفقيهان  
رحمهما الله تعالى كذا في  
مال الفتاوى (مسئلة)  
ان قيل أى معتدة من طلاق  
رجعى لا يكون لزوجها  
الرجعة ولا يجوز لها ان  
تزوج بزوج آخر (فالجواب)  
انها معتدة من رجعى  
اغسلت من حیضتها  
الثالثة وحیضتها أقل من  
عشرة أيام فغسلت عامة  
أعضائها وبقيت لعة أو  
أصبح فقد انقطعت الرجعة  
ولا يجوز لها أن تزوج  
بزوج آخر ما لم تغسل تلك  
اللة أو الاصبح من الحيرة

### كتاب الطلاق

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
طلق زوجته على مال بعد  
الدخول بها وبطل العوض  
ووقع الطلاق بانثا ولم يكن  
خلعا ولا نكاحا قال ابن العز  
وقد نظمها الشيخ بدر الدين  
الرضي الحنفى فقال  
أيامن غدا يهدى الانام  
بفضله  
الى كل صعب مشكل متعسر  
اذا طلقت زوجاته بعد وطئه  
صريحا على مال جليل  
مقدر  
وذا المال حقا بطل الشرع  
حكمه

مشترا كباينهما شركة ملك (وعقد الشركة صحيح) هذا اذا تساوى باقيمة (وعنان ان  
تضمنت وكالة فقط) أى دون الكفالة (وقصص مع التساوى فى المال دون الربح) (فى  
عكسه ويبيع بعض المال) دون البعض بخلاف المفاوضة (و) تصح مع (خلاف الجنس)  
بان كان من أحدهما دراهم ومن الآخر دنانير (و) تصح مع (عدم الخلط وطول  
المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن الكفالة (و يرجع) المشتري اذا أدى الثمن من  
ماله (على شريكه بحصته منه) أى من الثمن (وتبطل) الشركة مطلقا (بملك المالكين  
أو أحدهما قبل الشراء) والهلاك على مالكه قبل الخلط وعليهما بعده (وان اشترى  
أحدهما بماله وهلك مال الآخر) بعد الاشتراك (فالمشتري) يدفع الزاء (بينهما ويرجع)  
المشتري (بحصته من ثمنه على شريكه وتفسد) الشركة (ان شرط لاحدهما) أولغيرهما  
(دراهم مسمومة من الربح) لقطع الشركة (واسكل من شريكى العنان والمفاوضة أن يبضع)  
أى يدفع المال بضاعة بأن يشترط الربح كله لصاحب المال (ويستأجر) من يحفظ  
المال ويتصرف فيه (ويودع ويضارب) أى يدفع المال مضاربة (ويوكل) أجنبيا  
ببيع وشراء (ويده) أى يد كل واحد منهما (فى المال أمانة) فيقبل قوله يمينه فى مقدار  
الربح والخسران والضياح والدفع لشريكه (و) شركة العقد (تقبل ان اشترك خيطان  
أو خياط وصباغ) أو فحوصهما فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان (على أن يتقبلا الاعمال) من  
الناس بأجر (و) أن (يكون الكسب بينهما) فيجوز ذلك استحضانا (وكل عمل يتقبله  
أحدهما يلزمهما) وعلى هذا فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالاجرة  
ويبرأ دافعهما بالدفع الى أحدهما (وكسب أحدهما بينهما) وجوه ان اشتركا بالمال  
على أن يشتري بأبجوهما ويبيعا) فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترى  
بالنسيئة وما بقى بينهما (وتضمن) عند الاطلاق (الوكالة) فتكون عتانا وتكون  
مفاوضة أيضا بشرطها السابق (فان شرط ما نصفاة المشتري) يدفع الزاء (أو مما لثته)  
اى أن يكون بينهما نصفين أو اثلاثا (فالربح كذلك وبطل شرط الفضل) فيكون الربح  
بينهما بقدر المالك

فوفصل فى الشركة الفاسدة \* ولا تصح \* الشركة (فى احتطاب واصطيد واستقاء)  
واجتناء الثمار الجبلية والبرية والتسكيد وهو السؤال من الناس (والكسب) أى  
المكسوب (للعامل و) لكن (عليه أجر مثل مال الآخر) ان أعانه بالغاما بلغ وهو الصحيح  
(والربح فى الشركة الفاسدة) التى يجوز ان تجعل صحيحة يكون (بقدر المال وان شرط  
الفضل وتبطل الشركة) أى شركة العقد عوت أحدهما (علم الآخر أولا (ولو حكما) بأن  
قضى لمحاقره مرتدا (ولم يرك) أحدهما (مال الآخر بلا اذنه فان اذن كل منهما  
لصاحبه (وادياعا) أو جهل (ضمننا) أى ضمن كل نصيب صاحبه ويتقاصان فان كان  
مال أحدهما أكثر يرجع باز يادة (ولو) أديا (متعاقبا ضمن الثاني) للاول علم باده  
صاحبه أولا (فان اذن أحدهما) أى أحد المتفاوضين لصاحبه (بشراء أمة ليطأها)  
المشتري (ففعلى له) لا للشركة (بلا شئ) والبايع مطالبة كل بشئ

(كتاب الوقف)

(هو) شرعا (حبس العين على) حكم (ملك الوقف والتصدق بالمنفعة) ولو في الجملة فهو جائز غير لازم كالعارية فيرجع فيه ويبيع ويرهن ويورث وقالاهو حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الوقف عنه وعليه الفتوى (والملك يزول بالقضاء) من قاض متول من قبل السلطان لا يحكم وطريقه أن يسلمه الى المتولى ثم يظهر الرجوع فيقضي القاضي بانقطاع ملكه فيه لزم (لا الى ملك) أي لا ينتهي الى يد مالك وعند أبي يوسف يزول بمجرد الوقف وبه أخذ شايخ العراق وبه يفتي وعند محمد به وبالتسليم وبه أفتى مشايخ بخاري قالوا وهو المعمول به في زماننا (ولا يتم) الوقف (حتى يقبض) للمتولى اذا كان مسجدا فانه يتم بالاقرار (و يجعل) الوقف (آخره) لجهة لا تقطع عند محمد وعند أبي يوسف اذا سمى جهة تقطع جاز وصار بعدها للفقراء وان لم يسهموا واختلف الترجيح والاخذ بقول أبي يوسف أحوط وأسهل بحر (وصح) وقف العقار بقرهوا كرتة) وهم عبيده الحرانون وكذا سائر آلات الحرارة (و صح) وقف (مشاع) يقسم (قضى بجواره) أماما لا يقسم كالحمام والرحى فهو صحيح بدون القضاء اتفاقا (و صح) وقف (منقول) قصدا (فيه تعامل) للناس كفاس وقدم ودراهم ودنانير وقدر وجنازة ونياها ومصحف وكتب بخلاف ما لا تعامل فيه ككتاب ومتاع عند محمد وعليه الفتوى (ولا يملك) بعد التمام والزرع ولا يملك ولا يعار (ولا يقسم) وان وقف على أولاده بل ينهائشون الاعندهما فيقسم المشاع وبه يفتي اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك أو الواقف الآخر أو لظروان اختلاف جهة وقفهما لا بين مستحق الوقف اجماعا (ويبدأ من غلته) بعمارته (بلا شرط) من الواقف (ولو) كان الوقف (دارا فعمارته على من له السكنى ولو أبى) من له السكنى (أو عجزهم الحاكم) أي أجره وعمره (بأجرته) فاذا عمر رده الى من له السكنى (وصرف) الحاكم (نقضه الى عمارته ان احتج) اليه (والا حفظه) لكي (بححتاج) الا اذا خاف ضياعه فيبيعه ويسلم ثمنه ليجتاح (ولا يقسمه) أي النقض (بين مستحق الوقف) لان حقهم في الغلة لافي العين (وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية اليه صح) الوقف والشرط عند أبي يوسف وهو ظاهر المذهب فيهما (وينزع لو خائشا) أو عاجزا أو ظهر به فسق كشرب الخمر وأما غير الخائش فلا يعزل ولو عزله بلا خيانة لم ينزع ولا يصير الثاني متوليا (كالوصى) فانه ينزع لو خائشا (وان شرط) الواقف (أن لا ينزع) الوقف من يده

(فصل في أحكام المسجد ونحوه) (من بنى مسجدا لم ير ملكه عنه حتى يفرزه) أي يميزه (عن ملكه بطريقه) بأن يجعل له طريقا عاما (و حتى) بأذن بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد غير الواقف في الأصح ولو هزنا أو أنشئ (زال ملكه) وقال أبو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مسجدا وفي رواية عن أبي حنيفة ومحمد اشترط الصلاة فيه بجماعة بأذان واقامة جهرا الامر وهو الصحيح (ومن جعل مسجدا تحت ممر داب)

فهذا طلاق بالثمن غير منكر ولم يكن ذا خلعا ولم يكن ثالثا أجبني بنظم مثل در وجوه

(الجواب) ان هذا رجل غلق زوجته على أن تقوم له أحدهما بألف درهم ولم يعين التي عليها المال وقد نظم الجواب العلامة ابن العزقال

أيا سائل عن مشكل متعسر أتاك جواب من محب مقصر لذا طلق الثنتين أحدهما بلا

بيان على وزن وورق مقدر ولا يجب المال المسمى لان من

لهما أحد النعدين لم يحرر فان قلت لم يملك الزوج زوجته

وقد بطل التعويض قلت تفكر

فهذا فساد طارى حكمه كما اذا أفلست فالحكم صعب التصور

ومنك استغدت الحكم ناسائي وكم

أفدت رعاك الله من متعسر (مسئلة) ان قيل أي رجل قال لامرأته أنت طالق

بعد شعر بطن كفى أو قال لها أنت طالق بعد شعر ظهر كفى وكان قد طلى ظهر

كفه بالنورة هل هما سواء وما الحكم في ذلك (الجواب) انه يقع بالقول الاول واحدة

كلو قال أنت طالق بعدد

سجل هذا الخوض وليس فيه سهل أو بعدد شعر حسد ابليس ولا شعر على جسده لأن باطن الكف لا يكون عليه شعر قط ولا يقع بالقول الثاني شيء لأن ظهر الكف يكون عليه الشعر فإذا لم يوجد لم يوجد الشرط ذكره في العدة (مسئلة) أن قيل ماذا يقع على رجل قال لا امرأته أنت طالق مثل النجوم (فالجواب) انه ان أراد مثل النجوم في النور والضياء يقع واحدة رجعية وان أراد في العدد وقع الثلاث (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لزوجه أنت طالق مثل الثلج (فالجواب) انه ان أراد مثله في البياض يقع واحدة رجعية وان أراد مثله في البرودة يقع واحدة بآئنة من الحاوي القدسي (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لزوجه أنت طالق لاقيل ولا كثير (فالجواب) ان هذه مسئلة فيها خلاف ففي العدة انها تطلق واحدة وعزاه في الذخيرة الى الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل وكذا حكى عن أبي بكر البخاري لان قوله لاقيل ولا كثير لا يفيد نفي قوله أنت طالق وروى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله انها تطلق ثنتين لان

وهو بيت تحت الارض يتخذ للتبريد فلم يصلح المسجد جازاً أو فوقه بيت وجعل باباً الى الطريق (الاعظم) وعزله عن ملكه (أو اتخذ وسط داره مسجد أو أذن للناس بالدخول فيه فله بيعه ويورث عنه) اذا مات لانه لم يخلص به لبقاء حق العبد فيه (ومن بنى سقاية أو خاناً أو رباطاً) للغة (أو مقبرة لم ير ملكه عنه حتى يحكم به حاكم) ويستوى في الانتفاع بهذه الاشياء الغني والفقير بخلاف وقف الغلة على الحاج مثلاً فإنه يختص بها الفقراء (وان جعل شيء من الطريق مسجد اصح) اذا لم يضر بالطريق (كعكسه) بأن جعل بعض المسجد طريقاً فيجوز لكل أحد أن يعرفه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب

### كتاب البيوع

(هو مبادلة المال بالمال بالتراضي ويلزم) البيع (بإيجاب وقبول) ان كانا بلفظ الماضي بلانية أو الحال بالنسبة في الاصح والايجاب ما يذكر أولاً من كلام أحد المتعاقدين والقبول ما يذكر ثانياً من الآخر (ويلزم البيع) بتعاطي أي تناول في خسيس ونفيس ولو من أحد الجانبين على الاصح اذا لم يصرح معه بعدم الرضا (وأي) من المتعاقدين (قام) وان لم يذهب (عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب) فلا يبقى للآخر ولاية القبول بعده (ولا بد من معرفة قدر) مبيع وعن (ووصف عن) كصرى أو دمشق (غير مشار) اليه (لا يشترط ذلك في) مشار اليه (في الجهالة بالاشارة) (وصح) البيع (بشأن حال) وموجل (بأجل معلوم) اذا كان بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر (ومطلقه) أي الثمن بأن ذكر فيه القدر دون الصفة يكون (على النقد) الغالب في بلد العدة لا بلد المتعاقدين (وان اختلفت النقود) في البلد وكانت في الرواج سواء (فسد) البيع (ان لم يبين) المشتري أحدهما في المجلس ويرضى به البائع وان كان بعض النقود أروج ينصرف اليه (ويباع الطعام كيلاً وجزافاً) أي بلا كيل ولا وزن اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم (و) يباع (بأناه) بعينه أو بغيره (بعينه لم يدر قدره) والمشتري الخيار فيهما وهذا اذا لم يحتسب الاثاء نقصان الحجر التفقت فان احتملها لم يجز (ومن باع صبرة) وهي جملة من الطعام (كل صاع بدرهم صح) البيع (في صاع واحد) الا أن يسمى جملة صبعانها أو قال لا يجوز في الكل شيء أولاً وبه يفتي (ولو باع ثلة) أي قطيع غنم (أو ثوباً) مشاراً اليه يضره القطع (كل شاء أو) كل (ذراع بدرهم فسد) البيع (في الكل) وبه يفتي وعند هاجوز وعلى هذا كل عددي متفاوت كالابل والبقر (ولو سمي البكل) أي كل المبيع في المجلس (صح في الكل) في المسائل الثلاث (فلو نقص كيل) فيما لو اشترى صبرة على أنها مائة صاع بمائة درهم (أخذ) الموجود (بخصته أو فسخ وان زاد) كيل (فللبائع) لوقوع العقد على قدر معين (ولو) باع المذروع على أنه مائة ذراع مثلاً (ونقص ذراع أخذ بكل الثمن أو تركه وان زاده لا يشتري) لان الذراع وصف

القليل واحدة والكثير  
ثلاث والثلثين بين القليل  
والكثير وفي الذخيرة  
علل قول المندواني هذا  
بأنه لما قال لقليل فقد قصد  
إيقاع الثلثين لأن الثلثين  
كثير على ما بيننا فلا يعمل  
قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا  
القول أقرب إلى الصواب  
وعن أبي نصر بن سلام وقد  
يسميه بعضهم نصرا قال  
الحافظ عبد القادر وهو  
غلط واسمه محمد وكنيته أبو  
نصرانه قال تطلق ثلاثا  
لأنه لما قال أنت طالق  
لا قليل قصدا إيقاع الكثير  
فوقع الكثير ولم يعمل  
قوله بعد ذلك ولا كثير قال  
في الذخيرة وهو اختيار  
الصدر الشهيد قلت  
ومقتضى هذا الوقف أولا  
قوله لا كثير يقع واحدة  
لأنه قصد إيقاع القليل ولم  
يعمل قوله بعد ذلك ولا قليل  
وقد رأيت هذا بعينه في  
الذخيرة والله الموفق (مسئلة)  
ان قيل ماذا يقع على رجل  
قال زوجته أنت طالق  
أكثر من الواحدة وأقل من  
الثلثين (فالجواب) أنه  
يقع عليه الطلاق الثلاث  
كذا في الحاوي القدسي ولم  
يبين وجهه والظاهر أنه لما  
قال أكثر من الواحدة وقع  
عليه زيادة عليها لما قال  
أقل من الثلثين نفي وقوع

والوصف لا يقابل شي من الثمن (ولا خيار للبائع) كما إذا شرط أنه معيب فوجده  
المشتري سليما (ولو قال) بعنك الثوب مثلا على أنه مائة ذراع بمائة درهم (كل ذراع  
بكذا ونقص ذراع) فالمشتري بالخيار إن شاء (أخذ) المبيع (بحصته من الثمن أو تركه  
وإن زاد) ذراع فله الخيار إن شاء (أخذ كله كل ذراع بكذا أو فسخ) البيع (وفسد بيع  
عشرة أذرع) من مائة ذراع (من دار) أو حمام وعندهما يجوز أن لم يسم حملتها وبه  
يفتي (لا) يفسد بيع عشرة (أسهم) من مائة سهم بالاجتماع اشيعوع السهم  
لا الذراع (وإن اشترى عدلا على أنه عشرة أثواب فتنقص) ثوب (فسد) البيع للجهالة  
(ولو بين لسكل ثوب ثمننا) بأن قال كل ثوب منه بدرهم (ونقص) ثوب (صح) البيع  
(بقدره) لعدم الجهالة (وغير) المشتري لتفرق الصفة (وإن زاد) ثوب (فسد) البيع  
في السكل للجهالة الزائدة (ومن اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أخذه)  
المشتري (بعشرة) دراهم (في عشرة و) زيادة (نصف) فبسط له نصف ذراع مجانا (بلا  
خيار) للمشتري عند الامام وهو الأصح وعند أبي يوسف بأحد عشر إن شاء وعند محمد  
بأخذه بعشرة ونصف إن شاء وهو أعدل الأقوال ببحر (و) أخذه (بتسعة في تسعة  
ونصف بخيار) لتفرق الصفة

**فصل** فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر وفيما لا يدخل وغيرهما (يدخل البناء  
والمقاييس المتصلة أغلاها كضبة وكيلون ولو من فضة لا مقاييس الاقفال ولا الاقفال  
و يدخل ما كان متصلا بالبناء (في بيع الدار) يدخل (الشجر في بيع الأرض بلا  
ذكر) راجع للمثلين (ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية) إلا إذا ثبت ولا  
قيمة له فبدخل في الأصح (و) لا يدخل (التمري في بيع الشجر لا بشرط) سواء كان له  
قيمة أولا في الصحيح (ويقال للبائع في الصورتين (أقطعها) أي العين المتصلة بالمبيع  
الشاة للزرع والثمر (وسلم المبيع) وهو الشجر والأرض مطلقا سواء كان الزرع  
والثمر لها قيمة أولا (ومن باع ثمرة) بارزة (بدا) أي ظهر (صلاحها أولا صح) البيع  
ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وقبل الظهور أصلا لا يصح اتفاقا  
(ويقطعها المشتري في الحال) جبر هذا إذا باع مطلقا أو بشرط القطع (وإن) باع  
(وشرط تركها على النخيل فسد) المبيع اتفاقا مطلقا وقيل لا يفسد إذا اتناها ثمرة  
وبه يفتي (ولو استثنى) البائع (منها) أي من الثمرة المبيعة (أرضا لا معلومة صح) في  
ظاهر الرواية (كبيع) أي كصحة بيع (بر) بخلاف جنسه (في سنبله وبقلا في قشره)  
وكذا الأرز والسهم (وأجرة الكيال) والوزن والذراع والعداد إذا باع بشرط  
الكيل والوزن والذرع والعدد (على البائع) لأنه من تمام التسليم (وأجرة نقد الثمن و)  
أجرة (وزنه على المشتري) وهذا يقتضي أن أجرة النقد غير أجرة الوزن والعرف الآن  
بخلافه (ومن باع سلعة بثمن حال سلمه) أي سلم المشتري الثمن (أولا) فإن سلم قيل  
للبائع سلم المبيع (والا) بأن باع سلعة بسلعة وغنا بثمن سلم (معا) ثم التسليم يكون  
بالتخلية على وجهه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وأن يقول خلعت بينك وبين



الثنتين فتعين وقوم الثلاث

للزوم الأكثر من الواحدة  
وانتفاء الثنتين والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
له أربع نسوة فطلق  
احداهن ثم قال للثانية  
أشركتك معها ثم قال للثالثة  
أشركتك معها ثم قال  
للرابعة أشركتك معهن فإذا  
يقع على كل واحدة منهن  
(فالجواب) انه يقع على  
الأولى طلقة واحدة وعلى  
الثانية واحدة وعلى الثالثة  
ثنتان وعلى الرابعة ثلاث  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
طلق امرأته قبل الدخول  
بها ومات فترثه مع نسائه  
(فالجواب) ان هذا رجل  
تزوج ثلاثا ودخل بواحدة  
منهن ثم طلق واحدة من  
نسائه غير معينة ومات قبل  
البيان فإنه يجعل ميراث  
النساء على اثني عشر سهمها  
خمس أسهم للتي دخل بها  
وسبعة أسهم للآخرين  
نصفين ولتي دخل بها كمال  
المهر ولهما خمسة أسداس  
مهرها (مسئلة) ان قيل  
أى مريض علق طلاق  
امرأته على فعل معين  
ففعلا ما علق عليه طلاقها  
فطلقتا ولا يجرمان الميراث  
(فالجواب) انه قال لهما ان  
دخلتما الدار فامتا طلقتان  
فدخلتما فوقع عليهما الطلاق  
ولا يجرمان الميراث لان كل  
واحدة منهما لم يقع طلاقها

المبيع فلو لم يقبله أو كان بعيدا لم يصرف قابضا

### باب خيار الشرط

(صح) ولو بعد العقد (للتبايعين أولا أحدهما) في مبيع كله أو بعضه كثلثه أو ربعه  
(ثلاثة أيام أو أقل) وفسد عند اطلاق أو تقييد (ولو أكثر) من ثلاثة أيام (لا) يصح  
وقالا يجوز اذا سمى مدة معلومة (فان أجاز في الثلاث صح) العقد استحسانا (ولو باع)  
عبدا (على انه ان لم ينقد) المشتري الثمن (الى ثلاثة أيام فلا يصح صح) استحسانا  
(و) لو باع على انه ان لم ينقد الثمن (الى أربعة) أو أكثر فلا يصح (لا) يصح خلافا  
لمحمد (فان نقد) الثمن (في الثلاث صح) وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه  
ولهذا ينقد عتق البائع ويملك التصرف فيمردون المشتري (وبقبض المشتري يملك  
بالقيمة) أى البدل ليعلم المثل هذا اذا قبضه باذن البائع كالمقبوض على سوم الشراء  
فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغ ما بلغت (وخيار المشتري لا يمنع) خروجه عن  
ملك البائع فيخرج (و) لكن (لا يملكه) المشتري وقال لا يملكه (وبقبضه يملك بالثمن  
كتميمه) في يد المشتري في المدة يعيب لا يرتفع كقطع يد ولو يعيب يرتفع كرض فان  
زال في المدة فهو على خياره والارزاه العقد (فلو اشترى زوجته) المملوكة للغير (بالخيار  
بقي النكاح) وعندهما يفسد (وان وطئها له أن يردّها) خلافا لهما هذا اذا كانت ثيبا  
ولم ينقصها الوطء فان كانت بكرًا امتنع الرد عنده أيضا (ولو أجاز من له الخيار) ولو  
أجنبيًا (بغية صاحبه) صريحًا أو دلالة كتحريف بائع في ثمن ومشتري في مبيع (صح)  
ولو فسخ من له الخيار بغية صاحبه (لا) يصح خلافا لابي يوسف ثم يتوقف الفسخ  
فان بلغ صاحبه في المدة ثم الفسخ ولو بعد مدة الخيار تم العدة بمقتضى ما قبل الفسخ (وتم  
العقد) الذي شرط فيه الخيار (بعوته) أى بعت من له الخيار ولا يورث عنه (ومضى  
المدة والاعتاق) من الم ترى (وقوبعوه) طالب (الاخذ بالشفعة) أى لو اشترى دارا  
بالخيار بيعت دار بجنيها وطلب أخذها بالشفعة تم العقد (ولو شرط المشتري) أو البائع  
(الخيار لغيره صح) استحسانا (وأى) من المشتري أو البائع أو الغير (أجاز أو نقض  
صح) كل من الاجازة والنقض استحسانا (فان أجاز أحدهما ونقض الآخر فلا سبق)  
منهما (أحق) بما فعل (وان كانا) أى الاجازة والفسخ (معًا) أو يعلم وقتها (فالفسخ)  
أحق في الاصح (ولو باع عبد بن) بألف (على انه بالخيار في أحدهما ان فصل) ثمن كل  
واحد (وعين) العبد الذي فيه الخيار (صح والا) أى وان لم يعين ولم يفصل أو عين فقط  
أو فصل فقط (لا) يصح وكذا لو كان الخيار للمشتري تتأى الأنواع الأربعة (وصح خيار  
التعين) في القيمات لافي المثلثات (فيما دون الأربعة) حتى لو اشترى أحد الثوبين  
أو الثلاثة على أنه يأخذ أيهما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلاثة أيام صح وفي الأربعة  
لا يصح (أ. ١٠٠) مثلا (على أنهما بالخيار فرضي أحدهما لا يرد الآخر) خلافا  
نيارا روي وقال العيب (ولو اشترى عبدا على أنه خيار أو كاتب

على رؤية شيء وقد كانت  
حاملًا فرأى ذلك الشيء في  
السوق ثم وضعت امرأته  
وتزوجت بزواج آخر قبل  
هوده من السوق (مسئلة)  
ان قيل أى نكاح اذالم  
يدخل الزوج فيه بالزوجات  
صح واذدخل بهن فسد  
(فالجواب) ان هذا نكاح  
عبد تزوج امرأة ثم امرأة  
فبلغ المولى فأجاز الكل فان  
لم يدخل بهن جاز نكاح  
الثالثة فان الاقدام على  
النكاح بهاردا لنكاح  
الثانية وبقي نكاح الثالثة  
موقوفًا اذا أجاز المولى جاز  
فان دخل بهن ثم أجاز فسد  
نكاحهن لان الاقدام على  
نكاح الثالثة لا يمكن ان  
يجعل رد العدة الثالثة  
والاولى ونكاح الثالثة في  
عدة الثانية والاولى لا  
يجوز كذا في العدة  
مسئلة ان قيل أى  
امرأة تزوجت بزواجين  
في عدة واحدة وجاز نكاح  
أحدهما (فالجواب) ان  
أحدهما له أربع نسوة  
مسئلة ان قيل أى دلى  
زوج صغيرا فتسوق  
النكاح على اجازة الصغير  
فالجواب انه مكاتب  
صغير زوجته مولا قبل  
اداء مال السكينة تسوق  
على اذنه لانه يلحق بالبالغ  
فيما يتسنى على الكتابة

(و) تسعة (بالموت) ولو لم يعد مضى السنة (ولا تحدث بيعة) وهي معبد النصارى (و) لا  
(كنيسة) وهي معبد اليهود ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة (في دارنا) ولو قرية في  
المختار (و) لكن (يعاد المتهذم) أى ما نهى بدم نفسه لا ما هدمه الامام من غير زيادة على  
البناء الاول ولا يعدل عن النقض الاول ان كفى (وعين الذمى عنافى الزى) أى فى  
اللباس وفى الهيئة (و) فى (الركب والسرج فلا يركب خيلا) الا عند حاجتنا الى  
الاستعانة فى الحرب فركب لكن با كفى لا يسرج والمعتد أنه لا يركب مطلقا وان  
ركب للضرورة نزل فى الجماع (ولا يعمل بالسلاح ويظهر الكسبيج) وهو الزنار من  
صوف أو شعر (و يركب سرجا كالا كفى) أى كالبردعة وينع من لبس العمامة ولو  
زرقاء أو صفراء على الصواب ومن زنا الاربعين والنياب الفاجر المختصة بأهل العلم  
والشرف (ولا يتنقض عهده بالاباء عن) اداء (الجزية والزيادة على ما سئل وقتل مسلم ونسب  
النبي صلى الله عليه وسلم) اذالم يعلن أما اذا أعلن واعتاده فالحق أنه يقتل (بل)  
يتنقض (بالحاق ثمة أو بالغبلة على موضع للهرب وصار) بعدهما (كل مرتد) الا أنه لو أسر  
يسرق بخلاف المرتد فإنه يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والمرتبج على الاسلام  
(ويؤخذ من) أموال (تغلي وتغلبة) بالغين (ضعف زكاتنا ومولاه) أى معتق  
التغلي فى الجزية والحراج (كولى القرشى والحراج والجزية ومال التغلي وهدية  
أهل الحرب) الى الامام (وما أخذنا منهم بالقتال) فلو يقتل بخمس ثم يقسم الباقي بين  
الغانين كالمير (يصرف فى مصالحنا كسد الثغور) وهو موضع المخافة من العدو (وبناء  
القناطر والجسور) وعمارة المساجد والباطات ورم ماشق من الانهار (وكفاية  
القضاة والعلماء والعمال المقاتلة وذرائعهم) أى ذرائع من ذكر (ومن مات) من أهل  
العطاء (فى نصف السنة حرم من العطاء) ولومات فى آخرها يستحب صرف ذلك الى  
ورثة مواعلم أن أهل العطاء فى زماننا القاضى والمدرس والمقتى

### باب أحكام المرتدين

(يعرض الاسلام على المرتد) فدا على المذهب (وتكشف شبهته) التى وقعت فى أمر  
دينه (ويحبس) وجوبه وقيل ندبا (ثلاثة أيام) يعرض عليه الاسلام فى كل يوم منها  
ان استعمل والاقول من ساعته الا اذا رضى اسلامه (فان أسلم) فيها (والا قتل) ويلقى فى  
حفرة كالكتاب كذا لومات على الردة وهو أقيع كفر من الاصل أشباه (واسلامه ان)  
يأتى بكلمة الشهادة (يتبرأ عن الاديان) كلها (سوى) دين (الاسلام أو عما انتقل  
اليه وكره قتله قبله) أى قبل عرض الاسلام (و) لكن (لم يضمن قاتله ولا يقتل  
المرتد) سواء كانت حرة أو أمة (بل تحبس) وتجر على الاسلام (حتى تسلم ويزول ملك  
المرتد عن ماله) برده (زوالا موقوفا) وقال لا يزول ملكه (فان أسلم عاد ملكه وان مات  
أو قتل على ردة) أو حكم بالحياة كفى النهر (ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد  
قضاء دين اسلامه وكسب ردة فى بعد قضاء دين ردة) وقال كلاهما الورثة

(ويبلغز) على وجه آخر  
 فيقال أي علوك زوجة  
 سيده فيتوقف نكاحه على  
 إجازته (وبجواب) بها (ويبلغز)  
 على وجه آخر فيقال أي  
 إنسان يتوقف النكاح  
 على إذن سيده له مادام في  
 ملكه وينفذ عليه إذا عتق  
 (وبجواب) بها وهي من  
 غرائب الفقه وهذا لأنه بعد  
 زوال الكتابة عاده غيرا  
 وليه سيده فينفذ نكاحه  
 عليه ولا يتوقف على إجازته  
 لأنه كان تانذا من جهة المولى  
 وانما يتوقف للكتابة وقد  
 زالت كما في نكاح العبد  
 بغير إذن المولى حيث ينفذ  
 بعد عتقه من غير توقف  
~~مسئلة~~ ان قيل أي  
 رجل خرج يشتري  
 زوجته طعاما من السوق  
 فلما عاد قالت له أخرج فأنا  
 متزوجة بغيرك ولا أحل  
 لك وأنت عبدى (الجواب)  
 ان هذه امرأة زوجها  
 أبوها من عبده وحملت منه  
 فلما خرج الى السوق وضعت  
 ومات أبوها فورثت العبد  
 فيبطل النكاح فتزوجت  
 برجل آخر من ساعتها  
 أولم يكن قد دخل بها فلا  
 حدة عليها فتزوج من  
 ساعتها (ويسأل) عنها بوجه  
 آخر فيقال أي امرأة  
 زوجها مسافر فكتبت  
 إليه اني تزوجت برجل

المسلمين ككسب المرتدة والفتوى على ان دين الاسلام والردة يقضى من كسب  
 الاسلام الآن لا يفي فيقضى الباقي من كسب الردة (وان حكم) الحاكم (بلحاظه) مرتدا  
 (عتق مدبره) من الثلث وكذا مدبرها إذا لحقت وتخل ديونها (وأما ولده) من كل ماله  
 (وحل دينه) المثل الذي عليه وأما دينه المثل الذي له فيبقى على أجله (وتوقف  
 مبايعته وعتقه وهديته) ورهنه (فان آمن نفذ وان هلك) على ردة (بطل) وعندهما  
 تنفذ هذه التصرفات (وان عاد) المرتد اليهما (مسلم) بعد الحكم بلحاظه فواجبه في يد  
 وارثه) من ماله (أخذه) بقضاء أو رضاه وان جاء مسلما قبل الحكم فكان له لم يرتد  
 فياخذ ما يجد من ماله بغير قضاء ورضاه ويضمن ما تلفه (والا) بأن أزاله الوارث عن  
 ملكه (لا) يأخذه (ولو ولدت أمة له نصرانية) أي كناية (لستة أشهر) أو أكثر (منذ  
 ارتد) فادعاه (فهى أم ولد وهو ابنه حر) (لكن لا يرثه) ولو كانت (مسلمة) ورثه الابن  
 ان مات المرتد في الصورتين أو قتل (على الردة أو لحق) مرتدا (بدار الحرب) وانما قيد  
 بقوله لستة أشهر لأنهم ان جاءت بولد لاقل منها فالولد يرثه (وان لحق المرتد بماله) أي  
 مع ماله (فظهر عليه فهو) أي ماله لأن نفسه (في) فان رجع (بعد ما لحق) بلامال سواء  
 قضى بلحاظه أولا في ظاهر الرأية (وذهب بماله وظهر عليه فلوارثه) (الا) انه يأخذه بغير  
 شيء قبل القسمة وبالقمة بعدها (فان لحق) المرتد له عبد في دار الاسلام (وقضى  
 بعبد له) لابنه فكتابه (الابن) (الحاه) المرتد (مسلم) (الكتابة) أي بدلها (والولد) (لورثه)  
 أي لورث الابن وهو المرتد بخلاف ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الولد للابن  
 (فان قتل مرتد جلا خطأ ولحق بدراهم) (أو قتل فالدية في كسب الاسلام) خاصة  
 وقال في كسب الردة والاسلام (ولو ارتد بعد القطع) أي بعد ما قطعت يده (عمدا) ومات  
 منه (أو لحق) وقضى بلحاظه (لجاءه) مسلمات منه ضمن القاطع فيها (ما) نصف الدية  
 في ماله لورثته (وانما قيد بقوله بعد القطع) لأنه لو ارتد قبله فأسلم ومات منه لم يضمن شيئا  
 (فان لم يلحق) المرتد المقطوع أو لحق ولم يقض بلحاظه (وأسلم ومات ضمن) القاطع  
 (الدية) كلها وعند محمد نصف الدية (ولو ارتد مكاتب ولحق) بدراهم واكتسب مالا  
 (فأخذ بماله) وعرض عليه الاسلام فأبى (وقتل) على ردة (فكتابته لمولاه وما بقي)  
 من بدل الكتابة (لورثته) أي ورثة المكاتب (ولو ارتد الزوجان ولحقا) بدار الحرب  
 (فولدت) ولدا فيهما (ورلده) أي لهذا الولد (ولد) ثمة فظهر عليهم فالولدان في ويحبر  
 الولد على الاسلام (ولو ولد الولد ارتداد الصبي العاقل صحيح) حتى لا يرث من أقاربه  
 الكفار ولا من أقاربه المسلمين وزوجته ولومات لا يصلي عليه (كاسلامه) وانما  
 قيد بالعاقل لان غير العاقل لا تنفع ردة (ويحبر) الصبي (عليه) (لكن لا يقتل)  
 ان أبى

### ﴿باب البغاة﴾

هم الخارجون عن طاعة الامام الحق بغير حق ولو بحق فليسوا ببغاة اذا (خرج قوم

آخر فأبى أن يجمع من المال  
وتكسبه فأبى أن لا ينقعه  
على نفسه لأن عبدى  
(وبحسب) بما تقدم (مسئلة)  
ان قيل أى رجل استقبل  
رجلا فقال له زوجنى  
امرأتك فقال حتى أسأل  
أبى فقال ان أباك قدمات  
فقال زوجتكها فقبل صح  
النكاح (فالجواب) ان هذا  
رجل تزوج أمة أبيه ولم  
يكن دخل بها فلما مات أبوه  
فسد النكاح لانه ملكها  
بالارث فهي أمة ذمى  
تزوجها (مسئلة) ان  
قيل أى رجل زج ابنته فلم  
يرض المولى فيبطل العقد  
(فالجواب) ان هذا عبد زوج  
ابنته وهي أمة فلم يرض المولى  
وهو المولى (مسئلة) ان قيل  
أى عبد تزوج باذن مولاه  
فان رضى مولاه بما فعل  
بطل النكاح وان رد المولى  
ذلك جاز النكاح (فالجواب)  
ان هذا العبد تزوج وأمه  
برقبته فان رضى المولى بذلك  
يبطل النكاح لان المرأة  
صارت مالكة له وملك  
اليمين والنكاح لا يجتمعان  
وان رد السيد ذلك جاز  
النكاح والعبد عبده  
وللرأة المهر من الحرية  
(مسئلة) ان قيل أى  
رجل دخل السوق فأرسلت  
اليه امرأته انى حرمت عليك  
وزوجت ابنتى منك فان  
أسأت الضيعة بسكانها

من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلد دعاهم) الامام (اليه) اى الى طاعته  
(وكشف شبهتهم) فذا فان أجابوا اتم المراد وان قالوا فاعلنا الظلم فالا امام يتمتع عن  
الظلم ولولم يتمتع وقتلهم فالناس لا يعينون الامام ولا البغاة (وبدأ بقتلهم) وان لم  
يسدوا بقتله اذ انعسكروا واجتمعوا وهو المذهب (ولو) كان لهم فتة (أى جماعة  
يرجعون اليها) أجهز على جريحهم (أى اسرع قتله) واتبع موليهم والا) اى وان لم  
يكن لهم فتة (لا) يجهز على جريحهم ولا يتبع موليهم (ولم تنسب ذريتهم) أى البغاة  
(و) لكن (حبس اموالهم) ولا تقسم (حتى يتوبوا) فترد عليهم (وان احتاج) أهل  
العدل الى سلاح أهل البغي وخيلهم (فأقل بسلاحهم وخيلهم) وان لم يحتاجوا الى  
ذلك حبس خيلهم كسائر اموالهم ويبيع الكراع أى الخيل ويحبس ثمنه (وان قتل  
باغ مثله) عمدا أو خطأ (فظهر عليهم) أى على أهل البغي (لم يجب) على القاتل (شيء)  
لكونه مباح الدم (وان غلبوا) أى البغاة (على مصر) من أمصارنا (فقتل مصرى  
مثله) عمدا (فظهر) أى غلب أهل العدل (على المصر قتل) القاتل (به) قصاصا ان لم  
يجرأ على أهل المصر احكامهم وان أجزه هالا (وان قتل عادل باغيا أو قتله) أى  
العادل (باغ وقال) الباغى (أنا) كنت (على حق) واصر على دعواه (ورثه) أى  
القاتل المقتول فى صورتين (وان قال أنا) كنت (على باطل لا) يرث الباغى (وكره  
بيع السلاح من أهل الفتنة) وفى عساكرهم (وان لم يدروا انه) أى المشتري (منهم)  
أى من أهل الفتنة (لا) يكره وخرج بالسلاح ما يتخذ منه السلاح فلا يكره بيعه منهم  
بخلاف بيعه من أهل الحرب

### كتاب اللقيط

هو شرع عام لمولود حتى طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا (نذب  
التقاطه) ان لم يخف ضياعه (ووجب) اى لزم (ان خاف) عليه (الضياع) بأن غلب  
على ظنه ذلك ثم ان لم يعلم به غيره فهو فرض عين والافه فرض كفاية (وهو حر ونفقته  
فى بيت المال) ان برهن الملتقط على التقاطه ولم يكن له مال والا ففى ماله كاره  
(و) كعقل (جنياته) فانه يكون فى بيت المال (ولا يأخذه) أى اللقيط (منه) أى من  
الملتقط (احد قهرا) ولو أخذه دفعه القاضى الى الاول الا اذا دفعه باختياره ولا ينبغى  
للإمام أخذه منه بالولاية العامة لا بموجب (ويثبت نسبهم من واحد) بمجرد دعواه ولو  
غير الملتقط استحسنوا لحيوا والافا لينة (ومن اثنين) ان ادعى معا ولا مرجح ولو  
سبقت دعوة أحدهما فهو ابنه ولو مع أحدهما مرجح ككونه حرا والاخر عبد اقدم  
الحر (وان وصف أحدهما علامة به) كشامة وساعة (فهو أحق به) ان وافق اذا  
لم يعارضها أقوى منها كبنية الآخر وحرية وسبقة واسلامه (و) يثبت نسبه (من ذمى  
وهو مسلم ان لم يكن) أى يوجد (فى مكان أهل الذمة) كقريته - م اوبيعه او كنيسة  
والمسئلة باعية لانه اما ان يجده مسلم فى مكاننا مسلم او كافر فى مكانهم فكافر او كافر

أوزوجها من غيرك

وأوجب عليك نفقتها وذلك في يوم واحد (فالجواب) ان هذا عبد زوجته مولاة من ابنته ثم مات الأب قبل الدخول فورثت العبد فخرمت عليه ثم تزوجت ابنتها منه ولم يدخل بها فلم يحسن الضيعة فباعته من ابنتها ففسد النكاح بينهما ثم تزوجتها من زوج آخر وأوجبت عليه نفقة ابنتها (مسئلة) ان قيل أى عشر رجال زوج كل واحد منهم ابنته من رجل واحد وهن بالغات فأجزن جميعا ورضين بذلك فالذى يصح من هذا النكاح وما الذى يبطل (فالجواب) ان نكاح التاسعة والعاشرة جائز ونكاح البواقي باطل لانه لما قبل الخامسة فقد أبطل نكاح الاربع ولما قبل نكاح التاسعة فقد أبطل نكاح الاربع الاخرى من قبل انه زاد على الاربع فلم يبق له الا التاسعة والعاشرة (مسئلة) ان قيل أى رجل تزوج امرأتين وكيلاها ودخل بها ثم يكون لها الخيار (فالجواب) ان هذه امرأة وكلت رجلان ان يزوجها ومعت المهر فزوجهما الوكيل ونقص من المسمى فلما دخل بها علمت فلها الخيار وقيد

أهرازاية اعتبار المكان لسبقه (و) يثبت (من عبد وهو حر ولا يرق) أى لو ادعى رجل ان اللقيط عبده لا يصدق (الا بينته وان وجد معه مال فهو له) ولو فوقه أو تختمه أو دابة هو عليها فيه صرفه الواجد اليه بامر القاضي (ولا يصح) أى لا ينفذ (للمتقط عليه) أى على اللقيط (نكاح وبيع واجارة) فى الاصح لأن الولاية عليه فى نفسه وماله للسلطان (ويسلمه فى حرفة ويقبض هبته) ان وهبه احد وليس له ان يتختمه فان فعله وهلك ضمن ولو علم الختان انه لقيط ضمن

### ﴿كتاب اللقطة﴾

هى رفع شئ ضائم لللفظ لا للتعلق نذب رفعها صاحبها وفرض عند خوف ضياعها ويجرم ان أخذها لنفسه (لقطة الحبل والحرم أمانة ان أخذها ليردها على ربها أو أشهد) على ذلك انه أخذها ليردها على ربها ويكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه على (وعرف) أى نادى عليها حيث وجدها وفى الجامع (الى ان علم ان ربها) أى صاحبها (لا يطلبها) أو أنها نفسها ان بقيت كالاطعمه والخار (ثم يتصدق بها ان كان غنيا) أو يأكلها ان كان فقيرا (فان حاربها) بعد تصدقه خيران شاء (نفذه أو ضمن المتقط) أو المسكين ان كانت هالكة وان كانت قائمة أخذها (وصح التقاط الهيمه) سواء كانت بغير أو بقرا أو شاة (وهو) أى المتقط (متبرع فى الاتفاق على اللقيط واللقطة بغير اذن الحاكم فلا يرجع به على اللقيط اذا كبر ولا على رب اللقطة (ولو) أنفق عليهما (باذن القاضي تكون) النفقة (دينا) عليه وعلى صاحبها ف يرجع اذا كبر أو على بيت المال اذا مات صغيرا أو على رب اللقطة اذا جاء (ولو كان لها نفع آخرها) القاضي (وأنفق عليها والا) أى وان لم يكن لها نفع وخاف ان تستغرق النفقة قيمتها (باعها) القاضي وأمر بحفظ ثمنها (ومنعها) أى المتقط اللقطة (من ربها حتى يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها) جبرا (بلا بينة فان بين علامتها حل الدفع) اليه ان وافق (بلا جبر) من القاضي (وينتفع بها) المتقط (لو) كان (فقيرا) لكن باذن القاضي عند الاكثر وقيل بدونه (والا) أى وان لم يكن فقيرا (تصدق بها على أجنبي وصح) التصديق (على أبيه وزوجته وولده) الكبير (لو) كانوا (فقرا

### ﴿كتاب الآبق﴾

وهو غلوك فر من مال كك قصدا (أخذ أحب) من تركه (ان قوى) أى قدر (عليه) وأوجب ان خاف ضياعه وحرام ان أخذه لنفسه (ومن رده من مدة سفر الى مولاة وهو ممن يستحق الجعل فله أربعون درهما) ولو بلا شرط (ولو) كانت (قيمه أقل منه) وقال محمد يقضى له بقيمته الا درهما هو المذهب (ومن رده لاقل منها فبحسابه) وقيل يرضخ له برأى الحاكم أو يقدر باصطلاحهما لويه يقضى (والمدر و ام الولد كالتقن) فى وجوب الجعل التام (وان أبق من الدار لا ضمن) ولا جعل له هذا اذا أشهد انه أخذه ليرده (ويشهد وجوبه ان اخذه ليرده) فلم يمشهد وقت الاخذ لا جعل له (وجعل) عبد

آخر فليجتمع من المال  
وتكسبه فابعثه الى لا نفقه  
على نفسه لان عبدى  
(وبجاء) بما تقدم (مسئلة)  
ان قيل أى رجل استقبل  
رجلا فقال له زو جنى  
امرأتك فقال حتى أسأل  
أبى فقال ان أباك قد مات  
فقال زو جنتكها فقبل صح  
النكاح (فالجواب) ان هذا  
رجل تزوج أمة أبيه ولم  
يكن دخل بها فلما مات أبوه  
فسد النكاح لانه ملكها  
بالارث فهي أمة فصح  
تزوجه لها (مسئلة) ان  
قيل أى رجل زج ابنته فلم  
يرض المولى فيمطل العقد  
(فالجواب) ان هذا عبد زو ج  
ابنته وهي أمة فلم يرض المولى  
وهو المولى (مسئلة) ان قيل  
أى عبد تزوج باذن مولاه  
فان رضى مولاه بما فصل  
بطل النكاح وان رد المولى  
ذلك جاز النكاح (فالجواب)  
ان هذا العبد تزوج وأمهر  
برقبته فان رضى المولى بذلك  
يطل النكاح لان المرأة  
صارت مالكة له ومالك  
اليمن والنكاح لا يجتمعان  
وان رد السيد ذلك جاز  
النكاح والعبد عبده  
وللسرة المهر من الحبرة  
مسئلة ان قيل أى  
رجل دخل السوق فأرسلت  
اليه امرأته انى حرمت عليك  
وزوجت ابنتى منك فان  
أسأت الضميمة بسكانها

من المسلمين عن طاعة الامام وغلّبوا على بلاد دعاهم) الامام (اليه) اى الى طاعته  
(وكشف شبهتهم) ثم باق ان أجابوا ثم المراد وان قالوا فلعنا الظلمة فالامام يمتنع عن  
الظلم ولولم يمتنع وقال لهم فالتناسر لا يعينون الامام ولا البغاة (وبدأ بقتالهم) وان لم  
يسدوا بقتاله اذا اتسكروا واجتمعوا وهو المذهب (ولو) كان لهم فتة أى جماعة  
يرجعون اليها (أجهز على جريحهم) أى اسرع قتله (واتبع موليهم والا) اى وان لم  
يكن لهم فتة (لا) يجهز على جريحهم ولا يتبع موليهم (ولم تنسب ذريتهم) أى البغاة  
(و) لكن (حبس اموالهم) ولا تقسم (حتى يتوبوا) فترد عليهم (وان احتاج) أهل  
العدل الى سلاح أهل البغي وخيلهم (قاتل بسلاحهم وخيلهم) وان لم يحتاجوا الى  
ذلك حبس خيلهم كسائرهم وبيع الكراع أى الخيل ويحبس ثمنه (وان قتل  
باغ مثله) عمدا أو خطأ (فظهر عليهم) أى على أهل البغي (لم يجب) على القاتل (شئ)  
لكونه مباح الدم (وان غلبوا) أى البغاة (على مصر) من أمصارنا (فقتل مصرى  
مثله) عمدا (فظهر) أى غلب أهل العدل (على المصر قتل) القاتل (به) قصاصا ان لم  
يجر و على أهل المصر احكامهم وان أجزه هالا (وان قتل عادل باغيا أو قتله) أى  
العادل (باغ وقال) الباغى (أنا) كنت (على حق) واصر على دعواه (ورثه) أى  
القاتل المقتول فى الصورتين (وان قال أنا) كنت (على باطل لا) يرث الباغى (وكره  
بيع السلاح من أهل الفتنة) وفى عساكرهم (وان لم يدروا انه) أى المشتري (منهم)  
أى من أهل الفتنة (لا) يكره وخرج بالسلاح ما يتخذ منه السلاح فلا يكره بيعه منهم  
بخلاف بيعه من أهل الحرب

### كتاب اللقيط

هو شرعاً مملوك لولد حتى طرحه أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من تهمة الزنا (فدب  
التقاطه) ان لم يحق ضياعه (ووجب) اى لزم (ان خاف) عليه (الضياع) بأن غلب  
على ظنه ذلك ثم ان لم يعلم به غيره فهو فرض عين والا فهو فرض كفاية (وهو حر ونفقته  
فى بيت المال) ان برهن الملتقط على التقاطه ولم يكن له مال والا ففى ماله كإرثه  
(و) كعقل (جنائته) فانه يكون فى بيت المال (ولا يأخذه) أى اللقيط (منه) أى من  
الملتقط (احد قهرا) ولو أخذ دفعه القاضى الى الاول الا اذا دفعه باختياره ولا ينبغي  
للامام أخذه منه بالولاية العامة الامو جب (ويثبت نسبه من واحد) بمجرد دعواه ولو  
غير الملتقط استحساناً للحياة والاقبالينة (ومن اثنين) ان ادعى ماله معاولا مريح ولو  
سبقت دعوة أحدهما فهو ابنه ولو مع أحدهما مريح ككونه حراً والاخر عبد اقدم  
الحر (وان وصف أحدهما علامة به) كشامة وسلامة (فهو أحق به) ان وافق اذا  
لم يعارضها أقوى منها كمينه الآخر حر يته وسبقه واسلامه (و) يثبت نسبه (من ذمى  
وهو مسلم) ان لم يكن (أى يوجد) فى مكان أهل الذمة كقريةهم او بيعة او كنيسة  
والمسئلة رابعة لانه امان يجده مسلم فى مكاننا فسلم او كافر فى مكانهم فكافر او كافر

أوزوجها من غيرك  
 وأوجب عليك نفقتها وذلك  
 في يوم واحد (فالجواب)  
 ان هذا عبدزوجه مولا  
 من ابنته ثم مات الاب قبل  
 الدخول فورثت العبد  
 فخرمت عليه ثم تزوجت ابنتها  
 منه ولم يدخل بها فلم يحسن  
 الضيعة فباعته من ابنتها  
 ففسد النكاح بينهما ثم  
 زوجتها من زوج آخر  
 وأوجبت عليه نفقة ابنتها  
 (مسئلة) ان قيل أى عشر  
 رجال زوج كل واحد منهم  
 ابنته من رجل واحد وهن  
 بالغات فاجزن جميعا ورضين  
 بذلك فما الذى يصح من هذا  
 النكاح وما الذى يبطل  
 (فالجواب) ان نكاح  
 التاسعة والعاشرة جائز  
 ونكاح البواقي باطل لانه  
 لما قبل الخامسة فقد أبطل  
 نكاح الاربع ولما قبل  
 نكاح التاسعة فقد أبطل  
 نكاح الاربع الاخرى  
 من قبل انه زاد على  
 الاربع فلم يسقطه الا  
 التاسعة والعاشرة (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل تزوج  
 امرأة من وكيلها ودخل بها  
 ثم يكون لها الحيار  
 (فالجواب) ان هذه امرأة  
 وكلت رجلان ان يزوجها  
 ومعت المهر فزوجهما الوكيل  
 ونقص من المسمى فلما دخل  
 بها علمت فلها الحيار وقيد

في مكاننا أو عكسه فظاهر الزاوية اعتبار المكان لسبقه (و) ثبت (من عبد وهو حر  
 ولا يرق) أى لو ادعى رجل ان اللقيط عبده لا يصدق (الابينة وان وجدته مال فهو  
 له) ولو فوقه أو تحتها أو دابة هو عليها فيصرفه الواجد اليه بأمر القاضي (ولا يصح) أى  
 لا ينفذ (للملتقط عليه) أى على اللقيط (نكاح وبيع واجارة) فى الاصح لأن الولاية  
 عليه فى نفسه وماله للسلطان (ويسلم فى حرفة ويقض هبته) ان وهبه احد وليس له  
 ان يحتنمه فان فعله وهلك ضمن ولو علم الختان انه لقيط ضمن

### كتاب اللقطة

هى رفع شئ ضائع للفظ لالتكافؤ برفعها لصاحبها وفرض عند خوف ضياعها  
 ويحرم ان أخذها لنفسه (لقطة الحل والحرم أمانة ان أخذها ليردها على ربها أو أشهد)  
 على ذلك انه أخذها ليردها على ربها ويكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه  
 على (وعرف) أى نادى عليها حيث وجدها وفى الجامع (الى ان علم ان ربها) أى  
 صاحبها (لا يطلبها) أو أنها نفسها ان بقيت كالأطعمه والخمار (ثم يتصدق بها ان  
 كان غنيا) أو يأكلها ان كان فقيرا (فان جاء ربها) بعد تصدقه خيرا ان شاء (نقذه أو  
 ضمن الملتقط) أو المالكين ان كانت هالكة وان كانت قائمة أخذها (وصح التقاط  
 الهيمة) سواء كانت بعيرا أو بقرا أو شاة (وهو) أى الملتقط (متبرع فى الاتفاق على  
 اللقيط واللقطة) بغير اذن الحاكم فلا يرجع به على اللقيط اذا كبر ولا على رب اللقطة  
 (ولو) أتفق عليهما (بأذن القاضي تكون) النفقة (دنيا) عليه وعلى صاحبها فراجع  
 اذا كبر أو على بيت المال اذا مات صغيرا أو على رب اللقطة اذا جاء (ولو كان لها نفع  
 أجرها) القاضي (وأنفق عليها والا) أى وان لم يكن لها نفع وخاف ان تستغرق النفقة  
 قيمتها (باعتها) القاضي وأمر بحفظ ثمنها (ومنعها) أى الملتقط اللقطة (من ربها حتى  
 يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها) جبرا (بلاينة فان بين علامتها حل الدفع) اليه ان  
 وافق (بلا جبر) من القاضي (وينتفع بها) الملتقط (لو) كان (فقيرا) لكن بأذن  
 القاضي عند الاكثر وقيل بدونه (والا) أى وان لم يكن فقيرا (تصدق بها على أجنبي  
 وصح) التصديق (على أبيه وزوجته وولده) الكبير (لو) كانوا (فقراء

### كتاب الآبق

وهو علوكم فرم من مالكة قصد (أخذه أحب) من تركه (ان قوى) أى قدر (عليه)  
 وأوجب ان خاف ضياعه وحرمان أخذ لنفسه (ومن رده من مدة سفر الى مولا وهو  
 ممن يستحق الجعل فله أربعون درهما) ولو بلا شرط (ولو) كانت (قيمته أقل منه)  
 وله قيمته الا درهم وهو المذهب (ومن رده لأقل منها فبحسابه) وقيل  
 الحاكم أو يقدر باصطلاحهما وبه يفتى (والمدبر وام الولد كالقن) فى وجوب  
 (وان آبق من الدار لا يضمن) ولا جعل له هذا اذا أشهد انه أخذه ليرده  
 (ويشهد وجوبه) ان أخذه ليرده (فلو لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له) (وجعل) عبد



في العدة بما اذا صدق

الوكيل الزوج على ذلك  
وأقر الزوج بأن التوكيل  
كما قالت قال ولها عليه ان  
اختارت الرد مهر المثل ولا

نفقة لها في العدة قال  
وكذلك ان أنكر الزوج  
لان القول قولها مع اليمين  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
تزوج امرأته ودخل بها ثم  
يكون له الخيار (فالجواب)  
ان هذا رجل وكل رجلا  
أن يزوجه بمهر معلوم وزاد  
الوكيل على المسمى ولم يعلم  
الموكل ودخل بها ثم علم فله  
الخيار ان شاء أجاز ما فعله  
المأمور وان شاء رد لها

مهر المثل بالدخول (مسئلة)  
ان قيل أى رجل بالغ  
جامع امرأته بالغة ولا تحرم  
عليه أمه ولا بنتها (فالجواب)  
انه جامع امرأته ميتة كذا  
في التتارخانية معزوا الى  
العتابية (مسئلة) ان قيل  
أى مطلقة ثلاثا تزوجت  
برجل آخر ودخل بها  
ووطئها وطلقها ولم يحلها  
بوطنه للزوج الاول  
(فالجواب) انها تزوجت  
بعده ووطئها قبل أن يحل  
السيد النكاح فان هذا  
الوطء لا يحل للاول (مسئلة)  
ان قيل أى امرأة ليس لها  
ان تتزوج بغدز وجهها  
الذي بانث منه بغيره  
(فالجواب) انها امرأة

(الرهن على المرتهن) اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل فان كانت أكثر فيقدر الدين  
عليه وبالباقى على الراهن (وأمر نفقته كالقطة) وله حبسه لدين نفقته ولا يزوج  
القاضي خوف اباقة نانيا

### كتاب المفقود

(هو غائب لم يدر موضعه وحياته وموته فينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله  
ويقوم عليه وينفق منه على قريبه ولدا) وهم أصوله وفروعه (و) على (زوجته) فلو  
نصب المفقود قديما حال حضرته لا ينصب القاضي (ولا يفرق بينه وبينها) ولو بعد مضي  
أربع سنين (وحكم القاضي) (بعونه بعد تسعين سنة) من يوم ولد وعليه الفتوى وفي  
ظاهر الرواية يقدر جوت أقرانه من أهل بلده على المذهب (و) اذا حكم بعونه (تعتد  
أمراته) للوفاة من وقت الحكم بعونه (وورث) ماله (منه حينئذ لقبله) أى قسم ماله  
بين ورثته الموجودين الآن لا من مات قبله (ولا يرث) المفقود (من أحد) مات حال فقد  
ولكن يوقف نصيبه من ارثه فان ظهر حيا فالموقوف له والا يرد على ورثته مورثه عند  
موته (فلو كان مع المفقود وارث يحجب به) أى بالمفقود محجب حرمان (لم يعط شيئا وان  
انتقص حقه) أى حق الوارث بالمفقود (يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي كالحل)  
وبيانه في الاصل

### كتاب الشركة

وهي ضربان شركة ملك وشركة عقد (شركة المالك) أن يملك اثنان مثلاً (عينا ارقا أو  
شرا) أو فخذ ذلك (وكل) منهما (أجنبي في قسط غيره) حتى لا يجوز له التصرف فيه الا  
بإذن صاحبه (وشركة العقدان يقول أحدهما شأركم في كذا ويقبل الآخر) بأن  
يقول قبلت (وهي مفاوضة ان تضمنت وكالة وكفالة) بأن يكون كل منهما موكيلا عن  
الآخر وكفيلاً عنه في أعمال التجارة (وتساويا مالا) وربحا (وتصرفا ودينا فلا تصح  
المفاوضة بين حر وعبد وصبي وبالغ) اتفاقا فيهما (و) لا بين (مسلم وكافر) لعدم  
المساواة خلافا لابي يوسف وكذا لا تصح بين صبيين ومأذونين ولا تصح الا بلفظ  
المفاوضة أو ببيان مقتضياتها (وما يشتره كل) منهما (يقع مشتركا) بينهما (الاطعام  
أهله وكسوتهم) وكسونه وكذا ما كان من حوائجه ولو جارية للوطء بإذن شريكه (وكل  
دين لزم أحدهما بالتجارة) واستقراض (وغصب) واستئلاك (وكفالة) بالمال (بالامر لزم  
الآخر) ولو كفل بعمال بغير أمر المالك قول عنه لم يؤخذ به شريكه اتفاقا (وتبطل)  
المفاوضة وتصير عتانا (ان وهب لأحدهما) وقبض وقبض (أو ورث) أو وصل الى يده  
بصدقة وصية (ما تصح فيه الشركة) كالنفدين ونحوهما (لا العرض) أى لو وهب  
لأحدهما العرض أو العقار أو ورثته لا تبطل (ولا تصح مفاوضة وعنان بغير النفدين  
والتبر) وهو الذى لم يضرب من ذهب وفضة (والفلوس النافقين) أى الرأغبين والا  
فكهر وض (ولو باع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر) حتى صار مال كل منهما



ارتدت لتفارق زوجها

تجبر على الاسلام وتغزر  
خمسة وسبعين سوطا وليس  
لها ان تزوج الأزوجها  
الاول وبه أخذ الفقهاء  
رحمهما الله تعالى كذا في  
مال الفتاوى (مسئلة)  
ان قيل أى معتدة من طلاق  
رجعى لا يكون لزوجها  
الرجعة ولا يجوز لها ان  
تتزوج بزواج آخر (الجواب)  
انها معتدة من رجعى  
اغتسلت من حیضتها  
الثالثة وحیضتها أقل من  
عشرة أيام فغسلت عامة  
أعضائها وبقيت لعة أو  
أصبغ فقد انقضت الرجعة  
ولا يجوز لها أن تتزوج  
بزواج آخر ما لم تغسل تلك  
اللمعة أو الاصبغ من الخيرة

### كتاب الطلاق

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
طلق زوجته على مال بعد  
الدخول بها وبطل العوض  
ووقع الطلاق بانثا ولم يكن  
خلعا ولا نكاحا قال ابن العز  
وقد نظمها الشيخ بدر الدين  
الرضي الحنفى فقال  
أيا من غدا يهدى الانام  
بفضله  
الى كل صاحب مشكل متعسر  
اذا طلقت زوجته بعد وطئه  
صريحا على مال جليل  
مقدر  
وذا المال حقا بطل الشرع  
حكمه

مشتراكا بينهما شركة ملك (وعقد الشركة صح) هذا اذا تساوى بقيمة (وعنان ان  
تضمنت وكالة فقط) أى دون الكفالة (وقه صح مع التساوى فى المال دون الربح) فى  
(عكسه وبعض المال) دون البعض بخلاف المفاوضة (و) تصح مع (خلاف الجنس)  
بان كان من أحدهما دراهم ومن الآخر نانير (و) تصح مع (عدم الخلط وطول  
المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن الكفالة (و يرجع) المشتري اذا أدى الثمن من  
ماله (على شريكه بحصته منه) أى من الثمن (وتبطل) الشركة مطلقا (بملاك المالكين  
أو أحدهما قبل الشراء) والهلاك على مالكه قبل الخلط وعليهما بعده (وان اشترى  
أحدهما بماله وهلاك مال الآخر) بعد الاشتراك (المشتري) بفتح الراء (بينهما ورجع)  
المشتري (بحصته من ثمنه على شريكه وتفسد) الشركة (ان شرط لأحدهما) أولغيرهما  
(دراهم مسعاة من الربح) لقطع الشركة (واسئل من شريكى العنان والمفاوضة أن يبضع)  
أى يدفع المال بضاعة بأن يشترط الربح كله لصاحب المال (ويستأجر) من يحفظ  
المال وينصرف فيه (ويودع ويضارب) أى يدفع المال مضاربة (ويؤكل) أجنبيا  
بييع وشراء (ويده) أى يد كل واحد منهما (فى المال أمانة) فيقبل قوله بينهما فى مقدار  
الربح والخسران والضياغ والدفع لشريكه (و) شركة العقد (تقبل ان اشترك خياطان  
أو خياط وصباغ) أو فحواهما فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان (على أن يتقبلا الاعمال) من  
الناس بأجر (و) أن (يكون الكسب بينهما) فيجوز ذلك استحضانا (وكل عمل يتقبله  
أحدهما يلزمهما) وعلى هذا فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالاجرة  
ويبرأ دافعا بالذفع الى أحدهما (وكسب أحدهما بينهما) وجوه ان اشتركا بلا مال  
على أن يشترىا بوجوههما وبيعا) فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترىا  
بالنسيئة وما بقى بينهما (وتضمن) عند الطلاق (الوكالة) فتكون عذانا وتكون  
مفاوضة أيضا بشرطها السابق (فان شرط انصافه المشتري) بفتح الراء (أو مثالته)  
أى أن يكون بينهما نصفين أو اثنائا (فالربح كذلك وبطل شرط الفضل) فيكون الربح  
بينهما بقدر المالك

فصل فى الشركة الفاسدة \* ولا تصح الشركة (فى احتطاب واصطيد واستمقاء)  
واجتناء الثمار الجبلية والبرية والتكدي وهو السؤال من الناس (والكسب) أى  
المكسوب (للعامل) لكن (عليه أجر مثل مال الآخر) ان أعانه بالغام بلغ وهو الصحيح  
(والربح فى الشركة الفاسدة) التى يجوز ان تجعل صحيحة يكون (بقدر المال وان شرط  
الفضل وتبطل الشركة) أى شركة العقد (بوت أحدهما) علم الآخر أولا (ولو حكما) بان  
قضى لمحاكمه مرتدا (ولم يترك) أحدهما (مال الآخر بلا اذنه فان اذن كل) منهما  
لصاحبه (واد يامها) أو جهل (ضمننا) أى ضمن كل نصيب صاحبه ويتقاصان فان كان  
مال أحدهما أكثر يرجع بالزيادة (ولو) أديا (متعاقبا ضمن الثانى) للاول علم باده  
أحدهما (أى أحد المتفاوضين لصاحبه) بشراء أمة ليطأها  
(للاشركة بلا شئ) وللبائع مطالبه كل بشئها

## ﴿كتاب الوقف﴾

فهذا طلاق بلا غير منكر  
ولم يكن ذا خلع ولا يملك ثالثا  
أجسني بنظم مثل در

وجوهر

(فالجواب) ان هذا رجل  
خلق زوجته على أن تقوم  
له أحدهما بألف درهم  
ولم يعين التي عليها المال  
وقد نظم الجواب العلامة ابن  
العزقالب

أياسألي عن مشكل متعسر  
أناك جواب من محب مقصر  
لذا طلق الثنتين أحدهما  
بلا

بيان على وزن ورق مقدر  
ولا يجب المال المسمى لان

من  
لها أحد النعدين لم يتحرر  
فان قلت لم يملك الزوج

زوجه

وقد بطل التعويض قلت  
تفكر

فهذا فساد طارى حكمه كما  
إذا أفلست فالحكم صعب

التصور

ومنك استغدت الحكم  
أياسألي وكم

أفدت رعاك الله من متعسر  
(مسئلة) ان قيل أي رجل

قال لا امرأته أنت طالق  
بعدد شعر بطن كفى أو قال

لها أنت طالق بعدد شعر  
ظهر كفى وكان قد طلى ظهر

كفه بالنورة هل هما سواء  
وما الحكم في ذلك (فالجواب)

انه يقع بالقول الاول واحدة  
كما لو قال أنت طالق بعدد

(هو) شرعا (حبس العين على) حكم (ملك الوقف والتصدق بالمنفعة) ولو في الجملة فهو  
جائز غير لازم كالعارية فيرجع فيه ويبيع ويرهن ويورث وقال هو حبس العين على  
حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الوقف عنه وعليه الفتوى (والملك يزول بالقضاء) من  
قاض متول من قبل السلطان لا يحكم وطريقه أن يسلمه الى المتولى ثم يظهر الرجوع  
فيقضي القاضي بانقطاع ملكه فيلزم (لا الى مالك) أي لا ينتهي الى يد مالك  
وعند أبي يوسف يزول بمجرد الوقف وبه أخذ شايخ العراق وبه يفتي وعند محمد  
وبالتسليم وبه أفتى مشايخ بخارى قالوا وهو المعمول به في زماننا (ولا يتم) الوقف (حتى  
يقبض) للمتولى الا اذا كان مسجدا فإنه يتم بالاقرار (ويجعل) الوقف (آخره  
لجهة لا تنقطع) عند محمد وعند أبي يوسف اذا هي جهة تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء  
وان لم يسهموا واختلف الترجيح والاخذ بقول أبي يوسف أحوط وأسهل بحر (وصح  
وقف العقار بقره أو كرتة) وهم عبيد الحران ونحو كذا سائر آلات الحرارة (و) صح  
وقف (مشاع) يقسم (قضي بمجازه) أما لا يقسم كالحمام والرحى فهو صحيح بدون  
القضاء اتفاقا (و) صح وقف (منقول) قصدا (فيه تعامل) للناس كفاس وقدم  
ودراهم ودنانير وقدر وجمازه وثيابهم ومصحف وكتب بخلاف ما لا تعامل فيه ككتاب  
ومناع عند محمد وعليه الفتوى (ولا يملك) بعد التمام والازم ولا يملك ولا يرهن ولا  
يعار (ولا يقسم) وان وقف على أولاده بل يتهابون الا عندهما فيقسم المشاع وبه  
يفتي اذا كانت القسمة بين الوقف وشريكه المالك أو الوقف الآخر وانظره وان  
اختلفت جهة وقفهما لا بين مستحق الوقف اجماعا (ويبدأ من غلته) بعمارة (بلا  
شرط) من الوقف (ولو) كان الوقف (دارا فعمارته على من له السكنى ولو أبي) من له  
السكنى (أو عجزهما الحاكم) أي أجره وعمره (بأجرته) فاذا عمر رده الى من له السكنى  
(و) صرف الحاكم (نقصه الى عمارته ان احتج) اليه (والاحتفظ له) كى (يحتاج) الا  
اذا خاف ضياعه فيبيعه ويسلك ثمنه ليجتاح (ولا يقسمه) أي النقص (بين مستحق  
الوقف) لان حقهم في الغلة لافي العين (وان جعل الوقف غلة الوقف لنفسه أو  
جعل الولاية اليه صح) الوقف والشرط عند أبي يوسف وهو ظاهر المذهب فيهما  
(و) ينزع لو خائفا أو عاجزا أو ظهر به فسق كسرب الخمر أو ما غير الخائف فلا يعزل ولو  
عزله بلا خيانة لم ينزع ولا يصير الثاني متوليا (كالوصي) فإنه ينزع لو خائفا (وان  
شرط) الوقف (أن لا ينزع) الوقف من يده

فصل في أحكام المسجد ونحوه (من بنى مسجدا لم يرز ملكه عنه حتى يفرضه) أي  
يعينه (عن ملكه بطريقه) بأن يجعل له طريقا عاما (و) حتى (بأذن بالصلاة فيه فاذا  
صلى فيه واحد) غير الوقف في الأصح ولو هيزا أو أنشئ (زال ملكه) وقال أبو يوسف  
يرزول ملكه بقوله جعلته مسجدا وفي رواية عن أبي حنيفة ومحمد  
فيه جماعة بأذان واقامة جهر الامر وهو الصحيح (ومن جعل مسجدا

سجل هذا الحوض وليس

فيه سهل أو بعدد شعر حسد

ابليس ولا شعر على جسده

لأن باطن الكف لا يكون

عليه شعرة ولا يقع بالقول

الثاني شيء لأن ظهر الكف

يكون عليه الشعر فإذا لم يوجد

لم يوجد الشرط ذكر معناه

في العدة (مسئلة) ان قيل

ماذا يقع على رجل قال

لا امرأته أنت طالق مثل

النجوم (فالجواب) انه ان

أراد مثل النجوم في النور

والضياء يقع واحدة رجعية

وان أراد في العدد وقع

الثلاث (مسئلة) ان قيل

ماذا يقع على رجل قال

لزوجته أنت طالق مثل

الشئ (فالجواب) انه ان أراد

مثله في البياض يقع واحدة

رجعية وان أراد مثله في

البرودة يقع واحدة بآئنه من

الحاوي القدسي (مسئلة)

ان قيل ماذا يقع على رجل

قال لزوجته أنت طالق

لا قليل ولا كثير (فالجواب)

ان هذه مسئلة فيها خلاف

ففي العدة انها تطلق واحدة

وعزاه في الذخيرة الى الشيخ

الامام الجليل أبي بكر محمد

ابن الفضل وكذا حكى عن

أبي بكر البخاري لان قوله

لا قليل ولا كثير لا يفيد

نفي قوله أنت طالق وروى

عن الفقيه أبي جعفر رحمه

الله انها تطلق ثنتين لان

وهو بيت تحت الارض يتخذ للتبرد فلو صالح المسجد جاز (أو فوقه بيت وجعل بابه الى الطريق) الاعظم (وعزله) عن ملكه (أو اتخذ وسط داره مسجدا أو أذن للناس بالدخول فيه فله بيعه ويورث عنه) اذا مات لانه لم يخلص به لبقاء حق العبد فيه (ومن بنى سقاية أو خاناً أو رباطاً للفرقة) أو مقبرة لم يزل ملكه عنه حتى يحكم به حاكم ويستوى في الانتفاع بهذه الاشياء الغني والفقير بخلاف وقف الغلة على الحاج مثلاً فإنه يختص بها الفقراء نهر (وان جعل شيء من الطريق مسجداً صم) اذا لم يضر بالطريق (كعكسه) بأن جعل بعض المسجد طريقاً فيجوز لكل أحد أن يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب

### كتاب البيوع

(هو مبادلة المال بالمال بالتراضي ويلزم) البيع (بإيجاب وقبول) ان كانا بلفظ الماضي بآئنة أو الحال بآئنة في الاصح والايجاب ما يدكر أولاً من كلام أحد المتعاقدين والقبول ما يدكر ثانياً من الآخر (ويلزم البيع) بتعاطي أي تناول في خسيس ونفيس ولومن أحد الجانبين على الاصح اذا لم يصرح معه بعدم الرضا (وأي) من المتعاقدين (قام) وان لم يذهب (عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب) فلا يبقى للآخر ولاية القبول بعدم (ولا بد من معرفة قدر) مبيع وعن (ووصف ثمن) كصرى أو دمشق (غير مشار) اليه (لا يشترط ذلك في) مشار (اليه) في الجهالة بالاشارة (وصح) البيع (بثمن حال) وموجل (بأجل معلوم) اذا كان بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر (ومطلقه) أي الثمن بأن ذكر فيه القدر دون الصفة يكون (على النقد الغالب) في بلد العدة لا بلد المتعاقدين (وان اختلفت النقود) في البلد وكانت في الرواج سواء (فسد) البيع (ان لم يبين) المشتري أحدها في المجلس ويرضى به البائع وان كان بعض النقود أروج ينصرف اليه (وبيع الطعام كيلاً وجزاًفاً) أي بلا كيل ولا وزن اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم (و) (بيع) (بآناه) بعينه أو بغيره (بعينه لم يدركه) وللمشتري الخيار فيهما وهذا اذا لم يحتسب الاثاء النقصان والحرج التفقت فان احتملها لم يجز (ومن باع صبرة) وهي جملة من الطعام (كل صاع بدرهم صح) البيع (في صاع واحد) الا ان يسمى جملة صبعانها وقال لا يجوز في الكل شيء أولاً به يفتي (ولو باع ثلثة) أي قطيع غنم (أو ثوباً) مشار اليه يضره القطع (كل شاء أو) كل (ذراع بدرهم فسد) البيع (في الكل) وبه يفتي وعند ما يجوز وعلى هذا كل عددي متفاوت كالابل والبقر (ولو سمي الكل) أي كل المبيع في المجلس (صح في الكل) في المسائل الثلاث (فلو نقص كيل) فيما لو اشترى صبرة على أنها مائة صاع بمائة درهم (أخذ) الموجود (بحصته) أو فسخ وان زاد كيل (فللبائع) لو وقع العقد على قدر معين (ولو) باع المذرع وع على أنه مائة ذراع مثلاً (ونقص ذراع أخذ بكل النـ من أوترك وان زادة لا تشتري) لان الذراع وصف

القليل واحدة والكثير  
ثلاث والنتين بين القليل  
والكثير وفي الذخيرة  
علم قول الهندواني هذا  
بأنه لما قال لا قليل فقد قصد  
إيقاع الثنتين لأن الثنتين  
كثير على ما بيننا فلا يعمل  
قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا  
القول أقرب إلى الصواب  
وعن أبي نصر بن سلام وقد  
يسميه بعضهم نصرا قال  
الحافظ عبد القادر وهو  
غلط واحده محمد وكنيته أبو  
نصرانه قال تطلق ثلاثا  
لأنه لما قال أنت طالق  
لا قليل قصدا يقاع الكثير  
فوقع الكثير ولم يعمل  
قوله بعد ذلك ولا كثير قال  
في الذخيرة وهو اختيار  
الصدر الشهيد قلت  
ومقتضى هذا الوقف أولا  
قوله لا كثير يقع واحدة  
لأنه قصد إيقاع القليل ولم  
يعمل قوله بعد ذلك ولا قليل  
وقدر أيت هذا بعينه في  
الذخيرة والله الموفق (مسئلة)  
ان قيل ماذا يقع على رجل  
قال زوجته أنت طالق  
أكثر من الواحدة وأقل من  
الثنتين (فالجواب) أنه  
يقع عليه الطلاق الثلاث  
كذا في الحواشي القدسي ولم  
يسن وجهه والظاهر أنه لما  
قال أكثر من الواحدة وقع  
عليه زيادة عليها لما قال  
وأقل من الثنتين في وقوع

والوصف لا يقابله شيء من الثمن (ولا خيار للبائع) كما إذا شرط أنه معيب فوجده  
المشتري سليما (ولو قال) بعثك الثوب مثلا على أنه مائة ذراع بمائة درهم (كل ذراع  
بكذا ونقص ذراع) فالمشتري بالخيار إن شاء (أخذ) المبيع (بحصته من الثمن أو تركه)  
وان زاد ذراع فله الخيار إن شاء (أخذ كله كل ذراع بكذا أو فسخ) البيع (وفسد بيع  
عشرة أذرع) من مائة ذراع (من دار) أو حرام وعندهما يجوز أن لم يسم حملتها وبه  
يفتي (لا) يفسد بيع عشرة (أسهم) من مائة سهمهم بالأجماع لشيوع السهم  
لا الذراع (وان اشترى عدلا على أنه عشرة أثواب فنقص) ثوب (فسد) البيع للجهالة  
(ولو بين لكل ثوب ثمننا) بأن قال كل ثوب منه درهم (ونقص) ثوب (صح) البيع  
(بقدره) لعدم الجهالة (وغير) المشتري لتفرق الصفة (وان زاد) ثوب (فسد) البيع  
في الكل للجهالة الزائدة (ومن اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع درهم أخذه)  
المشتري (بعشرة) دراهم (في عشرة) زيادة (نصف) فيسلم له نصف ذراع بحجنا (بلا  
خيار) للمشتري عند الامام وهو الأصح وعند أبي يوسف بأحد عشر إن شاء وعند محمد  
بأخذه بعشرة ونصف إن شاء وهو أصح عند الأقوال بجز (و) أخذه (بتسعة في تسعة  
ونصف بخيار) لتفرق الصفة

**فصل** فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر وفيما لا يدخل وغيرهما (يدخل البناء  
والمفاتيح) المتصلة أغلاقتها كضبة وكيلون ولو من فضة لا مفاتيح الا فقال ولا الا فقال  
ويدخل ما كان متصلا بالبناء (في بيع الدار) يدخل (الشجر في بيع الأرض بلا  
ذكر) راجع للمسئلتين (ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية) الا إذا ثبت ولا  
قيمة له فيدخل في الأصح (و) لا يدخل (الثمر في بيع الشجر لا بشرط) سواء كان له  
قيمة أولا في الصحيح (ويقال للبائع) في الصورتين (أقطعها) أي العين المتصلة بالمبيع  
الشاهة للزرع والثمر (وسلم المبيع) وهو الشجر والأرض مطلقا سواء كان الزرع  
والثمر لها قيمة أولا (ومن باع ثمرة) بارزة (بدا) أي ظهر (صلاحتها ولاصح) البيع  
ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وقبل الظهور أصلا لا يصح اتفاقا  
(ويقطعها المشتري في الحال) جبرها إذا باع مطلقا أو بشرط القطع (وان) باع  
(وشرط تركها على الخيل فسد) المبيع اتفاقا مطلقا وقيل لا يفسد إذا انتهت الثمرة  
وبه يفتي (ولو استثنى) البائع (منها) أي من الثمرة المبيعة (أرضا لا معلومة صح) في  
ظاهر الرواية (كبيع) أي كعقبة بيع (بر) بخلاف جنسه (في سنبله وبقا في قشره)  
وكذا الأرز والنهس (وأجرة الكيال) والوزن والذراع والعدد إذا باع بشرط  
الكيل والوزن والذرع والعدد (على البائع) لأنه من تمام التسليم (وأجرة نقد الثمن و)  
أجرة (وزنه على المشتري) وهذا يقتضي أن أجرة النقد غير أجرة الوزن والعرف الآن  
بخلافه (ومن باع سلعة بثمن حال سلمه) أي سلم المشتري الثمن (أولا) فان سلم قبل  
للبائع سلم المبيع (والا) بأن باع سلعة بسلعة وغناب ثمن سلم (معا) ثم التسليم يكون  
بالتخيلة على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وأن يقول خلعت بينك وبين

الثنتين فتعين وقوع الثلاث

للزوم الأكثر من الواحدة  
وانتفاء الثنتين والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
له أربع نسوة فطلق  
احدها ثم قال لثانيسة  
أشركتكم معها ثم قال لثالثة  
أشركتكم معها ثم قال  
لرابعة أشركتكم معهن فاذا  
يقع على كل واحدة منهن  
(فالجواب) انه يقع على  
الأولى طلقة واحدة وعلى  
الثانية واحدة وعلى الثالثة  
ثنتان وعلى الرابعة ثلاث  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
طلق امرأته قبل الدخول  
بها ومات فسترته مع نسائه  
(فالجواب) ان هذا رجل  
تزوج ثلاثا ودخل بواحدة  
منهن ثم طلق واحدة من  
نسائه غير معينة ومات قبل  
البيان فانه يجعل ميراث  
النساء على اثني عشر سهما  
خمس أسهم للتي دخل بها  
وسبعة أسهم للآخرين  
نصفين ولتي دخل بها كمال  
المهر ولها خمسة أسداس  
مهرها (مسئلة) ان قيل  
أي مريض علق طلاق  
امرأته على فعل معين  
ففعلا ما علق عليه طلاقها  
فطلقتها ولا يحرم الميراث  
(فالجواب) انه قال لثمان  
دخلتما الدار فاتفقا طالق  
فدخلتما فوقع عليهما الطلاق  
ولا يحرم الميراث لان كل  
واحدة منهما لم يقع طلاقها

المبيع فلو لم يقله أو كان بعيد الم يصر قابضا

### باب خيار الشرط

(صح) ولو بعد العقد (للتبايعين أو لأحدهما) في مبيع كله أو بعضه كثلته أو ربعه  
(ثلاثة أيام أو أقل) وفسد عند اطلاق أو تقييد (ولو أكثر) من ثلاثة أيام (لا) يصح  
وقال يجوز اذا سمي مدة معلومة (فان أجاز في الثلاث صح) العقد استحسانا (ولو باع)  
عبدا (على انه ان لم ينقد) المشتري الثمن (الى ثلاثة أيام فلا يبيع صح) استحسانا  
(و) لو باع على انه ان لم ينقد الثمن (الى أربعة) أو أكثر فلا يبيع (لا) يصح خلافا  
لمحمد (فان نقد) الثمن (في الثلاث صح) وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه  
ولهذا ينفذ عتق البائع ويملك التصرف فيه دون المشتري (و يقبض المشتري بهلك  
بالقيمة) أي البدل ليعلم المثل هذا اذا قبضه باذن البائع كالمقبوض على سوم الشراء  
فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغ ما بلغت (وخيار المشتري لا يمنع) خروجه عن  
ملك البائع فيخرج (و) لكن لا يملكه) المشتري وقالا يملكه (و يقبضه يملك بالثمن  
كتعبيه) في يد المشتري في المدة بعبء لا يرتفع كقطع يد ولو بعبء يرتفع كمرض فان  
زال في المدة فهو على خياره والالزمة العقد (فلو اشترى زوجته) المملوكة للغير (بالخيار  
بقي النكاح) وعندهما يفسد (وان وطئها له أن يردها) خلافا لهما هذا اذا كانت نيبا  
ولم ينقصها الوطء فان كانت بكرا امتنع الرد عنده أيضا (ولو أجاز من له الخيار) ولو  
أجنبيًا (بغيبه صاحبه) صريحًا أو دالة كتصرف بائع في غن ومشتري مبيع (صح)  
ولو فسخ (من له الخيار بغيبه صاحبه) (لا) يصح خلافا لابي يوسف ثم يتوقف الفسخ  
فان بلغ صاحبه في المدة تم الفسخ ولو بعد مدة الخيار تم العدة بقبضه قبل الفسخ (وتم  
العقد) الذي شرط فيه الخيار (بموت) أي موت من له الخيار ولا يورث عنه (ومضى  
المدة والاعتاق) من الم ترى (وتوابعه و) طالب (الاخذ بالشفعة) أي لو اشترى دارا  
بالخيار فبيعت دار بجنيها وطلب أخذها بالشفعة تم العقد (ولو شرط المشتري) أو البائع  
(الخيار لغيره صح) استحسانا (وأي) من المشتري أو البائع أو الغير (أجاز أو نقض  
صح) كل من الإجازة والنقض استحسانا (فان أجاز أحدهما نقض الآخر فالأسبق  
منهما أحق) بما فعل (وان كانا) أي الإجازة والفسخ (معًا) أو لا يعلم وقتها (فالفسخ)  
أحق في الأصح (ولو باع عبدان) بألف (على انه بالخيار في أحدهما ان فصل) ثمن كل  
واحد (وعين) العبد الذي فيه الخيار (صح والا) أي وان لم يبيع ولم يفصل أو عين فقط  
أو فصل فقط (لا) يصح وكذا لو كان الخيار للمشتري تتأني الأنواع الأربعة (وصح خيار  
التعيين) في القيمات لافي المثليات (فيما دون الأربعة) حتى لو اشترى أحد الثوبين  
أو الثلاثة على أنه يأخذ أيهما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلاثة أيام صح وفي الأربعة  
لا يصح (ولو اشترى عبدا) مثلا (على أنهم بالخيار فرفض أحدهما لا يرده الآخر) خلافا  
لهما وكذا الخلاف في خيار الرؤيق والعيب (ولو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب

بصنعها يعني بدخولها بل بدخولها ودخول ضررتها من عيون المسائل (مسئلة) ان قيل أى رجل مكلف حلف بطلاق امرأته نلانا كاذبا ولا حنث عليه (فالجواب) انه مظلوم أشهد عند استخلاف الظالمه بالطلاق الثلاث انه لا يخلف كذا با على ما هو الصحيح (مسئلة) ان قيل أى رجل قال لامرأته أنت طالق أو طلقك ولا يقع عليه الطلاق والحال انه لم يعلق ذلك على شئ (فالجواب) انه رجل عني به الاخبار كذا لا يقع عليه الطلاق ذكره في البرازية عازيا الى شمس الأئمة الحلواني وقال في موضع آخر ان عني الاخبار عما مضى كذبا له في الديانة امسا كما وفي القنية قال راقا للمعيط ما يقتضي انه يقع قصاه لاديانة لان القاضي يتهمه فلو أشهد قبل ذلك زالت التهمة ثم رقم للاصل في باب التلجئة وقال اذا تواضعا انا نخبر عن الطلاق والعناق على مال كذا ثم أخبر عنه لم يكن ذلك طلاقا ولا عتقا ودين فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقه وقد بسطت الكلام فيها في شرحي على الوهبانية

فكان) العبد (بخلافه) بأن كان لا يحسن أدنى ما ينطلق عليه الكتابة والحبس (أخذه بكل الثمن) ان شاء (أو ترك) لغوات الوصف المرغوب فيه

### ﴿باب خيار الرؤية﴾

(شراء مال مبره) كزيت في زق وير في جواق (جائر) اذا اتفقا على أنه موجود في ملكه (وله) أى للمشتري (أن يردّه اذا رآه وان رضى قبله) ولو فسح المبيع قبل الرؤية صح ان علم البائع وهو غير موقت بوقت (ولا خيار لمن باع مال مبره) بأن ورث شيأ فباعه قبل الرؤية (ويبطل) خيار الرؤية (بما يبطل) به (خيار الشرط وكفت رؤية بوجه الصبر) وهو اسم لكوم من الحب (و) وجه (الزقيق) رجلا وامرأة (و) وجه (الدابة) التي تتركب (وكفلها) في الصحيح ورؤية القوائم ليست بشرط (و) كفت رؤية (ظاهر الثوب مطويا) وعند زق لا بد من نشره ورؤية كله وعليه الفتوى (و) كفت رؤية (داخل الدار) وعند زق لا بد من رؤية داخل البيوت وبه يقتضى وكفى جس شاة لحم ونظر ضرع شاة قنية وذوق مطعوم وشم مشموم (ونظر وكيله بالقبض كمنظره لا نظر رسوله) حتى لو اشترى طعاما لم يره ورأه وكيله بقبضه سقط خياره ولو رآه رسوله بقبضه لا (وصح عقد الاعمى) بيعا أو شراء (وسقط خياره اذا اشترى بيمين المبيع) اذا كان مما يعرف به (وشمه وذوقه) كذلك (وفي العقار) والشجر والعبد وكل ما لا يعرف بالشم والذوق (بوصفه) له بالبلغ ما يمكن هذا اذا وجد الجبس ونحوه قبل شرائه فلو بعده ثبت له الخيار بها الى أن يرضى بقول أو فعل (ومن رأى أحد الثوبين فاشترى اهما ثم رأى الآخر له ردهما) ان شاء لارد الآخر وحده (ولا يورث) خيار الرؤية (تكميد الشرط) فلو مات المشتري قبل الرؤية لا ينتقل الى ورثته (ومن اشترى ما رأى) قاصد شرائه عالما بأنه مرثيه وقت الشراء (خير ان تغرب) عن الصفة التي رآها (والا) أى وان لم يتغير (الا) خياره (وان اختلفا في التغير فالقول للمبايع بيمينه وعلى المشتري البينة هذا لو المدة قريبة فلو بعدت فالقول للمشتري (و) القول (للمشتري) بيمينه (لو) اختلفا (في) أصل (الرؤية) لانه منسك (ولو اشترى عدلا) من الثياب ولم يره وقبضه (وباع منه ثوبا أو وهب) وسلم ثم اطلع على عيب في الباقي أمسكه ان شاء أو (رده بيمين لا بخيار رؤية أو شرط)

### ﴿باب خيار العيب﴾

(من وجد بالمبيع عيبا) ينقص الثمن (أخذه بكل الثمن أو رده وما أوجب نقصان الثمن عند التجار عيب كالإباق) مطلقا الا اذا بقى من المشتري الى البائع فليس بعيب (والبول في الفراش والسرقة الا اذا سرق شيئا لا كل من المولى أو يسير اكفلس) وهذه عيوب في الصغير المبلغ فاذا بلغ فليس الماضي بعيب حتى يعود في يد المايع ثم يعود في يد المشتري (والجنون) وهو لا يختلف صغرا وكبرا ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودته عند المشتري (والجنون) (تن الفهم) (والدفن) (تن الابط) (والزنا ولده)

وحررت المسألة هناك

جهدى والله الموفق (مسئلة)  
ان قيل اى رجل قال  
لامرأته أنت طالق أمس  
ولا يقع عليه الطلاق  
(الجواب) أنه رجل  
تزوجها اليوم وهذا بخلاف  
ما لو قال لعبد أنت حر أمس  
وقد اشتراه اليوم حيث  
يعتق لأنه اقرار بالحرية  
والحر لا يملك اما فى الاول  
فالطلاق أمس ممكن والحل  
اليوم من الحاروى القدسي  
(مسئلة) ان قيل اى رجل  
قال له آخرى اليك حاجة  
أقتضيهما الى فقال له نعم  
وحلف بالطلاق أنه يقتضيهما  
ولم يقتضها ولا يقع عليه  
الحنث (الجواب) ان كانت  
هذه الحاجة بينهما السائل بأنها  
طلاق امرأته الحالف ثلاثا  
فله أن لا يطلقها ولا يصدقه  
ولا يلزمه شيء من الظهيرة  
والخانية (مسئلة) ان قيل  
أى رجل قال لآخر كل امرأة  
أتزوجها حتى تقوم الساعة  
فهى طالق ثم تزوج امرأة  
ولا يقع عليه الطلاق  
(الجواب) أن هذا رجل  
أراد بقوله حتى تقوم الساعة  
قيام ذلك الرجل فى تلك  
الساعة لجعل قيامه غاية  
للتعليق وكذلك لو كان  
التعليق بعتق كل جارية  
يشتريها بذلك ونقل عن  
الامام الاعظم مشله حين

كلها عيب (فى الامة) دون الغلام ولو أمر فى الاصح الا اذا كان البخر والدفريه  
فاحسين أو يكون الزنا عاده له بحيث يتكرر أكثر من مرتين (والكفر) عيب فيه  
(وعدم الحيض) لبنت سبعة عشر وعندها خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه  
نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح (والاستحاضة والسعال القديم) لا المعتاد  
(والدين) الذى يطالب به فى الحال لا المؤجل لعقده وفى الفقه انه عيب مطلقا (والشعر  
والماء فى العين) فيد فيه ما وكذا كل مرض فى العين ككثرة دمع (فلو حدث)  
عيب (آخر عند المشتري) واطلع على عيب كان عند البائع (رجع) المشتري (بنقصانه  
أورد) المبيع (برضا بائعه ومن اشترى ثوبا فاقطعه) ولم يخطئه فوجد به عيبا (رجع)  
بنقصان (العيب فان قبله البائع كذلك) أى مقطوعا (له ذلك) لأنه أسقط حقه (وان  
باعه المشتري لم يرجع بشيء) سواء كان عالما بالعيب وقت المبيع أو لا فى ظاهر الزاوية  
(فلو قطعه) المشتري (وخاطه أو صبغه) أحمر أو نحوه مما يرد قيمة الثوب (أولت  
السويق) الذى اشتراه (سمن) أو خبز الدقيق أو غرس أو بئى غير عالم بالعيب (فاطلع  
على عيب) كان عند البائع فى هذه الاشياء (رجع بنقصانه كما) يرجع بالنقصان (لو  
باعه) أى باع كلام من المذكورات (بعد رؤية العيب أو مات العبد) المراد هلاك  
المبيع عند المشتري (أو اعتقه) بالمال ثم اطلع على العيب فانه يرجع بالنقصان  
والتدبير والاستيلاء كالاعتاق (فان أعتقه على مال) أو كاتبه (أو قتلته) أو أبى لم  
يرجع بشيء وعن أبى يوسف أنه يرجع بالنقصان لان هذا القتل لم يتعلق به حكم  
دنيوى فكان كال موت (أو كان) المبيع (طعاما فأكله) كله (أو) أكل (بعضه لم يرجع  
بشيء) (راجع للمبيع) ولو اشترى بيضا أو قنأه أو جورا أو بطيخا وكسره (ووجده)  
كله أو أكثره (فاسدا ينتفع به) ولو للعلف (رجع بنقصان العيب) ولا يرد هذا اذا علم  
بالعيب بعد الكسر فلو علم به قبله فكسره لم يرجع (والا) أى وان لم يكن منتفعا به  
أصلا لرجع (بكل الثمن) هذا اذا لم يكن لقشره قيمة فلوله قيمة قيل يرجع بمحصة اللب  
وقيل يرد القشر ويرجع بكل الثمن (ولو باع) المشتري (المبيع فرد) المبيع (عليه  
بعيب بقضاء) بان أنكر البائع الثانى الذى هو المشتري الاول كون العيب عنده  
فأقبته المشتري الثانى بالبينة أو لم يقيم البينة خلفه القاضي فأبى اليمين (رد) المشتري  
الاول (على بائعه) ان برهن أن العيب كان عند البائع الاول (ولو) كان الرد عليه  
(برضالا) يرد على بائعه سواء كان العيب مما يحدث مثله كالمرض أولا كالأصبع  
الزائدة فى الصحيح (ولو قبض المشتري المبيع وادعى عيبا لم يجبر) المشتري (على دفع  
الثمن ولكن يبرهن) المشتري على ما ادعاه (أو يحلف بائعه) اذا لم يقيم البينة (فان  
قال) المشتري (شهودى بالشام دفع) الثمن (ان حلف بائعه) فان نكل لزم العيب  
بنكوله (وان ادعى) المشتري (أباقا) أو نحوه كبول ومرة وجنون (لم يحلف بائعه)  
اذا أنكر قيامه للعمال (حتى يبرهن المشتري أنه أبى عنده) أى عند المشتري (فان  
برهن) المشتري على أنه أبى عنده (حلف) بائعه (بالله ما أبى) وما بال وما سرق وما



حلفه أبو جعفر المتصور فقال  
 في آخره حتى تقوم الساعة  
 وعنى قيامه لا قيام الساعة  
 من الظهيرية قلت وهذا  
 ما اذا وقف على السكون في  
 الساعة اما اذا حركها بحركة  
 الاعراب فلا يكون الحكم  
 كذلك والله أعلم (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل أراد  
 السفر فقالت له زوجته  
 كل امرأه تنزوجه انتهى  
 طالق حتى تعود وكل أمة  
 تشتريها فهي حرة الى أن  
 تعود فقال نعم وتزوج  
 واشترى أمة قبل عوده ولا  
 حنث عليه (فالجواب) انه  
 قصد بقوله نعم واحد  
 الانعام فلا حنث من الظهيرية  
 وغيرها وفي وسيط المحيط  
 ان هذا في الديانة لا في  
 القضاء (مسئلة) ان قيل  
 أى رجل قال لامرأه كل  
 امرأة أنزوجه اعليك  
 فهي طالق ثم تزوج  
 امرأه غير هاقبل ان يفارقها  
 ولا حنث عليه (فالجواب)  
 انه أراد بقوله اعليك حقيقة  
 الاستعلاء يعنى على ظهرها  
 أو عنقها أو رأسها حقيقة  
 فلا يحنث من الظهيرية  
 وعدم الحنث فيها ديانته نص  
 عليه في وسيط المحيط لانه  
 نوى حقيقة كلامه مسئلة  
 ان قيل أى رجل قال  
 لامرأته عند ما أرادت  
 تحليفه ان لا يتزوج عليها

جن (عندك قط) وفي الكبير بالله ما بقى مذبذب مبلغ الرجال (والقول في قدر المقبوض  
 للقابض) فلو اختلفا بغيره التفاضل في عدد المبيع أهو واحد أم متعدد أو في عدد  
 المقبوض فالقول للمشتري لانه قابض (ولو اشترى عبدين صفقة) واحدة (وقبض  
 أحدهما) وجد بأحدهما عيبا لم يعليه الا بعد القبض (أخذهما أو ردهما) سواء  
 وجد بغير المقبوض عيبا أو بالآخر وهو الصحيح (ولو قبضهما ثم وجد بأحدهما عيبا  
 رد المبيع) بمحضته (فقط) لجواز التفريق بعد التمام (ولو وجد ببعض الكميلى أو  
 الوزنى عيبا رده كله أو أخذه) كله لانه كشى واحد ولو في وعاءين على الاظهر (ولو  
 استحق بعضه) أى بعض الكميلى أو الوزنى بعد القبض (لم يخبر في رد ما بقى) ولو في وعاءين  
 ولو استحق قبل القبض رد الباقي (ولو) كان المبيع (ثوبا) فاستحق بعضه (خير) ان  
 شاء أمسك الباقي أو رده (واللبس والركوب والمداواة) بعد الاطلاع على العيب (رضا  
 بالعيب لا) يكون رضا استحسانا (الركوب للسقي أو للرد أو لشرائه العلف ولو قطع)  
 العبد (المقبوض بسبب) كان (عند البائع) كسرقه ولم يعلم به المشتري عند البيع ولا  
 عند القبض (رده واسترد الثمن) وقال لا يردده ولكن يرجع بمحضه النقصان وعلى  
 هذا الخلاف لو قتل العبد بسبب وجد في يد البائع (ولو برئ) البائع عند البيع (من  
 كل عيب صم) (المبيع والشرط) (وان لم يسم الكيل ولا يرد ببيع) فيدخل في هذه  
 البراءة العيب الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض

### باب البيع الفاسد

(لم يجز بيع الميتة والدم والخمر والخنزير) للمسلم (والحر وأم الولد والمدر) المطلق دون  
 المقيد (و) لم يجز بيع (المكاتب) الذى لم يرض بالبيع (فلو هلكوا) أى لو باع هذه  
 الاشياء وهلكت (عند المشتري لم يضمن) عند أبي حنيفة (وقالا يضمن في المدر وأم  
 الولد قيمتهما) (و) لم يجز بيع (السمك قبل الصيد) وكذا لو كان في حظيرة لا يستطيع  
 الخروج عنها اذا كان لا يؤخذ الا بحيلة (والطير في الهواء) سواء أخذه ثم أرسله أولا  
 وسواء كان يرجع اليه بعد الارسال أولا في ظاهر الزاوية (والحمل) وهو ما في البطن  
 (والنتاج) وهو ما يحمله هذا الحمل (واللبن في الضرع والؤلؤ في الصدف) وعن  
 أبي يوسف أنه يجوز ويخبر اذا رآه (والصوف على ظهر الغنم) وعن أبي يوسف أنه  
 يجوز بشرط جزه في الحال (والجذع في السقف وذراع من ثوب) يضره القطع ولو  
 أخرج البائع الجذع أو قطع الذراع قبل فسخ العقد انقلب صحيحا (وضربة القانص)  
 أى الصائد وهو ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة (والزبانة) وهى بيع الثمر  
 بالثلاثة على النخل بقر بالثلاثة بمجذوذ مثل كيله تخمينا (والملاسسة) للسلعة (والقاء  
 الحجر) عليها والمناسبة أى نبذها للمشتري وهذه يبيع كانت في الجاهلية فنهى عنها  
 كلها (وثوب من ثوبين) أو عبد من عبدتين لجهالة المبيع (والمراعى) أى الكلاء  
 (وإجازتها) سواء كان في أرض مباحة أو مملوكة بدون الأرض قبل القطع والاحراز

(والنخل)



ولا يتسرى كل امرأة أطوها

فهي طالق وكل جارية  
أطوها فهي حرة فتزوج  
امرأة ووطئها واشترى  
أمة ووطئها ولا حنث عليه  
(فالجواب) ان هذا اليمين غير  
منعقدة لان ما غير مضافة  
الى الملك فلا يمتنئ عليها  
حنث كذا في وسيط  
المحيط (مسئلة) ان قيل  
ما الحكم في رجل قال  
لزوجته أنت طالق ان  
شئت وأبيت أو قال ان  
ان أبيت أو شئت أو لم تشأني  
(فالجواب) انها لا تطلق  
بهذا اليمين ابد الا ان جعل  
الاباء والمشيئة شرطا واحدا  
في شرط طاعة ما عهدها ولا  
يتصور من العدة قال  
وكذا في هذا كله لو أخر  
الطلاق لان المعنى يجمع  
الشكل ولو قال لها أنت طالق  
ان شئت وان لم تشأني فهذا  
على وجهين اما ان قدم  
الطلاق وأخر فان قدم ان  
شأت في مجلسها طلقت  
وان قامت من مجلسها من  
غير مشيئة تطلق لانه جعل  
المشيئة وعدم المشيئة كل  
واحد منهما شرطا على حدة  
لوقوع الطلاق فان شأت  
في المجلس وجده أحد  
الشرطين وان قامت من  
غير مشيئة وجده أحد  
الشرطين وهو عدم المشيئة  
في المجلس فلو أخر بان قال

(والخل) وعند محمد يجوز اذا كان مجموعا وبه يفتي (وباع دود القز وبيعه) عند  
محمد سواء ظهر القز أو لا وبه يفتي (و) لم يميز بيعه (الابق الا أن يبيعه عن برغم أنه  
عنده ولين امرأة) ولو في قدح سواء كان لبن حرة أو أمة (و) لم يميز بيعه (شعر الخنزير  
(و) لكن) ينتفع به للخرز) عند محمد وعند أبي يوسف يكره ذلك وهو الصحيح وعدم جواز  
بيع الخنزير مع الموم بالاولى وأما غيره من الحيوانات كالقرد والذب فيجوز بيعها في  
الختار (و) لم يميز (بيع شعر الانسان والانتفاع به) أيضا (و) لم يميز بيعه (جلد  
الميتة قبل الدباغ وبعده يباع وينتفع به) الا جلد انسان وخنزير وحية (كعظم الميتة  
وعصه بها قرنها ووضفها ووبرها) وشعرها وبيع عظم الفيل وينتفع به خلافا لمحمد  
(و) لم يميز بيعه (علو سق) لانه له حق التعلل لا غير وهو ليس بعمال (و) لم يميز بيعه  
(أمة تبين أنه عبود) كذا (عكسه) وهو ما لو اشترى عبدا فاذا هي أمة استحسانا ولو  
اشترى بهيمة على أنه ذكرا فاذا هي أنثى صح وله الخيار (و) لم يميز (شرا ما يباع بالافل)  
من قدر الثمن الاول (قبل النقد) أي نقد كل الثمن الاول بأن باع شيئا بعشرة ولم  
يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يميز لارباها مطلقا (وصح) البيع (فيما ضم اليه) كان  
باع شيئا بعشرة ولم يقبضها ثم شرا مع شيء آخر بعشرة فسد في الاول وجاز في الآخر  
بخصته (و) لم يميز بيعه (زيت على أن يرته بظرفه ويطرح عنه مكان كل ظرف  
خسین رطلا) مثلا (وصح) البيع (لو شرط أن يطرح عنه وزن الظرف) لانه شرط  
يقبضه العقد (وان اختلفا في مقدار وزن (الزق) أو في تعينه (فالقول لا يشترى)  
بيعه (ولو امر) مسلم (ذميا شرا آخر أو بيهها صح) وقولا لا يصح وعلى هذا الخلاف  
الخنزير (و) لم يميز بيعه (أمة على) شرط (أن يعتق المشتري أو) أن (يدبر أو يكتب أو  
يسئل ولد أو الاحلها) أي لم يميز بيعه أمة الاحلها (أو) على أن (يستخدهما البائع  
شورا) لم يميز بيعه (دار على أن يسكن) البائع (أو) على أن (يقرض المشتري) البائع  
(درهما أو) على أن (يمد) المشتري (له) أي للبائع هدية (أو) على أن (لا يسلم)  
المبيع (الى كذا) أي الى شهر مثلا (و) لم يميز بيعه (ثوب على) شرط (أن يقطعه  
البائع ويخطه قيصا) لا يشترى (وصح) استحسانا (بيع نعل على) شرط (أن يحدوه)  
البائع ويسويه (ويشركه) أي يضع عليه الشراك (لا) أي لا يصح (البيع) بثمن  
مؤجل (الى النيروز) وهو أول يوم من نزول الشمس في برج الحمل (و) الى (المهرجان)  
وهو أول يوم من نزول الشمس في برج میزان (و) الى (صوم النصارى) وفطرهم (وفطر  
اليهود) وصومهم (ان لم يدرا العاقدان ذلك) فلو عرفا جاز (و) لم يميز البيع (الى قدوم  
الحاج) الى (الحصاد) وهو قطع الزرع (و) الى (الدياسة) وهي أن يوطأ الزرع بقوائم  
الدواب (والقطاف) وهو قطف العنب من الكرم (ولو كفل الى هذه الاوقات) التي  
لا يجوز تأخير الثمن اليها (صح وان أسقط) المشتري (الاجل) في الصور المذكورة  
(قبل حلوله صح ومن جمع) في البيع (بين حر وعبود) بين (شاة ذكبة وميتة بطل  
البيع فيهما) هي لكل منهما ثمنًا ولا وقالان ممي لكل ثمنًا صح في العبد والشاة

شئت وإن لم تشأني فأنشئت  
 طالق لا تطلق بهذا اليمين أبدا  
 لانه لما أُنْزِلَ الطلاق لم يكن  
 قوله إن شئت كلاما تاما  
 فيوقف على ذكر الطلاق  
 فصار شرطاً واحداً فيشترط  
 اجتماعهما في حالة واحدة  
 ولا يتصور فإن قال إن  
 أكلت وشربت فإني لم يوجد  
 لم تطلق ولو قال لم أكلت  
 طالق إن أكلت وإن شربت  
 فأيهما وجد تطلق قال  
 وهذا إذا أراد به التعليق  
 أما إذا أراد به التحقيق يقع  
 في الحال معناه أنت طالق  
 هل كل حال (مسئلة) إن  
 قيل ما الحيلة لعدم وقوع  
 الطلاق على من قال لزوجتي  
 أنت طالق إن شئت وإن  
 أبيت (فالجواب) أنها  
 تسكت حتى تقوم من مجلسها  
 ولا يقع شيء كذا في العدة  
 فإن قلت قد قدمت المسئلة  
 السابقة لوقوع بكل حال  
 فيما إذا قال أنت طالق إن  
 شئت وإن لم تشأني فما الفرق  
 بينهما قلت الفرق إن عدم  
 التثنية يتحقق بالقيام من  
 المجلس بالسكوت والاباء  
 لا يتحقق معه لأن ذلك  
 عديم وهذا وجودي فتأمل  
 والله أعلم (مسئلة) إن  
 قيل ما مخلص من قال  
 لزوجتي إن لم أطلقك اليوم  
 فلأنا فأنشئت طالق بحيث  
 لا يقع عليه الحنث

الذكية (وإن جمع بين عبد ومذبر) أو مكاتب أو أم ولد (وبين عبد وعبد غيره) بين  
 (ملك ووقف صح) المبيع (في القن وعبد وملك) بالحصنة من الثمن  
 فصل في بيان أحكام المبيع الفاسد إذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد  
 خرج الباطل فلا يملك بالقبض (بأمر البائع) صريحا أو دلالة بأن قبضه في مجلس  
 العقد بحضرته ولم ينفه البائع ولم يكن فيه خياره (وكل من عوضه مال ملك) المشتري  
 (المبيع بقيمته) يوم قبضه لو قيميا وبغله لو مثليا هذا إذا تعذر رده بموت أو غيره والا  
 فيجب رد العين (ولسكن) أي يجب على كل (منهما فسخته) قبل القبض بمحض من الآخر  
 وكذا بعد القبض مادام المبيع بحاله في يد المشتري (الأن يبيع المشتري) قبل الفسخ  
 (أو يهب) المبيع ويسلمه أو يتصدق به أو يرهقه (أو يجر) أو يدبر أو يكتب أو  
 يستولد (أو يبي) في الدار فإنه ينفذ المبيع في الجميع ويختص الفسخ بتعلق حق العبد  
 به (وله) أي للمشتري (أن ينزع المبيع عن البائع) بعد الفسخ (حتى يأخذ الثمن منه  
 وطاب للبائع ما ربح) في الثمن (لا يطيب) للمشتري (ما ربح في مبيع يتعين) بالتعيين  
 بأن باعه بأز يد فتصدق بالربح (ولو ادعى) شخص (على آخر دراهم فقضاها أياه)  
 وتصرف فيها وربح (ثم تصادقانه لا شيء عليه طاب له) أي للدهي (ربحه وكره)  
 تحريما (النجس) بفحنتين وهو أن يزيد ولا يزيد الشراء أو يده بما ليس فيه ليروجه  
 ويجزى في النكاح وغيره هذا إذا كانت السلعة بلغت قيمتها فإن لم تبلغ لا يكره  
 (و) كره تحريما (السوم على سوم غيره) وهو أن يزيد في الثمن بعد تقرر الرضا به  
 لإرادة الشراء (و) كره تحريما (تلقى الجلب) أي المجلوب أو الجالب إذا كان يضر  
 بأهل البلد أو يلبس السمر على الواردين فلوا انتقيا فلا (و) كره تحريما (بيع  
 الحاضر لبادي) هذا في حالة الخط والالاء لعدم الضرر (و) كره تحريما (المبيع  
 عند أذان الجمعة) الأول إذا تبايعوا هما عيشان فلا بأس به (لا يكره) (بيع من  
 يزيد ولا يفرق) البائع (بين صغير وذو رحم محرم منه) كالأب والابن والألم (يختلف  
 الكبيرين والزوجين) ولو صغيرين فإنه لا يكره تفريقهما

### باب الأقالة

(هي فسخ في حق المتعاقدين) مطلقا (بيع) خدي (في حق ثالث) بعد القبض فلو كان  
 المبيع عقارا فسلم الشفعين الشفعة ثم تقايلا قضى له بها (وتعجب بثلث الثمن الأول)  
 حتى لو كانت عشرة دنانير فذبح اليه دراهم عوضها ثم تقايلا رجوع بالذنانير لا بما دفع  
 (وشرط الاكثر والاقبل بلا تعيب و) شرط (جنس آخر لغو ولزمه الثمن الأول) بكل  
 حال فلو باع عبد ألفا وتقايلا بألف ومئمة مائة محنت بألف وكذا لو تقايلا  
 بمئمة مائة والمبيع لم يتعيب وإن تعجب محنت بمئمة مائة ولو تقايلا بغير جنس الثمن  
 الأول فهي فسخ بالثمن ويلغو ذكر جنس آخر (وهلاك الثمن لا يمنع الأقالة  
 وهلاك المبيع يمنع) الأقالة (وهلاك بعضه) أي المبيع يمنع (بقدره)

(فالجواب) ان مختلصة أن

يطلقها ثلاثا على ألف ولا  
تقبل حتى يضي اليوم فانه  
لا يقع عليه شيء فيمارى  
عن أبي حنيفة رضى الله  
عنه وعليه الفتوى لانه  
أتى بالتطبيق على ألف  
وان هذا تطبيق مقيد  
والقيد يدخل تحت المطلق  
فينعدم شرط الخت وهو  
عدم التطبيق فلا تطلق وفي  
قياس ظاهر الرواية عليه  
الثلاث نقلها في وسيط المحيط  
عن العيون (مسئلة) ان  
قبل أى امرأة كانت تحت  
رجل عشر سنين فلما حبلت  
خرجت من نكاحه وحرم  
عليه وطؤها والحال انه لم  
يلق طلقها ولا حرمها  
على حبلها (فالجواب) ان  
هذه امرأة طلق من رجل  
فظنت الاياس ففضيت  
عدها بالاشهر ثم تزوجت  
بعد عشر سنين فلما حبلت  
تبين انها لم تكن آيسة وان  
عدها بالاقرأه لا بالاشهر  
فهى معتدة بعد ففسد  
النكاح وحرم عليه وطؤها  
(مسئلة) ان قبل أى رجل  
كان على السطح ومعه آخر  
فسقط أحدهما ومات  
لحرمته على الآخر امرأته  
(فالجواب) ان امرأة الحى  
كانت أمة الذى سقط  
والزوج بعض ورثته  
فصارت لأمة ميراثا لحرمته

### باب التولية والمراجه

(هى) أى التولية (بيع بضمن سابق) بلا زيادة (بيع (به) أى بالثمن  
السابق (وبزيادة) أى ببيع (وشرطهما كون الثمن الاول مثليا) كالمكيلات والموزونات  
والعدديات المتقاربة فلو كان عبدا أو ثوبا لا تحقق التولية والمراجه (وله) أى للبائع  
بالمراجه والتولية (أن يضم إلى رأس المال أجرة القصار والصبغ والطرار والقتل)  
والنشر (و) أجرة (حمل الطعام وسوق الغنم) والضابط ان كل ما يزيد في المبيع أو في  
قيمه يضم واعتمد العيني وغيره عادة التجار (ويقول قام على بكذا) ولا يقول اشتريته  
بكذا (ولا يضم أجرة الراعى والتعليم) سواء كان تعليم القرآن أو غيره (و) لا يضم  
(كراهية المفظ وإن خان) البائع (في) بيع (المراجه) بأن ظهرت خيانتة باقراره  
أو بالينة أو بنسكوله فالمشترى بالخيار ان شاء (أخذ) بكل غنمه وأورده على البائع  
(وحط) قدر الخيانة من الثمن (في) بيع (التولية) ومن اشترى ثوبا فباعه ببيع ثم  
اشترى ثوبا (فان باعه ببيع) لم يحط (طرح عنه كل ربح قبله وان أحاط) الربح (بثمنه  
لم يراج) أى لم يبعه مراجه خلافا لما لو اشترى ثوبا بعشرة وقبضه ثم باعه بخمسة  
عشر وتقابضاه ثم اشترى بعشرة يبيعه مراجه بخمسة ولو اشترى بعشرة وباعه بعشرين  
ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مراجه أصلا ولو بين ذلك أو باع بغير الجنس أو تخلف ثالث جاز  
اتفاقا قبح (ولو اشترى ماذون مديون) بمحيط (ثوبا بعشرة وباعه من سيده بخمسة  
عشر يبيعه) المولى يباع (مراجه على عشرة وكذا العكس) والمكاتب كالمأذون ولو بين  
أنه اشترى من عبده المأذون المديون أو من مكاتبه أن يبيعه مراجه على خمسة عشر  
(ولو كان) البائمه (مضاربا) معه عشرة بالنصف اشترى بها ثوبا وباعه من رب المال  
بخمسة عشر (يبيع) الثوب (مراجه قرب المال باثني عشر ونصف) لان نصف  
الربح ملكه وكذا عكسه كإتأى (و يراج بلا بيان بالتعب) بأجرة مما يوفيه أو بصنع  
المبيع (و وطه الثيب) ان لم ينقصها الوطه (و) يراج (بيان بالتعب ووطه البكر) أى  
ان فقأ عينها بنفسه أو فقأها أجنبي أو وطئها وهى بكر لم يبيعه مراجه حتى يبين (ولو  
اشترى) شيئا (بألف نسيئة وبأربع مائة) حالة (ولم يبين) انه اشترى نسيئة (خير  
المشترى) بين رده وأخذه بكل الثمن (فان أ تلف) المشتري المبيع أو تلف بنفسه  
(فعلم) بذلك (لزم بألف ومائة) ولا يرجع بشئ (وكذا التولية) في جميع ما مر وقال  
أبو جعفر المختار للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمؤجل بجر (ومن ولى رجلا  
شيئا قام عليه) أى باع منه تولية بقرن قام عليه (ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد)  
البيع (ولو علم) المشتري مبلغ الثمن (في المجلس خير) بين الأخذ والرد ولو علم بعد  
التفرق عنه لا يجوز الابتعاد العقد

(فصل) في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض والزيادة والحط فيهما  
وتأجيل الديون (مع بيع العقار قبل قبضه) خلافا للمجد (لا) يبيع (بيع النقول) قبل  
قبضه سواء كان طعاما أو غيره بخلاف ما لو وهبه أو تصدق به أو رهنه من غير البائع

عليه (مسئلة) ان قيل أى

رجل نظر الى امرأة أول  
النهار كانت حراما عليه  
فلما كان عند الضحوة  
حلت له فلما كان عند الظهر  
حرمت عليه فلما كان عند  
العصر حلت له فلما كان  
عند المغرب حرمت عليه  
فلما كان نصف الليل  
حلت له فلما كان في اليوم  
الثاني عند أول النهار  
حرمت عليه وعند الضحى  
حلت له وعند الظهر حرمت  
عليه وعند العصر حلت له  
وعند المغرب حرمت عليه  
وعند العشاء حلت له  
(فالجواب) انه رجل نظر  
الى أمة غيره فهي حرام  
عليه فعند الضحوة اشتراها  
وأسقط الاستبراء بحملته  
حلت له فعند الظهر اعتقها  
حرمت عليه وعند العصر  
تزوجها حلت له فعند  
المغرب ظاهر منها حرمت  
عليه فعند نصف الليل كفر  
حلت له وفي اليوم الثاني  
أول النهار طلقها حرمت  
عليه فعند الضحوة تزوجها  
حلت له فعند الظهر طلقها  
ثانيا حرمت عليه فعند  
العصر تزوجها حلت له  
فعند المغرب ارتد والعياذ  
بالله تعالى حرمت عليه فعند  
العشاء عاد الى الاسلام  
حلت له (ويستل) عنها  
بوجه آخر فيقال أى رجل

جاز عند محمد وهو الأصح وأجمعوا على صحة الوصية (ولو اشترى مكيلا كيلا حرم) على  
المشتري (بيعه أو كاه حتى يكيله) ولو كاه البائع بعد البيع بحضرة مرة كفى وعليه  
الجهور ولو اشترى مجازفة يجوز له الاكل والبيع قبل كيله بعد القبض (ومثله  
الموزون والمعدود لا المذروع) فلو اشترى مذكروا بشرط الذرع جاز لبيعه وبيعه  
قبل ذرعه اتفاقا (وصح التصرف) للبائع (في الثمن قبل قبضه) وصح للمشتري  
(الزيادة فيه) أى الثمن بعد بيان قدره في البيع (وصح للبائع (الحط منه) أى من  
الثمن للمشتري بعد بيان قدره فيه وصح للبائع الزيادة في المبيع بعد العلم بمقداره  
(ويعلق الاستحقاق) أى استحقاق البائع والمشتري في الثمن والمبيع (يكاه) أى  
بكل ما وقع عليه العقد من الثمن والمبيع والزيادة (وصح تأجيل كل دين) فلو باع  
بشمن حال ثم أجله أجل معلوم وصح وزم (غير القرض) لأن تأجيله لا يلزم حتى لو أجله  
عند الاقراض فله أن يطالبه في الحال

### باب الربا

(هو فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال) غالبالان يبيع الدراهم بالدراهم  
متساوية نسبية ربا والفضل ليس بمال (وعلمته) أى علمه الربا (القدر) وهو الكيل  
فيما ياكل والوزن فيما يوزن (والجنس فخرم الفضل والنساء) أى التأخير (بهما)  
أى بالقدر والجنس ولو غير مطعوم كخس وحديد فلا يجوز بيع الخنطة بالخنطة  
متفاضلا ولو يدا بيد ولا ينساو ولو متساويا (و) حرم (النساء فقط بأحدهما) فيجوز بيع  
البر بالشعر متفاضلا يدا بيد لانبئة والذهب بالفضة كذلك (وحالا) أى الفضل  
والنساء (بعدهما) أى القدر والجنس فيجوز بيع المكيل بالوزن بالتفاضل  
والنساء (وصح بيع المكيل كالبر والشعير والتمر والمخ والموزون كالنقدين وما  
ينسب الى الرطل) كالدهن ونحوه (بجنسه متساويا لا متفاضلا) وحده كدنيه فلو باع  
صاعا جيدا من خنطة بصاعين رديين منها لا يجوز (ويعتبر التعيين لا التقابض في غير  
الصرف) حتى لو باع برابري بعينهما وفتح قبل القبض جاز (وصح بيع الحفنة) وما لم  
يبلغ نصف الصاع فهو في حكم الحفنة (بالحفنتين والتفاحة بالتفاحتين والبيضنة  
بالببيضتين والجوزة بالجوزتين والقررة بالقررتين) وقال محمد لا يبيع في جميع ذلك وصح  
(وصح بيع (الغلس بالفلسين بأعيانهما) حتى لو كان أحدهما بغير عينه لا يبيع  
(وصح بيع (اللحم بالحيوان) سواء كان من جنسه أولا (وصح بيع (الكرباس  
بالقطن) مطعوما متساويا أو متفاضلا (وصح بيع (الرطب بالطب) متماثلا أو  
بالقررة تماثلا) أى كيلا يكيل وعندهما لا يبيع (وصح بيع (العنب) بالغنبي سواء  
علم التفاوت بعد الجفاف أولا ويصح بيع العنب (بالزبيب) وصح بيع (اللحوم المختلفة  
بعضها ببعض متفاضلا) وصح بيع (البن البقر والغنم) أى يبيع بعضها ببعض  
متفاضلا (وخل الدفل) وهو أراد التمر (بخل العنب وشحم البطن باللبنة أو باللحم

نظر الى امره ان في أول النهار

فكانت حراما عليه فلما كان  
نصف النهار حلت له فلما  
كان وقت العصر حرمت  
عليه فلما كان وقت المغرب  
حلت له فلما كان وقت  
الصبح من اليوم الثاني  
حرمت عليه فلما كان وقت  
الظهر حلت له فلما كان  
وقت العصر حرمت عليه  
فلما كان وقت المغرب  
حلت له فلما كان وقت  
الصبح من اليوم الثالث  
حرمت عليه فلما كان وقت  
الضحى حلت له (فالجواب)  
انه جل نظر الى أمة لغيره  
في أول النهار من اليوم  
الاول فهي حرام عليه  
فاستراها في نصف النهار  
حلت له ثم اعتقه في العصر  
لحرمت عليه ثم تزوجها في  
وقت المغرب حلت له ثم ظاهر  
منها في وقت الصبح من اليوم  
الثاني لحرمت عليه ثم اعتق  
رقبة كفارة في نصف النهار  
حلت له ثم طلقها تطليقة  
واحدة في وقت العصر  
لحرمت عليه ثم راجعها في  
وقت المغرب حلت له ثم  
ارتد عن الاسلام والعباد  
بالله تعالى في وقت الصبح  
من اليوم الثالث لحرمت  
عليه ثم رجع الى الاسلام  
في وقت الضحى حلت له  
والله أعلم من التهذيب  
(مسئلة) ان قيل أي

والخبر بالبر والديق متفاضلا) راجع للجميع (لا) أي لا يصح بيع البر بالديق أو  
بالسويق سواء كان متساويا ولا (و) لا يصح بيع (الزيتون بالزيت والسمسم  
بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج أكثر مما في الزيتون والسمسم) ليكون الدهن  
بمنه والزيت يادة بالتغل (ويستقرض الخبز وزنا لاعداد) عند أبي يوسف وعليه الفتوى  
(ولاربا بين السيد وعبد) مديونا كان أولا في الصبح (ولا بين المسلم والحربي شيء) أي  
في دار الحرب خلافا لأبي يوسف

### باب الحقوق

(العلو لا يدخل بشره بيت بكل حق) الآن ينص عليه (و) لا يدخل العلو (بشره  
منزل) (لا) أن يقول اشتريته (بكل حق هو له أو بعراقه أو بكل قليل وكثير هو فيه أو منه)  
لحينئذ يدخل (ودخل) العلو (بشره دار كالكثيف) وبشر الماء والاشجار التي في  
صحنها والبستان الداخل لا الخارج الا اذا كان أصغر منها فدخل تبعها (لا الظلة) وهي  
الساباط (لا) أن يقول (بكل حق) وعندها تدخل بلاذ كر لومة فتحاق الدار وفي  
عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك (ولا يدخل الطريق) الخاص (والسبيل) وهو موضع  
جرى ماء المطر ونحوه (والشرب) وهو النصيب من الماء (الا) اذا قال اشتريت (بنحو  
كل حق بخلاف الاجارة) والرهن أو الوقف فانها تدخل وان لم يقل ذلك

### باب الاستحقاق وبيع الفضولى

(البينة حجة متعدي) حتى تظهر في حق المكافة كما اذا اشترى أمة فادعى انها حرة  
الاصل وبرهن رجع بالفن على البائع وثبتت حريته في حق كافة الناس (لا) أي  
ليس (الافرار) حجة متعدي حتى يقتصر على المدعي (والتناقض) في الدعوى (يمنع  
دعوى الملك) كما لو اشترى أمة ثم ادعى انها ملك فلان وفلان يدعيها وأقام المشتري  
بينة لا تقبل (لا) أي لا يمنع التناقض دعوى (الحرية والطلاق والنسب بمبيعة ولدت)  
عند المشتري لا باستيلاذ منه (فاستحققت بينة تبعها ولدها وان أقر) المشتري (بها  
لرجل لا) يتبعها ولدها فيرجع بالفن في الاولى دون الثانية (وان قال) عبد (لمشتري  
اشترى فانا عبد فاشتره) بقوله (فاذا هو حر فان كان البائع حاضرا أو غاب غيبة  
معروفة) أي معلومة (فلا شيء على العبد والا) بأن غاب غيبة منقطعة (رجع المشتري  
على العبد) بالثمن (و) رجع (العبد على البائع) ان ظفر به ولو قال اشترى فقط لا  
يرجع عليه اتفاقا (بخلاف الرهن) اذا وجد حرا حيث لا يرجع المرتن على العبد  
ولو كانت غيبة الرهن منقطعة (ومن ادعى حقا) مجهولا (في دار فصول على مائة) درهم  
(فاستحق بعضها لم يرجع) المدعي عليه على المدعي (بشيء) ولو استحق الكل  
رجع بما أداه (ولو ادعى كلها) والمسئلة بمالها (رجع) على المدعي (بقسطه) من بدل  
التمتع ومن باع (لأمة غيره) بلا أمره توقف اذا كان الغير بالغاعا فلا لالم ينعقد أصلا  
(فلما ملك أن يبعه) ولودلالة بأن يبيع المعقود عليه من غيره (و) ان (يجيزه) ولودلالة

رجل في عشر جوار يجوز  
له وطؤه فاشترى جارية  
أخرى فحرم عليه وطء الكل  
(فالجواب) ان هذا رجل له  
احدى عشرة جارية قال لمن  
احدا كن حرة ثم باع عشرها منهن  
لرجل واحد جاز له وطؤه  
لان الاقدام على البيع  
دليل على ان المعقود غيرهن  
ثم باع الحادية عشر فاشترى  
مشتريهن حرمت عليه لانا  
هلنا ان واحدة منهن  
معقودة وهي غير معقودة  
كما كانت ولكن الاحتمال قد  
انقضى قبل الاخيرة فلما باع  
الاخيرة عاد الاحتمال من  
التهديب (مسئلة) ان قيل  
أى امرأتين تزوجتا بصبي  
رضيع ولا احدهما ابن  
فأرضعت الزوج حرمنا  
عليه (فالجواب) انهما امنا  
رجل واحد هما أم ولد  
فزوجهما من هذا الصبي  
فأرضعته أم الولد ابن مولاها  
صار زوجها ابنا لمولاها  
فحرمنا عليه (مسئلة) ان  
قيل أى رجل له امرأتان  
أرضعت احدهما صبيها  
حرمنا الاخرى عليه وحدها  
(فالجواب) ان هذا رجل  
زوج ابنة الصغير أمه  
لانسان فاعتقها سيدها  
واختارت نفسها ووقعت  
الفرقة بينهما ثم انها تزوجت  
بزوج آخر وله زوجة فحرمنا  
تلك الزوجة وأرضعت

بأن يقبض الثمن من مشتريه (ان بقي العاقدان) أى البائع الفاضل (و) المشتري  
المعقود عليه) وهو المبيع (و) المعقود (له) وهو المالك والمعقود (به) وهو الثمن (لو)  
كان الثمن (عرضا) والفاضل القسح قبل الاجازة (وصح عتق مشتري من غاصب بالاجازة  
بيعه) استحسانا عندهما خلافا للمحمد (لا يبيعه) أى لا يصح بيع المشتري من الغاصب  
وان أجاز المولى (ولو قطعت يده عند المشتري فأجيز) يبيع الغاصب (فأرضعه  
لمشتريه و) لكن (تصدق) المشتري (بما زاد على نصف الثمن) من الارش (ولو باع  
عبد غيره بغير أمره فبرهن المشتري على اقرار البائع الفاضل أو) اقرار (رب العبد  
انه لم يأمره بالمبيع وأراد) المشتري (رد المبيع) وقال بعثني بلا أمر صاحبه وقال  
البائع بل بأمره (لم يقبل) برهانه (وان أقر البائع) الفاضل (بذلك) أى بأن تدب العبد  
بأمره (عند القاضي بطل المبيع ان طلب المشتري ذلك) أى بطلان البيع ونقصه  
(ومن باع دار غيره وأدخلها) المشتري (في بنائه) ثم استحققت الدار (لم يضمن البائع)  
قيمة الدار

### باب السلم

هو بيع أجل بعاجل اعلم ان المبيع يسمى مسلفا فيه والثمن رأس المال والبائع مسلما  
اليه والمشتري رب السلم (ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه وما لا) يمكن  
فيه ذلك كالحيوان والجواهر والالآت (فلا) يصح فيه (فيصح في المكمل) كبلال (و) في  
(الموزون الثمن) وزنا لا الثمن كالدرهم والدنانير (و) يصح في (العددي المتقارب)  
عددا (كالجوز والبيض) سواء كان بيض نعامه أو غيرها (و) يصح في (الفلس) وهو  
الاصح (والابن) وهو الطوب النقي (والأجر) وهو الطوب المحرق (ان سمي ملين) أى  
قالب (معلوم و) يصح في (الذرع) كالثوب ان بين الذراع والصفعة والصنعة (ولا)  
أى لا يصح (في الحيوان و) لاني (أطرافه) كالرفس والأكارع وهي مادون الركبة  
من القوائم ولو أسلم فيه وزنا فالصحيح الجواز (و) لاني (الجلود عددا) الا اذا بين الطول  
والعرض والصفعة (و) لاني (الحطب خرما و) لاني (الرطبة) وهي البرسيم (خرزا)  
أى خرما الا اذا بين طول ما تشبه الحزمة فيجوز ان كان يعرف به ولا يتفاوت (و) لاني  
الجوهر والخرز (و) يصح في صغار الالآت التي تباع وزنا (و) لاني (النبيذ المنقطع) عن  
أبدى الناس سواء كان موجودا عند العقد منقطعاً عند المحل أو عكسه أو موجودا في  
الوقت من منقطعاً فيما بين ما لوم وجودا من وقت العقد الى وقت المحل يصح اتفاقا (ولا)  
في (العمل الطري) في غير وقته وزنا وعدا وفي وقته يصح وزنا لاعداد او لوفى بلدا لا ينقطع  
أصلا كصير يصح في جميع الاحيان (وصح) السلم (وزنا) لاعداد (لو) العمل (مالخا)  
(و) لاني (اللحم) مطلقا قال يصح ان بين جنسه ونوعه وسننه وصفته وموضعه وقدره وعليه  
القيوى (و) لا يكميال أو ذراع (بعمته) لم يدركه (و) اذا عرف وكان عمالا ينقبض ولا  
ينبسط كالنصعة يصح وان كان كالجرب لا يصح لاني قرب الماء استحسانا أو لا

الغصبي الذي كان زوج

ضرتها بلبن هذا الرجل  
خُرمَت ضرتها على زوجها  
لأنها صارت امرأة ابنه لأنها  
لما أرضعته بلبنه صار ابنه  
من الرضاع وقد كانت ضرتها  
امرأة لهذا الرضيع فصار  
الرجل متزوجا حليمة ابنه  
فلا يجوز كما في النسب من  
التهديب **(مسئلة)** أن  
قيل أي امرأة تزوجت  
رجلا ثم أرضعت صبيا أجنبيا  
عنه فخرمت عليه **(فالجواب)**  
أن هذه كانت أمة لأنسان  
فزوجها صبي صار ضيعا ثم  
أعتقها واختارت نفسها ثم  
تزوجت رجلا آخر فولدت  
منه ثم أرضعت ذلك الصبي  
الذي كان زوجها أولا  
فوقعت الفروقة بينهما وبين  
الزوج الثاني لأن الزوج  
الأول صار ابنا للزوج  
الثاني بالرضاع وقد كانت  
هي امرأة فتصير امرأة  
ابن الزوج الثاني فلا تحل  
له أبدا **(مسئلة)** أن  
قيل أي رجل تحل له زوجته  
بالتنهار وتحرم عليه بالليل  
**(فالجواب)** أن هذا رجل  
قال لامرأته أنت علي  
كظهر أمي ليلا فأنها تحل له  
نهارا ويكون مظاهرها منها  
ليلا والله أعلم **(مسئلة)**  
أن قيل أي امرأة طلقها  
زوجها فلزمها أربع عود  
**(فالجواب)** أن هذه أمة

**(برقرية)** معينة كالحلوة ولوعين خنطة أقليم كالصعيدية صح **(أو تمر نخلة معينة وشروطه)**  
أي شرط جواز السلم **(بيان الجنس)** أي جنس المسلم فيه كبر أو صغير **(و بيان النوع)**  
كصعيدية أو بحيرية **(و بيان الصفة)** كجيد أو ردي أو وسط **(و بيان التدرج)**  
كعشرة أو أدب أو أرطال **(و بيان الاجل)** المعلوم فلا يصح السلم إلا موقلا **(وأقله)**  
شهر **(في الأصح)** وعليه الفتوى **(و بيان)** قدر رأس المال في المكبل والموزون  
والمعدود **(ولو مشار إليه وقال لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالإشارة ولو كان**  
**رأس المال ثوبا أو حيوانا يصير معلوما بالإشارة اتفاقا)** **(و شرطه بيان)** مكان الإيقاع  
فيما له حمل **(ومؤنة)** من الأشياء كالبر ونحوه وقال إن شرطه صح والابتعان مكان  
العقد لتسليم **(والأجل له)** ولا مؤنة كالسك والكانور القليلين **(يؤفيه حيث شاء)** وهو  
الأصح **(و شرطه)** قبض رأس المال قبل الاتراق **(بالإبدان وهو شرط لبقاء العقد على**  
**الصحة لا لانقضاء صحبها)** فإن أسلم مائتي درهم في كرو برما قد ينال عليه أي على المسلم  
إليه **(ومائة نقد فالسلم في)** حصه **(الدين باطل)** وفي حصه النقد يجوز ولا يشيع الفساد  
فإنه طارح حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو أخذ همدانير أو على غير  
العاق قد فسد في الكل والكمرستون فقيرا والفقير اثنا عشر صاعا **(ولا يصح التصرف)**  
للمسلم إليه **(في رأس المال)** لا الرب السلم **(في)** المسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية أو  
مرابحة ولوعن عليه حتى لو وهبه منه كان أقالة إذا قيل **(فإن تقابلا السلم)** بعد قبض  
رأس المال **(لم يشتر)** رب المال **(من المسلم إليه برأس المال شيئا)** قبل قبضه بحكم  
الأقالة استحسانا هذا إذا كان السلم صحبها فلو كان فاسدا جازا لاستبدال كسائر  
الديون **(ولو)** أسلم إلى رجل في كرو فلما حل الاجل **(اشترى المسلم إليه كروا أو أمر)**  
المشتري **(رب السلم بقبضة قضاء)** مما عليه **(لم يصح)** القضاء للزوم التكميل مرتين ولم  
يوجد **(وصح)** القضاء **(لو)** كان الكمر **(قرضا أو أمرا بقبضه له)** أي للمسلم إليه **(ثم)**  
بقبضه **(أنفسه ففعل)** أي فأكاله ثم أكاله لنفسه **(ولو أمره)** أي المسلم إليه **(رب السلم**  
**أن يكيه)** أي المسلم فيه **(في ظرفه)** أي في ظرف رب السلم **(ففعل)** وكال **(وهو)** أي  
رب السلم **(فأثبت لم يكن قبضا)** وعليه أن يكيه ثانيا بحضرة المشتري **(بخلاف المبيع)**  
فإنه لو اشترى من آخر طعاما معينوا أمره أن يكيه في ظرف المشتري ففعل وهو غائب  
فهو قبض **(ولو أسلم أعتق كرو)** **(وقبضت الأمة فتقابلا)** السلم **(فأنت)** في يد المسلم  
إليه **(أو ماتت قبل الأقالة تبقى)** عقدا الأقالة فيما لو تقابلا ففأنت **(وصح)** فيما لو ماتت  
قبل الأقالة لبقاء العقود عليه وهو المسلم فيه **(وعليه)** أي على المسلم إليه **(قيمته)** يوم  
قبضها في الصورتين **(وعكسه شرأ عا بالث)** بأن يشتري أمة بالث ثم تقابلا ففأنت  
في يد المشتري بطلت الأقالة ولو تقابلا بعده ومتهما بطلت أيضا **(والقول لمدعي الراداة**  
**والتأجيل للنساق الوصف)** وهو الراداة **(والاجل وصح السلم والاستصناع)** ومنه  
طلب عمل الصفة استحسانا **(في نحو خوف وطشت وقم)** أن كان يعرف بالوصف **(و)**  
إذا عمل الصانع **(له)** أي للمستصنع **(الحيار إذا رآه)** بين أخذ وتر كخبز الرزوية



صغيرة تحت حرف طلقها يجب عليها الاعتداد بالاشهر شهر ونصف فلما دنت مدة انقضاء العدة بالاشهر بلغت بالحيض فانتقلت عدتها الى الحيض لانها قدرت على الاصل قبل حلول المقصود بالحلف فلما أن فراغ عدتها هتفت فلزمته اعدة الحرائر ثلاث حيض فلما كان أوان انقضاء العدة مات منها زوجها فلزمته اعدة الوفاة **مسئلة** ان قيل أى رجل طلق امرأته طلاقا واحدة أولى فطلقت ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والحال أنه لم يعلق الثلاث على تلك الواحدة التي أوقعها (فالجواب) أن هذا رجل قال لامرأته كلما وقع عليك طلاق فأنك طالق ثم طلقها واحدة طلقت ثلاثا لانه لما أوقع عليها الطلقة الواحدة طلقت ثانية بقوله كلما وقع عليك طلاق فأنك طالق لأن طلاقه قد وقع عليها فيقع المعلق على الوقوع فلما وقعت الثانية بمقتضى ذلك وقعت الثالثة ضرورة التعليق بكلمة من الحاروى القدسي **مسئلة** ان قيل أى رجل طلق امرأته طلاقا واحدة طلقتنتين ولم يكن علق التنتين على

(والصانع يبعه قبل أن يراه) المستصنع لا بعد رؤيته واختياره (وموجهه) الاستصناع (سلم) فتشترط فيه شرائط السلم وعندهما هو استصناع ولو ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار سائما اتفاقا (متفرقات صح بيع الكلب) ولو عقورا (والفهد) والغيل والقرد (والسباع) بسائر أنواعها حتى الهرة (والطيور) سواء علمت أولا (والذئ) كالمسلم في بيع غير الخمر والخنزير) وميته لم تحت حتف أنفها وصح شراؤه عبد امسما ومعهما ويجبر على بيعه (ولو قال) لرجل (بع عبدك من زيد بألف درهم على أني ضامن لك مائة سوى الألف فباع صح بألف) ويأخذه من المشتري (وبطل الضمان) فلا شيء على الضامن (وان زاد) قوله (من الثمن فالألف على زيد والمائة على الضامن ووطء زوج) الامة (المشترأة) التي زوجها مشترىها قبل قبضها (قبض) لمشتريها (لا عقده) أى لا يكون مجرد عقده قضا استحسانا (ومن اشترى عبدا) أى منقولا اذا انعقد لا يبيعه القاضى (فغاب) المشتري قبل القبض ونقد الثمن (فبرهن) البائع على بيعه وغيبته معروفة لم يبيع لدين البائع والا) بان لم يدر مكانه (بيعه لدينه) أى بأهله القاضى أو مأموره وأعطى الثمن وما فضل يسكه للغائب وان نقص تبعه البائع اذا ظفربه (ولو باع أحدا المشتريين) قبل نقد الثمن والقبض (فلما حضر دفع كل الثمن وقبضه وحبسه) اذا حضر فشريكه (حتى ينقد) أى يؤدى (شريكه) حصته من الثمن (ومن باع أمة بألف متقال ذهب وقصة) ولم يعين (فهما) أى الذهب والقصة (نصفان) فيجب من كل منهما خمسمائة متقال (وان قضى زيفا) بدلا (عن جيد) كان له على آخرها هلا به فلو علم وأنفقه كان قضاء اتفاقا (وتلف) أو أتلفه فلو قام بآدمه اتفاقا (فهو قضاء) لحقه وقال أبو يوسف اذا لم يعلم يرد مثل زيفه ويرجح بحسبه استحسانا وبه يفتى (وان أفرخ طير أو باض أو تنكس) أى استتر (ظلي) في أرض رجل فهو) أى كل واحد منهما (لمن أخذه) لأرب الأرض الا اذا هيا أرضه لذلك فهو له ولو غسل الحمل في أرضه ملكه مطلقا (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط) الفاسد (البيع والقسمة) بين الشريكين (والاجارة والاجازة) بالزاي (والرجعة والصلىح عن مال والابراء عن الدين وعزل الوكيل) في رواية وفي أخرى يجوز زوجه والصلىح (والاعتكاف) في رواية والذي عليه الاكثر صحة تعليق الاعتكاف والمنذور بالشرط (والمزارعة والمعاملة) وهى المساقاة (والاقرار والوقف) والتحكيم وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعق والرهن والايصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلىح عن دم العمدة) عن (الجراحة) التي فيها القصاص كالموقع (وعقد الذمة) وتعليق الرد بالعيب أو بخيار الشرط وعزل القاضى) وأمثلة النوعين في المطولات وقد ذكرناها في الاصل

كتاب الصرف



تلك الطلقة (فالجواب) أنه

رجل قال لزوجته كلما طلقته فانت طالق فلما طلقها واحدة وقعت الثانية المعلقة على تطبيقه بهامن الحادى القدمى (مسئلة) ان قيل أى اخوين تزوجا باختين ثم طلق كل واحد منهما زوجته طلقة واحدة فليس لواحد منهما ان يعيد زوجته الى عصمته حتى تعتدهى وأختها ولو تزوج كل واحد منهما زوجة أخيه يوم الطلاق صح (فالجواب) أن هذه وقعت في زمن الامام الاعظم أبى حنيفة رضى الله عنه وذلك أنه رقت على كل واحد زوجة أخيه خطأ فدخل بها ووطئها ولم يعلم بذلك حتى أصبحا فسألا أبا حنيفة عن ذلك لطلبوا الحيلة فيه فقال أبو حنيفة يطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما مرة واحدة لأنه يصير كل واحد متزوجا امرأتهى تعتد منه وليست أختها في هدته ولو تزوج امرأته بعد ما طلقها لا يجوز لأن أختها تعتد منه (مسئلة) ان قيل ان العدة تجب على النساء من وجهين الطلاق أو الوفاة فالعدة على الرجل من وجه (فالجواب) أنها على الرجل من تسعة أوجه الاول اذا كان له أربع

(هو) شرعا (يباع بعض الثمن) أى ما خلق للثمنية ومنه المصوغ (بعض فلو تجانسا) كالذهب بالذهب (شرط التماثل) فى القدر وزنا (والتقايض) فى مجلس العقد بالادلا بالتخيلة (وان اختلفا جوده وصياغته والا) أى وان لم يتجانسا بان باع ذهباً بفضة (شرط التقايض) دون التماثل (فلو باع الذهب بالفضة مجازفة) أو بفضل (صح) (البيع) ان تقايضا فى المجلس) أى قبل أن يفرقا بالادان ولو قاما ومشيا (ولا يصح التصرف فى غن الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدرهم) ولم يقبضها (واشترى ثوبا) فى المجلس (فسد بيع الثوب) فقط (ولو باع أمة مع طوق) ذهب أو فضة فى عنقها (قسيمة كل منهما ألف بالدينار) وقد من الثمن ألفا) فى المجلس (فهو غن الطوق وان اشتراها) أى الأمة (بالدينار ألف نقد أو ألف نسبيته) فالنقد غن الطوق (تحريرا للجواز ولو اشتراها بالدينارين نسبيته فسد البيع فى الكل (وان باع سيفا) محلى (حليته خمسون درهما) بمائة درهم (وقد من الثمن (خمسين فهو) أى المقبوض (حصتها) أى الحلية (وان لم يبين) أنه حصصة الطوق أو الحلية أو قال انه من ثمنها أى من غن الطوق والأمة أو الحلية والسيف (ولو افرقا بلا قبض) للثمن (صح) (البيع) فى السيف دونها) أى الحلية (ان تخلص) السيف (بلا ضرر ولا) أى وان لم يتخلص الا بضرر (بطلا) أى بيع الحلية والسيف (ولو باع انا فضة) بفضة أو ذهب (وقبض بعض غنه واخرقا) بالادان (صح) (البيع) (فيما قبض) وبطل فيما لم يقبض (والا) انا مشترك بينهما وان استحق بعض الاناء (أخذ المشتري ما بقى) من الاناء (بقسطه) من الثمن وان قل ان شاء (أورد) ما اشتراه (ولو باع قطعة نقرة) أى فضة مذابة وقبض بعض ثمنها (فاستحق بعضها أخذ) المشتري (ما بقى) منها (بقسطه) من الثمن (بلا خيار) هذا اذا استحق بعد القبض فلو كان قبله خير (وصح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين و) بيع (كر برو) كر (شعير بضغفوما) أى بكرى برو كرى شعير استحسنانا فيجعل كل جنس مقابلا بخلاف جنسه (و) بيع (أحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار) فتجعل العشرة بمثلها والدينار بدرهم (و) بيع (درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة) وهى الفضة المقاصصة (و) بيع (دينار بعشرة) دراهم (عليه) أى البائع (أو بعشرة مطلقة ودفع) البائع للمشتري (الدينار) فى الصورتين (وتقاص العشرة بالعشر) فيسقط حق المطالبة وتصح المقاصة فى الثانية استحسنانا (وغالب الفضة والذهب فضة وذهب حتى لا يصح بيع) الفضة (الخالصة) والدينارين الخالصة (بها ولا) يصح (بيع بعضها ببعض الامساك) يوزن ولا يصح الاستقراض بهما) أى بالدرهم والدينارين التى غلب عليها الفضة والذهب (الأوزن) وغالب الغش من الفضة والذهب (ليس فى حكم الدرهم والدينارين) فصح بيعها بجنسها متفاضلا) ويصرف الجنس الى خلاف الجنس بشرط التقايض (و) صح (التبايع والاستقراض بمبار و) منها (وزنا أو عدا أو بهما ولا تتعين بالتعيين لكونها اثمانا) فلو هلك قبل القبض لا يبطل العقد (وتتعين بالتعيين ان كانت لا تزوج والمتساوى

كغالب الفضة) والذهب (في التبائع) حتى لا يجوز البيع بها الا بالوزن (وفي الاستقراض) حتى لا يصح استقراضها الا بالوزن (و) في (الصرف كغالب الغش) فيصح بيعها بجنسها متفاض لا بشرط التقابض (ولو اشترى به) أي بغالب الغش (أو بفلوس نافقة) أي رائجة شيئا وكس قبل دفعها الى البائع (بطل البيع) عنده وقال لا يصح بقيمة المبيع وبه يبقى وحده الكساد ان تركت المعاملة بها في جميع البلاد (وصح البيع بالفلوس النافقة) أي الرائجة (وان لم يعين وبالكسادة لا) يصح (حتى) يعينها ولو كسدت افلس القرض يجب رده مثلها) وأوجب محمد بن قيس منها يوم الكساد وعليه الفتوى (ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس) مثلاً (صح) وعليه من الفلوس ما يباع بنصف درهم (ولو أعطى) رجل (صير فيا درهمًا) كبيراً (وقال أعطني به نصف درهم فلوساً ونصفاً) من الفضة صغيراً (الاجبة صح) (الصرف

### كتاب الكفالة

(هي) لغة مطلق الضم وشرعاً (ضم ذمة) الكفيل (الى ذمة) الاصيل (في المطالبة) دون الدين فيكون الدين باقياً في ذمة الاصيل كما كان (وتصح بالنفس وان تعددت) الكفالة وأوال النفس ثم المهنون بها احضار المكفول به وتصح الكفالة بالنفس (بكلفت بنفسه وعما يعبر به عن البدن) كالجسد والنفس والرأس والوجه (و يجزئ شائع) كالنصف والثلث (وبنصفه وتبلى والى وأنا زعيمه وقبيل به لا) بقوله (أنا ضامن معرفته) ولا بأنا ضامن لك لأنه لا يبين المضمون أهو نفس ام مال (فان شرط) لكفيل في الكفالة (تسليمه) أي المكفول عنه (في وقت بعينه حضره فيه ان طلبه) كدين مؤجل حل (فان احضره فيه) فيها (والاحبسها الحاكم فان غاب) المكفول بنفسه وعلم مكانه (امهله) الحاكم (مدة ذهابه وايابه فان مضت) مدة الامهال (ولم يحضره حبسه وان غاب ولم يعلم) الكفيل (مكانه لا يطالب به) ولا يحبس لانه عاجز (فان) احضره (وسلمه بحيث يقدر المكفول له ان يخاضعه كمبررى) سواء كان المصرا الذي كفل فيه أو مصراً آخر وان سلمه في قرية أو سواد لا يبرأ (ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي يسلمه) أي في مجلس القاضي فان سلمه في السوق لا يبرأ وبه يبقى (وتبطل) الكفالة بالنفس (بموت المطلوب) وهو المكفول عنه (والكفيل لا) بموت (الطالب) بل وارثه أو وصيه يطالب الكفيل بخلاف الكفالة بالمال فانها لا تبطل بالموت (وبرئ) الكفيل (بدفعه) أي المكفول عنه (اليه) أي الى المكفول له (وان لم يقبل) وقت التكفيل (اذا دفعته اليك فانابري) ولا يشترط قبول الطالب التسليم (وبرئ) الكفيل أيضاً (بتسليم المطلوب نفسه من كفالته) أي بحكم الكفالة والا لا يبرأ (وبرئ) بتسليم (وكيل الكفيل ورسوله) اليه (فان قال) الكفيل (ان لم اراف) أي آت به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به (مع امكان الاحضار) أو مات المطلوب قبل مضى الغد (ضمن المال) فتصح الكفالتان (ومن ادعى على آخر ما تدنار فقال له) رجل

له أن يتزوج بامرأة أخرى حتى تنقضي عدتها الثاني أنه اذا كانت له امرأة فطلقها لا يحل له أن يتزوج بأختها مادامت في العدة الثالث اذا اشترى جارية لا يحل له أن يقر بها ما لم يستبرها بحضنة الرابع أن يدخل دار الحرب فيمتزوج من بيته فانه لا يحل له وطؤها ما لم تحض حضنة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الخامس أن تخرج الحرة اليها ماهرة ولها زوج في دار الحرب ففي قول أبي حنيفة رحمه الله لأمة عليها ولها أن تتزوج من سواها وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يحل للرجل أن يتزوجها ما لم تنقض عدتها السلام اذا تزوج امرأة وهي حامل فانه لا يحل له أن يقر بها ما لم تضع حملها السابع في حال نفكر المرأة الثامن الحيض التاسع أن يرزى الرجل بامرأة ثم يترجها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يجب الاستبراء وفي قول محمد رحمه الله لا يحل له أن يقر بها حتى يستبرها بحضنة من الحرة

### كتاب العتاق

مسئلة ان قيل أي رجل ومحمد بن عيسى

الطريق فاعتق العبد من  
غير اعتاق ولا تطبيق بشئ  
من مولاه وصار مولاه ملكا  
له (فالجواب) أن هذا حربي  
دخل دار الاسلام هو وعبد  
بغير أمان والعبد مسلم فانه  
يعتق بلا ولاه عند أبي حنيفة  
ويستولى على سيده لانه  
حربي دخل دار الاسلام  
بغير أمان (ويستل عنها)  
على وجه آخر فيقال أي  
رجل صار علوكا لعبد فصار  
العبد حرا بغير صنعة (ويجاب)  
بأنه عبد مسلم استولى على  
مولاه الحربي يعتق ويصير  
مولاه ملكا له من التهذيب  
قلت وفي الحيرة أنه لا يعتق  
عند أبي يوسف ومحمد قال  
ابن العز و قد نظم هذه  
المسئلة شيخنا قاضي القضاة  
نجم الدين من البحر الطويل  
فقال  
وما سيد قد صار ملكا لعبد  
وتم بالأرب فكيف جوابه  
وقد أجبت عن نظمه فقلت  
لعمرك هذا العبد قد كان مسلما  
ومولاه حربي طويل عذابه  
عليه قد استولى فصار محررا  
ويملك مولاه ويسمو ثوابه  
مسئلة ~~ان قيل~~ زوجين  
مملوكين ولدي بينهما ولد حرم  
غير تحرير ~~فالجواب~~  
أن هذا الزوج مملوك لرجل  
فأذن له المولى في النكاح  
فترج العبد بأمه أبيه بأذن

ان لم يوافق به غدا فعليه المائة) فلم يوافق به غدا فعليه المائة سواء بين صفة لها على وجه  
تصح الدعوى أولا (ولا يجبر) المدهي عليه (على الكفالة) أي اعطاء الكفيل (بالنفس  
في) الدعوى (حدود قود) مطلقا وقال يجبر في قود وحد قذف وسرقه (ولا يجبر فيهما) أي  
في الحدود والقود (حتى يشهد شاهدان مستوران أو) شاهد (عدل) يعرفه القاضي  
بالعدالة (و) تصح الكفالة (بالمال ولو) المال (مجهولا اذا كان ديننا صحيحا) وهو  
مالا يسقط لا بآداء أو إبراء خرج بدل الكتابة (بكفلة) أي بقوله كفلة (عنه)  
بأنف وبما لك عليه وبما يدركك في هذا البيع وما يابعت فلا نفلي) أي ما بعت منه  
فأني ضامن لثمنه (وما ذاب) أي وجب (لك عليه فعلى) وما غصبك فلان فعلى (بخلاف  
ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس أو يبيع فانا كفيلة فانه باطل (وطالب)  
المكفول له (الكفيل أو المديون) أو كليهما (الاذا شرط) المديون (البراءة) عن  
الدين (لحينئذ تكون) الكفالة (حالة) فببر المديون (كأن الحالة بشرط أن لا يبرأ  
بها المحيل كفالة) لحينئذ يجبر أيضا (ولو طالب) الاصيل (أحدهما) ان يطالب  
الأخر (وله أن يطالبهما) (ويصح تعليق الكفالة بشرط ملايم) لها (كشرط وجوب  
الحق كان استحق المبيع) فانا ضامن لثمنه (أولا مكان الاستيفاء) أي لا مكان  
تسليم المكفول عنه (كان قدم زيد وهو) أي يذم مكفول عنه (أو مضار به أو مودعه  
أو غاصبه لان قدمه وسيله للاداء) (أولتهذره) أي الاستيفاء (كان غاب عن) (المصر)  
فانا ضامن لك المال الذي على فلان (ولا يصح) التعليق (بخوان هبت الرمح) أو  
أمطرت السماء فانا ضامن (و) لكن ان جعلنا جلا تصح الكفالة ويجب المال حالا فان  
كفل بماله عليه فبرهن) الطالب (على ألف لزمه) أي الكفيل (والا) أي وان لم يبرهن  
(صدق الكفيل فيما أقر به) (بجلفه) على نفي العلم (ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل)  
فأنما يجب ما أقر به الكفيل لا ما زاد باقرار المطلوب (فان كفل بامر رجوع) الكفيل  
(بما أدى عليه) أي على المطلوب اذا أدى ما ضمنه وان أدى خلافه رجوع بما ضمن  
لا بما أدى (وان كفل بغير أمره لم يرجع) الكفيل بشئ الا اذا أجاز في المجلس  
في رجوع (ولا يطالب) الكفيل (الاصيل بالمال قبل ان يؤدي عنه) أي عن الاصيل  
(فان لو زعم) الكفيل (بالمال (لازمه) أي الاصيل حتى يخلصه فان حبس حبسه أيضا  
(وبرئ) الكفيل (بآداء الاصيل ولو أبرأ) الطالب (الاصيل) عن الدين (أو آخر)  
المطالبة (عنه برأ الكفيل) في الاولى (ونؤخر) المطالبة (عنه) في الثانية (ولا ينعكس)  
أي لو أبرأ الطالب الكفيل برئ هو الاصيل وكذا لو أخر عن الكفيل لم يكن تأخير  
عن الاصيل فيطالب الاصيل في الصورتين (ولو صالح أحدهما) أي الاصيل  
أو الكفيل (رب المال عن ألف على نصفه برئا) عن خمسمائة أخرى فلا يرجع على  
الاصيل الا بنصف الالف ولو صالح بامر ولو صالح على جنس آخر رجوع بالالف (وان  
قال الطالب للكفيل برئت الى من المال) الذي كفلة عن فلان (رجع) الكفيل  
(على المطلوب) اذا كفل بامر والا (وفي برئت أو أبرأتك) أو أنت في حل من المال

أيسه فولدت له ولدا كان  
الوليد كالصاحب الجارية  
وهو حر لانه ابن ابنه (مسئلة)  
ان قيل أي رجل أعتق  
عبده ثم باعه وجاز العتق  
والبيع (فالجواب) أن  
هذا عبدا رتد بعد عتقه  
فسباه سيده وباهه من  
التهديب (مسئلة) وان  
قيل أي رجل زوج أمته  
من عبده فجاءت بولديه كون  
حر من غير أن يوجد من  
السيد اعتناق لا مخزولا  
معلق (فالجواب) أن  
هذا رجل زوج أمته من  
عبده وجاءت بولده لسته  
أشهر فصاعدا وأدعا كل  
من السيد والعبد فالولد  
للعبد والدعوة والجارية  
أمر أنه ويعتق الولد لان  
المولى قد ادعا والعبد لا يملك  
الولد من الحرية (مسئلة)  
ان قيل أي عبد علق مولاه  
هتقه على فعله يفعل العبد  
وفعله ولا يعتق (فالجواب)  
أن هذا عبد قال له مولاه  
ان صليت ركعة فانت حر  
فصلى ركعة ثم تكلم لا يعتق  
ولو صلى ركعتين يعتق لان  
هذا يقع على الجائر والجائر  
من الركعة أن يضم إليها  
ركعة أخرى فكان شرط  
العتق ركعتين كذا في  
العمدة (مسئلة) ان قيل  
أي رجل نادى عبده يا حر  
ولم يعتق فضاء ولا دابة

(لا يرجع) وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط وقيل يصح (و) بطل (الكفالة  
بحد ووقود) أي بنفسهما لا بنفس من هما عليه (و) بنفس (مبيع) في يد البائع في  
في البيع الصحيح (ومرهون) في يد المرتهن (وأمانة) كالوديعة والمستعار ومال  
المضاربة والشركة والمستأجر ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض أو الرهن بعده إلى  
الراهن أو المستأجر إلى المأجر (وصح) التكفيل عن المشتري (لو) المكفول به (ثمنا  
ومقصوبا) سواء كان ثمنا أو عينا (ومقبوضا) على سوم الشراء ان سمي له ثمنا ولا لانه  
أمانة (ومبيعا) بيعا (فأسدا أو حمل دابة) أي لا تصح الكفالة بحمل دابة (معينة  
مستأجرة وخدمة عبد) معين (استوخر للخدمة) وان بغير عينا (و) بطلت  
الكفالة بنوعهما (بلا قبول الطالب في مجلس العقد) عندهما خلافا لابي يوسف فيهما  
وبقوله يقتي (الأن يكفل وارث المريض عنه) بأمره لغرمائه مع غيبته فيجوز  
استحسانا (و) بطلت الكفالة أيضا (عن ميت مفلس) بأن يترك مالا وعليه ديون وقالوا  
تجوز (و) بطلت كفالة الوكيل والمضارب (بائتمن للوكل ورب المال) لان حق  
القبض لهما فيكون كل منهما ضامنا لنفسه (و) تبطل كفالة الشريك بالتمن  
(لشريك) الآخر (اذا بيع عبدا صفقة) الصبر ورته ضامنا لنفسه ولو باعه صفقتين صح  
ضمان أحدهما حصصة الآخر (و) بطل الكفالة (بالعهدة) لاشتباه المراد بها  
(والخلاص) أي تخليص المبيع عند الاستحقاق لهجزه عنه (ومال الكتابة) لانه ليس  
بدين صحيح

(فصل) ولو أعطى المطلوب الكفيل (ما ضمن) قبل أن يعطى الكفيل الطالب  
لا يسترد (المطلوب منه) أي من الكفيل فان أداه بنفسه قبل أداء الكفيل يسترد  
منه ما أخذ (ومارح الكفيل) في ذلك طاب (له ونفد رده) أي الرجوع (على المطلوب لو)  
المقبوض (شيأينعين) كالبرقي الاصع وقالوا لا يرد وان كان الدفع على وجه الرسالة  
لا يطيب له كان المدفوع مما يتعين أولا (ولو أمر) المطلوب (كفيله أن يتعين عليه  
حريرا) أي يشترطه بالرجوع نسيئة ليبيعه باقلى يقضى دينه وهذا البيع اخترعه أكلة  
الربا وهو مكر ومم شرعا (ففعّل) الكفيل ذلك (فالشراء الكفيل والرجوع عليه) لانه  
العاقدة (ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه أو بما قضى له عليه فغاب المطلوب فبرهن  
المدعي على الكفيل ان له على المطلوب ألفا لم تقبل) يبيته على الكفيل حتى يحضر  
المكفول عنه فيقضى عليه فيلزمه تبعه الاصيل (ولو برهن) لرجل على (أن له على زيد)  
الغائب (كذا) برهن (أن هذا كفيل عنه بأمره قضى به) أي بالمال (عليهما ولو)  
ادعى الكفالة (بلا أمر قضى على الكفيل فقط) دون الاصيل فلا يرجع على المطلوب  
(وكفاله بالدرك تسليم) للمبيع فلا تسمع دعواه فيه بعد ذلك (وشهادته) أي كتابة  
شهادته في صل الكفيل (وختمه) على الصل (لا) أي لا يكون تسليمه بأن الملك للمائع  
هذا اذا كان في الصل بيع مطلق أو اقرار العاقدين أو مالو كان في الصل باع ملكه أو  
باع بيعا نافذا باتا فهو تسليم (ومن ضمن عن آخر خراج) الموقوف لا خراج القامعة (أو)

﴿فالجواب﴾ أنه رجل

أشهادان اسم عبده حر وناداه به فلا يعتق قضاء ولادياته ﴿مسئلة﴾ ان قيل أى رجل أقرب عتق عبده وهو حر بالغ ولم يعتق عليه ﴿فالجواب﴾ أنه أقر بأنه أعتقه فى حال صباه

﴿مسئلة﴾ ان قيل أى عبد مسلم يعتق من غير أن يوجد من سيده له عتق معلق ولا منجز ولا صريح ولا كناية ﴿فالجواب﴾ أنه عدم مسلم أخذه الكافر وأدخله دار الحرب ثم هرب منهم عتق لانهم ملكوه فاذا هرب فقد استولى على ملك الكفار من العمدة (مسئلة) ان قيل أى رجل يملك يعتق عن نفسه كل واحد من عبيد ولو أعتقه ما عالم ينقذ عتقه فيهما (فالجواب) أنه رجل باع عبدا بعد على أن الخيار له ثلاثا في مدة الخيار عتاق من شاء منهما فان أعتق المشتري كان اجازة للبيع وان أعتق المبيع كان فسخا للبيع فان أعتقه ما عالم ينقذ فيهما الاستحالة اجتماع الفسخ والاجازة وملكه الثمن والتمن ﴿مسئلة﴾ ان قيل أى رجل قال لعبده أنت حر وأعتقتك ولم يقع عليه العتق ﴿فالجواب﴾ أنه رجل حنى به الاخبار

رهن به) أى بالخراج (أو ضمن نوابه) ولو يغير حق كجبايات زماننا وعليه الفتوى (أو) ضمن عنه (قسمته) أى نصيبه من النأينة (صح) ومن قال لا خر ضمنت لك عن فلان مائة (موجهة الى شهر فقال) الطالب (هى حالة القول للضامن) فى ظاهر الرواية (ومن اشترى أمة وكفل له رجل بالدرك فاستحقت) الأمة (لم يأخذ المشتري الكفيل) بضمان الدرك (حتى يقضى له بالثمن على البائع) لان مجرد الاستحقاق لا ينعقض البيع على الظاهر

### ﴿باب كفالة الرجلين والعبدين﴾

(دين) متحد صفة وسببا (عليهما) على السوية (وكل) منهما (كفل عن صاحبه) بأمره (فأداء أحدهما) من الدين (لم يرجع على شريكه) فيكون محتسبا عن نصيبه من الدين لرجحان جهة الاصلالة فلواختلفا صفة أو سببا صح تعيينه عن شريكه ويرجع به عليه (فان زاد) المؤدى (على النصف رجع) المؤدى (بالزيادة) على شريكه (وان كفلا عن رجل) بألف على التعاقب بأن كفل كل واحد جميعه منفردا (وكفل كل) منهما بهذا الألف (عن صاحبه فأداء) أحدهما (رجع) المؤدى (بنصفه على شريكه) سواء كان قليلا أو كثيرا (أو) رجع (بالكل على الاصيل) وان أبرأ الطالب (عن المطالبة) (أحدهما أخذ) الكفيل (الأخر بكلمه ولو فسخت) المفاوضة (وافترق المفاوضان أخذ الغريم) أى الدائن (أيا شاء) من المفاوضين (بكل الدين ولا يرجع) المؤدى على شريكه (حتى يؤدى أكثر من النصف) ولو افترق شريكا العنان وثمة دين لم يؤخذ أحدهما الا بما يخصه (وان كاتب عبيد كتابة واحدة) على ألف الى سنة (وكفل كل) منهما (عن صاحبه فأدى) أحدهما رجع بنصفه (وهذا العتق يجوز استحسانا ولو حرر) المولى (أحدهما) قبل أداء البدل (أخذ) أيا شاء بخصه من لم يعتقه فان أخذ المعتق (بفتح التاء) (رجع على صاحبه) لكفالاته (وان أخذ الآخر لا) يرجع لاصالته ولو كاتب كلا منهما على حدة فكفل كل عن صاحبه ببدلها لا يجمع (ومن ضمن عن عبدا مالا) موصوفا بكونه (يؤخذ به بعد عتقه) كمال لزمه باقرار واستقراض واستهلاك وديعة (فهو حال) على الكفيل (وان لم يسه) أى الحلول للحلول على العبد ويرجع بعد عتقه لو بأمره (ولو ادعى) رجل (رقبة العبد فكفل به رجل فأت العبد فبرهن المدعى أنه) أى العبد كان (له ضمن) الكفيل (قيمة ولو ادعى) رجل (على عبدا مالا وكفل بنفسه رجل) وليس على العبد دين (فأت العبد برئ الكفيل) كفى الحر (ولو كفل عبد عن سيده بأمره فعتق فأداء) أو كفل سيده (هنه) بأمره (وأداء بعد عتقه لم يرجع واحد) منهما (على الآخر)

### ﴿كتاب الحوالة﴾

(هى) شرها (نقل الدين من ذمة) المحيل (الى ذمة) المحتال عليه (وتصح فى الدين لافى العين برضا المحتال) أى الدائن (والحال عليه) أى الذى يقبل الحوالة وأما رضا المحيل

ديانة فان أشهد قبل ذلك أنه يجزى بذلك كذبا لا يقع عليه شيء وقد صرت مستوفاة مفردة في كتاب الطلاق (مسئلة) ان قيل أى رجل أراد السفر فقالت له امرأته كل جاوية اشتريتها حتى ترجع فهي حرة فقال لها نعم ثم اشترى جاوية فقال قبل أن ترجع ولا حنث عليه (فالجواب) انه ينوى بالجارية السفينة فلا يحنث قضاء ولا ديانة وقدم لها في كتاب الطلاق مهمل آخر فارجع اليه والله الموفق (مسئلة) ان قيل أى شيء يملكه المأمور بالامر ولا يملكه الأمر بنفسه وهما سلمان مكلفان (فالجواب) ما ذكره في فتاوى ظهير الدين اذا اشترى عبدا اشترى فاسدا ثم أمر البائع بالعتق قبل القبض فأعتقه جاز ولو أعتقه المشتري بنفسه لم يجز فقده لك المأمور بالامر ما يملكه الأمر بنفسه وانما كان كذلك لانه لما أمر البائع بالعتق فقد طلب منه أن يسلطه على القبض واذا أعتق البائع بأمره صار المشتري قابضا لمقتضاء سابقا عليه لان البائع سلطه عليه قال العمادى والاستر وشي

فليس بشرط (وبرى المحيل بالقبول من الدين) والمطالبة جميعا (ولم يرجع المحتال بالدين على المحيل الا بالتوى) أى هلاك المال (وهو) بأحد أمرين (أن يجهد) المحتال عليه (الحوالة) ويحلف ولا يبنه عليه (أى للطالب على ذلك) (أو يوت) المحتال عليه (مفلسا) بغير عين ودين وكفيل وقال بهم ما بتفليس الحاكم (فان طالب المحتال عليه المحيل بما) أى بمنزل ما (أحال) به مدعيه قضاء دينه بأمره (فقال المحيل أحلت ديني عليك) لم يقبل قوله بل (ضمن المحيل مثل الدين وان قال المحيل للمحتال أحلتك) على فلان بمعنى وكلت (لتقبضنى فقال المحتال) بل (أحلتنى ديني عليك) فالتقوى للبعيل مع يمينه لانه منكر (ولو أحال) رجل (بعاله عند زيد ببيعة صحت) الحوالة (فان هلك) الوديعة قبل أن يؤدىها الى المحتال (برى) المودوع (وكره السفاتي) وهى أن يقرض ماله اذا خاف عليه الفوات ليرده عليه فى موضع الامن

### كتاب القضاء

هو شرعاً فصل الخصومات وقطع المنازعات (أهله) أى القضاء من هو (أهل الشهادة) والفاسق أهل للقضاء كما هو أهل للشهادة الا أنه لا ينبغي أن يقبل وجوبا ويأثم مقلده كقابل شهادته وبه يقضى (ولو كان القاضى عدلا ففسق بأخذ الرشوة) أو بغيره (لا ينزل) بذلك خلافا للبعض (و) لكن (يستحق العزل) فى ظاهر المذهب وقيل ينزل وعليه الفتوى (واذا أخذ) أحد (القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا) فلو قضى لا ينفذ قضاؤه (والفاسق يصلح) أن يكون (مفتيا وقيل لا) واختاره كثير من المتأخرين (ولا ينبغي أن يكون القاضى فظا غليظا جبارا عنيدا) لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وينبغي أن يكون موثوقا به فى عفافه) أى يكفه عن المحارم (وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار وجوه الفقه) أى طرقه التى يستنبط منها (والاجتهاد شرط الاولوية) لا شرط الجواز فيجوز تقليد الجاهل فى الصحيح ويعمل بفتوى غيره والاولى له المجتهد (والفتى ينبغي أن يكون هكذا) أى موثوقا به فى العفاف الى آخره (وكره التقليد) أى تقليد الخليفة القضاء (لمن خاف الخيف) فيه وهو الجور والظلم (وان أمنه لا) يكره (ولا يسأله) بلسانه ولا يطلبه بقلبه (ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والجار) أزال الظالم ولو كافرا (ومن أهل النجاشي فان تقليد يسأل ديوان قاض قبله وهو) أى الديوان (الخراط التى فيها السجلات والمحاضر وغيرهما) من نصب الارضية والقيم فى أموال الاوقاف ونحو ذلك (ونظر فى حال المحبوسين فمن أقر) منهم (بحق أوقامت عليه بينة أزمه) الحبس (والا نادى عليه) بقدر ما يرى ثم يطلقه بكفيل بنفسه فان أبى نادى عليه شهرا ثم أطلقه (وعمل فى الودائع وغلات الوقف ببينة أو اقرار) من ذى اليد (ولا يعمل بقول المعزول) لا لتحقه بالرجاء وشهادة الفرد لا تقبل (الا أن يقر ذواليد أنه) أى المعزول (سلمها) أى الودائع والغلات (اليه) فيقبل قوله فيهما (أنهم ما زيد) (ويقضى فى المسجد) وكذا السلطان والفتى والفقهاء

وهكذا ذكر هذه المسئلة في  
فوائد صاحب المحيط وفيها  
أيضا وعلى هذا إذا اشترى  
حظا شرا فاسد فلم يقبضه  
المشتري حتى أمر المشتري  
البائع بالطعن فطعن بصير  
المشتري قابضا وذكر  
قاضيخان هذه المسائل على  
خلاف هذا فقال إذا اشترى  
عبد اشرا فاسد اقبال للبائع  
قبل القبض أعتقه عني  
فأعتقه البائع عنه كان  
العقوق عن البائع دون  
المشتري ثم ذكر مسألة  
الحنطة وقال كان الدقيق  
للبيع ثم ذكر مسألة الشاة  
إذا أمر به ببيعها فبيعها  
كانت للبائع مالا فكان في  
المسئلة روايتان أو وقع  
غلط من الكاتب في بعض  
المواضع انتهى وقد رأيت  
المسئلة في شرح القمراشي  
وقد ذكر ما ذكر قاضيخان  
محيلا إلى المنتقى عن أبي  
يوسف ثم قال وعن أبي  
يوسف ثم قال وعن الاسكافي

لو أمر البائع بالعقوق قبل  
القبض فأعتق صار المشتري  
قابضا فيجوز فيها الروايتان  
ولا غلط من الكاتب والله  
أعلم (وقد بلغز) بهذا أيضا  
هكذا فيقال أي رجل يصح  
من مأموره بأمره العقوق ولو  
أعتق هو بنفسه لا يصح  
والله الموفق (مسئلة) أن  
قبل أي رجل قال إن

ويستدبر القبلة كحطيم ومدرس (أو داره) والمسجد الجامع أولى (و بردهدية الا)  
أن تكون (من قريسه أو من حرت عاتيه بذلك) بقدر عادته ولا خصوصية لهما (و) برد  
اجابة (دعوى خاصة) وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي ولومن محرم  
ومعتاد (ويشهد الجنائز ويعدو المريض) أن لم يكن لهما ولا عليهما دعوى (ويستوى)  
وجوب (بينهما) أي بين الخصمين (جلوسا اقبالا وليتق) أي يحذر (عن مسارة  
أحدهما وإشارته وتلقينه حخته وضيافته) والضحك في وجهه (والمزاح) معه أو مع غيره  
(وتلقين الشاهد) الشهادة مطلعا واستحسنه أبو يوسف في غير موضع التهمة ورجه  
في الفتح

(فصل في الحبس) (وإذا ثبت الحق) ولو دانتا (للمدعي أمره) أي أمر القاضي  
المدعي عليه (بدفع ما عليه) ولا يجبس على الفور وهذا إذا ثبت بالافرار فإن ثبت بالبينة  
حبسه كما ثبت (فإن أبي) أي أمته (عن الدفع حبسه) القاضي يطلب المدعي (في)  
كل دين زعمه بدلا عن مال حصل في يده مثل (الثلث والقرض) ولو لزمي أو مستأمن  
(و) في كل مال التزيمه مثل (المهر المجل وما التزيمه بالكفالة) وبدل عقوق نصيب  
الشريك وديون التلغات للزوجة أو القريب (لا في غيره) أي لا يجبس في غير  
ذلك كضمان الغصب وأروش الجنائيات وضمان التلغات وفي كل عين  
يقدر على تسليمها كالعين المغصوبة والإمانات إذا امتنع الامين من دفعها غير مدع  
هلا كما لا نهارت مغصوبة وانعابا يجبس في هذه الاشياء (أن ادعى القمرا) عند  
الامر بالدفع (الأن ثبتت غريمه غناه) بدليل شرعي (فيحبسه بما رأى) من المصلحة  
(ثم يسأل) القاضي الناس (عنه) أي عن حاله (فإن لم يظهر له مال خلاه) بعدمضي  
المدة (ولم يحمل) بعدما أخرجه (بينه وبين غرمائه) فيلزمونه نهارا لا ليلا إلا أن  
يكتسب فيه (ورد البينة) لو قامت (على افلاسه قبل حبسه) عند الجمهور (وبينة اليسار  
أحق) بالقبول من بينة اعساره (وأيد حبس المومر) إلى أن يدفع المال إلى المدعي  
(ويحبس الرجل لنفسه زوجته لا في دين ولده إلا إذا أبي) الاب (من الاتفاق عليه)  
فيحبس لو الولد صغير المال له

### (باب كتاب القاضي إلى القاضي وغيره)

(ويكتب القاضي إلى القاضي) إذا كان بينهما مسافة ثلاثة أيام على الظاهر وجوزه  
أبو يوسف إذا كان بحيث لا يعود في يومه وعليه الفتوى (في) الحقوق كلها وبه يقتي  
(غير حدود) للشبهة (فإن شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه)  
ليحفظ (و) كتاب الحكم (هو المدعو مجلا) أي الحجة التي فيها حكم القاضي هذا في  
عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضمن فيه وقائع الناس (والا) أي وإن شهدوا بغير  
خصم (لم يحكم وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليه فيها) على رأيه وإن كان مخالفا لآي  
الكاتب لانه ابتداء حكم أو هو الكتاب الحكمي (وهو) أي هذا الكتاب (نقل



اشترى هذا العبد بنفسه  
أو بوكيل فهو حر ثم اشتراه  
ولا يعتق (فالجواب) أنه  
اشتراه شراء فاسدا ولم يقبضه  
من البائع فأخلت اليمن ثم  
اشتراه شراء صحيحا (ونجاء)  
بجواب آخر وهو أنه اشتراه  
وشرط الخيار للبائع ثلاثة  
أيام ثم ناقضه البيع فيه ثم  
اشتراه ثانيا من وسيط  
المحيط

### ﴿كتاب الايمان﴾

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
أبق له غلام فقال هو حر ان  
طعمت طعاما حتى أجد فلم  
يجده وخاف على نفسه  
الخروج ولا يريد عتق الغلام  
كيف يصنع (فالجواب)  
انه يهبه لبعض أولاده  
الصغار ثم يأكل ويشرب  
ولا يحنن لولم يجده لانه يكون  
قابضا لولده الصغير بنفس  
الحبة وقد صورها في وسيط  
المحيط فيمن قال لعبد ان  
أكلت أو شربت حتى  
أضر بك فأنت حر فأبق العبد  
(مسئلة) امرأة في فها لقمة  
فقال لها زوجها ان بلعتها  
فأنت طالق ثلاثا وان  
أخر جبتها فأنت طالق ثلاثا  
كيف الحيلة في عدم الحنث  
(فالجواب) أن الحيلة أن  
ترمي نصفها وتبلغ نصفها  
أو يخرجها انسان من فيها  
كرها (مسئلة) رجل حلف  
بالطلاق والعتاق وصدقة

الشهادة في الحقيقة وقرأ الكتاب عليهم وجوبا) وأعلمهم به (وختم عندهم) أي عند  
شهود الطريق (وسلم) الكتاب (اليهم) بعد كتابته عنوانه في باطنه وهو أن يكتب  
اسمه واسم المكتوب اليه وشهرته وما في عرفنا يكون العنوان على الظاهر فيعمل به  
واكتفى أبو يوسف بأن يشهدهم أنه كتابه وعليه الفتوى (فان وصل الى القاضي  
(المكتوب اليه نظرا في ختمه) أولا (ولم يقبله) أي لم يقرأه (بلا خصم ولا شهود) مسلمين  
ولو كان لزمي على مثله لانهم يشهدون على فعل مسلم الا اذا أقر الخصم فلا حاجة الى  
الشهود (فان شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه وقرأ علينا  
وختمه فقع القاضي) المكتوب اليه الكتاب (وقرأ على الخصم وأزمه ما فيه) وعند  
أبي يوسف ان شهدوا انه كتابه وختمه قبله (ويبطل الكتاب بعت) القاضي  
(الكتاب وعزله) وبعدم أهليته (وبعت المكتوب اليه وعزله الا اذا كتب بعد اسمه)  
أي اسم المكتوب اليه (والى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين) فلا يبطل بعت  
المكتوب اليه بخلاف ما اذا علم ابتداء وجوزه أبو يوسف وعليه العمل (لا يبطل  
(بعت الخصم) لقيام وارثه أو وصيه مقامه (وتنقض المرأة في غير حد ووقود) أي  
قصاص (ولا يستخلف قاض) على القضاء (الا أن يفوض اليه) الامام (ذلك بخلاف  
المأمور بالجمعة) حيث يجوز له الاستخلاف بلا تفويض (واذا رفع اليه حكم قاض  
أمضاه ان لم يخالف) حكم ذلك القاضي (الكتاب) كالقضاء بجل متروك التسمية عمدا  
(والسنة المشهورة) كتحويل المطلقة ثلاثا بلاوطه (والاجتماع) كجواز نكاح الجدة  
(وبنفذ القضاء بشهادة الزور في العقود) كبيع ونكاح (والفسوخ) كقالة  
وطلاق (ظاهرا) فتسلم المرأة الزوجها (وباطنا) فيحل له وطؤها ويحل لها التحكين  
حيث كان المحل قابلا للقاضي غير عالم بزورهم وقالارزقر بنفذا ظاهرا فقط وعليه  
الفتوى (لا في الاملاك المرسلة) أي المطلقة عن ذكربسب المال فينفذ ظاهرا  
لاباطنا اجتماعا لتراحم الاسباب (ولا يقضي) القاضي (على غائب) ولاله أي لا يصح  
بل ولا ينفذ على المفتي به (الا ان يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصي) وكأحد  
الورثة ومتولى الوقف وأحد شريكي الدين وأحد الموقوف عليهم والواقف وأحد ابجر  
(أو يكون ما يدعي على الغائب سبيلا ما يدعي على الحاضر فانتصب الحاضر) خصما  
عنه (كن ادعي عيننا في يد غيره انه اشتراه من فلان الغائب) وبرهن على ذي  
السيد وقضى به ثم حضر الغائب وأنكر ذلك لا يلتفت الى انكاره (وبقرض القاضي  
مال اليتيم) والغائب من مل مؤتمن حيث لا وصي ولا من يقبله مضاربه ولا مستغلا  
يشتره بوله أخذ المال من أب مسرف ووضعه تحت يد عدل (ويكتب الصل) نذرا  
ليحفظ (لا) بقرض (الوصي) (لا) (الاب) ولا الملتقط مال الصغير فان أقرضوا ضمنوا  
لعجزهم عن التحصيل

### ﴿باب التحكيم﴾



ما علك أن لا يبيع أمه ولا

يبيعها فما الحيلة في ذلك  
(فالجواب) ما روى عن أبي  
يوسف رحمه الله قال طلبني  
الرشيد ذات ليلة فلما دخلت  
أذهوب جالس وعن يمينه  
عيسى بن جعفر فقال ان  
عند عيسى بن جعفر جارية  
وسألته أن يبيعها فامتنع  
وسألته أن يبيعها لي فأنى  
فقلت له وما منعك من ذلك  
فقال على يمين بالطلاق  
والعتاق وصدقة ما ملك أن  
لا أبيع هذه الجارية ولا  
أهبها فقال الرشيد فهل لك  
في ذلك فخرج قلت نعم قال  
وما هو قلت يبيعك نصفها  
ويبيعك نصفها فيكون لم  
يبيعها ولم يبعها فقال ويجوز  
ذلك قلت نعم قال عيسى فأنى  
أشهدك أنى وهبت له نصفها  
وبعته الباقي فقال الرشيد  
بقيت واحدة فقلت ما هي  
قال انها أمة ولا بد أن تستبرأ  
ولا بد من وطئها فقلت له  
أعتقها وتزوجها فان الحرة  
لا تستبرأ قال فأنى أعتقتها  
فمن برز وجنيتها فقلت أنا  
فدهني برجلين فخطبت  
وحمدت الله تعالى وزوجته  
اياها على عشرين ألف  
دينار ثم انصرفت الى منزلي  
فأمر لي بمائتي ألف درهم  
وعشرين تحت ثياب فحمل  
ذلك الى (مسئلة) ان قيل  
ما الحيلة في عدم وقوع طلاق

هو شرعاً قولية الخصم بين ما يحكم بينهما (حذر رجلاً) معلوماً (لحكم بينهما) الحكم بينهما  
أو اقراراً (أو نكول) عن المين (في غير حدود) ودية على العاقلة (ورضياً) (صح) الحكم  
(لوصح الحكم قاضياً) بأن يكونه ككفاً أو مسماً غير محدود في قذف (ولكل من  
المحكمين ان يرجع قبل حكمه) عليهما (فان حكمهما) ان رفع حكمه الى قاض  
(أمضى القاضي حكمه ان وافق مذهبه والأبطله) لان حكمه لا يرفع خلافاً (وبطل  
حكمه) أي المحكم (لا بويه وولده وزوجته) حكم القاضي (المؤلاه) (بخلاف حكمه)  
وكذا القاضي (عليهم) حيث يصح كالشهادة (مسائل شتى) اذا كان العلول رجل  
والسفل لآخر (لا يتد) أي لا يدق وندا (دوسفل فيه ولا نقب كوة) أي طاقه (بلا رضا  
ذي العلو) مطلقاً وقال لكل فعل ما لا يضر (زائغة) أي سكة (مستطيلة) يشعب عنها  
سكة (مثلها) لكن (غير نافذ) الى محل آخر (لا يفع أهل الاولى فيه) أي في الزائغة  
المتشعبة (باباً) للوروفلو لا استثناء أو الرجحان ولو كانت المتشعبة نافذة لا يمنع أهل  
الاولى من فسخ باب المرور (بخلاف المستديرة) التي اتصل طرفاها بالمستطيلة حيث  
يجوز لأهل الاولى فسخ باب فيها لانها كساحة مشتركة في دار (ادعى داراني يدرجل  
انه) أي اذا اليد (وهباله) وسلمها اليه (في وقت) معين كرمضان (فسأل) المدعي  
(البينة فقال) قد (جحدنيها) أي الهبة (فاشتريتها) منه (وبرهن على الشراء) قبل الوقت  
الذي يدعي فيه الهبة (كشعبان) لا يقبل (البرهان) لظهور التناقض (وبعد) كسؤال  
(يقبل) لوضوح التوفيق ولولم يذكر له ما تاريخاً أو ذكر لا حدهما تقبل لا مكان  
التوفيق بتاريخ الشراء (ومن قال لآخر اشتريت مني هذه الامه فأنكر) الآخر الشراء  
جاز (للبائع ان يطأها ان ترك) (البائع) (المصومة) لان جوده ما عدا النكاح فصح  
(ومن أقر بقبض عشرة) دراهم (ثم ادعى انها زيوف) أو نهرجة (صدق) يمينه لان اسم  
الدرهم يعها ولو قال انها ستة وقه لا يصدق ان كان البيان مفصلاً وصدق لوموصولا  
ولو أقر بقبض الحيايد لا يصدق مطلقاً ووموصولا (ومن قال لآخر لك على ألف فردة)  
المقره (ثم صدقه) في مجلسه (فلا شيء عليه) للمقره (لا بجمعة) أو اقرار جديد (ومن ادعى على  
آخر ما لاقال) المدعي عليه (ما كان لك على شيء) فبرهن المدعي على ألف وهو) أي  
المدعي عليه (برهن على القضاء) أي الايفاء (أو الابرأه قبل) برهانه لا مكان التوفيق  
لان غير الحق قد يقضى ويرأ منه دفعا للمصومة (ولو زاد) المدعي عليه كلمة (ولا أعرفك  
لا) يقبل لتعذر التوفيق (ومن ادعى على آخر انه باعه أمة فقال) الآخر (لم أبيعها منك  
قط فبرهن) المدعي (على الشراء) وأخذها (فوجد) (بها عيباً) وأراد ردها  
(فبرهن البائع انه) أي المشتري (برئ اليه من كل عيب لم تقبل) بينة البائع للتناقض  
(ويبطل) جميع (الصك بان شاء الله) وأبطل آخره فقط وهو استحسان راجح على قوله  
فصح (وان مات دعي فقال تزوجته أسلمت بعد موته) ولي الميراث (وقالت الورثة أسلمت  
قبل موته) ولا ميراث لك (فالقول لهم) ولا تراث تحكيمه للتحال ولو وقع الاختلاف في  
كفر الميت واستلامه فالقول للمدعي بالإسلام (وان قال المودع) بفتح الدال للرجل (هذا

من قال لا امرأته ومثلها

قدح فيه ما هو غلي سلمي  
ان سعدت ومعل الماء فانت  
طالق ثلاثا وان ارقبته  
فانت طالق ثلاثا وان  
شربته او تركته على السلم  
فانت طالق ثلاثا (فالجواب)  
انها تنشف الماء بخرقة ثم  
تقطع او تنزل ولا حنث  
(مسئلة) ان قيل ما مخلص  
من قال ان اكلت هذا  
الرغيف فعبدى حروا مرأتى  
طالقي (فالجواب) انه يا كل  
النصف ويترك النصف  
ولا حنث كذا في التهذيب  
(مسئلة) رجل في يده عشر  
جوزات فقال لجاريته ان  
اكلت هذه الخمسة والافانت  
موت ودفع الخمسة اليها ودفع  
الخمس الباقية الى امرأته  
وقال ان اكلت الخمسة والا  
فانت طالق فاختلطت  
العشرة قبل الاكل فما  
الحيلة في عدم الحنث مع  
هدم امكان الامراز (فالجواب)  
ان يبيع الجارية بمن ينق  
به ثم تاكل المرأة العشرة ثم  
يشتري الجارية ولا حنث  
(مسئلة) رجل قال لامرأته  
وهي في نهر جار ان خرجت  
من هذا الماء فانت طالق  
فما الحيلة في عدم الحنث  
(فالجواب) انها تطلع ولا  
حنث لان الماء الذي كانت  
فيه زال بالجريان كذا في  
التهذيب وعندي في ذلك

ابن مودعي بالكسر (لا وارث له غيره دفع المال اليه) وجوبا كقوله هذا ابن دايني (وان  
قال لاخر هذا ابنه ايضا وكذب) الابن (الاول قضى بالمال للاول) لا الاخر فدفع  
للال اول بلا قضاء ضمن للثاني نصيبه (ميراث قسم بين الغرماء) او بين الورثة بشهود لم  
يقولوا لا تعلم له وارثا او غيرهما (لا يكفل منهم ولا من وارث) خلافا لهما لما لمالك المكفول له  
وبين القاضي مدة ثم يقضى ولو ثبت بالقرار كفوا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك  
لا يكفل اتفاقا (ولو ادعى) على آخر (دارا بالنفسه ولا خ غائب وبرهن عليه) أى  
على ما ادعاه (أخذ) المدعي (نصف المدعي) مشاعا (فقط) وترك باقية في يد ذي اليد بلا  
كفيل بحد ولا يبدعوا ولا خلافا لهما وقولهما استحسان ولا تعداد البينة ولا  
القضاء اذا حضر الغائب في الاصح ومثل العدم ما انقول في الاصح لكن اعتمد في  
المتقى انه يؤخذ منه اتفاقا (ومن قال مالى أو ما أملك في المساكين صدقة فهو) يقع  
(على) جنس (مال الزكاة) استحسانا وان لم يجد غيره أمسك منه قدر قوت يومه فاذا  
ملك غيره تصدق بقدره (ولو أوصى بثلاث ماله فهو) يقع (على كل شيء) لان الوصية  
أخت الميراث (ومن أوصى اليه) أى جعل وصيا (ولم يعلم بالوصية فهو وصي) فصح  
تصرفه (بخلاف الوكيل) فانه لا ينفذ تصرفه قبل علمه بالوكالة (ومن أعلم) من الناس  
(بالوكالة صح تصرفه ولا يثبت عزله الا بعدل أو مستورين) أو فاسقين في الاصح  
وعندهما هذا الاول سواء (كالاخبار للسيد بجنابة عبده) فلو باعه كان مختارا للقضاء  
(والاشبيع) بالبيع (والبكر) بالنكاح (والمسلم الذي لم يهاجر) بالشرائع وكذا  
الاخبار بعيب لم يدره او هجر ما ذون وصفيح فركة وعزل قاض ومتولى وقف في هذه  
المسائل يشترط أحد شرطى الشهادة لالفظها (ولو باع القاضي أو أمينه عبدا للغرماء  
وأخذ المال) أى النمن (فضاع) في يده قبل قضاء الدين (واستحق العبد) من يد  
المشتري (لم يضمن) كل واحد منهما (ورجع المشتري) بالنمن (على الغرماء) لتعذر  
الرجوع على العاقد (وان أمر القاضي الوصى ببيعهم فاستحق) العبد (أومات قبل  
القبض) أى قبض المشتري العبد (فضاع المال رجوع المشتري على الوصى وهو) أى  
الوصى يرجع (على الغرماء) لانه عامل لهم (ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا  
بالرحم) في الزنا أو بالقطع في السرقة (أو بالضرب) في الحد أو بالتعزير (فأفعله وبهك  
فعله) لوجوب طاعة ولي الامر ومنعه محمد حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زماننا وبه  
يقى وان هذا لا يفسر فان أحسن تفسير الشرائط صدق والاوان ما هلا فاسقا  
أو عما فاسقا لا يقبل قوله الا ان يعاين الحجة (وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك  
ألفاود فعتسه الزيد) حال كونه قد قضيت له (به عليه) فقال الرجل أخذته ظلما  
فالقول للقاضي (بغير عين) (وكذا) يصدق القاضي (لو قال قضيت بقطع يدك في حق)  
وقال فعلته ظلما (اذا كان المقطوع يده وما أخذ منه المال مقرانه) أى القاضي (فعله  
وهو قاض) وكذا لو زعم فعله قبل التقليد وبعد العزل في الاصح

(كتاب الشهادات)

نظر والله أعلم (مسئلة)

امراة ارتقت السلم لتسعد  
السطح فقال الزوج لها أنت  
طالق ثلاثا ان صدقت  
وأنت طالق ثلاثا ان تزلت  
فكيف تصنع حتى لا يقع  
الحنث (الجواب) انها تمهل  
وتنزل ولا تتحرك هي فلا  
يحث من وسيط المحيط  
(مسئلة) رجل له زوجتان  
واحدة في الدار واخرى فوق  
السطح فأراد الطلوع الى  
العلياء قالت السفلى لا تطلع  
فقال العليا بل تطلع  
لخلف بالطلاق منهما ان لا  
يطلع الى العليا ولا ينزل الى  
السفلى ما الحيلة في عدم  
الوقوع (الجواب) ان العليا  
تنزل والسفلى تطلع وان  
أراد الطلوع أو النزول لم  
يحث وصورها في الحيرة  
برجل له ثلاث نسوة  
أحدها هن على السطح  
والاخرى على السلم والثالثة  
في الدار فقال للتي على السلم  
ان صدقت الى التي على  
السطح فأنت طالق وان  
انحدرت الى التي في الدار  
فأنت طالق فكيف تصنع  
قال تصعد التي في الدار الى  
السطح وتحدث التي على  
السطح الى الدار ثم تصعد  
التي على السلم الى السطح  
حتى لا تكون صاعدة الى  
التي على السطح ولا تكون  
نصيرة الى التي في الدار

(هي اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين) أي ظن (وحسبان ويلزم) أداه  
الشهادة (بطلب المدعي) بشرط عدل القاض وقرب مكانه وعلمه بقوله أو بكونه أسرع  
قبولا وطلب المدعي لوفى حق العبد ولو لم يوجد به ويجب أدائها بلا طلب لوفى حقوق  
الله تعالى كطلاق امرأة بانها عتقت أمة (وسرها في المدود أحب) وأفضل (ويقول  
في السرة أخذ) المال (لا مرق) رعاية لجانب الستر (وشرط لزنا) أي لا ثباته  
(أربعه رجال ولبقية الحدود والقصاص رجالان) فلا يقبل في الحدود والقصاص  
شهادة النساء (وشرط) (الولادة والجماع) (وغيبوب النساء فيه ما لا يطعن عليه رجل  
امرأة واحدة) (وشرط) (لغيرها) أي لغير الاشياء المذكورة (رجلان أو رجل  
وامرأتان) سواء كان الحق مالا أو غيره كالطلاق والعتاق والنكاح والوكالة  
والوصية (وشرط للكل) أي لجميع ما تقدم (لفظ الشهادة) حتى لو قال أعلم  
أو أتيقن لا تقبل (وشرط للكل) (العدالة) وهي شرط وجوب العدل بها لشرط الاهلية  
فلوقضى بشهادة فاسق تفقد الا أن يمنع منه الامام فلا ينفذ والعدل من كان محتسبا  
للكبار غير مصر على الصغار (ويسأل) القاضي وجوب (عن) حال (الشهود) ومرا  
وعلانية في سائر الحقوق أي جميعها عدهما وبه يفتى ويكتفى بالسري في زماننا  
على اتفقي به وعن أبي حنيفة أنه لا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد  
وقود وكفي في التزكية قول المزكي هو عدل في الاصح (وتعديل الخصم لا يصح)  
حتى لو قال المدعي عليه هم عدول لا يقضى بشهادتهما حتى يسأل من غيره (والواحد  
يكفي للزكية) أي تزكية السر وأما تزكية العلانية فكل الشهادة اجماعا (والرسالة)  
من القاضي الى المزكي أو عكسه (والترجمة) أي ترجمة الشاهد والخصم والاثنان  
أحوط في الكل (وله أن يشهد بجماع أو رأى) ما ثبت بنفسه بلا شهادة (كالبيع)  
ولو بالتعاطى (والاقرار) ولو بالكفاية (وحكم الحماكم والغصب والقتل وان لم يشهد  
عليه) ولو بتغيير يرى وجه المقر ويفهمه ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا لم  
يكن في البيت غيره أو يرى شخص المقابلة مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن  
فلان ولو شاهده وفسر للقاضي لا يقبله (ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه  
ولا يقبل شاهد وقاض وراو بالخط ان لم يتذكروا) وقاله ان يشهد ويقضى ويروى  
اذا علم أنه خطه على الحقيقة وبه يفتى (ولا يشهد بجماع يباينه الا بالنسب والموت  
والنكاح والدخول) بزوجه (ولاية القاضي وأصل الوقف) دون شرائطه والعتق  
والولاء وعند أبي يوسف والمهر على الاصح (فله أن يشهد بها اذا أخبر بها) أي  
هذه الاشياء (من يثق به) الشاهد بان يخبره جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب  
بلا شرط عدالة أو عدلان الا في الموت فيكفي العدل ولو اتى وهو المختار (ومن في يده  
شيء سوى الرقيق) الذي علم رقه ويعبر عن نفسه والا فهو كمتاع (لأن أن تشهد أنه له)  
أي لذى البطان وقع في قلبك أنه ملكه والا لا (وان فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع  
أو بعمالة اليد لا تقبل) الا في صورة الموت والوقف فتقبل على الاصح اذا أسند الى

(مسئلة) رجل أتى إلى امرأته بكيس ملآن فقال ان حليتيه فأنت طالق وان فضتيه فأنت طالق وان لم تخرجي ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما في الكيس ولم يقع الطلاق كيف ذلك (فالجواب) أن الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت في الماء حتى ذاب ما فيه وتحلل (مسئلة) امرأة تزنت بالحرير وغيره فقال لها زوجها ان أجامعل في هذه الثياب فأنت طالق فترت الثياب وأرمت لبسها فالحيلة في أن يجامعها ولا يحنث (فالجواب) أن يلبس هو تلك الثياب ويجامعها ولا حنث كذا في التهذيب وعندى فيه نظر وقد رأيت المسئلة في الحيرة ونفذ الحلف فيها ان لم أجامعل مع هذه الثياب وبذلك لا بعد ما ذكرته من النظر وكذلك في وسيط المحيط صورته في رجل قال لامرأته ان لم أبت معك الليلة مع قبضك هذا فأنت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان بت معك مع قبض هذا فخارجتي حر فلبس قبضها وبيتان ولا يحنثان لان قصد المرأة أن تبت وهي لا بسق هذا القميص وقصد الرجل أن يبت وهذا القميص معها انتهى ولا

من يثق به (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معانسة حتى لو قسر للقاضي قبل)

### باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

(ولا تقبل شهادة الأعمى) سواء كان بصيرا وقت التحمل أولا وسواء كانت فيها يجري فيه السماع أولا (والمملوك) ولو مكاتبا أو مبعضا (والصبي) والاخرس والمغفل والمجنون الا في حالة الصحة (الا أن يحكم في الرق والصغر وأدب الحرية والبلوغ) فتقبل (والمحدود في قذف وان تاب الا أن يجد الكفر في قذف ثم أسلم) فحينئذ تقبل بخلاف عبد حد للقذف فعنق لم تقبل (والولد لا يوبىه وجديه وعكسه وأحد الزوجين للآخر والسيد لعبد) سواء كان عليه دين أولا (أو مكاتبه والشرىك للشرىك فيما هو من شركتهما) ولو شهد بما ليس من شركتهما تقبل (والحنث والناثقة) في مصيبة غيرها (والمغنية) مطلقا (والعدوان كانت) العداوة (دينية) وان كانت دينية تقبل (ومد من الشرب على اللهو) لغير الخمر لان بقطرة منه يركب الكمية فترد شهادته والادمان أن يشرب ومن نيته أن يعود بخلاف الشرب للتداوى فإنه لا يسقط العدالة (ومن يلعب بالطيور) الا اذا كان يسكها للاستئناس فيباح الا أن تجرح حمام غيره وفي بعض النسخ بالظنور وهو الانسب بقوله (أو يغني للناس) بخلاف من يغني لدفع الوحشة عن نفسه فإنه لا تسقط عدالته ولا تقبل شهادته من مجلس مجالس الغناء أو يستعفه (أو يرتكب ما يوجب الحد) لنفسه ومراذه من يرتكب كبيرة (أو يدخل الحمام بلا ازار) أو يشي بالمرأى بل وحده لتركه للرؤية (أو يأكل الربا) سواء كان مشهورا أولا (أو يقامر بالقرود والشرط ربح أو تفوته الصلاة بسببهما) لان كل ذلك فسق وقالوا في التردد شهادته بمجرد اللعب به وأما في الشرط ربح فلا ترد الا اذا كان يقامر به أو تفوته صلاة بسببه أو يخلف عليه أو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه فسق أو يداوم عليه (أو يبول أو يأكل على الطريق) وكذا كل ما يخلف بالمرودة كالافراط في المزاح ومدرج عليه عند الناس وان لم يكن حراما (أو يظهر سب السلف) أي العصابة والعلماء والمجاهدين لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور (وتقبل) الشهادة (لأخيه ومعه وأبويه رضاعا وأم امرأته وبنتها) أي بنت امرأته (وزوج بنته وامرأة ابنه) (أبيه) تقبل شهادة (أهل الاهواء) أي أصحاب بدع لا تكفر كالجوارح والمشبهة والمعطلة والقدرية والجبرية والرافض (الا الخطابية) وهم صنف من الرافض يعتقدون الشهادة لشيعةهم لسلك من حلف انه محق (و) شهادة (الذمي على مثله) وان اختلفا لملة كاليهود والنصارى (و) شهادة (الحرابي) أي المستأمن (على مثله لا على الذمي) وتقبل شهادة الذمي على المستأمن لا عكسه ولا مرد على مثله (و) شهادة (من ألم) أي أذنب بعصية (صغيرة) ان اجتنب الكبار) وكانت حسنة انه أغلب من سيئاته وهذا هو الصحيح

يخفى انه موضع بحث وشبهة  
فيه منع اختلاف مرادهما  
والله أعلم (مسئلة) رجل قال  
لامرأته ان لم أكلك مع هذه  
المعتقة فأنت طالق ثلاثا  
وان وطئتك مع هذه المعتقة  
فأنت طالق ثلاثا ما خلاصه  
من الحنث (فالجواب) أن  
يطاها بغير المعتقة ولا يحنث  
مادامت المعتقة باقية وهما  
حيان لان شرط الحنث  
الوطء مع المعتقة ولا يتحقق  
الحال وعدم الوطء مع المعتقة  
لا يتحقق الا بموت احدهما  
كذا في وسيط المحيط (مسئلة)  
رجل حمل الى منزله تمرا  
فأكلت منه امرأته وأمنته  
فقال الرجل لامرأته كم  
أكلت من هذا التمرا لم  
تخبريني والا فأنت طالق  
ولأمنته ان لم تخبريني كم  
أكلت والا فأنت حرة ولم تعلم  
واحدة منهما كم أكلت فما  
الحيلة في عدم الحنث  
(فالجواب) أن تقول المرأة  
أكلت واحدة أكلت  
اثنين أكلت ثلاثة أكلت  
أربعة أكلت خمسة الى  
أن يطمئن قلبها أنهم لم  
تأكل أكثر منه فأنها تكون  
مخبرة بعدئذ أكلت وكذلك  
الأمه ولا حنث قال في  
المهرة وكذلك لو كانت دراهم  
فرقت منها المرأة أو الجارية  
ولا تدرى كم رفعت فالجواب  
فيه ما ذكرنا (مسئلة) رجل

في العدالة المعتمدة (و) شهادة (الاقلف) لو عذر والاولا به نأخذ بجر (و) شهادة  
(الحمي وولد الزنا والحنثي) ويكون كالانثى لو مشكلا (و) شهادة (العمال)  
للسلطان الا اذا كانوا أعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم ومثلهم مشايخ البلاد  
والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف وضمن الجهات لانهم أعوان  
على الظلم (و) شهادة (المعتق) يقع التاء (للمعتق) بكسرهما (ولو شهد أن أباهما أو وصي  
اليه (و) الوصي بدعي جاز) الشهادة استحسنا (و) أن أنكر (الوصي) (لا) تقبل (كما)  
لا تحوز الشهادة (ولو شهد أن أباهما) الغائب (وكله يقبض ديونه وادعي الوكيل  
أو أنكر) والفرق أن القاضي لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي  
(ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح) بالفتح أي فسق مجرد عن إيجاب حق الشرع  
أو العبد مخوأن يشهد وأن الشهود فسقة أو زناة أو أكلة الربا أو نحو ذلك بخلاف  
مال الشاهد وأعلى إقرار المدعي انهم فسقة أو شهدوا بزور ونحوه حيث تقبل ثم عدم  
قبولها على الجرح المجرد ولو بعد التعديل فلوقبله قبلت (ومن شهد ولم يبرح) أي لم  
يفارق مجلس القضاء ولم يطل المجلس ولم يكذب المشهود له (حتى قال أو همت) أي  
أخطأت (بعض شهادتي) بذكر زيادة كانت باطلة أو بنسيان ما كان يجب على  
ذكره (يقبل) قوله في جميع ما شهد به وعليه الفتوى (لو) كان الشاهد عدلا والاولا

### باب الاختلاف في الشهادة

(الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والاولا) تقبل (فان ادعى دار الرثا أو شرا) من رجل  
معروف ولم يدع القبض مع الشراء (فشهد بذلك مطلق لغت) بخلاف ما لو ادعى القبض  
مع الشراء فأنها تقبل (وبعكسه) وهو ما لو ادعى ملكا مطلقا فشهدا بجميد (لا) تلغو  
تقبل (و) يعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى (بطريق الوضع لا بطريق التضمن  
واكتفاء بالموافقة المعنوية) فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل (مطلقا  
على الألف ان ادعى ألفين بخلاف ما لو ادعى ألفين فشهدا بألف فأنها تقبل اتفاقا  
وان شهد الآخر بألف وخمسائة والمدعي يدعي ذلك قبلت) الشهادة (على الألف)  
وان كان يدعي الاقل لم تقبل الا أن يوافق باستيفاء أو إبراء (ولو شهدا بألف وقال  
أحدهما قضاء منها خمسمائة تقبل) الشهادة بألف ولم يسمع أنه قضاء (الا ان يشهد معه)  
أي مع الذي شهد بأنه قضاء شاهد آخر وينبغي) أي يجنب على الشاهد الذي شهد  
بقضاء خمسمائة (أن لا يشهد) بألف (حتى يقر المدعي بما قبض ولو شهدا) على رجل  
(بقرض ألف) درهم (وشهد أحدهما أنه) أي المدعي عليه (قضاء) وقال المدعي لم  
يقضه (جازت الشهادة على القرض) ولم تقبل على القضاء (ولو شهد بأنه قتل زيد يوم  
الخميس بركة و) شهد آخر ان أنه قتله يوم النحر بمصر ردنا) أي الشهادتان هذا اذا  
اجتمعوا عند الحاكم وشهدوا (فان) سبقت احدهما (قضى) القاضي (باحداهما ولا)  
ثم جاءت الاخرى (بطلت) شهادة الاخرى (ولو شهدا على مرقعة بقرة واختلغا في لونها

(مسئلة) رجل أتى إلى امرأته بكيس ملآن فقال ان حليتيه فأنت طالق وان فضتيه فأنت طالق وان لم تخرجي ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما في الكيس ولم يقع الطلاق كيف ذلك (فالجواب) أن الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت في الماء حتى ذاب ما فيه وتحلل (مسئلة) امرأة تزنت بالحرير وغيره فقال لها زوجها ان لم أجامعك في هذه الثياب فأنت طالق فزعت الثياب وأرمت لبسها فالحيلة في أن يجامعها ولا يحنث (فالجواب) أن يلبس هو تلك الثياب ويجامعها ولا حنث كذا في التهذيب وعندى فيه نظر وقد رأيت المسئلة في الحيرة وأفظ الحلف فيها ان لم أجامعك مع هذه الثياب وبذلك لا يبعد ما ذكرته من النظر وكذلك في وسيط المحيط صورتها في رجل قال لامرأته ان لم أتبعك الليلة مع فيصل هذا فأنت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان بت معك مع قيمى هذا فخرجتني فليلبس قيمى ويبيتان ولا يحنثان لان قصد المرأة أن تبيت وهي لا بته هذا القيمى وقصد الرجل أن يبيت وهذا القيمى معها انتهى ولا

من يثق به (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معاينة حتى لو فسد للقاضي قبل)

### باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

(ولا تقبل شهادة الأعمى) سواء كان بصيرا وقت التحمل أولا وسواء كانت فيما يجري فيه التسماع أولا (والمملوك) ولو مكاتباً أو مبعوضاً (والصبي) والآخرس والمغفل والمجنون الا في حالة العجة (الا أن يحكم في الرق والصغر وأدباً بعد الحرية والبلوغ) فتقبل (والمدود في ذفق وان تاب الا أن يجد الكافر في ذفق ثم أسلم) فحينئذ تقبل بخلاف عبد حد للذفق فعتق لم تقبل (والولد لا يوبىه وجديه وعكسه وأحد الزوجين للآخر والسيد لعبد) سواء كان عليه دين أولا (أو مكاتبه والشرى للشرى) فبما هو من شركتهما ولو شهد بما ليس من شركتهما تقبل (والحنث والناتحة) في مصيبة غيرها (والمنغية) مطلقاً (والعدوان كانت) العداوة (دنيوية) وان كانت دينية تقبل (ومد من الشرب على اللهو) لغیر الخمر لان بقطرة منها يرتكب الكبيرة فترد شهادته والادمان أن يشرب ومن نيته أن يعود بخلاف الشرب للنداء لا يسقط العداوة (ومن يلعب بالطيور) الا اذا كان يسكها للاستئناس فيباح الا أن تجرح حمام غيره وفي بعض النسخ بالطنبور وهو الانسب بقوله (أو يغني للناس) بخلاف من يغني لدفع الوحشة عن نفسه فإنه لا تسقط عداوته ولا تقبل شهادته من يجلس بحال الغناء أو يستمع (أو يرتكب ما يوجب الحد) لفسقه ومراذه من يرتكب كبيرة (أو يدخل الحمام بلا زار) أو عشي بالسراويل وحده لتركه للروفة (أو يأكل الربا) سواء كان مشهوراً ولا (أو يقامر بالتدو والشرط فخرج أو تفوته الصلاة بسببهما) لان كل ذلك فسق وقالوا في التردد شهادته بمجرد اللعب به وأما في الشرط فخرج فلا ترد الا اذا كان يقامر به أو تفوته صلاة بسببه أو يحلف عليه أو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه فسقاً أو يداوم عليه (أو يبول أو يأكل على الطريق) وكذا كل ما يحل بالروفة كالافراط في المزاح ومدرج عليه عند الناس وان لم يكن حراماً (أو يظهر سب السلف) أي العصابة والعلماء والمجاهدين لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور (وتقبل) الشهادة (لأخيه وعه وأبويه ورضاعاً وأم امرأته وبنتها) أي بنت امرأته (وزوج بنته وامرأته ابنته) (أبيه) تقبل شهادة (أهل الاهواء) أي أصحاب دبع لا تكفر كالحوارج والمشيبة والمطلقة والقدرية والجسرية والرافض (الا الخطابية) وهم صنف من الرافض يعتقدون الشهادة لشيعتهم لكل من حلف أنه محق (و) شهادة (الذمي على مثله) وان اختلفا لملة كاليهود والنصارى (و) شهادة (الحرابي) أي المستأمن (على مثله لاعلى الذمي) وتقبل شهادة الذمي على المستأمن لاعكسه ولا مر تدعى مثله (و) شهادة (من الم) أي أذن ببعصية (صغيرة) ان اجتنب الكبائر) وكانت حسنة أغلب من سبأته وهذا هو الصحيح

يخفى انه موضع بحث وتوجه فيه منع اختلاف مرادهما والله أعلم (مسئلة) رجل قال لامرأته ان لم أطال ثمن هذه المعقة فانت طالق ثلاثا وان وطئتك مع هذه المعقة فانت طالق ثلاثا فما مخلصه من الخنث (فالجواب) أن يطأها بغير المعقة ولا يخنث مادامت المعقة باقية وهما حيان لان شرط الخنث الوطء مع المعقة ولا يتحقق الحال وعدم الوطء مع المعقة لا يتحقق الا بموت احدهما كذا في وسيط المحيط (مسئلة) رجل حمل الى منزله تمرا فأكلت منه امرأته وأمته فقال الرجل لامرأته كم أكلت من هذا التمر ان لم تخبريني والا فانت طالق ولا تمتنه ان لم تخبريني كم أكلت والا فانت حرة ولم تعلم واحدة منهما كم أكلت فما الحيلة في عدم الخنث (فالجواب) أن تقول المرأة أكلت واحدة أكلت اثنتين أكلت ثلاثة أكلت أربعة أكلت خمسة الى أن يطمئن قلبها أنها لم تأكل أكثر منه فأنها تكون مخيرة بعدئذ أكلت وكذلك الأمة ولا خنث قال في الحيرة وكذلك لو كانت دراهم فرفقت منها المرأة أو الجارية ولا تدري كم رفعت فالجواب فيه ما ذكرنا (مسئلة) رجل

في العدة المعتبرة (و) شهادة (الاقلف) لولعذر والا لا به نأخذ بجر (و) شهادة (الخصي وولد الزنا والخنثي) ويكون كالانثى لو مشكلا (و) شهادة (العمال) للسلطان الا اذا كانوا أعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم ومثلهم مشايخ البلاد والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف وضمنان الجهات لانهم أعوان على الظلم (و) شهادة (المتعق) بفتح التاء (للمعتق) بكسرها (ولو شهد أن أباهما أو وصي اليه والوصي يدعي جاز) الشهادة استحسانا (وان أنكر) الوصي (لا) تقبل (كا) لا تجوز الشهادة (ولو شهد أن أباهما) الغائب (وكله يقبض دونه وادعي الوكيل أو أنكر) والفرق أن القاضي لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي (ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح) بالفتح أي فسق مجرد عن إيجاب حق الشرع أو العبد لمخون يشهد وأن الشهود فسقة أو زناة أو أكلوا أو نحو ذلك بخلاف ما إذا شهدوا على اقرار المدعي أنهم فسقة أو شهدوا زورا ونحوه حيث تقبل ثم عدم قبولها على الجرح المجرد ولو بعد التعديل فلو قبله قبلت (ومن شهد ولم يبرح) أي لم يفارق مجلس القضاء ولم يطل المجلس ولم يكذبه المشهود له (حتى قال أو همت) أي أخطأت (بعض شهادتي) بذكر زيادة كانت باطلة أو بنسيان ما كان يجب على ذكره (يقبل) قوله في جميع مشهده وعليه الفتوى (لو) كان الشاهد عدلا والا لا

### بواب الاختلاف في الشهادة

(الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا) تقبل (فان ادعى دار الرضا أو شراة) من رجل معروف ولم يدع القبض مع الشراء (فشهد بأك مطلق لغت) بخلاف ما لو ادعى القبض مع الشراء فأنها تقبل (وبعكسه) وهو ما لو ادعى ملكا مطلقا فشهد بجقيد (لا) تلغو فتقبل (ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) بطريق الوضع لا بطريق التضمن واكتفيا بالموافقة المعنوية (فان شهد أحدهما بألف والآخر بالفين لم تقبل) مطلقا على الالف ان ادعى الفين بخلاف ما لو ادعى الفين فشهدا بألف فأنها تقبل اتفاقا (وان شهد الآخر بألف وخمسائة والمدعي يدعي ذلك قبلت) الشهادة (على الالف) وان كان يدعي الاقل لم تقبل الا أن يوافق باستيفاء أو إبراء (ولو شهدا بألف وقال أحدهما قضاء منها خمسمائة تقبل) الشهادة بألف ولم يسمع أنه قضاء (الا أن يشهد معه) أي مع الذي شهد بأنه قضاء مشاهد (آخر وينبغي) أي يجب على الشاهد الذي شهد بقضائه خمسمائة (أن لا يشهد) بألف (حتى يفرض المدعي بما قبض ولو شهدا) على رجل (بقرض ألف) درهم (وشهد أحدهما أنه) أي المدعي عليه (قضاء) وقال المدعي لم يقضه (جازت الشهادة على القرض) ولم تقبل على القضاء (ولو شهدا بأنه قتل زيدايوم النحر بمكة و) شهد (آخر ان أنه قتله يوم النحر بمصر ردنا) أي الشهادتان هذا اذا اجتمعوا عند الحاكم وشهدوا (فان) سبقت احدهما (قضى) القاضي (باحداها أو لا) ثم جاءت الاخرى (بطلت) شهادة الاخرى (ولو شهدا على سرقة بقره واختلفا في لو نها



قطع) يد السارق وهو الصحيح وقال لا يقطع واستظهره صدر الشريعة هذا اذ لم يذكروا  
 المدعي لو نها فان ذكره لم تقبل اجماعا كالمواخلة في القيمة (بخلاف) اختلافهما في  
 (الذكور والاثوة) حيث لا تقبل شهادتهما باتفاق (و) بخلاف اختلافهما في لون  
 بقرة (الغصب) حيث لا تقبل بالاتفاق (ومن شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بألف  
 وشهد آخر أنه اشتراه بألف وخمسة تطلبت الشهادة) سواء ادعى أقل المائتين أو  
 أكثرهما (وكذا الكتابة والحلم) والاعتناق على مال والصلح عن دم العمدان ادعت  
 المرأة أو العبد أو القاتل وان ادعى الزوج أو المولى أو ولي المقتول فهو بمنزلة دعوى  
 الدين فتقبل على الأقل ان ادعى الاكثر كما مر (فاما النكاح فيصح باللف) استحسانا  
 خلافا لهما (ملك المورث) متى ثبت (لم يقض لوارثه بلاجر) بان يقول مات وترك ميراثا  
 للمدعي (الا ن يشهد اعلمكم) أي بملك المورث (أو يده أو يد مودعه أو) يد (مستغیره)  
 أو مستأجره أو ممرته أو غاصبه (وقت الموت ولو شهد ابني) سواء قال (منذ شهر)  
 أولا (ردت) هذه الشهادة لقياسها بمجموع القول لتتبع يد المحي (ولو أقر المدعي عليه بذلك)  
 أي بان العين كانت في يد المدعي (أو شهد شاهدان أنه) أي المدعي عليه (أقر أنه) أي  
 الشهود به (كان في يد المدعي دفع الى المدعي) للمعلومية الاقرار وجهالة المقرب لا تبطل  
 الاقرار

### باب الشهادة على الشهادة

(تقبل فيما) أي في كل حق (لا يسقط بالشبهة) بخلاف ما يسقط بها كحدوقود (ان  
 شهد رجلان) أو رجل واحد (على شهادة شاهدين) ذكرين أو ذكر وانثيين ولا  
 يشترط تغاير فرعي هذا وذلك (ولا تقبل شهادة واحد) من الفرع (على شهادة) كل  
 (واحد) من الاصل (والاشهاد أن يقول) الاصل للفرع (اشهدوا على شهادتي أني  
 أشهد أن فلانا أقر عندى بكذا أو أداه) شهادة الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني  
 على شهادته أن فلانا أقر عنده وقال الاصل (لي اشهد على شهادتي بذلك) والاقصر  
 أن يقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادة فلان بكذا  
 وعليه فتوى السرخسي وغيره (ولا شهادة) مقبولة للفرع بلاموت أصله أو مرضه  
 أو كونه المرأة مخدرة لا تخالط الرجال (أو سفره) واكتفى أبو يوسف بغيبه الإصل  
 بحيث يتعذر أن يبيت بأهله وعليه الفتوى (فان عدلهم) أي الاصول (الفرع صحيح)  
 التعديل في الصحيح (والاعدلوا تبطل شهادة الفرع) بنهيهم عن الشهادة على  
 الاظهر وبخروج أصله عن أهليته باسقاط أو عي أو خسر و (بانكار) شاهد (الاصل  
 الشهادة) كقولهم ما لنا شهادة أو لم نشهدهم أو أشهدناهم وغلطنا ولو شهد على  
 شهادة فرجلين على فلاة بنت فلان الفلانية بألف درهم وقالوا أخبرنا أنهما  
 يعرفانها لجاه المدعي (بأمرأة وقال لا ندرأه) هذه أم لا و قيل للمدعي قد ثبت الحق  
 على فلاة بنت فلان الفلانية بشهادة هذين ثم (هات شاهدين) آخرين (أنها) أي

الطلاق اليوم مني ولم أطلقك  
 فأنت طالق وقالت المرأة ان  
 لم أريد منك الطلاق اليوم  
 فعبدى حر فالحيلة في عدم  
 الخنث (فالجواب) أن تسأل  
 الزوج الطلاق فيقول  
 الزوج طلقك على ألف ولم  
 تقبل هي قال في الحيرة  
 حتى تكون سائلة من الزوج  
 ويكون الزوج مجيبا لها ولا  
 يقع عتق ولا طلاق وهي  
 واقعة الامام الاعظم أبي  
 حنيفة رضي الله عنه حكاه  
 في وسيط المحيط (مسئلة)  
 رجل قال ان خطبت فلاتة  
 أو تزوجتها فهي طالق  
 كيف يصنع ان أراد أن  
 يقر وجهها ولا يقع عليه  
 الخنث (فالجواب) أن  
 يخطبها ثم يترجها لان شرط  
 حنثه أحدهما في خطبتها  
 وجد شرط الخنث والمرأة  
 ليست في نكاحه وانحلت  
 اليه لان الخنث كذا في  
 وسيط المحيط (مسئلة)  
 رجلان قال كل واحد منهما  
 لصاحبه ان لم تكن رأسي  
 أقل من رأسك فأمرأته  
 طالق ثلاثا فكيف الحكم  
 فيهما (فالجواب) أن  
 طريق معرفة ذلك أنهما اذا  
 ناما دعيا فأيما كان أرفع  
 جوابا فرأس الآخر أقل  
 كذا في وسيط المحيط (مسئلة)  
 ان قيل أي رجل حلف



لاحدى نسائه بطلاقها  
 ثـ لانما أنه لا يطاق امرأة  
 سواها ثم وطئ سواها ولا  
 يحنث (فالجواب) انه ان  
 عني بالوطء الوطء برجله  
 صحت نيته ولم تطلق بجماعة  
 سواها لانه نوى ما يحتمله  
 كلامه ويصدق ديانته لا  
 قضاء كذا في وسيط المحيط  
**مسئلة** ان قبل أى  
 رجل قال لامرأته أنت  
 طالق ثلاثا ثم خرجت من  
 هذا الدار ثم خرجت ولم يقع  
 عليه الطلاق (فالجواب)  
 أن هذا رجل نوى بالطلاق  
 الطلاق من عمل مخصوص  
 ونوى بالثلاث ثلاثة أيام  
 تخويفا لامرأته حتى لا  
 تخرج تصع نيته ولا يحنث  
 بخروجها ديانة لا قضاء  
 كذا في وسيط المحيط  
**مسئلة** رجل قال  
 لامرأته ان لم أعرج هذه  
 الليلة الى السماء فأنت طالق  
 كيف يصنع حتى لا يحنث  
**فالجواب** ان ينصب  
 سله حتى يعرج الى السماء  
 البيت ولا تطلق امرأته  
 لقوله تعالى من كان يظن  
 أن لن ينصره الله في الدنيا  
 والآخرة فليمدد بسبب الى  
 السماء أى الى مها البيت  
 كذا في التهذيب وقدرأيته  
 كذلك في الخبر وفيه عندي  
 نظر **مسئلة** رجل حلف

هذه المرأة (فلانة) بنت فلان الفلانية (وكذا) أى كالشهادة على الشهادة (كتاب  
 القاضي الى القاضي) فلو جاء المدعى برجل لم يعرفه كلف اثبات أنه هو ولو مقر الاحتمال  
 التزوير (ولو قال) أى الفرعان (فيهما) أى فى الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي  
 الى القاضي فلانة بنت فلان (التيمة لم تجز) هذه الشهادة (حتى ينسبها الى اخذها)  
 وهو القبيلة الخاصة وتكفى نسبتها الى زوجها لان المقصود الاعلام (ولو أقر) الشاهد  
 (أنه شهد وراي شهر) بأن يبعثه القاضي الى محله فيقال لهم انا وجدنا هذا شاهدا زور  
 فاحذروه وبه يقتضى (ولا يعذر) بالضرب والحبس وقال يضرب ويحبس

### كتاب الرجوع عن الشهادة

(لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض) أى قاض كان (فان رجعا) أى الشاهدان عن  
 شهادتهما (قبل حكمه لم يقض) القاضي بشهادتهما (وان رجعا) بعده لم يقض  
 حكمه (وضمننا) أى الشاهدان (ما أتلفاه) من المال للشهود عليه اذا قبض المدعى  
 المال (سواء كان ديناً أو عيناً) وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة ان كان المشهود  
 به عيناً فله أن يضم منها بعد الحكم قبض المدعى العين أولاً وان كان ديناً ليس له أن  
 يضم منها قبل القبض (فان رجعا أحدهما) أى أحد الشاهدين (ضمن النصف  
 والعبرة لمن بقي) من الشهود (لامن رجع فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن) شيئاً  
 (وان رجع آخر ضمننا النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننا الربع)  
 من المال (فان رجعتا من ضمننا النصف وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان  
 نسوة لم يضمن) أى الراجعات (فان رجعت أخرى) والمسئلة بجملها (ضمن) التسع  
 (ربعه فان رجعا) أى الرجل والنساء (فالقسم بالاسداس) وقالاعلمين النصف كما  
 لو رجعن فقط (وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بقدر مهر مثلها ورجعا لم  
 يضمنوا وان زاد عليه ضمننا) أى الزيادة لو هى المدعية وهو المنكر (ولم يضمننا فى  
 البيع الا ما نقص من قيمة المبيع) اذا كان المدعى مشترياً ما اذا كان بائعاً فلا (وفى  
 الطلاق) أى ان شهدا أنه طلق امرأته (قبل الوطء) والخلو (ثم رجعا ضمننا نصف  
 المهر) لو سمى والا فالتعق (ولم يضمنوا) كانت الشهادة بالطلاق (بعد الوطء) وفى  
 التعق) أى لو شهدا أنه اعتق عبده ثم رجعا (ضمننا القيمة وفى القصاص) أى  
 ان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد الاستيفاء ضمننا (الدية ولم يقتصا وان رجع شهود الفرع  
 ضمنوا) يضمن (شهود الاصل) لو رجعا بعد القضاء (يلم) أى بقوله لم (نشهد  
 الفرع على شهادتنا أو أشهدناهم وغلطنا) لعدم اتلافهم ولا الفرع لعدم رجوعهم  
 (ولو رجع الاصول والفرع ضمن الفرع فقط) دون الاصول وعند محمد المشهود  
 عليه بالخيار (ولا يلتفت الى قول الفرع كذب الاصول أو غلطوا) فى شهادتهم (وضمن  
 المزكى بالرجوع) عن التزكية مع علمه بكونهم عبيداً خلافاً لما مع الخطأ فلا اجتماعاً  
 (وضمن) (شهود البين) أى التعليق (والزنا) قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول

(لأشهود الاحصان والشرط) ولو وجدهم على الصحيح

### ✽ كتاب الوكالة ✽

(صح التوكيل وهو إقامة الغير مقام نفسه في التصرف) الجائر المعلوم (عن يملكه) فلا يصح توكيل المجنون والصبي الذي لا يعقل (إذا كان الوكيل) عن (يعقل العقد ولو صبياً أو عبداً محجوراً بكل) أي صح التوكيل بكل (ما يعقده بنفسه) كالبيع والشراء والأجارة والنكاح والطلاق والخلع والصلح والاستعارة والهبة (وصح) التوكيل (بالخصومة) أي الدعوى الصحيحة أو الجواب الصريح (في الحقوق برضا الخصم) سواء كان طالباً أو مظلوماً أو جوازه بالرضاء وعليه فتوى أبي الليث وغيره (والمتخير للفتوى تفويضه للمأكم) (الأن يكون مريضاً) لا يستطيع أن يشي إلى مجلس القضاء والصحيح أن الخلاف في لزوم لافي العجة (أو فائداً مائة السفر أو مريد السفر) ويكفي قوله أنا أريد السفر (أو مخدرة) لم تخالط الرجال أو حائضاً أو نفساء والحاكم بالسجدة أولاً يحسن الدعوى (و) صح التوكيل (بأيافاتها) أي الحقوق (واستيفائها) إلا في حد وقود أي صح التوكيل باستيفائها إلا في حدود وقود (ان غاب الموكل) بخلاف ما إذا كان حاضراً (والحقوق) السكائنة (فيما يضيفه) الوكيل (إلى نفسه كالبيع والأجارة والصلح عن أقرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجوراً) عليه بصغر ورق لا بالموكل وذلك (كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع) بالثمن (عند الاستحقاق) أي استحقاق المبيع (والخصومة في العيب) بالفرق بين حضوره موكله وغيبته في الأصح (والملك يثبت للموكل ابتداء) لا للوكيل (حتى لا يعق قريبا الوكيل بشرائه) (والحقوق) (فيما يضيفه) الوكيل (إلى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم همد) (والصلح عن انكار) والعق على مال والكتابة والهبة والتصدق والأعارة والايادع والرهن والاقرض والشركة والمضاربة (يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله) أي وكيل الزوج (بالمهر ولا) يطالب (وكيلها) أي المرأة (بتسليمها وللشترى منع الموكل عن الثمن) ولا يدفعه اليه (وان دفع اليه صح ولا يطالبه) أي المشتري (الوكيل ثانياً) لوصول الثمن إلى مستحقه

### ✽ باب الوكالة بالبيع والشراء ✽

(أمره) بشراء ثوب هروي أو فرس أو بغل صح (معي ثمناً أولاً) لأن الجهالة اليسيرة لا تصرف (و) لو أمره (بشراء عبد أو دار صح ان سمى ثمنها) لا أي وان لم يسم ثمنها (لا) يصح (و) لو أمره (بشراء ثوب أو دابة لا) يصح الأمر (وان سمى ثمنها) لو أمره بشراء طعام (يقع على البر ودقيقه) هذا في عرف السكوفة وفي عرفنا ينصرف إلى ما يمكن أكله عادة كاللحم المطبوخ والمشوى وعليه الفتوى ذخيرة وعرف القاهرة أنه الطيب بالمرق والهم (ولو وكيل الرد بالعيب مدام المبيع في يده) لتعلق الحقوق به (فلو سلمه إلى الآخر لا يرد له إلا بأمره) لا تنهاه الوكالة بالتسليم (و) للوكيل (حبس المبيع لثمن دفعه

بطلاق امرأته ليجامعها  
نهاراً في رمضان ما الحيلة في  
عدم الحنث (فالجواب) أنه  
يحكى انها وقعت في زمن أبي  
حنيفة فلم يعرف أحد وجه  
الجواب فقال أبو حنيفة  
يسافر مع امرأته فيطأها  
نهاراً (مسئلة) رجل أكل  
هو وزوجته تمراً واختلط  
نوى التمر الذي أكله والذي  
أكلته خلف بالطلاق  
لتمزق التمر الذي أكلته من  
الذي أكله ما الحيلة في عدم  
الحنث (فالجواب) انها تفرد  
كل نواة على حدة وقدم  
✽ مسئلة ✽ رجل قال  
لا أمر أنه ان لم أقل لك مثل  
ما تقولين لي فأنت طالق  
فقلت أنت طالق فان قال  
الزوج مثل ما قالت طلقت  
وان لم يقل طلقت فما الحيلة  
في عدم الحنث (فالجواب)  
أن يقول أنت طالق ان  
شاء الله أو أنت طالق على  
ألف ولا تقبل هي أو يقول  
ان طلقتك لئلا نافأنت  
طالق قلت وفي الحيرة وكذلك  
لو حلف الرجل وقال ان لم  
أقض حاجة من يلقياني  
ببغداد فأنت طالق  
فاستقبله امرأته وقالت  
اقض حاجتي فقال ما حاجتك  
قالت طلقني ثلاثاً فهو على  
هذا القياس ✽ مسئلة ✽  
رجل له ثلاث نسوة وله  
ثوبان فقال ان لم تلبس كل

واحدة منكن فوباهما في

هذا الشهر عشرين يوما  
والا فأتقن طوالق كيف  
يصنع حتى لا يقع الطلاق  
عليهن (فالجواب) أن تلبس  
اثنتان منهن الثوبين تلبس  
احداهما أحد الثوبين عشرة  
أيام وتخلعه وتلبسه الثالثة  
بقية الشهر وأما الثانية  
فانها تخلع الثوب بعد  
عشرين يوما وتلبسه الاولى  
التي لبست عشرة أيام حتى  
تستكمل عشرين يوما  
وذلك عند تمام الشهر  
مسئلة ~~ب~~ رجل حلف  
بالطلاق من امرأته انه  
لا بد أن يجامعها على رأس  
الرمح كيف يصنع حتى  
لا يحنث (فالجواب) أنه  
يفرس الرمح في سقف البيت  
حتى يظهر رأس الرمح من  
السطح ثم يجامعها فوق  
السطح ورأس الرمح تحتها  
(مسئلة) روى ابن جماعة  
عن أبي يوسف رحمه الله  
انه قال جاء رجل الى أبي  
حنيفة رضي الله عنه فقال  
اني حلفت بالطلاق ان لا  
أكلم امرأتى قبل أن  
تكلمنى وحلفت امرأتى  
بصدقة ما تملك أن لا تكلمنى  
قبل أن أكلمها فكيف  
أصنع فقال الامام اذهب  
فكلمها ولا حنث عليكما  
فذهب الرجل الى سفيان  
وأخبره فخامسفيان مغضبا

من ماله) وعند عدم الدفع بالاولى لانه كالبايع (فلو هلك) المبيع (في يده قبل حبسه هلك  
من مال الموكل ولم يسقط الثمن) عن الموكل لان يده كيد (وان هلك بعد حبسه فهو  
كالمبيع) فيهلك بالثمن وعند أبي يوسف كهلاك الرهن (وتعتبر مفارقة الوكيل)  
لانه العاقد (في الصرف والسلم دون الموكل) حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض  
بطل العقد ولو فارق الموكل لا والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز بخلاف  
الصرف فانه يصح التوكيل بقبوله (ولو وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى  
عشرين رطلا بدرهم) أى من لحم (يباع مثله عشرة) أرطال (بدرهم) لزم الموكل منه  
عشرة بنصف درهم) خلافا لهما ولو شري مالا يساوى ذلك وقع للوكيل اجماعا كغير  
موزون (ولو وكله بشراء شئ بعينه) اما بالاشارة وباسم العلم أو بالاضافة الى ماله  
(لا يشترى) الوكيل (لنفسه) ولو اشتراه لنفسه فهو للاحتر (فلو اشتراه بغير النقود  
أو بخلاف ما هي) الموكل (له من الثمن وقع) الشراء (للكيل) لخالفه امره وينعزل في  
ضمن الخالفة (وان كان) التوكيل بشراء شئ (بغير عينه فالشراء للوكيل الا أن  
ينوى) الوكيل (للموكل) وقت الشراء (أو يشترى به جماله) أى بما للموكل فانه يكون  
للموكل (وان قال) الوكيل (اشتريت للأمر) وقال الأمر (اشتريت) (لنفسك) ولم  
يدفع الثمن الى المأمور (فالقول للأمر وان كان) الموكل (دفع اليه الثمن فللمأمور)  
أى القول له (وان قال) رجل لآخر (بعني هذا) العبد (لفلان فباعه ثم أنكر الأمر) أى  
أمر فلان لخاله فلان وقال أنا أمرته (أخذه) منه (فلان) ولغا انكاره الأمر (الا أن  
يقول) فلان (أمر به) أى بالشراء فلا يأخذه فلان (الا أن يسلمه المشتري اليه) أى الى  
فلان (وان أمره بشراء عيين عيين) أى معينين فلو غيبره عيين بطل التوكيل  
(ولم يسم ثمنًا فاشترى له أحد بنصفه صح) ان أمره (بشراءهما بألف وقيمتهم ماسوا  
فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح) ويقع للأمر (و) ان اشترى أحدهما (بالاكثر  
لا) يجمع مطلقا (الا أن يشترى) العبد (الباقى بما بقى) من الثمن (قبل الخصومة)  
فحينئذ يجمع لحصول المقصود وجوازه ان بقى ما يشترى بثمنه الآخر (و) ان أمره (بشراء  
هذا) العبد (بدن له عليه) أى للأمر على المأمور (فاشترى) هذا العبد (صح ولو)  
كان العبد (غير عين) فاشترى عبدا (نفذ على المأمور) ففلا كه عليه خلافا لهما (و) ان  
أمره (بشراء أمة بألف دفع اليه) أى الى المأمور (فاشترى) الأمة وقيمتها كذلك  
(فقال) الأمر (اشتريتها بخمس مائة وقال المأمور) اشتريت (بألف) فالقول للمأمور  
لانه أمين وان كانت تساوى خمسمائة فالقول للأمر بلا عين (وان لم يدفع) الألف  
اليه والمسئلة بجماله (فلا أمر) أى القول له هذا اذا كانت قيمتها خمسمائة أما اذا  
كانت قيمتها ألفا فانها يخالفان ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكوا لولم الامه  
المأمور (و) ان أمره (بشراء هذا) العبد (ولم يسم ثمنًا) فاشترام (فقال) المأمور اشتريته  
بألف وصدقه بابعه وقال الأمر (اشتريته) بنصفه خالفا) لوقوع الاختلاف في  
الثمن وموجبه التحالف فان تحالفا يلزم الشراء المأمور (و) ان أمره بشراء نفس

وقال أتبيع الفروج فقال  
 أبو حنيفة وماذا قال فقال  
 هذا الرجل حلف بكذا  
 وكذا فقال أبو حنيفة كلها  
 ولا خنت عليك قال سفيان  
 من أين فقال أبو حنيفة لما  
 شافهته باليمن بعد ما حلف  
 كانت مكلمة له فوجد شرط  
 به فاحتلت عينه قال سفيان  
 أنك لتكشف ما كلفه  
 غافلين **مسئلة** حكى أن  
 بعض المولوك كان يلعب  
 بالكورة في جورة من  
 الأرض لحلف الملك أن لا  
 يخرجها هو ولا غيره من  
 الناس ثم أراد الملك أن يخرج  
 الكورة فطلب من المفتين  
 حيلة لكي يبرأ بعدم الخنث  
 فأجاب بعضهم أن يوثق  
 بقربة ماء فتصب في تلك  
 الجورة فتخرج الكورة  
 بنفسها ولا خنث فاستحسن  
 الملك جوابه وخلع عليه  
**مسئلة** إن قيل ما مخلص  
 من قال لامرأته إن لم  
 تطيعني اليوم في الجماعة  
 فأنت طالق وقالت المرأة  
 إن أطعته لخاصرتي حرة  
**والجواب** أنهم أتبيع  
 الجارية أو تنهبها من الزوج  
 أو غيره ثم تطيعه في ذلك  
 اليوم ولا خنث من الحرة  
**مسئلة** إن قيل إذا قال  
 الرجل لامرأته إن لم أشبعك  
 من الجماع فأنت طالق  
**والجواب** في الحرة إن

الامر من سيده بألف (دفع) الأمر الألف (فقال) الوكيل (لسيده) اشتريته لنفسه  
 فباعه سيده (على هذا) الوجه (عتق) العبد (وولاه لسيده) وكان الوكيل سفيرا  
 (وإن قال) المأمور (اشتريته) ولم يزد قوله لنفسه (فالعبد للمشتري والألف لسيده)  
 لأنه كسب عبده (وعلى المشتري ألف مثله) ثمنا للهدى أي مثل الألف الذي دفعه العبد  
 إليه إن كان دراهم فدراهم وإن كان دنانير فدنانير (وإن قال) رجل (لعبد) رجل  
 آخر (اشتري نفسك من مولاي) بألف درهم (فقال) العبد (للولو) بعني نفسي  
 لفلان (بألف درهم) (ففعل) وباع مولاه (فهو لفلان) العبد (لفلان) بأن  
 قال بعني نفسي فقط (عتق)

**فصل** الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له **مسئلة** للثمة وجوازه  
 بمثل القيمة إلا من عبده ومكاتبه (وصح بيعه بمأقل وكثر بالعرض) وخصاء بالقيمة  
 وبالنقد ودوبه يفتي (والنسبة) بشرط أن يكون البيع للتجارة فإن الحاجة لم يجز نسبة  
 وبه يفتي (وتقيد شراؤه) أي الوكيل (بمثل القيمة) وزيادة يتعاقب (الناس  
 فيها) وهو ما يدخل تحت تقويم القومين (فلو قومه عدل بعشرة وآخر به أنية وآخر  
 بسبعة فبابين السبعة والعشرة داخل تحت تقويم القومين أما الزائد في  
 الشراء والناقص في البيع فلا (ولو وكاه يبيع عبدا) له (فباع نصفه) أو عشره  
 (صح) عنده وبه يفتي وعندهما لا (وفي الشراء) يتوقف ما لم يشتر الباقي (فإن اشترى  
 بأقيه لزم الموكل وأرتفع التوقف (ولورد المشتري المبيع على الوكيل) بالبيع  
 (بالعيب) سواء كان يحدث مثله في هذه المدة أولا كالأصبع الزائدة (بينه أو أنه كحل  
 رده) الوكيل (على الأمر وكذا) يرد الوكيل على الأمر (بأقراره) أي الوكيل إن  
 العيب حصل في يد الموكل (فيه ما لا يحدث) مثله في هذه المدة فلو كان عما يحدث ورده  
 بأقراره لزم الوكيل (وإن باع) الوكيل بالبيع (نسبة فقال) الموكل (أمرتك) بنقد  
 وقال المأمور أطلعت الأمر (فأقول للأمر) في الاختلاف في المضاربة للمضارب  
 القول لأن الأصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم (ولو أخذ الوكيل  
 بالبيع (بالثمن رهنا فضاع) في يده (أو) أخذ بالثمن (كفيل فتوى) المال (عليه)  
 أي الكفيل (لم يضمن) الوكيل في صورتين (ولا يتصرف أحد الوكيلين) اللذين  
 وكلا معا كوكلتكما (وحده إلا في خصومة) بشرط رأى الآخر لحضرته في الصحيح فإذا  
 انتهيا إلى القبض فحتى يجتمعا أما إذا وكلهما بكلامين كان لكل منهما أن ينفرد (و) في  
 (طلاق) لعينة (وعتاق) لعين (بلا بطل) راجع لهما بخلاف طلاق وعتق ببدل وغير  
 معين وتعليق بشيئهما فإياه يلزم اجتماعهما (و) في (رد ودبعة) وكذا رد العارية  
 والمفصوب والمبيع الفاسد بخلاف استردادها فلو قبض أحدهما وهلك ضمن (وقضاه  
 دين ولا يوكل وكيل) فيما موكل فيه (الابان أو بأعمل برأيك) فحنثه فأن وكاه

كان الثاني وكيلًا عن الموكل حتى لا يكون للأول عزله ولا ينزل به  
 الموكل (فإن وكل) الوكيل (بلاذن الموكل ففقد) الوكيل أنه

سبق ما الرجل ما امراته  
لا يقع عليه الطلاق وان  
كان على ضد ذلك يقع وقال  
في أول طلاق العدة ان لم  
يفارقها حتى أتزلت فقد  
أشبعها أي ان لم ينزل عنها  
(مسئلة) ان قبل كيف  
تصنع امرأة قال لها زوجها  
ان لم تصل اليوم ركعتين  
فأنت طالق ثلاثا فلما كبرت  
استقبلها دم (فالجواب)  
ما قال في الحيرة تتوضأ  
وتبني على صلاتها ولا يقر بها  
زوجها حتى يعلم أن الدم دم  
حيض أو استحاضة فان  
كان دم استحاضة فهي  
امرأته وان كان دم حيض  
فهي طالق ثلاثا وهذا  
يستقيم على قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى (مسئلة) ان  
قبل ما الحكم فين له جارية  
وزوجة وبنت فرأى  
احدها على السطح  
فقال ان كانت امرأته  
فهي طالق وان كانت أمة  
فهي حرة وان كانت ابنته  
فواقة ليضربنها مائة سوط  
فدخل الدار فأقرت كل  
واحدة منهن أنها هي التي  
كانت على السطح  
(فالجواب) أن الامه  
والمرأة لا يصدقان عليه  
لانهما فيهما منفعة وهو  
الطلاق والمهر والعنق  
وتصتق البنت فيأخذ  
الا بضمها في مائة فخصن

بحضرة الاول فلو بقيته لم يجز الا أن يجيزه الاول (أو باع أجنبي فأجاز) الوكيل (صح)  
ثم الحق وق ترجع الى الثاني في الاصح (وان زوج عبد أو مكتب أو كافر) ذمي أو حر بي  
(صغيرته الحرة المسلمة أو باع لها واشترى) لها بها لها (لم يجز) لعدم الولاية

### باب الوكالة بالخصومة والقبض

(الوكيل بالخصومة) أي بائبات الدين ونجوه (والقاضي) أي طلب الدين (لا يملك  
القبض) عند زفر وعليه القنوي (و) الوكيل (بقبض الدين يملك بالخصومة) خلافا  
لهمالو وكيل الدائن ولو وكيل القاضي لا يملكها اتفاقا (و) الوكيل (بقبض العين لا)  
يملك بالخصومة (فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بالقبض أن الموكل باعه) من ذى اليد  
(وقف الامر حتى يحضر الغائب) استحسانا وقسم هذه البيعة لدفع الخصومة فقط  
(وكذا الطلاق والعنق) أي لو كان التوكيل بنقل المرأة أو المملوك من بلد الى بلد  
فأقامت المراتبينة على الطلاق أو المملوك على العنق لا تقبل على اثبات الطلاق  
والعنق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب (ولو أقر الوكيل بالخصومة)  
سواء كان وكيل المدعي فأقر على موكله بالقبض أو الأبراء أو وكيل المدعي عليه فأقر  
على موكله بلزوم المال (عند القاضي صح) (بغير الحدود والقصاص) (والا) أي وان  
أقر في غير مجلس القضاء (لا) يصح (وبطل توكيل الكفيل بماله) لثلاثين عاملا  
لنفسه (ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر يدفعه اليه)  
عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الایفاء (فان حضر الغائب فصدقه) في دعوى الوكالة  
فيها (والادفع اليه) أي الى الغائب (الغريم الدين ثانيا) لفساد الاداء بانكاره مع عينه  
(ورجع) (الغريم) به على الوكيل لو باقيا في يده ولو حكما بان استهلاك فانه يضمن مثله  
(وان ضاع لا) يرجع عملا بتصديقه (الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه) أي المديون  
الوكيل (على الوكالة) بأن سكت أو كذب (ودفعه) الغريم (اليه على ادعائه ولو قال)  
رجل (اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع) فيما ادعاه (لم يؤمر بالدفع اليه  
وكذا) لم يؤمر المودع بالدفع (لو ادعى الشراء) أي شراء الوديعة من صاحبها (وصدقه)  
المودع فيما ادعى (ولو ادعى) رجلا (أن المودع) بكسر الدال (مات وتركها) أي  
الوديعة (ميراثا له) ولا وارث له غيره (وصدقه) المودع بالفتح (دفع) الوديعة (اليه) أي  
الى المدعي (فان وكله بقبض ماله فادعى الغريم أن رب المال أخذه دفع) الغريم (المال)  
الى الوكيل (واتبع) المديون (رب المال واستخلفه) أي المديون رب المال على أخذه  
واستيفائه (وان وكله ببيع في أمة) أي برد جارية بسبب عيب فيها (فادعى البائع رضا  
المشتري) بالعيب (لم ترد) الامه (عليه) أي البائع (حتى يحلف المشتري) أنه لم يرض  
بالعيب (ومن دفع الى رجل عشرة بنفقها على أهله فأنفق عليهم عشرة من عنده  
فالعشرة بالعشرة) والقياس أن يكون متبرعا فبر وما قبض

### باب عزل الوكيل

من قال لامرأته ومثلها  
 قدح فيه مائه وهي على سلم  
 ان صعدت ومعل الماء فانت  
 طالق ثلاثا وان أرتبته  
 فانت طالق ثلاثا وان  
 شربته أو تركته على السلم  
 فانت طالق ثلاثا (فالجواب)  
 أنها تشبه الماء بمخرقة ثم  
 تطلع أو تنزل ولا حنث  
 (مسئلة) ان قيل ما مخلص  
 من قال ان أكلت هذا  
 الرغيف فعبدى حروا مرقى  
 طالق (فالجواب) انه يأكل  
 النصف ويترك النصف  
 ولا حنث كذا في التهذيب  
 (مسئلة) رجل في يده عشر  
 جوزات فقال لجاريته ان  
 أكلت هذه الخمسة والافانث  
 حرودفع الخمسة اليها ودفع  
 الخمسة الباقية الى امرأته  
 وقال ان أكلت الخمسة والا  
 فانت طالق فاختلفت  
 العشرة قبيل الاكل لما  
 الحيلة في عدم الحنث مع  
 عدم امكان الامراز (فالجواب)  
 أن يبيع الجارية بمن يثق  
 به ثم تأكل المرأة العشرة ثم  
 يشتري الجارية ولا حنث  
 (مسئلة) رجل قال لامرأته  
 وهي في نهر جار ان خرجت  
 من هذا الماء فانت طالق  
 فما الحيلة في عدم الحنث  
 (فالجواب) انها تطلع ولا  
 ماء الذي كانت  
 يان كذا في  
 ندي في ذلك

ابن مودعي بالنكسر (لا وارث له غيره دفع المال اليه) وجوبا كقوله هذا ابن دايني (وان  
 قال لآخر هذا ابنه أيضا وكذب) الابن (الاول قضى بالمال للاول) لا لا خرفه لو دفع  
 للاول بلا قضاء ضمن للثاني نصيبه (ميراث قسم بين الغرماه) أو بين الورثة بشهود لم  
 يقولوا لا نعلم له وارثا أو غيرهما (لا يكفل منهم ولا من وارث) خلافا لمالهاله المكفول له  
 وبيان القاضي مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كمالا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك  
 لا يكفل اتفاقا (ولو ادعى) على آخر (ذا اراد لنفسه ولا خ غائب وبرغن عليه) أى  
 على ما ادعاه (أخذ) المدعى (نصف المدعى) مشاعا (فقط) وترك باقيه في يد ذي اليد بلا  
 كفيل جددوا ليددعوا أو لا خلافا لمالهاله أو قولهما استحسان ولا تعداد البينة ولا  
 القضاء اذا حضر الغائب في الاصح ومثل التعار المتقول في الاصح لكن اعتمد في  
 الملتقى أنه يؤخذ منه اتفاقا (ومن قال مالى أو مائلك في المساكين صدقة فهو) يقع  
 (على) جنس (مال الزكاة) استحسانا وان لم يجد غيره أمسك منه قدر قوت يومه فاذا  
 ملكه غيره تصدق بقدره (ولو أوصى بثلاث ماله فهو) يقع (على كل شئ) لان الوصية  
 أخت الميراث (ومن أوصى اليه) أى جعل وصيا (ولم يعلم بالوصية فهو وصى) فصح  
 تصرفه (بخلاف الوكيل) فإنه لا ينفذ تصرفه قبل علمه بالوكالة (ومن أعلم) من الناس  
 (بالوكالة صح تصرفه ولا يثبت عزله الا بعدل أو مستورين) أو فاسقين في الاصح  
 وعندهما هذا والاول سواء (كالاخبار للسيد بجناية عبده) فلو باعه كان مخنثا للقضاء  
 (وناشفيع) بالبيع (والبكر) بالنكاح (والمسلم الذي لم يهاجر) بالشرائع وكذا  
 الاخبار بعيب لم يدره أو حرم أذن وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف في هذه  
 المسائل يشترط أحد شرطى الشهادة لالفظها (ولو باع القاضي أو أمينه عبد الغرماه  
 وأخذ المال) أى الثمن (فضاع) في يده قبل قضاء الدين (واستحق العبد) من يد  
 المشتري (لم يضمن) كل واحد منهما (ورجع المشتري) بالثمن (على الغرماه) لتعذر  
 الرجوع على العاقد (وان أمر القاضي الوصى ببيعهم فاستحق) العبد (أومات قبل  
 القبض) أى قبض المشتري العبد فضاع المال رجوع المشتري على الوصى (وهو) أى  
 الوصى يرجع (على الغرماه) لانه عامل لهم (ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا  
 بالرجم) في الزنا (أو بالقطع) في السرقة (أو بالضرب) في الحد أو التعزير (فافعله وسعك  
 فعله) لوجوب طاعة ولى الامر ومنعه محمد حتى يعاين الحجة واستحسنه في زماننا وبه  
 بقى وان هذا جاهلا يتصرفان أحسن تفسير الشرائط صدق والا لا وان جاهلا فاسقا  
 أو جاهلا فاسقا لا يقبل قوله الا أن يعاين الحجة (وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك  
 ألفاودفعته لزيد) حال كونه قد قضيت له (به عليك) فقال الرجل أخذته ظلما  
 فالقول للقاضى (بغير عين) (وكذا) يصدق القاضي (لو قال قضيت بقطع يدك في حق)  
 وقال فعلته ظلما (اذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه المال مقرانه) أى القاضي (فعله  
 وهو قاض) وكذا لو زعم فعله قبل التقليد وبعد العزل في الاصح

كتاب الشهادات

طرواها علم (مسألة)

امراة تزقت لسم تصد  
انضغ قتل الزوج فانت  
خاتن ثلثة من نصف  
وانت طلق ثلثة فتركت  
فكيف تصنع حتى لا يصح  
الحسن (الجواب) انها تحمل  
وتترك ولا تصرك هي فلا  
يحتمل من وسط المحيط  
(مسألة) رجل له زوجة  
واحدة قتلها واخرى فوق  
السطح فزاد الطلوع في  
الطليقات السقي لا تطعم  
فقال الطباي بل تطعم  
لحقها بطلاقهما فلا  
يضع على الطباي ولا يتركت  
السقي ما لم يسلط في عدم  
لوقوعها (الجواب) ان الطباي  
تترك السقي تطعم وان  
اراد الطلوع او التزول لم  
يحتمل ومردوها في الحيرة  
برجل له ثلثة نسوة  
احدهن على السطح  
والاخرى على السلم والثالثة  
في الدار فقال للثاني على السلم  
انصعدت الى الثاني على  
السطح فانت طالق وان  
انحدرت الى الثاني في الدار  
فانت طالق فكيف تصنع  
قال تصعد الى الثاني في الدار  
على السلم وتنهدي الثاني على  
السطح الى الدار ثم تصعد  
الى السلم الى السطح

(هي اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين) أي ظن (وحسن ويطرأ) أد  
الشهادة (بطلب المدعي) بشرط عدالة القاض وقرب مكانه وعلمه بقوله أو بكونه سري  
قبولا وطلب المدعي لوفى حق العبد ولو بحديده ويجب أدنوها بلا طلب وفي حقوق  
الله تعالى كطلاق امرأة بائنا رعتق أمة (وسمها في الحدود أحب وأفضل ويحرم  
في السرقة أخذ) المال (الامرق) رعايته لطلب السر (وسمها لئلا ياتيه  
(أزبعه رجال وبقية الحدود والقصاص وحلان) فلا يقبل في الحدود والقصاص  
شهادة النساء (و) شرط (الولادة والكرامة) (وعيوب النساء) لا يطعم عليه رجل  
امراة واحدة (و) شرط (لقرها) أي لقبر الاشياء المذكورة (رحلان) أو رجل  
وامراة (أو أن) سواء كان الحق مالا أو غيره كطلاق والعقود والنكاح والوكالة  
والوصية (و) شرط (للكل) أي لجميع ما تقدم (لفظ الشهادة) حتى لو قال أعز  
أو أتيقن لا يقبل (و) شرط (للعدالة) وهي شرط وجوب العمل بها لا شرط الادلية  
فلو قضى بشهادة فاسق نفذ لأن يمنع منه الامام فلا ينفذوا العدل من كان محتسبا  
للكتمان غير مصر على الصفاة (ويقال) القاضي وجوب (عن) حائل اليهود مرا  
وعلائية في سائر الحقوق أي جميعها عندهما وبه يفتي ويكتفي بالسري في زمان  
على المفتي به وعن أبي حنيفة أنه لا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد  
وقود وكفى في الزكوة قول المزكي هو عدل في الاصح (وتعديل الخصم لا يصح  
حتى لو قال المدعي عليه هم عدول لا يقضى بشهادتهما حتى يسلم من غيره (والواحد  
يكفى للزكوة) أي تزكوة المرء وأما تزكوة العلانية فكلا الشهادة اجماع (والرسالة)  
من القاضي الى المزكي أو عكسه (والترجمة) أي ترجمة الشاهد والخصم والاثمان  
أحوط في الكل (وله أن يشهد بجماع مع أوراى) ما ثبت بنفسه بلا شهادة (كالبصير)  
ولو بالتعاطي (والاقرار) ولو بالكاتب (وحكم الحاكم والنصب والقتل وان لا يشهد  
عليه) ولو بختفاري وجه القمريه ولا يشهد على محجب بجماعه من الاثان  
يكن في البيت غيره أو يرى شخص الغالبه مع شهادتين بانها فلانة بنت فلان ابن  
فلان ولو شاهده وفسر للقاضي لا يقبله (ولا يشهد على شهادة غير مالم يشهد عليه  
ولا يقبل شاهد وقاض وراو بالخط ان لم يتذكروا) وقاله ان يشهد وقضى ويروى  
اذا علم أنه خطه على الحقيقة وبه يفتي (ولا يشهد بجماعه الا بالنسب والموت  
والنكاح والدخول) بزوجه (ولاية القاضي وأصل الوقف) دون شرائط والعقود  
والولاية وعند أبي يوسف والمهر على الاصح (فله أن يشهد بها اذا أخبر بها) أي  
بجهة الاشياء (من يثق به) الشاهد بان يخبر جماعة لا يتصور قتلها أو هم على الكذب  
بلا شرط عدالة أو عدلان الا في الموت فيمكن في العدل ولو أنى وهو المختار (ومن في يده  
شيء سوى الرقيق) الذي علم رقه ويعبر عن نفسه والا فهو كناع (لأن أن تشهد أنه له)  
أي لذي اليد ان وقع في قليل أنه ماله والا  
أو بعبائة اليد لا تقبل) الا في صورة الموت



من يثق به (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي قبل)

### باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

(ولا تقبل شهادة الأعمى) سواء كان بصيرا وقت التحمل أولا وسواء كانت فيما يجري فيه التسماع أولا (والمملوك) ولو مكاتباً أو مبعوضاً (والصبي) والآخرس والمغفل والمجنون إلا في حالة الصحة (الأن يتحمله في الرق والصغر وأدباً بعد الحرية والبلوغ) فتقبل (والمجدود في قذف وإن تاب إلا أن يجد الكفر في قذف ثم أسلم) فحينئذ تقبل بخلاف عبد حد للقذف فعتق لم تقبل (والولد لا يوجه وجديه وعكسه وأحد الزوجين لا الآخر والسيد لعبد) سواء كان عليه دين أولا (أو مكاتبه والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) ولو شهد بمالكيس من شركتهما تقبل (والمختب والناتحة) في مصيبة غيرها (والمغنية) مطلقة (والعدوان كانت) العداوة (دنيوية) وإن كانت دينية تقبل (ومدمن الشرب على اللهو) لغير الخمر لأن بطرقة منهار تكتب الكبيرة فترد شهادته والادمان أن يشرب ومن نيته أن يعود بخلاف الشرب للندوى فإنه لا يسقط العدالة (ومن يلعب بالطيور) إلا إذا كان يسكها للاستئناس فيباح إلا أن يجرح حمام غيره وفي بعض النسخ بالظنهور وهو الأنسب بقوله (أو يغني للناس) بخلاف من يغني لدفع الوحشة عن نفسه فإنه لا تسقط عدالته ولا تقبل شهادته من يجلس بمجالس الغناء أو يستمع (أو يرتكب ما يوجب الحد) لفسه وممراده من يرتكب كبيرة (أو يدخل الحمام بلا إزار) أو يشي بالمرأويل وحده لتركه للروثة (أو يأكل الربا) سواء كان مشهوراً أولا (أو يقامر بالنرد والشطرنج أو تفوته الصلاة بسببهما) لأن كل ذلك فسق وقالوا في النرد رد شهادته بمجرد اللعب به وأما في الشطرنج فلا ترد إلا إذا كان يقامر به أو تفوته صلاة بسببه أو يخلف عليه أو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه فسقاً أو يداوم عليه (أو يبول أو يأكل على الطريق) وكذا كل ما يخل بالروثة كالافراط في المزاح ومدرجليه عند الناس وإن لم يكن حراماً (أو يظهر سب السلف) أي الصحابة والعلماء والمجاهدين لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لأنه فاسق مستور (وتقبل) الشهادة (لأخيه وعمه وأبويه ورضاعا وأم امرأته وبنتها) أي بنت امرأته (وزوج بنته وامرأة ابنه) (أمه) (أبيه) تقبل شهادة (أهل الأهواء) أي أصحاب بدع لا تكفر كالأجارج والمشبهة والمعلظة والقدرية والجبرية والرافض (الانخطابية) وهم صنف من الرافض يعتقدون الشهادة لشيعة تم لهم لكل من حلف أنه محق (و) شهادة (الذمي على مثله) وإن اختلفا لملة كاليهود والنصارى (و) شهادة (الحرثي) أي المستأمن (على مثله لاعلى الذمي) وتقبل شهادة الذمي على المستأمن لاعكسه ولا مرد على مثله (و) شهادة (من ألم) أي أذنب بمصيبة (صغيرة) أن اجتنب الكبائر) وكانت حسناته أغلب من سيئاته وهذا هو الصحيح

(مسئلة) رجل أتى إلى امرأته بكيس ملآن فقال ان حليتيه فأنت طالق وإن فضضتيه فأنت طالق وإن لم تخزني ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما في الكيس ولم يقع الطلاق كيف ذلك (فالجواب) أن الكيس كان فيه سكار وملح فوضعت في الماء حتى ذاب ما فيه وتحلل (مسئلة) امرأة تزنت بالحرير وغيره فقال لها زوجها إن لم أجامعك في هذه الثياب فأنت طالق فزعت الثياب وأرمت لبسها فما الحيلة في أن يجامعها ولا يحنث (فالجواب) أن يلبس هو تلك الثياب ويجامعها ولا حنث كذا في التهذيب وعندى فيه نظر وقد رأيت المسئلة في الحيرة ولفظ الحلف فيها إن لم أجامعك مع هذه الثياب وبذلك لا يبعد ما ذكرته من النظر وكذلك في وسيط المحيط صورتها في رجل قال لامرأته إن لم أتبعك الليلة مع قبضك هذا فأنت طالق ثلاثاً وقالت المرأة إن أتبعك مع قبضك هذا فخارجتي حرة فلبس قبضها وبستان ولا يحنثان لأن قصد المرأة أن تبيت وهي لا بستان هذا القميص وقصد الرجل أن يبيت وهذا القميص معها انتهى ولا



يخفى انه موضع بحث ويتوجه فيه منع اختلاف مرادهما والله أعلم (مسئلة) رجل قال لامرأته ان لم أطاك مع هذه العتقة فانت طالق ثلاثا وان وطئتك مع هذه العتقة فانت طالق ثلاثا فالحل فيه فان طالق ثلاثا فالحل فيه من الحنث (فالجواب) أن يطاها بغير العتقة ولا يحنث مادامت العتقة باقية وهما حيان لان شرط الحنث الوطء مع العتقة ولا يتحقق الحال وعدم الوطء مع العتقة لا يتحقق الا بموت احدهما كذا في وسيط المحيط (مسئلة) رجل حمل الى منزله ثمرا فأكلت منه امرأته وأمته فقال الرجل لامرأته كم أكلت من هذا الثمران لم تخبريني والا فانت طالق ولأمته ان لم تخبريني كم أكلت والا فانت طالق واحدة منهما كم أكلت فالحيلة في عدم الحنث (فالجواب) أن تقول المرأة أكلت واحدة أكلت اثنتين أكلت ثلاثة أكلت أربعة أكلت خمسة الى أن يطعمهن قلبها أنهن لم تأكل أكثر منه فأنهاتكون مخيرة بعدئذ أكلت وكذلك الامة ولا حنث قال في الحيرة وكذلك لو كانت دراهم فرفعت منها المرأة أو الجارية ولا تدرى كم رفعت فالجواب فيه ما ذكرنا (مسئلة) رجل

في العدة المعتبرة (و) شهادة (الاقلف) لو عذر والا لا به نأخذ بجر (و) شهادة (الحمي وولد الزنا والخنثي) ويكون كالاتي لو مشكلا (و) شهادة (الجمال) للسلطان الا اذا كانوا أعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم ومنزلهم مشايخ البلاد والمعروفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف وضمنان الجهات لانهم أعوان على الظلم (و) شهادة (المعتق) بفتح التاء (للمعتق) بكسرها (ولو شهد أن أباهما أو وصي اليه والوصي يدعي جاز) الشهادة استحسنانا (وان أنكر) الوصي (لا) تقبل (كأ) لا تجوز الشهادة (ولو شهد أن أباهما) الغائب (وكله) يقبض دينه وادعي الوكيل أو أنكر (والفرق أن القاضي لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح) بالفتح أي فسق مجرد عن إيجاب حق الشرع أو العبد نحو أن يشهد وأن الشهود فسقة أو زناة أو أكله أو باؤنحو ذلك بخلاف ما إذا شهدوا على إقرار المدعي انهم فسقة أو شهدوا بزرور ونحوه حيث تقبل ثم عدم قبولها على الجرح المجرد ولو بعد التعديل فلو قبله قبلت (ومن شهد ولم يبرح) أي لم يفرق مجلس القضاء ولم يطل المجلس ولم يكذبه المشهود له (حتى قال أو همت) أي أخطأت (بعض شهادتي) بذكر زيادة كانت باطلة أو بنسيان ما كان يجب على ذكره (يقبل) قوله في جميع ما شهد به وعليه الفتوى (لو) كان الشاهد عدلا والا لا

### باب الاختلاف في الشهادة

(الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا) تقبل (فان ادعى دار الرثا أو شراة) من رجل معروف ولم يدع القبض مع الشراء (فشهد بملك مطلق لغت) بخلاف ما لو ادعى القبض مع الشراء فانها تقبل (وبعكسه) وهو ما لو ادعى ملكا مطلقا فشهد بجمعة (لا) تلغو فتقبل (ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) بطريق الوضع لا بطريق التضمن واكتفيا بالواقعة المعنوية (فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل) مطلقا على الألف ان ادعى ألفين بخلاف ما لو ادعى ألفين فشهد بألف فانها تقبل اتفاقا (وان شهد الآخر بألف وخمسائة والمدعي يدعي ذلك قبلت) الشهادة (على الألف) وان كان يدعي الأقل لم تقبل الا ان يوافق باستيفاء أو إقرار (ولو شهد بألف وقال أحدهما قضاء منها خمسمائة تقبل) الشهادة بألف ولم يسمع أنه قضاء (الا ان يشهد معه) أي مع الذي شهد بأنه قضاء شاهد (آخر وينبغي) أي يجب على الشاهد الذي شهد بقضائه خمسمائة (أن لا يشهد) بألف (حتى يقر المدعي بما قبض ولو شهدا) على رجل (يقرض ألف درهم) (وشهد أحدهما أنه) أي المدعي عليه (قضاء) وقال المدعي لم يقضه (جازت الشهادة على القرض) ولم تقبل على القضاء (ولو شهد بأنه قتل زيد يوم الخميس بكرة) (وشهد) آخر ان أنه قتله يوم الخميس بمصر ردنا أي الشهادتان هذا اذا اجتمعوا عند الحاكم وشهدوا (فان) سبقت احدهما (قضى) القاضي (ياحداهما ولا) ثم جاءت الاخرى (بطلت) شهادة الاخرى (ولو شهدا على سرقة بكرة واختلغا في لونها

قال لامرأته ان تريدني

(قطع) يد السارق وهو الصحيح وقال لا يقطع واستظهره صدر الشريعة هذا اذا لم يذكر المدعي لونه فان ذكره لم تقبل اجماعا كما لو اختلفة في القيمة (بخلاف) اختلافهما في (الذكور) والافوته حيث لا تقبل شهادتهما باتفاق (و) بخلاف اختلافهما في لون بقرة (الغصب) حيث لا تقبل بالاتفاق (ومن شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بألف وشهد آخر أنه اشتراه بألف وخمسة تبطلت الشهادة) سواء ادعى أقل المالين أو أكثرهما (وكذا الكتابة والجمع) والاعتناق على مال والصلى عن دم العمدان ادعت المرأة والعبد أو القاتل وإن ادعى الزوج أو المولى أو ولي المقتول فهو بمنزلة دعوى الدين فتقبل على الأقل إن ادعى الاكثر كما مر (فاما النكاح فيصح بالف) استحسانا خلافا للهما (ملك المورث) متى ثبت (لم يقض لوارثه بلاجر) بان يقول مات وترك ميراثا للمدعي (الا أن يشهد بملكه) أي بملك المورث (أو يده أو يمدوده أو) يد (مستغيره) أو مستأجره أو ممرته أو غاصبه (وقت الموت ولو شهد ابيدعي) سواء قال (منذ شهر) أولا (ردت) هذه الشهادة لقيامها بمجهول للتدويع يد الحى (ولو أقر المدعي عليه بذلك) أي بان العين كانت في يد المدعي (أو شهد شاهدان أنه) أي المدعي عليه (أقر أنه) أي الشهود به (كان في يد المدعي دفع الى المدعي) لمعومية الاقرار وجهالة المقرب لا تبطل الاقرار

### باب الشهادة على الشهادة

(تقبل فيما) أي في كل حق (لا يسقط بالشبهة) بخلاف ما يسقط بها كحد وقود (ان شهد رجلان) أو رجل وامرأتان (على شهادة شاهدين) ذكرين أو ذكر وانثيين ولا يشترط تغاير فرعي هذا وذلك (ولا تقبل شهادة واحد) من الفرع (على شهادة) كل (واحد) من الاصل (والاشهاد أن يقول) الاصل للفرع (الشهود على شهادتي أني أشهد أن فلانا أقر عندي بكذا أو أده) شهادة الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أن فلانا أقر عنده وقال الاصل (لي أشهد على شهادتي بذلك) والا قصر أن يقول الاصل أشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة فلان بكذا وعليه فتوى السرخسي وغيره (ولاشهادة) مقبولة (للفرع بلا موت أصله أو مرضه) أو كون المرأة مخدرة لا تخاط الرجال (أو سفره) واكتفى أبو يوسف بغيبه إلى الاصل بحيث يتعذر أن يبيت بأهله وعليه الفتوى (فان عدلهم) أي الاصول (الفرع مع) التعديل في الصحيح (والاعلوا وتبطل شهادة الفرع) بينهم من عن الشهادة على الاظهر وبخروج أصله عن أهليته بافسق أو عي أو خرس أو (بأنكار) شاهد (الاجل الشهادة) كقولهم ما لنا شهادة أو لم نشهدهم أو أشهدناهم وغلطنا (ولو شهد على شاهد قرجلين على فلانة بنت فلان الفلانية بألف) درهم (وقالوا خبرنا أنهما يعرفانها لهما) المدعي (بأمرأة قال لا ندرأها هذه أم لا وقيـل للمدعي) قد ثبت الحق على فلانة بنت فلان الفلانية بشهادة هذين ثم (هات شاهدين) آخرين (أنها) أي

الطلاق اليوم مني ولم أطلقك فأنبت طالق فقالت المرأة ان لم أرد منك الطلاق اليوم فعدي حرقا الحيلة في عدم الخنث (فالجواب) أن تسأل الزوج الطلاق فيقول الزوج طلقك على ألف ولم تقبل هي قال في الحيرة حتى تكون سائلة من الزوج ويكون الزوج مجبيا لها ولا يقع عتق ولا طلاق وهي واقعة الامام الاعظم أبي حنيفة رضي الله عنه حكاه في وسيط المحيط (مسئلة) رجل قال ان خطبت فلانة أو تزوجتها فهي طالق كيف يصنع ان أراد أن يزوجهما ولا يقع عليه الخنث (فالجواب) أن يجتنبهما ثم يزوجهما لشرط خنثه أحدهما فتى خطبها وجسد شرط الخنث والمرأة ليست في نكاحه وانحلت اليهين لا إلى خنث كذا في وسيط المحيط (مسئلة) رجلان قال كل واحد منهما لصاحبه ان لم تكن رأسي أقتل من رأسي فأسر أنه طالق فلانا فكيف الحكم فيهما (فالجواب) أن طريق معرفة ذلك أنهما اذا ناما عيانا فيهما كان امرع جوابا قرأ من الآخر أنقتل كذا في وسيط المحيط (مسئلة) ان قيل أي رجل حلف

لا جدي نسائه بطلاقها  
 ثلانا أنه لا يطأ امرأة  
 سواها ثم وطئ سواها ولا  
 يحنث (فالجواب) أنه ان  
 عني بالوطء الوطء برجله  
 صحت نيته ولم تطلق بجماعة  
 سواها لأنه نوى ما يحتمله  
 كلامه ويصدق ديانة لا  
 قضاه كذا في وسيط المحيط  
**مسئلة** ان قيل أي  
 رجل قال لامرأته أنت  
 طالق ثلاثا ثم خرجت من  
 هذه الدار ثم خرجت ولم يقع  
 عليه الطلاق (فالجواب)  
 أن هذا رجل نوى بالطلاق  
 الطلاق من عمل مخصوص  
 ونوى بالثلاث ثلاثة أيام  
 تخويفا لامرأته حتى لا  
 تخرج تصع نيته ولا يحنث  
 بخروجها ديانة لا قضاه  
 كذا في وسيط المحيط  
**مسئلة** رجل قال  
 لامرأته ان لم أعرج هذه  
 الليلة الى السماء فانت طالق  
 كيف يصنع حتى لا يحنث  
**فالجواب** ان ينصب  
 سلهما حتى يعرج الى السماء  
 البيت ولا تطلق امرأته  
 لقوله تعالى من كان يظن  
 أن لن ينصره الله في الدنيا  
 والآخرة فليمدد بسبب الى  
 السماء أي الى السماء البيت  
 كذا في التهذيب وقدرأيته  
 كذلك في الحيرة وفيه عندي  
 نظر **مسئلة** رجل حلف

هذه المرأة (فلانة) بنت فلان الفلانية (وكذا) أي كالشهادة على الشهادة (كتاب  
 القاضي الى القاضي) فلو جاء المدعي برجل لم يعرفه كلف اثبات أنه هو ولو مقر الاحتمال  
 التزوير (ولو قال) أي الفرعان (فيهما) أي في الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي  
 الى القاضي فلانة بنت فلان (التبينة لم تجز) هذه الشهادة (حتى ينسماها الى نخذهما)  
 وهو القبيلة الخاصة وتكفي نسبتها الى زوجها لان المقصود الاعلام (ولو أقر) الشاهد  
 (أنه شهد زورا يشهر) بأن يبعثه القاضي الى محله فيقال لهم انا وجدنا هذا شاهدا زورا  
 فاحذروا وبه يغني (ولا يعز) بالضرب والحبس وقال لا يضرب ويحبس

### كتاب الرجوع عن الشهادة

(لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض) أي قاض كان (فان رجعا) أي الشاهدان عن  
 شهادتهما (قبل حكمه لم يقض) القاضي بشهادتهما (وان رجعا) بعده لم ينقض  
 حكمه (وضمن) أي الشاهدان (ما اتلفاه) من المال للشهود عليه اذا قبض المدعي  
 المال (سواء كان ديننا أو عينا) وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة ان كان المشهود  
 به عينا فله أن يضم منهما بعد الحكم قبض المدعي العين أو لوان كان ديننا ليس له أن  
 يضم منهما قبل القبض (فان رجعا أحدهما) أي أحد الشاهدين (ضمن النصف  
 والعبرة لمن بقي) من الشهود (لان رجعا فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن) شيئا  
 (وان رجعا آخر ضمننا النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننا الربع)  
 من المال (فان رجعتا من ضمننا النصف وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان)  
 نسوة (لم يضمن) أي الزاجعات (فان رجعت أخرى) والمسئلة بحالها (ضمن) التسع  
 (ربعه فان رجعوا) أي الرجل والنساء (فالفرم بالاسداس) وقال عليهم النصف كما  
 لو رجعا فقط (وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بقدر مهر مثلهما ورجعا لم  
 يضمنوا وان زاد عليه ضمننا) أي الزيادة لو هي المدعية وهو المنكر (ولم يضمننا في  
 البيع الا ما نقص من قيمة المبيع) اذا كان المدعي مشترى ما اذا كان بائعا فلا (وفي  
 الطلاق) أي ان شهدا أنه طلق امرأته (قبل الوطء) والحلوة (ثم رجعا ضمننا نصف  
 المهر) لو مسمى والا فالتعق (ولم يضمنوا) كانت الشهادة بالطلاق (بعد الوطء) وفي  
 التعق أي لو شهدا أنه اعتق عبده ثم رجعا (ضمننا القيمة وفي القصاص) أي  
 ان شهدا بقتصاص ثم رجعا بعد الاستيفاء ضمننا (الدية ولم يقتصا وان رجعا شهود الفرع  
 ضمنوا) (اي ضمن) (شهود الاصل) لو رجعا بعد القضاء (يلم) أي بقوله لم (نشهد  
 الفروع على شهادتنا أو أشهدناهم وغلطنا) لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم  
 (ولو رجعا الاصول والفروع ضمن الفروع فقط) دون الاصول وعند محمد المشهود  
 عليه بالخيار (ولا يلتفت الى قول الفروع كذب الاصول أو غلطوا) في شهادتهم (وضمن  
 المزكي بالرجوع) عن التزكية مع علمه بكونهم عبيدا خلاقا لها مع الخطأ فلا اجتماعا  
 (وضمن) (شهود الذين) أي التعليق (والزنا) قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول

(لاشهود الاحسان والشرط) ولو وجدهم على الصحيح

﴿ كتاب الوكالة ﴾

(صح التوكيل وهو اقامة الغير مقام نفسه في التصرف) الجائر المعلوم (عن يملكه) فلا يصح توكيل المجنون والصبي الذي لا يعقل (اذا كان الوكيل) عن (يعقل العقد ولو صبياً أو عبداً محجوراً بكل) أى صح التوكيل بكل (ما يعقده بنفسه) كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والطلاق والخلع والصلح والاستعارة والهبة (وصح) التوكيل (بالخصومة) أى الدعوى الصحيحة أو الجواب الصريح (في الحقوق برضا الخصم) سواء كان طالباً أو مظلوماً أو جوازه بلارضاء وعليه فتوى أبى الليث وغيره. والمختار للفتوى تفويضه لغيره (كم) (الا أن يكون مريضاً) لا يستطيع أن يمشى الى مجلس القضاء والصحيح أن الخلاف في لزوم لافي الصحة (أو غائباً مدة السفر أو مريداً للسفر) ويكفي قوله أنا أريد السفر (أو مخدرة) لم تخلط الرجال أو غائضاً أو نفسها والحاكم بالمسجد أولاً يحسن الدعوى (و) صح التوكيل (بأبغاثها) أى الحقوق (واستيفائها) الا في حد وقود) أى صح التوكيل باستيفائها الا في حدود وقود (ان غاب الموكل) بخلاف ما اذا كان حاضراً (والحقوق) الكائنة (فيما يضيفه) الوكيل (الى نفسه كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجوراً) عليه بصغره ورق لا بالموكل وذلك (كتسليم البيع وقبضه وقبض الثمن والجوع) بالثمن (عند الاستحقاق) أى استحقاق المبيع (والخصومة في العيب) بلافرق بين حضوره وموكله وغيبته في الاصح (والملك يثبت للموكل ابتداء) لا للوكيل (حتى لا يعق قريبا الوكيل بشرائه) (و) الحقوق (فيما يضيفه) الوكيل (الى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم عهد) (و) الصلح (عن انكار) والعقود على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعادة والاداع والرهن والاقرض والشركة والمضاربة (يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله) أى وكيل الزوج (بالمهر ولا) يطالب (وكيلها) أى المرأة (بتسليمها وللشترى منع الموكل عن الثمن) ولا يدفعه اليه (وان دفع اليه صح ولا يطالبه) أى المشتري (الوكيل ثانياً) لوصول الثمن الى مستحقه

﴿ باب الوكالة بالبيع والشراء ﴾

(أمره بشراء ثوب هروى أو فرس أو بغل صح) معنى ثمناً أولاً) لان الجهالة اليسيرة لا تنصرف (و) لو أمره (بشراء عبداً ودار صح) ان معنى ثمناً والا) أى وان لم يسم ثمناً (الا) يصح (و) لو أمره (بشراء ثوب أو دابة لا) يصح الامر (وان معنى ثمناً) لو أمره بشراء طعام (يقع على البرودقيقة) هذا في عرف السكوفة وفي عرفنا ينصرف الى ما يمكن أكله عادة كاللحم المطبوخ والمشوى وعليه الفتوى ذخيرة وعرف القاهرة أنه الطيب بالبرق والهم (ولو وكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده) لتعلق الحقوق به (فلو سلمه الى الآخر لا يرد له الا بأمره) لا تنهاه الوكالة بالتسليم (و) للوكيل (حبس المبيع لثمن دفعه

بطلاق امرأته ليجامعها  
نهاراً في رمضان ما الحيلة في  
عدم الحنث (فالجواب) انه  
يحكى انها وقعت في زمن أبى  
حنيفة فلم يعرف أحد وجه  
الجواب فقال أبو حنيفة  
يسافر مع امرأته فيطأها  
نهاراً (مسئلة) رجل أكل  
هو وزوجته تمراً واختلط  
نوى التمر الذى أكله والذى  
أكلته خلف بالطلاق  
لتميز التمر الذى أكلته من  
الذى أكله ما الحيلة في عدم  
الحنث (فالجواب) انها تفرد  
كل نواة على حدة وقدم  
﴿ مسئلة ﴾ رجل قال  
لامرأته ان لم أفل لك مثل  
ما تقولين فأنت طالق  
فقال أنت طالق فان قال  
الزوج مثل ما قالت طلقت  
وان لم يقل طلقت فما الحيلة  
في عدم الحنث (فالجواب)  
أن يقول أنت طالق ان  
شاء الله أو أنت طالق على  
ألف ولا تقبل هي أو يقول  
ان طلقتك ثلاثاً فأنت  
طالق قلت وفي الخبر وكذلك  
لو خلف الرجل وقال ان لم  
أقض حاجة من يلقياني  
ببغداد فأنت طالق  
فأستقبله امرأته وقالت  
أقض حاجتي فقال ما حاجتك  
قالت طلقني ثلاثاً فهو على  
هذا القياس ﴿ مسئلة ﴾  
رجل له ثلاث نسوة وله  
قويان فقال ان لم تلبس كل

واحدة متسكن ثوباً منهنما في  
 هذا الشهر عشرين يوماً  
 والافاندين طوالق كيف  
 يصنع حتى لا يقع الطلاق  
 عليهن (فالجواب) أن تلبس  
 اثنتان منهن الثوبين تلبس  
 احدهما أحد الثوبين عشرة  
 أيام وتخلعه وتلبسه الثالثة  
 بقية الشهر وأما الثانية  
 فأنها تخلع الثوب بعد  
 عشرين يوماً وتلبسه الأولى  
 التي لبست عشرة أيام حتى  
 تستكمل عشرين يوماً  
 وذلك عند تمام الشهر  
**مسئلة** رجل حلف  
 بالطلاق من امرأته أنه  
 لا بد أن يجامعها على رأس  
 الرمح كيف يصنع حتى  
 لا يحنث (فالجواب) أنه  
 يغرس الرمح في سقف البيت  
 حتى يظهر رأس الرمح من  
 السطح ثم يجامعها فوق  
 السطح ورأس الرمح تحتها  
 (مسئلة) روى ابن جماعة  
 عن أبي يوسف رحمه الله  
 أنه قال جاء رجل إلى أبي  
 حنيفة رضي الله عنه فقال  
 اني حلفت بالطلاق ان لا  
 أكلـم امرأتى قبل أن  
 تكلمنى وحلفت امرأتى  
 بصدمتها فملكه أن لا تكلمنى  
 قبل أن أكلها فكيف  
 أصنع فقال الامام اذهب  
 فكلمها ولا حنث عليكما  
 فذهب الرجل إلى سفيان  
 وأخبره فحاشي سفيان مغضباً

من ماله) وعند عدم الدفع بالأولى لانه كالبايع (فلو هلك) المبيع (في يده قبل حبسه هلك  
 من مال الموكل ولم يسقط الثمن) عن الموكل لان يده كيد (وان هلك بعد حبسه فهو  
 كالمبيع) فيهلك بالثمن وعند أبي يوسف كهلاك الرهن (وتعتبر مفارقة الوكيل)  
 لانه العاقل في الصرف والسلم دون الموكل) حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض  
 بطل العقد ولو فارق الموكل لا والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز بخلاف  
 الصرف فانه يصح التوكيل بقبوله (ولو وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى  
 عشرين رطلاً بدرهم) أى من لحم (بباع مثله عشرة) أرطال (بدرهم) لم الموكل منه  
 عشرة بنصف درهم) خلافاً لهما ولو بشرى مالا يساوى ذلك وقع للوكيل اجماعاً كغير  
 موزون (ولو وكله بشراء شئ بعينه) اما بالاشارة وباسم العلم أو بالاضافة الى ماله  
 (لا يشترى) الوكيل (لنفسه) ولو اشتراه لنفسه فهو للآمر (فلو اشتراه بغير النقود  
 أو بخلاف ماله) الموكل (له من الثمن وقع) الشراء (للكيل) لخالفه أمره وينعزل في  
 ضمن الخالفة (وان كان) التوكيل بشراء شئ (بغير عينه فالشراء للوكيل الا أن  
 ينوى) الوكيل (للموكل) وقت الشراء (أو يشترى به ماله) أى بمال الموكل فانه يكون  
 للموكل (وان قال) الوكيل (اشترى لآمرى وقال الأمر) اشترى لآمرى (لنفسك) ولم  
 يدفع الثمن الى المأمور (فالقول لآمرى وان كان) الموكل (دفع اليه الثمن فللمأمور)  
 أى القول له (وان قال) رجل لآخر (يعني هذا) العبد (لقلان فباعه ثم أنكر الامر) أى  
 أمر قلان فجاء قلان وقال أنا امرته (أخذه) منه (قلان) ولغا انكاره الامر (الا أن  
 يقول) قلان (أمر به) أى بالشراء فلا يأخذه قلان (الا أن يسلمه المشتري اليه) أى الى  
 قلان (وان أمره بشراء عبيدين عيين) أى معينين فلو غيره معينين بطل التوكيل  
 (ولم يسم ثمناً فاشترى له أحد بنصفه صح) ان أمره (بشراءهما بألف وقيمتها مسواها  
 فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح) ويقع للأمر (وان اشترى أحدهما) (بالأكثر  
 لا يصح مطلقاً) (الا أن يشترى) العبد (الباقى بما بقى) من الثمن (قبل الخصومة)  
 حينئذ يصح لحصول المقصود وجواز ان يني ما يشترى بمثله الآخر (وان أمره بشراء  
 هذا) العبد (بين له عليه) أى للأمر على المأمور (فاشترى) هذا العبد (صح ولو)  
 كان العبد (غير عين) فاشترى عبداً (نفذ على المأمور) فهذا كونه عليه خلافاً لهما (وان  
 أمره بشراء أمة بألف دفع اليه) أى الى المأمور (فاشترى) الأمة بقيمتها كذلك  
 (فقال) الأمر (اشترى بها بخمس مائة وقال المأمور) اشترى (بألف) فالقول للمأمور  
 لانه أمين وان كانت تساوى خمسمائة فالقول للأمر بلايين (وان لم يدفع) الألف  
 اليوم والمثلية تجالها (فلا أمر) أى القول له هذا اذا كانت قيمتها خمسمائة أما اذا  
 كانت قيمتها ألفاً فانها يمتثلان ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكماً وتلزم الامة  
 المأمور (وان أمره بشراء هذا) العبد (ولم يسم ثمناً) فاشترى (فقال) المأمور واشترىته  
 بألف وصدقه بانه وقال الأمر) اشترىته (بنصفه تحالفاً) لوقوع الاختلاف في  
 الثمن وموجبه التحالف فان تحالفاً يلزم الشراء المأمور (وان أمره بشراء نفس



سبق ما الرجل ما امراته

لا يقع عليه الطلاق وان كان على ضد ذلك يقع وقال في أول طلاق العدة ان لم يغارقها حتى أنزلت فقد أشبعها أى ان لم ينزل عنها (مسئلة) ان قيل كيف تصنع امرأته قال لها زوجها ان لم تصل اليوم ركعتين فأنت طالق ثلاثا فلما كبرت استقبلها دم (فالجواب) ما قال في الحيرة تنسوا وتبنى على صلاتها ولا يقربها زوجها حتى يعلم أن الدم دم حيض أو استحاضة فان كان دم استحاضة فهي امرأته وان كان دم حيض فهي طالق ثلاثا وهذا يستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (مسئلة) ان قيل ما الحكم فيمن له جارية وزوجة وبنت فرأى احداهن على السطح فقال ان كانت امرأته فهي طالق وان كانت أخته فهي حر وان كانت ابنته فواقة ليضر بنهما مائة سوط فدخل الدار فأقرت كل واحدة من أنهما هي التي كانت على السطح (فالجواب) أن الامة والمرأة لا يصدقان عليه لان لهما فيه منفعة وهو الطلاق والمهر والعناق وتصدق البنت فيأخذ الاب قضيا فيماتة فمن

بمحضرة الاول فلو بغيبته لم يجز الا أن يجيزه الاول (أو باع أجنبي فأجاز) الوكيل (صح) ثم الحق وق ترجع الى الثاني في الاصح (وان زوج عبد أو مكاتب أو كافر) ذمى أو حر بي (صغيرة الحرة المسلمة أو باع لها واشترى) لها بما لها (لم يجز) لعدم الولاية

### باب الوكالة بالخصومة والقبض

(الوكيل بالخصومة) أى باثبات الدين ونفيه (والتقاضى) أى طلب الدين (لا يملك القبض) عند زفر وعليه الفتوى (و) الوكيل (بقض الدين بملك الخصومة) خلافا لهما لو وكيل الدائن ولو وكيل القاضي لا يملكها اتفاقا (و) الوكيل (بقض العين لا) يملك الخصومة (فلو برهن ذواليد على الوكيل بالقبض أن الموكل باعه) من ذى اليد (وقف الامر حتى يحضر الغائب) استحسانا وتسمع هذه البينة لدفع الخصومة فقط (وكذا الطلاق والعناق) أى لو كان التوكيل بنقل المرأة أو المملوك من بلد الى بلد فأقامت المرأة بينة على الطلاق أو المملوك على العناق لا تقبل على اثبات الطلاق والعناق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب (ولو أقر الوكيل بالخصومة) سواء كان وكيل المدعى فأقر على موكله بالقبض أو الأبراء أو وكيل المدعى عليه فأقر على موكله لزوم المال (عند القاضي صح) بغير الحدود والقصاص (والا) أى وان أقر في غير مجلس القضاء (لا) يصح (وبطل توكيل الكفيل بجماله) لئلا يصير عاملا لنفسه (ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه) عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايفاء (فان حضر الغائب فصدقه) في دعوى الوكالة فيها (والادفع اليه) أى الى الغائب (الغريم الدين ثانيا) لفساد الاداء بانكاره مع عينه (ورجع) الغريم (به على الوكيل لو باقيا) في يده ولو حكر بأن استهلك فانه يضمن مثله (وان ضاع لا) يرجع عملا بتصدقه (الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه) أى المديون الوكيل (على الوكالة) بأن سكت أو كذب (ودفعه) الغريم (اليه على ادعائه ولو قال) رجل (انى وكيل بقض الوديعة فصدقه المودع) فيما ادعاه (لم يؤمر بالدفع اليه وكذا) لم يؤمر المودع بالدفع (لو ادعى الشراء) أى شراء الوديعة من صاحبها (وصدقه) المودع فيما ادعى (ولو ادعى) رجل (أن المودع) بكسر الدال (مات وتركها) أى الوديعة (ميراثا له) ولا وراثته غيره (وصدقه) المودع بالفتح (دفع) الوديعة (اليه) أى الى المدعى (فان وكله بقض ماله فادعى الغريم أن رب المال أخذه دفع) الغريم (المال) الى الوكيل (واتبع) المديون (رب المال واستخلفه) أى المديون رب المال على أخذه واستيفائه (وان وكله ببيع في أمة) أى برد جارية بسبب عيب فيها (فادعى البائع رضا المشتري) بالعيب (لم ترد) الامة (عليه) أى البائع (حتى يخلف المشتري) أنه لم يرض بالعيب (ومن دفع الى رجل عشرة ينفعها على أهلها فأنفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة) والقياس أن يكون متبرعا غير دما قبض

### باب عزل الوكيل



فيضرب بها به ضرباً واحدة حتى يكون قد ضرب بها مائة سوط بالخبر الذي ورد في المخرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عنك لاقية مائة ثمراخ واضربوها به ضرباً واحدة وكذا قصة أيوب عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى وخذي سدك ضغنا فاضرب به ولا تحنث (مسئلة) قال في الحيرة سئل أبو جعفر رحمه الله عن رجل قال لامرأته ان وطئتك عاريا فانت طالق وان وطئتك لابسا فانت طالق كيف الحيلة قال الحيلة أن يكون النصف مكشوفاً والنصف ملبوساً وكذلك حيلة أبي يوسف رحمه الله التي وقعت في زمن هرون الرشيد أنه حلف وقال ان اشتريت جارية فانت طالق فالحيلة أن يشتري النصف أولاً ثم يشتري الباقي بعد يوم أو يومين حتى لا يحنث انتهى وهذا غير الذي مرّ آتفا من حكاية الرشيد مع عيسى بن جعفر فتأمل والله أعلم (مسئلة) ان قيل لو قال رجل لامرأته ائامن أهل الجنة وأنت كرت المرأة عليه فقال ان لم أكن من أهل الجنة فانت طالق ما الحكم فيه (فالجواب)

(وتبطل الوكالة بعزله ان علم) الوكيل (به) أي بالعزل والا لا هذا الوكيل عالماً بالوكالة فلو وكله ولم يعلم فعزله لا يشترط علمه (وبعوت احدهما وجنونه مطبقاً) أي مستوعباً شهر اوبه بقي (ولحوقه) أي الحكم به (مرئداً) ثم لا تعود بعوده مسلماً على المذهب ولا بافاقته (و) ينزل (بافتراق الشريكين) ولو بتوكيل ثالث بالتصرف وان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكمي (ومحزموه) لو مكاتبوا حجره ولو ما دونها هذا اذا كان وكيله في العقود والخصومات أما اذا كان وكيله في قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة فلا ينزل به حجر ولو عزل المولى وكيل العبد المأذون لم ينزل (و) ينزل (بتصرفه) أي الموكل (بنفسه) فيما وكله به تصرفاً يعجز الوكيل عن التصرف معه والا لا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية فلا وكيل تطليقها أخرى

### كتاب الدعوى

(هي) شرعاً (اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة والمدعي من اذ ترك الخصومة ترك) أي لا يجبر عليها (والمدعي عليه بخلافه) أي يجبر عليها (ولا تصح الدعوى حتى يذكر) المدعي (شيأ علم جنسه وقدره) كعشرة أرباب مثلاً (فان كان) المدعي وهو المال (عيناً في يد المدعي عليه) ذ كر المدعي أنها في يده بغير حق و (كلف) المدعي عليه (احضارها للبشر) المدعي (اليها بالدعوى وكذا) يكلف احضارها (في الشهادة والا ستخلاف فان تعذر) احضارها بهلاً كهأ وغيبتها (ذ كر قيمتها) وان تعذر احضارها مع بقائها كرحى بعث القاضي أمينه وان لم تكن باقية اكتفى بذكر القيمة (وان ادعى عقاراً ذ كر حدوده) الاربعة ولو مشهوراً خلافاً لهما الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذ كر حدودها (وكفت ثلاثة) من الحدود فلو ترك الرابع صح وان ذ كر وهو غلط فيه لا (و) ذ كر (أسماء أصحابها) وأنسابهم (ولا بد من ذ كر الجند) لكل منهم (ان لم يكن) الرجل (مشهوراً) والا اکتفى باسمه لحصول المقصود ولا بد من ذ كر بلدة بها العقار ثم المحلة ثم السكة (و) ذ كر (أنه) أي العقار (في يده) أي يد المدعي عليه ليصير خصماً (ولا تثبت اليد في العقار بتصادقهما بل تثبت اليد (بينة أو علم قاض) في الصحيح لاحتمال تزويرهما هذا اذا ادعى العقار ملكاً مطلقاً أما في دعوى الغصب والشراء فلا يفتقر بينة (بخلاف المنقول) فإنه ثبت فيه اليد بتصادقهما (و) ذ كر المدعي (أنه يطالب به) أي بتسليمه اليه (وان كان) المدعي (ديناً في الذمة) ذ كر المدعي (وصفه) وأنه يطالب به (ولو ادعى الخنطة بالامنا وبين أوصافها فقد قيل لا يصح) فان صحت الدعوى سأل القاضي (المدعي عليه عنها) فيقول انه ادعى عليك كذا فاذ اتقول (فان أقر) فيها (أو أنكر فبرهن المدعي قضي عليه) بلا طلب المدعي (والا) أي وان لم يبرهن (حلف) أي حلفه القاضي (بطلبه) وان لم يطلبه لا يحلف (ولا تردعين على مدع) لحديث البينة على المدعي (ولا بينة) معتبرة (لذي اليد في الملك المطلق) وهو الذي لم يذ كره سبب (وبينة الخراج أحق)



أنه ان استقبله معصية  
وتركها من مخافة الله تعالى  
لا تطلق امرأته لقوله تعالى  
ولن خاف مقام ربه جنتان  
وقوله ونهى النفس عن  
الهوى فان الخنة هي المأوى  
من الحيرة (مسئلة) ان قيل  
رجل له امرأة وجارية  
فأراد أن يخرج الى السوق  
فقال امرأته لى خمسة  
دراهم أريد أن تصدق بها  
عنى لكن أخشى أن تخون  
فيها فقال الزوج ان كنت  
أخون فيها ولا أتصدق بعينها  
فأنت طالق وقالت الجارية  
لى خمسة دراهم أريد أن  
تشتري لى بها مكعبا بعينها  
لكن أخاف أن تخون فيها  
فقال المولى ان لم أشتري بعينها  
مكعبا فانت حرة فأخذ الدراهم  
وجاء بها الى السوق فخلط بعضها  
ببعض بحيث لا يمكن التمييز  
بينها كيف يصنع حتى  
لا يبحث (فالجواب) أنه  
يشتري أولا مكعبا بخمسة  
دراهم ويدفع العشرة كلها  
الى الاسكاف ليكون  
مشتريا للمكعب بتلك  
الدراهم التى دفعها اليه  
الجارية وتكون الخمسة  
الباقية عند الاسكاف  
أمانة ثم يعرض له عن غن  
المكعب خمسة دراهم  
ويسترد تلك العشرة منه  
ويتصدق بكلها على الفقراء  
حتى يكون متصدقا بعين

وأولى لانه المدعى والمبنة له بالحديث بخلاف المقيد بسبب كنتاج ونكاح فالبيئة  
لذى اليد اجماعا كما يأتي (وقضى له) بالمدعى (ان نكل) المدعى عليه (مرة) لو نكله  
فى مجلس القاضى (ب) قوله (لا أحلف) وهو النكول الحقيقي (أو سكت) وهو الحكي  
اذا علم أنه لم يكن من خرس أو صهم فى الصحيح (وعرض) القاضى (اليمن) على الخصم  
(ثلاثا ندبا) فلو قضى بالنكول مرة نفذ قضاؤه (ولا يستحلف فى نكاح) أنكره  
(ورجعة) جدها هو أو هي بعد عدة (وفى) ايلاء أنكره أحدهما بعد المدة (واستيلاد)  
تدعيه الامة ولا يتأتى عكسه لثبوتها باقراره (ورق ونسب) بأن ادعى على مجهول انه  
قنه أو ابنه وبالعكس (ولاء) عتاقة أو موالاة ادعاء الأعلى أو الأسفل وعندهما  
يستحلف فى هذه المسائل (و) لا يستحلف (فى حدود ليعان) اجماعا الا اذا تضمن حقا  
بأن علق عتق عبده برئان نفسه فلا عبس تحليفه فان نكل ثبت العتق لا الزنا (وقال  
الامام نضر الدين) قاضى خان (الفتوى على أنه يستحلف المنكر فى الاشياء الستة)  
المتقدمة بالحاق أمومية الولد بالنسب أو الرق والحاصل أن المقتضى به التحليف فى الكل  
الا فى الحدود (ويستحلف السارق) لاجل المال (فان نكل ضمن) المسروق (ولم  
تقطع) وان أقر بما قطع (و) يستحلف (الزوج اذا ادعت المرأة طلاقا) وقوله (قبل  
الوطء) ليس بقيد لجريانه فى الطلاق مطلقا (فان نكل ضمن نصف المهر) يستحلف  
(جاحد القود فان نكل فى) قتل (النفس) فلا قصاص ولا دية ولكن (حبس حتى  
يقرأ ويحلف) ان نكل (فيما دونه) أى دون النفس (يقتص) منه وقالنا نلزم الدية  
فيهما ولا يقضى بقصاص (ولو قال المدعى لى بيئة حاضرة) فى المصر (وطلب) من خيمه  
(اليمن لم يستحلف) خلافا لهما ولو حاضرة فى مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا ولو غائبة عن  
المصر حلف اتفاقا (و) لى (قيل لخصمه أعطه كفيلا) ثقة يؤمن هر وبه (بنفسك  
ثلاثة أيام) فى الصحيح وعن أبى يوسف الى مجلسه الثانى وصحح (فان أبى) عن اعطاه  
الكفيل (لازمه) المدعى (أى دارمه حيث سار) المدعى عليه حتى لا يغيب (ولو)  
كان المدعى عليه (غريبا) أى مسافرا (لازمه قدر) أى مقدار (لمجلس القاضى) وكذا  
لا يكفل الا الى آخر المجلس (واليمن) الاعتبار أن يحلف (بأنه تعالى لا بطلاق وعماق  
الا اذا ألح الخصم) فيحلف به ما وقيل لا يحلف به ما وان ألح الخصم وعليه الفتوى  
وقيل ان مست الضرورة ففوض الى القاضى اتباعا للبعض فلو حلف به فنكل فقضى  
عليه لم ينفذ قضاؤه على قول الاكثر (وتفط بذكر أو صافه تعالى) وقصد به بعضهم  
بفاسق ومال خطر والاختيار فى صفته الى القاضى ويجتنب العطف لثلاثه تكرر  
اليمن ولو حلف بالله ونكل عن التغليف لا يقضى عليه بالنكول (لا) يغلف على المسلم  
(برمان ومكان) ويستحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى والنصرانى  
بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى (عليهما السلام) (والجوعى بالله الذى خلق النار  
والوثنى بالله) فيغلف على كل بما يعتقد (ولا يحلفون فى بيوت عبادتهم) لكرهه  
دخولها (ويحلف) المدعى عليه فى دعوى سبب يرتفع (على الحاصل) أى على صورة

انكار المنكر وفسره بقوله (أى بالله ما بينك وبينك يبيع قائم ونكاح رده) أو بدله (وماهى بآمن منذ الآن) راجع للمبيع (فى دعوى البيع والنكاح والغصب والطلاق) لأعلى السبب أى بالله ما نكحت وما بعث خلافاً لأبى يوسف لاحتمال طلاقه وإقالته وإن كان سبباً لا يرتفع فالتخليف على السبب إجماعاً كالعبد المسلم إذا ادعى المتق على مولاه وجحد المولى (وإن ادعى شفعة بالجوار أو نفقة المبتوتة) وقد كان (المشتري أو الزوج لا يراها) أى لا يعتد هذه الدعوى لكونه شافعياً فحينئذ (يحلف على السبب) اتفاقاً (و) يحلف (على العلم لو ورث عبداً) مثلاً (فادعاء آخر) ولا بينة للمدعى إذا قال الوارث لا أعلم أنه ملكه (و) يحلف المنكر (على البتات) أى على القطع لأعلى العلم (لو وهب له أو اشتراه ولو افتدى المنكر يمينه أو صالحه منها على شئ صم) الافتداء والصلىح (ولم يحلف) المنكر (بعده) أبداً لأنه أسقط حقه

### (باب التحالف)

ان (اختلاف فى قدر الثمن) أو وصفه أو جنسه (أو) فى قدر (المبيع قضى) الحاكم (إن برهن) لأنه نوردها بالحق (وإن برهنها فثبت الزيادة) سواء كان بائعاً أو مشترياً ولو كان اختلاف فى الثمن والمبيع جميعاً فينبى البائع أولى فى الثمن وبينه المشتري أولى فى المبيع (وإن عجز أولم يرضيا بدعى أحدهما تحالفاً) ما لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار (وبدئ يمين المشتري) فى الصحيح هذا إذا كان يبيع عين بدين فإن كان يبيع عين بعين أو ثمن بثلثين بدأ القاضى بعين أيهما شاء (و) إذا تحالفاً (فسخ القاضى) البيع (بطلب أحدهما) وهو الصحيح (ومن نكل) منهما (لزمه دعوى الآخر) وان اختلاف فى الاجل) أى أجل الثمن بأن ادعى أحدهما أجلاً وانكرا الآخر (أو فى شرط الخيار) بأن ادعاه أحدهما وانكراه الآخر (أو فى قبض بعض الثمن) أو كله أو فى أصل المبيع أو فى مكان دفع المسلم فيه (أو) اختلاف فى قدر الثمن (بعد هلاك المبيع) بأن قال المشتري اشتريته بعمائة وقال البائع بعمائة وخمسين (أو) هلاك (بعضه) كعبد من مات أحدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلاف فى قدر الثمن (أو) اختلاف المولى والمكاتب (فى) قدر (بدل الكتابة أو) اختلاف رب السلم والمسلم اليه (فى) قدر (رأس المال بعد اقالة السلم) فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم اليه خمسة (لم يتحالفاً) فى الجبيع (والقول للمنكر مع يمينه ولو اختلفا) أى المتعاقدان (فى مقدار الثمن بعد الاقالة) ولا بينة (تحالفاً) ويعود البيع الأول لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضاً ولم يرد المشتري إلى بائعه بمحكم الاقالة فإن رده اليه بمحكم الاقالة لا تحالف خلافاً للمحمد (ولو اختلفا فى) قدر (المهر قضى لمن برهن) فإن برهنها فللمرأة إذا كان مهر المثل شاهد الزوج بأن كان كفاً له أو أقل وإن كان شاهداً لها بأن كان كفاً لها أو أكثر فيمينته أولى وإن كان غير شاهد لكل منهما بأن كان بين

المرأة وهذا انما يستقيم على قول أبى يوسف ومحمد أما على قول أبى حنيفة لا يستقيم لأنه إذا خلطها فقد استهلكها وصار عاصياً فيقع الطلاق وتعتق الجارية بالخلط من الحيرة (مسئلة) ان قيل رجل اشترى زوجته بدينهم من كسبه لما قال لها ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فأنت طالق ثلاثاً فكيف الحيلة فى عدم وقوع الحنث (فالجواب) أن الحيلة أن تأخذ المرأة كيس الغصب بما فيه وتسلمه الى الزوج فيسبر فى يمينه لأن الدرهم فيه من تقيص الفتاوى الكبرى (مسئلة) ان قيل أى رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يصلى الفريضة أكثر من أربع ركعات اليوم ولا ياتم ولا يحنث (فالجواب) أنه رجل صلى الغداة ثم يخرج مسافراً بعد ما حلف فصلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين من الحيرة (مسئلة) ان قيل أى رجل حلف وقال أنا أجامع امرأتى اليوم حتى يجب الاغتسال ولا أغتسل وأصلى الفرائض كلها فى الجماعة فإن لم أفعل فامرأتى طالق ولا أنعم عليه ولا حنث

(فالجواب) انفرج حل حلف

بعد صلاة العجر ثم لم يجامعها حتى صلى الظهر والعصر ثم جامع امرأته قبل غروب الشمس حتى يكون جماعها نهارا وقد صلى الصلاة كلها بجماعة ولا يغتسل الا لصلاة الليل وهي المغرب ولا يبحث في عيینه من الحيرة وفي العدة صورها برجل حلف ليصلين اليوم بجماعة وليجامع امرأته ولا يغتسل فيه وأجاب بأنه يصلي العجر والظهر والعصر بالجماعة ثم يجامع امرأته فذكر ما تقدم وقد صورها في وسط المحيط فيمن قال لامرأته ان لم أجامعك اليوم فانت كذا أو ان اغتسلت من الجنابة فانت طالق وان تركت صلاة عن وقتها فانت كذا (مسئلة) قيل ما المخلص في رجل اتخذ لثمنه قبا والخن يريد فروا فقال الصهر ان لم تلبس هذا القبا فامرأته طالق وقال الخن ان لبست هذا القبا فامرأته طالق (فالجواب) انه يتخذ فروا على القبا ويلبسه فلا خنث عليهما من العدة (مسئلة) ان قيل كيف رجل اشترى لحما فقال زوجته ان كان هذا رطلا فخارت حتى قال الزوج ان لم يكن رطلا فانت طالق (فالجواب) انه يطبخ

المثل (وان عجزا) عن البينة (تحالفا) ويبدأ بينهما (و) لكن (لم يفسخ النكاح) بعده (بل يحكم مهر المثل فيقضى بقوله) أي الزوج (لو كان) مهر المثل (كما قال أو قل) منه (و) يقضى (بقوله) لو كان مهر المثل (كما قال أو أكثر) منه (و) يقضى (به) أي بمهر المثل (لو) كان (بينهما) أي بين قوليهما بأن كان أكثر مما قاله وأقل مما قالته (ولو اختلفا) أي المؤجر والمستأجر (في) بدل (الاجارة) أو في قدر المدة (قبل الاستيفاء) للمنفعة (تحالفا) وترادوا بدئ بينهما المستأجر لو اختلفا في البدل والمؤجر لو في المدة وان برهنوا البينة للمؤجر في البدل والمستأجر في المدة (و) ان اختلفا (بعده) أي بعد استيفاء المنفعة (لا) بتحالفان (والقول للمستأجر) مع عيینه (والبعض معتبر بالكل) أي اذا اختلفا بعد التحكم من استيفاء بعض المنفعة تحالفا وفسخا العدة فيعاقب والقول للمستأجر فيما مضى مع العيّن (وان اختلف الزوجان في متاع البت فالقول لكل منهما فيما صلح له) مع عيینه الا اذا كان كل منهما يفعل ما يصلح للاخر فالقول له لتعارض الظاهرين (وله) أي القول للرجل مع عيینه (فيما صلح لهما) لانها وما في يدها في يد والقول للذي اليد ولو أقام بينة يقضى ببينته لانها خارجة هذا اذا كانا حيين (فان مات أحدهما) واختلف ورثته مع الآخر فالجواب في غير المشكل على ما مر وأما فيما يصلح لهما (فالحق) منهما ولو رقيقا هذا اذا كانا من (و) أما (لو) كان (أحدهما عا) ولو ما أذونا أو مكنابا وقالا هما كالحر (فلتحرق في الحياة وللحي في الموت) لان يد الحر أقوى ولا يد لليت

﴿فصل﴾ فيمن يكون خصما وفيمن لا يكون لو (قال المدعي عليه هذا الشيء) المدعي (أو دعيه أو أجرنيه أو أعارنيته فلان الغائب أو رهنه) عندي (أو غصبته منه) من الغائب (ورهن عليه) أي على ما ذكره والعين قائمة لاهالكه وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه ووجهه (دفع خصومة المدعي) للمالك المطلق لان يده هو لا ليست يد الخصومة (وان قال) المدعي عليه (ابتعته) أي اشتريته (من الغائب أو قال المدعي مرق مني) أو قال غصبته مني أو سرقتني (وقال ذو اليد أو دعيه فلان ورهن عليه) أي على ما قاله (لا) تندفع الخصومة (وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال ذو اليد أو دعيه فلان ذلك) بنفسه فلو بو كمل لم تندفع بلا بينة (سقطت الخصومة) بغير بينة الا أن يبرهن أن فلانا وكله بقبضه فيأخذه

### باب ما يدعيه الرجلان

اذا ادعى اثنان عينا في يد آخر وكل يزعم أنها له ملكا مطلقا ولم يذ كر اسباب الملك ولا تاريخه (برهننا على ما في يد) رجل (آخر قضى) بها (لهما) نصفين (و) لو برهننا (على نكاح امرأته سقطا) أي البرهانان لتعذر الجمع هذا اذا كانت حية فلو ميتة قبل البرهانان لان الارث يقبل الاشتراك (وهي) أي المرأة (لمن صدقته أو) لمن سبقت (بينته) بالنكاح الا اذا كانت في بيت أحدهما أو دخل بها أحدهما فيكون

وكذلك اذا أذن المؤذن في يوم الغيم فقال رجل هذا أذان الظهر وحلف وقال آخر بل أذان العصر وحلف والمؤذن حلف أن لا يخبرها به لم يختم الشك (مسئلة) رجل قال لزوجته ان قرأت القرآن اليوم فانت طالق وان لم تصل اليوم فانت طالق فكيف تصنع (الجواب) انها تأتم بزوجها أو بامرأة أخرى (مسئلة) رجل قال لامرأته ان اكلت هذا الخبز فانت طالق وان أعطته أحدًا فانت طالق فكيف تصنع (الجواب) انها تدق الخبز وتلقيه في عسيدة كي يهلك الخبز ثم تاكل ولا تختم (مسئلة) ان قيل أى رجل علق عتق جاريته على كينونة امرأته في مكان معين وطلاق زوجته على كينونة جاريته فيه وكانت فيه فتعق جاريته ولا تطلق امرأته (الجواب) ان هذا رجل قيل له زوجتك في دار فلان فقال جاريته حرة ان كانت فيها فقبل له أتمك فيها أيضا فقال امرأته طالق ان كانت أمتى فيها وهما جميعا نيتها تعق الامة ولا تطلق المرأة لانه حين قال امرأتى طالق ان كانت أمتى فيها لم تكن أمتى لانه اعتقت

هو أولى ولا يعتبر قوله الا أن يقيم الآخر البينة أنه تزوجها قبله فيك برهن الآخر قضي له (و) لو برهننا (على الشراء منه) أى من ذى اليد وعلى (الكل) من المدعيين (نصفه بسدله ان شاء) ويرجع كل منهما بنصف الثمن وان شاء ترك وأخذ كل الثمن (وباباه أحدهما) عن أخذ نصف المدعى (بعد القضاء) بينهما (لم يأخذ الآخر كله) لانفساخه بالقضاء فلو قبله فله أخذه (وان ارخا) وتاريخ أحدهما سابق (فالسابق) وان أرخ أحدهما دون الآخر كان للمؤرخ وان ادعى الشراء من واحد أو أحدهما قابض وأرخا تاريخا مختلفا فللسابق (والا) أى وان لم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا أو أرخ واحد منهما (فلذى القبض) منهما (والشراء أحق من الهبة) والصدقة والرهن ولو مع قبض ولو ادعى ذلك من اثنين فانه يقضى به بينهما فلو أرخا واتحد الملك فلا يسبق أحق ولو أرخت احدهما فقط فالمؤرخة أولى (والشراء والمهر سواء) فيقضى لكل منهما بالنصف هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ أحدهما كان أحق (والرهن أحق من الهبة) استحسانا وفي القياس الهبة أولى (ولو برهن الخارجان على الملك) المطلق (و) على (التاريخ) وهو مختلف (أو) برهن الخارجان (على الشراء من واحد) غير ذى اليد (فالسابق أحق و) لو برهن الخارجان (على الشراء من) رجل (آخر ذكرا تاريخا) واحدا (استويا) فيكون بينهما ثم يميز كل منهما كما مر (ولو برهن الخارج على ملك) مطلق (مؤرخ وتاريخ ذى اليد أسبق) فذو اليد أحق منه (أو برهننا) أى الخارج وذو اليد (على النتائج) أى الولادة عنده فذو اليد أحق منه (أو) برهننا على (سبب ملك لا يتكرر) كنسج الثياب العظيمة والغزل (أو) برهن (الخارج على الملك) المطلق (و) برهن (ذو اليد على الشراء منه) أى من الخارج (فذو اليد أحق منه) في المسائل الاربع وانما قيد بقوله سبب ملك لا يتكرر لانه اذا كان سببا يتكرر كالبناء والغرس لا يكون لذى اليد بل للخارج (ولو برهن كل) من الخارج وذى اليد على الشراء من الآخر (ولا تاريخ) لهما (سقطا) أى البرهانان شهدوا بالقبض أولا (وتترك الدار في ذى اليد) بغرقضه (ولا يرجع زيادة عدد الشهود) وعد التهم حتى لو أقام أحد المدعين شاهدين والآخر أربعة فلهما سواء (دار في يد) رجل (آخر ادعى رجل) آخر (نصفها) ادعى (آخر كلاهما برهننا) على ذلك تقسيم الدار بينهما أرباعا (فلاول) وهو مدعى النصف (ربعها والباقي للآخر) أى مدعى الكل وقالوا لا ثلاثا لثلاث المدعى الكل وثلاثها مدعى النصف (ولو كانت) الدار (في أيديهما) أى في أيدي مدعى النصف ومدعى الكل (فهى للثاني) أى لمدعى الكل نصفها على وجه القضاء ونصفها على وجه القضاء (ولو برهننا على نتائج دابة وارخا) قضى لمن وافق سنهاتاريخه وان أشكل ذلك أى ان لم يعلم سنهاتها (فلهما) ان كانت في أيديهما أو كانا خارجين فلو في يد أحدهما قضى به له هو الصحيح (ولو برهن أحد الخارجين على الغصب) من زيد (والآخر على الوديعة) منه (استويا) لانما ألحقه بقصر

فلا تطلق امرأته لعدم الشرط كذا في العدة وعندى فيه وقفة لأن المعلق عليه الطلاق وجود شخص معين في الدار وقد وجدوا ما اتصافه بالحرية أو الرق فلا يظهر لى تعلق الخنث به فتأمله والله أعلم (مسئلة) أن قيل أي رجل قال لامرأته ان حصت فعدى حر فقالت حصت وأرته الدم ولا يعتق عبده (الجواب) انها ماتت المرأة قبل مضي ثلاثة أيام من حين استقبلها الدم فلا يعتق العبد لأنه عسى ينقطع الدم دون الثلاث من العدة (مسئلة) ما يصنع من قال لامته ان جامعك فانت حرة فالجواب انه يبيعها ثم يزوجه المشتري بها (مسئلة) رجل قال لامته ان لم أبعك اليوم لا جنسي فانت حرة ويخاف من تخليها ان لا يعيدها اليه من يملكه اياها وليس له ولد صغير ولا كبير كيف يصنع (الجواب) أنه يبيعها بشرط الخيار ثم بعد اليوم ينقض (مسئلة) ان قيل أي رجل حلف بالطلاق الثلاث وصدة ما علك وعقت عبده وامائه أنه لا يصوم هذا رمضان وهو صحيح عاتل بالغ وقيل ذلك ولا يحنث ولا يأنم (الجواب) أنه يسافر فلا

نحسبها (والراكب) على الدابة (واللابس) للثوب (أحق من أخذ الجمام والسكم) لانه أكثر تصرفا (وصاحب الحمل والجذوع والاتصال أحق من الغير) أي اذا تنازعا في بيع ولا حدهما عليه حمل فصاحب الحمل أحق أو تنازعا في حائط ولا حدهما عليه جذوع فصاحب الجذوع أولى واذا كان لرجل حائط متصل بينائه فصاحب الاتصال أحق والمراد من الاتصال مداخلة ابن جداره فيه وبين هذا في جداره (ثوب في يده وطرفه في يد) شخص (آخر) تنازعا فيه (نصف) الثوب بينهما (صبي) في يد رجل (يعبر عن نفسه) أي يفعل ما يقول ويقال له (فقال أنا) وانكر صاحب اليد (فالتقول له) أي للصبي (وان قال) الصبي العاقل (أنا عبدا لفلان) وذو اليد يدعي أنه عبده (أو) صبي (لا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده) في المسئلتين فلو كبر الصبي في المسألة الاولى وادعى الحرية تسمع مع البرهان لان التناقض في دعوى الحرية لا ينفع صحة الدعوى (عشرة آيات من دار في يده وببيت في يد) رجل (آخر) تنازعا في الساحة (فالساحة نصفان) بينهما (ادعى كل) من المدعين (أرضا انها في يده) ولا يينة لهما (و) لكن (لبن) أحدهما فيها أو بنى أو حفر فهي في يده كمن لو برهن أنها في يده) بلا فرق

### باب دعوى النسب

(ولدت) أمة (مبيعة) لأقل من ستة أشهر مذ بيعت فأدعاه البائع فهو ابنه وهي أم ولده ويقعح البيع ويرد الثمن إلى المشتري (وان ادعاه المشتري معه أو) ادعى المشتري (بعده) فدعوا البائع أولى ولو ادعاه المشتري أولا ثم ادعاه البائع ثبت من المشتري (وكذا اذا ماتت الأم) فأدعاه البائع وقد ولدت لأقل من ستة أشهر يثبت نسبه منه فيأخذه ويرد الثمن كله أو لا يرد حصته الولد (بخلاف) ما لو ادعاه البائع بعد موت الولد فإنه لا يثبت نسبه منه (وعتقهما) أي عتق الولد والمبيعة (كوتهما) في الحكم والتدبير كالأعتاق ويرد حصته اتفاقا وكذا حصتها على الصحيح (وان ولدت لأكثر من ستة أشهر) من وقت البيع ولا أقل من سنتين أو تمام سنتين (ردت دعوى البائع إلا أن يصدق المشتري) فحينئذ يثبت النسب ويبطل بيع الأم والولد والامه أم ولده (ومن ادعى نسب أحد التوأمين) وهما ولدان بين ولا بينهما أقل من ستة أشهر (ثبت نسبهما منه وان باع أحدهما وأعتقه المشتري) ثم ادعى البائع نسب الآخر (بطل عتق المشتري) وثبت نسبهما منه اذا كان أصل العلق في ملك البائع والاثبت نسب الولد من منه ولا يبطل عتق المشتري في الذي عنده (صبي عند رجل فقال) ذواليد (هو ابن فلان) الغائب (ثم قال هو ابني لم يكن ابنه) أبدا (وان جدد فلان) (أن يكون) الصبي (ابنه) ولكن يعتق عليه وان لم يثبت نسبه منه وقال اذا جدد فلان بنوته فهو ابن لأقر (ولو كان) الصبي (في يد مسلمو) يد (نصراني فقال النصراني) هو (ابني وقال المسلم) هو (عبدى فبوجرح النصراني) لنيله الحرية حالا ولا اسلاما (لا) وان كان

يصوم ولا حنث ولا اثم  
**مسئلة** ان قيل كيف  
 يصنع من باع أمته وهو  
 يحبها لخلقه زوجته أنه  
 لا يشترها ولا شيئا منها ولا  
 يجوز ذلك ان فعله فضولى  
 بقول ولا تفعل ولا يقبلها هبة  
 ولا شيئا منها ولا يقبل الوصية  
 بها وهو يريد اعادتها  
 الى ملكه وأن لا يحنث  
 (الجواب) انه يكاتب عموكا  
 له عاقلا بالغاعلى نجمين  
 كل نجسم ألف دينار وكل  
 نجسم عشرة أيام فيستري  
 المكاتب هذا الجارية ثم  
 يعجز نفسه فيرجع المكاتب  
 والجارية الى ملك السيد  
 ولا يحنث في عيئه

### كتاب الاقرار

(هو اخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه اذا أقر حرمه مكلف بحق صحيح ولو) كان الحق  
 (مجهولا كشيء وحق) بأن قال اقران على حق أوشئ (ومجبر) المقر (على بيانه  
 وبين ماله قيمة) كفلس وجوزة لا مالا قيمة له كحبة حنطة وجلدية وصبي ح  
 (والقول للمقر مع عيئه ان ادعى المقر له أكثر منه) أى عاين (وفى) قوله له على (مال لم  
 يصدق) المقر (فى أقل من درهم ومال عظيم نصاب) من نصب الزكاة فى الصحيح فيبيئه  
 من الذهب أو الفضة أو الابل أو نحوها من أموال الزكاة وفى غير مال الزكاة لا يصدق  
 فى الأقل من قدر النصاب وقيمه (و) لوقاله على (أموال عظام) لزمه (ثلاثة  
 نصب) من جنس ماعناه (و) لوقاله على (دراهم) أو دينار أو ثياب (كثيرة) لزمه  
 (عشرة) و لوقاله على (دراهم) لزمه (ثلاثة) و لوقاله على (كذا درهم) لزمه (درهم  
 و) لوقاله على (كذا كذا) بغير واولزمه (أحد عشر) و لوقاله على (كذا كذا) او او  
 واحدة لزمه (أحد عشر و) ولو ثلث (لفظة كذا) بالواو) بأن قال له على كذا وكذا  
 وكذا (تاراد مائة) فيجب مائة وأحد وعشرون (ولو ربع) بأن قال على كذا وكذا وكذا  
 وكذا (زيد ألف) فيجب ألف ومائة وأحد وعشرون وهكذا يعتبر نظيره أبادر (و) لو  
 قال له (على وقبلى) ولم يزد على ذلك فهو (اقرار بدين) وصدق ان وصل به هو وديعة وان  
 فصل لا (و) لوقاله (عندى) أو (معى) أو (فى بيتى) أو (فى صندوقى) أو (فى كيسى)  
 فهو (أمانة قال) له رجل (لى عليك ألف فقال) الآخر (أترنه أو انتقده أو اجلنى به أو  
 قضيتك أو أحلتك به) على الغير (فهو اقرار بلا كناية) أى لوقاله بلا ضمير (لا)  
 يكون اقرارا (وان أقر) رجل (بدين مؤجل) الى شهر مثلا (وادعى المقر له أنه حال لزمه  
 حالا وحلف المقر له على الاجل) بأنه لم يكن (و) لوقاله (على مائة ودرهم فهمى) كلها  
 (دراهم) وكذا المكمل والموزون استحسننا (و) لوقاله على (مائة وثوب يفسر  
 المائة) لانها مائة (وكذا) لوقاله على (مائة وثوبان بخلاف) له على (مائة وثلاثة  
 أثواب) حيث يلزمه الكل ثيابا ولو (أقر بتمرى قوصرة) أو بطعام فى جوالق أو فى  
 سفينة (لزمه و) بدابة فى اصطبل لزمته الدابة فقط (عندها على قياس قول محمد لزمه

### كتاب الحدود

**مسئلة** ان قيل أى  
 رجل سرق من حرز مائة  
 دينار لا شبهة له فيها ولا فى  
 معرفتها ولا قطع عليه  
 (الجواب) أن هذا رجل  
 سرقها فى دفعات كل دفعة  
 أقل من عشرة دراهم  
**مسئلة** ان قيل أى  
 رجل سرق من مال أبيه  
 وأمه وجب عليه القطع  
 (الجواب) أن هذا رجل  
 سرق من مال أبيه من  
 الرضاة **مسئلة** ان قيل  
 أى رجل سرق مالا يجب  
 فيه القطع من حرز فى دفعة  
 واحدة ولا يقطع (الجواب)

(وبجائز له) أى للمقر له (الحلقة والغصن وبسيف له النصل) أى حديد (والحفن) أى نغده (والجائل وهى علائق السيف وبمجملة) وهى الناموسية فى عرفنا (له) العبدان والكسوة وبثوب فى منديل أو ثوب (فى ثوب لزماء) أى فى الاول ثوب ومنديل وفى الثانى ثوبان (وبثوب فى عشرة أثواب) له (ثوب) وعند محمد احدى عشر (وبمجملة فى خمسة وعنى) به (الفرب) لزمه (خمس) لزمه (عشرة) اتفاقا (ان عنى) بقوله فى خمسة (مع) خمسة (و) لوقال (له على من درهم الى عشرة أو ما بين درهم الى عشرة له) فى الصورتين (تسعة) وعندهما عشرة (و) لوقال (له من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فقط) فلا تدخل الغايتان (وصح الاقرار بالحمل) المحتمل وجوده وقت الاقرار بأن تلدون نصف حول أو من زوجة أولادون حولين لو معتدة وكذا لو كان الحمل غير آدمى بقدر بأدى مدة يتصور ذلك عند أهل الخبرة (وللمسلم ان بين سببى الحال) بأن قال أو هى له بها فلان أو مات أبوه فورثه (والا) أى وان لم بين سببى الحال بأن بين سبباً مستحيلاً كبيع أو اقراض أو أهدى أو اقرض (لا) يصح وأما الاقرار للرضيع فصحيح وان بين سبباً غير صالح كالاقراض (وان أقر) رجل دين على أنه (بشرط الخيار) ثلاثة أيام (لزمه المال وبطل الشرط) لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار

### باب الاستثناء

وهو التمسك بالباقي بعد المستثنى (وما فى معناه) فى كونه مغيراً كالشرط وغيره (صح استثناء بعض ما أقرب) ولو الاكثر عند الاكثر حال كونه (متصلاً) بالاقرار (ولزمه الباقي) بعد الاستثناء (لا) أى لا يصح (استثناء الكل) اذا كان بعين لفظ المستثنى منه أو مساويه فان كان غيره كعبيدى أحرار الأهل أو الأفلان أو فلاناً صح (وصح استثناء الكبلى والوزنى) وكذا المعدود المتقارب كالفلوس والجوز (من الدراهم) والدنانير ويكون المستثنى القيمة وان استغرقت جميع ما أقرب (لا غيرهما) أى لا يصح استثناء غير الكبلى والوزنى من الدراهم والدنانير بأن قال له على ألف درهم الاشياء أو ثوباً (ولو وصل باقراره) لفظ (ان شاء الله بطل اقراره) فلا يلزمه شيء (ولو استثنى البناء من الدار فهما للمقر) بخلاف استثناء البيت من الدار فإنه يصح (وان قال بناؤى والى والعصة لك) وهى البقعة الخالية عن الشيء (فكذلك قال ولو قال) له (على ألف درهم) (من ثمن عبد) اشتريته منه (لم أقبضه فان عيى) المقر (العبد وسلمه) المقر له (اليه لزمه الألف والا) أى وان لم يسلم اليه (لا شيء) له على المقر (وان لم يعين) العبد (لزمه الألف) ولا يصدق فى قوله ما قبضته (كقوله) أى كما يلزمه الألف فى قوله (من ثمن خمر أو خنزير) مطلقاً قالوا ان وصل صدق ولا يلزمه شيء (ولو قال) له على ألف درهم (من ثمن متاع) باعه منى (أو) قال (اقرضنى) ألف درهم (و) قال (هى زىوف أو نهرجة) وقال المقر جيباد (لزمه الجيباد) مطلقاً وقالوا ان وصل صدق وان

أن هذا ركاه مال ميرز المزي  
و وضعه فى زاوية من البيت  
فلا قطع على السارق اذا  
سرقه من العدة (مسئلة)  
ان قيل أى سارق يقطع فى  
عشرة دنانير ويضمن مائة  
(فالجواب) أنه سارق قال  
سرق من فلان مائة درهم  
لا بل عشرة دنانير وادعى  
المقر له المالىن لأنه رجع  
عن الاقرار بالسرقه الاولى  
فى حق القطع ولم يصح فى  
حق الضمان وصح الاقرار  
بالسرقه فى حق القطع  
ومتى وجب القطع انتفى  
الضمان فلهذا المعنى  
لا يجب ضمان العشرة  
دنانير ويجب ضمان المائة  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
سرق دنانير دفعة من حرز  
وليس ذلك لأحد من أبويه  
ولا يجب عليه القطع  
(فالجواب) أنه سرق ثوباً  
على طرفه دنانير ولم يعلم بها  
فهو لا يقطع كذا فى الاصل  
وفى بعض الكتب أطلق  
عدم القطع كالمسرق فتمت  
تساوى عشرة دراهم وفيها  
ما قال صاحب العدة  
والاطلاق محمول على ما اذا  
لم يعلم مالو علم بالدنانير فسرق  
فيه قطع (مسئلة) ان قيل  
أى رجل سرق من حرز  
فضة قيمتها ألف درهم ولا  
شبهة له فى سرقته ولا يقطع  
(فالجواب) أنه سرق ابريق



ففضة فيه مثلث أو نبذة أو  
كلبا في عنقه قلادة كذا في  
العدة (مسئلة) ان قيل أى  
رجل سرق قطعة من نضار  
قدر أو قبة من حرزوه مكاف  
ولاشبهة في أخذه لها يدرا  
الحد ولم يجب عليه القطع  
وقد كتب الى بهذا نظما  
الوالد الأمام زين الدين عبد  
الناسط الملقبى الشافعى  
دامت فوائده فقال

يا أيها الاملى اللودعى ويا  
من اكتسى حلة من سندس  
الادب  
ومن سعى للعلى والمجد مرتقيا

بشلق الفهم عليا فرد الشهب  
مقطعة من نضار وزن أو قبة

وقطع سارقهما من حرز لم يجب  
وليس من شبهة للحد دارة

ووصف تكليفه باقى بلارب  
(الجواب) أن القطعة

المذكورة قطعة من خشب  
فقد قال أهل اللغة النضار

بالضم الخشب وهذه  
لا تسارى نصاب السرقة

فلا يجب القطع بسرقتهما من  
الحرز وقد نظمت الجواب

هذه فقلت  
خذ الجواب امام العلم والادب

من نسل قوم رتقوا أرفع الرتب  
ان النضار الذى ألغزت فيه خفى

الاعن اللغوى الوافر الادب  
لكن نقول لا يقطع حيث تمهما

منها عليه أريج الصندل الرطب  
اذا كان ينتظم الاطلاق

ذالودا  
كالجز والائل فى الاطلاق

الشب

فصل لا بخلاف الغصب والوديعة) بأن قال غصبت منه ألفا أو أردعنى ألفا ثم قال هي  
زيوف أو نهرجة صدق مطلقا (واو قال) المقر على ألف (الا أنه ينهض كذا) حال كونه  
(متصلا) بقوله (صدق والا) أى وان لم يقل متصلا (لا) يصدق (ومن أقر بغصب  
ثوب وجاء به) ثوب (معيب صدق) لان الغصب لا يختص بالسليم (وان قال أخذت  
منك ألفا وديعة وهذا مكت وقال) المقر له لابل (أخذت ما غصبتا فهو ضامن) فالتقول قول  
المقر له مع عيئه فان نكل عنه لا يضمن المقر (وان قال أعطيتنيها وديعة) فهل كنت  
(وقال) المقر له (غصبتها لا) يضمن المقر وكان القول قوله بيمينه فان نكل لزمه ألف  
(وان قال) زيد لعمر و (هذا) الشيء (كان وديعة لى عندك فأخذته فقال) كذبت و (هو  
لى أخذه) هم ولو قاتما والا فقيمته (وان قال أقرت بعيرى أو ثوبى هذا فلانا فركبه  
أوليسه فرده) على وقال كذبت بل الثوب والدابة لى (فالتقول للمقر) وقال الذى أخذ  
منه الثوب والدابة (ولو قال هذا الف وديعة فلان لابل وديعة لى فلان فالألف  
للال ولى المقر له للثانى) أى عليه للمقر له للثانى مثل ذلك فالألف خلافا  
لابى يوسف

### باب اقرار المريض

(دين الصحة وما لزمه فى مرضه بسبب معروف) بيينة أو بجعانة قاض (قدم على  
ما أقرب به فى مرضه) أى مرض موته (وأخر الأثر عنه) والسبب المعروف  
ما ليس بتبرع كمنكاح مشاهدان بهر المثل وبيع مشاهد وغصب كذلك (وان أقر  
المريض لوارثه) بدين أو عين (بطل) الاقرار (الا أن يصدق) أى المريض (البقية)  
من الورثة (وان أقر) المريض بدين أو عين (لاجنبي) صح وان أحاط بحاله (والقياس  
أن لا يصح الا فى الثلث (وان أقر) المريض (لاجنبي) بمجهول النسب) ثم أقرب بينوته  
وصدقه وهو من أهل التصديق (ثبت نسبه وبطل اقراره وان أقر) المريض (لاجنبيه  
ثم نكحها صح) الاقرار (بخلاف الهبة والوصية) فإنه لو وهب أو وصى لاجنبية ثم  
تزوجها بطلنا (وان أقر لى طلقها ثلاثا) أو بائنا ولو بدون الثلاث (فيه) أى المرض  
(فلها الأقل من الارث والدين) اذا كانت فى العدة وطلقها بسواها فان مضت العدة  
جاز وان طلقها بلاسواها فلها الميراث بالغام بالغ ولا يصح الاقرار لها (وان أقر بغلام  
مجهول) النسب (يولد) مثله مثله أنه ابنه وصدقه الغلام (لو عير أو الالم يحتج لتصديقه  
(ثبت نسبه) من المقر (ولو) كان المقر (مريضا وشارك) الغلام (الورثة) فى الميراث  
فان انتفت هذه الشروط يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال فقط (وصح اقراره  
بالولد والوالدين) بالشروط المتقدمة فى الابن (والزوجة) بشرط خلوها عن زوج  
وعده وخلوها عن أختها مثلا وأربع سواها (والمولى) أى الأعلى والأسفل اذ لم يكن  
ولاؤه نابيا من الغير (و) صح (اقرارها) أى المرأة (بالوالدين والزوج والمولى) بالولد  
ان شهدت قابلة أو صدقها) أى المرأة (زوجها) فى الاقرار (ولا بد) للصحة الاقرار (من



نعم ويقطع فيها الوزن منه غدا

أقل من درهم منه بلاريب  
ياحسن لغرك حسب الفهم

يدركه

كم حوت من حسب العرفان  
من أرب

لازئت تبدى المعالي ثم تتبعها  
يكشف غامضها يا طيب الحسب

وقد اشتمل جوابي هذا على  
مسئلتين يتعلقان بدلول

النضار الأولى لو كان  
المسروق قطعة خشب من

صندل رطب وزنه أوقية فانه  
لا يجب القطع لانها لا تساوي

قيمة النصاب واطلاق  
الخشب ينظمها والثاني ان

النضار يطلق على الجوهر  
الحاصل من التسروودون

قد رد الدرهم منه يجب  
فيه القطع فان من الجوهر

ما يساوي قيراطه العشرة  
دنانير وقد أشار البيت

الخامس والسادس الى  
تخفيفات هذه لما أقر فيه

وهو الخشب والله أعلم  
(مسئلة) أي رجل حال ان

شرب الخمر طائعا فدلوكي  
حرقا مت عليه البينة

بالشرب طائعا يعق العبد  
ولا يحد (الجواب) ان

البينة الشاهدة عليه  
بالشرب كانت رجلا وامرأتين

ولا يجب الحد بذلك (مسئلة)  
ان قيل أي رجل مكلف

قامت عليه البينة بالسرقة  
من خرزوليس له في أخذه

تصديق هؤلاء) المذكورين في المسائل كلها الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه كما  
مرولو كان المقر له عبد الغير اشترط تصديق مولاه (وصح التصديق) من المقر له (بعد  
موت المقر لا تصديق الزوج بعد موتها) وعند ما يصح فعليه مهرها وله الميراث منها (وان  
أقر بنسب نحو الاخ والعلم لم يثبت) نسبهما من الاب والجد (فان لم يكن له وارث غيره  
قريب) كالم (أو بعيد) كمولي الموالاة (ورثه) لمقر له (وان كان) للمقر وارث قريب  
أو بعيد (لا يرث المقر له حتى لو أقر بأخ وله عمة أو مولى الموالاة فالارث للعمة أو مولى  
الموالاة (ومن مات أبوه فأقر بأخ شركه في الارث و) لكن (لم يثبت نسبه) منه (وان  
ترك ابنين وله) أي لليت (على) رجل (آخر مائة فأقر أحدهما بقبض أبيه خمسين منها)  
وكذبه الآخر (فلا شيء للمقر ولا لآخر خمسون) بعد ما يحلف بالله ما تعلم أن أباك قبض  
منه خمسين

### كتاب الصلح

(هو عقد رفع النزاع وهو) أي الصلح (جائز باقرار وسكوت) وهو أن لا يقر المدعي عليه  
ولا ينكر (وانكار فان وقع) الصلح (عن مال بجال باقرارا اعتبر بيعا) فتجوز فيه  
أحكام البيع (فتثبت فيه الشفعة) اذا كان عقارا (والرد بالعيب) بأن كان بدل الصلح  
أو المصالح عنه عبدا مثلا فوجد المدعي أو المدعي عليه عيبا له أن يرد (وخيار  
الرؤية) أي يرد بخيار الرؤية (و) خيار (الشرط ونفسه جهالة البذل) اذا كان  
يحتاج الى قبضه (لا جهالة المصالح عنه) وهو المدعي (وان استحق بعض المصالح عنه  
أو كله رجوع المدعي عليه) على المدعي (بمحصة ذلك من العوض أو) رجوع (بكله ولو  
استحق المصالح عليه) أي بدل الصلح كله (أو بعضه رجوع) المدعي على المدعي عليه  
(بكل المصالح عنه أو ببعضه وان وقع) الصلح (عن مال بشفعة اعتبر اجارة) أي تجوز  
فيه أحكام الاجارة (في شرط التوقيت) أي توقيت استيفاء المنفعة حتى لو صالح على  
سكنى بيت أبدا أو حتى يوت المدعي لا يجوز (ويبطل) الصلح (بموت أحدهما) أو هلاك  
محل المنفعة قبل الاستيفاء فيعود المدعي في دعواه ولو كان بعد استيفاء بعضها بطل  
بقدر ما بقي فيرجع بقدره (والصلح عن سكوت أو انكار فداء لليمين) وهو وضع عنه (في  
حق المنكر ومعاوضة في حق المدعي فلا شفعة) للجار على المدعي عليه (ان صالحه عن  
داريهما) أي بسكوت وانكار (وتجب) الشفعة للجار على المدعي (لو صالح على  
داريهما ولو استحق المتنازع فيه) كله بعد الصلح (رجوع المدعي) على المستحق  
(بالخصومة ورد) المدعي (البذل) على المدعي عليه (ولو) استحق (بعضه فبذره ولو  
استحق المصالح عليه) كله (أو بعضه رجوع) المدعي (الى الدعوى في كله أو بعضه)  
هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجوع بالمدعي نفسه لا بالدعوى (وهلاك  
بدل الصلح) كلا أو بعضا بعد التعيين (قبل التسليم) الى المدعي (كاستحقاقه) أي  
استحقاق بدل الصلح في الحكم (في الفصلين) أي في الصلح عن اقرار والصلح عن انكار

شبهة ولا هو مال مغضوب  
ولا مال منك - ميزه لك  
ولا هو جاهل به حال الاخذ  
وكان أخذه دفعة واحدة  
فيضمن المال ولا يقطع  
(فالجواب) أن البينة الشاهدة  
عليه بذلك رجل وامرأتان  
فيضمن المال ولا يحد وقد  
نظمت السؤال المذكور  
فقلت

أياعلماء الشرع يامن يفضلهم  
يضي لناوجه الزمان ويرى  
أبينوا الناعن سارق لدرهم  
من الحرز عن ألف تر يدونك  
وقد ثبتت في الشرع مرقته لها  
ولا شبهة في أخذه المال فظهر  
ولا ذاك مال للزكاة - ميز  
ولا مال ذى غصب ولا جهل  
يذكر  
ويوصف بالتكليف هذا  
وأخذه

لهادفعة قد كان والقطع يهدر  
وقد عرضته على طائفة من  
الفضلاء بالديار المصرية فلم  
يجبني عنه أحد (مسئلة)  
ان قيل أي انسان يعزر  
خمسة وسبعين سوطا  
(فالجواب) أنه امرأه أتت  
لتفارق زوجها قال أبو بكر  
الاسكافي وبه أخذ الفقهاء  
كذا في مال الفتاوى وقدم  
فيها لغز آخر في كتاب النكاح  
(مسئلة) ان قيل أي مسلم  
عاقل بالغ صحيح عقيد غير  
مضطرب شرب الخمر عمدا أم لا  
يجب عليه الحد (فالجواب)

وسكوت هذا اذا كان البدل عما يتعين والالم يبطل بل يرجع بمثله عيني  
فصل \* الصلح جائز عن دعوى المال (و) عن دعوى (المنفعة) ولو بمنفعة عن جنس  
آخر (و) عن دعوى (الجنابة) وهذا أخطأ في النفس ومادونها (بخلاف الحد) فانه  
لا يصح الصلح عن دعوا حتى لو أخذ زانيا فصالح على مال على أن لا يرفعها الى السلطان  
فهو باطل ويرد ما أخذ (و) الصلح جائز (من) دعوى (النكاح) (وعتقاء) على غير مرفوعة  
(و) من دعوى (الرق) وكان خلعاً في دعوى النكاح (وعتقاء) على مال (ويثبت الولاء  
لو باقراره والالا لا ابينة في دعوى الرق) وان قتل العبد المأذون جلا عدا لم يجز صلحه  
عن نفسه (مديونا كان أو لا) وان قتل عبده (أى للمأذون) (رجلا عدا فصالحه عنه) أى  
صالح المأذون عن عبده (جاز) مطلقاً أيضاً (ولو صالح عن المغضوب المتلف بما زاد  
على قيمته أو) صالح (على عرض) قيمته أكثر من قيمة المغضوب المتلف (صح)  
لعدم الربا (ولو اعتق موصراً عبداً مشتركا) بينه وبين آخر (فصالحه) أى المعتق  
(الشريك على أكثر من نصف قيمته لا) يصح الصلح في حق الزيادة من نصف قيمته  
وان صالحه على عرض جاز كيف ما كان (ومن وكل رجلاً بالصلح عنه) أى عن  
الموكل (فصالح) الوكيل (لم يلزم الوكيل ما صالح عليه ما لم يضمنه بل يلزم) البدل  
(الموكل) هذا اذا كان الصلح عن دم العمد أو عن بعض ما يدعيه من الدين فلو عن مال  
بمال عن اقراره فهو بمنزلة البيع فيكون المطالب الوكيل (وان صالح) رجل (عنه)  
أى عن آخر (بلا أمر) منه (صح ان ضمن) الفضولى (المال أو أضافه الى ماله) أى مال  
نفسه (أو قال) صالحته (على ألف وسلم) (الألف اليه) (والا) أى وان لم يبعن أولم  
يصف الى ماله أولم يسلم الألف الى المدعى (توقف) الصلح (فان أجاز المدعى عليه جاز)  
ولزم الألف (والا) أى وان لم يجزه (بطل) الصلح

### باب الصلح في الدين

(الصلح عما استحق) أى وجب (بعقد المداينة) وهى البيع بالدين أو بما استحق  
بالغصب (أخذ لبعض حقه واسقاط لما بقاى لامعاوضة) لان مبادلة الاكثر بالاقل  
لا تجوز (فلو صالح عن ألف) حال (على نصفه أو على ألف مؤجل جاز) الصلح (و) لو  
صالح على ألف درهم مؤجلة (على) مثل عدده (دنانير مؤجلة) الى شهر (أو) صالح  
(عن ألف مؤجل أو سود على نصف حال أو بيض لا) يجوز (ومن له على آخر ألف  
فقال) الدائن للدين (أدغدا نصفه على أنك ترى من الفضل) في الحال (ففعلى) أى  
أدى (رى) من الباقي (والا) أى وان لم يؤد النصف في الغد (لا يبرأ) وعاد الألف عليه  
(ومن قال لآخر) سرراً (لا أقولك بما لك حتى تؤخره) أى مطالبته (عنى أو تحط) بعض  
المال (ففعلى عليه) أى لزمه وليس له مطالبته في الحال (وبما حط  
فصل في الدين المشترك) وهو ما حصل بسبب تعدد كمن البيع المشترك صفقة  
واحدة فادا كان (دين بينهما) ثم (صالح أحدهما عن نصيبه على ثوب) كان (لشريكه)

انه حربي اسلم في دار الحرب  
وسكر وادعي الجهل بحرمته  
لا يحد ولوزني أو سرق  
وادعي الجهل حد والفرق  
بينهم ما ان حرمة الحرم  
خواص شرعا بخلاف  
الزنا والسرقه (مسئلة) ان  
قيل أي شخص بالغ عاقل  
قتل النفس المعصومة  
وأخذ المال المملوك بغير  
حق وقطع الطريق  
على المسلمين فيقتل من كان  
معه من رفقاءه ولا يقتل هو  
(فالجواب) ان هذه كانت  
امراة بين عشرة رجال  
قطعوا الطريق فتولت  
المرأة القتال فقتلت وأخذت

المال فتقتل الرجال دون  
المرأة عند أبي يوسف وقالوا  
يدرأ عنهم الحد لانه لم يوجد  
من الرجال القتل وأخذ  
المال فامتنع وجوب الحد  
عليهم وقتال المرأة وأخذ  
المال بسبب مظاهرة الرجال  
وقوتهم فأورث ذلك شبهة  
في درء الحد عنها ذكرك ذلك  
في وسيط المحيط (ويبلغز)  
بها على قول الامام ومحمد  
أيضا فيقال أي جماعة  
بالغين عاقلين قطعوا  
الطريق فتولوا واحدا منهم  
القتل وأخذ المال ولم يجب  
على واحد منهم الحد والحال  
أنهم أخذوا قبل التوبة  
(ويجاب) بما تقدم (مسئلة)  
ان قيل أي مسلم حر مكلف

الآخر (أن يتبع) ويطلب (الديون بنصفه أو يأخذ نصف الثوب من شريكه إلا أن  
يضمن ربع الدين) حينئذ لا يأخذ نصفه (ولو قبض) أحد الشريكين (نصيبه شركه)  
الشريك الآخر (فيه ورجعا بالباقي على الغريم) وهو المديون (ولو اشترى) أحدهما  
(بنصيبه شيئا ضمنه) أي ضمن الشريك الآخر (ربع الدين وبطل صلح أحد ربى سلم  
من نصيبه على مدافع) عندهما وعند أبي يوسف يجوز (وان أخرجت الورثة أحدهم  
عن تركه) عرض أو عقار بمال أو عن ذهب بفضة أو بالعكس (صلح) (قل)  
المصالح عليه (أو كثر) بشرط التقاض في المجلس (وعن نقد وغيرهما بأحد التقدين)  
أي باعطاه أحدهما (لا) يجوز مطلقا (مالم يكن المعطى أكثر من حظه منه) أي من  
جنس المعطى ليكون نصيبه عنه والزيادة بحقه في بقية التركة ولو كان ما أعطوه أقل  
أو مساو بالنصيب أو لا يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فسد (ولو) كان (في التركة)  
دين على الناس فأخرجوه أي صالحوه على أن يخرج عن الدين (ليكون الدين لهم  
بطل) (صلح في العين والدين في قول الكل) (وان شرطوا) أي الورثة (أن يبرأ الغرماء  
منه) أي من نصيب المصالح من الدين (صلح) (ولو) كان (على الميت دين محيط)  
بالتركة بأن لا يبقى شيء بعد أدائه (بطل الصلح والعمدة) أي قسمة الدين وان لم يكن  
مستغفرا فلا ينبغي أن يصالحوه مالم يعطوا دينه ولو فعلوا قالوا يجوز

### كتاب المضاربة

(هي شركة) في الربح (بمال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) المضارب  
(والمضارب أمين) بعد القبض قبل التصرف (و بالتصرف) فيه (وكيل وبالربح)  
أي اذا ربح فهو (شريك) له في الربح (وبالفساد) أي فساد المضاربة (أجبر) حتى  
استوجب أجرة المثل (وبالخلاص) (رب المال فيما فوضه اليه) (فأصب) ضامن وان أجاز  
رب المال بعد ذلك لأثر لاجازته (وباشترط كل الربح له) أي للمضارب (مستقرض  
وباشترطه) أي كل الربح (رب المال مستبضع وانما تصح) المضاربة (بما تصح به  
الشركة) من الدراهم والدينار وعند محمد به ما بالغوس الرابحة (ويكون الربح بينهما  
مشاعا فان شرط لاحدهما زيادة عشرة) من الربح على ما شرطت فسد المضاربة (فله أجر  
مشله) (لكن) (لا يجوز) (الأجر) (عن) (القدر) (المشروط) وعند محمد له الأجر بالغا  
ما بلغ (وكل شرط يوجب جهالة الربح) كشرط رب المال على المضارب أن يدفع اليه  
داره يسكنه سنة (يفسده) أي عقد المضاربة (والأ) أي وان لم يوجب الشرط جهالة  
الربح (لا) يفسد العقد (ولكن) يبطل الشرط كشرط الوضعية) أي الحسرة  
(على المضارب) أو عليهما (ويدفع المال الى المضارب ويبيع) المضارب في المضاربة  
المطلقة (بنقد ونسيئة ويشتري ويوكل) في البيع والشراء (ويسافر) بلا إذن رب  
المال برا وبحرا (ويبيع) أي يعطى المال بضاعة للتجارة (ويودع) المال (ولا  
يزوج) من مال المضاربة (عبدا) (لا) أمة ولا يضارب الا باذن) من رب المال (أو)

بأعمل) أى بقول رب المال له أعمل (برأيتك ولم يتعد) أى لم يتجاوز (عما عيشه) رب المال (من بلد) قيد به لانه لو قال له على أن تشتري في السوق لا يصح التقييده وله أن يعمل في غير السوق بالمصر (ولم) يتعد عما عيشه له من (سلعتو وقت ومعامل) معين أما لو قال على أن تشتري من أهل مصر أو على أن تعمل في الصرف وتشتري من الصيارفة وتبيع منهم فباع بالمصر من رجل ليس من أهلها أو من غير الصيارفة فإنه يجوز (كما) في لا يتجاوز الشريك (في الشركة) المقيدة بشئ منها (ولم يشتري) المضارب (من يعتق) بقرابة أو عين (على المالك) سواء ظهر ربح أم لا (أو عليه) أى المضارب (ان ظهر ربح) وضمن (في الصورتين) ان فعل - ويعتق عليه نصيبه ويفسد نصيب رب المال (فان لم يظهر ربح) في المال (صح) ثم ارفع من يعتق عليه (فان) زادت قيمته بعد الشراء حتى (ظهر) الربح (عتق حظه) منه (ولم يضمن) المضارب (رب المال) شيا (وسعى) العبد (المعتق) في قسمة نصيب رب المال معه (أى مع المضارب ألف) أخذها مضاربة (بالنصف) فأشترى به أمة قيمتها ألف (فوطئها) فولدت ولدا يساوى الثاقلاد عاه مومرا (فبلغت) بعد الدعوة (قيمتها ألفا وخمسمائة سعى) الولد (رب المال في ألف وربعه) وهو مائتان وخمسون (أو أعتقه) رب المال فيكون له الخيار (فان قبض) رب المال (الالف) من الغلام بالاستسعاء وهو رأس المال (ضمن المدعى) أى مدعى البنوة ولو موعرا (نصف قيمتها)

### باب المضارب

الذى (يضارب) أى يدفع المال الى غيره مضاربة (فان ضارب المضارب بلاذن) من رب المال (لم يضمن) بمجرد الدفع (مالم يعمل) المضارب (الثاني) ربح أو لا في ظاهر الرواية هذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فلو فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني (فان دفع) الاول الى الثاني المال (باذن) من رب المال (بالثلث) أى دفع بشرط الثلث (و) الحال أنه (قيل له) أى للاول (مارزق الله بيننا نصفان) وقدر ربح الثاني (فلما لك النصف) من الربح (وللاول السدس وللثاني الثلث ولو قيل له) أى للاول (مارزق الله) أو ما ربحت من شئ أو ما كان لك فيه من الربح (بيننا نصفان) فلثاني ثلثه وبالباقى بين المالك والمضارب (الاول نصفان) فيكون الربح اثلاثا (ولو قيل له) أى للاول (ما ربح بيننا نصفان ودفع) الاول الى الثاني (بالنصف) فلثاني النصف واستويا (أى رب المال والاول) (فيما باقى) فيكون لكل الربع (ولو قيل له) أى للاول (مارزق الله في نصفه أو قيل) ما كان من فضل فيمننا نصفان فدفع (الاول) بالنصف فلما لك النصف وللثاني النصف ولا شئ للاول ولو شرط (الاول) للثاني ثلثيه (فلرب المال النصف والمضارب الثاني النصف) وضمن (المضارب) (الاول) من ماله (للثاني) سدسا (من الربح) وان شرط (المضارب) للمالك ثلثه ولعبد (أى عبد المالك) ثلثه (وقوله) على أن يعمل معه (اتفاقي وليس بقيد) و) شرط (لنفسه ثلثه صح) وصار كانه

اشترط

ثبت عليه انما طاعا امدا  
في امرأة أجنبية ولم يوجد  
منه رجوع ولا يجب عليه  
الحذ (فالجواب) أن هذا  
رجل قتله أمة عدا فزنى  
هو بتلك الأمة عدا لا يجد  
ولو قتله خطأ فداء المولى  
أو دفعها اليه يجد عندهما  
وعند أبي يوسف لا يجد اذا  
دفعها اليه فقتله من المبتغى  
(مسئلة) أن قيل أى رجل  
مسلم بالغ مكلف أقر أربع  
مرات من غير رجوع أنه  
زنى بامرأة حرة مسلمة بالغة  
عاقلة ليس فيها شبهة العقد  
ولا المحل ولا يجد (فالجواب)  
أنه رجل زنى بامرأة حرة  
وكذلك لو كان المقر امرأة  
بأنها زنت بأخرس فإنه  
لا يجد واحد منهما بذلك كذا  
في المبتغى والله أعلم

### كتاب السير

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
اذا أمن ألف رجل من  
القتل فيقبل منه ويتنع  
قتلهم ويقتل هو نظمه  
الناس قديما فقالوا  
أتعرف في الورى شخص اذا  
يؤمن ألف شخص منه يقبل  
ويمنع قتلهم حقوا هذا  
بغفلة بسيف الشرع يقتل  
(فالجواب) أن هذا جرى  
طلب الامان لائف حربى  
فأمنوا بطله فلما جازأ أعذ  
الالف خارجا من نفسه ولم  
يعد نفسه فيهم فإنه يقتل

وقد سألني عنه قدما بعض

الطلبة في مجلس الدرس

فأجبتة ارتجالا بقولي

نعم هذا كحري أنا

لألف منهم التأمين يسأل

وجاؤا بعد تأمين وزادوا

على الألف الذي التأمين

حصل

نصونهم ونقله أذالم

يؤمن نفسه ومهسي وأغفل

(مسئلة) ان قيل أي رجل

كافر يحبس ويحبس على

الاسلام ولا يقتل (فالجواب)

أنه اللقيط اذا أدرك كافرا

لأن اسلامه كان من جهة

الحكم لا من جهة الحقيقة

من الحيرة وفي التاترخانية

قيده بما اذا وجد في مصر

من أمصار المسلمين وفي

السراجية سواء كان

الملتقط مسلما أو كافرا وفي

الظهيرية هو الصحيح وفي

المحيط وكل من حكم

باسلامه ثم اذا بلغ كافرا

يجبر على الاسلام ولا يقتل

استحسانا (مسئلة) ان قيل

أي حصن فيه جماعة من

الكفار اقتتسه المسلمون

عنوه ولم يؤمنوا من فيه ومع

ذلك لا يحل لهم قتلهم

(فالجواب) أن هذا حصن

كان في أهله واحد من أهل

الذمة لا يعرف لا يجوز

قتلهم اقيام المانع يبين

فلو قتلوا البعض وأخرجوا

البعض حل قتل الباقي

اشترط للمولى ثلثي الربح (وتبطل) المضاربة (بعوت أحدهما) بالحكم (بحقوق المالك مرئدا) ولو ارتد المضارب ولحق فالمضاربة على حالها عندهم وينعزل المضارب بعزله ان علم المضارب به ولو لم يعلم به حتى اشترى وباع فتصرفه جائز (وان علم) المضارب (بعزله) والمال عروض باعها) ولا يمنع العزل عن ذلك (ثم لا يتصرف) المضارب (في ثمنها) ولا يملك المالك فسحقها في هذه الحالة (ولو افرقا) أي تفاخضا المضاربة (وفي المال ديون وربح أجبر) المضارب (على اقتضائه الديون) أي تحصيلها من الغرماء (والا) أي وان لم يكن في المال ربح (لا يلزمه الاقتضاء ويؤكل المالك عليه) أي على الاقتضاء (والسبب) وكذا الدلال (يجبر على التقاضي) أي على أخذ ثمن المبيع (وما هلك من مال المضاربة فن الربح) هلك دون رأس المال (فان زاد المالك على الربح لم يضمن المضارب وان قسم الربح) قبل استيفاء رأس المال (وبقيت المضاربة ثم هلك المال) كله (أو بعضه ترادا) أي المالك والمضارب (الربح لياخذ المالك رأس ماله وما فضل) عنه (فهو بينهما وان نقص) من رأس ماله بأن كان الهالك أكثر من الربح (لم يضمن المضارب وان قسم الربح وفسخت) المضاربة (ثم عقداها) أي المضاربة ثانيا (فهلك المال) في العقد الثاني (لم يتراد الربح الاول) وبقيت المضاربة

فصل ولا تفسد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة (و) فالربح بينهما ولو دفع المال الى رب المال مضاربة لم تصح المضاربة الثانية ولم تفسد الاولى ويكون الربح بينهما على ما شرط (فان سافر) المضارب (قطعاه وشرابه وكسوته وركوبه) كراه أو شراهم وكذا كل ما يحتاج اليه في عادة التجار (في مال المضاربة) مطلقا استحسانا (وان عمل) المضارب (في مصر) أو في قرية بحيث يغدو ويبعث بأهله (فنفقته في ماله كاللواء) وعن الامام أن اللواء من الماله (فان ربح) المضارب (أخذ المالك ما أنفق) المضارب (من رأس المال) وما بقي يكون بينهما على ما شرط (فان باع المتاع مرابحة حسب) وأضاف الى الثمن (ما أنفق على المتاع) من الحمل ونحوه (لا) ما أنفق (على نفسه) أو يقول قام على بكذا (ولو) اشترى به متاعا (قصره أو حمل به ماله) الحال أنه (قيل له) عمل برأيك فهو متطوع (أي متبرع) فيما أنفق وان صبغه أحمر فهو شريك بما زاد الصبغ فيه) حتى لو كانت قيمته غير مصبوغ ألفا ومصبوغا ألفا ومائتين كان الألف للمضاربة والمائتان للمضارب بدل ماله (ولا يضمن) المتاع وخص الحجرة لان السوادين جب النقصان عند الامام وأما سائر الألوان كمثل الحجرة (معها ألف بالنصف فاشترى به را) وهو ثياب السكان والقطن (وباعه بألفين واشترى به مائة عدا) ولم يتقدمها (فضاعا) في يده (غرم) أي رب المال والمضارب (ألفا) غرم (المالك) وحده ألفا أيضا (وربح العبد للمضارب وباقيه على المضاربة ورأس المال ألفان وخمسمائة) لان رب المال دفع مرة ألفا ومرة ألفا وخمسمائة (وربح) المضارب في بيع العبد (على ألفين) فقط لانه شراه به مائة فان باع بأربعة آلاف فربعها للمضارب والباقي للمضاربة (وان اشترى) المضارب (من المالك بألف عدا) قد كان (اشتراه) رب

المال (بنصفه راجع بنصفه) فيقول اشترى به بجمسه ما تقو كذا عكسه لانه وكيه (مع)  
ألف بالنصف فاشترى به عبد ا قيمته ألفان فقتل العبد رجلا خطأ) فان اختار الفد  
(فثلاثة أرباع الفداء على المالك ورבעه على المضارب) وانتهت المضاربة ثم (العبد  
لهما) يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما) لخروجه عن المضاربة بالفداء ولو اختار  
المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك لتوهم الرجوع (مع ألف فاشترى به عبد او هلك  
الثلث قبل النقد دفع المالك ألفا آخر) لينقد عن العبد (ثم وثم) كلما هلك دفع آخر  
الى غير نهاية (ورأس المال جميع ما دفع) المالك اليه (مع ألفان فقال) المضارب  
للمالك (دفعت الى ألفا ورجعت) أنا (ألفا وقال المالك دفعت) اليك (ألفين) مضارب  
(فالقول للمضارب) لان القول في مـ دار المقبوض للقباض أمينا أو ضمينا (مع ألف  
فقال) المضارب (هو مضاربة بالنصف) أو قرض (و) الحال أنه (قد رجع ألفا وقال  
المالك هو بضاعة) أو ودیعة (فالقول للمالك) لانه منكر والبينة بينة المضارب

### كتاب الوديعة

(الايداع تسليم الغير على حفظ ماله) صريحا أو دلاله بأن افترق زق رجل فأخذ  
رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضرا يضمن (والوديعة ما ترك عند الأمين وهي أمانة  
فلا يضمن) المودع (بالهلاك) أمكن التحرر زام لامعاشي أولا واشترط الضمان على  
الأمين باطل وبه يبقى (والمودع أن يحفظها بنفسه وبيعها) من زوجته أو ولده أو  
والديه أو أجبره والعبرة في هذا الباب للساكنة لا للنفقة (فان حفظها بغيرهم) أو  
أودعها عند غيرهم (ضمن إلا أن يخاف الحرق أو الغرق فيسلمها الى جاره أو فلك آخر)  
فحينئذ لا يضمن سواء أحاط الحريق بمنزله أولا وقيل ان كان الحريق غير محيط  
بضمن وعليه مشي في التنوير (فان) أودع ثم طلب بها فحبسها) المودع ظلمه حال  
كونه (قادر على تسليمها أو خلطها) المودع بلاذن مالكيها (بماله حتى لا تتميز) أصلا  
كاللبن بالابن أو لا تتميز إلا بعسر كخطة بشعر (ضمنها) فلو باذن مالكيها اشتركا شركة  
املاك (وان اختلط) مال المودع بماله (بلا فعله) كما اذا انشق الكيس فاختلط  
بدراهمه (اشتركا) في الخلوط فيكون هلاك بعضه عليهم ما وباقه بينهما على قدر مال كل  
منهما (ولو اتفق) المودع (بعضها فرد مثله) أي مثل ما اتفق (لخطئه بالباقي ضمن  
الكل وان تعدى) المودع (فيها) بأن كانت دابة مثـ لا فركبها أو أودعها غيره (ثم  
أزال التعدي) وردها الى يده على ما كان (زال الضمان) الواجب بالتعدي (بخلاف  
المستعير والمستأجر) حيث لا يزول ضمانهما بإزالة التعدي (و) بخلاف (اقراره) أي  
المودع بالوديعة (بعد جرده) عند صاحبه أو عند غيره لم يضمن (وله أن يسافر بها)  
سواء كان لها حمل ومؤنة أولا ومنعاه اذا كان لها حمل ومؤنة (عند عدم الهني  
والخوف) فان نهـ أو كان الطريق مخوفا وله بمن السفر فسافر ضمن (ولو أودعها شيئا  
مثليا) أو قيميا (لم يدفع المودع الى أحدهما حظه حتى يحضر الآخر) ولو فعل ضمن وفي

نقلها في التجنيس عن  
السرا الكبير (مسئلة)  
ان قيل أي رجل مرته  
لا تلزمه بالاسلام ونفقه  
على ما هو عليه من الكفر  
(فالجواب) أن هذا ولد  
رجل مسلم ماتت أمه وهو  
رضيع فاعطاه أبو لهو يهودية  
ترضعه مع ابن لها وغاب  
أبوه وماتت اليهودية  
واشتهى الحال أيـ ما ولد  
المعلم ولم يحصل التمييز بوجه  
وبلغاعلى اليهودية فأبى  
المسلم مسلم تبعا وقد ارتد  
ولا تلزم واحد منهم ما  
بالاسلام لا اشتباه فأحدهما  
مرتد ولا يلزم بالاسلام  
لعدم تعيينه (مسئلة) ان  
قيل أي رضيع يصح  
اسلامه بدون تبعية لاحد  
من أصوله وأبوه حتى موجود  
كافر (فالجواب) ان هذا  
لقبط وجد في مصر من  
أمصار المسلمين أو قراهـ  
فادعى دعي أنه ابنه ثبت  
النسب ويكون مسلما  
استحسن اذ كره ابن وهبان  
رحمه الله تعالى (مسئلة)  
ان قيل أي صغير ولد في  
دار الاسلام أو أبواه ذميان  
ويحكم بالاسلام (فالجواب)  
أن هذا ولد دعي نصراني  
استأجر هو ومسلم لولديه  
ظفر فكبر الولدان ولا  
يعرف ولد المسلم من ولد

النصراني فنهضا مسلطان  
 ترجيحاً للإسلام احتياطاً  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 الإسلام يعمل ولا يعمل عليه  
 ﴿كتاب القبط والقطنة  
 والآخر وما بقى والمقبود﴾

(مسئلة) ان قيل أى امرأة  
 حرة عاقلة بالغة متزوجة  
 ولدت ولداً فكان لقبطاً ربى  
 من بيت المال (فالجواب)  
 ان هذه امرأة ولدت هى  
 وأخرى فى بيت مظلوم وأدعما  
 ابنها واحد ونفت الآخر فذلك  
 بينهما والآخر لقبط ربى من  
 بيت المال كذا فى العدة  
 (مسئلة) ان قيل أى رجل  
 أخذ مالا بدون اذن مالكه  
 وليس له فى ذلك المال  
 شبهة بحيث يعذر فى أخذه  
 ويؤجر على ذلك (فالجواب)  
 ان هذا المال لقطة النقطة  
 عدل بقصد ردها على  
 مالكها فلا فضل أخذاً  
 ويؤجر على ذلك وقد  
 بسطنا الكلام فيها فى شرح  
 الوهبانية ﴿مسئلة﴾ ان  
 قيل أى أبى لا يملك العدل  
 الأمين رده الى سميده  
 ﴿فالجواب﴾ ان هذا  
 عدل ضعيف اذا أخذه  
 بقدر على رده فانه لا يملك  
 أخذه لان فيه تعريض نفسه  
 للهلكة فان الأبق ربما  
 يتحاصر عليه فيقتله ويهرب  
 فيختفى فلا يقدر عليه صاحبه  
 أيضاً فيكون أخذه سعيماً

الجبر الاستحسان عدم الضمان وهو المختار در (وان أودع رجل عند رجلين) شيئاً  
 (هما يقسم اقتساماً وحفظ كل نصفه ولو دفع) أحدهما (كاه الى الآخر) فضاغ (ضمن)  
 الدافع (بخلاف ما لا يقسم) لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر (ولو قال) المودع بالكسر  
 (له لا تدفع) (لوديعة) الى عيالك أو قال له (احفظ فى هذا البيت فدفعها الى من لا بد له  
 أو حفظها فى بيت آخر من) تلك (الدار) وكانت يموت تلك الدار كلها مستوية فى الحفظ  
 (لم يضمن) الدافع والأضمن (وان كان له منه) أى من الدفع (بد) كما اذا كانت  
 الوديعة شيئاً خفياً يمكنه حفظه بنفسه كالخاتم فدفعه الى عياله (أو حفظها فى دار أخرى)  
 لم تكن مثلها فى الحرز (ضمن) فلو مثلها أو أحرز منها (ومودع الغاصب ضامن)  
 والمالك مخير فان ضمن المودع رجوع على الغاصب وان علم على الظاهر (لا يضمن  
 مودع المودع) فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها فلا (معها ألف  
 ادعى رجلان كل) منهما (أنه له أودعها يا فنانكر) ولا بينة لهما فاستخلف (فشكل  
 لهما فالألف) الموجود (لها وعليه ألف آخر بينهما) ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر  
 فالألف لمن نكل له

### ﴿كتاب العارية﴾

(هى تعليق المنفعة) خرج الهبة فانها تعليق العين (بلاعوض) خرج الاجارة فانها تعليق  
 المنفعة بعوض (وتصح باعترك وأطعمتك أرضى) أى غلتها (ومحكك) أى أعطيتك  
 (ثوب) هذه اوجار بى هذه (وحملك على دابتي) هذه اذالم يرد به الهبة (وأخذ منك  
 عبدى ودارى لك سكنى ودارى لك عمري سكنى) أى جعلت سكنى لك هذه مدة عمرك  
 (ويرجع المعير متى شاء) (والعارية أمانة حتى) لو هلكت بلا تعد لم يضمن (سواء  
 هلكت من استعماله المعتاد أولاً) (ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة) فانها لا تؤجر ولا  
 ترهن (فان أجز) المستعير (فقطب) أى هلك (ضمن) المستعير لتعديبه ولا رجوع له  
 هلى أحد وان شاء المعير ضمن المستأجر ثم هو يرجع على المؤجر اذالم يعلم أنه عارية فى  
 يده والالم يرجع (ويعير) المستعير (مالاً يختلف باختلاف المستعمل) كاللحم  
 والاستخدام والزراعة والسكنى (فلوقيدها) المعير (بوقت) كيوم وشهر (أو منفعة)  
 كركوب (أو قيد) مالا يجاوزهما معاً وان أطلق (فى الاعارة) له أن ينتفع أى  
 نوع (شأن) فى أى وقت شاء وعارية الشمنين) أى الدراهم والدنانير (والملكيل)  
 كالخنطة والشعير (والموزون) كالعسل (والمعدود) كالجوز والبيض عند الإطلاق  
 (قرض) فيضمن المستعير بهلاكها قبل الانتفاع حتى لو استعارها ليعبر الميزان أو  
 يزن الدكان فهى عارية (وان أعار أرضاً للبناء أو للغرس صح) الاعارة (وله أن يرجع  
 ويكلف) المستعير (قلعها ولا يضمن) المعير (مانقص) من البناء والغرس بسبب  
 القلع وان كان القلع يضر بالأرض تر كالبقيمة مقلوعين هذا (ان لم يوقت فان وقت)  
 المعير (ورجع قبله) كره تحريراً قيل تنزها (ضمن مانقص) منها (بالقلم وان



لعدم وصوله الى مالكه

ذكره ابن وهبان في منظومته **مسئلة** ان قيل أى رجل يعد ميتا وهو حي منهم **الجواب** أنه المفقود فقد قال في السكافي انه فيما يرجع الى ماله حكم الحياة وفيما يعود الى غيره حكم المات كذا ذكره ابن وهبان في شرحه لمنظومته قال ويمكن أن يجاب بأنه الكافر لان الكافر يعد من جملة الاموات بدليل قوله تعالى

كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم يعني كنتم كفارا فهذا كم الى الايمان قلت ويمكن أن يجاب عنه بالحرور عن الأرض بقتل ونحوه عن يعد ميتا في حق الاستحقاق حيافي حق من يحبس من الورثة وقد بسطنا القول في ذلك في شرح الوهبانية

### كتاب الوقف

**مسئلة** ان قيل أى شئ اذا فعله الانسان بنفسه لا يجوز واذا فعله وكيله يجوز **الجواب** أنه الوقف اذا وقفه انسان وركاه بقبضه يجوز ولو قبضه بنفسه لا يجوز كذا في وقف هلال **مسئلة** ان قيل أى أرض موقوفة على غير معين فأجرها من له أبحارها وانفسخت عبوته **الجواب**

أعارها) أى الارض (ليزرعها) المستعير) لا تؤخذ حتى يحصد) الزرع (وقت أولا) استحسانا (ومؤنة الرد على المستعير) ومؤنة الوديعة على (المودع) بكسر الدال (و) مؤنة رد المستأجر على (المؤجر) مؤنة رد المغصوب على (الغاصب) مؤنة رد الموهون على (المرتحن وان) استعارة ثمة (رد المستعير الدابة الى اصطلح مالكها) ولم يسلمها (أو) استعار (العبد) ثم رده (الى دار المالك برئ) من الضمان استحسانا (بخلاف المغصوب والوديعة) حتى لو ردهما الى دار المالك ولم يسلمهما اليه فضاعا ضمن (وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجره مشاهرة) أو مسانحة لا مياومة (أو) ردها (مع عبده الدابة) مطلقا يقوم عليها أولا على الصحيح (أو أجره) مسانحة أو مشاهرة (برئ) المستعير في الصورتين (بخلاف الاجنبي) فانها اذا هلك لا يبرأ هذا اذا كانت العارية مؤقتة فحقت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي لتعديه بالامساك بعد المدة والا فالمستعير يملك الا ايداع فيسما يملك فيه الا عارية من الاجنبي (و) من أعار أرضا بضياع ليزرعها وأراد كتابة الصلح (يكتب المستعار أنك أطعمتني أرضك) لا زرعها فيخصص لتلايم البناء وغيره

### كتاب الهبة

(هى غلبك العين) احتار به عن الاعارة بقوله (بلا عوض) عن البيع (وتصح) الهبة (بإيجاب) من الواهب (كوهبت ونخلت) أى أعطيت (وأطعمت) هذا الطعام (وجعلته لك) عمرى (وأعمرتك هذا الشئ) (و) تصح بقوله (حملتك على هذه الدابة) حال كونه (ناويا به الهبة) ولولم ينو الهبة تكون عارية (و) بقوله (كسوتك هذا الثوب) (و) بقوله (دارى لك هبة) أى من جهة الهبة (تسكنها) لا بقوله دارى لك هبة (سكنى) أى دارى لك (سكنى هبة) بل تكون عارية (وقبول) أى تصح بإيجاب وقبول من الموهوب له (وقبض فى المجلس بلاذنه) أى الواهب (وبعد) أى المجلس (به) أى بآذنه ثم تصح بإيجاب وقبول ويثبت الملك (فى) شئ (محوز) أى مفرغ (مقسم) (فى) شئ (مشاع لا يقسم) بأن لا يبقى منتفعا به بعد القسمة كالبيت والحمام الصغيرين (لا فيما يقسم) وهو ما يبقى منتفعا به قبل القسمة وبعد هذان وهب شقصا مشاعا فسد (فان قسمه وسلمه) الى الموهوب له (صح وان وهب دقيقا فى بلا) يصح (وان طعن وسلم) اليه (وكذا الدهن فى السهم واليمن فى الابن) لانه معدوم (وملك) الموهوب (بلا قبض جديد) كان الموهوب (فى يد الموهوب له وهبة الاب لطفه تتم بالبعد) لو الموهوب معلوما وكان فى يده أو يد مودعه لان قبض المولى ينوب عنه (وان وهب له) أى للطفل (أجنبي تتم قبض وليه) وهو الاب ثم وصيه والجدة وصيه (و) قبض (أمه وأجنبي لو) كان الطفل (فى حجرهما) والا لالفوات الولاية (و) تتم (بقبضه ان عقل ولو وهب اثنان دارا) مشتركة بينهما (لواحد صح لا) يعم (عكسه) وهو مال وهب واحدا من اثنين (وصح تصدق عشرة) من الدراهم (وهبتها



أن هذه أرض وقفها شخص

على غير معين وجعل  
لنفسه الولاية ثم أجرة هام  
ارتد والعياذ بالله تعالى  
ومات على ردة فانها تصير  
ميراثا لورثته ضرورة فسخ  
الاجارة فيه بعوته ذكره ابن  
وهبان والله تعالى أعلم

﴿كتاب البيع﴾

﴿مسئلة﴾ ان قيل أى  
بيع اذا تعاطاه المالك لا  
يجوز واذا تعاطاه من يقوم  
مقامه يجوز (فالجواب) أنه  
بيع المريض المدين اذا  
باع من أجنبي وحاج لا  
يجوز وان قلت المحابة  
والمشتري بالخيار ان شاء  
زاد في الثمن الى تمام القيمة  
وان شاء فسخ وصيه اذا  
باع بعد وفاته لوفاء دينه  
وحاج فيه قدر ما يتغابن  
فيه صح بيعه ويجعل ذلك  
عقوا قال في العمادية وهذا  
من عجيب المسائل أن المالك  
لا يملك المحابة ومن يقوم  
مقامه يملك (ويلغز) بها  
على هذا الوجه فيقال أى  
رجل اذا باع ملكه لا يملك  
المحابة ولو باع من يقوم  
مقامه ملك ذلك ويجب بما  
تقدم ﴿مسئلة﴾ ان قيل  
أى رجل باع أباه وأكل  
ثمنه صح البيع وحل له  
أكل الثمن (فالجواب)  
أن هذا رجل أذن لعبده  
أن يستزوج بامرأة حرة

لتغير ين لا) أى لا يصح تصدقها وهبتها (لغنيين)

﴿باب الرجوع في الهبة﴾

(صح الرجوع فيها) مع انتفاء مانع الآتى وان كره تحريما وقيل تسنيزها (ومنع  
الرجوع) فيها حروف (دمع خزقة فالذالى زيادة) في نفس الغير الموجبة لزيادة القيمة  
(المتصلة كالغرس) بالسكسر (والبناء والسمن) وغيرها لا الزيادة المتفصلة كولد  
وأرث وعقر (والميم موت أحد المتعاقدين) فان مات الموهوب له أو الواهب يمتنع  
الرجوع من الواهب ومن ورثته (والعين العوض فإن قال) الموهوب له الواهب (خذه  
عوض هبتك أو بدلها أو بعة) بلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع) ولو لم يذ كر عوض  
رجع كل به منه ويشترط في العوض شرائط الهبة قبض واقرار وعدم شـيـوع  
(وصح) العوض (من أجنبي) وسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه (وان استحق  
نصف الهبة رجوع) الموهوب له على الواهب (بنصف العوض وبعبكسه) أى استحق  
نصف العوض (لا) يرجع الواهب بشئ (حتى يرد) الواهب (ما بقى) من العوض  
فيرجع في الهبة (ولو عوض النصف رجع) الواهب (بما يعوض) الموهوب له (والخاء  
خروج الهبة من ملك الموهوب له) بالسكية بان باع الهبة أو وهبها ولو ضحى الموهوب له  
بالشاة الموهوبة أو نذر التصديق بها وصارت لحالا يمتنع الرجوع (وببيع) الموهوب  
له (بعضها رجع) الواهب (في النصف كعدم بيع شئ) أى اذا لم يبيع شيئا منه أنه  
يرجع في نصفها (والزاي الزوجية) والعبرة لوقت الهبة لا لوقت الرجوع (فلو وهب)  
لاجنبية (ثم نكح رجعا وبالعكس) وهو مالو وهب لزوجه فبأنها (لا) يرجع  
(والقاف القرابة) أى المحرمية بالرحم لا بالمصاهرة (فلو وهب لذي رحم محرم منه لا  
يرجع فيها) ولو وهب لرحم غير محرم كبن العم فله الرجوع ولو وهب لاختيه وأجنبي  
مالا يقسم فقبضه رجعا في حظ الاجنبي (والهاء الهلاك) أى هلاك الموهوب (فلو  
ادعاه) الموهوب له عند الرجوع (صدق) بلا حلف (وانما يصح الرجوع بتراضيهما  
وبحكم الحاكم) بالرجوع فلو كانت عبدا فباعه الموهوب له قبل القضاء للواهب نفذ  
بيعه ولو منعه بعد الرجوع قبل القضاء فهلك لا يضمن (وان تلفت) العين (الموهوبة  
واستحقها مستحق وضمن) المستحق (الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن) لانها  
مقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والهبة بشرط العوض) المعين (هبة ابتداء فيشترط  
التعاقبض في العوضين) في المجلس أو بعده باذنه (وتبطل بالشروع) فان وهب شقفا  
مشاعا بشرط العوض لا يجوز (بيعه انتهاء) حتى لو تقابضا صح العقد اعتبارا بالبيع  
(فترد بالعيب وخيار الزينة وتؤخذ بالشفعة) لو كان عقارا هذا اذا قال وهبتك على أن  
تعوضنى كذا أمالوقال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاه

﴿فصل﴾ في الاستثناء والتعليق وغيرهما (ومن وهب أمة لاهلها أو وهب أمة  
على شرط (أن يردّها) الموهوب له (عليه) بعد حين (أو) على شرط أن يبعثها أو

فترزوها فولدت له ابنا  
فالابن يكون حرا ثم ماتت  
الام وورثها ابنا لا غير  
بخاء الابن الى مالك أبيه  
وطالب بمهر أمه ووكله  
المولى في بيع أبيه واستيفاء  
المهر من ثمنه ففعل جاز قال  
ابن العزوق قد نظم هذه  
المسئلة شيخنا فاضى القضاة  
يعني نجم الدين الطرسوسى  
آدام الله تعالى أيامه فحق  
عليه واحسان يوليهِ وذلك  
النظم البديع من البحر  
السريع فقال

يامن غدا فى الفقه فى رتبة  
يقصر عنها كل خبر فضيل  
بين جواز البيع فى حق من  
باع أباه مفعما بالدليل  
ولم يجب عنه وقد قلت مجيبا  
حال الكفاية

هالك جوابا عن سؤال حكى  
نظامه الدراغين الجليل  
هذا ابن عبد جاه من حرة  
وخصه ميراثها يا نبيل  
والمهر من مولى أبيه أتى  
يطلب والمولى ارتضاء الوكيل  
فى بيع من أمسى له والدا  
ليأخذ المهر فبان الدليل  
قلت وقد صورها فى المحامى  
القدسى بصورة أخرى  
فقال هذا ابن ولد من امرأة  
حرة تزوجها عبد ثم طلقها  
العبد وكبر الابن ثم تزوج  
المرأة سيد العبد على هذا  
العبد فوكت المرأة ابنا هذا  
بيع هذا العبد الذى هو

يستولدها أو وهب (دارا على) شرط (أن يرد) الموهوب له (عليه شيئا منها أو يعوضه شيئا  
منها) أى يعطى بعض الدار الموهوبة عوضا عن كل الدار (صحت الهبة فى الصور وكلها  
(و) بطل الاستثناء فى الاولى (و) بطل (الشرط) فى الباقى (ومن قال لمدونه اذا جاء غدا  
فهو) أى الدين (لك) أو أنت منه برى أو أنت أدبت الى نصفه فلك نصفه أو أنت برى من  
النصف الباقى فهو) أى كل واحد من هذه الاقاريل (باطل وصح العمرى للعمر)  
بفتح الميم الثانية (حال حياته ولورثته بعده وهى) أى العمرى (أن يجعل) المهر (دارا له  
أى للعمر (عمره) أى مدة عمره (فادامات) المعمر (ترد عليه لا) تصح (الرقبى) أى ان  
مت قبلها فهو لك) خلافا لابي يوسف فانها عنده كالعمرى (والصدقة كالهبة لا تصح الا  
بالقبض) من المتصدق عليه فى المجلس أو بعده باذنه (ولا) تصح (الصدقة) فى مشاع  
يحتل القسمة) وتصح فيما لا يحتلها (ولا رجوع فيها) أى الصدقة لان المقصود منها  
لثواب لا العوض

### ﴿كتاب الاجارة﴾

(هى بيع منفعة معلومة) مقصودة من العين (باجر معلوم) حتى لو استأجر ثوبا أو آوى  
أو نحوها للتجمل لا للاستعمال فالاجارة واسدة ولا أجر له لانها منفعة غير مقصودة من  
العين (و) كل (ما صح ثمنها) أى بدلا فى البيع (صح جزه) لانها ثمن المنفعة (والمنفعة تعلم  
بيان المدة) أى مدة الاستئجار (كالسكنى والزراعة فتصح على مدة معلومة أى مدة  
كانت ولم تزد) للمدة (فى) اجارة (الاوقاف على ثلاث سنين) فى الضياع وعلى سنة فى  
غيرها فى الصحف فلو أجرها المتولى أكثر لم تصح (أو) تعلم المنفعة (بالسمية) أى بتسمية  
العمل الذى تصرف اليه المنفعة وذات يمان يحمله (كالاستئجار على صبيغ الثوب)  
وخياطته بغير رفع الجهالة فيشترط فى استئجار الدابة لركوب بيان الوقت أو الموضع  
فلو خلا عنها فسدت (أو) تعلم (بالاشارة) كالاستئجار على نقل هذا الطعام الى موضع  
(كذا أو الاجرة لا تملك بالعقد) ولا يجب تسليمها عينا كانت أو دينيا (بل) تملك  
(بالتجمل) من المستأجر بلا شرط (أو بشرطه) أى التجمل (أو بالاستيفاء) للمنفعة  
(أو بالتمكن منه) أى من الاستيفاء بان قبض الدار فعليه الاجرة وان لم يسكنها هذا اذا  
كانت الاجارة صحيحة أما فى الفاسدة فلا يجب الاجرة بالحقبة الانتفاع (فان غصب)  
المؤجر (منه) أى من المستأجر (سقط الاجر) الا اذا أمكن اخراج الغاصب من الدار  
مثلا بشفاة أو حماية (و) من استأجر دارا أو أرضا مدة معلومة كان (لرب الدار  
والارض طلب الاجر كل يوم) من استأجر بعيرا كان (للمعلم) أن يطالبه (كل  
مرحلة) اذا لم يبين وقت الاستحقاق فان بين وقته لم يكن له الطلب قبله (وللتقاصر  
والخياط) أن يطالب (بعد الفراغ من عمله) هذا اذا سلمه فلو هلك قبل التسليم فلا أجر له  
(وللتقار بعد اخراج الخبز من التنور) هذا اذا كان الخبز فى بيت المستأجر أما اذا كان  
خارجا عن بيت المستأجر فلا يستحق الاجرة الا بالتسليم حقيقة (فان أخرجه) من

أبوه والله أعلم (مسئلة) ❦

ان قيل أى رجل باع أم  
ولده بل أخته وأخاه وهم  
مسلمون فى دار الاسلام وجاز  
البيع (فالجواب) أنه عبد  
مكتوب من الحاوى القديم  
❦ (مسئلة) ❦ ان قيل أى  
رجل كاتب عبده أو دبره ثم  
باعه وجاز البيع (فالجواب)  
أن هذا رجل كاتب عبده  
أو دبره فى دار الحرب فبطل  
فكان له بيعه من الحاوى  
أيضا ❦ (مسئلة) ❦ ان قيل  
أى رجل اشترى أمة لا  
يحل له وطؤها (فالجواب)  
أنه رجل اشترى أمة كانت  
لأبيه وألانه فوطئها حلالا  
أو حراما فإنه لا يحل للابن  
أن يشترىها أو يستخدمها  
ولا يحل له أن يطأها أو  
كانت هذه أم امرأته أو  
أخته من الرضاة أو  
محسوسة لا يحل له وطؤها أو  
دخل بها وطلقها طلقين ثم  
اشترىها فلا يحل له وطؤها  
مالم تزوج بزواج آخر من  
حديرة الفقهاء (وبلغز)  
عنه أبو جرح حسن فيقال أى  
رجل اشترى أمة لا قرابة  
بينه وبينها ولا يحرم عليه  
الجمع بينها وبين أخرى  
عنده ولا هى موطوءة ولا  
محسوسة بشهوة لا يحرم  
وطؤها وليست بمحسوسة  
(ويجاب) بالوجه الأخير  
❦ (مسئلة) ❦ ان قيل أى

النور (فأحرق) من غير فعله (فله) أى للبخاز (الأجر ولا ضمان) عليه عند السكك  
وهو الصحيح (وللطباخ بعد الغرف) إلا إذا كان الطباخ لاهل بيته خاصة والأصل فى ذلك  
العرف ولو أفسد الطعام أو حرقه أو لم يذخجه فهو ضامن (وللبان) أى لمن يضرب اللبن  
(بعد الإقامة) أى نصبه للجفاف وقالا بعد تشر بجه أى جعل بعضه على بعض وبه يفتى  
هذا إذا ضرب به فى ملك المستأجر فلو فى غير ملكه فلا أجر حتى يعبده منصوصا عنده  
ومشر جاعدا (ومن لعمله أثر فى العين كالصباغ والقصار يحبسها للأجر) أى  
لأجله سواء كان يقصر بعض الماء أو لا ويصحه قاضى خان لكن صحيح المصنف فى  
المستصفي عدم الحبس فاختلف التمهيد فى البحر وينبغي ترجيح المنع وبه جزم  
فى الهداية (فان حبس) الصانع العين (فضاع فلا ضمان) عليه (ولا أجر) له لعدم  
التعدي (ومن لا أثر لعمله) فى العين (كالجمال) على ظهر أو دابة (والملاح) وهو النوق  
(لا يحبس) العين (للاجر) فلو حبس ضمن ثم هو فى تضمين الجمال بالخيار بين أن يضعه  
البديل محمول أو له الأجر أو غير محمول ولا أجر له (ولا يستعمل) الأجير (غيره) ان شرط  
عمله بنفسه (بان قال له اعمل بنفسك) أو بيدك إلا الظن فلها استعمال غيرها بشرط  
وغیره (وان أطلق فله أن يستأجر غيره) فلو دفع لأجنبى ضمن الأول لا الثانى (وان  
استأجره) ليجب بيعه ومات بعضهم لجأ بمن بقى فله أجره بحسابه (لو كانوا معلومين  
للعاقدين والافسكه ونقل ابن السكك ان كانت المؤنة تقل بنقصان عددهم فبحسابه  
والافسكه (ولا أجر لحامل السكك) الذى استؤجر لايصانه الى زيد بالبصرة مثلا  
(للجواب أو لحامل الطعام) الى فلان بالبصرة (ان رده للوث) راجع للمستأجرين وكذا  
لو لم يجد ما أو وجد ولم يدفع اليه فرد فلا أجر له

❦ (باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها) أى فى الاجارة ❦

(صح اجارة الدور والحوانىث) المعدة للسكنى وان كان (بلا بيان ما يعمل فيها له) أى  
للمستأجر (أن يعمل) فيها (كل شئ) مما لا يضر بالبناء فهو الوضوء وغسل الثياب  
وكسر الحطب ونحو ذلك (الا أنه لا يسكن حدا أو قصارا أو طحانا) الا برضا مالكة أو  
اشتراطه ولو اختلفا فى الاشتراط فالقول للزوج وان أقام البينة فالبينة بينة  
المستأجر (و) صح اجارة (الأراضى للزراعة) ان بين ما يزرع فيها (لان ما يزرع فيها  
يتفاوت وبعضه يضر بالأرض (أو) ان (قال على أن يزرع فيها ماشاء) فان لم  
يبين ولم يقل ذلك فهى فاسدة للجمالة وتنقلب محكية بزعمها ويجب السعى (و) صح  
اجارة الأراضى (للبناء والغرس) فيها رسائر الانقاعات كطبخ آجر وخزف ونحوهما  
(فان مضت المدة) أى مدة الاجارة (قلعهما) المستأجر ان لم يرض المؤجر بقرعهما  
(وسلمها فارغة) خالية عنهما (الا أن يغرم المؤجر قيمته) أى قيمة كل واحد منهما (مقلوعا)  
بأن تقوم الأرض بهما وبدونهما فيضمن ما بينهما (و) ان (يملكه) المؤجر هذا اذا كان  
صاحب الغرس والبناء راضيا ولم يضر بالأرض أما اذا ضرر بالأرض فحينئذ يملكهما

شيء إذا باعه الإنسان وهو غائب في الصيف يكون البيع فاسدا وان باعه في الشتاء يكون البيع جائزا **فالجواب** أنه المجدد يحمدها لأن الجسد يذوب في الصيف فلا يدري كم ينتقص من وقت البيع إلى وقت القبض وفي الشتاء لا يذوب الجسد فيجوز البيع وسئل محمد بن سلام أبو نصر عن بيع الجسد فقال لا يبطله إلا حمق وكان أبو أحمد العياضي رحمه الله يفتي بفساد البيع فيه فكانه تعرض له كذا في الحيرة **(مسئلة)** إن قيل أي خبر لا يجوز بيعه إلا من طائفة من المسلمين مخصوصة **فالجواب** ما ذكره في الحيرة قال أبو نصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى سمعت نصير بن يحيى رحمه الله تعالى يقول سئل بشر بن يحيى المروزي عن ما وقعت فيه فحاسة فأرأه فأنحوها والماء قليل يعني ولم يتغير بها فجن منه وخبر قال يبعوه من النصاري ولا أراهم يأكلوه ان علموا ذلك فلا بد من الإعلام قال يبعوه من اليهود ولا أراهم يأكلوه ان علموا ذلك فلا بد من الإعلام قال يبعوه من المجوس ولا أراهم يأكلوه ان علموا ذلك ثم قال يبعوه

بغير رضا (أو يرضى) المؤجر (بتركه فيكون البناء والشجر لهذا) أي للمستأجر (والأرض لهذا) أي للمؤجر (والرطوبة) وهي البرسيم (كالشجر) في حكم القلع والترك على حالها (والزرع يترك بأجر المثل إلى أن يدرك) رعاية للجانبين لأن له نهاية (و) صم اجارة (الدابة للركوب والجل) بشرط أن يبين من يركبها أو يحمل عليها (و) صم اجارة (الثوب للباس فان أطلق) بأن قال على أن يركب أو يلبس من شاء (أركب والباس من شاء) وتعين أول راكب ولا يلبس (وان قيد براكب ولا يلبس بخالف) المستأجر ثم عطف (ضمن) ولا أجر عليه وان سلم (ومثله) في الحكم كل ما يختلف بالمستعمل كالفسطاط ونحوه (وما لا يختلف به) أي بالمستعمل من الأعيان (بطل تقييده كالمثل شرط سكني واحد) بعينه (فله ان يسكن غيره فان سمى نوعا وقد ذكر كبر برقله حمل مثله) في الضرر ان استوى في الوزن (وأخف) كالشعير والسمسم (لا أضرك المالح) والحديد وان استأجر دابة لحمل عليها مقدار من القطن فليس له أن يحمل مثل وزنه حديدا (وان عطبت بالأرداف ضمن النصف) سواء كان زديف أخف أو أثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق حمل اثنين والا فالكل واذا هلك بعد بلوغ المقصد وجب جميع الأجر مع التفهين (و) ان عطبت (بالزيادة على الحمل المسمى) ضمن (ما زاد) الثقل الا اذا كان حملا لا تطيقه مثل تلك الدابة حينئذ ضمن قيمتها (و) ان عطبت (بالضرب والسكج) أي جذبها بالجماها (وزرع السرج والا كافي) بما لا يوكف عنه الحمر (والامراج بما لا يسرج بمثله) ان أمرج الحمار بسرج البرزون (وساوك) الاجبر في (طريق غير ماعينه) المستأجر (وتفاوتا) أي الطريقان بأن كان الطريق المسلول أو عروا أو بعدا أو خوف ماعينه المالك (وحمله) أي المتاع (في البحر) لو قد أمر بحمله في البر وهو ما يحمل الناس في البر (الكل) أي كل القيمة في المسائل كلها (وان بلغ) المتاع أو الدابة إلى المقصد (فله الأجر) ضمن (زرع رطوبة) قد (أذن بالبرمانقص) من الأرض (ولا أجر) على المستأجر (و) ضمن (بخطا طهه) (و) قد (أمر بقميص قيمة ثوبه) وترك المستأجر القباء عليه (وله) أي للمستأجر (أخذ القباء ودفع أجر مثله)

### باب الاجارة الفاسدة

(يفسد الاجارة الشرط) المخالف لمقتضى العقد (وله) أي للأجر (أجر مثله) بعد التسليم واستيفاء المنفعة (لا يجاوز به) الأجر (المسمى فان أجردا) على شرط انها كل شهر درهم (صم) العقد (في شهر) واحد (فقط) وفسد في بقية الشهر ثم اذا تم الشهر الاول فسل كل منهما أن ينقض الاجارة بمحضرة صاحبه (الا أن يسمى الكل) أي كل الشهر وعدا حينئذ يصح (وكل شهر سكن ساعة منه صم) العقد (فيه) أي في ذلك الشهر وفي ظاهرا روبا لكل منهما الخيار في الأيلة الاولى من الشهر الداخلة ويومها وبه يعني (وان استأجرها) أي الدار بعشرة دراهم (سنة صم) العقد (وان ليسم أجر

من هؤلاء الذين يقولون المله  
 طاهر لا ينحس شيء انتهى  
 (مسئلة) ان قيل أى  
 رجل اشترى شيئاً لغيره  
 له ومملكه ومع ذلك يجبر على  
 بيعه (فالجواب) أنه رجل  
 ذمى اشترى عبداً مسلماً  
 فإنه يجوز شراؤه أيامه وعملكه  
 بالشرع ويجبر على بيعه  
 صيانة للمسلم عن ذل  
 استخدام الكافر (وبلفظ)  
 بها على وجه آخر فيقال أى  
 رجل اشترى عرضاً غير  
 حيوان وجاز شراؤه أيامه  
 وعملكه بالشرع ويجبر على  
 بيعه ويحجب بانه ذمى اشترى  
 محصناً فإنه يجوز شراؤه  
 وعملكه ولكن يجبر على  
 بيعه ذكراً والذى قبله  
 في المبتغى وسيأتى نوع منه  
 في كتاب القضاء (مسئلة)  
 ان قيل أى شيء اذا بيع  
 بيعاً صحيحاً لازماً وتأخر  
 تسليمه ثلاثة أيام انتقض  
 والحال أنه لا خيار له فيه  
 (فالجواب) أنه المحمود  
 اذا بيع في الجمدة للتقصان  
 الفاحش ذكره في العدة  
 (مسئلة) ان قيل أى  
 شيء لا يجوز بيعه فربما  
 (فالجواب) أن الدنانير  
 اذا اشترت بالدراهم لا  
 يجوز لان الدنانير ليست  
 عبيقة بعينها (مسئلة) ان  
 قيل أى بيع موجب الى  
 سنة يجب فيه التأجيل سنة

كل شهر وابتداء المدة وقت العقد ان لم يسم شيئاً وان سمي يعتبر مسمى (فان كان  
 العقد حين يهل الهلال أى أول الليلة الاولى من الشهور (يعتبر) شهور السنة كلها  
 بالأهلة والا) أى وان لم يكن يوم القرة بأن كان في أثناء الشهر فشهور السنة كلها  
 (بالايام) كل شهر ثلاثون يوماً وقال يثم الشهر الاول بالايام والباقي بالاهل (وهو)  
 أخذ اجرة الحمام والحمام لا اجرة عسب التيس) أى انزائه على الانثى (و) لا اجرة  
 (الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه) بأن يقول استأجرتك بكذا على أن  
 تجمع عني أو تؤذن أما إذا أمره بالحج أو الاذان من غير ذكر الاجارة فإنه يجوز  
 (والفتوى اليوم على جواز الاستئجار لتعليم القرآن) والفقه وغيره ويجبر المستأجر  
 على دفع مسمى في العقد وعلى دفع أجر المثل اذا لم يذ كر مدة (ولا يجوز) أخذ الاجرة  
 (على الغنم والفرح والملاهي) كالزمار والطبل (وفسد اجارة المشاع) يقسم أولاً (الا  
 من الشريك) وعند هـ يجوز وعليه الفتوى (وصح استئجار الظئر) أى المرضعة  
 (باجرة معلومة) استحساناً اتفاقاً (ر) صح (بطعامها وكسوتها) اذا كانت المدة معينة  
 وعند هـ لا يجوز قياساً (ولا يمنع زوجه من وطئها) في غير منزل المستأجر فان أجرت  
 نفسها بغير إذن الزوج فله فسخها سواء شأنه الارضاع أولاً اذا كان النكاح ظاهراً  
 فلو غير ظاهراً (فان حبلى) الظئر (أو مرضت فسخت) الاجارة كماله كانت فاجرة  
 لجورابيتها لو كفرت ولو مات الصبي أو الظئر انتقضت الاجارة ولو مات أبوها (وعليها  
 اصلاح طعام الصبي) وغسل ثيابه ودهنه وورثته ووطئها على أبيه وكذا غن الدهن  
 وأجرة عملها ان لم يكن له مال ولا نفق ماله (فان أرضعته) في المدة (بلبن شاة) أو غذته  
 بطعام (فلا أجر) لها بخلاف ما لو دفعته الى خادمتها حتى أرضعته أو استأجرت من  
 أرضعته فلها الاجرة الا اذا شرط ارضاعها (ولو دفع غزلاً لينسجه بنصفه) أو ثلثه (أو  
 استأجره ليحمل طعامه) الى موضع كذا (بغير منه أو) استأجره (ليخبره كذا) من  
 الدقيق (اليوم ب درهم لم يجز) في المسائل الثلاث وان حمل فله أجره مثله لا يجاوز بالاجر  
 قفيرا (وان استأجر أرضاً على) شرط (أن يكرها) أى يلقبها للحرث (ويرزعهما أو  
 يسقيهما ويرزعهما صح) العقد (وان شرط) المستأجر (أن يذنيهما) أى يلقبها للحرث  
 مرتين في محل لاحتياج فيه الى ذلك (أو يكرى أنهارها) العظام أما اشتراط كرى  
 الجداول فصح في الصحيح (أو يسرقها) أى يجعل فيها السرقين وبقيت منفعة بعد  
 المدة واللام يفسد (أو يرزعهما ب زراعة أرض أخرى) يجوز في المسائل الاربع  
 (كاجارة) أى كماله لا يجوز اجارة (السكنى بالسكنى وان استأجره لحل طعام بينهما) ما  
 مشترك (فلا أجر له) الا المسمى ولا أجر المثل (كرهن استأجر الزه من المرتين) فإنه  
 لا أجر له (وان استأجر أرضاً لم يذ كرانه) أى المستأجر (يرزعهما أو) ذكر أنه يرزعهما  
 ولكن لم يذ كر (أى شيء يزرع) فالاجارة فاسدة (ف) اذا (زرعهما فضى الاجل) أول  
 يضر (فله) أى للمؤجر (المسمى) وينقلب العقد جازراً استحساناً لا ارتفاع الجهالة  
 بالزراعة (وان استأجر حماماً) بدينار (الى مكة ولم يسم ما يحمل) عليه فالاجارة فاسدة

أخرى **﴿فالجواب﴾** أنه

البيع الذي وقع عقده بضمن موجب إلى سنة ثم إن البائع حبس العين المبيعة سنة فإن الاجل يكون للسنة المستقبلة ذكره في العمدة والمسئلة خلافية وهذا مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وقالوا الاجل من يوم العقد **﴿مسئلة﴾** ان قيل أي مبيع اختلف المتبايعان في غنمه وحلف كل منهما فيلزم البيع **﴿فالجواب﴾** أن المبيع عبد اختلفا في غنمه وحلف كل منهما بعق العبد لا يعتق ويلزم البيع أما لزوم البيع فلان البائع قد أقر أن المشتري حنث وعتق العبد فلا يمكن نقضه وأما المشتري فلا ينعكس شرط العتق وأقر بالثمن عليه مقدارا ما أقر به من العدة **﴿مسئلة﴾** ان قيل أي رجل باع من آخر عبدا فأكل العبد رغيفا للمشتري فسقط عنه الثمن **﴿فالجواب﴾** أن هذا رجل باع عبدا مرغيفا بعينه فأكل العبد الرغيف قبل أن يقبضه المشتري فإن البائع يكون مستوفيا للثمن **﴿مسئلة﴾** ان قيل رجل قال لا خير بعث منك هذا العبد بهذا الخنزير فقال اشتر بتموضع البيع **﴿فالجواب﴾** أن الشار

(ف) إذا (حل عليه ما يحمل الناس) على مثله عادة (ففنق) أي هلك في الطريق (لم يضمن وان بلغ مكة فله المسمى) استحسانا (وان تشاحا) أي اختصها إلى القاضي (قبل الزرع) في الأولى (و) قبل (الحمل) في الثانية (نقضت الاجارة دفعا للفساد)

### **﴿باب ضمان الاجير﴾**

(الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده) أمانة (غير مضمون بالهلاك) سواء هلك بأمره كنه التخرز عنه كالسرقه والغصب أولا كالحريق الغالب ونحوه وعليه الفتوى وقالوا ان هلك بأمره كنه التخرز عنه ضمن واختار المتأخرون الفتوى بالصلح على النصف (وما) أي المتاع الذي (تلف بعمله) كتخريق الثوب من دقة وفساده من قصره أو تشميسه (وزلق الجبال وانقطاع الحمل الذي يشده) المكاري (الحمل وغرق السفينة من مده مضمون) في الجميع (ولا يضمن به) أي بغير السفينة دية (بني آدم) وكذا من يسقط من الدابة وان كان بسوقه وقوده (وان انكسردن في الطريق) ولو بفعل الجمل عداخير المالك ان شاء (ضمن الجمل قيمته في مكان حمله ولا أجر له أو) ضمنه قيمته (في موضع الانكسار) له (أجره بحسابه) ان شاء (ولا يضمن حجام أو براغ) أي يبطار (أو فصاد لم يتعد) أي لم يتجاوز (الموضع المعتاد) فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا هلك المجني عليه وان هلك ضمن نصف دية النفس (و) الاجير (الخاص) من (يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر شهرا) بدرهم (للقدمه أو لرحى الغنم) هذا اذا تمكن من العمل فلو امتنع من عذر فلا أجر له (ولا يضمن) الاجير الخاص (ما تلف في يده أو) تلف (بعمله) كتخريق الثوب من دقة الا اذا تعمد الا تلف كالا ضمان على ظم في صبي ضاع في يدها أو مرق ما عليه من الحلى (وصح ترديد الاجر بترديد العمل في الثوب نوعا) كان خطئه فلا رسيما فبدرهم أو روميا فبدرهمين (وزمانا في) الشرط (الاول و) صح (في الدكان والبيت) كما جرت لك هذا الدكان أو البيت على أنك ان سكنته عطارا فبدرهم أو حداد فبدرهمين (و) صح في (الدابة مسافة) كما جرت لك الدابة إلى مكة بدرهم وان جاوزتها إلى المدينة فبدرهمين (و) صح في الدابة (حالا) كأن حملتها أربب شعير فبدرهم أو بر فبدرهمين (ولا يسافر بعد استأجره للقدمه بلا شرط) فان سافر به فذلك ضمن ولا أجر عليه وان سلم (ولا يأخذ المستأجر من عبد محجور) أو صبي محجور (أجرادفعه لعمله) استحسانا (ولا يضمن غاصب العبد ما أكل من أجره) الذي أجر العبد نفسه به كالأجر الغاصب وأكل أجره (ولو وجد به أخذه) لبقائه ملكه ككسر ورق بعد القطع (وصح قبض العبد أجره) لو أجر نفسه لانه العاقد (ولو أجر عبده هذين الشهرين شهرين شهرين بآربعة وشهرين خمسة صح) العقد (و) الشهر (الاول) يكون (بأربعة) والثاني بخمسة (ولو اختلفا في اياق العبد ومرضه) وجرى ما الرحا (حكم الحال) فيكون القول قول من شهد له الحال مع عينه (والقول لرب الثوب في

اليه المسمى خنثى راشاة  
 فيجوز البيع ولا ينظر الى  
 تسميته لانه مسمى حراما  
 وأشار الى حلال والجواز  
 قول أبي يوسف رحمه الله أما  
 على قياس مسائل الاصل  
 لا يجوز لانه يختلف الجنس  
 من العدة **(مسئلة)** رجل  
 قال لا آخر بعث منك هذا  
 الثوب بعشرة دراهم على  
 أن تعطيني كل يوم درهما  
 وكل يومين درهمين فكيف  
 يجب عليه اعطاء الثمن  
**(فالجواب)** أنه يجب عليه  
 أن يعطيه الثمن في ستة أيام  
 في اليوم الاول درهما وفي  
 اليوم الثاني ثلاثة دراهم  
 وفي اليوم الثالث درهما وفي  
 اليوم الرابع ثلاثة دراهم  
 وفي اليوم الخامس درهما  
 وفي اليوم السادس درهما  
 وهذا لان اليوم الثاني من  
 كل يوم ومن كل يومين أيضا  
 فيعطيه فيه ثلاثة دراهم  
 واليوم الرابع كذلك **(مسئلة)**  
 رجل قال لا آخر مسلم جلس  
 في مكان يبيع فيه ويشترى  
 أشياء مباحة البيع والشراء  
 وهي خالصة ملكه لا  
 ينبغي لاحد أن يشتري  
 منه شيئا **(فالجواب)** أنه  
 رجل جلس على الطريق  
 وفي جلوسه ضرر قال أبو  
 قاسم الصفار لا ينبغي أن  
 يشتري منه لانه أعانه على  
 الاتيم والدعوان **(مسئلة)**

القميص والقباء والجرة والصفرة) لان الاذن مستفاد من جهته فكان أعلم بكيفية  
 (و) القول لب الثوب في (الاجر وعدمه) بأن قال رب الثوب علمته لي بغير أجر وقال  
 الصانع بأجر فالقول لب الثوب لانه منكر وقال أبو يوسف ان كان الصانع معاملا له  
 بأن كان بينهما أخذ وعطاء فله الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا به سده  
 الصنعة بأجر فالقول له وبه يقتي

### باب فسخ الاجارة

(وتفسخ) بالقضاء أو الرضاء (بالعيب و) المراد به عيب يفوت النفع مثل (خراب الدار  
 وانقطاع ماء الضيعة و) ماء (الرحا) أو يجل به كمرض العبد وقرحة الدابة فان لم يجل به  
 أو أزاله المؤجر أو انتفع بالعين سقط خياره وال سبب (و) تنفسخ بالاجابة الى  
 الفسخ (بوت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا) تنفسخ بونه  
 (كالوكيل) والاب (والوصي والمتولى في الوقف وتنفسخ بخيار الشرط والرؤية و)  
 تفسخ (بالعذر) وهو عجز العاقد (عن المضي في موجهه) لا يتحمل ضرر زائد لم يستحق  
 به (أي بالعقدان بقي (كمن استأجر رجلا ليقطع ضرره فسكن الوجع أو) استأجر  
 طبيا (لطبخ له طعام الوليمة فاختلفت زوجه) (منه) أو مات (أو) استأجر (حائوتا  
 ليتجرفيه فأفلس أو آجره) أي الحائوت مثلا (ولزمه دين) سواء كان ثابتا (بعين) (من  
 الناس) (أو ببيان) أي بيمينته (أو باقرار) من المؤجر (ولاماله) سواء (أو استأجر دابة  
 للسفر فبداله منه) أي ظهر له منه (رأى لا للكرى) أي ان بداله لكرى رأى منه فانه  
 ليس بعذر على رواية الاصل وروى الكرخي أنه عذر **(مسائل متفرقة)** ولو أحرق  
 حصاة أرض) أي ما بقي فيها من أصول القصب (مستأجرة أو مستعارة) ومثلها أرض  
 بيت المال العدة لمخط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد (فاحترق  
 شيء) من الزرع ونحوه (في أرض غيره لم يضره من) هذا ان لم تضرب الرياح فلو  
 مضطربة ضمن كالموسقى أرضه سقيا لا تختمله فتعدي الماء الى أرض جاره فأفسدها  
 (وان أقعد خياط أو صباغ في حائوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح) استحسنانا  
 اتحد العمل أولا نكياط مع قصار لانه شركة الصنائع (وان استأجر رجلا ليحمل عليه  
 محملا) وهو المودج الكبير (وراكبين الى مكة صح وله الحمل المعتاد) وفي القياس  
 لا يجوز (ورؤيته) أي الحمل (أحب و) ان استأجره (لقد ارزادفا كل منه) في  
 الطريق (ردعوضه) أي عوض ما كل من زاد ونحوه (وتصح الاجارة وفسخها  
 والمزارعة والعامة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصال والوصية والقضاء والامارة  
 والطلاق والعق والوقف) حال كون كل واحد مما ذكر (مضافا) الى الزمان المستقبل  
 كما جرتك أوقاف مختلرأس الشهر صح بالاجماع (لا) يصح مضافا للاستقبال كل  
 ما كان تملكه الحال مثل (البيع واجازته) بأن باع فضولى عبدا رجلا فقال المالك أجزت  
 غدا (وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنسكاح والرجعة والصلح عن مال) ولو عن  
 دم العبد يصح (وابراه الدين)



### كتاب المكاتب

(السكابة تحرير المملوك) مطلقا سواء كان قنأ أو أم ولد أو مدبرا (يدافى الحال ورقبة في المال) عند أداء المال فلو (كاتب غلو كه ولو صغير يعقل) البيع والشراء فلو لم يعقل لم يجز (بالحال) أى نقد كله (أو مؤجل) كله (أو بنجم) أى مقسط على أشهر معلومة (وقبل) المملوك (صح) وصار مكاتباً (وكذا ان قال) لعمده (جعلت عليك ألفاً) تؤديه بنجوم أو ل النجم كذا) كأول المحرم مثلاً (وآخره كذا إذا أدبته فأنت حر والى) أى وان لم تؤده (ذ) أنت (قن صح) العدة استخسنا (فيخرج) المكاتب بعد السكابة (من يده) أى المولى حتى لا يبقى له عليه ولا على كسبه سبيل فلا ينعه من السفر وان شرط عليه أن لا يخرج من البلد (دون ملكه) وفرع عليه بقوله (وغرم) المولى العقر (ان وطئ مكاتبته) لحرمتها عليه (أو جنى) المولى (عليها) فإنه يغرم ارشها (أو) جنى (على ولدها أو أئلف ماله أو ان كاتبه) المسلم (على خمر أو خنزير أو قيمته أو) على شئ (عين لغيره أو) على (مائة أير دسيده وصيفاً) أى على أن يراد المولى عبد صغير بغير عينه (فسد) عقد السكابة في هذه المسائل (فإن أدى الخمر) فى الأولى (عتق) وإذا عتق باءاء الخمر (سعى فى قيمته) أى قيمة نفسه (ولم ينقص عن المسمى) أى ان كانت قيمة نفسه أنقص من المسمى سعى فى المسمى لافى قيمة نفسه (وزيد عليه) أى اذا كانت قيمة نفسه أكثر من المسمى سعى فى قيمة نفسه بالغة ما بلغت (وصح) عقد السكابة (على حيوان غيره ووصوف) بأن بين الجنس فقط دون النوع والصفة وينصرف الى الرسط ويجبر على قبول قيمته (أو كاتب كافر عبده الكافر على) مقدار (خمر) معلوم أيضاً (وَأى أسلم) من المولى والعبد (له) أى للمولى قيمة الخمر وعتق (بقبضها) وان أدى الخمر عتق أيضاً

### باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز

(للمكاتب البيع) بمن المثل وبالحاجة بغير السيد والنقد والنسيئة (والشراء والسفر) وان شرط المولى عليه (أن لا يخرج من المصر) للمكاتب (تزوج أمته) من حر أو من عبد غيره لا من عبد نفسه (وكذا عبده والولاء له ان أدى) الثانى (بعد عتقه والى) بأن أداه قبله أو أداه بامعا (ذ) الولاء (أسيد لا) أى لا يجوز له (التزوج بلا اذن) مولاه وكذا التسرى ولو بالاذن والمأذون والمذكر كذلك (و) لا (الهبة) ولو بعوض (و) لا (التصدق الا ببسبر) منهم (و) لا (التكفيل) بنفس أو مال (و) لا (الاقراض) (و) لا (اعتاق عبده ولو) كان (بمال) لا (بيع نفسه) منه (و) لا (تزوج عبده) ولو من أمته لنتقصه بالمهر والنفقة (والاب والوصى) والغاضى وأمينه (فى) حق (رقيق الصغير) فى باب التصرف (كالمكاتب) فيما ذكر (ولا يملك) مأذون (ومضارب وشريك) ولو مفاوضة (شياً منه) أى من المذكور لا اختصاص تصرفهم بالتجارة (ولو اشترى) المكاتب (أباه أو ابنه) تسكاتب عليه أى دخل فى كتابته تبعاً (ولو اشترى أخاه ونحوه) وهو كل محرم

ان قيل أى أرض لا يملك مالكمها بيعها لغير شريكه فيها ولو باعها من شريكه فى حصة البيع نظير (فالجواب) أنها السكة التى ليست بنافذة فان أحصاها لا يملكون بيعها على احدى الراشدين ولا يملكون قسمتها وقد مررت فى كتاب القسمة ذكرها ابن وهبان وقال ولو باعها بعض الشركاء لبعض هل يجوز أو لا يجوز فيه نظر ولم أقف على الجواب (مسئلة) ان قيل أى لفظة واحدة موضوعة وضعا حقيقيا لمعينين متناقضين من التصديقات فأحد المعنيين اخراج الشئ عن ملكه والثانى ادخاله فيه (فالجواب) أنه البيع بلفظ شرى فانها تستعمل بمعنى اشترى تارة وهو واضح وبمعنى باع أخرى ومنه قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام وشروه بمن نجس أى باعوه ويتميز أحدهما عن الآخر بقرينة الحال تارة بأن يكون أحدهما بائعاً أو وكيله والآخر ليس كذلك وبالبينة أخرى كالأوكل المالك فى البيع فخصه من متقين فيقول أحد الوكيلين لصاحبه اشترى منك هذا ابتداء فيقول الآخر شريت منك ابتداء أو نيم فيجتمعا أن



يكون الاول قد أوجب  
البيع وأن يكون أوجب  
الشراء فستل عن مراده  
ويستل الثاني أيضا ليقتر  
من له الملك هكذا ذكر هذه  
المسئلة الاسنوى في الغارز  
والذي أحفظه في كلام  
مشايخنا أن لفظ البيع  
تستعمل في المعنيين  
المتناقضين وهما الادخال  
والاخراج والله أعلم

### كتاب الكفالة

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
كفل رجلا بأمره وأدى  
المال الذى كفله من ماله  
وليس له أخذ الذى أمره  
بالكفالة بالمال الذى قام به  
عنه ولا يستحق عليه رجوعا  
(فالجواب) أن هذا عبد  
كفل سميده بأمره ثم أدى  
عنه الكفالة بعد العتق  
فان الكفالة صحيحة لا يرجع  
لأنهم تقع موجهة شيئا على  
المولى والمعتبر وقت الكفالة  
ولم يكن فيه ما يستوجب  
شيئا على موله وقال زفره  
الرجوع وقد استوفينا  
الكلام عليها في شرح  
الوهبانية

### كتاب الحوالة

(مسئلة) ان قيل أى حوالة  
نصح بدون رضا المحبيل  
(فالجواب) ان هذا يتصور  
في تقبل رجل بدين على  
رجل بطريق الحوالة من  
غير علم المدين ولكن لا

منه غير الولاد (لا) يدخل في كتابته فيجوز له أن يبيعه وقال يدخل (ولو اشترى أم ولده  
معه) أى مع ولده منها (لم يجز بيعها) ولم تدخل في كتابته حتى لا تعتق بعتقه  
ويدخل ولدها في الكفالة ولو لم يكن معها الولد يجوز بيعها خذلا فالحما (وان ولد  
له) أى للمكاتب (من أمته ولد) فادعاه (تكتب عليه) وكان كسبه له  
لأنه كسب كسبه (وان زوج) المكاتب (أمته من عبده مكاتبهما فولدت دخل)  
الولد (في كتابتها كسبه لها) وكذا قيمته لو قتل (مكاتب أو ماذون نكح باذن من  
مولاه حرة) كائنه حريتها (برزها فولدت منه) فاستحققت فولدها عبد فلا يأخذ  
بالقيمة خلافا لمحمد (وان وطئ) المكاتب أو الماذون (أمة) ملكها (بشراء صحيح) بغير  
اذن مولاه (فاستحققت أو بشراء فاستفردت) الى بائعها (فالعقر) أى المهر (في  
المكاتبسة) أى فى المكسوب فى الكفالة (ولو) وطئ المكاتب أو الماذون أمة  
(بنكاح) بغير اذن فاستحققت (أخذ به) أى بالعقر (مذعق) أى بعد عتقه لعدم  
دخوله فيها

فصل واذا ولدت مكاتبه من سيدها ضمت على كتابتها أو عجزت (نفسها) وهى  
أم ولده) ويثبت نسبه بلاثمها ملكه رقبته (وان كاتب أم ولده أو مديره صح)  
حتى لو أدى الكفالة قبل موت المولى عتقا بالكفالة (وعتقت) أم ولده (بجانب جوده  
وسعى المدبر فى ثلثي قيمته) ان شاء (أو) فى (كل البدل بعوته) أى المولى (فقيرا) لا مال  
له غير عبده (وان دبر مكاتبه صح فان عجز) نفسه (بقي مدبر أو لا) بأن مضى على  
الكفالة (سعى فى ثلثي قيمته) ان شاء (أو ثلثي البدل بعوته) أى المولى (معسرا) لا مال  
له وان مات موسرا بحيث يخرج المدبر من الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه بدل الكفالة  
(وان أعتق) المولى (مكاتبه عتق) ويسقط عنه (البدل وان كاتبه على ألف مؤجل  
فصالحه على نصف حال صح) والقياس أن لا يصح (مات مريض) قد (كاتب عبده  
على ألفين) مؤجلا (الى سنة وقيمته ألف) درهم ولا مال له غيره (ولم تجز الورقة)  
التأجيل (أدى) العبد (ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة (حالا) أدى (الباقى الى  
أجله أو رد رقبته وان كاتبه على ألف) مؤجلا (الى سنة وقيمته ألفان) ومات ولا مال له  
غيره (ولم يجز وأدى) العبد (ثلثي القيمة حالا) وسقط عنه الباقي (أو رد رقبته) اتفاقا  
(حر كاتب عن عبد بألف) بأن قال مولاه كاتب عبدا فلان على ألف على ان ادى أديته  
البدل فهو حر فكاتبه المولى على هذا (وأدى) الحر عنه (عتق) العبد بحكم الشرط وكذا  
لو لم يقل ان ادىته فادى يعتق استحسانا (فان قبل العبد) حين سمع كلامه قبل أدائه  
(فهو مكاتب) وان قال لا أقبله ثم أدى القائل الألف لم يعتق (وان كاتب) العبد  
(الحاضر والغائب) بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم عن نفسي وعن فلان الغائب  
فكاتبهما على هذا (وقبل الحاضر صح) العقد استحسانا فى الحاضر أصالة والغائب  
تبعا (وأيهما أدى عتقا) ويجوز المولى على القبول (ولا يرجع) المولى (على صاحبه)  
بشيء لعدم التزامه (ولا يؤخذ) العبد (الغائب بشي) من البدل (وقوله) أى الغائب

رجوعه عليه وهي في مسائل الزادات (مسئلة) ان قيل أى حواله تقع بدون رضا المحتمل عليه (فالجواب) أنها حواله المرأة التي قرر لها القاضي النفقة على زوجها وأذن لها بالاقتراض عليه والاتفاق فانها تقتض وتحميل على الزوج فلزمه الحواله

### كتاب أدب القاضي

(مسئلة) ان قيل أى رجل في يد شئ يجبره القاضي على بيعه لا يجز به غير البيع قال ابن العز وقد نظم هذا السؤال الشيخ بدر الدين الرضى فقال  
يا أيها الناس عن أشكلنا  
وهو  
فالعبد يجز عن اظهاره فوه  
قاض اذا رام شخص حبس  
سلعته  
بالبيع يلزمه حقا تعدوه

وليس يلزم غير البيع اخوتنا  
ها كم تصور هذا الحكم حاوه  
(فالجواب) ان هذا عبد  
لصغير كافى يدولىه والعبد  
أستلم فالقاضى يلزم الولى  
بيعه حتما وقد نظم الجواب  
ابن العز فقال  
الكشف يلقى صدق  
الاشكال يحلوه  
والنظم أيضا على الانكار  
محلوه  
نقد جوا بانظم لست أمده

واقه يهدي سبيل الحق أرجوه

الكتابة (لغو) كرده اياها (وان كاتب الامه عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها صم) العقد (وأى أدى) بدل الكتابة (لم يرجع) على صاحبه بشئ ويجبر المولى على القبول ويعتقون

### (باب كتابة العبد المشترك)

(عبد لهما اذن أحدهما صاحبه ان يكتب حظه) أى حظ المأذون (بألف و) أن (يقبض بدل الكتابة فكاتب) نصيبه بألف (وقبض بعضه فجزز فالمقبوض للقابض) وان أدى ألفا اعتق حظه ولا يضمن لشريكه ولكن يسمى العبد في نصيب الشريك الذى لم يكتب (أمة بينهما كاتباهما فوطئها أحدهما فولدت) ولدا (فادعاه) الواطئ صحت دعوته وثبت النسب منه (ثم) اذا (وطئ) تلك الامه الشريك (الآخر فولدت) ولدا (فادعاه) الآخر صحت دعوته أيضا وثبت النسب (فإذا) عجزت فهي أم ولد (للأول وضمن) الأول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه) الآخر (عقرها وقيسمة الولد وهو ابنه وأى) من المستولين (دفع العقر الى المكتبة صح) فلا يطالب فانيا قبل العجز واذا عجزت ترد الى المولى (وان دبر) الامه الشريك (الثاني ولم يطأها فجزز بطل التدبير) اتفاقا (وهى أم ولد للأول وضمن) المستول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقره والولد الأول) وان دبرها الأول صح في حظه وعندهما صح في الكل ويضمن نصيب الشريك موسرا كان أو معسرا (وان كاتباهما فخررها أحدهما) حال كونه (موسرا فجزز ضمن) المحرر (لشريكه نصف قيمتها ورجع به) أى بما أدى (عليها) وعندهما لا يرجع (عندهما دبره أحدهما ثم حرره الآخر) حال كونه (موسرا) كان (للدبر أن يضمن المعتق نصف قيمته) مدبر او ان شاء أعتق وان شاء استسعى (وان حرره أحدهما ثم دبره الآخر لا يضمن) المدبر (المعتق) ولكنه ان شاء أعتق وان شاء استسعى

### (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى)

(مكاتب عجز عن) أداء (نجم) أى قسط من بدل الكتابة (و) قد كان (له مال سيصل) اليه (لم يعجزه) الحماكم الى ثلاثة أيام ولا يعجزه) الحماكم في الحال (وفسخها) بطلب مولاه (أو) فسختها (سيده برضاه وعاد أحكام الرق وما في يده لسيدة) لانه كسب عبده (وان مات) المكاتب (وله مال لم تفسخ) الكتابة (وتؤدى كتابته) أى بدلهما (من ماله وحكم بعقده في آخر حياته) والباقي لورثته وتعقق أولاده الذين ولدوا من أمته أو اشتراهم في حال الكتابة (وان مات المكاتب و) ترك ولد اولاد في كتابته لا وفاة) أى لم يترك مالا يفي ببديل الكتابة (سعى) الولد كآبيه في كتابته (على نجومه فان أدى حكم بعقده) أى الولد (وعتق أبيه قبل موته ولو) مات و) ترك ولدا مشترى (فقط) (عجل) الولد (البدل) حالا (أورد) الى حاله (رفيقا) وسوقا بينهما (فان اشترى) المكاتب (ابنه فأت ترك وفاه ورثه ابنه) لموته حرا عن ابن حرا (وكذا) يرثه ابنه (لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة

عبد وذا العبد بالاسلام يعوده  
ان ارام ابقاه قاضي الشرع  
يلزمه

بالبيع والحكم فيه ليس يعوده  
قلت ولا خصوصية لهذه  
الصورة فالحكم كذلك في  
ذي زوج أمته الكافرة من  
عبد الكافر فولدت منه  
وأسلم بجبره على بيعه وولده  
لانه مسلم باسلام أبيه وكذا  
لوعلمك شقصا من عبد مسلم  
يجبر على بيعه وتقدم في  
كتاب البيع شيء من هذا  
النوع ويمكن أن يزاد في  
السؤال قيد آخر فيقال أي  
رجل مسلم في دار الاسلام

يملك شيئا ويجبر على بيعه  
(ويجاب) بأنه المسلم الفاسق  
إذا اشترى عبدا أمره  
وكانت عادته اتباع المرد  
يجبر على بيعه دفعا للفساد  
كذا في المبتغى (مسئلة) ان  
قيل أي نفر يسمع القاضي  
البينة عليه مع اقراره  
(فالجواب) أنه وارتأق  
على مورثه بدين فانه يسمع  
البينة عليه ويلزم الدين بقية  
الورثة وكذا المديون إذا أقر  
بوكالة انسان بقبض الدين  
يسمع القاضي البينة بالوكالة  
مع اقراره لثلاثين كرا طالب  
الوكالة (مسئلة) ان قيل  
أي قاض شهد عنده ثلاثة  
شهود بجمال ولا يقضى  
بشهادتهم للرغبة فلما كان

واحدة ولو مات المكاتب (ترك ولدا) كائنا (من حرة) أي معتقة (و) ترك (دينا)  
على الناس (فيه وفاء بمكاتبته بخفي الولد ففرضي به) أي بأرض الجنابة (على عاقلة الام  
لم يكن ذلك) القضاء (قضاء بالعجز المكاتب) وفرضها قيد بالدين لان في العين لا يتأتى  
القضاء بالالحاق بالام اذ يمكن الوفاء في الحال (وان اختصم مولى الام) موالى (الاب  
في ولاته) أي ولا ولد المكاتب (فقضى به) أي بالولاء (لموالى الام فهو) أي القضاء بما  
ذكر (قضاء بالعجز) والفسخ (وما أدى المكاتب) الى مولاه (من الصدقات) والمولى عن  
لا تحصل له الصدقات (وعجز) العبد (طاب لسيده) لتبديل الملاك (ران جنى عبد فكتابه  
سيده جاهلا بها) أي بالجنابة (فحجز) فان شاء المولى (دفع) العبد (أو فدى) أو زال  
المانع بالعجز ولو كان عالما بها عند الكتابة يصير محتارا للعدا (وكذا) أي دفع أو فدى  
(ان جنى مكاتب ولم يقض به) أي بأرض الجنابة عليه (فحجز) عن الاداء (فان قضى به  
عليه في حال) (الكتابة فحجز) عن الاداء (فهو) أي قدر قيمته (دين) عليه لوالا لارش  
أكثر ولو أقل فأرض الجنابة دين (بيع) المكاتب (فيه) أي في حق قدر قيمته الا أن  
يقضى المولى عنه (وان مات السيد لم تنفسخ الكتابة ويؤدى) المكاتب (المال الى  
ورثته على فجومه وان حرره عتق مجانا) والقياس أن لا يعتق (وان حرره البعض  
لم ينفذ عتقه) لانه لم يملكه

### كتاب الولاء

(الولاء لمن أعتق ولو) امرأة أو ذميا أو ميتا حتى تنفذ وصاياه وتقضى دينه منه ولو كان  
العتق (بتدبير وكتابة واستيلا دون ملك قريب) بان ملك ذارحم محرم منه يعتق عليه  
(وشرط الساتبة لغو) حتى لو أعتق وشرط ان لا ولاه بينهما فالشرط باطل وله الولاء  
(ولو أعتق) رجل أمة (حامل من زوجها القن) لرجل آخر فولدت لاقل من نصف  
حول مذعنت عتق حملها تبعها (لا ينتقل ولاه الحمل عن مولى الام) الى مولى الاب  
(أبها) وكذا اذا ولدت ولدين أحدهما لاقل من ستة أشهر والآخر لاكثر منها وبينهما  
أقل من نصف حول لكونهما قوامين (فان ولدت بعد عتقها لاكثر من ستة أشهر  
فولاء لمولى الام) لتعذر تبعيته للاب لرفق (فان عتق العبد) وهو الاب قبل موت الولد  
لا بعده (حر ولاه ابنه الى مواليه) حر (لجمي) لم يعتقه أحد (تزوج معتقة) ولولعربي  
(فولدت) منه ولدا (فولاه ولدها المواليا) القوة ولاه العناقة (وان كان له) أي للجمي  
(ولا الموالاة) بوقيد بالجمي لان ولاه الموالاة لا يكون في العرب (والمعتق مقدم) في  
الارث على الرديم مقدم (على ذوى الارحام) والمعتق (مؤخر عن العصبية النسبية) لانه  
عصبية نسبية (فان مات المولى) بعد الاعتاق (ثم) مات (المعتق) بفتح التاء ولم يترك  
صاحب فرض ولا عصبية (فيرانه لاقرب عصبية المولى) الذكور فان ترك ابنا أو أبا  
فالمراث للابن دون الاب (وليس للنساء من الولاء) الا ما أعتقن أو أعتقن من أعتقن  
(أو ولاه من) كاتب أو كاتب من كاتب أو دبر من دبر (أو جرو ولاه معتقهن

أو معتق معتقه فلو مات المعتق ولم يترك إلا بنسة المعتق فلا شيء لها في ظاهر الرواية  
و يوضع ماله في بيت المال وذكرا الزيلعي أن بنت المعتق تترث في زماننا الفساد بيت  
المال

**فصل** في ولاه الموالاة (أسلم رجل) مكاف (على يد رجل ووالاه على أن يرثه و)  
على أن يعقل عنه) وقبل الآخر منه (أو) أسلم (على يد غيره ووالاه) أي الرجل على  
ما بيننا (صح) العقد والشرط كونه عجيما لا مسلما (وعقله على موالاه) أي ديتة على  
الاعلى (وارثه له أن لم يكن له) أي للأسفل (وارث) وكذا الوشرط الارث من الجانبين  
(وهو) أي مولى الموالاة (أخزوى الارحام) في استحقاق الميراث وان مات الاعلى  
غيرائه لا قرب عصباته الاعلى كما في ولاه العتاقة (وله) أي للأسفل (أن يتنقل عنه)  
أي عن المولى الاعلى (الى غيره مجع من الآخر ما لم يعقل) الاعلى (عنه) أو عن ولده  
وكذا للاعلى أن يبرأ عن ولائه عنه أو عن ولده وقيد بقوله ما لم يعقل لانه اذا عقل  
الاعلى عن الاسفل لم يكن للأسفل أن يتحول بولائه الى غيره (وليس للمعتق) بفتح  
التاء (أن يوالى أحدا ولو والت امرأه فولدت تبعها) الولد (فيه) وقال لا يتبعها

### ﴿كتاب الاكراه﴾

(هو فعل يفعله الانسان بغيره فيزول به الرضا) ثم يفسد به اختياره ان كان ملجئا والوا  
لا يفسد ولا تزول به أهلية المكروه ولا يسقط عنه الخطاب (وشرطه قدرة المكروه) بكسر  
الراء (على تحقيق ما هدد) أي خوف (به سلطانا كان أو لصا) عندهما وبه يبقى (و)  
شرطه (خوف المكروه) بفتح الراء (وقوع ما هدد به) وذايان يغلب على ظنه أنه يفعله (فلو  
أكره على بيع ماله (أو شراء) سلعة (أو اقرار بحال للغير (أو اجارة) لداره مثلا) بقتل  
أو ضرب شديد أو حبس مديد) ففعل (خير) بعد زوال الاكراه (بين أن يفتى البيع)  
ونحوه (أو يفسخه) ولو أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط لا يكون اكراهه الا  
اذا كان ذا عز ومرة (ويثبت به) أي بكل واحد من البيع ونحوه (الملك) لعين أو منفعة  
(عند القبض) فلو كان المبيع عبدا فقبضه المشتري وأعتقه نفذ بزمه القيمة يوم  
العتق ولو معسرا (للفساد) أي لاجل فساد تمكن في العقد بسبب فقد شرط التراضي  
(وقبض الثمن كالتسليم) حال كونه طائعا وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير  
مكروه (بفتح الراء على القبض (والبائع مكروه) بالفتح على التسليم (ضمن) المشتري  
(قيمه للبائع ولا مكروه) بفتح الراء أي للبائع المكروه (أن يضمن المكروه) بالكسر ان شاء  
ثم يرجع المكروه على المشتري بالقيمة (و) لو أكره (على أكل لحم خنزير) لحم ميتة  
ودم وشرب خمر بحبس أو ضرب أو قيد لم يحل له ذلك (وحل) الاقدام بل فرض ان  
أكره (بقتل وقطع) أو ضرب يخاف منه التلف على نفسه أو عضوه (وأنه بصبره) وكذا  
اذا أصابته مخمصة فلم يتناول من الميتة حتى مات أن في ظاهر الرواية (ولو) أكره (على  
الكفر) بالله أو سب النبي عليه الصلاة والسلام ونحو ذبائه من ذلك (واتلاف مال

اثنان تقبل شهادتهما  
ويقضى بالمال (فالجواب)  
أن هذا قاض مجمع أحد  
الشهود الثلاثة قبل القضاء  
يقول أسئغفر الله كذبت  
ولا يدري من هو منهم وقالوا  
كلنا على الشهادة فانه  
لا يقضى بشهادتهم للريبة  
فلما شهدتهم اثنان في  
اليوم الثاني يقضى القاضي  
بالمال والكذب بحال به  
على الثالث (مسئلة) ان  
قيل أي قوم ووجب عليهم  
يمين شرعا فلما حلف واحد  
منهم سقطت اليمين عن  
الباقي (فالجواب) أن  
هذا رجل اشترى دارا بابها  
في سكة نافذة وقد كان بابها  
في القديم في سكة غير نافذة  
فأراد أن يفتح بابا الى تلك  
السكة فنعاه الجيران  
ومجدوا ذلك الباب ولا يمينه  
له فيجب تخليفهم فان نسكوا  
قضى له بفتح الباب لانه  
كلا قرار وان حلف واحد  
منهم سقطت اليمين عن  
الباقي لان فائدة التخليف  
التمكن من فتح الباب  
بالنسكول وقد امتنع ذلك  
لان الحالف منعه نقله في  
العمادية عن فتاوى  
أبي الليث

### ﴿كتاب الشهادات﴾

(مسئلة) ان قيل أي شاهدين  
شهدا على شرب يكن في شيء

بينهما تجوز شهادتهما على أحدهما ولا تجوز على الآخر (فالجواب) أنهم ما نصرانيان شهدا على نصراني ومسلم بعق عبد بينهما (مسئلة) أى شهود عدول شهدوا بعق عبد ولا تقبل شهادتهم (فالجواب) أنهم شهدوا والعبد منكر من العدة (مسئلة) رجل له شهادة في محدود أنه لفلان فأخبره عدلان أن فلانا باعه من ذى البيلة أن يشهد على ما علم ولا يلتفت إلى قوله كما وكذا الوشهاد أن الطالب أبرأ المطلوب لم يعتنعا من الشهادة ما لم يسمعاه أو يعايناه إذا قيل أى صورة إذا أخبرهما عدلان بأمر لا يسمعهما الشهادة بما علمنا وشهدا به (فالجواب) أنه إذا شهدا بالنسكاح وأخبرهما عدلان أن الزوج طلقها لا يسمعهما الشهادة بالزوجية فلو أخبرهما بذلك واحد فالشهادة جائزة (مسئلة) ان قيل أى شاهدين شهدا بحق ولا يعرفان المشهود عليه بالحق وتقبل شهادتهما (فالجواب) أنهم ما شاهدان شهدا على شهادة غيرهما ولا يعرفان المشهود عليه بالحق والقاضى يقول للدهى أقم البينة أن المشهود عليه هو هذا (مسئلة) ان قيل أى شاهد تقبل شهادته

مسلم) أو ذمى لا حربى (بقتل وقطع لا بغيرهما) كالضرب والحبس (يرخص) له اظهار كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان واتلاف ماله ولا يأثم (و) لكن (يناب بالصبر) بان قتله ولم يظهر منه شيء (و) اذ لم يصبر وأتلف المال (للمالك أن يضمن المكره) بكسر الزاء (و) لو أكره (على قتل غيره) وهو محقق الدم (بقتل لا يرخص) له الاقدام (فان قتله أثم) ولو مباح الدم لا يكون اكرها وياثم بالترك ولو أكره على قطع يد فلان بقتل وسعه ذلك (و) يقتص المكره بكسر الزاء (فقط) دون القاتل ونفاه أبو يوسف عنهما (ولو) اكره (على اعتاق وطلاق ففعل وقع) العتق والطلاق ولو أكرهه على الاقرار بالطلاق فأقر لا يصح اقراره (و) لكن (يرجع) المكره بالغت على المكره بالكسر (بعقته) أى العبد ولو معسرا (ونصف مهرها ان لم يطأها) لو المهر مسمى والا فبالمتعة وان وطئها لا يرجع شيء (و) لو أكره (على الردة) والعياذ بالله تعالى فأظهرها وقلبه مطمئن بالإيمان (لم تنزوجه)

### كتاب الخبر

(هو منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصعر ورق وجنون فلا يصح تصرف صبي) عاقل يعقل البيع والشراء أى لا ينفذ أماً تصرف غير العاقل فلا يجوز أصلاً (وعبد بلا إذن ولي وسيد ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم) بان باع أو اشترى (وهو يعقله) ويقصده (يحيزه المولى) أو الولي لو فيه مصلحة ان شاء (أو يقسخته فان أتلفوا شيئاً) من نفس أو مال (ضمنوا ولا ينفذ اقرار الصبي والمجنون لا لعمال ولا بمجد ولا بطلاق وعتاق) (وينفذ اقرار العبد في حقه لا في حق سيده فلو أقر) العبد على نفسه (لزمه بعد الحرية ولو أقر بمجد أو قود لزمه في الحال لا) أى لا يحجر حر مكاف (بسفه) هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل ولو في الخير وعندهما يحجر على الحر بالسفه (وان بلغ) الصبي (غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة ونفذ تصرفه) أى تصرف غير الرشيد (قبله) أى قبل الاجل المذكور (و يدفع اليه ماله) وجوباً (ان بلغ المدة) المذكورة حال كونه (مفسداً) وقال لا يدفع حتى يؤنس رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور فى الآية هو كونه مصلحاً فى ماله فقط ولو فاسقاً (وفسق) أى لا يحجر بفسق (وغفلة) وهو أن يكون سليم القلب لا بهته دى الى التصرفات الراجعة ويغيب فى التجارات (ودين وان طلب غرماً) أى الدين حبسه و (حبس لبيع ماله فى دينه فلو) كان ماله ودينه دراهم قضى القاضى بأخذه (بلا أمره) اجماعاً (ولو) كان دينه دراهم وله دنانير أو بالعكس بيع الدنانير فى الاول والدراهم فى الثانى (فى دينه) استحساناً (ولم يسمع) القاضى (عرضه وعقاره) فى دينه خلافاً لهما وبقرهما بقي (وافلاس) أى لا يحجر بفلاس خلافاً لهما (فان أفلس مبتاع) أى مشترى (عين) قبضه بالاذن ولم يؤدغه (فبائعه أسوة) أى مساو (للغرماء) فى غنه فيباع المتاع ويقسم غنه بينهم بالحصص

لشخص مع أنه لا يعرف  
المشهد له (فالجواب) أنه  
رجل يعرف محدودا قد  
اشتهر أنه لفاتاة امرأة  
لا يعرفها ولا رآها له أن يشهد  
بأنه ملكها وإن كان  
لا يعرفها وتقبل شهادته  
ذرها الخصاص في أدب  
القاضي وقد ذكرتها  
مبسوطة في شرح الوهبانية  
(مسئلة) ان قيل أى شهود  
هذول لا يؤدون ما شهدوا  
به عند الحاكم الشرعي الذي  
هو القاضي مع تحقیقهم ما  
يشهدوا به ويسعهم ذلك  
ولا ياثمون (فالجواب) في  
صورتين الاولى أن العدل  
إذا علم أن الحاكم كيمسك  
بمخلاف معتقده فالاولى له  
أن يتأخر عن الاداء عنده  
الثانية العدل الذي يعلم أن  
القاضي لا يقبله يسعه  
التأخر عن الاداء ستر  
لعرضه من شرح الوهبانية  
(مسئلة) ان قيل أى غلامين  
شهدا على بائعهما بقبض  
عنهما فقبلت شهادتهما  
(فالجواب) أنهما غلامان  
أعتقهما المسترى عقب  
الشراء فشهدا على البائع  
باستيفاء الثمن (مسئلة)  
ان قيل أى شاهدين عدلين  
شهدا على رجل أنه أعتق  
عبده ولا تقبل شهادتهما  
مع أنه ليس ابنهما ولا أبا  
ولا قريبا (فالجواب) أنهما

(فصل في بلوغ الغلام بالاحتلام والاحمال والاززال) اذا وطئ (رالا) أى وان لم  
يوجد شيء من ذلك (حتى يتم ثمانى عشرة سنة) عند الامام (و) بلوغ (الجارية بالحيض  
والاحتلام والحبل والا) أى وان لم يوجد شيء من ذلك (حتى تتم سبع عشرة سنة) ولم  
يذكر الاززال صريحا لانه قل ما يوجد منها (ويبقى بالبلوغ فيهما بخمس عشرة سنة)  
لغصرا عمارا هل زماننا (وأدنى المدة في حقها اثنتا عشرة سنة وفي حقها تسع سنين) هو  
المختار (فان راعيا) أى بأن بلغا هذا السن (وقالا) قد (بلغنا صدقا) ان لم يكذبا  
الظاهر (وأحكامهما أحكام البالغين) فلو أقر الغلام بالبلوغ وهو ابن اثنتا عشرة سنة  
أو أقرت الجارية به بعد تسع يقبل قولهما بالاجماع أما قبل ذلك فلا

### (كتاب المأذون)

(الاذن) شرعا (فك الحجر) الثابت بالرق أو بالصبا (واسقاط الحق فلا يتوقت) فلو أذن  
لعبد يوم أو شهرا صار مأذونا مطلقا حتى يحجر عليه (ولا يتخصص) (بنوع فاذا أذن في  
نوع عم اذنه الانواع كلها) (ويثبت بالسكوت اذا رأى عبده يبيع ويشترى) فانه يصير  
مأذونا في غير ذلك التصرف الذي رآه ولا فيه وفي ذلك التصرف لا ينفذ (فان أذن)  
المولى اذا نصريحا (عاما) لعبد (لا بشرا شيء بعينه) كالطعام والكسوة (بييع  
ويشترى) ما دله من الاعيان بغبن يسير وكذا بالغبن الفاحش خلافا لهما عليه دين  
أولا (ويؤكد) المأذون (بهما ويرهن) شيئا لنفسه (ويرهن ويستأجر ويضارب)  
ويشارك شركة عنان (ويؤجر) (ولو نفسه ويقربدين) ولومدين ولكن لغير زوج  
وولد والد ويسيد فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لهما ولو أقر بعين صحت ان لم  
يكن مديونا (وغصب ووديعة) بان يقرانه غصب شيئا من فلان أو ان هذا الشيء وديعة  
لفلان (ولا يتزوج) الا باذن ولا يتسرى مطلقا (ولا يزوجه) (عبد أو أمة) (ولا  
يكتب) الا أن يجيزه المولى ولا دين عليه ولا ية القبض للمولى (ولا يعتق) (ولو عمل  
الا أن يجيزه المولى ولم يكن عليه دين (ولا يقرض ولا يهب) ولو بعوض ولا يتصدق  
(ويهدى طعاما يسيرا) كالزبيب ونحوه (ويضيء من يطعمه ويحط من الثمن  
بعب) (قد رما يحط التجار (ودينته) الذي وجب عليه بتجارة كبيع وشراء أو بما هو  
في معناها كقرم وديعة وغصب متعلق برقمته حتى (يباع به ان لم يفده سيده) بأمر  
القاضي فان فداء لا يتعلق بالرقبة بل بالكسب فيباع كسبه (وقسم ثمنه) بين الغرما  
بالخصص وما بقى طوبى به بعد عتقه (ويحجر ويحجره) أى يحجر المولى (ان علم به) العبد  
(و) أكثر أهل سوقه ان كان الاذن شائعا ما اذالم يعلم بالاذن الا العبد وحده كفى في  
حجره علمه فقط (ويحجر) ضمنما بعت سيده وجذونه ولحوقه) بدار الحرب وكذا يجنون  
المأذون ولحقوقه (مرتدا) وان لم يعلم به أحد (و) يحجر (بالباق) وان لم يعلم به أحد  
وان عادى يعود الاذن في الصحيح (والاستيسلاد) بأن ولدت من المولى فأدعاه كان حرا  
(لا) تحجر (بالتدبير وضمنه) ما قيمتهما فقط (للغرماء) لو عليهما دين محيط

رجلان باع عبدا من شخص وقبضه ثم انهما شهدا عليه أنه أعتقه لا تقبل شهادتهما لانهما يريان أنفسهما عن العهدة (مسئلة) ان قيل أى مسلمين شهدا شهادة وشهد نصرانيان بضدها فقبلت شهادة النصرانيين دون المسلمين (فالجواب) أن هذا رجل مات فشهدا بنان له مسلمان أن ابائهما ماتا نصرانيا وشهد نصرانيان أنه مات مسلما فانه تقبل شهادة النصرانيين لاثبات الاسلام من العهدة (مسئلة) ان قيل أى شاهد متصف بالفسق تقبل شهادته مع ثبوت هذا الوصف له (فالجواب) أنه الرجل الوجيه ذو المروءة يجب قبول شهادته وان كان فاسقا في قول أبى يوسف رحمه الله ذكره فى البرازية ووجهه ظاهر والله أعلم

### كتاب الوكالة

(مسئلة) ان قيل أى رجل وكل رجلان يشترى له عبدا بألف ودفعت اليه الألف فلزمته ألف أخرى للوكيل ولم يحصل على العبد (فالجواب) أن هذا الرجل لما دفع الألف الى الوكيل وضعها فى منزله واشترى العبد وقبضه فلما انصرف الى منزله يطلب الدراهم

(وان أقر بعد حجره بما فى يده) انه أمانة لغیره أو غضب منه أو أقر دين على نفسه (صح) فيقضى بما فى يده وقال لا يصح (ولم يلائم سيده ما فى يده لو أحاط دينه بحاله ورقبته فقبل تحريره) أى المولى (عبدان كسبه) وقال لا يملكه فيعتق ويغرم قيمته للغرماء لو موثرا (وان لم يحط) الذين بحاله ورقبته (صح) التحرير اتفاقا (ولم يصح بيعه شيئا) من سيده لا بعث القيمة (فلو بأقل لم يصح) وان باع سيده منه بعث قيمته أو أقل صح ويبطل الثمن لو سلم المولى المبيع الى المأذون المدين (قبل قبضه) ولو كان الثمن عرضا لا يبطل (وله) أى للمولى (حبس المبيع بالثمن) أى بسبب الثمن هذا اذا كان المأذون مديونا والام يجز بينهما مبيع ولو باع المولى منه بأكثر أمر بحط الزائد أو فسخ العقد لحق الغرماء (وصح اعتاقه) أى اعتاق المولى عبده المدين (و) لكن (ضمن) المولى (قيمة لغرمائه) اذا كانت مثل الدين أو أقل وان كان الدين أقل ضمنه لا غير وان شاؤا اتبعوا العبد بكل ديونهم وابتاع أحدهما لا يبرأ الآخر فهما مثل الكفيل مع المكفول عنه (وطوب) العبد (بما بقى) من الدين (بعد عتقه) وصح تدبيره ولا ينحجر ويخير الغرماء كعتقه (فان باعه) أى المدينون بحيط (سيده) وغيبه المشتري ضمن الغرماء (البائع قيمته) لتعديده (فان رد) العبد (عليه) أى على البائع (بعيب رجع) المولى (بقيمته) على الغرماء (و) يكون (حق الغرماء فى العبد أو) ضمن الغرماء (مشتريه أو أجازوا المبيع وأخذوا الثمن) لا قيمة العبد (وان باعه سيده وأعلم) المشتري (بالدين) يسقط خيار المشتري لا الغرماء (فلا غرماء رد المبيع) اذا باع بشمن لا يبق ديونهم وكان الدين حالا والمبيع بغير طلب الغرماء والا فالبيع نافذ والمانع (فان غاب البائع) وقد قبضه المشتري (فالمشتري ليس بخم لهم) لو منكر دينه خلا فالأبى يوسف ولو مقر انهم وان غاب المشتري فالبائع ليس بخم اجماعا حتى يحضر المشتري (ومن قدم مزارقا لانا عبد زيد) مأذون فى التجارة (فاشترى وباع) فهو مأذون وحينئذ (لزمه كل شيء من التجارة) وكذا لو اشترى وباع ساكتا عن لادنه وحجره كان مأذونا استحسانا (و) لكن (لا يباع) لدينه اذا لم يف كسبه حتى يحضر سيده فان حضر وأقر بآذنه) وثأبته الغريم بالبيعة (بيع) فى الدين (والالا) يباع ويبطال به بعد العتق (وان أذن للصبى أو المعتوه الذى يعقل البيع والشراء وليه وهو أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم الوالى أو القاضى أو وصيه أما الام أو وصيهاتها فلا يصح اذنه ما وكذا أمير البلدة (فهو) أى كل واحد منهما (فى الشراء والمبيع كالعبد المأذون) فى كل أحكامه

### كتاب الغصب

(هو) شرعا (إزالة اليد الحقة بإثبات اليد المبطله) فى مال متقوم محترم قابل للنقل بغير إذن مالكيه لا خفية فلا يتحقق فى ميتة وحر وخمر مسلم ومال حربى وعقار ووديعة وورقة فلا يستخدم لعبد الغير (وحمل) أى تحميل (الدابة غضب لالمالوس على البساط



البيع الذي وقع عقده بتمن مؤجل الى سنة ثمان البائع حبس العين المبيعة سنة فان الاجل يكون للسنة المستقبل ذكرك في العمدة والمسئلة خلافية وهذا مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وقال الاجل من يوم العقد **مسئلة** ان قيل أي مبيع اختلف المتبايعان في ثمنه وحلف كل منهما فيلزم البيع **فالجواب** أن المبيع عبد اختلفا في ثمنه وحلف كل منهما بعق العبد لا يعق ويلزم البيع أما لزوم البيع فلان البائع قد أقر أن المشتري حنت وعق العبد فلا يكتف بفسخه وأما المشتري فلانه ينكر شرط العتق وأقر بالتمن عليه مقدار ما أقر به من العدة **مسئلة** ان قيل أي رجل باع من آخر عبدا فأكل العبد رغيفا للمشتري فسقط عنه الثمن **فالجواب** أن هذا رجل باع عبدا برغيف بعينه فأكل العبد الرغيف قبل أن يقضه المشتري فان البائع يكون مستوفيا للثمن **مسئلة** ان قيل رجل قال لا خير بعد منك هذا العبد بهذا الخنزير فقال اشترى بوضع البيع **فالجواب** أن المشار

(ق) اذا (حل عليه ما يحمل الناس) على مثله عادة (فنفق) أي هلك في الطريق (لم يضمن وان بلغ مكة فله المسمى) استحسانا (وان تشاحا) أي اختصها الى القاضي (قبل الزرع) في الاولى (و) قبل (الحمل) في الثانية (نقضت الاجارة دفعا للفساد)

### **باب ضمان الاجير**

(الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده) أمانة (غير مضمون بالهلاك) سواء هلك بأمر يكتنه التحرز عنه كالسرقة والغصب أولا كالخرق الغالب ونحوه وعليه الفتوى وقالوا ان هلك بأمر يكتن التحرز عنه ضمن واختار المتأخرون الفتوى بالصلح على النصف (وما) أي المتاع الذي (تلف بعمله كتخريق الثوب من دقة) وفساده من قصره أو تشهيسه (وزلق الجمل وانقطاع الجمل الذي يشده) المكاري (الحمل وغرق السفينة من مده مضمون) في الجميع (ولا يضمن به) أي بغرق السفينة دية (بني آدم) وكذا من يسقط من الدابة وان كان بسوقه وقوده (وان انكسردن في الطريق) ولو بفعل الجمل عمدا خيرا المالك ان شاء (ضمن الجمل قيمته في مكان حله ولا أجر له أو) ضمنه قيمته (في موضع الانكسار) وله (أجره بحسابه) ان شاء (ولا يضمن حجام أو براغ) أي ييطار (أو فصاد لم يتعد) أي لم يتجاوز (الموضع المعتاد) فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا هلك المجني عليه وان هلك ضمن نصف دية النفس (و) الاجير (الحاص) من (يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كن استؤجر شهرا) بدرهم (للمقدمة أو لرعي الغنم) هذا اذا تمكن من العمل فلو امتنع من عذرا فلا أجر له (ولا يضمن) الاجير الحاص (ما تلف في يده أو) تلف (بعمله) كتخريق الثوب من دقة الا اذا تعمد الانلاف كالأضمان على ظفر في صبي ضاع في يدها أو سرق ما عليه من الحلى (وصحى ترديد الاجر بترديد العمل في الثوب نوعا) كان خطمه فارسيا بقدرهم أو روميا بقدرهم (وزمانا في) الشرط (الاول و) صح (في الدكان والبيت) كاجر تملك هذا الدكان أو البيت على أنك ان سكنته عطارا بقدرهم أو حداذا بقدرهم (و) صح في (الدابة مسافة) كاجر تملك الدابة الى مكة بدرهم وان جازرتها الى المدينة بقدرهم (و) صح في الدابة (حالا) كأن حملتها أرب شعير بقدرهم أو ربيعدرهم (ولا يسافر بعبد استأجره للمقدمة بلا شرط) فان سافر به فذلك ضمن ولا أجر عليه وان سلم (ولا يأخذ المستأجر من عبد محجور) أو صبي محجور (أجرادفعه لعمله) استحسانا (ولا يضمن غاصب العبد ما كل من أجره) الذي أجر العبد نفسه به كالأجر الغاصب أو كل أجره (ولو وجد به أخذه) لبقاء ملكه كسرق بعد القطع (وصح قبض العبد أجره) لو أجر نفسه لانه العاقد (ولو أجر عبده هذين الشهرين شهر ابار بعة وشهرا بخمسة صح) العقد (و) الشهر (الاول) يكون (أبار بعة) والثاني بخمسة (ولو اختلفا في اباقي العبد ومرضه) وجرى ماء الرحا (حكم الحال) فيكون القول قول من شهد له الحال مع عينه (والقول لرب الثوب في



اليه المسمى خنزير اشارة  
 فيجوز البيع ولا ينظر الى  
 تسميته لانه مسمى حراما  
 وأشار الى حلال والجواز  
 قول أبي يوسف رحمه الله أما  
 على قياس مسائل الاصل  
 لا يجوز لانه اختلف الجنس  
 من العدة **مسئلة** رجل  
 قال لاخر بعت منك هذا  
 الثوب بعشرة دراهم على  
 أن تعطيني كل يوم درهما  
 وكل يومين درهمين فكيف  
 يجب عليه اعطاء الثمن  
**الجواب** أنه يجب عليه  
 أن يعطيه الثمن في ستة أيام  
 في اليوم الاول درهما وفي  
 اليوم الثاني ثلاثة دراهم  
 وفي اليوم الثالث درهما وفي  
 اليوم الرابع ثلاثة دراهم  
 وفي اليوم الخامس درهما  
 وفي اليوم السادس درهما  
 وهذا لان اليوم الثاني من  
 كل يوم ومن كل يومين أيضا  
 فيعطيه فيه ثلاثة دراهم  
 واليوم الرابع كذلك **مسئلة**  
 رجل قال لاخر مسلم جلس  
 في مكان يبيع فيه ويشترى  
 أشياء مباحة البيع والشراء  
 وهي خالصة ملكه لا  
 ينبغي لاحد أن يشتري  
 منه شيئا **الجواب** أنه  
 رجل جلس على الطريق  
 وفي جلوسه ضرر قال أبو  
 قاسم الصغار لا ينبغي أن  
 يشتري منه لانه آتاه على  
 الانهم والعنوان **مسئلة**

القميص والقباء والحجرة والصفرة) لان الاذن مستفاد من جهته فكان أعلم بكيفية  
 (و) القول لب الثوب في (الاجر وعدمه) بأن قال رب الثوب علمته لي بغير أجر وقال  
 الصانع بأجر فالقول لب الثوب لانه منكر وقال أبو يوسف ان كان الصانع معاملا له  
 بأن كان بينهما أخذ وعطاء فله الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه  
 الصنعة بأجر فالقول له وبه يبقى

### باب فسخ الاجارة

(وتفسخ) بالقضاء أو الرضاء (بالعيب و) المراد به عيب يفوت النفع مثل (خراب الدار  
 وانقطع ماء الضيعة و) ماء (لرحا) أو يحل به كمرض العبد وقرحة الدابة فان لم يحل به  
 أو أزاله المؤجر أو انتفع بالعين سقط خياره وال سبب (و) تنفسخ بلا حاجة الى  
 الفسخ (بوت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا) تنفسخ بموته  
 (كلو كيل) والاب (والوصي والمتولى في الوقف وتنفسخ بخيار الشرط والروية و)  
 تنفسخ (بالعذر) وهو عجز العاقد (عن المضي في موجهه) لا يتحمل ضرر زائد لم يستحق  
 به (أي بالعقدان بقي (كن استأجر رجلا ليقطع ضرره فسكن الوجع أو) استأجر  
 طبائعا (ليطبخ له طعام الولية فاختلعت زوجته منه) أو ماتت (أو) استأجر (حائونا  
 ليتجرفيه فأنلس أو أجزه) أي الحائون مثلا (ولزمه دين) سواء كان ثابتا (بعين) من  
 الناس (أو ببيان) أي ببينة (أو بإقرار) من المؤجر (ولا مال له) سواء (أو استأجر دابة  
 للسفر فبداله منه) أي ظهر له منه (رأى للملكاري) أي ان بدا للملكاري رأى منه فانه  
 ليس بعذر على رواية الاصل وروى الكرخي أنه عذر **مسائل متفرقة** ولو أحرق  
 حصا (أرض) أي ما بقي فيها من أصول القصب (مستأجر) أو مستعارة (ومثلها أرض  
 بيت المال المعدة لمخيط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصاد (فأحرق  
 شيء) من الزرع ونحوه (في أرض غيره لم يضمن) هذا ان لم تضطرب الرياح فلو  
 مضطربة ضمن كالموسقى أرضه سقيا لا تحتمله فتعدي الماء الى أرض جاره فأفسدها  
 (وان أفسد خياط أو صباغ في حائوته من بطرح عليه العمل بالنصف ضم) استحسنانا  
 اتحد العمل أولا تخياط مع قصار لانه شركة الصنائع (وان استأجر رجلا ليحمل عليه  
 محملا) وهو الهودج الكبير (ورأى كمين الى مكة ضم له الحمل المعتاد) وفي القياس  
 لا يجوز (ورأيت) أي الحمل (أحب و) ان استأجره (لقد ارزادنا كل منه) في  
 الطريق (ردعوضه) أي عوض ما كل من زاد ونحوه (وتصح الاجارة وفسخها  
 والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة  
 والطلاق والعق والوقف) حال كون كل واحد ماذ ذكر (مضافا) الى الزمان المستقبل  
 كما جرت أوفاه تحتد رأس الشهر ضم بالا جماع (لا) يصح مضافا للاستقبال كل  
 ما كان تعليكا للحال مثل (البيع واجازته) بأن باع فضولى عبدا رجلا فقال المالك أجزت  
 غدا (وفسخه والقهقهة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال) ولوعن  
 دم العمد يصح (وابراة الدين)

### كتاب المكاتب

(السكابة تحرير المملوك) مطلقا سواء كان قنأ أو أم ولد أو مدبرا (يدافى الحال ورقبة في في المال) عند أداء المال فلو (كاتب مملوكه ولو صغيرا يعقل) البيع والشراء فلو لم يعقل لم يجز (بإعمال حال) أى نقد كله (أو مؤجل) كله (أو منجم) أى مقسط على أشهر معلومة (وقبل) المملوك (صح) وصار مكاتبا (وكذا ان قال) لعبد (جعلت عليك ألفا تؤديه فنجوما أول النجم كذا) كأول المحرم مثلا (وآخره كذا فإذا أدته فأنت حر والا) أى وان لم تؤده (ذ) أنت (قن صح) العدة استحسنانا (فيخرج) المكاتب بعد السكابة (من يده) أى المولى حتى لا يبقى له عليه ولا على كسبه سبيل فلا يمنع من السفر وان شرط عليه أن لا يخرج من البلد (دون ملكه) وفرع عليه بقوله (وغرم) المولى العقر (ان وطى مكاتبته) لحرمتها عليه (أو جنى) المولى (عليها) فانه يغرم ارشها (أو) جنى (على ولدها أو أنف مالها وان كاتبه) المسلم (على خمر أو خنزير أو قيمته أو) على شئ (عين لغيره أو) على (مائة أير دسيده وصيفا) أى على أن يرده المولى عبد صغيرا بغير عينه (فسد) عقد السكابة في هذه المسائل (فان أدى الخمر) فى الأولى (عتق) وإذا عتق باداء الخمر (سعى فى قيمته) أى قيمة نفسه (ولم ينقص عن المسمى) أى ان كانت قيمة نفسه أنقص من المسمى سعى فى المسمى لا فى قيمة نفسه (وزيد عليه) أى اذا كانت قيمة نفسه أكثر من المسمى سعى فى قيمة نفسه بالغة ما بلغت (وصح) عقد السكابة (على حيوان غيره ووصف) بأن بين الجنس فقط دون النوع والصفة وينصرف الى الرسط ويجبر على قبول قيمته (أو كاتب كافر عبده الكافر على) مقدار (خمر) معلوم أيضا (وأى أسلم) من المولى والعبد (له) أى للمولى (قيمة الخمر وعتق بقبضها) وان أدى الخمر عتق أيضا

### باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز

(للمكاتب البيع) بفن المثل وبالحاجة لغير السيد والنقد والدينية (والشراء والسفر وان شرط) المولى عليه (أن لا يخرج من أمرو) للمكاتب (تزوج أمته) من حر أو من عبد غيره لا من عبد نفسه (وتكاتبه عبده والولاء له ان أدى) الثانى (بعد عتقه والا) بأن أداه قبله أو أداه يامعا (ف) الولاء (لأسيده) أى لا يجوز له (التزوج بلا إذن) مولاه وكذا التسرى ولو بالاذن والمأذون والمدر كذلك (و) لا (الهبه) ولو بعوض (و) لا (التصدق الا ببسير) منه ما (و) لا (التكفيل) بنفس أو مال (و) لا (القراض) (و) لا (اعتناق عبده ولو) كان (بإعمال) لا (بيع نفسه) منه (و) لا (تزوج عبده) ولو من أمته لنقصه بالمهر والنفقة (والاب والوصى) والقاضى وأمينه (فى حق) رقيق الصغير (فى باب التصرف) (كالمكاتب) فيما ذكر (ولا يملك) مأذون (ومضارب وشريك) ولو مفاوضة (شياؤه) أى من الذكور لا اختصاص تصرفهم بالتجارة (ولو اشترى) المكاتب (أباه أو ابنه تسكاتب عليه) أى دخل فى كتابته تبعا (ولو اشترى أخاه ونحوه) وهو كل محرم

ان قيل أى أرض لا يملك مالكها بيعها لغير شريكه فيها ولو باعها من شريكه فى حصة البيع نظر **فالجواب** أنها السكة التى ليست بنافذة فان أصحابها لا يملكون بيعها على احدى الرايتين ولا يملكون قسمتها وقد مرت فى كتاب القسمة ذكرها ابن وهبان وقال ولو باعها بعض الشركاء لبعض هل يجوز أو لا يجوز رقيه نظر ولم أقف على الجواب (مسئلة) ان قيل أى لفظة واحدة موضوعة وضعا حقيقيا لغنيين متناقضين من التصديقات فأحد الغنيين اخراج الثمن عن ملكه والثانى ادخاله فيه **فالجواب** أنه البيع بلفظ شرى فانها تستعمل بمعنى اشترى تارة وهو واضح وبمعنى باع أخرى ومنه قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام وشروه بفن بخس أى باعوه ويتميز أحدهما عن الآخر بقرينة الحال تارة بأن يكون أحدهما بائعا أو وكيله والآخر ليس كذلك وبالبيئة أخرى كالأوكل المالك فى البيع شخصين متعلقين فيقول أحد الوكيلين لصاحبه اشترى منك هذا بكذا فيقول الآخر شريت منك هذا بكذا وأنهم فيجتمعا أن

يكون الاول قد اوجب  
البيع وأن يكون اوجب  
الشراء فبمستل عن مراده  
ويستل الثاني أيضا ليقين  
من له الملك هكذا ذكر هذه  
المسئلة الاسنوي في ألغازه  
والذي أحفظه في كلام  
مشايخنا أن لفظ البيع  
تستعمل في المعنيين  
المتناقضين وهما الادخال  
والاخراج والله أعلم

### كتاب الكفالة

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
كفل رجلا بأمره وأدى  
المال الذي كفله من ماله  
وليس له أخذ الذي أمره  
بالكفالة بالمال الذي قام به  
عنه ولا يستحق عليه رجوعا  
(فالجواب) أن هذا عبد  
كفل سيده بأمره ثم أدى  
عنه الكفالة بعد العتق  
فإن الكفالة صحيحة لا يرجع  
لأنهم تقع موجبة شيئا على  
المولى والمعتبر وقت الكفالة  
ولم يكن فيه ما يستوجب  
شيئا على مولا وقال زفره  
الرجوع وقد استوفينا  
الكلام عليها في شرح  
الوهبانية

### كتاب الحوالة

(مسئلة) ان قيل أي حوالة  
تصح بدون رضا المحيل  
(فالجواب) ان هذا يتصور  
في تقبل رجل بدين على  
رجل بطريق الحوالة من  
غير علم المدين ولكن لا

منه غير الولاد (لا) يدخل في كتابته فيجوز له أن يبيعه وقال يدخل (ولو اشترى أم ولده  
معه) أي مع ولده منها (لم يجز بيعها) ولم تدخل في كتابته حتى لا تعتق بعته  
ويدخل ولدها في الكفالة ولو لم يكن معها الولد يجوز بيعها خلافا لهما (وان ولد  
له) أي للمكاتب (من أمته ولد) فادعاء (تكتب عليه) وكان كسبه له  
لأنه كسب كسبه (وان زوج) المكاتب (أمته من عبده فكاتبهما فولدت دخل)  
الولد (في كتابتها وكسبه لها) وكذا قيمته لو قتل (مكاتب أو مأذون نكح باذن) من  
مولاه (حر) كآثنته حريتها (بزعمها فولدت) منه (فاستحقت فولدها عبد) فلا يأخذ  
بالقيمة خلافا للحمد (وان وطئ) المكاتب أو المأذون (أمة) ملكها (بشره صحيح) بغير  
اذن مولاه (فاستحقت أو بشره فاستفردت) إلى بائعها (فالعقر) أي المهر (في  
المكاتبة) أي في المكسوب في الكفالة (ولو) وطئ المكاتب أو المأذون أمة  
(بنكاح) بغير اذن فاستحقت (أخذ به) أي بالعقر (مذعق) أي بعد عتقه لعدم  
دخوله فيها

فصل واذا ولدت مكاتبه من سيدها ضمت على كتابتها أو عجزت (نفسها) وهي  
أم ولده (و) ثبت نسبه بلا تصديقها لأنها ملكه رقبة (وان كاتب أم ولده أو مembre صحيح)  
حتى لو أدى بابل الكفالة قبل موت المولى عتقا بالكفالة (وعتقت) أم ولد (بجنا بونه  
وسعى المدبر في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) في (كل البدل بموته) أي المولى (فقيرا) لا مال  
له غير عبده (وان دبر مكاتبه صحيح فان عجز) نفسه (بقي مدبر أو لا) بأن مضى على  
الكفالة (سعى في ثلثي قيمته) ان شاء (أو ثلثي البدل بموته) أي المولى (معسرا) لا مال  
له وان مات موسرا بحيث يخرج المدبر من الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه بدل الكفالة  
(وان أعتق) المولى (مكاتبه عتق) ويسقط عنه (البدل وان كاتبه على ألف مؤجل  
فصالحه على نصف حال صحيح) والقياس أن لا يصح (مات مريض) قد كاتب عبده  
على ألفين (مؤجلا) إلى سنة وقيمه ألف درهم ولا مال له غيره (ولم تجز لورثة)  
التأجيل (أدى) العبد (ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة (حالا) أدى (الباقى إلى  
أجله أو رد رقيقا وان كاتبه على ألف) مؤجلا (إلى سنة وقيمه ألفان) ومات ولا مال له  
غيره (ولم يجز وأدى) العبد (ثلثي القيمة حالا) وسقط عنه الباقي (أو رد رقيقا) اتفاقا  
(حر كاتب عن عبد بألف) بأن قال مولاه كاتب عبدك فلا تأخذ على أن أدبته  
اليك فهو حر فكاتبه المولى على هذا (وأدى) الحر عنه (عتق) العبد بحكم الشرط وكذا  
لو لم يقل أن أدبته فادى يعتق استحسانا (فان قبل العبد) حين سمع كلامه قبل أدائه  
(فهو مكاتب) وان قال لأقبله ثم أدى القائل الألف لم يعتق (وان كاتب) العبد  
(الحاضر والغائب) بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم عن نفسي وعن فلان الغائب  
فكاتبهما على هذا (وقبل الحاضر صحيح) العقد استحسانا في الحاضر أصالة والغائب  
تبعا (وأيهما أدى عتقا) ويجوز المولى على القبول (ولا يرجع) المولى (على صاحبه)  
بشيء لعدم التزامه (ولا يؤخذ) العبد (الغائب بشيء) من البدل (وقوله) أي الغائب

رجوعه عليه وهي في مسائل الزادات (مسئلة) ان قيل أى حواله تقع بدون رضا المحتال عليه (الجواب) أنها حواله المرأة التي قرر لها القاضي النفقة على زوجها وأذن لها بالاقتراض عليه والاتفاق فانها تقتض وتحمّل على الزوج فلزمه الحواله

### كتاب أدب القاضى

(مسئلة) ان قيل أى رجل في يد شئ يجبره القاضى على بيعه لا يجز به غير البيع قال ان العز وقد نظم هذا السؤال الشيخ بدر الدين الرضى فقال يا أيها الناس عن أشكلنا ذوهوا فالعبد يجز عن اظهاره فوه قاض اذا رام شخص حبس سلته بالبيع يلزمه حق تعدوه

وليس يلزم غير البيع اخوتنا ها كم تصور هذا الحكم حلوه (الجواب) ان هذا عبد لصغير كافى يدوليّه والعبد أسلم فالقاضى يلزم الولى ببيعه حتما وقد نظم الجواب ابن العز فقال الكشاف يدقّى صدق الاشكال يحلوه والنظم أيضا على الانكار يحلوه

نقد جوبا بانظم لست أمدحه والله يهدي سبيل الحق أرجوه

الكتابة (لغو) كرده اياها (وان كاتب الامه عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها صم) العقد (وأى أدى) بدل الكتابة (لم يرجع) على صاحبه بشئ ويحجر المولى على القبول ويعتقون

### باب كتابة العبد المشترك

(عبد لهما اذن أحدهما صاحبه ان يكتب حظه) أى حظ المأذون (بألف و) أن (يقبض بدل الكتابة فكاتب) نصيبه بألف (وقبض بعضه فحجز فالمقبوض للقابض) وان أدى ألفا اعتق حظه ولا يضمن لشريكه ولكن يسمى العبد في نصيب الشريك الذى لم يكتب (أمة بينهما كاتباهما فوطئها أحدهما فولدت) ولدا (فادعاه) الواطئ صحت دعوته ويثبت النسب منه (ثم) اذا (وطئ) تلك الامه الشريك (الآخر فولدت) ولدا (فادعاه) الآخر صحت دعونه أيضا وثبت النسب (فإذا) عجزت فهي أم ولد (للأول وضمن) الاول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عمرها وضمن شريكه) الآخر (عمرها وقيمة الولد وهو ابنه وأى) من المستولين (دفع العمر الى المكتبة صح) فلا يطالب فانيا قبل العجز واذا عجزت ترد الى المولى (وان دبر) الامه الشريك (الثانى ولم يطأها) عجزت بطل التدبير (اتفاقا) وهي أم ولد للأول وضمن (المستولد) (لشريكه نصف قيمتها ونصف عمره والولد للأول) وان دبرها الاول صح في حظه وعندهما صم في الكل ويضمن نصيب الشريك موسرا كان أم معسرا (وان كاتباهما أحسرها أحدهما) حال كونه (موسرا فحجز ضمن) المحرر (لشريكه نصف قيمته وأرجع به) أى بما أدى (عليها) وعندهما لا يرجع (عبد لهما دبره أحدهما ثم حرره الآخر) حال كونه (موسرا) كان (للدبر أن يضمن المعتق نصف قيمته) مدبر وان شاء أعتق وان شاء استسعى (وان حرره أحدهما ثم دبره الآخر لا يضمن) المدبر (المعتق) ولكنه ان شاء أعتق وان شاء استسعى

### باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى

(مكاتب عجز عن) أدائه (نجم) أى قسط من بدل الكتابة (و) قد كان (له مال سيصل) اليه (لم يعجزه) الحماكم الى ثلاثة أيام والا عجزه) الحماكم في الحال (وقسحها) بطلب مولاه (أو) فسحها (سيده برضاه وعاد أحكام الرق وما في يده لسيدته) لأنه كسب عبده (وان مات) المكاتب (وله مال لم يفسخ) الكتابة (وتؤدى كتابته) أى بدلها (من ماله وحكم بعقده في آخر حياته) والباقي لورثته وتعتق أولاده الذين ولدوا من أمته أو اشتراهم في حال الكتابة (وان مات المكاتب و) ترك ولدا ولدى كتابته لا وفاه) أى لم يترك مالا يفي ببديل الكتابة (سعى) الولد كأيبيه في كتابته (على نجومه فان أدى حكم بعقده) أى الولد (وعتق أبيه قبل موته ولو) مات و) ترك ولدا مشترى) فقط (عجل) الولد (البديل) حالا (ورد) الى حاله (رقيقا) وسقوا بينهما (فان اشترى) المكاتب (ابنه فان وترك وفاه ورثه ابنه) لموته حرا عن ابن حرا (وكذا) يرثه ابنه (لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة

هذا ولي صغير كثر وله

عبد وذا العبد بالاسلام يعطوه  
انزلهم ابقاه فاضى الشرع  
يلزمه

بالبيع والحكم فيه ليس بعدوه  
قلت ولا خصوصية لهذه  
الصورة فالحكم كذلك في  
ذمي زوج أمته الكافرة من  
عبد الكافر فولدت منه  
وأسلم بغيره على بيعه وولده  
لانه مسلم باسلام أبيه وكذا  
لو تملك شفعا من عبد مسلم  
يجبر على بيعه وتقدم لي  
كتاب البيوع شيء من هذا  
النوع ويمكن أن يراد في  
السؤال قيد آخر فيقال أى  
رجل مسلم في دار الاسلام  
يملك شيئا ويجبر على بيعه  
(ويجاب) بأنه المسلم الفاسق  
إذا اشترى عبدا أمرد  
وكانت عادته اتباع المرد  
يجبر على بيعه دفعا للفساد  
كذا في المتني (مسئلة) ان  
قيل أى نفر يسمع القاضي  
البيعة عليه مع اقراره  
(فالجواب) أنه وارث أقر  
على مورثه دين فانه يسمع  
البيعة عليه ويلزم الدين بغيره  
الورثه وكذا المدون لما أقر  
بوكالة انسان بقبض الدين  
يسمى القاضي البيعة بالوكالة  
مع اقراره الثلاثي كطالب  
الوكالة (مسئلة) ان قيل  
أى شخص شهد عنده ثلاثة  
شهود على ولا يقضى  
بشهادتهم لثلاثة

واحد قولوا مات المكتوب (ترك ولدا) كأنما (من حرة) أى معتقة (و ترك) (دينا)  
على الناس (في موافاة بمكاتبته ففى الولد ففى به) أى بأرش الجنانية (على عاقلة الام  
لم يكن ذلك) القضاء (قضاء بجزء المكاتب) وفرضها فيه بالدين لأن في العين لا يتأتى  
القضاء بالالحاق بالام اذ يمكن الوفاة في الحال (وان اختصم مولى الام) مولى (الاب  
في ولاته) أى ولا مولد المكاتب (قضى به) أى بالولاه (لمولى الام فهو) أى القضاء بما  
ذكر (قضاء بالجزء) والفصح (وما أدى المكاتب) الى مولاه (من الصدقات) والمولى عن  
لا تحل له الصدقات (وعجز) العبد (طالب لسيده) لتبدل الملاء (ران جنى عبد فكاكته  
سيده جاهلا بها) أى بالجنانية (فجز) فان شاء المولى (دفع) العبد (أوفدى) لزوج وال  
المانع بالجز ولو كان عالما بها عند الكتابة يصير مختارا للام (وكذا) أى دفع أوفدى  
(ان جنى مكاتب ولم يقض به) أى بأرش الجنانية عليه (فجز) عن الاداء (فان قضى به  
عليه في) حال (الكتابة فجز) عن الاداء (فهو) أى قدر قيمته (دين) عليه لوالا ارش  
أكثر ولو أقل فأرش الجنانية دين (بيع) المكاتب (فيه) أى في حق قدر قيمته الا أن  
يقضى المولى عنه (وان مات السيد لم تنسخ الكتابة ويؤدى) المكاتب (المال الى  
ورثته على نجومه وان حرره عتق مجانا) والقياس أن لا يعتق (وان حرر البعض  
لم ينفع عتقه) لانه لم يملكه

### كتاب الولاه

(الولاه لمن أعتق ولو) امرأه أو ذميا أو ميتا حتى تنفذ وصاياه وتقضى ديونه منه ولو كان  
العتق (بتدبير وكتابة واستيلادوه لك قريب) بان ملك ذارحم محرم منه يعتق عليه  
(و شرط الساتبة لغو) حتى لو أعتق و شرط ان لا ولاه بينهما فالشرط باطل وله الولاه  
(ولو أعتق لرجل أمة) (حامل من زوجها القن) لرجل آخر فولدت لأقل من نصف  
حول مذ عتقت عتق حملها تبعاد (لا ينتقل ولاه الحمل عن مولى الام) الى مولى الاب  
(أبها) وكذا اذا ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لا أكثر منها بينهما  
أقل من نصف حول لكونهما قوامين (فان ولدت بعد عتقها لا أكثر من ستة أشهر  
فولاؤه لمولى الام) لتعذر تبعيته للاب لوقه (فان عتق العبد) وهو الاب قبل موت الولد  
لا بعد (حر ولاه ابنه الى مواليه) حر (عجمي) لم يعتقه أحد (زوج معتقة) ولولعربى  
(قولت) منهم ولدا (فولاؤه لوالها واليها) القوة ولا العتاقة (وان كان له) أى للعجمي  
(ولاها الموالاة) وقيد بالعجمي لان ولاه الموالاة لا يكون في العرب (والعتق مقدم) في  
الارث على الردم مقدم (على ذوى الارحام) العتق (مؤخر عن العصبية النسبية) لانه  
عصبية نسبية (فان مات المولى) بعدا لا عتاق (ثم) مات (العتق) بفتح التاء ولم يترك  
صاحب فرض ولا عصبية (فيرانه لا قرب عصبية المولى) الذكور فان ترك ابنوا با  
فالمرات للابن دون الاب (وليس للنساء من الولاه) الا ما عتقن أو أعسقن من أعتقن  
(أو) ولاه من (كاتبين أو كاتبين كاتبين أو دبرين أو دبرين أو جرو ولاه معتقن

اثنتان تقبل شهادتهما  
ويقتضى بالمال (فالجواب)  
أن هذا قاض سمع أحد  
الشهود الثلاثة قبل القضاء  
يقول أستغفر الله كذبت  
ولا يدري من هو منهم وقالوا  
كلنا على الشهادة فإنه  
لا يقتضى شهادتهم للريبة  
فلما شهدهم اثنتان في  
اليوم الثاني يقتضى القاضي  
بالمال والكذب يحال به  
على الثالث (مسئلة) أن  
قيل أى قوم وجب عليهم  
عين شرعا فلما حلف واحد  
منهم سقطت اليمين عن  
الباقين (فالجواب) أن  
هذا رجل اشترى دارا بابها  
في سكة نافذة وقد كان بابها  
في القديم في سكة غير نافذة  
فأراد أن يفتح بابا إلى تلك  
السكة فنعاه الجيران  
وبحدوا ذلك الباب ولا يئنة  
له فيجب تحليفهم فإن نسكوا  
قضى له بفتح الباب لأنه  
كلا قرار وإن حلف واحد  
منهم سقطت اليمين عن  
الباقين لأن فائدة التحليف  
التمكن من فتح الباب  
بالنسكول وقد امتنع ذلك  
لأن الحالف منعه نقله في  
العمادية عن فتاوى  
أبي الليث

✽ كتاب الشهادات ✽

(مسئلة) إن قيل أى شاهدين  
شهدا على شريكين في شيء

أو معتق معتقهن فلو مات المعتق ولم يترك إلا ابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر الرواية  
و يوضع ماله في بيت المال وذكر الزيلعي أن بنت المعتق تترك في زماننا لفساد بيت  
المال

فصل في ولاية الموالاة (أسلم رجل) مكاف (على يد رجل ووالاه على أن يرثه و)  
على أن يعقل عنه) وقبل الآخ منه (أو) أسلم (على يد غيره ووالاه) أى الرجل على  
ما بيننا (صح) العقد والشرط كونه عجيما لا مسلما (وعقله على موالاه) أى ديتة على  
الأعلى (وارثه له أن لم يكن له) أى للأسفل (وارث) وكذا الوشرط الارث من الجانبين  
(وهو) أى مولى الموالاة (أخزوى الارحام) في استحقاق الميراث وإن مات الأعلى  
فثرائه لا قرب عصبات الأعلى كما في ولاية العتاقة (وله) أى للأسفل (أن يتنقل عنه)  
أى عن المولى الأعلى (إلى غيره بمحض من الآخرم لم يعقل) الأعلى (عنه) أو عن ولده  
وكذا للأعلى أن يبرأ عن ولايته عنه أو عن ولده وقيد بقوله مالم يعقل لأنه إذا عقل  
الأعلى عن الأسفل لم يكن للأسفل أن يتحول بولائه إلى غيره (وليس للمعتق) بفتح  
التاء (أن يوالى أحدا ولو والى امرأة فولدت تبعها) الولد (فيه) وقال لا يتبعها

### ✽ كتاب الأكره ✽

(هو فعل يفعله الإنسان بغيره فيزول به الرضا) ثم يفسد به اختياره إن كان ملجئا والوا  
لا يفسد ولا تزول به أهلية المكره ولا يسقط عنه الخطاب (وشروطه قدرة المكره) بكسر  
الراء (على تحقيق ما هدد) أى خوف (به سلطانا كان أو لصا) عنده ما يوجب (و)  
شرطه (خوف المكره) بفتح الراء (وقوع ما هدد به) وإذا بان يغلب على ظنه أنه يفعله (فلو  
أكره على بيع) ماله (أو شراء) سلعة (أو إقرار) بحال للغير (أو إجارة) لداره مثلا (بقتل  
أو ضرب شديد أو حبس مديد) ففعل (خير) بعد زوال الأكره (بين أن يعضى البيع)  
ونحوه (أو يفسخه) ولو أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب بسوط لا يكون أكرها إلا  
إذا كان ذا عز ومرة (ويثبت به) أى بكل واحد من البيع ونحوه (الملك) لعين أو منفعة  
(عند القبض) فلو كان المبيع عبدا فقبضه المشتري وأعتقه نفذ ويلزمه القيمة يوم  
العتق ولو معسرا (للفساد) أى لأجل فساد تمكن في العقد بسبب فقد شرط التراضي  
(وقبض الثمن كالتسليم) حال كونه (طائعا وإن هلك المبيع في يد المشتري وهو غير  
مكره) بفتح الراء على القبض (والبايع مكره) بالفتح على التسليم (ضمن) المشتري  
(قيمه للبايع ولا كره) بفتح الراء أى للبايع المكره (أن يضمن المكره) بالنسبة لغيره  
ثم يرجع المكره على المشتري بالقيمة (و) لو أكره (على أكل لحم خنزير) لحم ميتة  
ودم وشرب خمر بحبس أو ضرب أو قيد لم يحل له ذلك (وحل) الإقدام بل فرض أن  
أكره (بقتل وقطع) أو ضرب يخاف منه التلف على نفسه أو عضوه (وأنهم بصبره) وكذا  
إذا أصابته مخمصة فلم يتناول من الميتة حتى مات أنم في ظاهر الرواية (ولو) أكره (على  
الكفر) بالله أو سب النبي عليه الصلاة والسلام نعوذ بالله من ذلك (واتلاف مال

بينهما يجوز شهادتهما على أحدهما ولا يجوز على الآخر (فالجواب) أنهم ما نصرانيان شهدا على نصراني ومسلم يعق عبد بينهما (مسئلة) أي شهود عدول شهدوا بعق عبد ولا تقبل شهادتهم (فالجواب) أنهم شهدوا والعبد منكر من العدة (مسئلة) رجل له شهادة في محدود أنه لفلان فأخبره عدلان أن فلانا باعه من ذي البده أن يشهد على ما علم ولا يلتفت إلى قوله ما وكذا الوشهاد أن الطالب أبرأ المطلوب لم يمتنع من الشهادة ما لم يسعها أو يعايناه إذا قبل أي صورة إذا أخبرهما عدلان بأمر لا يسعهما الشهادة بما علمنا وشهدا به (فالجواب) أنه إذا شهدا بالنسكاح وأخبرهما عدلان أن الزوج طلقها لا يسعهما الشهادة بالزوجية فلو أخبرهما بذلك واحد فالشهادة جائزة (مسئلة) أن قيل أي شاهد من شهدا بحق ولا يعرفان المشهود عليه بالحق وتقبل شهادتهما (فالجواب) أنهم ما شاهدان شهدا على شهادة غيرهما ولا يعرفان المشهود عليه بالحق والقاضي يقول للدهي أقم البينة أن المشهود عليه هو هذا (مسئلة) أن قيل أي شاهد تقبل شهادته

مسلم) أو دعى لأحري (بقتل وقطع لا غيرهما) كالضرب والجبس (يرخص) له اظهار كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان واتلاف ماله ولا يأثم (و) لكن (يناب بالصبر) بان قتله ولم يظهر منه شيء (و) إذا لم يصبر وأتلف المال (للمالك أن يضمن المذكور) بكسر الراء (و) لو أكره (على قتل غيره) وهو محقق الدم (بقتل لا يرخص) له الاقدام (فان قتله أثم) ولو مباح الدم لا يكون أكرها أو يأثم بالترك ولو أكره على قطع يد فلان بقتل وسعه ذلك (و) يقتص المذكور (بكسر الراء) فقط (دون القاتل ونفاه أبو يوسف عنهما (ولو) أكره (على اعتاق وطلاق ففعل وقع) العتق والطلاق ولو أكرهه على الاقرار بالطلاق فأقر لا يصح اقراره (و) لكن (يرجع) المذكور بالغنى على المكره بالكسر (بقيته) أي العبد ولو معسرا (ونصف مهرها ان لم يطأها) لو المهر مسمى والا فدم المتعة وان وطئها لا يرجع بشيء (و) لو أكره (على الردة) والعياذ بالله تعالى فأظهرها وقلبه مطمئن بالإيمان (لم تنزوجه)

### كتاب الخبر

(هو منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصعر ورق وجنون فلا يصح تصرف صبي) عاقل يعقل البيع والشراء أي لا ينفذ أماً تصرف غير العاقل فلا يجوز أصلاً (وعبد بلا إذن ولي وسيد ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم) بان باع أو اشترى (وهو يعقله) ويقصده (بجزء المولى) أو المولى لو فيه مصلحة ان شاء (أو يقصده فان أتلفوا شيئاً) من نفس أو مال (ضمنوا ولا ينفذ اقرار الصبي والمجنون) لا بعمال ولا بمجذول ولا بطلاق وعتاق (وينفذ اقرار العبد في حقه لا في حق سيده فلو أقر) العبد بعمال على نفسه (لزمه بعد الحرية ولو أقر بمجد أو قود لزمه في الحال لا) أي لا يحجر حر مكاف (بسفه) هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل ولو في الخير وعندهما يحجر على الحر بالسفه (وان بلغ) الصبي (غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة ونفذ تصرفه) أي تصرف غير الرشيد (قبله) أي قبل الاجل المذكور (و يدفع اليه ماله) وجوباً (ان بلغ المدة) المذكورة حال كونه (مفسداً) وقال لا يدفع حتى يؤنس رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور في الآية هو كونه مصلحاً في ماله فقط ولو فاسقاً (وفسق) أي لا يحجر بفسق (وغفلة) وهو أن يكون سليم القلب لايته دى الى التصرفات الراجعة ويغيب في التجارات (ودين وان طلب غرامؤه) أي الديون حبسه و (حبس ليبيع ماله في دينه فلو) كان ماله ودينه دراهم فقي القاضي يأخذ (بلا أمره) اجماعاً (ولو) كان دينه دراهم وله دنانير أو بالعكس بيع الدنانير في الاول والدرهم في الثاني (في دينه) استحصانا (ولم يبيع) القاضي (عرضه وعقاره) في دينه خلافاً لهما وبقولهما بقي (وافلاس) أي لا يحجر بفلاس خلافاً لهما (فان أفلس مبتاع) أي مشتري (عين) قبضه بالاذن ولم يؤد عنه (فبائع أسوة) أي مساو (للغرماء) في غنه في باع المتاع ويقسم غنه بينهم بالخصص



لشخص مع أنه لا يعرف  
المشهود له (فالجواب) أنه  
رجل يعرف محدودا قد  
اشتهر أنه لفاتنة امرأة  
لا يعرفها ولا آهاله أن يشهد  
بأنه ملكها وإن كان  
لا يعرفها لتقبل شهادته  
ذكرها الخصاص في أدب  
القاضي وقد ذكرتها  
مبسوطة في شرح الوهبانية  
(مسئلة) أن قيل أي شهود  
هذول لا يؤدون ماشهدوا  
به عند الحاكم الشرعي الذي  
هو القاضي مع تحققتهم  
يشهدوا به ويسعهم ذلك  
ولا ياثمون (فالجواب) في  
صورتين الأولى أن العدل  
إذا علم أن الحاكم يحكم  
بخلاف معتقده فالأولى  
أن يتأخر عن الأداء عنده  
الثانية العدل الذي يعلم أن  
القاضي لا يقبل له يسعه  
التأخر عن الأداء ستر  
لعرضه من شرح الوهبانية  
(مسئلة) أن قيل أي غلامين  
شهدا على بائعهما بقبض  
ثمنهما فقبلت شهادتهما  
(فالجواب) أنهما غلامان  
أعتقتهما المشتري عقب  
الشراء فشهدا على البائع  
باستيفاء الثمن (مسئلة)  
أن قيل أي شاهدين عدلين  
شهدا على رجل أنه أعتق  
عبده ولا تقبل شهادتهما  
مع أنه ليس ابنهما ولا أبا  
ولا قريبين (فالجواب) أنهما

(فصل في بلوغ الغلام بالاحتمال والاحمال والاذواطى) (والا) أى وإن لم  
يوجد قى من ذلك (حتى يتم ثمانى عشرة سنة) عند الامام (و) بلوغ (الجارية بالحيض  
والاحتمال والحبل والا) أى وإن لم يوجد شى من ذلك (حتى يتم سبع عشرة سنة) ولم  
يذكر الازتال صريحا لانه قل ما يوجد منها (ويبقى بالبلوغ فيهما بخمس عشرة سنة)  
لقصراً عما رآه زياتنا (وأدنى المدة في حقها اثنتا عشرة سنة وفي حقها تسع سنين) هو  
المختار (فإن راعها) أى بأن بلغها هذا السن (وقالا) قد (بلغنا صدقا) ان لم يكذبها  
الظاهر (وأحكامهما أحكام البالغين) فلو أقر الغلام بالبلوغ وهو ابن اثنتا عشرة سنة  
أو أقرت الجارية به بعد تسع يقبل قولهما بالإجماع أما قبل ذلك فلا

### (كتاب المأذون)

(الأذن) شرعا (فك الحجر) الثابت بالرق أو بالصبا (واسقاط الحق فلا يتوقت) فلو أذن  
لعبده يوما أو شهرا صار مأذونا مطلقا حتى يحجر عليه (ولا يختص) بنوع فإذا أذن في  
نوع عم أذنه الأنواع كلها (ويثبت بالسكوت إذا رأى عبده يبيع ويشترى) فانه يصير  
مأذونا في غير ذلك التصرف الذى رآه ولا فيه وفي ذلك التصرف لا ينفذ (فإن أذن)  
المولى إذا نصر بها (عاما) لعبده (لأبشرا شئ بعينه) كالطعام والكسوة (يبيع  
ويشترى) ما دله من الاعيان بغبن يسير وكذا بالغبن الفاحش خلافا لما عليه دين  
أولا (ويؤكل) المأذون (بهما ويرهن) شيا لنفسه (ويرهن ويستأجر ويضارب)  
ويشارك شركة عنان (ويؤجر) ولو (نفسه) ويقرب دين (ولومدين الكن لغير زوج  
ولود والد يسيد فان أقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لهما ولو أقر بعين صح ان لم  
يكن مديونا (وغصب وودعة) بأن يقرانه غصب شئ من فلان أو أن هذا النى وديعة  
لفلان (ولا يزوج) إلا باذن ولا يتسرى مطلقا (ولا يزوج علوكه) عبدا أو أمة (ولا  
يكناب) إلا أن يجيزه المولى ولدين عليه ولا ية القبض للأول (ولا يعتق) ولو بمال  
الأ أن يجيزه المولى ولم يكن عليه دين (ولا يقرض ولا يهب) ولو بعوض ولا يتصدق  
(و يهدى طعاما يسيرا) كالزغيف ونحوه (ويضيء من يطعمه ويحط من الثمن  
بغير) قدر ما يحط التجار (ودينه) الذى وجب عليه بتجارة كبيع وشراء أو بما هو  
في معناها كقرم وديعة وغصب (متعلق برقبته) حتى (يباع به) ان لم يفده سيده) بأمر  
القاضي فان فداء لا يتعلق بالرقبة بل بالكسب فيبيع كسبه (وقسم ثمنه) بين الغرماء  
(بالخصص) وما بقى طواب به بعد عتقه وينحجر بمنحج (أى يحجر المولى (ان علم به) العبد  
(أو أكثر أهل سوقه) ان كان الأذن شائعا أما إذا لم يعلم بالأذن إلا العبد وحده كفى في  
حجره عله فقط وينحجر (ضمنما بعت سيده وجذونه ولحوقه) بدار الحرب وكذا ينجون  
المأذون ولحقوقه (مرتدا) وان لم يعلم به أحد (و) ينحجر (بالباق) وان لم يعلم به أحد  
وان عادى يعود الأذن في الصحيح (والاستمسلا) بأن ولدت من المولى فادعاء كان حجرا  
(لا) ينحجر (بالتدبير وضمنهم ما قيمتهما) فقط (للغرماء) لو علمه ما من محط



رجلان باع عبدان  
شخص وقبضه ثم اتفقا  
شهادته أنه أعتقه لا  
تقبل شهادتهما لأنهما  
يريان أنفسهما عن العدة  
(مسئلة) أن قيل أي مسلمين  
شهادة شهادة وشهد  
نصرانيان بضدها فقبلت  
شهادة النصرانيين دون  
المسلمين (فالجواب) أن هذا  
رجل مات فشهد بانان له  
مسلمان أن اباهما مات  
نصرانيا وشهد نصرانيان  
أنه مات مسلما فانه تقبل  
شهادة النصرانيين لاثبات  
الاسلام من العدة (مسئلة)  
أن قيل أي شاهد متصف  
بالفسق تقبل شهادته مع  
ثبوت هذا الوصف له  
(فالجواب) أنه الرجل  
الوجيه وذو المروءة يجب  
قبول شهادته وإن كان  
فاسقا في قول أبي يوسف  
رحمه الله ذكره في البرازية  
ووجه ظاهر والله أعلم

### كتاب الوكالة

(مسئلة) أن قيل أي رجل  
وكل رجل أن يشتري له  
عبدًا بألف ودفع إليه  
الالف فلزمته ألف أخرى  
للوكيل ولم يحصل على العبد  
(فالجواب) أن هذا الرجل  
لما دفع الالف إلى الوكيل  
وضعه في منزله واشترى  
العبد وقبضه فلما انصرف  
إلى منزله يطلب الدراهم

(وإن أقر بعد حجرة بما في يده) أنه أمانة لغيره أو غصب منه أو أقر بدين على نفسه  
(صح) فيقضي بما في يده وقال لا يصح (ولم يملك سيده ما في يده لو أحاط دينه بحاله  
ورقبته فبطل تحريره) أي المولى (عبدان من كسبه) وقال لا يملكه فيعتق ويغرم  
قيمته للغرماء لو موثرا (وإن لم يحط) الدين بحاله ورقبته (صح) التحرير اتفاقا (ولم  
يصح بيعه) شيئا (من سيده إلا بمثل القيمة) فلو باق لم يصح (وإن باع سيده منه بمثل  
قيمته أو أقل صح ويبطل الثمن لو سلم) المولى المبيع إلى المأذون المدين (قبل قبضه)  
ولو كان الثمن عرضا لا يبطل (وله) أي للمولى (حبس المبيع بالثمن) أي بسبب الثمن  
هذا إذا كان المأذون مديونا واللام يجوز بينهما بيع ولو باع المولى منه باكثر أمر بمحط  
الزائد أو فسخ العقد لحق الغرماء (وصح اعتاقه) أي اعتاق المولى عبده المدين  
(و) لكن (ضمن) المولى (قيمته لغرمائه) إذا كانت مثل الدين أو أقل وإن كان الدين  
أقل ضمنه لا غير وإن شاؤا اتبعوا العبد بكل ديونهم واتباع أحدهما لا يبرأ الآخر  
فهما مثل الكفيل مع المكفول عنه (وطوبى) العبد (بما بقى) من الديون (بعد عتقه)  
وصح تدبيره ولا ينحجر ويخير الغرماء كعتقه (فإن باعه) أي المدينون بمحيط (سيده  
وغيبه المشتري ضمن الغرماء البائع قيمته) لتعديه (فإن رد) العبد (عليه) أي على  
البائع (بغير رجوع) المولى (بقيمته) على الغرماء (و) يكون (حق الغرماء في العبد أو  
ضمن الغرماء) (مشتريه أو أجازوا المبيع وأخذوا الثمن) لا قيمة العبد (وإن باعه سيده  
وأعلم) (المشتري) (بالدين) يسقط خيار المشتري لا الغرماء (فلا غرماء رد المبيع) إذا باع  
بشمن لا يفي بديونهم وكان الدين حالا لا المبيع بغير طلب الغرماء والا فالبيع نافذ ولو  
المانع (فإن غاب البائع) وقد قبضه المشتري (فالمشتري ليس بخم لهم) لو منكر  
دينه خلا فالأبى يوسف ولو مقرر الخصم وإن غاب المشتري فالبائع ليس بخم إجماعا  
حتى يحضر المشتري (ومن قدم مصر أو قال أنا عبد زيد) مأذون في التجارة (فأشترى  
وباع) فهو مأذون وحينئذ (لزمه كل شيء من التجارة) وكذا لو اشترى وباع ساكتا عن  
لذنه وحجره كان مأذونا استحسانا (و) لكن (لا يباع) لذنه إذ لم يف كسبه حتى يحضر  
سيده فإن حضر وأقر بذنه (أو أثبتته الغريم بالبيعة) (بيعه) في الدين (والألا) يباع  
ويطالب به بعد العتق (وإن أذن للضي أو المعتوه الذي يعقل البيع والشراء وليه وهو  
أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم الوالي أو القاضي أو وصيه أما الأم أو وصيهما فلا يصح  
إذ هما كذا أمير البلدة (فهو) أي كل واحد منهما (في الشراء والمبيع كالعبد المأذون)  
في كل أحكامه

### كتاب الغصب

(هو) (شرعا) إزالة اليد المحقة بإثبات اليد المبطله في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير  
إذن مالكه لا خفية فلا يتحقق في ميتة وحر وخمر مسلم ومال حربي وعقار ووديعة ورمقة  
فلا يستفاد لعبد الغير (وحمل) أي تحميل (الدابة غصب لا الجلوس على البساط

ووجدتها قد صرفت ومات  
العبد في منزله فلو قيل أن  
يرجع على الموكل بألف  
أخرى والألف التي كانت  
عنده أمانة والعبد ملك  
أمانة أيضا من العدة (مسئلة)  
ان قيل أي رجل وكل رجل  
يشترى له شيئا بعينه فاشترى  
الوكيل ابتداء بنفسه لنفسه  
ولا يقع البيع للموكل مع أنه  
لم يخالف صريح عبارته في  
مقدار الثمن ولا في جنسه  
(فالجواب) أن هذا الوكيل  
لم يسم له الموكل غنما فاشترى  
الوكيل بخنطة في الذمة أو  
بعينها يكون مشتريا لنفسه  
لأن العرف انهم يشترون  
الاشياء بالدرهم والدنانير  
لا بغيرهما فالوكالات تنقيد  
بالعرف والعادة (مسئلة)  
ان قيل أي وكيل لا يملك  
عزله ولومات الوكيل بنفسه  
أومات الموكل وليست هذه  
الوكالة دورية بل هي عتاق  
ولا طلاق (فالجواب) أن  
هذا يتصور في الرهن  
الموضوع على يد عدل أو يد  
المرتهن إذا وكلهما أو أحدهما  
أو غيرهما ببيع الرهن  
وشرطت الوكالة بالبيع  
في عقد الرهن فإن الوكيل  
لا ينعزل بعزله ولا بوجوب  
المرتهن ولا بوجوب الوكيل  
عند أبي يوسف بل تنتقل  
الوكالة الى وصيه ذكره ابن  
هبان (مسئلة) ان قيل

ويجب على الغاصب (ردعينه) أي المغمصوب الى المالك ان كان قائما (في مكان غصبه)  
أو (ردمته ان هلك) عند الغاصب ولو بفعل غيره (وهو مثلي) كالمكيل والموزون (وان  
انصرف) أي انقطع (المثلي) عن أيدي الناس وان كان يوجد في البيوت (فقيمه يوم  
الحصومة) أي وقت القضاء وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع  
وربما (وما لا مثل له) كالعدديات المتفاوتة كالتياب والدواب والبطيخ والرمان تحت  
قيمه يوم غصبه (اجمعا) (فان ادعى) الغاصب (هلاكه حبسه الحاكم حتى  
يعلم انه لو بقي لانه يومه) اذ لم يظهره (قضى عليه ببذله) أي المثل أو القيمة  
ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك و رهنه فبرهان الغاصب  
أولى (والغصب) انما يتحقق (فيما ينقل فان غصب) أي أخذ (عقارا وهلك في يده) بأن  
صار حجرا أو محررا أو نحوهما (لم يضمنه) خلافاً لمحمد وبقوله يقتضي الوقف ذكره  
العيني (وما نقص بسكناه) وعمله بأن كان عمله الحداة أو القصار (وزراعته ضمن  
النقصان كما يضمن اتفاقا (في النقلي) اذا تنقصت قيمته (وان استغله) فنقصه  
الاستغلال (تصدق بالغلة) خلافاً لأبي يوسف (كالموكل تصرف في المغمصوب والوديعة)  
والمستعار بأن باعه (وربيع) فيه فانه يتصدق بالبيع (وملك) المغمصوب (بلا حل انتفاع  
قبل أداء الضمان) وقبل الإبراء وتضمن المالك أو الحاكم القيمة وبعد وجود واحد  
منهما يحمل (بشيء وطبخ) بأن غصب شاة أو ذبها وشواها أو طبخها (وطحن وزرع) بأن  
غصب خنطة وطحنها أو زرعها (وأخذ سيف أو أناة لغير الجرين) أي الذهب والفضة  
فلو ضرب الجرين دراهم أو دنانير أو أناة لم يملكه وهو مال كجنانا (وبناء على ساحة)  
إذا كانت قيمة البناء أكثر منها (ولو ذبح شاة) ونحوها مما يؤكل بغير إذن مالكها (أو  
خرق ثوبا) مغمصوبا خرقا (فاحشا) يبطل عامة منفعته (ضمن) للمالك (القيمة وسلم  
المغمصوب اليه) أي الى الغاصب (أو ضمن النقصان) وأخذ المالك وكذا الحكم لو قطع  
يدها أو قطع طرف دابة غير ما كولة (وفي الخرق اليسير ضمن نقصانه) وأخذ المالك  
الثوب والصحيح ان الخرق القاحش ما بقوت به بعض العين وجنس المنفعة واليسير  
ما لا بقوت به شيء من المنفعة (ولو غرس أو بنى في أرض الغير قلعا وردت) الأرض الى  
مالكها ان طلب (وان نقصت الأرض بالقلع ضمن) مالك الأرض (له) أي الغاصب  
(البناء والغرس) أي قيمتهما ان شاء حال كون كل منهما (مقلوعا ويكون) كلاهما  
(له) أي يضمن قيمة بناء أو شجر يؤمر بقلعه (وان) غصب ثوبا ثم (صبغه أو سويقا  
ثم) (ات السويق يضمن) أي يملكه به وخلطه (ضمنه) المالك (قيمة ثوب أبيض ومثل  
السويق أو أخذهما) المالك (وعزم ما زاد الصبغ والسمن)

(فصل) إذا غيب الغاصب المغمصوب وضمن للمالك (قيمه لم يملكه) وكذا علك  
بأداء الضمان أو بحكم القاضي عليه بالضمن ان (و) لو اختلفا في قيمته ولا بينة لهما  
كان (القول في القيمة للغاصب مع عينه) لانه منكر لزياده (والبينه للمالك) لو أقامها  
لأنها مثبتة للزيادة (فان ظهر) المغمصوب (وقيمه أكثر) مما ادعى الغاصب (وقد ضمنه)

أي رجل مسلم يجوز تركه  
الذي يبيع الخمر ويبيع  
منه (فالجواب) أنه مسلم  
أوصاه ذمي ومات وفي ملكه  
خمر يبيع تركه كسبله الذي  
يبيع الخمر في هذه الصورة  
بالإجماع لأنه إنما يוכל  
بحكم النيابة عن الذي لا  
يحكم ملكه في الخمر وذلك  
جائز من وسيط المحيط  
(مسئلة) أن قيل أي شيء  
لوفعله الإنسان جاز ولو وكل  
بفعله وكلا ولا واحد لم يجز  
ولو وكل به وكليين جاز  
(فالجواب) أنه لا يباع  
مال أحد الابنين من الآخر  
جاز ولو وكل به وكلا واحدا  
لم يجز ولو وكل وكليين  
بذلك جاز نظرا في العمادة  
عن العدة

### ﴿كتاب الأقرار﴾

(مسئلة) أن قيل أي رجل  
أقر ولم يلزمه المال حتى  
يكرر الأقرار (فالجواب)  
أنه المقر بالزنا لا يجب عليه  
مهر الزنية حتى يكرر الأقرار  
بالزنا وقدير إذا في السؤال  
في الصورة السابقة ويجاب  
بأنه شخص أقر لشخص  
بأنه درهم فقال المقر له  
ليس لي عليك شيء فإنه يبرأ  
ولا يستحق المقر له شيئا  
حتى يكرر الأقرار ويصدق  
المقر له بعد التكرار ولنا  
جواب آخر على غير ظاهر  
الرواية وهو أن التكرار

يقول المالك أو بينة) أقامها المالك (أو نكول الغاصب) عن اليمين (فهو) أي  
المغضوب (للاغصوب ولا خيار للمالك) في أن يرد القيمة ويأخذ المغضوب (وإن ضمنه  
بيمين الغاصب فالملك يعفى الضمان أو يأخذ المغضوب ويرد العوض) وإن ظهر  
وقيمة مثل ما ضمن الغاصب أو أقل يتخير المالك أيضا في الاصح (وإن باع المغضوب  
فضده منه المالك نفذ بيعه وإن حرره ثم ضمنه لا يعتق (وزوائد المغضوب أمانة) في يده  
الغاصب متصلة كانت كاليمين والجمال أو منفصلة كولد المغضوب واللابن وغرة  
البستان (فتضمن بالتعدي) من الغاصب (أو بالمنع بعد طلب المالك) وبغيرهما  
لا تضمن لأنهما أمانة (وما نقصت الجارية بالولادة) في يده الغاصب (مضمون) ولكن  
(يجبر) النقصان (بولدها) أي بقيمته أو بغرته إن وفيه والافسقط بحسابه ولو ماتت  
وبالولد وفاء كفي وهو الصحيح (ولو زنى) الغاصب أو غيره (بمغضوبه فردت) حاملا  
(فانت بالولادة ضمن) الغاصب (قيمتها) يوم علق (ولا يضمن الحرة) لأنها لا تضمن  
بالغصب (و) لا يضمن (منافع الغصب) أي المغضوب سواء استوفاه أو عطلها إلا إذا  
كان وقفا أو مال يتيم أو معدلا لاستقلاله ويجب أجر المثل وبه يقتضى إلا في الأخيرة إذا  
سكن بتأويل ملك أو عقد (و) لا يضمن (خمر المسلم أو خمره) بالأتلاف (ضمن) المسلم  
بأثلا فهما (لو) كالأذى وإن غصب من مسلم خمر الخليل (بما لا قيمة له كتنشيس) أو جلد  
ميتة قد بغي) بماله قيمة كالقرط والعص (فلهما) أخذهما ورد ما زاد الدباغ (وللغاصب  
حبسه حتى يستوفي حقه (وإن أنلفه ما ضمن الحبل فقط) دون الجلد ولو هلك في يده  
لا يضمن بالإجماع ولو خللها بذى قيمة كان له ملكه ولا شيء عليه ولو دبح الجلد بما لا  
قيمة له كتراب أخذه المالك مجانا (ومن كسر معزفا) وهو آلة اللهو بخلاف طبل غزو  
ودف عرس ونحوه (أو أراق سكرًا) وهو النبي من ماء الرطب (أو منصفًا) وهو ما ذهب  
نصفه بالطبخ لمسلم (ضمن) قيمة السكر والنصف لأمثلها وقيمة المعزف خشبًا ونحوها  
صالحا لغير اللهو (وصح يبيع هذه الأشياء) وعندهما لا تضمن ولا يبيع بيعها (ومن  
غصب أم ولد أو مدبرة فماتت) في يده (ضمن قيمة المدبرة) لا قيمة (أم الولد) وقال لا يضمنهما  
لتقومهما

### ﴿كتاب الشفعة﴾

(هي) شرعا (تملك البقعة جبرًا على المشتري بما قام عليه) أي بمنزلة لو مثليها أو لافقيمتها  
(وتجب للتخليط في نفس المبيع) بأن يكون المبيع مشتركا بين جارين فباع أحدهما  
من أجنبي (ثم) إن لم يكن أو سلم تجب للتخليط في حق المبيع كالشرب والطريق إن  
كان كل منهما (خاصا) كشراب نهر صغير لا تجري فيه السفن وطريق لا ينفذ  
للجبار الملاصق) وهو الذي دار على ظهر الدار المشفوعة وبابه في سكة أخرى (وواضع  
الجدوع على الحائط والشريك في خشبة) كائنة (على الحائط) من غير أن يملك كل  
منهما شيئا من الحائط (جار) من الحائط لا شريك فلا يستحقها مع الشريك (على)

أي تجب على (عدد الرؤس) دون مقادير الاملاك (بالبيع وتستقر بالشهاد) في مجلسه أي طلب الموائمة فلا تبطل بعده (وتكفل بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي) ويثبت ملك الشفيع بمجرد الحكم قبل الاخذ

### باب طلب الشفعة والخصومة فيها

(فان علم الشفيع بالبيع أشهد في مجلسه) أي مجلس علمه (على الطلب) وان امتد المجلس كالحجرة هو الاصح كفي الدرر خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على القور وعليه الفتوى (ثم أشهد على البائع لو) العقار (في يده أو على المشتري) وان لم يكن ذا يد (أو عند العقار ثم لا تسقط) الشفعة بعد الطلين (بالتأخير) أي بتأخير طلب الخصومة مطلقا وبه يفتى وقيل يفتى بقول محمد وزفران آخره شهرا بلا عذر بطلت فان طلب الشفيع الشفعة (عند القاضي سأل) القاضي (الدعي عليه) وهو المشتري عن مال يملكه الشفيع لما يشفع به (فان أقر بملك ما يشفع به أو نكل) عن اليمين على العلم (أو برهن الشفيع) على أن مال يملكه (سأله) أي القاضي المشتري (عن الشراء) فان أقر به أو نكل وقت الدعوى (بل) يلزمه احضاره (بعد القضاء) بالشفعة والمشتري حبس الدار قبض ثمنه فلو قيل للشفيع بعد القضاء أد الثمن فأخر لم تبطل شفيعته (وخاصم) الشفيع بطلب الشفعة المشتري مطلقا (البائع لو) العقار (في يده) لكن (لا يسمع) القاضي (البينة) عليه (حتى يحضر المشتري) لانه المالك (في يده) القاضي (البيع بمشهده) أي بحضوره ولو لم يشرط حضور البائع ويقضي بالشفعة (والعهدة) أي ضمان الثمن عند الاستحقاق (على البائع والوكيل بالشراء خصم للشفيع مالم يسلم) الدار (الى الموكل) فان سلم اليه فالوكيل هو الخصم (والشفيع خيارا لولية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه) أي من كل واحد منهما (وان اختلف الشفيع والمشتري في مقدار الثمن) والدار مقبوضة والثمن منقود (فالقول للمشتري) بيمينه لانه منكر (وان برهنا للشفيع) لان يمينته ملزمة (وان ادعى المشتري ثمننا وادعى بائعه أقل منه ولم يقبض) البائع (الثمن اخذها) أي الدار الشفيع (بما قال البائع) من الثمن (وان قبض اخذها بما قال المشتري) ولو عكسا فمقبوضة القول للمشتري وقبله يتحالفان وأي نكل يعتبر قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع وياخذ الشفيع بما قال البائع (وحط البعض يظهر في حق الشفيع) فياخذ بالباقي (لاحط الكل و) (لا الزيادة) فياخذ بكل المسمى (وان اشترى دارا بعرض أو بعقار اخذها الشفيع بقيمة) أي العرض والعقار (و) اخذها (بمثله) أي الثمن (لو) كان (ماليا) وبمجال لومو جلاؤ) يطلب الشفعة في الحال و (يصبر حتى يضي الاجل) فياخذها و (اخذها) بمثل الحجرة وقيمة الخبز وان كان الشفيع ذميا) وكان الثمن خمر أو خنزيرا (و) (اخذها) بقيمة مالو) كان الشفيع (مسلم) وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير

شرط في الاقرار بالادبون قياسا على الشهادة في الزنا (مسئلة) ان قيل أي رجل قال لفلان على كذا كذا دينارا ماذا يلزمه (فالجواب) انه يلزمه أحد عشر دينارا لان هذا عبارة عن عدد دين ومابعد العشرة ينصب للتفسير وهو أدنى ما يذكر ويفسر من العدة (مسئلة) ان قيل أي رجل قال لفلان على كذا وكذا دينارا ماذا يلزمه (فالجواب) انه يلزمه أحد وعشرون دينارا لان هذا أقل عدد دين يعطف أحدهما على الآخر كذا في العدة

### كتاب الصلح

(مسئلة) ان قيل أي رجل صالح آخر على أن يترك حقه في شيء معين على مال معلوم فيسقط حق المصالح ولا يلزم المصالح المال الذي صالح به ويجبر على رده لو أخذه (فالجواب) ان هذا شفيع صالحه المشتري على ترك حقه في الشفعة يسقط حقه ولا يلزمه المال ويجبر على رده لو أخذه وجوابه آخر وهو الحجرة اذا قال لها الزوج اختارني بألف فاختارت مع ولا شيء لها من الالف وكذا الحكم في العين ويجاب أيضا بالصلح عن اسقاط الكفاة بالنفس

﴿كتاب المضاربة﴾

(مسئلة) ان قيل أى مضارب أنفق في طعام عبدا اشتراه للمضاربة ويكون خارا للاتفاق متبرعا به (فالجواب) انه مضارب في ألف اشترى عبداً ألفين ألف للمضاربة وألف من عنده يكون متطوعا في الاتفاق لانه لم يبق في يده شئ من رأس المال الآن يرجع الامر الى القاضي فيأذن بالنفقة فانه ثمه يرجع والله أعلم

﴿كتاب الهبة﴾

(مسئلة) ان قيل أى رجل وهب لابنه الصغير أو الكبير أو لزوجته هبة وباز له الرجوع فيها (فالجواب) ان هذا رجل ابناه وزوجته محالون لاجنسي ونهبة المملوك هبة لسيده (مسئلة) ان قيل أى رجل وهب لآخراة موطئها الموهوب له فلما مات الوهاب ردت الهبة ووجب العقر (فالجواب) انها هبة مريض مات في مرضه ذلك وعليه دين مستغرق (مسئلة) ان قيل أى شئ اذا وهبه انسان لآخر وقيل وجب على الموهوب له أن يدفع ثمنه الى الوهاب (فالجواب) ان هذا المسلم فيه اذا وهبه رب السلم للمسلم اليه وقيل فعليه

بالرجوع الى ذمى أسلم أو فاسق تاب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري (و) أخذها الشفيع (بالثمن وقيمة البناء) قيمة (الغرس) مستحق القلع (لو بني المشتري أو غرس أو كلف) الشفيع (المشتري قلعهما) وعند أبي يوسف ان شاء أخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس أو ترك (وان قلعهما) أى البناء والغرس (الشفيع فاستحق رجوع) الشفيع (بالثمن فقط) أى لابقية البناء والغرس (و) أخذها الشفيع (بكل الثمن ان خربت الدار أو جف الشجر) بلا فعل (و) يأخذ الشفيع (بحصة العرصة) من الثمن ان قسم على قيمة الارض وقيمة البناء وقت العقدان شاء (ان نقض المشتري البناء) أو نقضه أجنبي (والنقض له) أى البناء المنقوض للمشتري (و) أخذها (بثمرها ان ابتاع أرضا ونخلها وغرا) استحسانا لاتصاله (أو أثمر) بعد الشراء (في يده) فان قطعه المشتري ثم جاء الشفيع لا يأخذ الثمن في الفصيلين (وان جده) أى قطعه (المشتري) في الفصل الاول (سقط) عن الشفيع (حصته من الثمن) وان جده في الفصل الثاني يأخذ الارض والنخل بكل الثمن

﴿باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب﴾

(انما يجب الشفعة) قصدا (في عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر وتثبت في غير العقار تبعا كالشجر والتمر (لا يجب) في عرض وفلاكو وبناء ونخل يباع بالاعرصة ودار جعلت مهرا أو أجرة أو بدل خلع أو بدل (صلح عن دم عمد أو عوض عتق) وكذا لا يجب في دار ورثت أو تصدق بها (أو وهبت بلا عوض مشروط) وان قبول بيعها مال لأن معنى البيع تابع وأوجبها في حصته المال (أو) دار (بيعت بخيار للمائع) فان أسقط الخيار وجبت ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح ولو كان الخيار للمشتري يجب في الحال (أو بيعت) الدار بيعا (فاسد ما لم يسقط حق الشفيع) فان سقط حق فسخه (بالبناء) أى بناء المشتري فيها أو بيعه أياها وجبت الشفعة (أو قسمت بين الشركاء) فلا شفعة لجارهم (أو سلمت شفعة ثم ردت بخيار رؤية أو) بخيار (شرط أو) بخيار (عيب بقضاء) راجع للعب فقط (وتجب لو ردت بلا قضاء أو تقايلا) بعد القبض لانه قبله فسخ من الاصل

﴿باب ما تبطل به الشفعة﴾

(وتبطل بترك طلب الموائمة) فور او قيل أن لا يطلب في مجلس أخبر فيه بالبيع وتقدم ترجمته أو ترك طلب التقرير بأن لم يشهد على أحد المتبايعين ولا عند العقار (و) تبطل (بالصلح من الشفعة على عوض وعليه رد) وتبطل بتسليمها بعد البيع لا قبله (و) تبطل (بعوت الشفيع لا المشتري) تبطل (بييع ما يشفع به قبيل القضاء بالشفعة) علم بالشراء أو لا فلو مات أو باعه بعد القضاء بها لا تبطل (ولا شفعة ان باع أصيلا كان أو وكيلًا أو يبيع له) وهو الموكل (أو ضمن الدرك) أى الاستحقة (عن البائع ومن ابتاع أو ابتاع له فله الشفعة) أى يجب الشفعة للمشتري مطلقا سواء

أن يرد رأس المال اليه  
لأنه بمنزلة الاقالة وأوقال  
أبرأئل عن نصف السلم فيه  
وجب عليه رد نصف رأس  
المال لأن السلم نوع بيع  
وفي البيع إذا اشترى شيئاً  
ثم قال المشتري للبائع قبل  
القبض وهبت لك نصفه  
وقبل البائع يكون اقالة في  
النصف بنصف الثمن

### ﴿كتاب الاجارة﴾

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
استأجر غيره لعمل معين بأجر  
معين فلما تم العمل لزمه ثلث  
الأجر (فالجواب) أن هذا  
رجل استأجر ثلاثة نفر لم  
يكونوا شركاء على عمل  
فقبولوا ثم واحد منهم عمل  
الكل فله ثلث الأجر ولا  
شيء للآخرين لأنهم لم  
يكونوا شركاء وكان لكل  
واحد ثلث العمل بثلث الأجر  
فاذا عمل الكل كان متطوعاً  
في الثلثين فلا يستحق أجراً  
(مسئلة) رجل له قدر نحاس

أراد أن يذبحها وتكون  
مضمونة على المستأجر كيف  
يصنع (فالجواب) أنه يبيع  
نصفها منه بقيمة الكل ويؤجر  
النصف منه (مسئلة)  
استأجر دابة على أن يركب  
سبع فرامخ بسبعة دراهم  
على أن يعطيه على رأس كل  
فرمخ حقه ومع المستأجر  
ثلاثة دراهم وزن أحدهما  
درهم والثاني درهمان

اشترى اصالة أو وكالة (وان قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم) الشفعة (ثم علم انها  
بيعت بأقل) منه (أو) بيعت (ببرأ وشعير قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة) بخلاف ما  
إذا علم انها بيعت بعبد قيمته ألف أو أكثر حيث يصح التسليم كما إذا علم انها بيعت  
بأكثر من ألف (ولو بان انها بيعت بدنانير قيمتها ألف) أو أكثر (فلا شفعة) وان  
كان أقل فهو على شفعته (وان قيل له ان المشتري فلان فسلم فبان انه غيره فله الشفعة)  
ولو علم ان المشتري هو مع غيره فله أن يأخذ نصيب غيره (وان باعها الأذراعاً) أو شبرا  
عرضاً وعام الطول (في جانب الشفيع فلا شفعة له وان ابتاع) منها (سهماً بثمن)  
أي بثمان الكل الأدرهما (ثم ابتاع بقيتها ب درهم فبالشفعة للجاري السهم الاول) بما  
اشترى (فقط) أي دون السهام الباقية (وان ابتاعها بثمن ثم دفع) للبائع (ثوباً) عوضاً  
(عنه) فالشفعة بالثمن لا بالثوب ولا تكرر الحيلة لاسقاط الشفعة والوكالة (عند أبي  
يوسف وعند محمد تكرر) ويقبى بقول أبي يوسف في الشفعة وبقول محمد في الوكالة  
(وأخذ) الشفيع (حظ البعض بتعدد المشتري) أي إذا اشترى خمسة مثلاً داراً من  
رجل فللشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم ويترك الباقي أو يأخذ الكل (لا يتعدده)  
البائع) أي ان اشترها رجل من خمسة أخذ الشفيع كلها أو تركها وليس له أن  
يأخذ البعض دون البعض (وان اشترى نصف دار غير مقسوم أخذ الشفيع حظ  
المشتري) أي النصف (بقسمته) أي بقسمة المشتري مع البائع في أي جانب كان ان  
شاه أو ترك وليس له نقض القسمة بخلاف ما إذا كان مقسوماً ولم يكن بمحذاه دار  
الشفيع مع فلا شفعة فيه (وللعبد) المأذون المدون (الأخذ بالشفعة من سيده كعكسه)  
أي إذا باع العبد المدون فلم يولاه الشفعة بخلاف ما إذا لم يكن عليه دين مستغرق  
والعبد بائع فانه لا شفعة للولي أمالواشترى فلم يولاه الشفعة (وصح تسليم الشفعة من  
الاب والوصى) حتى لو اشترى رجل داراً وشفيعها صبي فسلم أبوه أو الوصي صح وليس  
للصبي أن يأخذها إذا بلغ (و) صح تسليم الشفعة من (الوكيل) في مجلس القاضي  
لا في غير

### ﴿كتاب القسمة﴾

(هي جمع نصيب شائع في) نصيب (معين و) هي (تشتمل على الإفراز) أي التمييز  
(والمبادلة وهو) أي الإفراز (الظاهر في المثل) كالمكيلات والموزونات (فيأخذ)  
أحد الشرى يكتن (حظه) حال غيبة صاحبه (وهي) أي المبادلة الظاهرة (في غيره) أي  
غير المثل كالحيوانات والعروض (فلا يأخذ) أحدهما نصيبه عند غيبة صاحبه  
(ويجبر) الشرى على القسمة (في متحد الجنس عند طلب أحد الشرى) القسمة (لا)  
يجبر (في غيره) أي غير متحد الجنس (ونفد) للقاضي (نصب قائم) لرزقه من بيت  
المال (ليقسم بلا أجر والا) أي وان لم ينصب قائماً لرزقه منه (فينصب قائم يقسم)  
بأجر على المتقامين (بعد الداروس) أي رؤوس الجميع وعندهما على قدر الانصاف

والثالث أربعة سليف

يصنع (فالجواب) أنه يركب  
فرضها ويعطيه درهماً  
وزنه درهم ثم يركب فرضها  
آخر فإذا تم له فرضها استرد  
الدرهم الأول ويعطيه  
ما وزنه درهمان ثم يركب  
فإذا تم له ثلاثة فراضخ  
أعطاه أيضاً ما وزنه  
درهم ثم يركب فإذا تم له  
أربعة فراضخ استرد الدرهمين  
الذين وزنه ما ثلثة قدرهم  
وأعطاه ما وزنه أربعة  
درهم ثم يركب فإذا تم له  
خسة فراضخ أعطاه درهمين  
آخرين ثم يركب فإذا تم له ستة  
فراضخ أعطاه الدرهم الذي  
وزنه درهمان واسترد الذي  
وزنه درهم ثم يركب فإذا تم  
له سبعة فراضخ أعطاه  
الدرهم الذي استرده (مسئلة)  
رجل استأجر داراً سنين  
معلومة ويخاف أن يغدر  
به الآخر فيقرر بدين قاذح  
قبل مضي المدة فتتفسخ  
الاجارة كيف يصنع  
(فالجواب) أنه يجعل لكل  
سنة أجر أقل قليلاً ويجعل  
للسنة الأخيرة بقية الاجرة  
وهو معظمها (مسئلة)  
عكس السابق) لو خاف  
رب الدار أن يز يد المستأجر  
فتبطل الاجارة كيف  
يصنع (فالجواب) أنه بعكس  
ما تقدم فيجعل معظم الاجرة  
للسنة الأولى وشيئاً يسيراً

(ويجب ان يكون) القاسم (عدلاً أميناً عالماً بالقسمة ولا يتعين قاسم واحد) لثلاث  
يتحكم بالزيادة (ولا يشترك القسام) خوف تواطئهم \* (ولا يقسم العقار بين الورثة  
باقترارهم) أنه ميراث لهم من فلان (حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة) وقال لا يقسم  
باعترافهم (و) يقسم (في المنقول) والعقار المشتري (ودعوى الملك بقولهم) دون  
البينة (ولو برهن أن العقار في أيديهم لم يقسم حتى يبرهنوا أنه لهم ولو) حضر وارثان  
(برهنوا على الموت وعدد الورثة والدار في أيديهم ومعهم وارث غائب أوصى قسم)  
الدار (ونصب وكيل) يقبض نصيب الغائب (أو وصى يقبض نصيبه) أي الصبي  
ولا بد من أصل البينة على الميراث عنده أيضاً خلافاً لهما (ولو كانوا) أي الشركا  
مشتريين) وأقاموا البينة على الشراء (وغاب أحدهم وكان العقار في يد الوارث  
الغائب) أو الطفل (أو حضر وارث واحد) وبرهن على الموت وعدد الورثة والدار في  
يده ومعه وارث غائب أوصى (لم يقسم) في المسائل الثلاث (وقسم) المال المشترك  
(بطلب أحدهم ولو انتفع كل منهم) بنصيبه بعد القسمة (وان تضرر الكل لم يقسم  
الابرضاهم وان انتفع البعض وتضرر البعض لقله حظه قسم بطلب ذي الكثير فقط)  
أي لا بطلب صاحب القليل في الأصح (ويقسم) القاضى (العروض) حال كونها (من  
جنس واحد) جبراً (ولا يقسم الجنسيتين) بعضهما في بعض لوقوعهما معاوضة لا تعميماً  
فيعتمد التراضي دون الجبر (و) لا (الجواهر) سواء اختلف الجنس أو لا كإرا كانت  
أوصفاً (والزريق) وعندهما يقسم (و) لا (الحمام والبر والراحا) وكل ما لا ينتفع به  
بعد القسمة (الابرضاهم) راجع للمسائل الست (دور مشتركة أو دار وضعة أو دار  
وحاوت قسم كل منها) (على حدة) مطلقاً ولو متلازمة في محلتين أو مصرين وقالان  
كان الكل في مصر واحد فالو أي فيه للقاضى (ويصور القاسم ما يقسمه) على قرطاس  
ليرفعه للقاضى (ويعدله) أي يسويه على سهام القسمة (ويذكره) ليعرف قدره  
(ويقوم البناء ويغرز) أي يميز (كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصباء بالأول  
والثاني والثالث) وهم جراً (ويكتب أسماءهم ويقرع) لتطيق القلوب (فنخرج  
أسمه أو أقله السهم الأول ومن خرج ثانياً أقله السهم الثاني) إلى أن ينتهي إلى الأول  
(ولا يدخل في القسمة) لعقار أو منقول (الدرهم الابرضاهم فان قسم بينهم) ولا حدهم  
مسيل) ما (أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف) المسيل أو الطريق  
(عنه) أي عن ملك الآخر (ان أمكن والافسخت القسمة) اجماعاً واستوفت (سفل  
له) أي فوقه (علو) مشترك كان (وسفل مجرد) مشترك والعلو آخر (وعلو مجرد)  
مشترك والسفل آخر (قوم كل) ذلك (على حدة وقسم بالقيمة) عند مجرد به يبقى  
(وتقبل شهادة القاسمين) وان قسمهما بأجر في الأصح (ان اختلفوا) بأن أنكر بعض  
الشركا بعد القسمة استيفاء نصيبه فشهدا بالاستيفاء ولو شهد القاسم الواحد لا تقبل  
بالاجماع (ولو ادعى أحدهم ان من نصيبه شيئاً يد صاحبه) (والحال انه قد أقر)  
المدعى (بالاستيفاء لم يصدق الابنية) أو أقر ان لهم أو نكوه (وان قال استوفيت)



في باقى المدة **مسئلة**  
لو خاف كل واحد من الاجير  
والمستأجر ماذا كرنا كيف  
يصنعان **والجواب** ان  
يجعل للسنة الاولى شيئا  
كثيرا من الاجرة والسنة  
الاخيرة مثله كذا في وسيط  
الحيث

### كتاب العارية والوديعة

(مسئلة ان قيل أى شئ  
استعاره رجل فطلبه المعير  
لم يكن له أخذه **وسكان**  
للمستعير منعه منه **والجواب**  
انه فرس استعاره انسان  
ليغزو عليه فلقبه المعير في  
دار الشرك في موضع لا  
يوجد المركب بالشراء ولا  
بالكراء فليس له ان يسترده  
ولكن يتركه بأجرة المثل  
وكذلك رزق الدهن والسفينة  
اذا اراد استردادهما في  
المغارة وفي لجة البحر وكذلك  
في الجارية اذا استعارها  
لترضع ولده وقد ألفها الصبي  
بحيث لا يصبر عنها لان  
المعروف عرفا كالمشروط  
شرطا من العدة وكذا حكم  
المستعار لبرهنه المستعير  
وقد ردت في السؤال نفي  
هذا الصورة كلها ويجاب  
بأنه أرض أجرها المالك  
من شخص ثم أعارها منه  
فان الاعارة تكون فسحا  
للاجارة فاذا زرعه المستعير  
لا يملك المعير أن يسترجعها  
منه لانيه من الضر وعليه

حقى (و) لكن (أخذت) أنت منى (بعضه) وأنكر شريكه (صدق خمه بمجلفه) أى  
بيمينه (وان لم يقر بالاستيفاء وادعى ان ذا) أى ما في يد صاحبه (حظه) أى نصيبه (ولم  
يسلم) نصيبى (الى وكذبه شريكه) في ذلك (تحالفا وفسخت القسمة ولو ظهر غبن فاحش  
في القسمة) بان كان ما يدعى من الغلط لا يدخل تحت تقويم المقومين (تفسخ) القسمة  
سواء كانت بالقضاء او بالرضا (ولو استحق) بعد القسمة (بعض شائع من حظه)  
كنصف ما في يده (رجع بقسطه في حظ شريكه ولا تفسخ القسمة) وقال أبو يوسف  
تفسخ وان استحق بعض معين لا تفسخ اجماعا (ولو استحق بعض شائع في الكل  
تفسخ اتفاقا) (ولو تهايا في سكنى دار) واحدة يسكن هذا بعضا وذا بعضا أو هذا شهرا  
وذا شهرا (أو دارين) يسكن كل واحد دارا (أو خدمة عبد أو عبيدين أو غلة دار أو  
دارين صح) التهايا في الوجوه الستة استحسانا اتفاقا (و) (ولو تهايا) (في غلة عبد أو  
عبيدين أو بغل أو بغلين أو ركوب بغل أو بغلين أو ثمرة شجر أو ابن غنم لا) يصح في  
المسائل الثمان

### كتاب المزارعة

(هى عقد على الزرع ببعض الخارج وتصح) عندهما به يفتى ولا تصح عند الامام  
(بشرط صلاحية الأرض للزراعة وأهلية العاقدين وبيان المدة) التى يتمكن فيها من  
من الزراعة فتفسد بما لا يتمكن فيها منها وبما لا يعيش اليها احدهما غالبا (و) بيان  
(رب البذر وجنسه) لا قدره لعلمه باعلام الأرض (و) بيان حظ (الآخر) بشرط  
(التخلى بين الأرض والعامل و) بشرط (الشركة في الخارج) من الأرض عند حصوله  
(و) بشرط (ان تكون الأرض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخر أو تكون الأرض  
لواحد والباقي وهو البذر والعمل والبقر لآخر أو يكون العمل لواحد والباقي وهو  
الأرض والبذر والبقر لآخر فان كانت الأرض والبقر لواحد والبذر والعمل لآخر  
أو كان البذر لاهد هما والباقي وهو الأرض والعمل والبقر لآخر أو كان البذر والبقر  
لواحد والباقي وهو الأرض والعمل لآخر) أو كان البقر لاهد هما والباقي لآخر  
فسدت في ظاهر الزاوية (أو شرط لاهد هما قرضا تاما سماء أو) شرط لاهد هما (ما على  
المأذونات) جمع ما ذيان وهو أصغر من النهر (والسواق أو) بشرط (ان يرفع رب  
البذر بذره أو ان يرفع الخارج) الموظف لاجراء المقامه (والباقي بينهما فسدت) في هذه  
المسائل (واذا فسدت فيكون الخارج لرب البذر وللاخر أجره مثل عمله أو أرضه  
(و) لكن (لم يرد) الاجر (على ما شرط) وعند محمد يجب أجر المثل بالغاما بلغ (فان صحت  
المزارعة) فالخارج على الشرط فان لم يخرج شئ في الصحبة (فلا شئ للعامل) بخلاف  
ما اذا فسدت المزارعة ولم يخرج الأرض شيئا فانه يجب أجر المثل في الذمة (ومن أبى) من  
العاقدين (عن المضى) على ما التزم من العمل (أجبر) على العمل الا اذا كان عذرا تفسخ  
به الاجارة أو يكون المزارع سارقا يخاف على الزرع منه (الارب البذر) فانه لا يجبر



﴿مسئلة﴾ ان قيل أى

رجل استعار دابة فان  
هلكت حالة الاستعمال أو  
بعدها لم يضمن وان هلكت  
قبل الاستعمال وجب عليه  
الضمان (فالجواب) ان هذا  
رجل غصب دابة انسان ثم  
استعارها منه فالم يستعملها

بعد الاستعارة فيده يد  
غصب كذا فى الحاوى  
القدمى قلت وانه مشكل  
لما تقرر ان القبضين اذا  
تجانسا ناب أحدهما عن  
الأخر يعنى اذا كانا مضمونين  
واذا اختلفا ناب المضمون  
عن غير المضمون لانه أقوى  
القبضين فينوب عن  
الاضعف قبض المضمون  
بغيره ينوب عن قبض غير  
المضمون ولا ينوب عن  
قبض المضمون بعينه أو  
بقيمه فحينئذ قبض  
المغضوب مضمون بعينه  
وهو أقوى من قبض العارية  
فينوب عنه فيلزم عليه  
أن يتسقى الضمان قبل  
الاستعمال وبعده فى حالته  
فيمتنبه له والله أعلم ﴿مسئلة﴾  
ان قيل أى مودع هلكت  
عنده الوديعة فمكان له ان  
يرجع على المودع بقيمتها  
(فالجواب) أن هذا الرجل  
أودع عنده آخر شيأ مغضوبا  
فهو لا عند المودع واختار  
المالك تضمين المودع فانه  
يرجع على المودع الذى

اذا نبى (وتبطل) المزارعة (بوت أحدهما) أى أحد العاقلين لانها اجارة واذا احتاج  
الى بيع الارض وفسخ المزارعة لايون كثيرة لحقته جاز (فان مضت المدة  
رك فعل المزارع أجر مثل أرضه حتى يدرك) ويحصد (ونفقة الزرع عليهما  
نهما كاجرا الحصاد) وهو قطع الزرع (والرافع) وهو رفعه الى الجرن  
د (والدياس) وهو أن يوطأ الزرع بقوائم الدواب (والتذرية فان شرطاه  
فقدت) المزارعة

### ﴿كتاب المساقاة﴾

دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما (المزارعة) حكما  
وطا يمكن هنا يخرج بيان البذر ونحوه (وتصم) المساقاة (فى الشجر  
طاب) والمراد بها جميع البقول (وأصول الباذنجان) فان دفع نخلا فيه ثمرة  
د كانت (الثمرة تزيد بالعمل صحته وان انتهت) الثمرة (لا) تصم  
فانه اذا دفع الزرع وهو بقل جاز وان استحصد وادرك لم يجز (واذا فسدت)  
للعامل أجر مثله (أى مثل عمله ولم يزده على ما شرط له من الثمر) (وتبطل  
نمات العامل والخارج بسره تقوم ورثته عليه ان شاؤا حتى يدرك وان  
رض وان مات رب الارض يقوم العامل كما كان وان كره ورثته رب  
بما تافا لخير في ذلك لورثته العامل (وتفسخ بالعذر كالمزارعة بان يكون  
رقا) يخاف على الثمر أو الغصن منه (أومر ايضا لا يقدر على العمل) دفعا

### ﴿كتاب الذابح﴾

ذبيحة وهى اسم لما يذبح والذبح الاختيارى (قطع الاوداج) وهى عروق  
ذبح والاضطرابى قطع أى عضو كان من البدن (وحل ذبيحة مسلم وكاتبى)  
أوذميا الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح (و) حل ذبيحة (صبي) يعقل  
يجوز يقدر (وامرأة وأخرس وأقلف لا) أى لا تحل ذبيحة (مجموسى) ووثنى  
ذبيحة (محرم) صيد أو لود ذبحه فى الحل وكذا ما ذبح فى الحرم ولو كان الذابح  
رك التسمية عمدا وحل (لو) كان الترك (ناسيا) والمسلم والكاتبى فى ترك  
اه (وكره أن يذ كرمع اسم الله غيره) كان يقول بسم الله محمد رسول الله ولو  
واسم فلان حرمت (وان يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان) أومنى  
بعد الذبح فلا بأس به (وان قال) هذا القول (قبل التسمية والاضجاع  
راحة) (والذبح) يكون (بين الحلق واللبة) وهو المخرم الصدر (والذبح  
ومجرى الطعام والماء) (والحلقوم) كله وسطه أو أعلاه وأسفله (والودجان)  
لحم (وقطع الثلاث) منها (كاف) اذ لا كثر حكم السكلى وهى يكفى قطع  
منها خلاف (ولو) كان الذبح (بنظرف وقرن وعظم وسن متزوع) ولكن

هو الغاصب بالقيمة (مسئلة)

يكره (وايطة) أى قشر قصب (ومرو) وهى حجر رقيق أبيض كالسكين يذبح بها  
 (وما أنهر) أى أسال (الدم الاسناو ظفر اقاثنين) غير منزوعين (ونذب حد الشفرة)  
 قبل الاضجاع وكره بعده (وكره النخع) وهو ان يبلغ بالسكين النخاع وهو خيط أبيض  
 فى جوف عظم الرقبة (و) كره (قطع الرأس والذبح من القفا) اذا بقيت حية حتى  
 قطع أكثر العروق والالم تحل لموتها بلا ذكاة (وذبح صيدا ستانس) فلا يحل بذكاة  
 الاضطرار (وجرح نم توحش أو تردى) أى سقط (فى بئر) ووقع العجوز عن ذكاة  
 الاختيار (وسن نحر الابل وذبح البقر والغنم وكره عكسه) أى ذبح الابل ونحر البقر  
 والغنم (و) لكن (حل) والنحر قطع العروق من أسفل العنق عند الصدر والذبح قطع  
 العروق من أعلى العنق تحت اللحية (ولم يتذك جنين بذكاة أمه) مطلقا وقال اذا  
 تم خلقه أكل والا لا

فصل فيما يحل وما لا يحل (لا يؤكل ذوناب) يصيد بنابه فخرج نحو البعير  
 (ومخالب) يصيد بمخالبه أى ظفروه فخرج نحو الحماة (من السبع) كالأسد والذئب  
 (والطير) كالصقور والعقاب وكل ما لا دمه كالزبور ونحوه لا يؤكل الا السمك  
 والجراد (وحل غراب الزرع) وهو ما لا يأكل الجيف أصلا (لا الابقع الذى يأكل  
 الجيف) وهو الذى فيه سواد وبياض ولا بأس بأكل العفوق فى الاصح (و) لا  
 (الضبع والضب) والنعلب (و) لا (الزبور والسمك الحفقات) برية أو بحرية  
 (والحشرات) وهى صغار دواب الارض (و) لا (الحرا الاهلية) والوحشى يؤكل (و) لا  
 (البغل) الذى أمه حمارة وان كانت أمه بقرة يؤكل بالاجماع (و) لا (الخيل) وعندهما  
 تحل وعليه الفتوى (وحل الارنب وذبح ما لا يؤكل لحمه يظهر لحمه) وقيل لا وهو أصح  
 ما يفتى به (وجلد الا آدمى والخنزير) كما مر (ولا يؤكل مائى) أى مائى المولود  
 والمعاش أباى المولود مائى المعاش كبعض الطيور فإنه يؤكل ولومولود فى ماء نجس  
 (الا السمك) ولو بجرح واحد كونه (غير طاف) على وجه الماء وهو الذى مات حتف  
 أنفه وكانت بطنه من فوق فلو ظهره من فوق أكل (وحل) السمك بلا ذكاة) كالجراد  
 (ولو ذبح شاة) مريضة (فتحركت أو خرج الدم حل والا لا) تحل (ان لم يدر) الذابح  
 (حياته) عند الذبح (وان علم حل وان لم يتحرك ولم يخرج الدم)

### كتاب الاضحية

(تجب على حرم مسلم مقيم) بمصر أو قرية فلا تجب على عبد وكافر ومسافر (موسر) يسافر  
 الفطرة (عن نفسه لا عن طفله) على الظاهر بخلاف الفطرة وان كان للطفل مال فحصى  
 عنه من ماله وصححه فى الهداية وقيل لا وهو أصح ما يفتى به مواهب (شاة) أى تجب شاة  
 (أو سبع بدنة فخر يوم النحر) وهو العاشر من ذى الحجة (الى آخر أيامه) وهى ثلاثة  
 أفضلها أولها (ولا يذبح مصرى قبل الصلاة وذبح غيره) قبلها ثم المعتبر مكان الاضحية  
 لا مكان الفحصى (ويصحى بالجماه) أى التى لا قرن لها وكذا مكسورة القرن والجر باء

ان قيل أى مودع لم يغير  
 المال الذى استودعه بل  
 امثله فيه أمرا المودع  
 وفعل به ما أمره بفعله  
 ويخسر الوديعة (فالجواب)  
 ان هذا رجل أودعه شخص  
 مالا وأمره ان يدفعه بعد  
 موته الى شخص سماه من  
 ورثته فامثله ذلك بعد  
 موته فانه يضمن والله أعلم  
 بمسئلة ان قيل أى  
 رجل ادعى وديعة على آخر  
 وصدقه المدعى عليه على ذلك  
 ومن يحتاج الى تصديقه ومع  
 ذلك يأخذها القاضى  
 ويدفعها الى غيره (فالجواب)  
 ان هذا رجل مات وترك  
 ألف درهم وابتاع قال الابن  
 هذه وديعة كانت عند أبى  
 لفلان وحاف فلان يدعى  
 ذلك وصدقته غرما المبت فى  
 ذلك فان القاضى يقضى  
 للفرما بالألف عن الميت  
 قضاء ولا يجعلها للمدعى  
 الوديعة لأن اقرار الابن  
 بالوديعة وتصدق الغرما  
 لم يصح أما الاول فلان احاطة  
 الدين بالتركة تمنع ملك  
 الورثة فكان اقرار الوارث  
 ملك الغرم فلم يصح وأما اقرار  
 الغرما فلان القاضى لا  
 يصدقهم على الميت أن  
 يتركه مرتهنا بدينه لكن  
 القاضى لو قضى لمهاديون  
 الغرما يرجع المدعى

فياخذها منهم بأقاربهم انما  
له ذكر ذلك الصدر الشهيد  
في أدب القاضي قال واذا  
عرف الجواب في الوديعة  
فكذلك في الأجرة والمضاربة  
والعارية والرهن قال وهذه  
من عجيب المسائل ولم تعرف  
الامن قبل صاحب الكتاب  
يعني الخصاص رحمه الله  
تعالى (مسئلة) ان قيل أي  
رجلين أو دعار جلا ألفا ثم  
ادعى أحدهما استهلاكها  
وقال الآخر لم أدر أمرها  
(فالجواب) يستقط حق  
المدعي الاستهلاك على  
الابن لانه أبرأ الاب فيها  
حيث زعم انه مات وتركها  
قائمة بعينها فاستهلكها لانه  
ولا يصدق على الابن وأما  
الآخر فله خمسمائة درهم في  
مال الاب لا يشركه فيها  
صاحبه

لومعينة ولم يتلف جلدتها (والحمى والثولاه) وهي المجنونة لومعينة تعتلق (لا بالعينا  
والعوراء والبغفاء) أي المهزولة (والعرجاء) أي التي لا تمشي الى المذبح (ومقطوع  
أكثر الاذن والذنب والعين) أي ذاهب أكثر ضوء العين (أو) أكثر (الالبسة) لان  
للاكثر حكم الكل بقاء وذها بانيك في بقاء الأكثر وعليه الفتوى (والأخصية من الابل  
والبقرة والغنم) فيكره ذبح الديك والدجاجة تشبها بالمغصى (وجازا الثاني من الكل) وهو  
من الضأن والمعز ما طعن في السنة الثانية ومن البقرة والجاموس ما طعن في الثالثة  
ومن الابل ما طعن في السادسة (و) جاز (الجذع من الضأن) وهو الذي أتى عليه  
أكثر الحول عند الأكثر (وان) اشترى سبعة بدنة ليغصوا بها ثم مات أحد السبعة  
قبل النحر وقالت الورثة) وهم كبار (اذبحوها عنه وعنكم) فذبحوها (صح)  
استحسنانا ولو ذبحوها بغير اذن الورثة لا تجزئهم ولو كان أحد الشركاء صيبا ومغصى  
عنه أبوه جاز (وان كان شريك الستة) وفي بعض النسخ شريك السبعة أي أحد  
السبعة (نصرانيا أو مريدا لهم لم يجز عن واحد منهم ويا كل) المغصى (من لحم الأخصية  
ويؤكل) يضم اليها وكسر الكاف (غنيا وفقيرا ويدخر ونذير) أن لا ينقص الصدقة  
من الثلث) ونذير ترك التصديق لذي عيال توسعة عليهم (ويتصدق بجلدها أو يعمل  
منه نحو جراب وغربال) وقربة ونحوه ولا يعطى أجر الجزا من الأخصية وان تصدق  
عليه جاز (ونذير أن يذبح بيده ان علم) المغصى (ذلك) والا فلا فضل أن يشهدا  
(وكره ذبح الكبابي) وأما ذبح المجموسي فيحرمها (ولو غلطا وذبح كل أخصية صاحبه  
صح) عنهم (ولا يضمنان) استحسنانا

### كتاب الكراهية

(المكروه) تحريما (الى الحرام أقرب) عندهما (ونص محمدان كل مكروه حرام) وأما  
المكروه تنزيها فالحل أقرب اتفاقا  
(فصل في الاكل والشرب) وغيرهما اعلم ان الاكل والشرب لدفع الهلاك فرض  
ولومن ميتة أو مال الغير وان ضمنه (وكره) تحريما (لبن الاتان) الأهلية ولحمها وبول  
الابل (و) كره (الأكل والشرب والادهان والتطيب من اناه ذهب ونفضة)  
والا كتحال عيلاهما والا كل بملعقتهم ما ونحو ذلك أmaal وأدخل يده وأخذ ثم استعمله  
لا يكره وكذا لو قل الطعام من آنية الذهب والفضة الى موضع آخر ثم أكله وقوله  
(للرجل والمرأة) راجع للجميع (لا) يكره (من رصاص وزجاج وبلور وعقيق وحل  
الشرب) للرجل والمرأة (من اناه) خشب ونحوه (مفضض) والركوب على سرج  
مفضض) وكذا المفضض من اللجام والركاب وكذا ما ضب بذهب أو فضة أو جعل في  
نصل سيف أو سكين أو مقبضهما ولم يضع يده عليه (والجلوس على كرمي مفضض  
و) لكن (بتقى) أي يجتنب (موضع الفضة) بغم قيل ويدو جلوس على سرج ونحوه  
(ويقبل قول السكاقر) ولو نجوسيا في الحل والحرمة الحاصلين في ضمن المعاملات

### كتاب المكاتب

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
كاتب عبده ونقضه الا جانب  
(فالجواب) انه كاتب عبدا  
عليه دين فنقض الغريمه  
الكتابة (مسئلة) ان قيل  
أي رجل كاتب عبده أو  
دبره ثم باعه بدون عجز وصح  
البيع (فالجواب) ان هذا  
رجل كاتب عبده له حرييا  
في دار الحرب ثم أخرجه الى  
دار الاسلام جازله أن يبيعه  
لان الذي فعله في دار الحرب  
باطل وجواب آخر وهو

الحرب مرتد ان سيده  
أمره فملكه وباعه وصح  
البيع والله أعلم

### كتاب المأذون

(مسئلة) ان قيل أى عبد  
راه سيده يبيع ويشتري  
وأقره على ذلك ولم يمنعه ولا  
يكون مأذونا من ذلك  
(فالجواب) انه عبد القاضى  
اذا رآه سيده يبيع ويشتري  
لا يكون ذلك اذا رآه الله أعلم

### كتاب الغصب

(مسئلة) ان قيل رجل  
استهلك شيئا فلزمه ضمان  
شئين (فالجواب) ان هذا  
رجل استهلك مصراعين  
مصراعى باب أو نعلين من  
اثنين فانه يضمن مصراعين  
ونعلين (مسئلة) ان قيل  
أى رجل غصب شيئا أفرد  
على المصوب منه كما أخذه  
ولا يبرأ من الغصان  
(فالجواب) انه غصب من  
صبي لا يعقل الاخذ والرد  
ثم رد عليه فانه لا يبرأ  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
غصب من آخر شيئا فكان  
للمغصوب منه أن يضمن  
آخر اجنبيا من الغاصب  
ليس بينه وبينه كفالة ولا  
نوع منها (فالجواب) ان  
هذا رجل غصب من انسان  
شيئا ثم ان رجلا آخر اجنبيا  
أتلف العين المغصوبة فاختر  
المغصوب منه تضمين

حتى لو قال اشترى اللحم من كذاى حل كله ولو قال اشترى ثوبه من مجموعى حرم  
(و) يقبل قول (المولك) ولو أننى (والصبي في الهدية و) فى (الاذن) فى التجارة سواء  
أخبر بأهله المولى غيره أو نفسه (و) يقبل قول (الفاسق) ولو أننى أو رقيقا أو كافرا  
(فى المعاملات) وهى ما يكون فيما بين العباد كالأول ونحوها (لا فى الديانات)  
وهى ما يكون بين العبد والرب كالأخبار بحل الطعام وحرمته وطهارة الماء ونجاسته  
(ومن دعى الى وليمة وثمة) أى هناك (لعب وغنا) حدثا بعد حضوره فى ذلك المكان  
لا على المائدة (يقعدو بياكل) ولو كان عليها يخرج ويعرض ان كان مقتدى به ولم  
يقدر على المنع

فصل فى اللبس وغيره (حرم للرجل) أى عليه (لا للمرأة لبس الحرير) والديماج ولو  
بجائل أو فى الحرب وعن الامام انه انما يحرم اذا لمس الجلد قال فى القنية وهى رخصة  
عظيمة فيما عمت به البلوى (الاقدار أربعة أصابع) من أصابع عمر رضى الله عنه  
وذلك قدر شبر والنسوج يذهب يحل اذا كان مقدار أربعة أصابع والا لا (وحل توسده  
وافتراشه) أى جعله وسادة وفراشا خلافا لهما (و) حل (لبس ماسده حرير ولحمته  
خز أو قطن) فى الحرب وغيره (وعكسه حل فى الحرب فقط) أى لا فى غيره (ولا يتحلى  
الرجل بالذهب والفضة الا بالخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة) والسنة أن  
يكون الخاتم قدر مئة قال فداونه (والأفضل لغير السلطان و) لغير (القاضى ترك  
التختم) ويلحق بالسلطان الامير حوى (وحرم التختم بالحرير) شيئا أو غيره وقال  
السرخسي لا بأس باليشب كالعقيق وهو الاصح (والحديد والصفير) والزرصاص  
والقردير سواء تختم به رجل أو امرأة (والذهب) والعبرة بالخلق لا بالفض (وحل مسهار  
الذهب) وهو الذى يجعل فى حجر الفص (أى ثقبه و) حل (شد السن بالفضة) اذا  
تحرك (لا بالذهب) وقال محمد لا بأس بالذهب أيضا (وكره الباس ذهب وحرير صبا  
لا) تكرر (الخرقة لوضوء أو محاط) أو عرق أو لحاجة ولو لالتكبر تكرر (و) لا (الزتم)  
وهو خيط يعقد على الاصابع لتذكر الشئ والحاصل ان ما فعل تكبرا كره وما فعل  
لحاجة لا

فصل فى النظر والمس (ولا ينظر الى غير وجه الحرة) الاجنبية (وكفيها)  
قيل وقدمها وقيل وذراعيها اذا أجرت نفسها للغير هذا اذا أمن شهوته والاحرم ويحرم  
مس هذه الاعضاء (ولا ينظر من اشتى الى وجهها الا الحاكم والشاهد) اذا أراد  
الحكم والشهادة عليها لا للتحمل فى الاصح وكذا امر يدنكاحها ولو عن شهوة بنسبة  
السنة لا قضاء الشهوة (وينظر الطبيب الى موضع مرضها) فقط وكذا انظر قابلة  
وختان يكون بقدر الضرورة فقط (وينظر الرجل الى) كل بدن (الرجل الا العورة)  
وهى ما بين سرة حتى يجاوز ركبته والسرة ليست بعورة والركبة عورة وما يباح  
النظر اليه من الرجل يباح مسه (و) تنظر (المرأة) المسلمة للمرأة والرجل كالرجل  
للرجل) أى كنظر الرجل للرجل فلا تنظر المرأة الى ما بين سرة المرأة ان أمنت الشهوة

المتلف (مسئلة) ان قيل أى  
مودع هلكت عنده الوديعة  
من غير نفي يطم منه ولا تعد  
ويتقرر عليه الضمان لما لك  
الوديعة (فالجواب) انه  
مودع الغاصب اذا هلك  
عنده الغاصب فللمالك أن  
يضمنه ويرجع هو على  
الغاصب (مسئلة) ان قيل  
أى رجل غصب حيوانا  
واتلفه يضمنه وشيا آخر  
معه والحال انه لم يحصل فيه  
زيادة متصلة ولا منفصلة  
(فالجواب) انه رجل غصب  
عجلا واتلفه حتى يمس لبن  
أمه ضمن العجل وما نقص  
من البقرة والله أعلم

### كتاب الشفعة

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
اشترى دارا وسلم الشفع  
شفعتها ولا يسقط حقه من  
الشفعة (فالجواب) ان هذا  
المشتري كان مشتريا لغيره  
بالوكالة وهو انما رضى  
بالتسليم له لا للموكل فهو  
باق على شفعتها (مسئلة)  
ان قيل أى رجل اشترى  
دارا فبنت الشفعة في ثلثها  
فقط (فالجواب) انه اشترى  
من ثلاثة واحد بعد واحد  
فلجبار ان يأخذ الثلث الاول  
دون الثلثين لانه لما اشترى  
كان شريكا فلا شفعة فيها  
من العدة (مسئلة) رجل  
يبيع رقبة الدار المبيعة  
ويخاف لو ادعى الرقبة تبطل

والالا والذمية كالرجل الاجنبى فى الاصح فلا تنظر الى بدن المسئلة (و ينظر الرجل الى  
فرج أمته) فرج (زوجته) وسائر بدنهما وكذا تنظر المرأة الى زوجهما  
ومولاها (و ينظر الرجل الى وجهه محرمه ورأسها وصدرها وساقها وعضديها) ينظر  
الى ظهرها وبطنها ونحوها ويس (من محرمه) (ما حل النظر اليه) وانما يباح النظر  
والمس اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها ويحل له الخلوة والسفر بهن (وأمة غيره  
كحرمه وله مس ذلك) الموضع الذى يحل النظر اليه (ان أراد الشراء وان اشتهى)  
والمدبرة وأم الولد كالأمة (ولا تعرض الأمة اذا بلغت) حد الشهوة ومنه يعلم حكم البالغة  
بالأولى (فى ازار واحد) والمراد به ما يستمر بين السر والركبة (والخصى والمحبوب)  
جف ماؤه أولا فى الاصح (والخنة كالفعل) فى النظر الى الاجنبية (وعبدها  
كالاجنبى) فلا ينظر الا الى وجهها وكفيها لكن يدخل عليها بلا ذنبا اجماعا  
ولا يسافر بها اجماعا (ويعزل) الواطى ماؤه (عن أمته بلا ذنبا) ان شاء (وعن  
زوجته) الحرمة (بذنبا) ان شئت ولو كان تحتها أمة لغيره فالأذن الى مولاها وقالوا اليها  
فصل فى الاستبراء وغيره استبراء الجارية طلب براءه من رحمها من الحمل (من ملك  
أمة) أى استمتاع أمة بشراء أو هبة أو نحو ذلك فخرج شراء الزوجة (حرم عليه وطؤها  
ولمسها والنظر الى فرجها بشهوة حتى تستبرأ) سواء يتيق بفراغ رحمها بان يكون  
مالسها امرأة أو صبياء أو تكون الجارية بكرًا أو نحوها ولم يتيق ثم الاستبراء فى الحامل  
بوضع الحمل وفى ذوات الحيض بحيضة وفى من لا تحيض لصغر ونحوه بشهر ولا يكتفى  
بالحيضة التى اشترها فى اثنتاهم ولا بالتى حاضتها بعد الشراء ونحوه قبل القبض ولا  
بالولادة الحاصلة بعده قبل القبض وجوز أبو يوسف الحيلة لاسقاطها ومنعه بمجد (له  
أمتان أختان) المراد انهما لا يجتمعان نكاحا كانتا أختين أم لا (قبلهما) المولى  
أو لهما (بشهوة) أو وطئهما فلو قبل احدهما حل له وطئها دون الأخرى (حرم)  
عليه (وطء واحدة منهما) لا على التعيين (ودواعيه) أى الوطء كالمس والقبلة (حتى  
يحرم فرج الأخرى علكا ونكاح) جميع حتى لو زوج احدهما نكاحا فاسدا لا يباح  
له وطء الأخرى الا أن يدخل بها الزوج (او عتق) أو كآبه لارهن أو اجارة أو تدبير  
(و كره تعجيل الرجل فم الرجل ويده وشيئا منه مطلقا وكذا تعجيل المرأة المرأة) وهذا الوعد  
شهوة اما على وجه البراءة عند السكندر وخص البعض تعجيل يد العالم والمتورع  
على سبيل البركة (و) كره (معانقته فى ازار واحد) وقال أبو يوسف لا بأس بالتعجيل  
والمعانقة فى ازار واحد (ولو كان عليه قميص) أو جبة (جاز) بلا كراهة (كالمصاحفة)  
وفى القنية السنة فى المصاحفة أن تكون بكتا يديه

فصل فى البيع \* كره بيع العذرة \* الخالصه وهى رجبى الآدمى (لا يكره بيع  
(السرقيين) وهو الزبل والروث ولو كانت العذرة مختلطة بتراب أو رمد غالب عليها  
يجوز بيعها والاتفاق بهانى الصحيح (و) يجوز (له شراء) أمه فزيد قال بكر وكفى زيد  
بييعها) اذا كان البائع ثقة فان كان غير ثقة أو كبر رأيه انه صادق فكذلك والا لا

تبطل دعواه في الرقبة كيف يصنع (فالجواب) انه يقول ان هذه داري وأنا ادعي رقبته فان لم تصل الى فانا على شفعتي لان الجملة كلام واحد كذا في العدة (مسئلة) (درجل اراد ان يشتري سهما من مائة سهم بمن ثمن كثير والباقي ثمن قليل لدفع الشفعة وهو يخاف ان لا يبيع الباقي ثمن قليل كيف يصنع (فالجواب) انه يشتري السهم الواحد بخيار ثلاثة ايام

### كتاب العسفة

(مسئلة) ان قيل جماعة مشتركون في ملك يمكن قسمته ولا يملك احد منهم قسمته لا جبرا ولا اختيارا على ان لو اتفقوا على ذلك وقصوه لا يقبل منهم (فالجواب) ان هذا الملك المشترك فيه سكة غير نافذة ذكر في نوادر ابن رستم عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه ليس لهم ان يقسموها وان اجمعوا على ذلك لان الطريق الاعظم اذا كثر فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام

### كتاب الاضيحة

#### والصيد والذبايح

(مسئلة) ان قيل ما الحكم في أربعة اشتر وأربعة

وهذا الواجب حرافلو عبدا أوامة لم يحل الشراء قبل السؤال مطلقا (و) كره (الدين) المسلم (أخذ) بدل دينه من ثمن (خرباعها مسلم) اذا علم به (لا) أي لا يكره أخذ دينه من ثمن خرباعها (كافرو) كره (احتسار قوت الادمي وقوت الادي) في بلد يضر باهله) فان لم يضر لم يكره ومثله تلقى الجلب (لا) يكره احتسار (غلة ضيعته وما جلبه من) بلد (آخر) خلا فالابي يوسف وعن محمد ان كان يجلب منه عادة كره وهو المختار (ولا يسهى السلطان) لافي الغلام ولا في الرخص (الان) يتحكم (ويتعدى) ويتجاوز (أرباب الطعام عن القيمة تعديا فاحا) فيسعر بعشيرة أهل الرأي (وجاز يبيع العصير من خمار) وكره عند بعض العلماء (و) جاز (اجارة بيت ليتخذ بيت نار أو بيعه) وهي معبد النصرى (أو كنيسة) وهي معبد اليهود (أو يباع فيه خمر بالسواد) من المصر راجع للاربعة الاخيرة وقال لا ينبغي أن يؤجره لشي من ذلك ثم قالوا هذا في سواد الكوفة أما في سواد بلادنا فلا يكتون فيها كالا يكتون في الامصار مطلقا وهو الصحيح (و) جاز (حمل خمر لذي باهر) ويطيب له آخره وعندهما يكره (و) جاز (بيع بناء بيوت مكة) بالاجماع (و) جاز يبيع (أرضها) عندهما وبه يفتى (و) جاز (تغشير المصحف) وهو أن يجعل على كل عشرة آيات علامة (ونقطة) أي اظهار اعرابه لان به يحصل الرقى جدا خصوصا للأجهم فيستحسن (و) جاز (تحليله) بقاء الذهب والفضة واللازورد ونحوها (وجاز دخول ذمي مسجدا) سواء كان حراما أو غيره (و) جاز (عيادته) أي عيادة المسلم الذمي ولا بأس بعيادة الفاسق (و) جاز (خصاء البهائم) دون الآدميين ولا بأس بكى الأغنام وخصائها وخصاء الهرة ولا بأس بكى الصبيان اذا كان لدا (و) جاز (انزاه الحمر على الخيل وقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته) استحسانا (وكره كسوته) أي تحليل العبد التاجر (الثوب) كره (هديته النقيدين) كره (استخدام الحصى) ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لو سته خمسة عشر (و) كره (الدعاء) بأن يقول أسألك (بعدها العزم عرشك) ولو بتقديم العين وعن أبي يوسف لا بأس به والاحوط الامتناع (و) بأن يقول (بحق فلان) وبحق أنبيائك ورسلك وبحق البيت والمشرع الحرام لانه لا حق للخلق على الخالق (و) كره (اللعب بالتردو الشطرنج) وأباح أبو يوسف الشطرنج وهذا اذا لم يدوم ولم يقامر ولم يخسر بواجب والاحرام بالاجماع (و) كره (كل فهو) كره (جعل الراية) وهو طوق حديد له مسهار عظيم (في عنق العبد) يمنعه الا باق وفي زماننا لا بأس به لغلبة الاباق وهو المختار (وحل قيده) أي العبد (و) حل (الحقبة) بباح للرجل والمرأة للتداوى من مرض أو هزال فاحش ولا تجوز بعمر كالحمر ونحوها الا لضرورة (و) حل (رزق القاضي من بيت المال) بقدر ما يكفيه وأهله ولو غنيا في الاصح لو حلالا لجمع بحق بلا شرط والالم يحل (و) حل (سفر الامة وأم الولد) والمكاتب (بلا محرم) قالوا هذا في زمانهم أما في زماننا فلا وعليه الفتوى (و) حل (شراء ما لا بد له من غيره وبيعه) أي يبيع ما لا بد له من غيره (للم والام

اغنام للاضحية لونها

وجنسياتها وحليتها واحدة  
وحبسوها في بيت فلما  
أصبحوا وجدوا واحدة منها  
ميتة (فالجواب) انها تباع  
هذه الاغنام ثم يضم غن  
هذه الميتة الى اغنامها  
ويشتري أربعة اغنام ثم  
يوكل كل واحد منهم صاحبة  
بفج واحد منها حتى انه  
ان كانت شاته فقد ذبحها  
وان كانت شاة صاحبه فقد  
ذبحها بامر حتى يجوز  
الاضحية من حيرة الفقهاء  
وفي هذا نظر من جهة ضم  
غن الميتة لكن رأيت في  
العدة أن يباع الثلاث  
ويشتري بثمنها أربع ثم  
يوكل كل صاحبه بالذبح  
وهذا مستقيم حسن والله  
أعلم (مسئلة) ان قيل أى  
رجال ملكوا ثلاث شياه  
للذبح بعينها فصار بعضها  
لمت المال ووجب التصديق  
بأنباق (فالجواب) ان هؤلاء  
ثلاثة اشتروا ثلاث شياه  
ثم اختصموا وقالوا ان هاتين  
الشاتين ليستا لنا وادعى  
كل واحد الشاة الثالثة قال  
الشيخ الامام محمد بن الفضل  
تصرف الشاتان الى بيت المال  
والثالثة تباع ويتصدق  
بثمنها كذا في الظهيرية  
(مسئلة) ان قيل أى مومر  
يجب عليه شاة واحدة في  
الاضحية وأى معسر يجب

والمثقلو) كان الصغير (في حجرهم) أى في كنفهم والا لا (وتؤجره أمة فقط) أى دون  
الم والمثقل سواه كان في حجرها أولا

### كتاب احياء الموات

(هى أرض تعذر زرعها لانقطاع الماء عنها أو غلبت عليها) ونحو ذلك مما يمنع الزراعة  
(غير ملوكة) لمسلم أو ذمى فلو علمو كة لم تكن مواتا فلو لم يعرف مالها فهي لقطة  
يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالها ترداد اليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزرع (بعيدة  
من العاصر) بحيث اذ وقف انسان من أقصى العاصر فصاح لم يسمع الصوت منه وهو  
المختار (ومن احياء) أى جعله صالحا للزراعة (باذن الامام ملكه) وبغير اذنه لا  
يلسكه وقال لا يملكه ولو لمحي مباشرة الاذن اتفاقا ولو مستأمن لم يملكه اتفاقا (وان  
حجر) الارض أى منع غيره منها بوضع علامة من حجر وغيره (لا يملكه ولكنه هو أولى  
بها فلا تؤخذ منه الى ثلاث سنين فاذا لم يعمرها أخذها الامام منه ودفعها الى غيره (ولا  
يجوز احياء ما قرب من العاصر) فيترك مرعى لاهل القرية ومطر حيا لخاصة ذهم (ومن  
حفر بئر في) أرض (موات) باذن الامام عنده ومطلقا عندها (فله حريمها أربعون  
ذراعا من كل جانب) منه سواء كان للعطن وهى التى ينزح الماء منها باليد أو للتناضح  
وهى التى ينزح الماء منها بالبعير (وحريم العين خمس مائة) ذراع من كل جانب وهو  
الاصح والزراع ست قبضات وقيل ان التقدير فى البئر والعين بما ذكر فى أرضهم  
لصلاقتها وفى أرضنا ترداد لخواتها (فن حفر فى حريمها منع منه) فان حفر فلاول ردمه  
أو تضمنه (وللقناة) هى مجرى الماء تحت الارض (حريم بقدر ما يصلحه) لالتقاء الطين  
ونحوه ولو ظهر الماء فكل العين (وما عدل عنه الفرات) أى ماؤه (ولم يحتمل عوده اليه  
فهو موات) اذا لم يكن حريم للعاصر (وان احتمل) عوده اليه (لا يكون مواتا) ولا  
حريم للنهر (الذى فى ملك الغير الا بيهان وقالاه مسنة لمشيه والقاع طينه وهو أرفق  
(مسائل) الشرب) بالكسر (هو نصيب الماء) ليسقى المزارع والدواب (الانهار العظام  
كدجلة) نهر بغداد (والفرات) نهر الكوفة (وحجرون) نهر خوارزم (وسيجون) نهر  
الترك والنيل نهر مصر (غير ملوكة) لاحد (و) يجوز (لكل أن يسقى أرضه) ودوابه  
بما شاء (و) أن يتوضأ به ويشربه وينصب الرضى عليه) أى يشقى (منها نهر الى أرضه) ليسقى بها (ان لم يضر  
بالعمامة) وان أضر بهم لم يحجز (وفى الانهار الملوكة والآبار) الملوكة (والحياض)  
الملوكة يجوز (لكل شربه وسقى دابته لا أرضه وان خيف تخريب النهر) الملوكة  
(لكثرة البقور يمنع) منه (و) الماء (المحرز فى الكوز والجب) بضم الجيم وهو الصهر يجر  
وفى بعض النسخ بالحاء المهملة وهى الخابية ونحوها (لا ينتفع به) ولو قليلا (الا باذن  
صاحبه وكرى) أى حفر (نهر غير ملوك) واصلاح مسناته يكون (من بيت المال)  
على السلطان ان احتاج اليه (فان لم يكن فيه شئ يجبر الناس على كريبه) الا أنه يخرج

عليه شاتان (فالجواب) ان  
 هذا الفقير اشترى شاة  
 للاضحية ومرفت أوضلت  
 فاشترى بدلها ثم وجدها  
 في أيام النحر كان عليه  
 ذبحها وهذا ان الرجوع  
 على المعين بشرائه بنية  
 الاضحية فتعينت كل  
 واحدة منهما والموسر يجب  
 عليه ابتداء بالتسرع  
 لا بالشراه فلم يتعين به  
 فيجزيه (مسئلة) ان قيل أى  
 ذبيحة ذبحها مسلم عاقل  
 وممى ولا يحل أكلها  
 (فالجواب) انه رجل لم يرد  
 بالتسمية الذبيحة لا تحل كما  
 اذا قال الله اكبر ولم يرد به  
 افتتاح الصلاة لا يكون  
 شارعا في الصلاة ولو كان  
 مستقبلا القبلة كامل  
 الطهارة قد صرت (مسئلة)  
 ان قيل أى ظبي ذكاه  
 شخص في البر بسهم وممى  
 فما يصب مذبحه لا يحل  
 أكله (فالجواب) انه ظبي  
 تأنس ثم خرج الى البرية فما  
 لم يصب السهم مذبحه  
 لا يحل (مسئلة) ان قيل أى  
 رجل ذبح شاة لانسان  
 صحبة لعله بها ولا اشراف  
 على موت بغير اذنه تعديا  
 ولا يضمن شيئا (فالجواب)  
 انه رجل ذبح أضحية انسان  
 في يومها لا يضمن استحسانا  
 وجازت عن الاضحية  
 (ويجاب) أيضا انها شاة

### كتاب الاشربة

(الشراب ما يسكر والمحرم منها أربعة) الاول (الخمر وهى التى من ماء العنب اذا  
 غلا) غليانا كاملا بأن صار أسفله أعلاه (واشتد) أى صار صافا لا لسكر (وقذف  
 بالزبد) أى رمى الرغوة ولم يشترط قذفه وهو الاظهر مواهب (وحرم قليلها وكثيرها)  
 وحرمها لعينها ويحد من شرب منها ولو قليلا وان لم يسكر ويحرم الانتفاع بها ولو لسقى  
 دواب أو طين أو نظرا لتلهى ونحو ذلك ويجوز تخليلها ولو بطرح شئ فيها (و) الثانى  
 (الطلا وهو العصير) أى التى من ماء العنب (ان طبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه)  
 وصار مسكرا ويسمى الباذق ومنه المنصف وهو الذى طبخ حتى ذهب نصفه (و) الثالث  
 (السكر) يفتح تحتين (وهو الذى من ماء الرطب) اذا صار مسكرا (و) الرابع (نقيع الزبيب  
 وهو الذى من ماء الزبيب والسكر) أى الثلاثة الأخيرة (حرام اذا غلا واشتد) لكن  
 (حرمها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلها) ولكن يضل (بخلاف الخمر) فانه يكفر  
 مستحلها وجاز بيع غير الخمر منها ولا يجب الحد بشرها ما لم يسكر ونجاستها خفيفة في  
 رواية وغليظة في أخرى وفي التنوير أن نجاسة الطلا كالخمر (والحلال منها أربعة)  
 الاول (نبذ القرو) نبذ (الزبيب ان طبخ) كل منهما على حد (أدنى طبخة وان اشتد  
 اذا شرب ما لم يسكر بلا هو) لا (طرب) وعند محمد حرام ولو بالهوى والطرب حرام  
 بالاتفاق (و) الثانى (الخليطان) وهو أن يجمعا مع ماء القرو ماء الزبيب ويطبخ



فصاب كان قد شدد رجلها  
للذبح فذبحها انسان بغير  
اذنه لا يضمن

### كتاب الكراهة

(مسئلة) ان قيل أى انا  
طاهر من غير التقدين ولا هو  
مغضوب ولا ملوك للغير لا  
يجوز استعماله (فالجواب)  
انه المتخذ من أجزاء الآدمي  
من شعر أو من غير وحرمة  
استعماله لكرامة الآدمي  
لأنجاسته (مسئلة) ان قيل  
أى شئ نهى عنه في المساجد  
لاشتمال فعله على معنى  
يقضى الاخلال بتعظيمها  
ويجوز فعله في المسجد  
الحرام (فالجواب) انه  
تعريف اللقطة (مسئلة)  
ان قيل أى حيوان مأكول  
ملكه انسان مسلم ما كاه  
محجبا وذبحه ذبحا صحيحا  
ولا يحل له ولا لغيره اكله  
(فالجواب) انه الحلال من  
الحيوانات المأكولة اذا تغير  
لحمها بأكل النجاسة  
(مسئلة) ان قيل أى انا  
مباح الاستعمال طاهر  
بكره الوضوء منه (فالجواب)  
انه انا خص الانسان به  
نفسه بتوضأه دون غيره  
من البرازية (مسئلة) أن  
قيل أى مكان من المسجد  
يكراه للمسلم الجلوس فيه  
(فالجواب) انه المكان الذى  
يعينه الانسان لنفسه فيه  
ذكره في البرازية (مسئلة)

وترك الى أن يغلى ويستديج بلالهو (و) الثالث (نبذ العسل والتين والبر والشعير  
والذرة طبع أولاً) اذا كان من غير لمو وطرب في ظاهر الزاوية وفي التنوير وشرحه  
وحرم محمد الأشربة المتخذة من العسل والتين ونحوهما طلقا قليلا وكثيرا هو بغير  
(و) الرابع (المثلث الغني) وهو حلال اذا غلا واشتد وسكن من الغليان وهو الذى  
ذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه وعند محمد قليله وكثيره حرام (وحل الانتباز) أى اتخاذ  
النبذ (في الدباء) وهى القرع (والخنث) وهى جزار حرق وقيل خضر (والمزفت) المظلى  
بالزفت (والنقير) الخسبة المنقورة وما ورد من النهى نسج (و) حل (خل الخمر سواء  
خلت) بالقاء شئ فيها (أو تخللت) بنفسها (وكره شرب دردى الخمر والامتشاط به)  
والانقعا به (و) لكن (لا يحد شاربه بلاسكر) ويحرم أكل النجج والخشيشة  
والاقيون لكن دون حرمة الخمر ولا يحد من أكل شئ منها وان سكر بل يعزر

### كتاب الصيد

(هو الاصطياد ويحل بالكلب المعلم والفهد) ونحوه (والبازي وسائر الجوارح المعلمة)  
كالشاهين والباشق والصقرا لا بالخزير لنجاسة عينه (ولا بدم من التعليم) فيها (وذا بترك  
الاكل ثلاثا) من المرات (في الكلب) ونحوه (و) ذ (أ) بالرجوع (والاجابة) اذا دعوت في  
البازي) ونحوه (و) لا بد (من التسمية عند الأرسال) ولو تقديرا كفى التامى (و) لا  
بد (من الجرح فى أى وضع كان) من الصيد على الظاهر وبه يقتضى (فان) أرسله  
بعد التسمية فأخذه وجره ثم مات (و) أكل منه البازي (كل) الباقي والقياس أن لا  
يؤكل (وان أكل) منه (الكلب أو الفهد لا) يؤكل الباقي ولو شرب الكلب من دم  
الصيدا كل (وان أدركه) المرسل (حيا) بحياة فوق حياة الذبوح (ذ كاه) وجوبا  
(وان لم يذ كه حتى مات) سواء تمكن من ذبحه أولا (أو خنقه الكلب ولم يجره) سواء  
كمر منه عضوا أم لا (أو شاركه كلب غير معلم أو كلب مجوسى أو كلب لم يذ كراهم الله  
عليه) حال كونه (محرم) في المسائل الخمس ولو رد الصيد عليه الكلب الثانى ولم  
يجرح معه ومات بجرح الاول كره اكله تنزيها وقيل تحريما ولو رد الصيد على الكلب  
مجوسى حتى اخذه فلا بأس بأكله (وان أرسل مسلم كلبه فزجره) أى أغراه (مجوسى  
بالصياح) عليه (فأزجر) أى زاد طلبه بزجره (حل) الصيد (ولو أرسله مجوسى  
فزجره مسلم فأزجره حر) وان لم يرسله أحد (ولكن انبعث الكلب على أثر الصيد بغير  
لرسال (فزجره مسلم فأزجره) فأخذ الصيد (حل) والقياس أن لا يحل وكذا جميع  
الأحكام في البازي الا أنه وضع المسائل في الكلب لانه محل الاشتباه (وان رمى ومضى  
ركه حيا ذ كاه وان لم يذ كه) حتى مات (حرم) وان وقع سهم بصيد  
سهم أى تكلف الطير ان معه عسقة (وغاب) عن النظر (وهو فى  
حل) استحسانا (وان قعد عن طلبه ثم أصابه) الرامي (ميتا لا يحل  
فى ماء أو على سطح أو على جبل) أو على حجر أو شجر أو حائط (ثم

تردى) أي سقط (منه إلى الأرض حرم وان وقع على الأرض ابتداء) أو على الجبل  
 فاستقر عليه (حل) أكله إذا لم يكن شيء من ذلك محمداً فإن كان محمداً فأصابه وجرحه  
 لم يحل ولو الظير ما نياً فوقع في الماء فإن انعكس فيه حرم والاحل (وما قتله المعراض  
 بعرضه) وهو سهم بلار يشجى عرضاً غالباً (أو) قتله (البندق) وهي طينة مدورة  
 (حرم) وان قتله المعراض بمدة يؤكل (وان رمى صيداً قطع عضواً) منه ومات (أكل  
 الصيد لا العضو) هذا إذا بان شيئاً بقي المبان منه حياً بونه كاليد والرجل والفخذ وثلثه  
 مما يلي القوائم والأقل من نصف الرأس (وان قطعه اثلاثاً) قد كان (الاكثر مما يلي  
 العجز) أو قطع رأسه أو نصفها أو أكثر منه (أكل كل حرم صيد المجموعى واللونى  
 والمرد) والحرم بخلاف السكابي (وان رمى صيداً) وأصابه (فلم يثخنه) أي لم يضعفه الرمي  
 (فرماه) آخر قتله فهو للثاني وحل (الصيد) وان ثخنه (واضعفه) فلا ولو (لكن حرم)  
 الصيد هذا إذا كان الرمي الأول بحال ينجم منه الصيد والافان بقي فيه قدر حياة المذبوح  
 يحل وان كان الرمي الأول بحيث لا يعيش منه الصيد لكن فيه أكثر من حياة المذبوح  
 حل عند أبي يوسف خلافاً لمحمد (وضعن الثاني للأول قيمته) كلها وقت اتلافه (غير  
 ما نقصته جراحته وحل اصطيد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه لمنفعة جلده أو شعره أو  
 ريشه أو لدفع شره وكله مشروع لا طلاق النص

### كتاب الرهن

(هو) شرعا (حبس شيء بحق يمكن استيفاءه) أي ذلك الحسب (منه) أي من الشيء  
 المرهون (كالدين) حتى لا يصح الرهن الا بدين واجب ظاهراً وباطناً أو ظاهراً فقط  
 كتمن عبداً جسدراً أو خدلاً وجد خراسواً كان الدين حقيقة كما ذكرنا أو حكماً  
 كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة (وينعقد) الرهن (بإيجاب وقبول ويتم بقبضه)  
 حال كونه (محزواً) مقسوماً فلا يجوز زرهن المشاع (مغفراً) عن ملك الرهن فلا يجوز  
 رهن دار فيه امتاع الرهن (عجزاً) أي لم يكن الرهن متصلاً بغيره اتصال خلقته كما لو رهن  
 الثمر على رأس الشجر دون الشجر أو عارضاً كرهن الحنفية في الجوالق دون الجوالق  
 (والخليفة) بين الرهن والمرتهن (فيه) أي في الرهن (وفي البيع قبض) في ظاهر الرواية  
 وعن أبي يوسف أنه لا يثبت في المنقول الا بالنقل (ويجوز زاله) أي للرهن (أن يرجع  
 عن الرهن ما لم يقبضه) المرتهن (وهو) أي المرهون (مضمون) بعد القبض (بأقل من  
 قيمته) يوم القبض (ومن الدين فلو هلك) المرهون (وقيمة مثل دينه) أي دين المرتهن  
 (صار) المرتهن (مستوفياً دينه) حكماً (وان كانت قيمة الرهن) أكثر من دينه فالفضل  
 أمانة (فلا يضمنها) (وبقدر الدين صار مستوفياً دينه) حكماً (وان كانت أقل) من دينه  
 (صار مستوفياً بقدره ورجع المرتهن) على الرهن (بالفضل) فالرهن ثوباً بقيمته عشرة  
 بعشرة أو هلك عند المرتهن سقط دينه ولو قيمته خمسة يرجع على الرهن بخمسة ولو  
 خمسة عشر فالفضل أمانة (وله) أي للمرتهن (أن يطالب الرهن) أي وقت شاء (بدينه)

حوض كبير ليس فيه  
 ما يضر بالإنسان لا يحل  
 لأحد شربه مع أنه  
 ليس مسجلاً للوضوء ولا  
 مخصوصاً بأحد دون أحد  
 (فالجواب) ما رأيت بخط  
 العلماء عن الحواشي صبي ملا  
 السكوز من الحوض ثم  
 أفرغه فيه لا يحل لأحد أن  
 يشرب منه وعزاه لأحكام  
 الصغار (مسئلة) ان قيل  
 أي رجل تناول قدح ماء  
 فلما شرب نصفه حرم عليه  
 النصف الباقي (فالجواب)  
 أنه رجع في القدح  
 بعد شرب نصفه فتنجس  
 الباقي لحرم والله أعلم

### كتاب الضمان

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
 ترك كتابه بين عشرة فضاع  
 ووجب الضمان على واحد  
 منهم والحال أنه لا صنع له في  
 الضياع (فالجواب) أنه لما  
 ترك كتابه بين عشرة ضمنوا  
 أجمعين ثم لما قاموا واحداً  
 بعدواً واحد فتقرر الضمان  
 على آخرهم قياماً لانه تعين  
 للحفظ (مسئلة) رجل دفع  
 إلى رجل عشرة دراهم وقال  
 خمسة لك هبة وخمسة وديعة  
 عندك فاستهلك الخمسة  
 وهلك الباقي فماذا  
 يضمن (فالجواب) أنه  
 يضمن سبعة ونصف درهم  
 لأن الخمسة التي هي هبة

فاسدة مضمونة ومن الخمسة

الأخرى نصفها أمانة  
فيضمن منها درهم ونصفها  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
هدم دار انسان بغير اذنه  
أو جداره وهو مستقيم غير  
مخوف الهدم ولا ضمان  
عليه (فالجواب) انها دار  
أوجدار في محلة وقع فيها  
حريق فهدم الرجل دار  
انسان أو جداره لينقطع  
الحريق عن السكة بأذن  
السلطان (مسئلة) ان  
قبل أي شيء أفسد رجلا  
فكان الضمان على الثاني  
دون الاول (فالجواب) ان  
هذا اريق فضة هشمه رجل  
ثم هشمه آخر برئ الاول  
وضمن الثاني وكذلك الخنطة  
اذا صاب عليها انسان ما ثم  
جاءه خرفص عليها ما زاد  
في نقصانها فالضمان على  
الثاني

### كتاب الجنائيات

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
جنى على انسان جنسية  
ان مات المجنى عليه وجب  
على الجاني نصف الدية وان  
عاش وجبت الدية كاملة  
وقال ابن العز ان شيخه  
الطرسوسي نظم هذه المسئلة  
من البحر الحنفى فقال  
ما جوابي يا معشر الاعيان  
وحماة لذهب الثمنان  
هذه نكتة يسأل عنها  
أذكاء الشيوخ والشبان

ويجب به) لبقاء حقه بعد الرهن (و) اذا طلب المرتهن دينه (يؤمر المرتهن باحضار  
رهنه و) اذا أحضره يؤمر (الراهن بأداء دينه أولا) ثم يؤمر المرتهن بتسليم الرهن هذا  
اذا كان الدين حالا والا فيطالبه عند حلول الاجل (وان كان الرهن في يد المرتهن  
لا يمكنه) أي لا يجب على المرتهن أن يمكن الراهن (من البيع حتى يقضيه) أي  
الراهن المرتهن (الدين فاذا قضى) الراهن (سلم الرهن ولا ينتفع المرتهن بالرهن  
استخدما) في العبد (وسكنى) في الدار (ولبساً) في الثوب (واجارة واعارة) في العبد  
والدار والثوب والدية الا بأذن الراهن (ويحفظه) المرتهن (بنفسه وزوجته وولده)  
الكبير (وخادمه) الحر الذي استأجره مسانحة أو مشاهرة لأميامة (الذي في عياله)  
راجع للجميع (وضمن بحفظه بغيرهم) ضمن (بأدائه وتعبه قيمته) كلها فيسقط  
الدين بقدرها (وأجرة بيت حفظه) أي الرهن (و) أجرة (حافظه على المرتهن) في  
الروايات المشهورة (وأجرة راعيه) لو حيوانا (ونفقة الرهن والخراج) والعشر (على  
الراهن) فقط والاصل ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن  
وكل ما كان لحفظه فعلى المرتهن

### باب ما يجوز ازترانه

أي أخذه رهنا (والا ترانه به) أي أخذ الرهن بذلك الشيء (وما لا يجوز) منهما (لا يصح  
رهن المشاع) مطلقا مقارنا أو طارئا من شريكه أو غيره يقسم أولا لعدم كونه عينا (و) لا  
رهن (الثمرة على النخل دونها) لا رهن (زرع الارض دونها) ولو رهن الارض دون  
النخل أو رهن الارض دون الزرع أو النخل دون الثمرة لم يجز أيضا (و) لا رهن (الحر  
والدبر والمكاتب وأم الولود) لا يصح (بالامانة) كالودائع والعواري والمضاربات ومال  
الشركة (و) لا (بالدرك) خوف استحقاق المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر  
(و) لا بعين مضمونة بغيرها أي بغير مثل وقيمة مثل (المبيع) في يد البائع فانه مضمون  
بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن (وأنما يصح) الرهن (بدن ولو) كان (موعودا) بأن رهن  
ليقرضه ألفا مثلا فاذا هلك هذا الرهن في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد من  
الدين اذا كان الدين مساويا لقيمته أو أقل أما اذا كان أكثر فهو مضمون بالقيمة  
(و) أنما يصح (برأس مال السلم وعن الصرف والمسلم فيه فان هلك) الرهن في مجلس  
التعدى السلم والصرف (صار) المرتهن (مستوفيا) حكوا وان افرقا قبل فقد وهلك  
بطلا في الثالثة متى هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا للسلم فيه (و) يجوز (للأب أن  
يرهن بدن عليه عبد الطفلة) والوصى كذلك وقال أبو يوسف لا يملك ذلك ثم اذا  
هلك ضمننا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه أمانة (وصح رهن الحجرين) أي الذهب والفضة  
(والمكيل والموزون فان زهنت) هذه الاشياء (بجنسها هلك بمثلها من الدين) مطلقا  
(ولا عبرة بالجوذة) ولو رهن فضة وزنها عشرة بعشرة وهلك فان كانت قيمته مثل  
وزنها سقط بالاتفاق وان كانت قيمته أقل من وزنها فكذلك وعندهما يضمن

رجل قد هفا بغير اختيار  
منه فيما مضى من العدوان  
فجعلتم جزاء ذلك ان ما  
ت وان عاش ما هما شيان  
بل جعلتم ضعف الذي قدره  
بعد موت له بل انكران  
الحياة له اذا عاش فيها  
فانجبوا منه يا اولى الاتقان  
واذكر واجهه سماكم الله  
يوم عرض الورى على النيران  
(فالجواب) أن هذا رجل  
ختن صبيا باذن أبيه فقطع  
حشفة الصبي فان مات  
الصبي وجب على الخاتن  
نصف الدية وان عاش  
فعلى الخاتن الدية كلها  
كذا فى المحيط وقد نظمت  
الجواب فقلت  
خذ جوابا يا واحد الاعيان  
فاق نظما فلا تد العيان  
خاتن قاطع لكرمة طفل  
خطا منه عند قصد الختان  
فاذا مات بعد اذن أبيه  
حظ نصف الديات هذا الخاني  
واذا عاش ذلك كان عليه  
كلها كاملا بلا نقصان  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
فعل بانسان فعلا ن مات  
منه فعليه دية واحدة وان  
عاش فعليه أربع ديات  
(فالجواب) أن هذا رجل  
صب على رجل ما احارا  
فذهب معه وبصره وشعره  
وعقله فعليه أربع ديات  
ان عاش ودية واحدة ان  
مات (مسئلة) ان قيل أى

المرتهن قيمته من خلاف جنسه (ومن باع عبدا على شرط أن يرهن المشتري بالثمن شيئا بعيته) جاز استحسانا واذاباع على هذا الشرط (فامتنع) المشتري (لم يجبر) لكونه غير لازم (وللبائع فصح البيع) لغوات الوصف المرغوب (الأن يدفع المشتري الثمن) دفعا (حالا أو) يدفع (قيمة الرهن رهنانا) اشترى فوباديرهم (قال) المشتري (للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطيتك الثمن فهو) أى الثوب (رهن) وعند أبي يوسف يكون وديعة (ولو رهن عبدين بألف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته) حتى يؤدى باقى الدين (كالبيع) أى كما ذاباع شيئا والمبيع فى يدالبائع فنقدالمشتري بعض الثمن وأراد أن يأخذ بعض المبيع لا يملك ذلك (ولو رهن عينا) واحدة (عند رجلين يدين لكل منهما) (صح) وجميعها رهن عند كل منهما ولو غير شرى يكن فان تمايا فكل منهما فى نوبته كالعديل فى حق الآخر ولو كان الرهن عما يتجزأ فعلى كل حبس النصف فلو دفع لصاحبه كله ضمن خلافا لهما (والضمنون على كل) من المرتهنين (حصته دينه فان قضى) الرهن (دين أحدهما فالكل رهن عند الآخر وبطل بينة كل منهما) أى من الرجلين (على رجل انه) أى كل واحد (رهنه) أى رهن هذا العبد مثلا (عنده وقضه) لاستحالة كون كلهما رهنًا لهما ذلك فى آن واحد ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوع فتهارتا (ولو مات رهنه) وقد كان (العبد فى أيديهما) أولم يكن (قبرهن كل) منه (ما على ما وصفتنا) أى على ان الرهن رهن العبد وقبض المارعي العبد المروهن (كان فى يد كل واحد) منهما (نصفه رهنًا بجمعه) استحسانا

### باب الرهن يوضع على يد عدل

(وضعا) أى الرهن والمرتهن (الرهن على يد عدل صح ولا يأخذ أحدهما منه ولو هلك فى يده (يهلك فى ضمان المرتهن) ولو دفع الى أحدهما ضمن لتعديه فلو تلف بعده أخذ منه قيمته وجعلاه عند أو عند غيره وليس للعدل جعلها رهنًا فى يده لئلا يصير قاضيا ومقتضيا (فان وكل) الرهن (المرتهن أو العدل أو غيره) ببيعه عند حلول الدين صح ولو وكل صغير لا يعقل فباعه بعد بلوغه لا يصح خلافا لهما (فان شرطت) الو كالة (فى عقد الرهن) فليس للرهن أن يعزله ولو عزله (لم ينعزل بعزله و) لم ينعزل (بعوت الرهن والمرتهن) اذالم يكن المرتهن وكيلًا (والوكيل يبيعه) بعد موت الرهن (بغية ورثته وتبطل الو كالة) بعوت الوكيل (ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه) (ولا يبيعه المرتهن أو الرهن الارضا الآخر فان حل الاجل) وأبى الوكيل الذى فى يده الرهن أن يبيعه (و) قد غاب الرهن أجبر الوكيل على بيعه (سواء كانت الو كالة مشروطة فى العقد أولا) كالوكيل بالخصومة اذا أبى عن الجواب (غاب موكله أجبر عليها) بخلاف الوكيل بالبيع فانه لا يجبر اذا امتنع (وان باعه العدل وأوفى مرتهنه ثمنه فاستحق الرهن وضمن) العدل (فالعدل) بالخيار ان شاء (يضمن الرهن قيمته أو المرتهن ثمنه) الذى أعطاه وتوضيحه بالاصل (وان مات الرهن عند المرتهن فاستحق وضمن الرهن

رجل قطع أذن انسان  
فوجب عليه عثمائة  
دينار ولو قطع رأسه وجب  
عليه خمسون دينارا قال ابن  
العزوق قد نظمتها في أبيات

من بحر الكامل فقلت  
يا أيها الاعلام يا من قد حوروا  
حسن البراعة مع كمال بيان  
ما قولكم في قاطع أذن امرئ  
وعليه فيه يا أولى الاتقان  
نصف الذي سموه بالدية اسمعوا  
وعليه نصف العشر يا أخواني  
في قتله حقا يقينا فأنعموا

يجوابه مع صحة البرهان  
(فالجواب) أن هذا صبي  
خرج رأسه عند الولادة  
فقطر رجل أذنه فان تمت  
ولادته وعاش وجب نصف  
الدية وهو عثمائة دينار  
ولو قطع رأسه قبل خروج  
الباقى وجبت فيه الغرة  
وهي جارية أو غلام يساوي  
خمسین ديناراً فان دية  
الجنين نصف عشر دية  
المولود وقد نظمت الجواب  
فقلت مرتجلا وقت الكتابة  
هالك الجواب بين البرهان  
يا أوجد العلماء في الاتقان  
ذا قاطع أذن الصبي ورأسه  
عند الولادة قد بدت لعين  
ان عاش بعد ولادة فالنصف

من  
دية تغرم لهذا الخاني  
وعليه ان يك قاطعاً رأسه  
اذ ذالغرة اسمعوا تيباني  
من عبد أمة يساوي سيدي  
خمسین ديناراً من الاثمان

قسمته) بحكم التخيير (مان) الرهن (بالدين) وضع الايقاف (وان ضمن المرتهن)  
فاستحق (رجع على الراهن بالقيمة) التي ضمنها الضرر (وبدينه) لانه قاض قبضه

### باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته

أى الرهن (على غيره) (يوقف ببيع الراهن) رهنه (على اجازة مرتهنه أو قضا دينه)  
أى قضا الراهن دين المرتهن فان وجد أحدهما نفذ وصار غيره رهنه في صورة الاجارة  
وان لم يجز البيع وقسم لا ينفسخ بنفسه في الاصح واذا بقي موقوفا فالمشتري بالخيار ان  
شاء صبرا الى فلك الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع (ونفذتقه) أى حقق  
الراهن العبد المرهون بالاجارة المرتهن سواء كان موسرا أو معسرا (وطولب بدنه لو)  
كان (حالا) أو الراهن موسرا ولا يضمنه قيمته (ولو) كان (موجلا) أخذ منه (أى من  
الراهن) قيمة العبد وجعلت رهنه مكانه) حتى يحل الدين ان كان موسرا (ولو) كان  
الراهن (معسرا) سعى العبد للمرتهن (في الاقل من قيمته ومن الدين) وقضى به الدين  
سواء كان حالا أو موجلا (ويرجع) العبد (به) أى عاसी (على سيده) اذا أيسر  
(واتلاف الراهن) الرهن (كعاقبته) فيما امر (وان أتلفه) أى الرهن (أجنبي) المرتهن  
يضمنه قيمته (يوم هلك) فتكون رهنه عنده (وخرج) الرهن (من ضمانه) أى المرتهن  
(بإعارته من رهنه) ليستخرمه أو يعمل له عملا (فلو هلك) بعد الاعارة (في يد الراهن  
يملك مجانا) بغير عوض وللمرتهن أن يسرده الى يد (ورجوهه) الى المرتهن (عاد ضمانه)  
اليه (ولو أعاره) أو أودعه (أحدهما) أجنبيا باذن الآخر سقط الضمان (ولكل) من  
الراهن والمرتهن (أن يرد رهنه) كما كان بخلاف الاجارة والبيع والهبة أو الرهن من  
المرتحن أو من أجنبي اذا باعها أحدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود  
الا بمقدم مبتدأ لانها عقود لازمة (وان استعار ثوبا ليرهنه صح) الاستعارة والرهن باى  
شيء كان وبأى مقدار شاء (ولن شاء) فى أى بلد شاء (ولو عين) المعبر (قدرا) أو جنسا  
أو بلدا (الخالف) المستعير ما قيده به المعبر (ضمن) المعبر المستعير (ان شاء) وتم العقدين  
وبين المرتحن (أو) ضمن (المرتحن) ويرجع بما ضمن وبالدین على الراهن (وان وافق)  
المستعير المعبر (وهلك) الرهن (عند المرتحن صار مستوفيا) دينه ولو قيمته مثل الدين  
أو أكثر ولو أقل صار مستوفيا بقدره ويرجع بالفضل على الراهن (ووجب مثله) أى  
مثل ما سقط من دين الراهن (للمعبر على المستعير ولو افتكه) أى خلص الرهن  
(المعبر) بغير رضا الراهن (لا يمنع المرتحن) عن دفع الرهن الى المعبر (اذ قضى) المعبر  
(دينه) ثم يرجع المعبر على الراهن بما أدى وان تساوى الدين القيمة وان كان الدين  
أزيد فالزائد تبرع (وجناية الراهن والمرتحن على الرهن) كلا أو بعضا (مضمونة)  
ويسقط من دين المرتحن بقدرها (وجنابته) أى الرهن (عليه ما وعلى مالهما هدر) أى  
باطل اذا كانت الجناية غير موجبة للعصاص في النفس وان كانت موجبة للعصاص  
فتعتبر فيقتص منه (وان رهن عبدا يساوى ألفا بألف مؤجل فرجعت قيمته الى

هي عشر ما أوجبتهم من قبل ذا

في قطعه أذنا من الأذان  
(مسئلة) ان قيل أى  
رجل جنى جنابة وضم إليها  
أخرى فأترضم الجنابة  
الأخرى إليها خفة على الجاني  
(جوابها) ان هذا رجل قاطع  
طريق قتل انسا نأفانه يقتل  
حدا وليس للأولياء أن  
يعفوا عنه ولو أخذتم القتل  
أقل من عشرة دراهم  
لا يقطع فقد أترضم الجنابة  
الأخرى خفة حيث قبل  
عفوا الأولياء كذا ذكره في  
النهاية (مسئلة) ان قيل أى  
جنس من أعضاء الانسان  
يجب بثلاثة دية وثلاثة  
أخماس دية (جوابها) انها  
الاسنان يجب بها ستة عشر  
ألف درهم ذكره في  
النهاية والمحيط (مسئلة)  
أى عضوين يجب بثلاثة فهما  
مرة ديتان ومرة دية وحكومة  
عدل (جوابها) انهما الذكر  
والانثيان اذا قطع الذكر  
ثم الخصيتين فعليه ديتان  
واذا قطع الخصيتين ثم  
الذكر ففي الخصيتين الدية  
وفي الذكر حكومة عدل  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
قتل انسانا فلم يجب عليه  
بقتله شيء ولو جنى عليه  
فقطع عضوا من أعضائه  
ضمن (الجواب) أنه رجل  
قتل مكانه أو قطع عضوا  
من أعضائه فلا ضمان عليه

مائة) بسبب نقصان السعر أو نقصان العين (فقتله رجل) خطأ (وغرم مائة وحل  
الاجل فالمرتهن يقبض) من القاتل (المائة قضاء من حقه ولا يرجع على الراهن بشيء)  
من بقية الألف (ولو) رهن عبدا بألف و (باعه بمائة بأمره) أى أمر الراهن (قبض)  
المرتهن (المائة قضاء من حقه ورجع) على الراهن (بتسعمائة وان قتله عبد قيمته  
مائة) والمسئلة بجملها (فدفع به أفتكه) الراهن وجوبا (بكل الدين) وهو الألف لقيام  
الثاني مقام الاول وقال محمدان شاء أفتكه بكل دينه أو ترك على المرتهن بدينه (وان  
مات الراهن باع وصيه الرهن) باذن المرتهن (وقضى الدين) لقيامه مقامه (فان لم يكن  
له وصي نصب له) وصي (وأمر) ذلك الوصي (ببيعه)

(فصل) في المتفرقات لو (رهن عصيرا قيمته عشرة وعشرة فتخمر ثم تخلل وهو  
يساوى عشرة فهو رهن بعشرة) كما كان هذا اذا لم ينتقص شيء من كيله بالتخمر أما اذا  
انتقص شيء من كيله بالتخمر سقط الدين بقدره (وان رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت)  
الشاة (فدبغ) المرتهن (جلدها وهو يساوى درهمين بدرهم) فيفتكه الراهن  
به ولا شيء عليه غيره (ونعاه) أى زيادة (الرهن كالولد والتمر واللبن والصوف) والوبر  
والارش ونحو ذلك يكون (للراهن وهو) أى النماء (رهن مع الأصل) فيحبسه حتى  
يستوفى الدين (و) لكن لو هلك النماء (بهلك بجنا) فلا يسقط شيء من الدين بهلاكه  
(وان بقى) النماء (وهلك الأصل فلك) النماء (بحظه فيقسم الدين على قيمته) أى قيمة  
النماء (يوم الفكك) وعلى (قيمة الأصل يوم القبض فيسقط من الدين حصة الأصل  
وفك النماء بمحضته) كما لو كان الدين عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة وقيمة  
النماء يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصة الأصل فتسقط وثلث العشرة حصة النماء  
فيملك به (وتصح الزيادة في الرهن) وتعتبر قيمتها يوم القبض أيضا (لا) تصح الزيادة  
(في الدين) بأن رهن عبدا بمائة وقيمتها مائتان ثم أخذ من المرتهن مائة أخرى وجعل  
العبد رهنا بمائتين فإنه لا يصير رهنا بالدين الحادث حتى اذا مات سقط الدين الاول  
ويبقى الثاني بالرهن (وان رهن عبدا بألف فدفع عبدا آخر رهنا مكان الاول وقيمة  
كل) من العبدین (ألف فالاول رهن) كما كان (حتى يرد به الى الراهن) فلو هلك قبل  
الرديض من المرتهن (والمرتهن في) العبد (الآخر أمين حتى يجعله مكان الاول) فلو هلك  
عنده قبل أن يرد الاول الى الراهن لا يضمن

### (كتاب الجنایات في النفوس والاطراف)

القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب  
(موجب القتل عمد وهو ما تم مدسه به سلاح) كالسيف (ونحوه في تفريق الأجزاء  
كالحد من الخشب والحجر والليطة) وهي قشر القصب وكذا زجاج وبرة في مقتل  
(والنار والسم والقود عينا) فلا يصير مالا بالتراضي فيضع صلاحو لو بمثل الدية أو شيء  
(الا أن يعنى لا) أى ليس موجب القتل عمد (الكفارة) موجب (شبهه) أى شبه

## ✽ كتاب الوصايا ✽

(مسئلة) ان قيل أى رجل أوصى لقريبه فجازت الوصية ولم تتوقف وأوصى لأجنبي فلم تجز وصيته لاخني فالحجوب ان هذا رجل أوصى لقريب له غير مستحق لميراثه ولا شيء منه فجازت الوصية ولم تتوقف على اجازة أحد من الورثة لانها بدون الثلث ولو أوصى الى أجنبي ولكن الاجنبي كان قتل الموصى بعد ذلك من الحاوى القدمى **مسئلة** ان قيل أى رجل وصيته لابنه وأبيه ويستحقان ما أوصى به لهما من غير اجازة فالحجوب ان هذا رجل من أهل الحرب مستأمن أوصى لابيه المسلم وابنه الذي منه أيضا **مسئلة** ان قيل أى رجل أوصى لزيد بقدر مائة من ثلث ماله فان كان الموصى له ذامال دفعناه له جميع الموصى له به وان كان فقير امنعناه ذلك وقد رأيت ابن فرحون ذكر هذا فى الديباج المذهب معزوا الى عبد الواحد بن المنبر ابن أخى ناصر الدين الملقب بغز القضاة من نظمهم وهو

قتل العمد (وهو أن يتعمد ضربه بغير ما ذكر) أى بما لا يفرق الاجزاء ولو بمجر وخشب كبيرين عنده خلا فالهما (الأنثم والكفارة) فى الصحيح (ودية مغلظة على العاقلة) فى ثلاث سنين (لا القود) أى القصاص (و) موجب القتل (الخطا وهو أن يرمى شخصاً ضاربه صيدا أو شخصاً حريياً فاذا هو مسلم أو غرضاً) أى هدفاً أو صيدا (فأصاب) السهم (أدمياً) فقتله أو رمى غرضاً فجاوز عنه الى ما وراءه فأصاب رجلاً أو قصدر جلاً فأصاب غيره (و) موجب قتل (ماجرى مجراه) أى مجرى الخطا (كثام انقلب على رجل فقتله الكفارة) أى موجبهما الكفارة لأنهم القتل ولكن لا يعرى عن الأنثم بترك المبالغة (والدية على العاقلة) فى ثلاث سنين (و) موجب القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر فى غير ملكه (راجع لهما) (الدية على العاقلة) اذا تلغى به آدمى (لا الكفارة) هذا اذا كان البئر على عمر الناس والأفلاذية عليه (والكل يوجب حرمان الارث) لو الحافى مكلفاً (الا هذا) أى القتل بسبب لعدم قتله (وشبه العمدة فى حق النفس عمد فيما سواها) من الاطراف حتى لو ضرب بخشبة على مفصل يد انسان فأبانهما اقتص منه

## ✽ باب ما يوجب القود وما لا يوجبه ✽

(يجب القصاص بقتل كل محقون) أى محفوظ (الدم على التابيد عمداً) وهو المسلم والذي لا المستأمن والحربى بشرط كون القاتل مكافاً وانغناه شبهة الولاد أو المال (و) يقتل الحر بالحر (و) يقتل الحر (بالعبد) يقتل (المسلم بالذي ولا يقتل) أى المسلم والذي (بالمستأمن) ويقتل المستأمن بمثله قياساً لا استحساناً (و) يقتل (الرجل بالمرأة أو الكبير بالصغير والصحيح بالأعمى وبالزمن وبناقص الاطراف وبالمجنون) لو جود المساواة بين هؤلاء (و) يقتل (الولد بالوالد ولا يقتل الرجل بالولد والام والجد والجدة) وان علياً من أى جهة كانا (كالب) لأنهم أسباب احيائه فلا يكون سبب افنائهم (ولا) يقتل الرجل (بعبد مودعه ومكاتبه) ولو قتل العبد مولاه عمداً لا رواية فيه وقال أبو جعفر يقتل (و) لا (بعبد ولده) ولو قتل عبداً بيه قتل به محوى (و) لا (بعبد ملك بعضه وان ورث) الولد (قصاصاً على أبيه) أى أصله (سقط) بأن قتل أب امرأته مثلاً ولا وارث له غير هاتم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القصاص الواجب على أبيه ويسقط لما ذكرنا (وانما يقتص) أى لا يستوفى القصاص الا (بالسيف) ونحوه من السلاح وان قتله بغيره وان استوفى بغيره لا يضمن شيئاً لكنه يعزر (مكاتب قتل عمداً وترك وفاء ووارثه سيده فقط أو لم يترك وفاء وله وارث حر) غير سيده أولاً (يقتص) المولى لتعيينه وفى الأولى خلاف محمد (وان ترك وفاء ووارثاً) حر أو غير المولى (لا) يقتص وان اجتمعا (وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يجتمع الرهن والمرتهن) فان اجتمعا كان للرهن أن يستوفى القصاص وقيل لا يثبت القصاص وان اجتمعا (ولا لابي المعتوه القود والصلى) على قدر الدية أو أكثر منه وان وقع بأقل منه لم يجز

بارعا

وفي العلم أفنى عمره في اشتغاله  
عن المهر يوصي قاصدا وجهه به  
لن يدع اسماء من ثلث ماله  
فان يكن الموصى له مقولا  
دفعناه الموصى به بكاله  
وان كان ذاقه وقول وفاة  
حرمناه ذلك لظلم فارت لخاله  
أبحرم ذوقه ويعطاه ذوقه  
لعمرك ما رزق الفتى باحتياله  
فلا تعتمد الا على الله وحده  
ولا تستند الا لرحمته

### كتاب الفرائض

اعلم ان الفرائض الاحاجي  
في الفرائض كثيرة جدا  
لو اردنا استيفاءها لجاءت  
مثل مجموع كتابنا هذا  
واسكن ذكرنا هنا ما طرفا  
لطيفا حسنا طريفا لثلا  
يخلو كتابنا هذا منها والا  
فالفرائض علم مستقل برأسه  
ولذا لم يذكر صاحب الهداية  
كتاب الفرائض فيها  
(مسئلة) ان سئل عن أول  
ميراث قسم في الاسلام  
(فالجواب) انه ميراث سعد  
ابن الربيع كذا في المحط  
(مسئلة) ان قيل أي  
رجل صحيح قال ليرى  
أوص فقال بم أوصي انما  
يرثني عمتك وخالتيك  
وجدةك وأختك وزوجتك  
وقد نظم هذه المسئلة بعضهم  
أتيت مريضا أعود بنهم  
وقد خامر القلب منه سقاما

ويجب كمال الدية (لا العفو بقتل وليه) أي ولي المعتوه أو قطع يده (والقاضي كالأب)  
في الصحيح (والوصي يصلح) عن القتل (فقط) بغير الدية وله القود في الاطراف  
استحسانا (والصبي كالمعتوه) فيما ذكر (و) من قتل وله أولياءه صغار وكبار كان (للكبار)  
القود قبل كبار الصغار) خلافا لهما (وان قتله بجر) وهو الذي يعمل به في الطين  
(يقتص ان أصابه الحديد) بجمده مطلقا عندهم جرحه أولا وكذا لو أصابه ظهره وجرحه  
(والا) يصيبه حده بل قتله بظهره ولم يجرحه (لا) يقتص (كالخنق والتغريق) فانه  
لا يجب القصاص فيه ما خلا فالحما وما وفي المجتبى لو اعتاد الخنق قتل سياسة ولا تقبل  
توبته لو بعد مسكه كالساحر (ومن جرح رجلا بعد انفصال افراس ومات يقتص) الا  
اذا وجد ما يقطعه كحز الرقبة والبره منه (وان مات بفعل نفسه) وبفعل (زيد وأسد)  
وحية ضمن زيد ثلث الدية (في ماله ان كان القتل عمدا ولا فعلى عاقلته) (ومن شهر) أي  
سل (على المسلمين سيفا) أو سكيننا (وجب قتله) في الحال ان لم يمكن دفعه الا به (ولا  
شيئ) على قاتله (بقتله) بخلاف الجمل الصائل (ومن شهر على رجل سلاحيلا  
أو نهرا في مصر أو غيره أو شهر عليه عصا) سواء كانت صغيرة أو كبيرة (ليلا في مصر  
أو نهرا في غير مصر فقتله المشهور عليه) عمدا (فلا شيء عليه) هذا اذا لم يدل الحال على  
المرح واللاعب كما في الزيلعي ولا يعتبر احتمال الجدواظهار المرح ولودل الحال على الجد  
جاز قتله دفعا (وان شهر عليه عصا نهرا في مصر فقتله المشهور عليه) عمدا (قتل به)  
خلافا لهما (وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا تجب الدية) في  
ماله (وعلى هذا) الحكم (الصبي) اذا شهر على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا تجب  
الدية خلافا لابي يوسف (و) كذا (الدابة) اذا صالت على رجل فقتلها يجب عليه  
الضمان (ولو ضربه الشاهر فانصرف) وترك الضرب وكف عنه على وجه لا يريد  
ضربه ثانيا (فقتله الآخر) وهو المشهور عليه (قتل القاتل) لانه لا انصراف عادت  
عصمته (ومن دخل عليه غيره ليلا فأجر السرقه) من بيته أو قصد أخذ ماله وان لم  
يخرجه (فاتبه) رب البيت (فقتله فلا شيء عليه) اذا كان لا يتمكن من الاسترداد الا  
بالقتل وان تمكن بدونه وقتله قتل به

### باب القصاص فيما دون النفس

(يقتص بقطع اليد من المفصل) فلو القطع من نصف ساعدا وساق أو من قصبة أنف  
لم يقتص (وان كانت يد القاطع أكبر) من يد المقتوع لا اتحاد المنفعة (وكذا الرجل  
ومارن الانف والاذن) كذا (العين ان) ضربت و (ذهب ضو وها وهي قائمة) غير  
منخسفة فيجعل على وجهه قطن وطب وتقابل عينه بجرأ تحماة فيذهب ضو وها (ولو  
قلعها) أي نزع العين (لا) يقتص لتعذر الممانلة (والسن) يقتص به (وان تقاوتا) طولاً  
وكبراً فتقلع ان قلعت وقيل تبرد الى موضع أصل السن ويسقط ما سواه به يفتي مجتبى  
ولا يؤخذ الا على بالاسفل ولا الاسفل بالا على وتؤخذ الثنية بالثنية والنايب بالنايب



فقلت له أوص بما قدر تركزت

فقال لا قد كفت الملا  
ففي عمتيك وفي خالتك  
وفي جدتي تركزت السوا  
وأختك حقه ما ثابت  
وزوجك يحزن منه التهاما  
أولئك يا ابن أبي خالد  
مراتب عشرين السهاما  
والجواب أن هذا رجل  
صحيح متزوج بجدي مريض  
أم أمه وأم أبيه والمريض  
متزوج بجدي الصحيح أم  
أمه وأم أبيه فولدت كل  
واحدة من جدي الصحيح  
من المريض بتين فالتين  
من جدة الصحيح أم أمه  
خالتهما والتين من أم أبيه  
عمته وقد كان أبو المريض  
متزوجا أم الصحيح فولدت له  
بنتين فهما اختا الصحيح  
لامه والمريض لآبيه فإذا  
مات المريض فلا مآتيه  
الثلث وهما جدنا الصحيح  
ولبناته الثلث وهما عمته  
الصحيح وخالته ولجديته  
السدس وهما أم وأبا الصحيح  
ولاختيه لآبيه ما بقي وهما  
اختا الصحيح لآمه والمسئلة  
تصع من ثمانية وأربعين  
وقد أجبت عن النظم بنظم  
مثله فقلت

أرى زوجنا ابن أبي خالد  
هما جدنا من أصاب السقاما  
وزوجا الوليد هما جدنا  
لذلك أيضا وليس احراما  
وكل أنت يا أخى يا بتين

(وكل شجة تتحقق فيها الماشاة) يقتص بها (ولا قصاص في عظم) غير السن على القول  
بأنه عظم (و) (لا في) (طرفي رجل واحد) لتفاوتهما شرعا (ولا في) (طرفي) (حرو عبد)  
سواء قطع الحر يد العبد أو بالعكس (و) (لا في) (طرفي) (عبدين) (طرف المسلم والكافر  
سينان) فيجوز القصاص بينهما في الأطراف (و) (لا في) (قطع يد من نصف الساعد و)  
لا في) (جائفة بريء منها) قيده لأنه إذا مات منها يقتص (و) (لا في) (السن وذ كرم) مطلقا  
وعن أبي يوسف أنهم إذا قطعوا من أصلهما يقتص (الآن أن يقطع الحشفة) فيقتص  
ولو بعضها أو بعض الذكرا فلا قصاص (وخبر) المجنى عليه (بين القودو) أخذ  
(الارش) أن كان القاطع أشل أو ناقص الأصابع أو كان رأس الشاج أكبر من رأس  
المشجوع وعلى هذا في السن وسائر الأطراف التي تقاد إذا كان طرف الضارب  
والقاطع معينا بتخير المجنى عليه

(فصل وان صولح) عن دم محمد (على مال) ولو قليلا (و) (جب حالا) عند الإطلاق  
(وسقط القودو ينصف) بطل الصلح (أن أمر الحر القاتل وسيد) العمد (القاتل) رجلا  
بالصلح عن دمه (العمد الذي اشتر كافيته) (على ألف ففعل) (المأمور ذلك فيكون  
الألف على الحر والمولى نصفين) (فإن صالح أحد الأولياء حظته) أي نصيبه (على عوض  
أو عفا) سقط القصاص (فإن بقي) من الأولياء (حظته من الدية) في ثلاث سنين على  
القاتل وهو الصحيح وقيل على العاقلة (ويقتل الجمع بالفرد) إذا جرح كل واحد جرحا  
مهلكا أو (لا) (يقتل) (الفرد بالجمع) كتفاه (ولا شيء لهم من المال) (فإن حضر واحد)  
من أولياء المقتولين (قتل) (الفرد) له وسقط حق البقية (من الأولياء) (موت القاتل)  
لغوات المحل (ولا يقطع يد رجلين بيد رجل واحد) (و) (أسكن) (ضمنا ديتها وان قطع)  
رجل (واحد يفتي رجلين) خضر (فلهما قطع عينه ونصف الدية) يقسمانه نصفين  
سواء قطعهما معا وعلى التعاقب (فإن حضر واحد) منهما (وقطع يده فلا شيء عليه)  
أي على الجاني (نصف الدية) ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفا أحدهما قبل استيفاء  
الدية فلا شيء القودو (وان أقر عبد) مأذون أو لا (بقتل عمه يقتص به) ولو أقر بالخطأ  
لم يجز إقراره (وان رجم جلا عدا فنفذ السهم منه إلى آخر) فماتا (يقتص للاول) لأنه  
عمد (وللثاني الدية) على عاقلة لأنه خطأ

(فصل في الفعلين) (ومن قطع يد رجل ثم قتله أخذ بالامرين) أي بالقطع والقتل  
(ولو) كانا (عبدين أو) كانا (خطأين أو) كانا (مختلفين) تتخلل بينهما مبره أو لا فيؤخذ  
بالامرين في الكل بلا تدخل (الافى خطأين لم يتخلل بينهما مبره) فأنهما يتداخلا  
(فيجب دية واحدة) وان تتخلل بره لم يتداخلا كما علم (كن ضربه مائة سوط فبرئ من  
تسعين) ولم يمتد أثر الجراحة (ومائة من عشرة) فإن الواجب دية واحدة (وان عفا  
العمد) فمات منه ضمن القاطع الدية (في ماله خلا فالحما) ولو عفا  
شمنه أو عفا (عن الجناية لا) يضمن الدية أيضا وحينئذ (فالحطأ)  
أي ثلث ماله فإن خرج من الثلث فيها والأفعلى العاقلة ثلثا الدية

لهذا السقيم كفت الملا  
هما عتبان لذلك الصحيح  
كذا خالتان يحزن السهام  
واختان كاتنا لهذا المريض  
من أم الصحيح وكل أقاما  
ومات الوليد ففرانه  
حوين لعمرى منه القاما  
مسئلة ان قيل أى  
رجل مان وترك بنين  
وبنات اقتسموا تركته  
بالسوية المذكور لا بنى  
فلم يكن لواحد منهم أخذ  
شي مما قبضه الاناث  
فالجواب ما فى النهاية  
هاز يالى فواند صدر الاسلام  
طاهر بن محمود مريض له  
بنون وبنات قال لهم  
اقتسموا تركتي بينكم  
بالسوية وقبض كل واحد  
منهم نصيبه ثم اراد واحد  
منهم انه ينقض القسمة هل  
له ذلك قال ليس له ذلك لان  
قول المريض لورثته  
اقتسموا تركتي بينكم  
بالسوية ايصال منه لبيان  
بعض ماله والقسمة من  
البنين بالسوية اجازة لتلك  
الوصية فنقضت فلا يكون  
لواحد منهم بعد ذلك نقضها  
مسئلة ان قيل أى أخ  
وأخت وأمه ما رثوا من  
رجل وكان نصيب كل  
واحد الثلث قال ابن العز  
وقد نظم هذه المسئلة بعضهم  
فقال

وأخت قامت ارضا أناها  
وأمهما فكنا بالسوية

(والعمد) يعتبر (من كل المال) فلا يصح من العاقلة شيئا وكذا اذا عفا عن الشجة ثم  
سرى الى النفس (وان قطعت امرأة يدر جل عمدا) أو خطأ (فتروجها) مقطوع اليد  
(على يده ثم مات) بالسراية (فلها مهر مثلها والدية في مالها) وتقع المقاصة بين المهر والدية  
ان تساويا والارثا الفضل (وعلى عاقلتها) أى عاقلة المرأة (ولو) كان (خطا) ولا  
يتقاصان لان الدية على العاقلة في الخطأ بخلاف العمدة فان الدية عليها والمهر على  
الزوج (وان تزوجها على اليد وما يحدث منها أو على الجنابة فأت منه فلها مهر مثلها  
ولا شيء لورثته عليها) كان القطع (عمدا) لرضاء بالسقوط (ولو) كان (خطا) رفع عن  
العاقلة مهر مثلها ولهم ثلث مارك (وثلث ما زاد على مهر المثل يكون (وصية) للعاقلة فان  
خرج من الثلث سقط والاسقط ثلث المال فقط ولو قطع يده فاقصص له ثلث (المقطوع  
(الاول قتل) الثاني (به) لسرايته وعن أبي يوسف أنه لا يقتص (وان قطع) لى القتل  
(يد القاتل) العامد (و) بعد ذلك (عفا) عن القتل (ضمن القاطع دية اليد) لانه استوفى  
غير حقه لكن لا يقتص للشبهة وقال لا شيء عليه

### باب الشهادة في القتل

(ولا يقيد) ابن (حاضر بمجته اذا أخوه غاب عن خصومته) ولكن قبلت البينة  
وحبس القاتل (فان بعد) الغائب عن الغيبة (لا بد من اعادته) أى اعادة الغائب البينة  
(ليقتلا) القاتل وقال لا يعيد (ولو) كان القتل (خطا أو) كان المدعي (دينا) لانيهما  
على آخر (لا) يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع (فان أثبت القاتل عفو الغائب لم يعد)  
بعد حضور الغائب أيضا (وكذا) الحكم (لوقتل عبدهما) عمدا أو خطأ (وأحدهما  
غائب وان شهد وليان بعفوا لهما لغت) شهادتهما وهو عفو عنهما (فان صدقهما  
القاتل) في العفودون المشهود عليه (فالدية) كلها (لهم) أن لا تاروان كذبهما) القاتل  
والمشهود عليه (فلا شيء لهما ولا آخر ثلث الدية) وان صدقهما المشهود عليه وحده غرم  
القاتل ثلث الدية لكنه يصرف الى الشاهدين ولو صدقهما المشهود عليه والقاتل فلا شيء  
للمشهود عليه ولهما ثلث الدية (ولو شهدا) أى الشاهدان (أنه ضربه) عمدا بشئ جارح  
(فلم يرزل صاحب فراش حتى مات يقتص) ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من  
جراحته برازية (وان اختلف شاهد القتل في الزمان) أى زمان القتل (أو) في  
(المكان) أى مكانه (أو فيما به القتل) أى في الآلة كشهادة أحدهما بالقتل بالسيف  
والآخر بالسكين (أو قال أحدهما قتله بالعصا وقال الآخر لم أدر بماذا قتل) أو شهد  
أحدهما على معينة القتل والآخر على اقرار القاتل به (بطلت) الشهادة في الكل لان  
القتل لا يتكرر ولو كانت الشهادتان باقراره جازت (وان شهدا أنه قتله وقال لم ندر  
بماذا قتله نجب الدية) في ماله في ثلاث سنين استحسنانا (وان أقرأ أن كلا) أى كل  
واحد (منهما قتله وقال الولي قتلتما جميعا لقتلتهما) عملا باقرارهما (ولو كان مكان  
الاقرار شهادة) والمسئلة بمجالها (لغت) الشهادتان لان التكذيب تفسيق وفسوق  
الشاهد يبطل شهادته

﴿باب في اعتبار حالة القتل﴾

(المعتبر حالة الرمي) في حق الحبل والنعمان دون الاصابة وحينئذ (فتجب الدية) في ماله وسقط القود لا شبهة (بردة الرمي اليه قبل الوصول) وقال لا شيء عليه (لا تجب دية المرتد الرمي اليه) (باسلامه) تجب (القيمة بعقده) بعد الرمي قبل الاصابة (ولا يضمن الراعي) الذي رمى المقضى عليه بالرحم (برجوع شاهد الرجم بعد الرمي) قبل الاصابة (وحل الصيد بردة الراعي) بعد الرمي (لا باسلامه) بعد الرمي (ووجب الجزاء) على محرم رمي الصيد (بجمله) بعد الرمي (لا يجب الجزاء على الحلال) (باحرامه) لما عرفت أن المعتبر حالة الرمي

﴿كتاب الديات﴾

(دية شبه العمدة مائة من الابل أرباعاً من بنت مخاض) وبنت لبون وحقنة (الى جذعة) بإدخال الغاية فيجب من كل خمس وعشرون في ثلاث سنين وهذه هي الدية المغلظة (ولا تغليظ الا في الابل و) دية (الخطأ مائة من الابل اخماساً بن مخاض) عشرون (وبنت مخاض) عشرون (وبنت لبون) عشرون (وحقنة) عشرون (وجذعة) عشرون (أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم) وقال منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفاً شاة ومن الحبل مائتا حلة كل حلة ازارو رداء (وكفارتها ما ذكر في النص) وهو تحرير رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين (ولا يجوز الاطعام والجنين) أي تحريره (وجوز الرضيع لو) كان (أحد أبويه مسلماً) ودية المرأة على النصف من دية الرجل (في حق النفس و) في (مادونها) روى ذلك عن علي موقوفاً ومرفوعاً (ودية المسلم والذي) والمستأمن (سواء)

﴿فصل﴾ فيما تجب فيه الدية (في النفس والانف والمارن واللسان والذكر والحشفة والعقل والسمع والبصر والشحم والذوق والحمية ان لم تنبت وشعر الرأس و) في (العينين واليدين والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والأنفيتين وندي المرأة) وحلمتيهما والاليتين اذا استأصلاهما (الدية) وكذا فرج المرأة من الجانبين وفي ندي الرجل تجب حكومة عدل وتجب في بعض اللسان اذا منع الكلام (وفي كل واحد من هذه الاشياء)

دية وفي أشعار العينين الدية اذا لم تنبت فلو نبتت فلا شيء عليه (وفي) ولو قطع الجفون باهدابها تجب دية واحدة (وفي كل أصبع من الرجلين عشرها وما فيها مفاصل في أحد هما ثلث دية أصبع دية أصبع لو) كان (فيهما مفصلان) كالأبهام (وفي كل سن) من المرأة نصف دية سن الرجل (خمس من الابل أو خمسمائة درهم) فيه دية كاملة (كيدشلت وعين ذهب ضوؤها) بالضرب

﴿ج﴾ وهي عشرة (في الموضحة) التي توضع العظم أي تبينه (نصف شهة) التي تكسر العظم (عشرها في المنقلة) التي تنقله بعد الكسر

على نسب وتزويج صحیح

ولن يبقى لغيرهم بقیه  
أجاب ان كنت ذا نظر وفهم  
وكيف يكون هذا في البرية  
(فالجواب) ان هذا رجل  
زوج ابنة ابن ابنه من ابن  
ابن ابن له آخر فأولدها وقد  
كان لها بنت من ابن ابن آخر  
له في درجتها ثم تفاؤلا ولم يبق  
الا هذه الثلاثة والان  
الاسفل منهما بدرجة ثم مات  
هذا الرجل فلابنتي ابنه  
الثلاثان واحداهما أم  
الأخرى وما بقي فلان ابن  
ابن ابنه وهو ابن الكبيرة  
وأخوال الصغيرة من أمها وقد  
نظمت الجواب فقلت

الاهالك الجواب عن القضية  
بالفاظ عذوبتها شبهه  
هما اخوان من أم وكانت  
لهذا الميت أمهما بنیه  
لابن ابن وزوجها حفيداً  
يساويها فأولدها رضیه  
وكانت قبل قد ولدت  
يساويها بنياً والقیه  
أنت للبعد فالثلثان حقاً

لبنتي ابنه ثم البقية  
لابن ابن الحفيد فكان هذا  
ثالثاً حرزوه بالسوية  
﴿مسئلة﴾ ان قيل رجل  
مات وترك من الورثة أمه  
لابويه وزوجة لها أخ  
فأخذت الزوجة فرضها  
وأخذ أخوها الباقي ولم يبق  
لاخ الميت شيء وقد نظمتها  
الحریری في مقاماته فقال

أيها العالم الغيبه الذي يفا

قد كاه فحاله من شبيه  
أفتتافي قضية حاد عنها

كل قاض و حار كل فقيه

رجل مات عن أخ مسلم

حرقني من أمه وأبيه

وله زوجه لها أيها الحبر

أخ خالص بلا تعويه

فحوت فرضها و حار أخوها

مات بقى بالارث دون أخيه

فأسفنا بالجواب هم أسألنا

فهو نص لا خلف يو جديفه

(فالجواب) ان هذا رجل

زوج ابنه بجماته أم زوجته

فالولدها ابنا ثم مات هو

فكان الابن أخا لزوجه

أبيه من أمها ثم مات جده

فكان ميراثه لزوجته

وأخيها الذي هو وابن ابن

الميت وهو مقدم على الأخ

الشقيق وقد نظم الجواب

ناظم السؤال فقال

قل لمن يلغز المسائل اني

كاشف سرها الذي تخفيه

انذا الميت الذي قدم

الشرع أخا عرسه على ابن أبيه

رجل زوج ابنه عن رضاه

بجماته ولا غرو فيه

ثم مات ابنه وقد علقت

منه لحامه بابن يسر ذويه

فهو ابن ابنه بغير مراة

وأخوه عرسه بلا تعويه

وابن الابن الصريح أدنى

الى الجد وأولى بارتقه من أخيه

فلذا حين مات أوجب

للزوجة ثمن الثراث تستوفيه

(عشر ونصف عشر) من الدية (وفي الآمة) التي تصل الى أم الرأس محل السيلع  
(والجائفة) التي تصل الى الجوف (ثلثها) وفي الآتين ثلثاها وفي الثلاث دية وفي  
الاربعة دية وثلث (فان نفذت الجائفة ثلثاها) أي ثلثا الدية (وفي الحارصة) التي  
تحرص الجلد أي تخدشه ولا تخرج الدم (والدامعة) بالمهملة التي تظهر الدم ولا تسيله  
(والدامية) التي تسيل الدم (والباضعة) التي تبضع الجلد أي تقطعه (والملاحمة) التي  
تأخذ في اللحم وتقطعه والسحق التي تصل الى السحق وهي جلد رقيقة بين اللحم  
وعظم الرأس (حكومة عدل) وهي أن يقوم المشجوج عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقدر  
التفاوت بين القيمتين من الدية هو حكومة العدل وبه يبقى ان كان كل منها خطأ (ولا  
قصاص في غير الموضحة) وقيل الصحيح وجوب القصاص فيما دون الموضحة أيضا  
وهو ظاهر الآية (وفي أصابع اليد) الواحدة (نصف الدية ولو) قطعت (مع الكف  
(و) لو قطعت الاصابع (مع نصف الساعد) ففي الاصابع والكف (نصف الدية) وفي  
الزيادة (حكومة) عدل (وفي قطع الكف) من الفصل (و) فذكان (فيها أصبع) واحدة  
(أو أصبعان عشرها) أي عشر دية اليد في الاصبع (أو خمسها) في الاصبعين (ولاشئ في  
الكف وفي الاصبع الزائدة) والسن الزائدة (و) في عين الصبي وذكره ولسانه ان لم  
تعلم محمته (أي حصة كل واحد مما ذكر (ينظر) في العين (وحركة) في الذكر (وكلام)  
في اللسان تجب (حكومة) عدل وكذا العنين حكوا خلافا (ومن شجع رجلا) شجعة موضحة  
(فذهب عقله أو شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية) أي في دية الذاهب منهما  
فتجب الدية فقط (وان ذهب سمعه أو بصره أو كلاهما) يدخل الارش في الدية بل  
يجب ارش الموضحة مع الدية (وان شجعه موضحة) عمدا فذهب عيناه (فلا قود في شئ  
منهما وتجب الدية فيهما و قال في الموضحة القصاص وفي البصر الدية (أو قطع أصبعه)  
عمدا (فسلت) أصبع (أخرى أو) قطع (الفصل الاعلى) من الاصابع (فشل ما بقى)  
منها (أو) شل (كل اليد أو كسر نصف سنه) عمدا (فأسود ما بقى) أو أصفر أو احمر أو  
اخضر (فلا قود) بالاجماع في الجميع (وان قلع سنه فنبت مكانها) سنن (أخرى  
سقط الارش) و قال عليه الارش كاملا ان كان غير صبي (وان أقيد) أي اقتص منه  
(فنبت سن) الرجل (الاول تجب) عليه (الدية وان شجع) رجلا (رجلا فالتميم ولم يبق له  
أثر) ونبت الشعر (أو ضرب) رجلا فخرج فبرئ وذهب أثره فلا ارش عند أبي حنيفة  
وعند أبي يوسف عليه أرش الالم وهو حكومة عدل وقال محمد عليه قدر ما أنفق في  
معالجته الى أن يبرأ (ولا قود يجرح حتى يبرأ) عندنا (وكل عمدا سقط قوده بشبهة قتل  
الاب ابنه عمدا فدينته في مال القاتل) في ثلاث سنين (وكذا) كل (ماوجب) من الارش  
(صلحا أو اعترافا) بقتل الخطأ (أو لم يكن نصف العشر) بأن كان أقل منه وكذا حكومة  
العدل تكون في مال الجاني (وعمد الصبي والمجنون) والمعتوه (خطأ) بخلاف السكران  
والمغمى عليه (وديته) أي دية العمد (على عاقلة) اذا بلغت خمسمائة فان كانت  
أقل ففي أموالهما (ولا تكفير فيه) أي في قتلهم ماعدا (ولا حرمان) من الارث

وحوى ابن ابنة الذى هو  
 فى الاصل أخوها من أمها باقية  
 وتحتل الاخ الشقيق من الارث  
 وقلنا بكفيل ان تبكيه  
 حال من القتيلا التي يجتذرها  
 كل قاض يقضى وكل فقيه  
 مسئلة ان قيل أى أب لا  
 يرث من ابنة الا النصف  
 والمال انه لا وارث له سواء  
 (فالجواب) ان هذا رجل  
 ادعى هو وأخى فتركاح امرأة  
 وهى ميتة وبرهناعليه  
 يحكم بها بينهما وقد كانت  
 جاءت ببن فهو ابنها  
 وبرهان منه ميراث أب  
 واحد فاذا مات هذا الابن  
 ولم يخلف وارثا سوى واحد  
 منهما فانه لا يرث منه الا  
 النصف وأصل المسئلة من  
 فتاوى قاضى خان (مسئلة)  
 ان قيل أى زوج لا يرث  
 من زوجته الا الربع  
 والحال انه لا ولدها وان  
 كان لها ولدا لا يرث الا الثمن  
 (فالجواب) انه زوج هذه  
 المرأة المتقدمة فى المسئلة  
 قبل هذه والله أعلم (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل مات أبوه  
 ولم يترك ولدا غيره ولا وارثا  
 آخر معه ولا يرث ابنه منه  
 شيئا والحال انهما مسلمان  
 حوان فى دار الاسلام وليس  
 أحدهما قاتلا للآخر  
 (فالجواب) ان هذا رجل  
 استأجر هو وعملو كة ظفرا  
 لارضاع ولدهما ولا يعرف

فصل فى الجنين (ضرب بطن امرأة) حرة (قالت) المرأة (جنينا ميتا يجب غرة  
 نصف عشر الدية) أى دية الرجل ان كان ذكرا وان كان أنثى فعشر دية المرأة وكل  
 منهما خمسة مائة درهم وهى على العاقلة فى ثلاث سنين (فان ألقته حيا فأت فدية) كاملة  
 (وان ألقته ميتا فأت الام فدية) كاملة بالام (وغرة) بالجنين ولو ألقته ميتين فأكثر  
 تعددت الغرة كما فى الذخيرة (وان ماتت) الام (قالت) جنينا (ميتا فدية فقط) فى الام  
 (وما يجب فيه) نى فى الجنين من الغرة والدية (يورث عنه ولا يرث الضارب) منه (فلو  
 ضرب) رجل (بطن امرأة) قالت ابنة ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث (أبوه) منها  
 شيئا (وفى جنين الامه لو) كان (ذكرا) يجب (نصف عشر قيمته) أى الجنين (لو)  
 كان الجنين (حيا وعشر قيمته لو) كان (أنثى) فى مال الضارب هذا اذا علم كونه ذكرا  
 أو أنثى والا فلا شي فيه كملو ألقته بلا رأس (فان حرة) أى الجنين (سيده بعد ضربه)  
 أى ضرب بطن الامه (فألقته) حيا (فأت فعليه قيمته) حال كونه (حيا) ولا يجب  
 الدية وان مات بعد العتق (ولا كفارة فى) اتلاف (الجنين) عندنا وجوب بابل مذبا هذا  
 اذا وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات ففیه الكفارة (و) امرأة (ان) ضربت بطن نفسها  
 أو (شربت دواء لتطرحه) متعمدة (أو عالجت فرجها حتى أسقطته ضمن عاقلتها  
 الغرة) فى سنة واحدة ان ألقته ميتا وان ألقته حيا فأت فعلى عاقلتها الدية فى ثلاث  
 سنين ان كان لها عاقلة والا ففى مالها وعليها الكفارة (ان فعلت بلاذن) زوجها فلو  
 باذنه فلا شي وقيل الصحيح عدم اعتبار اذنه فلا تسقط الغرة عن عاقلة الام

### باب ما يحدثه الرجل فى الطريق

(من أخرج الى طريق العامة كنيفا) أى مسـتراحا (أو ميرابا أو حرسنا) وهو البرج  
 وقيل بجري ما يركب فى الحائط (أو دكانا فليسكل) من أهل المحسومة ولودنيا (نزع)  
 وله منعه من وضعه ابتداء سواء كان فيه ضررا ولا هذا اذا بنى نفسه بدون اذن الامام  
 فلو بنى للمسلمين كسجد أو باذن الامام فليس لاحد ان ينزعه (وله) أى لصاحب  
 هذه الاشياء (التصرف) فى الطريق النافذ (الا اذا أضرب) بالمسلمين (وفى غيره) أى  
 غير النافذ (لا يتصرف) مطلقا أضربهم أولا (الا باذنهم فان مات أحد) من الناس  
 (بسقوطها) عليه (فدينته على عاقلته) أى عاقلة المخرج لتسببه (كما ندى العاقلة  
 (لو حفر بئر فى طريق أو وضع حجرا) أو ترابا أو طينا (فتلف به انسان) لانه متسبب  
 (ولو) ماتت (بهيئة قضائها فى ماله) أى مال المخرج (ومن جعل بالوعة فى طريق)  
 عام (بامر سلطان أو فى ملكه أو وضع خشبة فيها) أى الطريق (أو وضع) قطرة  
 على نهر (بلاذن الامام فتعسر درجل المرور عليها) أى على الخشبة أو القنطرة  
 فسقط ومات (لم يضمن) الحافر أو الواضع اما اذا لم يتعمد بان كان أعمى أو لم يلاحظه  
 يضمن (ومن حمل شيئا ورشى) فى الطريق فسقط (المحمول) على انسان ومات منه  
 (ضمن) الحامل الدية خلافا لهما (ولو كان) المحمول (رداه) فدل بسقوط (الرداء)

ولد المولى من ولده اوسكة

فهما حران ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولا يران شيئا لان المال لا يستحق بالنسبة كذا في الواقعات وقد راد في اللفز ولا يلزمهما سعاية ويجاب بان المستاجر ذى ومسلم ولا يعرف ولده الذى من ولد المسلم فهما مسلمان ولا يران من ابويهما شيئا قال ابو الليث هذا ادم يصطليا ما اذا اصطليا فيما بينهما فلهما أن يأخذا الميراث لان الحق لا يعدوهما وهذا الجواب فى ولد المسلم مع النصراني وبه يقتضى (مسئلة) ان قيل أى امرأة مات أخوها وترك ستمائة دينار فكان ارثها دينارا واحدا (فالجواب) ما ذكره ان امرأة أتت الى أبى حنيفة النعمان رضى الله عنه فقالت ان أخى مات وترك ستمائة دينار فاعطوني دينارا واحدا فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من قسم فريضةكم قالت داود الطائى قال هو حقل أليس قد ترك أخوك زوجة وما وابنتين واثني عشر أختا وأنت قالت نعم فقال للزوجة الثمن من الستمائة وذلك خمسة وسبعون دينارا ولام السدس وذلك مائة دينار وللمنتين الثلثان وذلك

فقط به انسان (لا يضمن) (مسجد لعشيرة) أى القوم مخصوصين (فعلق رجل منهم قنديلا أو جعل فيه) أى المسجد (بوارى) وهى الحصى من القصب (أو) جعل فيه (حصاة ففقط) أى هلك (به) أى بكل عماد كـ (رجل لم يضمن) كل من المعلق والماعل شيئا (وان كان) الرجل (من غيرهم) أى غير عشيرة المسجد (ضمن) وقال لا يضمن وبه يقتضى (وان جلس فيه رجل منهم) أى من أهل المسجد (فقط) به أحد) بان عثر به (ضمن ان كان فى غير الصلاة وان كان فيها) لا يضمن بكل حال وهو الاظهر

فصل فى الحائض المائل \* حائض مال الى طريق العامة ضمن دية أى صاحبه ولو حكما كالواقف والقسم ولو حائض المسجد فتضمن عاقلة الواقف (ماتلف به) أى بسقوطه (من نفس أو مال ان طالب بنقصه مسلم أو ذمى) حر أو مكاتب وان لم يشهد ولا يصح الطالب قبل الميل لعدم التعدى (ولم ينقصه) رب الحائض (فى مدة يقدر على نقصه) استحسانا ثم ماتلف به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه (وان بناه مائلا) الى الطريق (ابتداء ضمن ماتلف بسقوطه بلا طلب) من أحد (فان مال) حائض (الى دار رجل فالطلب) مفوض (الى ربها) خاصة وان كان فيها ساكن فلهم أن يطالبوه (فان أجله) أى أجل رب الدار رب الحائض (أو أبراه) منها أو فعل ذلك ساكنها (صح) ولا ضمان عليه فيما تلف بها (بخلاف) ما ذامال الى (الطريق) فأجله القاضى ومن أشهد عليه حيث لا يصح (حائض) مشترك (بين خمسة أشهد على أحدهم فسقط على رجل) فبات (ضمن) الذى أشهد عليه (خمس الدية) أو يكون ذلك على عاقلة (دار بين ثلاثة حفرا أحدهم فيها بئرا أو بنى حائضا) بغير اذن صاحبه (فقط به رجل ضمن) الحافر أو الباني (ثلثى الدية) لانه متعد فى الحصتين وعندهما عليه نصف الدية فى المستطين

### باب جناية الهيمة والجناية عليها وغير ذلك

(ضمن الراكب) فى طريق العامة (ما أوطأت دابته بيد رجل ورأس أو كدمت) بغمها (أو خبطت) بيدها (أو صدمت) بمجسدها (لا يضمن الراكب) ما نفعته برجل وذنبا (الا إذا أوقفها) الراكب (فى الطريق) فبضمن (وان أصابت بيدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أنارت غبارا أو حجر أصغرا ففقا عينا) أو أظارها بأن شق حدة قنار أو أفسد ثوبا لم يضمن (لعدم امكان الاحتراز عنه (ولو) أنارت حجرا) كبيرا ضمن فان رأت أو باتت فى طريق لم يضمن من عطف به ان أوقفها لذلك (وان أوقفها لغيره) فعطف انسان برؤمها أو بولها (ضمن) لامكانه والمردف فيما ذكرنا كالراكب (وما ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد وعلى الراكب الكفارة) فبما أوطأه الدابة بيدها أو رجلها (لا عليهما) أى السائق والقائد (ولو اصطدم فلو سان أو ماشيت فبما ضمن عاقلة كل) منهما (دية الآخر) استحسانا هذا اذا كانا حرين وان كانا عبدية

أربعمائه دينار ولاثنى

عشر أختا أربعة وعشرون  
دينارا ولاخت دينار  
واحد وتحكى هذه عن علي  
رضي الله عنه وتحكى عن  
شريح وعن عبد الله بن  
مروان وعن المأمون كل  
ذلك قد قيل، وقد صورها  
قاضي القضاة عبد الله ابن  
الحسين الناصحي لجعل  
عوض الأخت بنت ابن  
وعوض الأخوة اثني عشر  
ابن ابن الله الموفق (مسئلة)  
ان قيل أي امرأة تزوجت  
ثلاثة أخوة واحد بعد واحد  
فورثت ثلث أموالهم  
(الجواب) ان هذه امرأة  
تزوجت الأخوة ولهم سبعة  
وعشرون دينارا والاول ثمانية  
والثاني دينار واحد والثالث  
ثمانية عشر دينارا فمات  
الاول ورثت منه الربع  
وهو ديناران وورث  
الأخوان الباقي وهو ستة  
دنانير لكل واحد منهما  
ثلاثة ثم تزوجها الثاني  
ومات عنها فلها الربع من  
ماله وهو دينار واحد  
والثلاثة الباقية لأخيه  
ثم تزوجها الثالث ومات  
عنها ومعها أخيه الاول  
ثلاثة دنانير ومن الثاني ثلاثة  
دنانير وله من أصل ماله  
ثمانية عشر دينارا فصارت  
الجملة أربعة وعشرين فلها  
الربع وهو ستة دنانير

يهدر الدم في العمد والخطأ (ولوساق رجل) (دابة فوق السرج) ونحوه كالجمام (على  
رجل فقتله ضمن) لتسبيه (وان قاد) رجل (قطارا) من الابل (فوطى بعير) من القطار  
(انسانا ضمن عاقلة القائد الدية) الكاملة (وان كان معه سائق فعليهما) الدية هـ ذالو  
السائق في جانب الابل فلو توسطها وأخذ بزمام واحد يضر من ماعطب بما هو خلفه  
و يضمنان ماتلف بما بين يديه (وان دبط) رجل (بعير اعلى قطار) سائر والقائد لا يعلم  
به فوطى المربوط رجلا فقتله فعلى عاقلة القائد الدية و (رجع عاقلة القائد بدية ماتلف  
على عاقلة الرابط) ولوربط والقطار واقف ضمنها عاقلة القائد بلا رجوع (ومن أرسل  
بهيمة) أي كلبا (و) قد (كان) المرسل (سائقها بأصابت) شيئا (في فورها ضمن وان  
أرسل طيرا) أي بزايا (أو كلبا ولم يكن) المرسل (سائقا) له (أو انفلتت) أي تسميت  
بغته (دابة فأصابت مالا أو آدميالا أو نهرا لا) يضمن المرسل وصاحب الدابة وعن  
أبي يوسف وجوب الضمان في الكل (وفي فق) عـ ين شاة) تكون (لقصاب) ضمن  
(النقصان) لربها (وفي فق) عـ ين بدنة الجزرو (وفي فق) عـ ين (الحمار والغرس) والبغل  
يجب (ربع القيمة)

### باب جنابة المملوك والجنابة عليه

(جنابات المملوك) وان كثرت (لا توجب الادفعوا واحد الو) كان المملوك (محلالة)  
أي لا دفع بان كان مملوكا ولا وقت الجنابات (والا) لا يوجب (القيمة واحدة) فاذا  
(جنى عبد خطأ) التقيد بالخطأ هنا انما يفيد في النفس لان بعده يقتص وما فيها  
دونها ولا يفيد لاستواء خطئه وعمده فيما دونها (دفعه) مولاه ان شاء (بالجنابة  
فيمسكه) وايها (أو) ان شاء (فداه بارشها) حال لكن الواجب الاصل هو الدفع على  
بمخلاف الحر (فان فداه الجنى) بعده (فهى كالاولى) في الحكم  
اكثر (دفعه بم) ما الى وليهما (أو فداه بارشهما) لأن اعتقه  
بـ ضمن الاقل من قيمته و (الاقل) من الارش ولو (أعتقه) طالما  
ط اجساما (كبيعه) أي كميلزله الارش يبيعه عالمها وكهنته  
ا (وكتعلق عققه بقتل فلان ورميه وشجبه) بان قال لعبد ان  
وشججته فانت حر (ان فعل) العمد (ذلك عبد قطع يده مر هذا  
ات من) سراية قطع (السيد فالعبد صلب بالجنابة) لان اعتقه دليل  
بحرره (وقد سرى) (رد على سيده ويقاد) أو يعفى لبطان الصلح  
مديون (جنابة) خطأ لحره سيده بلا علم (بالجنابة يجب) (عليه)  
ب الدين وقيمة لولى الجنابة (اذا كانت القيمة أقل من الدين ومن  
كثير يجب الدين والارش وان أعتقه بعد العلم فعليه قيمة قرب  
اية أمة (مأذونة مديونة ولدت) في حال الاذن من غير مولاها  
بن) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم

ومعها من الاول ديناران

ومن الثاني دينار فالجمله تسعة وذلك ثلث ما كان لهم من المال (مسئلة) ان قيل أى امرأتين وحت اخوة واحد بعد واحد فو رثت نصف ما لهم وقد نظمها بعضهم فقال وراثة بعلاو بعلاو بعده

وبعلاأخاهم ذوالجنحين جعفر

فكان لهما من قسمة المال نصفه كذلك يقضى الحاكم المتفكر وما جاوزت في مال بعلا سهمه اذا مات بعلا في الوراثه يزهر (الجواب) ان أحد الاخوة كان له من المال ثمانية دنانير والثاني ستة دنانير والثالث ثلاثة دنانير والرابع دينار واحد فالجمله ثمانية عشر ديناراً فلما مات الاول كان لها الربع وهو ديناران والباقي للاخوة الثلاثة كل واحد ديناران ثم تزوجها الثاني وفي يده ستة دنانير والديناران اللذان من تركه أخيه مات عنها فلها الربع وهو ديناران وما بقى فلاخويه لكل واحد منهما ثلاثة دنانير ثم تزوجها الثالث ومات عنها وفي يده ثلاثة دنانير ومن ميراث أخيه الاول ديناران ومن ميراث أخيه الثاني ثلاثة دنانير فذلك ثمانية دنانير فلها من ذلك الربع

يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف اكسابهم (وان جنت فولدت لم يدفع الولد) لولي الجنابة (عبد) لرجل (زعم رجل أن سيده حرره فقتل) العبد (وليه) أى ولي الزاعم (خطأ لا شئ له) أى للزاعم لا على العبد ولا على العاقلة ولا على المولى فان قتله عمدا يقتل العبد (قال معتق) بفتح التاء (رجل قتل أخاك خطأ أو أبا عبد وقال) الرجل قتلته (بعد العتق فالقول للعبد) بالاجماع ولا يؤخذ به وكذا القول لسيد بعد عتقه أخذت مائة أو قطعت يدك وأبا عبدك وقال لا بل بعد العتق فالقول للعبد بالاجماع (وان قال لها قطعت يدك وأنت أمتي وقالت) الامة كان (بعد العتق فالقول لها) ويضمن المقر (وكذا كل ما أخذ) المولى (منها) من المال (الاجماع والغلة) فالقول للمولى ولا يضمن شيئاً بالاتفاق (عبد محجور) أو صبي (أمر صبياً حراً بقتل رجل فقتله فدينه على عاقلة الصبي) ويرجعون على العبد بعد العتق لا على الصبي الأمر أبداً (وكذا ان أمر) عبد محجور (عبد محجوراً) دفع السيد القاتل أو فدهاه في الخطأ ورجع على الأمر بعد العتق بالاقل من الفداء وقيمته وكذا الحكيم في العمد ولو العبد القاتل صغيراً فلو كبراً اقتص منه (عبد قتل رجلين) حرين (عمداً ولكل) منهما (وليان فعداً أحدولي كل منهما دفع سيده نصفه الى الآخرين) اللذين لم يعفوا (أو فدها) أى نصف العبد (بالدية) السكاملة فتسكرون بينهما نصفين (فان قتل) العبد (أحدهما عمداً) الرجل (الآخر خطأ فعداً أحدولي العمد فدى) المولى (بالدية لولي الخطأ ونصفها لأحدولي العمد) الذى لم يعف ان شاء (أو دفعه اليهم) وقسم عولاً عنده وأرباعاً منازعة عندهما (أثلاً) عبد هما قتل قريبهما) عمداً (فعداً أحدهما بطل السك) وقال لا يدفع العاقى نصف نصيبه الى الآخر أو يفديه بربع الدية

فصل في المتفرقات (قتل عبد) قتلاً (خطأ تجب قيمته) لكن (نقص عشرة لو كانت) قيمته (عشرة آلاف أو أكثر) منها فيقضى له بعشرة آلاف درهم الا عشرة دراهم (وفي الامة) اذا زادت قيمتها على الدية نقص (عشرة من خمسة آلاف) وفي رواية نقص خمسة وتسعون حيث شذ على العاقلة في ثلاث سنين (وفي المقصود) اذا هلك في يد الغاصب (تجب قيمته بائناً ما بلغت) بالاجماع (وكل ما قدر من دية الحر قدر من قيمته) لان القيمة في العبد كالدية في الحر (ففي) قطع (يده نصف قيمته) بالغة ما بلغت في الصحیح وقيل لا يراد على خمسة آلاف الا خمسة وجزءه في الملتقى (قطع يد عبد حره سيده) فسرى (فمات منه وله) أى العبد (ورثة غيره) أى غير السيد (لا يقتص) منه بالاجماع لاشتباهه من له الحق (رأى) يكن له غداً السيد (اقتص منه)

خلاف المحمد (قال) لعبدین (أحد كحرقتهما ذین) المولى العتق (فأرسلهما للسيد) لان البيان كالانشاء (فقال) رجل (عني) عني الى القاضي (وأخذ قيمته) ان شاء (أو أمسكه ولا يأخذ) منهم النقصان (جنى مدبراً وأم ولد ضمن السيد الاقل من القيمة) مقامهما (فان دفع القيمة بقضائه) المدبر أو أم الولد



وهو ديناران والباقي

لاخيه الرابع وهو ستة  
دنانير ثم تزوجت بالربيع  
ومات عنها وله من الاصل  
دينار واحد ومن الاخ  
الاول ديناران ومن أخيه  
الثاني ثلاثة دنانير ومن  
الثالث ستة دنانير فذلك  
اثنا عشر دينارا فلها من  
ذلك الربع وهو ثلاثة دنانير  
وكان معها من الزوج الاول  
ديناران ومن الثاني مثله  
ومن الثالث مثله ومن  
الرابع الثلاثة فذلك تسعة  
دنانير وهي نصف اموالهم  
وقد نظمت الجواب فقلت  
الاول منهم كان يحوى ثمانية  
وستاحوى الثاني وما ذاك يكثر  
وثالثهم يحوى ثلاثا ورابع  
له واحد فالنصف بالارث يحصر  
اذا موتهم قد كان بعد نكاحها  
ولا على ترتيبهم فتدبروا  
ولو كانت تزوجت بخمسة  
اخوة وورث منهم نصف  
مالهم (فالجواب) ان مالهم  
ثمانية وأربعون دينارا  
للالا ستة عشر وللثاني  
ثلاثة عشر وللثالث تسعة  
والرابع ثلاثة وللخامس  
سبعة فزوجت بهم واجدا  
بعدوا جسد فذلك يخرج  
الحساب (مسئلة) ان قبيل  
أى امرأتينها ورثا ما لا بينهما  
نصفين (فالجواب) ان هذا  
رجل زوج ابنته من ابن  
أخيه فله بينهما ابن ثمان

الاول) اذ ليس في جنايته كلها الا قيمة واحدة (ولو) دفع القيمة لولى الاول (بغير قضاء)  
فالثاني بالخيار ان شاء (اتباع السيد) بمصته من القيمة (أو) اتبع (ولى الجناية) الاول  
وقال لا شئ على المولى

### باب غصب العبد والمدر والصبي وأم الولد (والجناية في ذلك)

رجل قطع يد عبده فغصبه رجل فسرى (ومات منه ضمن) الغاصب (قيمة) أقطع  
وان قطع (المولى) يده (وهو) في يد الغاصب فمات منه برئ) الغاصب لصير ورثة متلفا  
فيصير مستردا (غصب) عبد (محمو) ومثله فمات في يده ضمن (قيمة) ولكن يؤدى بعد  
العتق (مدر جنى عند غاصبه) فرد (ثم) جنى (عند سيده) أخرى (ضمن) المولى  
(قيمة) لهما (أى لولى الجنايتين نصفين) (و) لكن (رجع) المولى (بنصف) قيمة على  
الغاصب (ودفع) المولى ما أخذ (الى) ولى الجناية (الاول ثم رجع) المولى (به) أى هذا  
النصف المؤدى (على الغاصب) مرة أخرى (وبعكسه) بأن جنى عند مولاه ثم عند  
غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانيا) لان الجناية الاولى كانت في يد  
مالكه (والقن) فيما ذكر (كالمدر غير أن المولى يدفع العبد) نفسه (هنا وثمة) أى في  
مسئلة المدر يدفع (القيمة) كمر (مدر جنى عند غاصبه فرد) على المولى (فغصبه)  
ثانيا (لجنى) عنده يجب (على سيده) قيمة لهما (أى لولى الجنايتين نصفين) (ورجع)  
المولى (بقيمة) على الغاصب (ودفع) المولى (نصفها) أى نصف قيمة المدر (الى) ولى  
الجناية (الاول ورجع بذلك النصف على الغاصب) مرة أخرى فلا يدفعه وأم الولد في  
كلها كالمدر (غصب صبياحرا) لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به (فمات في يده  
خجاة أو جمى لم يضمن وان مات يصا عمة أو نهنش حية فدينه على عاقلة الغاصب)  
استحسانا والقياس ان لا يضمن في الوجهين وان كان مكاتباً صغيراً أو كان يعبر عن  
نفسه لا يضمن (كصبي أو دمع عبد افعته) الصبي (وان أودع) الصبي (طعاما)  
بلاذن وليس له وليس مأذونه في التجارة (فأكله لم يضمن) لانه سلطه عليه وقال أبو  
يوسف يضمن

### باب القسامة

(قتيل وجدى محلة لم يدرفا تله) فلو علم كلن هو الحاصم وسقطت القسامة (حلف  
خمس وند جلا منهم يتغيرهم المولى بالله ما قتلناه ولا علمناه قاتلا) أى بأن يحلف كل  
منهم بالله ما قتل ولا علم له قاتلا (وان حلفوا فعلى) عاقلة (أهل المحلة الدية) في ثلاث  
سنين (ولا يحلف المولى) مطلقا سواء كان هناك لوث أو لا (وان لم يتم العدد ذكر الحلف  
عليهم ليمت خسون) يمينان وان تم العدد أو أراد المولى تكراره لا يكررو ومن نكل منهم  
حبس حتى يحلف ان كانت الدعوى في قتل العمد ولو في الخطا قضى بالدية على  
عاقلة لم لا يحبسون (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في  
ميت لا أثر به) لانه ليس بقتيل (أو يسيل دم من انفه أو فمه) وكان نازلا من رأسه فلو

ابن الاخ الذي هو زوج  
البنات ثم مات الرجل ولا وارث  
له غير ابنته وابنهاتها  
النصف والباقي لابنها  
مسئلة أي رجل مات  
وخلفها وخلا فوارثه الخال  
دون الم قال ابن العزوق  
نظمته في بيتين على بحر  
الربل وهما

رجل مات وخلى خاله

وله عم تقي ورع

لم يرث شيئا ويحظى خاله

بجميع المال يامسقع

(الجواب) ان أخوين لآب

تزوج أحدهما بجدة الآخر

ثم أمه لجاه من ابنات

الذي تزوج بالجدة وترك

ابنه منها ثم مات الاخ الآخر

وتركها وهذا ابن أخيه

الذي هو خاله فهو أولى من

الم لانه ابن أخيه من أبيه

وقد نظمت الجواب عنها

حال الكتابة فقلت

خالذا ابن أخ من جدة

أم أم الميت يامسقع

فهو بالارث حقيق دون من

هو عمه مجتم

(مسئلة) ان قبل أي امرأة

مات زوجها فجاءت وقات

أنا حامل فان ولدت ذكرا

كان لي الثمن وله الباقي وان

ولدت أنثى كان جميع المال

بيننا نصفين وان ولدت ميتا

كان جميع المال (الجواب)

ان هذه امرأة اشترى

زوجها عبدا وأعتقه

من جوفه فقتل (أو من دبره) أود كره أو فرجها ثم خر وج الدم من هذه المواضع معبد  
بما اذا وجد من غير ضرب (بخلاف) دم يسيل من (عينه وأذنه) ففيه ما القسامة  
والدية (قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فدينه على عاقلة) دون أهل  
الحملة ولو اجتمع فيهما سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم عملا  
بيدهم وان لم يكن معهما أحد فالدية والقسامة على أهل الحملة ولو (مرت دابة عليها  
قتيل) ولم يكن معهما أحد (بين قريتين) أو قبيلتين (فعلى أقربهما) القسامة والدية  
ان كانوا يسمعون صوته والالا (وان وجد) القتييل (في دار انسان فعليه القسامة  
والدية على عاقلة) ان كان له عاقلة والافعليه (وهي) أي القسامة والدية (على أهل  
الخطئة) وهم الذين ملكهم الامام هذه البقعة بعد الفتح ولو بقي منهم واحد (دون  
السكن والمشتريين) وقال أبو يوسف الكل مشتركون (فان لم يبق واحد منهم)  
بأن باعوا كلهم (فعلى المشتريين) بالاجماع در (وان وجد) قتييل (في دار مشتركة  
على التفات فمضى على) عدد (الرؤس) كالشفعة (وان بيعت) دار (ولم يقبض) حتى  
وجد فيها قتييل (فعلى عاقلة البائع) الدية (وفي الخمار على) عاقلة (ذى اليد) خلا فالحما  
(ولا نفع لعاقله حتى يشهد الشهود أنها) أي الدار التي وجد فيها القتييل (لذو اليد  
و) ان وجد قتييل (في الفلك) فالدية والقسامة (على من فيها من الركب  
والملاحين) وهم النوبيون لانه في أيديهم كالدابة (و) ان وجد قتييل (في مسجد محلة)  
فالدية والقسامة (على أهلها) لان التدبير اليهم ولو المسجد لاغر بافعلى بانيه (وفي  
المسجد (الجامع والشارع) وهو الطريق العام (القسامة) فيه (والدية) تكون (على  
بيت المال) اذا كان بعيدا عن المحلات والافعليه أقرب المحلات اليه (ويمدرو) وجد  
(في بركة) ليس بقرها عماره هذا اذا لم تكن مخلوكة لاحد فلو عاوكه فلقسامة والدية  
على عاقلة المالك (أو) وجد في (وسط الفرات) يمر به الماء فهو درأيا (ولو) كان  
القتيل (محتبسا بالشاطئ فعلى أقرب القرى) من ذلك المكان ولو كان نهر صغيرا  
لقوم معروفين فالقسامة والدية عليهم هذا اذا كان الشط غير مخلوكة وان كان ملكا  
خاصا فكل دار والافلكا محلة (ودعوى الولي على واحد من غير أهل الحملة تسقط  
القسامة والدية عنهم وعلى معين منهم لا) يسقط وقيل يسقط (وان التقى قوم) من  
المسلمين (بالسيوف فأجلوا) أي نفرقوا (عن قتييل فعلى أهل الحملة) القسامة والدية لان  
حفظها عليهم (الا أن يدعى الولي على نواك) أي الذين التقوا (أو على معين منهم) فلا  
يكون على أهل الحملة ولا على أولئك شيء حتى يبرهن (وان قال المستلف) بفتح اللام  
(قتله زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرفته قاتلا غير زيد)  
يزعم انه قتله (وبطل شهادة بعض أهل الحملة على قتل غير  
قتل (واحد منهم) بعينه للهمة ولو وجد الحرق قتيلا في دار  
زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث

كتاب المعاقل

وترز وجتبه وتحت منه  
فان ولدت كرا كان لها  
فرضها وهو الثمن والباقي  
للابن وان ولدت أنثى أخذت  
الثمن بالزوجية وأخذت  
ما بقي بعد فرض البنت  
بالولاء وان وضعت ميتا  
أخذت الربع بالزوجية  
والباقي بالولاء (مسئلة)  
ان قبيل أى امرأة ورثت  
من زوجها النصف وقد نظم  
هذه المسئلة بعضهم فقال  
ألا أيها القاضي المصيب  
قضاؤه

أعندك من علم فتخبر وصفا  
لوراة من زوجه نصف ماله  
به نطق القرآن ما كذبت حرفا  
(فالجواب) ان هذا رجل  
خلف ابنا وبتنا وعبدا  
فأعتقا العبد وترز وجت به  
البنت ثم مات فلها الربع  
بالزوجية والباقي بينها  
وبين أخيها بالتعصيب فلها  
أيضا الربع الذي هو ثلث  
الباقي وقد نظمت الجواب  
حالة الكتابة فقلت  
ألا ان ذاعبد حواه وارثه  
عن الميت بنت وابنه فأعرف  
الوصفا

ومن بعد هذا اعتقاه وزوجت  
به البنت ثم الموت صادفه حتما  
غير انهار ربع بفرض وثلث ما  
تبقي بتعصيب فقد حوت  
النصفا  
(مسئلة) رجل مات وترك  
ثلاث بنات ورثت احداهن

(هى جمع معقلة) بضم ا قاف (وهى الدية كل دية وجبت بنفس العتل) خرج ما انقلب  
مالا بصلح أو شبهة كقتل الاب ابنه عهد أفديته فى ماله (على العاقلة) أى عاقلة القاتل  
(وهى) أى العاقلة (أهل الديون) وهم العسكر (ان كان القاتل منهم يؤخذ من  
عطاياهم) أو من أرزاقهم والعطاء ما يفرض كل سنة لا بقدر الحاجة والرزق ما يفرض  
بقدر الحاجة مشاهرة أو مياومة (فى ثلاث سنين) من وقت القضاء لا من وقت القتل  
(فان خرجت العطايا فى أكثر من ثلاث سنين أو أقل منها) (أخذ) الواجب (منها)  
لحصول المقصود (وان لم يكن) القاتل (ديوانا فعاقلته قبيلته) وأقاربه وكل من يتناصر  
هو به (تقسم) الدية (عليهم فى ثلاث سنين) أى عطيات (لا يؤخذ من كل فى كل سنة  
الادرهم أو درهم وثلث فلم يزد ثل واحد) منهم (من كل الدية فى ثلاث سنين على أربعة)  
دراهم أو ثلاثة فى الصحيح (فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسباً على  
ترتيب العصب والقاتل كاحدهم) فيما يؤدى (وعاقلة المعتق) بفتح التاء (قبيلة  
مولاهو يعقل) أى يعطى الدية (عن مولى المولاة مولاة وقبيلته ولا تعقل عاقلة جنابية  
العبد و) جنابية (العبد) وان سقط قوده بشبهة أو قتله ابنه عهدا كاسر (و) لا مازم  
صلحاً أو عترافاً ولا مادون نصف عشر الدية بل الدية فى مال الحائى (الا أن يصدقوه)  
أى العاقلة فتجب عليهم (وان جنى حر على عبد) بان قتله (خطأ فهو) أى بدل الجنابة  
(على عاقلة)

### (كتاب الوصايا)

(الوصية تعليق مضاف الى ما بعد الموت وهى) واجبة بالزكاة والكفارات وفدية  
الصيام والصلاة التى فرط فيها ومباحة لغنى ومكر وهه لاهل فسوق و) (مستحبة) فيما  
سوى ذلك (ولا تصح) أى لا تنفذ (بما زاد على الثلث) للاجنبي (ولا) تصح (لقاتله)  
مباشرة لاتبسبا (وارثه) بالفعل لا بالقوة حتى لو كان له أب وأخ فأوصى للاخ جاز  
وقوله (ان لم تجز الورثة) راجع للسائل الثالث وان أجاز وابتعد الموت وهم بكارعقلاء  
صح (ويوصى المسلم للذمى والعكس وقبولها) يكون (بعد موته وبطل ردها وقبولها فى  
حياته) حتى لو قال فى حياة الموصى لا قبل ثم قبل بعد موته صح (وتبطل النقص من  
الثلث) عند غنى ورثته أو استغنائهم بحقوقهم وتبطل تركها عند عدم أحدهما (وملك)  
الموصى له الوصية (يقبوله) بعد موت الموصى قبضها أو لا وان ردها بطلت برده (الا أن  
يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل قبوله) فان المال الموصى به يكون لورثة الموصى  
له بلا قبول استحقاقا (ولا تصح وصية الديون ان كان دينه محظوظا) بماله الا أن يبرى  
القرمها (و) لا وصية (الصبي) ولو فى وجه الخبير (و) لا وصية (المكاتب) وان ترك وفاء  
ثم الصبي والمكاتب اذا بلغ وعتق وأجازا صح (وتصح الوصية للعمل وبه) بأن قال  
أوصيت بجمع جاريتى أو ابنتى هذه لفلان وانما تصح فى الصورتين (ان ولدت لافل  
مدته) وهو ستة أشهر (من وقت الوصية ولا تصح الهبة) أى للعمل (وان أوصى بأمة



فكانت حصه كل زوجة

دينارا واحدا ودرهما

واحدا وقد نظمت الجواب

حين الكتابة فقلت

لقد مات دا عمن أربع نسوة

واختين من أم واختين فافهما

لها من أب فالاصل في الارث

عائل

بخمسة عشر ثم للكسر حتما

لها الضرب حتى صار ستين

عدها

فللزوجة الدينار تعطى

و درهما

ففي بسط ذي العشرين ستين

حقها

ثلاث دينار فلم يتبق ميهما

(مسئلة) رجل أتى الى قوم

يقسمون الميراث فقال

لا تفعلوا بالقسمة فان لي

امراة فائبة فان كانت حية

ورثت هي ولم أرث أنا

وان كانت ميتة ورثت

فكيف يكون ذلك (الجواب)

ان هذه امرأتان وتركت

أما واختين لاب وأما واخا

لاب وهو متزوج أخت

الميتة لامها فللاختين لاب وأم

الثلاث واللام السدس فان

كانت الاخت لام حية فلها

السدس الباقي وان كانت

ميتة فالباقي للاخ لاب لانه

عصبة (مسئلة) رجل مات

ورثه ابن عم وأخا لاب

فورثه ابن عمه دون أخيه

لأنه كيف يكون ذلك وقد

نظمها ابن العزرجي رحمه الله

مائة) فيكون له ستة وستون وثلاثون درهم ولكل منهما كذلك (و) لو أوصى (بأربع مائة  
له وبعاثين لاخر فقال لاخر أشركتكم معهم الـ نصف المال كل منهما) فيكون للاول  
مائتان ولثاني مائة وللثالث ثلثمائة (وان قال لورثته لفلان على دين فصدقه) فانه  
(يصدق) (وجوب) (الى الثلث) استحسانا بخلاف قوله كل من ادعى على شيئا فأعطوه  
لانه خلاف الشرع (وان أوصى بوصايا) مع قوله لورثته لفلان على دين فصدقه (عزل  
الثلثين لأصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل) من أصحاب الوصايا والورثة  
(صدقه فيما شئتم) فإذا صدقه أخذ الدائن المصدق منهما (وما بقي من الثلث فلو وصايا)  
وما بقي من الثلثين للورثة وبخلاف كل على العلم ان ادعى الزيادة (و) لو أوصى (لأجنبي  
ورثته) أو قاله بنشئ (له) أي لأجنبي (نصف الوصية وبطل وصيته للوارث) والقائل  
بخلاف ما إذا أقر بعين أو دين لوارفه ولا جني حيث لا يصح في حق الأجنبي أيضا (و) لو  
أوصى (بثياب متقاربة) جيد ووسط وردي (ثلاثة) لكل منهم ثوب (فضاء)  
منها ثوب ولم يدري (هو) والوارث يقول لكل منهم (هلك حقل بطلت) الوصية للجهة  
المستحق كوصيته لأحد هذين الرجلين (الا أن) يتساخروا (يسلمو اما في) منها فتعود  
صحتها ويقسم بينهم (فلذي الجيد ثلثاه ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كل)  
منهما لان التسوية بقدر الامكان (و) لو أوصى أحد الشرى بكن (ببيت عين) أي معين  
(في داره مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو للوصي له والا) يقع في حظه فله (مثل ذرعه)  
فيما أصاب الوصى من الدار (والاقرار) ببيت معين من داره مشتركة (مثلها) أي مثل  
الوصية في الحكم المذكور (و) لو أوصى (بالن عين) أي معينة بأن كانت ودعية عند  
الوصى (من مال آخر فجازرب المال) الوصية (بعد موت الوصى ودفعه صح) يجوز  
(له المنع) أيضا (بعد الاجازة) لان اجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم (وصح اقرار أحد  
الابنين بعد القسمة بوصية أبيه في ثلث نصيبه) استحسانا ولو أوصى (بأمة فولدت بعد  
موته) ولما قبل القسمة (و) قد (خرجا من ثلثه) أي ثلث ماله (فهما له) أي للوصي له  
(والا) يخرج (أخذ) الثلث (منها منته) وقالوا يؤخذ منها على السواء هذا اذا ولدت  
قبل القسمة وقبل الوصى له فلو بعد هما فهو للوصى له لانه غما ملكه والكسب  
كالولد فيما ذكرناه (و) لو أوصى (لابنه الكافر أو الرقيق في مرضه فاسلم) الكافر  
(أو أعتق) الرقيق قبل موته (بطل كهيته واقاربه) أي كما تبطل هبة المريض لابنه  
الكافر أو الرقيق واقاربه له اذا أسلم أو أعتق قبل موته (والمعدو والمفلوج والاشل  
والمسلول ان تطاول ذلك) المرض (ولم يخف منه الموت) بأن استحسك وصار بحيث  
لا يرزأ بعده (فهبة) معتبرة (من كل المال والا) يتطاول وخيف منه الموت (فن)  
الثلث) ومدة التطاول سنة

### (باب العتق في المرض)

أي مرض الموت (تحريره في مرضه ومحاباته وهبته وصية) في حق الاعتبار من الثلث



وكلهم إلى خير فقير  
 أفادتهم صروف الدهر أرنا  
 وكان أيتهم مال كثير  
 فحاز لا كبران الثلث منه  
 وباقي المال أحرزه الصغير  
 (جوابها) هذه امرأة كان  
 لها ثلاثة بنى عم أحدهم  
 زوجها فالمسئلة من ستة  
 أسهم للزوج النصف  
 والنصف ثلاثة أسهم  
 وتبقى ثلاثة أسهم بينهم أنلانا  
 لكل واحد منهم واحد وقد  
 نظمت الجواب حال انكسابة  
 فقلت  
 منيد الارث كانت بنت عم  
 لكلهم تزوجها الصغير  
 فحاز النصف من ست بفرض  
 وبالتصيب سهمها يا أمير  
 (مسئلة) ان قيل أى أخوين  
 لأب وأم؛ بث أحدهما  
 وثلاثة ارباع المال وورث  
 الآخر ربعه (فالجواب) ان  
 الميت امرأته ابنة عمهما  
 أحدهما زوجها كالسابقة  
 (مسئلة) ان قيل أى أخوين  
 لأب ورث أحدهما ثلث  
 المال والآخر ثلثيه (فالجواب)  
 ان المسئلة بما حاز أحدهما  
 أخوها لا مائة لزوج  
 النصف وللأخ السدس  
 والباقي بينهما (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل مات عن  
 ثلاثة أخوة نورث أحدهم  
 سبعة اتساع المال والآخرون  
 تسعة (فالجواب) ان

و يكون للاثنتين فصاعداً) ويستوى فيه الصغير والكبير والحر والعبد والذكر  
 والانثى والمسلم والكافر (فان) وصى لأقاربه و (كان له عم وان وخالان فهى لعميه)  
 كالأرث وقلاً ربعاً (ولو) له (عم وخالان له النصف ولهما النصف) وقالوا أنلانا  
 ولوله عم واحد له نصفها ورد النصف الى الورثة لعدم من يستحقه (ولو) له (عم  
 وعمه) أرطال وخالة (استوى) لا استواء قربتهم ما ولو انعدم المحرم بطلت خلافاً لهما (و)  
 أوصى (لولد فلان) فهى (لذكر والانثى على السواء) وان لم يكن لفلان الاولد واحد  
 كان الثلث كله له (و) ان أوصى (لورثة فلان) فهى بينهم (لذكر مثل حظ الانثيين)  
 وشرط صحة هذا الوصية موت الموصى لورثته أو واقعه قبل موت الموصى فلو مات  
 الموصى قبل موته بطلت

### باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمريض

(وتصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبداً) ويكون محبوباً على مالك  
 الميت فى حق المنفعة كفى الوقف (فان خرج العبد من ثلثه سلم اليه) أى الى الموصى له  
 (أيجده والى) أى وان لم يخرج من الثلثين بان كان لا مال له غيره (خدم الورقة يومين  
 و) خدم (الموصى له يوماً) حتى يستكمل ماء من الموصى من الزمان (وعتبه) أى  
 الموصى له (يعود) العبد الى ورثة الموصى ولو مات (الموصى له) فى حيات الموصى  
 بطلت (الوصية ولو أوصى بسكنى داره مدة معينة) وخرجت من الثلثين يسكنها وحده  
 هذه المدة وان لم يخرج ولا مال له غيرهما يسكن الموصى له ثلثا الورثة الثلثين حتى تتم  
 المدة (و) لو أوصى (بشربة بستانه) زيد (فمات) لموصى (و) قد كان (فيه ثمرة) أى  
 للموصى له (هذه الثمرة) فقط (وان زاد أبداً له هذه وما يستقبل) ماء اش (كاملة بستانه)  
 فان له هذه وما يحدث ضم أبداً أولاً وان لم يكن فيه ثمرة فهى كالنحلة (و) لو أوصى لرجل  
 (بصوف غنمه) وولدها ولبنته الموجود منها (عند موته) سواء (قال أبداً أولاً)

### باب وصية الذمى

(ذمى جعل داره بيعة أو كنيسة) أو بيت نار (فى صحة) فمات فهى ميراث (فتقسم بين  
 ورثته) وان أوصى بذلك) أى بأن تبني داره بيعة أو كنيسة (لقوم مسلمين فهو) جائز  
 (من الثلث) ويجعل تملك (و) ان أوصى (بداره) ان تبني (كنيسة) أو بيعة فى القرى  
 فلو فى المصر لم تجز فتافاً (لقوم غير مسلمين) الوصية عندهم لا عندهما (كوصية  
 حربى مستأمن) لا وراث له هنا (بكل ماله اسم اودى) فانها صحيحة

### باب الوصى

وما يملكه (أوصى الى رجل) أى جعله وصياً (قبل عنده) (و) ان (رد) الوصاية  
 (عنده) أى بعلمه (يرتد والى) (يصح الرد بغيره) فان سكنت الموصى اليه فمات الموصى  
 فله الرد والقبول (وبيعه تركته) بعده موته (أقبوله) أى الوصاية فى حياة الموصى (وان)

مات الموصي ولم يرد في حياته (فقال) الموصي اليه (لا أقبل ثم قبل صم ان لم يخرج به قاض مذ قال لا أقبل فان أخرجه لا يصح قبوله بعد ذلك) (و) لو أوصى (الى عبد) (غيره) (وكافر وفاسق) (وصى (بطل) أى بطلهم القاضى (بغيرهم) انما بالنظر (و) لو أوصى (الى عبده وورثته) كلهم (صغارهم) الا بصاه (والالا) وقولا لا يصح مطلعا (ومن عجز عن القيام بها) حقيقة لا بمجرد اخباره (ضم) القاضى (غيره اليه) رعاية لحق الوصى والورثة (و بطل فعل أحد الوصيين) ولو كان ابصاه لكل منهما على الانفراد فى الاصح (فى غير التجهيز وشراء الكفن وحاجة الصغار والانتباه) أى قبول المصطفى (ورود يدعيه عن) رد المصوب والمشتري شراء فاسدا وحفظ الاموال (وقضاء دين وتنفيذ وصية معينة وعقود عبدعين) وينبغي ما يتسارع اليه الفساد وجمع الاموال الضائعة (والخصومة فى حقوق الميت) وقسمة كبرى أو زنى وأداء دين بجنس حقه وقال أبو يوسف ينصرف كل بالتصرف فى جميع الامور ولو نص على الانفراد والاجتماع اتبع اتفاقا (وصى الوصى) سواء أوصى اليه فى ماله أو فى مال موصيه (وصى فى الترتين) عندنا وتصح قسمته) ثانيا (عن الورثة) سواء كانوا صغارا أو كبارا غيبا (مع الموصى له) ولا رجوع للورثة على الوصى ان ضاع قسطهم معه (ولو عكس) الوصى بأن قدم التركة مع الورثة عن الموصى له الغائب أو الحاضر بلا اذنه (لا) يصح (فلو قاسم) الوصى (الورثة) وأخذ نصيب الموصى له فضاع) معه (رجع) الموصى له (ثلث ما بقى) من التركة لو غاب فى يد الورثة ولو قسم بأمر القاضى جاز ولا رجوع (وان أوصى الميت بحصة فقامم الوصى (الورثة) وأخذ ما لا يلحق (فهو لك ما بقى) للرجع (أو دفع) المال (الى من يجمع عنه) أى عن الموصى (فضاع) المال (فى يده) عن الميت بثلاث ما بقى) خلا فالحما (وضع قسمة القاضى) مع الورثة عن الموصى له (وأخذ حفظ الموصى له ان غاب) حتى لو هلك عند القاضى أو أمينه فلا شيء له (و) صح (بيع الوصى عبدا من التركة بغيبة الغرماء) ضمن الوصى (الذمن) ان باع عبدا أو وصى (ببيعه وتصدق بشمنه) بين الفقهاء مثلا (ان استحق العبد) الموصى به وأخذ (بعد هلاك ثمنه عنده) أى عند الوصى لانه العاقبة فالعهد عليه (و) لكن (يرجع) الوصى (فى) جميع (تركة الميت) وقال محمد فى الثلث (و) يرجع (فى مال الطفل ان باع) الوصى (عبده واستحق) وأخذ المشتري الثمن (وهلاك الثمن فى يده) أى الوصى (وهو) أى الطفل يرجع (على الورثة) بما ضمن الوصى (فى حصته) لانه تقاض القسمة باستحقاق ما أصابه (وضع احتياله بماله) أى بمال الطفل (لو) كل الاحتيا (خبر اله) وهو أن يكون الثانى أقدر من الاول وان كان سواء لم يجز (و) صح (بيعه وشراؤه) من أجنبي (بما يتغابن) الناس فى مثله ولا يصح بما يتغابن الناس (و) صح (بيعه على الكبير) الغائب (فى غير العمار) وجاز بيعه عقار صغير من أجنبي بضعف قيمته أو أئنة الصغير أو دين الميت وبه يفتى (ولا يتجر) الوصى (لئ) ماله) أى اليتيم لنفسه وجاز لوائجر لليتيم (ووصى الأب أحق بمال الطفل من الجد

للسبعة اتساع مع ذلك ان عم فالمسئلة تصح من تسعة لهم ثلثها ثلاثة لكل واحد تسع وهذه فريضةهم ويأخذ ابن الأم الباقي وهو ستة أسهم بالتعصيب ومعه تسع فيستكمل سبعة اتساع (مسئلة) ان قيل أى رجل مات عن أربع نسوة وورثت احداهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الاخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت الثالثة والرابعة ثمن المال (فالجواب) ان هذا رجل تزوج بابنة خال لاب وابنة خاله لام وابنة عمه لاب وابن عمه لام ثم مات ولم يترك رارثا سواهن فان للنسوة الربع فرضهن ولا بنة الخال لاب ثلث ما بقى ولا بنة العم لاب النصف أصلها من أربعة وتصح من ستة عشر أربعة أسهم لمن ولا بنة الخال لاب ثلث ما بقى وهو أربعة ثمن ثمانية وهى لابنة العم لاب فصار لابنة الخال لام وابنة العم لام سهمان من ستة عشر هى ثمن المال لكل واحدة سهم وصار لابنة الخال لاب خمسة أسهم من ستة عشر هى نصف المال ونصف الثمن (مسئلة) ان قيل أى امرأة أتت الى قوم يمسكون ميسرا ما فقالت



لا تجعلوا بالقسمة فاني حبل  
 فان وضعت غلاما لم أرث  
 لانا ولا هو وان ولدت  
 جارية ورثت انا وهي  
 (فالجواب) ان هذه امرأة  
 ماتت وخلفت ابوين وبنتا  
 وزوجا وبنت ابن ابن حامل  
 من ابن ابن فاذا جاءت بين  
 عالت المسئلة الى ثلاثة عشر  
 وهما عصبة وليبق لها  
 شيء وان كانت بنتهما  
 صاحبة تافرض لانهما من  
 بنات الابن فتستحقان السدس  
 فتعول الفريضة الى خمسة  
 عشر وجواب آخر وهو  
 رجل تزوج بلمة انسان  
 فلما حملت قال سيدها ان  
 كان حملك بنتا فانت حرة  
 فمات الزوج قبل أن تضع  
 فانها ان ولدت بنتا علمنا  
 انها حرة وابنتها فلها الثمن  
 ولا بنتها النصف وما بقي  
 فللعصبة وان ولدت ذكرا  
 فهي والابن باقيان على  
 رة وهما ليرثا (مسئلة) رجل  
 مات خلفت امرأة فقالت  
 لا تجعلوا بالقسمة فاني حامل  
 فان ولدت غلاما ورثت  
 انا هو وان ولدت جارية لم  
 أرث انا ولا هي بعكس  
 السابقة كيف يكون ذلك  
 (فالجواب) ان هذا رجل  
 زوج بنت ابيه من ابن ابنة  
 ثم مات ابن الابن وبنت الابن  
 حامل من ابن الابن ثم مات  
 الرجل عن بنتين وهذه

فان لم يوص الاب الى أحد (فالجواب كلاب)  
 (فصل في الشهادة) لو (شهد الوصيان أن الميت أوصى الزيد معهم) فالمت (هذه  
 الشهادة) (الا أن يدهي زيد) فتقبل استحسانا (وكذا) (أوشهد الابنان) أن أباهما  
 أوصى الزيد فقلت الا أن يدهي زيد (وكذا الوشهد) أي الوصيان (لوارث صغير عيال)  
 فشهادتهما باطلة (أولئك كبير عيال الميت) وصحت شهادتهما بغير مال الميت وقالوا لا تقبل  
 في الوجهين (ولو شهد رجلان رجلين على ميت يدين ألف وشهد الآخران) وهما  
 الشهود لهما (لأوليين) وهما الشاهدان الأولان (بمثله) تقبل شهادة الفريقين (وان  
 كانت شهادة كل فريق) (لآخر) (بوصية ألف لا) تقبل وقال أبو يوسف لا تقبل  
 في الدين أيضا

### كتاب الخنثى

(هو من له فرج وذكور) أو فقد همار فان بال من الذكور فعلام وان بال من الفرج فأنثى  
 وان بال منهما فالحكم للابن (خروج) وان استوى يا فشكل ولا عبرة بالكثرة) خلافا  
 لهما هذا قبل البلوغ (فان بلغ وخرجت له لمحة أو وصل الى النساء) أو احتمل كحتمت  
 الرجال وكان له ثدي مستو (فرجل وان ظهر له ثدي) كندى المرأة (أولن أو حاض  
 أو حمل أو أمكن وطؤه) في الفرج (فامرأة وان لم تظهر له علامة أصلا) أو تعارضت  
 العلامات (فشكل) لعدم المرجح (فيقة) في الصلاة (بين صف الرجال والنساء) اذا  
 بلغ حد الشهوة (ببناح له أمة تحتها) من ماله لتكون أمة أو مثله (فان لم يكن له مال فن  
 بيت المال) تشتري (ثم تباع وله) في الميراث (أقل النصيبين) أي أسوأ الحالين وعليه  
 الفتوى وقالوا نصف النصيبين (فلومات أبوه وترك) معه (أبنائه سهمان وللخنثى سهم)  
 وهو نصيب البنت (مسائل شتى) أي متفرقة (أعياء الآخرس) وكذا بنته كالبيان  
 بالاسان (بمخلاف معتقل اللسان) الا اذا علمت اشارته وامتدت عقلته وبه يقى (في  
 وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود) بغير همار من الاحكام (لا في حد عليه ولانه  
 لانها تدرأ بالشبهات) غنم مذبوحة وميتة فان كانت المذبوحة أكثر فخرى وأكل والا  
 بأن كانت الميتة أكثر أو استوى (لا) يخرى لو في حالة الاختيار بأن يجحد ذكبة والا  
 فخرى وأكل مطلقا (الف نوب فحس رطب) تجس بماء فحاسته عرضية فخرج مالو  
 تجس بعين النجاسة كالبول (في نوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على نوب طاهر  
 لكن لا يسيل) النجس (أو عصر لا يتنجس) وهو العصج (رأس شاة من أطبخ بالدم  
 أحرق) الرأس (وزال عنه الدم فاتخذ منه مرقعة جاز) استعمالها (والحرق كالغسل)  
 لانه من الطهورات (سلطان جعل المخرج لب الأرض جاز وان جعل) له (العشر  
 لا يجوز) بالاتفاق لانه زكاة (ولو) عجز أصحاب المخرج عن زراعة لأرض و (دفع)  
 السلطان (الأراضي الملوكة الى قوم) بالاجرة (ليعطوا المخرج) من أجزائها المستحقة  
 (جاز) فان فضل شيء من أجزائها دفعه الى كراعيا للفقير فان لم يجد الامام من

الحامل فإن ولدت غلاما

تصير عصمة به فترث هي  
وابنتها وإن ولدت ابنة لارت  
هي ولا بنتها (مسئلة) امرأة  
أنت إلى قوم يقسمون  
الميراث فتألت لا تتجولوا  
بالقسمة فإن حبلى فإن  
ولدت غلاما لارت وإن  
ولدت جارية ترث كيف  
يكون ذلك وقد نظم هذه  
المسئلة بعضهم فقال

أصغر فريضة ذى لب تعقلها  
عبد لي علم من ذاب عرف الجدلا  
ما أهل بيت جميعات مورثه  
فأصبوا أقسمون المال والحلالا  
فقال أم أمهم غيرهم لهم  
أنى ساء معكم أن تجوبه مثلا  
في البطن منكم جنين دام  
رشدكم  
فأحرزوا المال حتى تعرفوا  
الحملا  
فإن ألد كرا لم يعط خردلة  
وإن الدابة حازت وقد فضلا  
فأثلث حق سواه ليس  
ينكره

من كان يعرف قول الله أنزلا  
(فالجواب) إن هذه امرأة  
ماتت وخلفت زوجا وأما  
واختين لأم وهذه المرأة تزوجة  
إلى اليمامة قبل الميتة  
بقليل وهي حامل فالجنين  
إن كان ابنها فهو وأخ لأب  
وإنه عصبة ولا يبق له شيء  
وإن كانت بنتا فهي أخت  
لأب فلها النصف أصل  
المسئلة من ستة وعالت إلى

يستأجرها بأعها القادر (ولو فوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صعو) فوى (عن)  
قضاء (رمضانين قضاء الصلاة صم وإن لم ينو) (أول صلاة أو آخر صلاة عليه)  
هذا قول البعض والأصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضانين (ابتلع) صائم (براق  
غيره كغراو) كان الغير (صديقه ولا) يكن صديقه (لا) يكفر (قتل بعض الحاي) في  
طريق مكة (عذر) للناس (في ترك الحج) منعها زوجها عن الدخول عليها وهو يسكن  
معها في بيتهم انشور (حكرلو) كان الله عز وجل في بيتهم انشور (ولو سكن في بيت الغصب  
فامتنعت منه لا) تكون ناشرة (قالت لا أسكن مع أمك) أو أم ولدك (وأريد بيتا على  
حدة ليس لها ذلك) لأنه لا بد له من يخدمه (قال لعبد يامالكى أو) قال (لامته أنا عبدك  
لا يعنى) لأنه ليس بصريح وقد تر كالكلام هنا على المسائل الفارسية التي صرح  
بها في المتن تبع للزبلى لعدم الحاجة إليها (العقار المتنازع فيه لا يخرج من يدى اليد  
مالم يبرهن المدعى) على وفق دعواه بخلاف المذقول (عقار لا في ولاية القاضي لا يصح  
قضاؤه فيه) وقيل يصح يكتب حكمه إلى قاضى تلك الناحية حتى يأمر بالتسليم وهو  
الصحيح (إذا قضى القاضي في حادثة بيينة ثم قال رجعت عن قضائى أو بدالى غير ذلك  
أو وقعت في تلبيس الشهود أو أبطلت - كمن ونحو ذلك لا يعتبر) قول القاضي في كل  
ذلك لتعلق حق الغيبة وهو المدعى (والقضاء ماض إن كان بعد دعوى صحيحة وشهادة  
مستقيمة) (لا في ثلاث أو بعة أو بخلاف مذهبه أو ظهر خطؤه) خبا أو ما ثم سأل رجلا  
عن شئ فأقر به وهو يبرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم) عليه بذلك  
الأقرار (وإن سمعوا كلامه ولم يروا) تجوز شهادتهم لأن النعمة تنسبه النعمة (باع  
عقارا) أوحيا نارا أو ثوبا وبعض أقاربه حاضر يعلم المبيع ثم ادعى البعض أنه ملكه  
(لا تسمع) دعواه ويجعل سكوته كالأفصاح (وهبت مهرها وزوجها فانت فطالب  
ورثتها مهرها منه) أى من الزوج (وقالوا) أى الورثة (كانت الهبة في مرض موتها  
وقال الزوج (بل في الصحة فالقول له) وقيل القول للورثة به جزم في التنوير ولو  
(أقر بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقرت) به وطالب به المقر له (حلف المقر له على  
أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر ولست بجبطل فيما أدعيه عليه) عند أبي يوسف وعليه  
أفتوى وعندهما يؤمر بتسليم المقر به إلى المقر له (والأقرار ليس بسبب للملك) فلو أقر  
بمال والمقر له يعلم أنه كاذب لا يحل له أخذه ديانة إلا أن يسلمه بطيب نفس فيكون تملكها  
مبتدأ (قال لآخر وكتلت ببيع هذا فسكت) عن الرد والقبول (صار وكيلا وكلها  
بطلا فها لا يملك عزلها) لأنه عين من جهته (وكتلت بكذا على أنى متى عزلت فكأنت  
وكبلى) وأردعزله (يقول في عزله عزالتك ثم عزلتلك ولو قال) وكتلت بكذا على أنى  
(كتبتك عزلتلك فأنت وكبلى يقول) في عزله (رجعت عن الوكالة العاقلة وعزلتلك عن  
الوكالة لئلا تز) الحاصلة من لفظ كذا الخبة تدينه عزله (قبض بدل الصلح) في الجاسر (ثم را  
أن كان دينابدين) بأن صالح على دراهم عن دينابدين وعن شئ آخر في الذمة (والا) يكن  
دينابدين بأن كان عقارا بعقار أو عقارا بدين (لا) يترط القبض فيه (ادعى رجل على

تسعة (مسائل الانسان

\* مسألة) ارجل عمه ابن خاله وابنه خال خاله وقد نظمها بعضهم في بيت واحد فقال  
عمه نجل خال وابن خال خاله  
كيف بالله ذا كراخبرونا  
بحاله

(فالجواب) ان هذا رجل له ابنة وابن من امرأتين فتزوج ابنته من رجل وتزوج ابنه بأمر زوج أخته فولد للبنت غلام وللان غلام ثم ذهب ابن ابنته فتزوج بأمر أم ابنته فأولدها ابنا فالوصوف بهذه الصفة التي في الشعر هو ابن ابنة (مسألة) رجل هو خال خاله وهم ابن خالته وخاله أيضا كيف يكون ذلك وقد نظم هذه المسألة بعضهم في بيتين وهذه عبد العزيز الاصطخري في بيت آخر فقال

متى أئب أكن خالا لخالي  
وعما لابن خالته وخالا  
ولادة مسلم بن حنيف

أبي آباؤه الا الحلالا  
(جوابها) ان هذين رجلان زيد وعمر ومثلا وعمر ابنتان ولز يد ابنة وابن لابنته فتزوج زيد وابن ابنته بتي عمر وكل واحد واحد منهم وتزوج عمر وابنته زيد فولدت لكل واحد منهم ولدا فالفائل الشعر هو ابن عمر وويان ذلك أن ابن عمر وولم يكن ابنة

صبي دارا فصالحه أبوه على مال الصبي فان كان للدعي بينة جازان كان الصالح (بطل القيمة أو أكثر) من قيمة الدار (عمامة غائب) الناس (فيه وان لم يكن له بينة أو كانت البينة (غير عادلة لا) يجوز ولو صالح على مال نفسه جازة طلقا قال (الدعي (لا بينة له فبرهن ولو بعد حلف خصمه (أو) قال الشاهد (لا شهادة في نفسه) وقد تعقل) لا يمكن التوفيق بالنسيان ثم التذكر (للامام الذي ولاه الخليفة) أي جامله والبال (أن يقطع) أي يعطي (انسانا) حصه (من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة) لان للامام ولاية ذلك فكذلك انائبه (ومن صادرة السلطان ولم يعين ببيع ماله) فلو عينه فكذلك الان يأخذ الثمن طوعا (فبيع ماله) بسبب المصادرة (صحيح) البيع (خوفها) زوجها أو غيره (بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح) الهبة (ان قدر على الضرب) لانها كرهة (وان أكرهها على الخلع) وخالعت (وقع الطلاق) لان طلاق المكر واقع (و) لكن (لا) يسهط المال (اذا الرضا شرط فيه) زيلعي (ولو أحوالت) بمهرها (انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح) الهبة (لتخذه رجل يترافى ملكه أو بالوعة فترتها الحائط جاره وطلب) الجار (تحويله ليجبر عليه) ومفاده أنه يؤمر بالرفق دفعا للذي در (فان سقط الحائط منه لم يضمن) الحائط قيمة الحائط ولو (عمر) الزوج (دار زوجته) بماله باذنهم (فالعمارة لها النفقة دين عليها) لكحة أمرها (ولو) عمرها (لنفسه) بلا ذنبا (فله) العمارة ويكون غاصم بالعرضة فيؤمر بالتفريق بطلبها (و) لو عمرها (لها) بلا ذنبا (فالعمارة لها وهمة طوع في النفقة فلا رجوع له (ولو أخذ) رجل (غيره) فترعه انسان من يده لم يضمن (لانه تسبب) (في يده مال انسان فله السلطان ادفع الى هذا المال والا) أي وان لم تدفعه الى (أقطع يدك أو أضربك خسين فدفع لم يضمن) الدافع لانه مكره (وضع منجلا) وهو ما يحصد به الزرع (في الصحراء) يصيده به حمار وحش وسهوى عليه فجاء في اليوم الثاني (أو من ساعته) (ووجد الجار مجر وجامعيتا لم يؤكل) لان الشرط أن يذبحه انسان أو يجرحه والا فهو كالنطيحة (كره) تخريعا على الأوجه (من الشاة الحيا) أي الفرج (والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدلم المسفوح والذكر) للأثر الوارد في كراهة ذلك يجوز (للقاضي أن يرض مال الغائب و) مال (الطفل واللقطة) بشرط تقدمت في القضاء بخلاف الأب والوصي والمثقف الا اذا أنشدها حتى ساغ تصدقه فأقراضه أو لوزيلعي (صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا) الحال أنه (لا تقطع جلدة ذكركه) (الابتداء بترك) ختانه (كشيخ أسلم و) قد قال أهل البصري (أي الحبرة (لا يطيق) الشيخ (الختان) فانه يترك والختان سنة وهو من شعثر الاسلام فلو اجتمع أهل بلدة على تركه حوربوا (ووقته) أي ابتداء وقت الختان (سبع سنين) وأقصاء اثنتا عشرة سنة رقب العبر بطاقته وهو الأشبه (والمسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي جائزة) هذا اذا لم تبلغ غاية لا يتحملها الفرس والابل (وحرم شرط الجعل من الجانيين) (الا اذا دخلنا لثا (لا من أحد الجانيين) استحسانا (ولا يصلي على غير الانبياء

والملائكة) عليهم الصلاة والسلام (الابطريق التبرع) ويستحب الترضي للصحاب  
والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسر الأختيار وكذا يجوز عكسه  
على الراجح (والاعطاء باسم النبر وز والمهرجان لا يجوز) وان قصد تعظيمه بكفر (ولا  
بأس بلبس القلائس) من السكر باس دون الحوير والذهب والفضة (وقب لبس  
السواد) سواء كان جبة أو عمامة (و) نذب (ارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط  
الظهر) وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر (و) يجوز (للساب العالم أن يتقدم على الشيخ  
الجاهل) ولو قرئ لانه أفضل منه (و) ينبغي (لحافظ القرآن أن يجتم في كل أربعين  
يوماً) لان المقصود فهمه معانيه واعتبار ما فيه لا مجرد التلاوة

### كتاب الفرائض

هي جمع فريضة وهي السهم المقدر نحو النصف والثلث (يدأمن تركة الميت) الخالية  
عن نعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبء الجاني (بمجهيزه) وتكفيته بغير تبذير ولا  
تقتير ككفن السنة أو قدر ما كان يلبسه في حياته (ثم) بقضاء (دينه) الذي له مطالب  
من جهة العبادو يقدم دين الصحة على دين المرض اذا جهل سببه والا فهما سواء وأما  
دين الله فان أوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا (ثم) بتفسيذ (وصيته) ولو  
مطلقة على الصحيح من ثلث ما بقى بعد تجهيزه وديونه (ثم بقسم) الباقي من المال بين  
ورثته أي الذين ثبت ارثهم بالكتاب أو السنة والاجماع ويستحق الارث برحم  
ونكاح صحيح وولاء (وهم) أي الورثة ثلاثة أصناف الاول (ذوفرض أي ذوسهم  
مقدر) وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنتان  
من السبب وهما الزوجان (فللاب) ثلاث أحوال الفرض المطلق وهو (السدس مع  
الولاء أو ولد الابن) والتعصيب المطلق عند عدمهما والفرض والتعصيب مع البنت أو  
بنت الابن (والجد كالأب ان لم يتخلل في نسبه) الى الميت (أم) كالأب الميت وان  
دخل في نسبه أم كالأب فماسد من ذوى الارحام ثم الجد الصحيح كالأب عند  
عدمه (الأي ردها) أي رد الام (الى ثلث ما بقى) في القراوين وهما زوج وأبوان أو  
زوجة وأبوان فان الأب بردها من ثلث الكل الى ثلث الباقي فهما ولو كان بدله جد  
كان لها الثلث كاملاً (و) في (حجب أم الأب) وان الأب بمحجها دون الجد (فيحجب) الجد  
(الاخوة) والاخوات كلها وعليه الفتوى وقال للجد مع الاخوة لا بوين أولاب خير  
الامرين المقامعة أو ثلث الكل هذا اذا لم يكن معهم ذوفرض فان كان فله جد خير  
الامور الثلاثة بعد فرض ذوى السهم المقامعة أو ثلث الباقي أو سدس الكل (وللام)  
ثلاثة أحوال (الثلث) مع عدم الولد أو ولد الابن وان سفل والعهد من الاخوة  
والاخوات (ومع الولد أو ولد الابن) وان سفل (أو الاثنين من الاخوة والاخوات  
من أي جهة كانوا (لا أولادهم) أي أولاد الاخوة والاخوات (السدس مع الإبي  
وأحد الزوجين ثلث الباقي بعد فرض أحدهما) أي الزوجين والباقي للأب

زيد وابن زيد ولدين ابنة  
هم وفصل كل واحد منهما  
خال الآخر وابن عمر وأيضاً  
أخو ابن زید من الأم  
وأخو ابنة عمر من الأب  
فلذلك هو خاله وعمه وإذا  
كان ابن عمر وخال ابن زيد  
فتكون اخته خالته (مسئلة)  
ان قيل أي غلامين كل  
منهما هم الآخر (جوابها)  
أنهما امرأتان لكل واحدة  
منهما ولد تزوج أم الآخر  
لجاءت بولد وكل واحد من  
الولدين يقول للآخر هي  
(مسئلة) ان قيل أي غلامين  
أحدهما هم الآخر وخاله  
(الجواب) أن هذا رجل  
زوج اخته لانيه من أخيه  
قوله بينهما ولد فان ذلك  
الولد يقول الرجل عى خالى  
ومن جهة أخرى رجل تزوج  
امرأة وابنة ابنتها ولد  
لكل واحد منهما ولد فولد  
الأب عم ولد الابن وخاله ومن  
جهة أخرى رجل تزوج  
هذا بنت هذا وهذا أم ذلك  
ولد لكل منهما ولد فابن  
البنت يقول لابن الام عى  
خالى (مسئلة) ان قيل أي  
غلامين هذا هم هذا وهذا  
خال هذا (الجواب) ان  
هذا رجل تزوج امرأة  
وأبوه ابنته فولد لكل واحد  
منهما ولد فابن الأب عم ابن  
الابن وابن الابن خال ابن  
الأب (مسئلة) ان قيل أي

فلا من واحد منهما (فالجواب) انهما من رجلين تزوج كل واحد منهما أخت الآخر  
 (مسئلة) ان قيل أى غلامين أحدهما خال الآخر ولا خرعه أمه (فالجواب) أن هذين من رجلين تزوج أحدهما  
 بنت الآخر والآخر تزوج ابنة ابنه (مسئلة) ان قيل أى غلامين أحدهما عم الآخر ولا خرعه أبيه (فالجواب)  
 انهما من رجلين تزوج أحدهما أم الآخر والآخر تزوج أم أمه (مسئلة) ان قيل أى غلامين كل واحد منهما عم أبي  
 الآخر (فالجواب) انهما من رجلين تزوج كل واحد منهما جدة الآخر أم أبيه (مسئلة) ان قيل أى امرأتين وجدت  
 مع رجل فأنكر عليهما فقالت لا تنكروا على فان أم أمي ولدت أمه وأبوها بن عمته أخت خاله بنت أخت خالتي (فالجواب)  
 انها أخته (مسئلة) ان قيل أى ميت ترك خال ابن عمته لا خاله غيره وعمه ابن خاله لامعة له غيرها (فالجواب) انه  
 خلف أباه وأمهم وعمه ابن خاله لامعة له غيرها (مسئلة) امرأتان دخل عليهما رجلان فالتامر حبا بينهما وابني زوجينا  
 وزوجينا (فالجواب) ان كل واحدة منهما تزوجة بابن الاخرى (مسئلة) امرأتان وجدت مع رجل فأنكر عليهما فقالت  
 لا تنكروا على فان أم أمي ولدت أم أبيه وأبوها بن ٢٢٥

هذا منها (فالجواب) انها  
 جدته أم أمه (مسئلة) ان  
 قيل أى رجل مسلم له  
 ابنان وهما عماد (فالجواب)  
 ان هذا رجل مجموعي تزوج  
 امرأته بمجوسية وهي أم أبيه  
 فولدت منه ابنين فهما اخوا  
 أبيه من الام ثم أسلموا جميعا  
 من الهجرة (مسئلة) رجل  
 دق بابا فخرج اليه صبي  
 فقال الرجل مرحبا بابني  
 وابن امرأتى قل لا يسك  
 وهو أبى ان تزوج أمك  
 بالباب وذلك من غير رضاع  
 ولا تنجس كيف يكون

الجهود (وللجدات وان كثرت السدس) لا بكن أولام فيشتركن فيه اذا كن صحبات  
 متحاذيات في الدرجة (ان لم يتخلل جد فاسد في نسبتها الى الميت) وهي الجدة الصحيحة  
 كأم أم الأب بخلاف الفاسدة فانها من ذوى الارحام (وذات جهتين) أى قرابتين  
 كأم أم الام وهي أيضا أم الأب (كذات جهة) واحدة كأم أم الأب فيقسم السدس  
 بينهما عند أبي يوسف أنصافا باعتبار الابدان وعند محمد ثلاثا باعتبار الجهات  
 (و) الجدة (البعدي) من أى جهة كانت (تجب بالقربى) من أى جهة كانت وارقة  
 كانت القربى أو مجموعية (و) بسقط (الكل بالام) اذا كانت وارقة وعليه الاجماع  
 ويسقط الابويات أيضا بالاب اذا كان وارثا وكذا بالجد الام الأب فانها ترث مع الجد  
 (وللزوج) حاله ان (النصف) عند عدم الولد أو ولد الابن وان سفل (ومع الولد أو ولد  
 الابن وان سفل الربع وللزوجة) فأكثر حالتان (الربع) عند عدم الولد وولد الابن  
 وان سفل (ومع الولد أو ولد الابن وان سفل الثمن وللبنات) الصلبة الواحدة (النصف)  
 وللاكثر الثلثان وعصمها الابن وله مثلا حظها) أى لكل بنت سهم ولكل ابن سهمان  
 (وولد الابن كولدته عند عدمه) أى عدم الولد حتى يكون بنو الابن عصبة كالبنين  
 وبنات الابن كالبنات (ويجب) ولد الابن (بالابن) حجب حرمان (ومع البنات)

٢٩ كثر البيان ذلك (فالجواب) ان هذا رجل تزوج أم صاحب هذه الدار وتزوج هو  
 امرأة هذا بعد أن طلقها فأولادها ابنا وهو الذى يخاطب الرجل وكان صاحب الدار قد ادعى ان الرجل ابنه وقد صدقه  
 الرجل وليس له أب معروف فثبت نسبه منه (مسئلة) نظمه ابن العلق في أبيات وهي  
 الاقل لابن أم حمزة أمى \* أنا ابن أخ لا ختل غيري \* فلوزوجت أختك من أخلى \* فأولادها غلاما كان هي  
 وصار أخ لذاك الم عها \* وصار الم خال دى ولجسى \* ففى أنا منك أو من أنت منى \* ابن ان كنت ذا علم وفهم  
 (فالجواب) أن هذا رجل يخاطب خال أخيه زوج أخاه من جدته أم أبيه فولدت له ولدا فهو عمه وللرجل أخ لام آخر  
 فهو عم هذا الم وزوج هذا الرجل أخت أخيه من أمه لابنه فولدت له ولدا فأخوه من أمه الذى هو عمهم هو خال ولده  
 فلذلك قال خال دى ولجى (مسئلة) رريض قال اذا مت اعطوا ولدى الكبير دينار وخمس الباقي وابني الثانى دينارين  
 وخمس الباقي والثالث ثلاثة دنائير وخمس الباقي والرابع الباقي كله فكان لكل ما يستحقه بالارث كيف يكون  
 ذلك (فالجواب) أن التركة ستة عشر ديناراً للكبير دينار وخمس الباقي ثلاثة فالحللة أربعة دنائير وللثاني ديناران  
 وخمس الباقي ديناران فالحللة أربعة دنائير والثالث ثلاثة دنائير وخمس الباقي دينار فالحللة أربعة دنائير والرابع



ابن أحد وهما (مسئلة) ان قيل أى امرأة أتت الى قوم يقسمون الميراث فقالت لا تهملوا بالقسمة فأتى حبلى ان ولدت غلاما ورث وان ولدت جارية لم ترث (فالجواب) أن هذا رجل مات عن بنتين وسرية أخيه حبلى فلا يتبين الثلثان فان ولدت الجارية غلاما يكون ابن أخيه ويكون عصبة فيكون أولى من الميراث وان كانت بنتا فهي من ذوى الأرحام فلا ترث والباقي للم (مسئلة) ان قيل أى امرأة قالت للقسمين للارث ان ولدت غلاما لم يرث وان ولدت ابنة لم ترث وان ولدتهم جميعا ورثا (فالجواب) أن هذا رجل مات وترك أمًا وأختًا لأب وأمًا وأختًا لأب وجدًا وسرية أب حبلى والأب ميت فيخرج على قول زيد ان ولدت ابنا أو بنتا لم يرث واحده منهما شيئا فان ولدت ابنا فإنه يكون للام السدس والباقي بين الجد والاخت لأب وأم والأخ للاب للذ كرمثل حظ الاثنين أصل الفريضة من ستة للام السدس والباقي بينهم على خمسة للجد والأخ سهمان وللأخت سهم غير رد الأخ من الأب ما أصابه الى الاخت ليمحقها وهو النصف فيخرج بغير شيء وان ولدت جارية فالباقي على أربعة أسهم للجد سهمان ولكل أخت سهم وحق الاخت لأب وأم في ثلاثة أسهم وهو نصف المال ووصل اليها سهم وترد الاخت لأب

٢٢٧

الاخت لأب وأم وتخرج بغير شيء فان ولدت غلاما وجارية يكون للام السدس والباقي بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين على ستة أسهم لكل أخت سهم وللجد سهمان وللأخ لأب سهمان ثم الأخ لأب والاخت لأب بردان الى الاخت لأب وأم تمام حقها وهو النصف ثلاثة أسهم ونصف وفي يدها سهم فيردان عليها سهمين ونصفا يبقى نصف سهم هو بينهما للذ كرمثل حظ الاثنين

ولد الام فقط) أى دون الاخوة لأبوين وأب (و) النصف الثاني (عصبة أى من أخذ الكل) أى كل المال (اذا انفرد) أخذ الباقي مع ذى سهم) والعصبة نوعان نسبية وسببية والاولى ثلاثة أقسام عصبة بنفسه وهو الذى عرفه فى المتن وعصبة بغيره وعصبة مع غيره (والأحق) من العصبات (الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم أب الاب وان علا ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب) فيقدم ذوالقربتين على ذى قرابة واحدة (ثم الأعمام ثم الأعمام ثم الأعمام الجدة على الترتيب) المذكور ويعتبر بين هؤلاء الاصناف من الأعمام قرب الدرجة فهم الميت مقدم على عم أبيه ثم يعتبر قوة القرابة فهم الميت لأب وأم أولى من عمه لأب وكذا الحال فى عم أبيه وعم جده وهكذا الحكم فى فروع هذه الاصناف (ثم المعتقد ثم عصبة) بنفسه (على الترتيب) المذكور (واللاتى فرضهن النصف والثلثان) وهن أربع البنات وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لأب فصاعدا (يصرن عصبة باختوتهن لا غير) ونسعى هذه العصبات عصبة بالغير وأما العصبة مع غيره فكل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالاخت لأبوين وأب مع البنت أو بنت الابن (ومن يدلى) أى يتقرب الى الميت (بغيره حجب به) كابن الابن فإنه يحجب به (سوى ولد الام) أى الاخوة

فورثا فى هذه الحالة (مسئلة) ان قيل أى رجل مات وترك ابن عم وورث منه عشرة آلاف درهم فلو كان ابنا ورث ألفين (فالجواب) أن هذا رجل مات عن ثلاثين ألف درهم وعثمانية وعشرين بنتا وابن عم فالثلاثان وهو عشرون ألفا للبنات والباقي وهو عشرة آلاف لابن العم ولو كان ابنا يقاسمهن فنصيبه ألفان هكذا فى العدة (مسئلة) ان قيل أى امرأة قالت لقوم يقسمون ميراثا لا تهملوا فأتى حامل ان ولدت ذكرا فلى الثمن وله الباقي وان ولدت أنثى فالمال بينى وبينها سواء وان أسقطت ميتا فالمال كله لى (فالجواب) أنها امرأة أعتقت عبدا ثم تزوجته فماتت وهى حامل منه (مسئلة) ان قيل أى امرأة وزوجها ورثا من ميت ثلاثة أرباع المال وامرأة أخرى وزوجها ورثا منه ربع الباقي (فالجواب) أن هذا رجل مات عن أخت لأم وأخت لأب وابنى عم أحدهما أخ لأم والذى هو أخ لأم زوج الأخت للأب والآخر زوج الأخت للام فلاخت النصف وللأخ وللأخت للام الثلث والباقي بين ابنى العم (مسئلة) ان قيل أى رجل وابنته ورثا لأم النصفين (فالجواب) أنها امرأة ماتت عن زوج هو ابن عم وابنته منها فكان له النصف بالفرض والتعصيب (مسئلة) ان قيل أى أم ترث السدس والحال أنه ليس لولدها ولولا ولداً ولا ابناً ولا اثنتان من الاخوة والاخوات (فالجواب) أنها أم ماتت بنتها عن زوج وأبوين فانها ترث ثلث الباقي وهو السدس (مسئلة)



ان قيل أى أم يكون فرضها ربع المال (فالجواب) أنها أم مات ابنها عن زوجة وأبوين فأنها ترث ثلث الباقي وهو ربع المال \* **مسئلة** \* ان قيل أى رجل مقتول ورث من قاتله (فالجواب) أنه رجل جرحه انسان عن يتصور بينهما التوارث ثم مات الجراح قبل موت المجر وح ذكراه الاسنوى \* **مسئلة** \* ان قيل أى رجل مات وترك خمسة عشر ولدا ذكورا فخص خمسة منهم - م نصف ماله وخص خمسة ثلثه وخص خمسة سدسه وقدر أيتيه من نظوما ولا أعرف الناظم وهو

أعالم الفرائض ما تقول \* أعندك للمسئلة دليل \* قضى رجل من الأحرار نجبا وكان له اذ مال جليل \* بنوه الوارثون ذكور خمس وعشرين بينهم دخيل \* فتم خمسة بالنصف خصوصا من المال الخلف يانبيل \* وثلث المال خمس ورثوه \* وباقي المال للباقي يؤول \* (فالجواب) أن هذا رجل له زوجتان وله من كل واحدة منهما خمسة أولاد ذكور وله خمسة أخرى من غيرهما ولا حدى الزوجتين عليه دين بقدر ثلث التركة وللأخرى بقدر سدسها ثم ان الرجل وزوجتيه ما قوتحت هدم جميعا ولم يعلم السابق فلا ولاد الزوجة التي لها الثلث الثلث من أمهم ٢٢٨ وثلث ما بقى لأبيهم وهو السدس انضم الى الثلث فصار نصفا

والاخوان للام فانهم يدلون بها ومع هذا يرثون معها العدم استهما فاقها كل التركة (والمحبوب) بالشخص سبب حرمان (بموجب) بالاتفاق (كلا خوين أو الاختين) فصاعدا من أى جهة كانا لا يرثان مع الابو (بموجب) الام من الثلث الى السدس مع الاب لا) بموجب (المحرم) بالوصف كالمحرم (بالرق) حتى لا يرث العبد من الحر ولا الحر منه (والقتل مباشرة) لا تسيما بأن حفر بسر في الطريق فقتل به مورثه (واختلاف الدين) حتى لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر منه (أو) اختلاف (الدار) فيما بين الكفار عندنا حقيقة كحرية وذمى أو حكاما كسلمان وذمى وكهربين من دارين مختلفين (والكافر يرث بالنسب) كالنوة (والسبب) كالزوجة اذا كانت غير محرمه (كالمسلم ويرث الكافر بالسبب) أى اذا اجتمع فيه قرابتان لوتفرقتا في شخصين ورث بهما فان الكافر يرث بهما (كالمسلم) أى كيرث المسلم بالسبب (ولو سبب أحدهما) أى أحد السببين أى احدى القرابتين الأخرى (فبالحاجب) أى يرث به (لا ينسكح محرم) بأن تزوج بحجوسى بنته فانها ترث منه بالبنية لا بالزوجة (ويرث ولد الزنا) ولد (اللعان بجهة الام) أى من جهة الام وقرابتها (فقط) فلا يرث من الاب وقرابته ولا يرث الاب ولا قرابته منه وانما يكون ميراثه للام وأولادها وقرابتها

ولا ولاد الزوجة التي لها السدس السدس من أمهم وسدس ما بقى لأبيهم - وهو السدس انضم الى السدس فصار ثلثا وللأولاد من غيرهما ثلث ما بقى لأبيهم - وهو السدس والله أعلم وقد نظمت الجواب حال الكتابة فقلت مستعينا بالله

جوابك خذ منى يانبيل بنظم يشتمى منه العليل لهذا الميت خمس من بنيه من احدى زوجتين لها ميل ومن أخرى لخمس ثم خمس لغيره. او ذا أصل أصيل

لمات وزوجته ماتت هدم \* ولم يعلم على سبق دليل (وروقف)

لذى دين عليه قدر ثلث \* من المال الخلف يا خليل وللأخرى بقدر السدس فيه \* فمكن فهما فدية كل ما أقول فكان الارث نصف المال حقا \* وباقيه لذى دين يؤول فيحوى ثلثه للدين خمس \* وسدسا بالوراثه لا يحول ويحوى سدسه بالدين خمس \* وسدس الارث ما فيه علول ويبقى السدس للباقي اربا \* ويصدر بنا الملك الجليل (ان قيل) أى امرأتها ومعهما خمسة فقالت ان قرابتنا الى قدمات وأن ميراثه لى ولا بنتى ولا بنى ولا ملى وأختى أسدسا لكل مناسدسه قرأت بخط والذى شيخ الاسلام أبى الفضل محب الدين ابن الشحنة الحنفى رحمه الله رحمتا وسعة ما قلته لما قدمت القاهرة المحروسة قدمته فى الربعة فى سنة ست وأربعين وثم اغناة أشدنى بعض علمائنا ببنى شعر لىدى الوالد تغمد الله برحمته من اعظم وكتب لى بخطه ما صورته سأل العلامة محب الدين بن الشحنة الحنفى الحلبي فى سنة ثلاثة عشر وثمانمائة الجامعة العلماء المصريين الشيخ جلال الدين البلقينى وغيره تغمد الله برحمته عن قوله

ما انقول فى امرأتها مع خمسة ورثوا قرابة قدعت يا أيها الناس لا بنتى ولى ذالمال أجمعه وابنى وأختى وهو أسدسا



فلم يجبه أحد منهم ثم بعد مدة طويلة أجاب الشيخ زين الدين الأيوبي في هذا الجواب زيد وطى جده أم أمه وطى مشبهه فأولدها بنتين ثم تخرج أحدهما عمر وابن عم زيد فأولدها ابناً ثم وطى زيد هذه المنكوحه وطى مشبهه فأولدها بنتين ثم إن عمر أقتل زيد بعدا لحاصل ما ترك زيد من الورثة جده وأربع بنات وابن ابن عمه لاب والمرأة القاتلة وهي زوجة عمر وابن ابن ابن عم الميت وأمه وهي الجدة أم الام الموطاة وأختها وبنتها فهن أربع بنات لميت وصديق أنهم ورثوا المال أسداسا لثلاث البنات الثلاث وهن أربع وللجدة السدس وللعاصب مابق وهو السدس فنظم هذا الجواب قاضي القضاة الشهاب ابن حجر فقال

بنتان من أم أم مشبهه وأتى \* أحدهما الاب وطافيه الباس

أتت بنتين منه ثم من عصب \* بآن فأت أب فال أسداس

وصح ذلك في عاشر رجب الفرد من السنة المذكورة بالقاهرة المحروسة قال وألدى رحمه الله تعالى أقول والميتان اللذان نظمهما شيخنا ابن حجر لا يفيان بالقصود والله أعلم ثم أتى وقفت على خط ابن حجر وقد أنشد بيتي الوالد وقال فأجبت أم وأختان منها الرهن غدا ثلثا وسدسا ومن غير الباس وبالولاء ورثت أم الرضاع كذا أخت وابن فهذا الارت أسداس ٢٢٩ قال ثم نظمت في صورة أخرى

لاجل قوله قرابتا فذكر  
الميتين الاولين ثم قال وذكر  
للشاربيه أنه حلهم مافي  
مناخحة ونظم الجواب عنهم  
قال ابن حجر ولا يخضرني  
الآن قال والدي رحمه الله  
وأقول ان هذين البيتين مع  
ما فيهما من الأقوال لا يفيان  
بالقصود بل يقصران عن  
الاولين والله أعلم والذي  
عندي أن الشيخ إنما نظم  
ما فيه الباس ولكنه عند  
الكتابة سبق قلمه فقال  
من غير الباس والله أعلم  
قلت وقد نظم الجواب شيخنا

(ووقف للعمل حظ ابن) واحد أو بنت واحدة أيهما كان أكثر وعليه الفتوى لانه الغالب (ويرث) الحمل (ان خرج أكثر فأت لا) يرث ان خرج (أقله) فأت ثم ان خرج مستقيما فالعقب صدره وان خرج منه كسوا فالعقب مرنه وكذا اذا تحرك شيء من أعضائه (ولا توارث بين الغرقى والحرقي الا اذا علم ترتيب الموت) بل مال كل منهم لورثته الاحياء فو غرق زوجان أو احترقا وترك كل منهما أخا فالحال أخيهما وماله لأخيه (و) النصف الثالث (ذو رحم وهو قريب ليس بذى سهم ولا عصبه ولا يرث مع ذى سهم ولا عصبه سوى أحدان) وجن لعدم الر دعليهما) فيأخذ المنفرد جميع المال بالقرابة (وترتيبهم كترتيب العصبات والترتيب بقرب الدرجة) كبنات البنت أولى من بنت بنت البنت ومن بنت بنت الابن (ثم) ان استووا في الدرجة يكون الترتيب (بكون الاصل وارثا) فولد الوارث أولى سواء كان ولد عصبه أو ولد صاحب فرض (وعند اختلاف جهة القرابة) مع الاستواء في الدرجة (فلقرابة الاب ضعف قرابة الام) كاب أم أب الاب وأب أب الأم فالثلثان للجد من جهة الاب والثلث للجد من جهة الأم (وان اتفق الاصول) في صفة الذكورة والانوثة (فالقسمة على الابدان) أي أبدان الفروع اتفاقا (والا) أي وان اختلفت صفة الاصول (فالعدد منهم) أي من الفروع

شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله على وجه آخر فقال بنتان من أم جد مشبهه وأتى \* من حافد الجد الاولى أيها الناس بابنتين وبابن عاصب فتوفى \* الواطئون قال الجد أسداس وهذا البيتان أحسن الاجوبة وأولاهما وأما ما أجاب به شيخ الاسلام الجدر رحمه الله نفسه فهو قوله مناخحة أم وأختان منها وابن عم أب \* قد مات والمال لم يدركه أماس ثم ابنتين وابن واحد ولدوا \* من إحدى الاختين فالمرات أسداس وصورته أن هذا رجل مات عن أمه وأختين لاب وابن عم أبيه فلم تقسم التركة ثم ان ابن العم تزوج إحدى الاختين فأولدها بنتين وطلقةا وتزوجت بابن عمه فأولدها ابنا وماتت زوجها الثاني ثم الاول الذي منه البنتان فيخص الام من التركة الاولى السدس والاختين الثلث لكل واحدة منهما السدس والباقي لابن العم فلما مات قبل قسمة التركة عن بتيه كان لهما الثلثان من تركته وهي ثلث أصل المال فكان لكل واحدة منهما سدسه والباقي وهو ثلث تركته وسدس أصل المال لابن العم الذي هو من إحدى الاختين فكان لكل واحد سدس المال والله الموفق (مسئلة) ان قيل أي ميت ترك أربعاً من الورثة فكان لأحدهم ثلث المال وللثاني ثلث الباقي وللثالث ثلث مابق وللرابع مابق وهي المسئلة الا كدرية وقد نظمها بعضهم فقال

ما فرض أربعة توزع بينهم \* مرات ميتهم بفرض واقم

فلوا حد ثلث الجسم وثلث ما \* بقي لثانيه بمحكم حامه

والثالث من بعد ذلك الذي يبقى وما يبقى نصيب الرابع (فالجواب) أنها امرأتان من زوج وأمه وأخت وجد فلزوج  
النصف واللام الثلث والجد السدس والأخت النصف قسّم من سبعة وعشرين للزوج تسعة هي ثلث الجميع وللأم ست  
هي ثلث الباقي والأخت أربعة هي ثلث ما بقي والباقي ثمانية للجد (مسائل حسابية) المحقة بالفرائض (مسئلة) رجل  
اتجر ثلاثة أيام ورجع كل مرة مثل رأس ماله وتصدق كل يوم دينار ولم يبق له في اليوم الثالث شيء كم كان رأس ماله  
(فالجواب) أنه كان إحدى وعشرين قيراطا تصار في اليوم الأول دينارا وثمانية عشر قيراطا فأعطى دينارا بقي ثمانية  
عشر قيراطا وصار في اليوم الثاني دينارا واثني عشر قيراطا فأعطى دينارا بقي اثنا عشر قيراطا فأعطى في اليوم  
الثالث مثله فتصدق به فلم يبق شيء (مسئلة) إذا أعطى عشرين درهما للرجل ليكرى له عشرين دابة كل رجل بدرهمين  
وكل يغل بدرهم وكل حمار بنصف درهم كيف يكرى (فالجواب) أنه يكرى عشرة حمير بخمسة وخمسة بغال بخمسة  
وخمسة جمال بعشرة (مسئلة) رجلان مع أحدهما رغيقان ومع الثاني ثلاثة أرغفة فقعدا با كلان لهما رجل ثالث  
وأكل كل معهما وأعطاهما خمسة ٢٣٠ دراهم وقال اقتسماهما على قدر ما أكلت من خبز كما

(والوصف من بطن اختلف) عند محمد وعليه القنوى وعند أبي يوسف يعتبر أمدان  
الفروع ويقسم المال بينهما على السواء إن كان الكل ذكورا أو إناثا وإن كانوا  
مختلفين فلذلك كمثل حظ الانثيين (والفروض) القسمة في كتاب الله تعالى ستة  
(نصف وربع وثلث وثلثان وثلث وسدس) هذا جنس آخر (ومخارجها)  
أي مخارج هذه الفروض (اثنا للنصف وأربعة وثمانية وثلاثة وستة لشيئها) أي  
لاربع والثلث والثلثان والثلث والسدس هذا عند عدم اختلاط الجنس بالجنس  
الآخر (واثنا عشر وأربعة وعشرون بالاختلاط) أي إن اختلط الربع بكل الثاني  
أو ببعضه فهو من اثني عشر وإن اختلط الثلث من بكل الثاني أو ببعضه فهو من أربعة  
وعشرين (وتقول) أي الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون (زيادة فستة)  
تقول (إلى عشرة وثمانين) فتقول لسبعة كزوج وشقيقتين وثمانية كهم وأمه  
ولتسعة كهم وأخ لام ولعشرة كهم وأخ آخر لام (واثنا عشر) تقول (إلى سبعة عشر  
وترا) لا شفعاء فتقول لثلاثة عشر كزوج وشقيقتين وأمه ولخمس عشر كهم وأخ لام  
ولسبعة عشر كهم وأخ آخر لام (وأربعة وعشرون) تقول (إلى سبعة وعشرين)  
فقط كزوج وبنتين وأبوين والحاصل أن مجموع المخارج سبعة منها أربعة لا تقول

كيف يقسمان الدراهم  
(فالجواب) أن يأخذ صاحب  
الرغيفين درهما وصاحب  
الثلاثة أربعة لأنه أكل من  
صاحب الثلاثة رغيقا وثلث  
رغيف ومن صاحب  
الرغيفين ثلث رغيف ويصحب  
إن عليا رضي الله عنه  
وقعت هذه المسئلة في أيامه  
فقرأها اليوم وقد قال صاحب  
الرغيفين لي درهما ونصف  
وللثلاثة درهما ونصف لأنه  
شارك بيننا في الخمسة  
والشركة تقتضي المساواة  
فقال صاحب الثلاثة بل لي

ثلاثة دراهم ولك درهمان أخذ من عدد الارغفة فقال على رضي الله عنه ارض  
وما أعطاك صاحبك والأقل ليس لك في القضاء ذلك فقال لأرضي الإجماع في القضاء فقال ليس لك إلا درهم واحد  
قلت وقد ذكر هذه المسئلة في قسمة العدة وقال في التصوير أنهم أكلوا جميعا مستوين وقال في الجواب لصاحب  
الرغيفين درهمان وللآخر ثلاثة دراهم لأن كل واحد منهم أكل رغيقا وثلثي رغيف ثلثان من ذلك من نصيب  
صاحب الرغيفين ورغيف تام من نصيب الآخر فأجعل كل ثلث سهما فيكون كل واحد أكل سهمين من نصيب  
صاحب الرغيفين وثلاثة أسهم من نصيب الآخر فذلك خمسة أسهم فيجعل البديل بينهما كذلك انتهى والحاصل أن  
الجواب الأول مبنيا على أن صاحب الرغيفين جعل آكلًا لخمس أسهم من رغيقيه فيبقى له حق سهم واحد وثلث  
رغيف عنه درهم واحد ومبنى الجواب الثاني على جعل الآكل شائعا في الخمسة فيكون كل واحد أكل من كل من  
الاثنين والثلاثة حصصا متساوية فالثالث أكل من صاحب الرغيفين سهمين فله حصصا عليه درهمان من الخمسة  
لكن يتوجه هنا أن يقال إن صاحب الثلاثة يقول لصاحب الرغيفين لي عندك سهم فاني أكلت من خبزك سهمين  
أكلت من خبزي ثلاثة أسهم بقي لي سهم حصته درهم لأن يقال الكلام في قسمة الخمسة لاني دعوى الرجلين فيما

بينهم من الحسين والله أعلم ثم اني رأيت في العدة في كتاب الشهادات ما يشهد للحكم السابق فانه قال رجلان لاحدهما خمسة أرغفة وللآخر ثلاثة أرغفة فجاء ثالث وأكل معهم ما دفع اليهما ثمانية دراهم وقال هذه لك على قدر ما أكلت من طعامكم فدفعت صاحب الخمسة ثلاثة دراهم الى صاحب الثلاثة الارغفة فأبى وقال لا أرضى بذلك فاختمنا الى على رضى الله عنه فقال هذا خير لك من الحكم فقال فاحكم فقال على رضى الله عنه لك درهم والسبعة لصاحبك فقال له لم قال لان الثمانية بين الثلاثة فيجعل كل رغيغف على ثلاثة فتصير أربعة وعشرين سهما فحصلت تسعة أسهم وحصصة صاحب خمسة عشر وأربعة وعشرون بين ثلاثة يكون لكل واحد ثمانية فبان ان صاحب الخمسة أكل ثمانية أسهم يبقى له سبعة أسهم كلها الاجنبي وأنت أكلت ثمانية أسهم وأكل سهم واحد من سهامك الاجنبي انتهى (مسئلة) رجل له ثلاثة بنين أعطى الكبير منهم خمسين أترجة وأعطى الاوسط ثلاثين أترجة وأعطى الاصغر عشرين أترجة وقال لهم بيعوا واحدا وليأتين كل واحد منكم بعشرة دراهم من الذي أعطيته فأقوا بمثل ما قال كيف كان بيعهم (فالجواب) أنهم باعوا على سعر كل سبع أترجات ٢٣١ درهم وما فضل كل واحدة بثلاثة دراهم فأما الكبير فباع تسعة وأربعين بسبعة دراهم وفضل واحدة باعها بثلاثة دراهم صارت عشرة وأما الاوسط فباع ثمانية وعشرين بأربعة دراهم وفضل ثنتان فباعهما بستة دراهم صارت عشرة وأما الصغير فباع سبعة دراهم وفضل ثلاثة باعهم بتسعة دراهم صارت عشرة (مسئلة) رجلان معهما طرف فيه ثمانية أرطال وليس معهما الا طرفان أحدهما يسع ثلاثة والاخر خمسة

وثلاثة تعول بالاستقرار ثم ان انقسمت المسئلة بلا كسر فلا يحتاج الى ضرب كأبوين وابنين أصلهما من ستة وتقسيم على الكل (وان انكسر حظ فريق) أى نصيب طائفة من الورثة (ضرب وفق العدد) وهو الرؤس (في الفريضة) أى فى أصل المسئلة (ان وافق) كأبوين وعشر بنات أصلهما من ستة وتصح من ثلاثين وعولها ان كانت عاتلة كزوج وأبوين وست بنات أصلهما من اثني عشر وتعول الى خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (والا) أى وان لم يكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة (فالعدد) أى عدد رؤس من انكسر عليهم بضرب (في الفريضة) كزوج وخمس أخوات لأبوين وأبأب أصلهما من ستة وتعول السبعة وتصح من خمسة وثلاثين (فالبلغ) المضروب (مخرج) المسئلة في الصورتين (وان تعدد الكسر وعائل) أعداد الرؤس (ضرب واحد) من الأعداد في أصل المسئلة كست بنات وثلاث جدات وثلاثة أعمام أصلهما من ستة وتصح من ثمانية عشر (وان تداخل) بعض الأعداد في البعض (فالاكثر) أى يضرب أكثر الأعداد في أصل المسئلة كأربع زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عمأ أصلهما من اثني عشر وتصح من مائة وأربعة وأربعين (وان توافق) أى وافق بعض أعداد الرؤس بعضا كأربع زوجات وثمانى

أرطال وأراد اقسمة ما زيت بينهم نصفين كيف يتسمانه (فالجواب) ان علا الوعاء الذى يسع ثلاثة أرطال ويسكبه في الوعاء الذى يسع خمسة أرطال ثم يعلاه مرة ثانية ويسكبه فوق تلك الثلاثة الاول يفضل معه في الوعاء الصغير رطل ثم يسكب الخمسة في الظرف الكبير ثم يسكب الرطل الذى في الوعاء الصغير في الوعاء الاوسط ثم علا الوعاء الصغير ويسكبه فوقه فقد تم لكل واحد أربعة أرطال وهى النصف (مسئلة) ان قيل أى رجل مات وترك ثلاثة بنين وترك خمس عشرة فغاية خمس منها ملوؤة وخلا وخمس الى نصفها وخمس خالية وأرادوا قسمتها من غير أن يحولوها من مكانها كيف الوجه في ذلك (فالجواب) أن يأخذ أحد البنين خابيتين ملوؤتين وخابيتين خاليتين وغاية الى نصفها والثاني كذلك فيبقى خمس خواب احداها ملوؤة والثانية خالية والثالثة الى نصفها هي نصيب الثالث من العدة (مسئلة) ان قيل رجل قسم بين أصحابه مالا فاعطى الاول درهما والثاني درهما والثالث ثلاثة والرابع أربعة وهكذا الى آخرهم يعطى كل انسان أزيد من الآخر درهما ثم وأخذ المال منهم كله ثم قسمه بينهم لحصل لكل انسان منهم عشرة دراهم فكم الدراهم وكم الرجال (فالجواب) ان الدراهم كانت سبع مائة وثمانين درهما وان الرجال كانوا تسعة وثلاثين رجلا وهذا ليس من المشكلات ولكني تبعت في ذكرها من تقدمني (مسئلة) ان قيل جماعة دخلوا

بسمنا نأقطع واحد منهم زمانه والآخر اثنين والثالث ثلاثة والرابع أربعة وهكذا الى آخرهم يريد كل انسان منهم على  
 الآخر زمانه ثم لما خرجوا جوهوا الرمان واقتسموا بالسوية فخص كل واحد منهم عشرة فكم الرمان وكم الرجال  
 (فالجواب) ان الرمان مائة وتسعون والرجال تسعة عشر وهذه من غط التي قبلها (مسئلة) ان قيل رجل وضع في مكان  
 ما لاف دخل آخر ووضع عليه مثله وأخذ عشرة فدخل آخر ووضع على الباقي مثله وأخذ عشرة ثم دخل آخر  
 ووضع على الباقي مثله وأخذ عشرة ثم دخل آخر ووضع على الباقي مثله وأخذ عشرة فلم يسبق من المال شيء فكم  
 أصل المال وكم وضع عليه كل واحد منهم (فالجواب) ان الواضع الاول وضع ثمانية دراهم ونصف درهم ورابع درهم  
 ووضع الثاني عليه مثله فصار المجموع سبعة عشر درهما ونصف درهم فلما أخذ عشرة صار الباقي سبعة ونصف فوضع  
 عليه الثالث مثله فصار المجموع خمسة عشر فلما أخذ منه عشرة بقي خمسة فوضع الرابع عليه مثله فصار عشرة أخذ  
 وذهب فلم يسبق من المال شيء (مسائل شتى) (مسئلة) أي رجل قال ولدت في شهر رمضان عند أبي خنيفة  
 وفي شوال عند أبي يوسف قال ٢٢٢

الحنفي وقاه الله كل مرهوب  
 وأتم عليه كل موهوب فله  
 درهما أتق دره وذلك النظم  
 الشريف من الجهر الخفيف  
 رجل قال قد ولدت بشهر الصوم  
 في قول أقدم الاعيان  
 وبشوال عند يعقوب فأنتم  
 بجواب وفقت للتبيان  
 (فالجواب) أنه رجل ولدت  
 آخر يوم من رمضان وقد  
 روى الهلال بالنهار وقبل  
 الزوال فعند أبي خنيفة  
 يكون ذلك اليوم من رمضان  
 ولا يحل لهم الاقطار وعند  
 أبي يوسف ذلك اليوم من

عشرة بنتا وخمس عشرة جدوة وستة أهمام (فالوق) أي يضرب وفق أحد الاعداد  
 في جميع الثاني ثم ما بلغ في وفق الثالث ان وافق المبلغ الثالث والا فالمبلغ في الثالث  
 ثم الرابع كذلك ثم المبلغ في أصل المسئلة وهو هنا أربعة وعشرون تبلغ أربعة  
 آلاف وثلاثمائة وعشرين فنها تع (والا) أي وان لم يتماثل ولم يتداخل ولم يتوافق  
 بان يابنت الاعداد بعضها بعضها (فالعدد) يضرب كله (في جميع العدد الثاني  
 ثم ما بلغ في) جميع (الثالث ثم ما بلغ في) جميع (الرابع ثم المبلغ في الفريضة)  
 كزوجتين وست جدات وعشرين بنتا وسبعة أهمام أصلها من أربعة وعشرين  
 وتضع من خمسة آلاف وأربعين (و) يضرب في (عولها) ان كانت عائلة كزوج  
 وتسع جدات وخمس اخوات لا يوين أولاب أصلها من ستة وتقول الى ثمانية وتضع  
 من ثلاثمائة وستين ثم شرع في مسائل الرد فقال (وما فضل) عن فرض ذوى الفروض  
 ولا مستحق (يرد على ذوى الفروض بقدر فرضهم الاعلى الزوجين) فلا يردهما  
 وقدما أنه يردهما في زماننا لفساد بيت المال ثم مسائل الرد أربعة أقسام لانه اما  
 أن يكون من يرده عليه جنسا واحدا أو لا وكل منهما اما عند عدم من لا يرده عليه أو مع  
 وجوده أشار الى الاول بقوله (فان كان من يرده عليه جنسا واحدا) عند عدم من لا يرده

سؤال وقد نظمت الجواب فقلت خذ جوابي مفصل التبيان عن سؤال يفوق نظم الجمان  
 كان ميلاد ذابا خروم \* عديين الانام من رمضان \* وبه قدرأى الهلال نهارا \* قبل ظهر جماعة الاعيان  
 عند يعقوب ذلك اليوم عيد \* وصام في مذهب النعمان (قلت) ومحمد يعقوب في هذه المسئلة كما ذكره الامام  
 أبو نصر الطعان الغزوي (مسئلة) ان قيل أي امرأة زالت بكارتها بالجماع وتزوج كالا بكار ويكون  
 عند أبي يوسف ومحمد والشافعي (فالجواب) أنها امرأة زالت بكارتها بالجماع وتزوج كالا بكار ويكون  
 سكوتها مرضي وتدخل في الوصية لا بكارتها فلا وهي معروف فقمن التهذيب (مسئلة) ان قيل أي رجل قيل له من  
 ابن أنت فقال أنا بصري عند أبي خنيفة كوفي عند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (فالجواب) أنه ولد بالبصرة  
 ونشأ بالكوفة وقوطان بها فأبو خنيفة يعتبر المولد وأبو يوسف ومحمد يعتبران المنشأ وعلى هذا ينبغي الخلاف في الوصية  
 وفي الحنفية من حلف لا يتزوج من نساء أهل البصرة (مسئلة) ان قيل أي رجل قيل له كم سنك فقال أنا ابن  
 خمس وثلاثين سنة عند أبي خنيفة وابن ست وثلاثين سنة عند صاحبيه (فالجواب) أن هذا رجل كانت ولادته  
 في أثناء الشهر ولم يكن في أول الشهر فأبو خنيفة رضي الله عنه يعتبر بالحساب بالأيام يأخذ لكل شهر ثلاثين

يوما ولكل سنة ثلثمائة وستين يوما حتى يتم خمسا وثلاثين سنة وهما يعتبران الحساب بالاهلة فيكون بعض الأشهر ثلاثين وبعضها تسعة وعشرين فيكون تمام ذلك ستا وثلاثين لأن كل شهر من شهور السنة بعد ست وثلاثين سنة يعود إلى حالته التي كان عليها في الابتداء قال ابن العز وقد نظم هذه المسئلة شيخنا قاضي القضاة ببلغه الله ما يؤمله من رضاه ونظمه من الدرر اللقيط من البحر البسيط وهو يامن له نظري في الفقه فاق به وفي الخلاف وفي الفهم والعسر ما وجه قول الذي قد قال أنه \* من مهره قدمه في خمس بلا نظر \* بعد الثلاثين في قول الإمام وفي قوليهما زاد عاما يا أولى الفكر \* فهذه نكتة يا صاحبي حضرت \* فاسمع بتوجيهها يا واحد البشر وقد استحضرت الله تعالى ونظمت الجواب حال الكتابة فقلت

هذا الجواب ونظمي غير معتبر \* ولا أرى انني في الناس ذو فكر \* هذا في قدر الرحمن مولده  
 اثنا عشر وهذا مدرك النظر \* فالتسعة من مهره لا نقص غيره \* عند الامام وقال الله في حري  
 والعام أخفى هلا بياته ولهما بل زاد عاما فعد بالفكر واعتبر ٢٣٣ \* وعنده فهو همسي وقد وضحت

يا صاحبي نكتة كالشمس  
 والقمرة  
 (مسئلة) امرأة ولدت فقال  
 لها زوجها أحيا ولدت أم  
 ميتا فقالت حيا عند أبي  
 حنيفة ميتا عند مالك رحمه  
 الله (فالجواب) أنها ولدت  
 ولدا كان منه تحريك أو  
 قلب عين فعند أبي حنيفة  
 هذه الأشياء كلها تدل على  
 الحياة حتى يرث ويورث  
 وعند مالك رحمه الله لا يحكم  
 بحياته إلا بالصياح (مسئلة)  
 امرأة قيل لها أفارغة أنت  
 أم ذات زوج فقالت فارغة

عليه (فالمسئلة من) عدد (رؤوسهم) ابتداء قطعاً للتطوير (كبتين أو أختين) أو  
 جدتين (والا) أي وإن لم يكن من يرد عليه جنسا واحداً بأن كان جنسين أو ثلاثة  
 لا أكثر بالاستبراء (فمن سهامهم) أي تؤخذ المسئلة من سهامهم (فمن اثنين لو) (اجتمع  
 سدسان) كجدة وأخت لأم (و) (من ثلاثة لو) (اجتمع ثلث وسدس) كجدة وأختين  
 لأم (و) (من أربعة لو) (اجتمع نصف وسدس) كبت وبنت ابن (و) (من خمسة لو)  
 (اجتمع ثلثان وسدس) كبتين وأم (أو نصف وسدسان) كشقيقة وأخت لأم  
 أو جدة (أو نصف وثلث) كشقيقة وأم وهذا هو النوع الثاني ثم شرع في الثالث  
 فقال (ولو) كان (مع) النوع (الأول) وهو ما إذا كانوا جنسا واحداً (من لا يرد عليه)  
 وهو أحد الزوجين (أعط فرضه) أي فرض من لا يرد عليه (من أقل مخارجه) أي  
 مخارج الفرض (ثم أقسم الباقي على) رؤوس (من يرد عليه) فإن استقام فيها  
 (كزوج وثلاث بنات) فهي من أربعة للزوج واحد يبقی ثلاثة وهي تستقيم عليهن  
 فلا حاجة إلى الضرب (وإن لم يستقم فإن وافق رؤوسهم) الباقي كزوج وست بنات  
 (فأضرب وفق رؤوسهم) وهو هنا اثنتان (في مخرج فرض من لا يرد عليه) وهو هنا  
 أربعة تبلغ ثمانية فلزوج اثنتان وللبنات ستة (والا) وافق بل بابت (فأضرب كل

٣٠ كنز البيان عند أبي حنيفة ذات زوج عند الشافعي كيف يكون ذلك (فالجواب) أن هذه  
 امرأة قال لها زوجها أنت بائن أو حرام ونوى به الطلاق فإنه يقع بائنا عند أبي حنيفة ويقطع النكاح بينهما  
 ورجعيا عند الشافعي (مسئلة) رجل قيل له خبرك ما دؤم فقال ما دؤم عندهما وعند الشافعي وغير ما دؤم  
 عند أبي حنيفة كيف يكون ذلك (فالجواب) أن هذا كل مع الخبز ما لا يصنع به كاللحم والخبز فالشافعي يجعله  
 إذا ما كذا أبو يوسف ومحمد وأبو حنيفة لا يجعله إذا ما (مسئلة) رجل قيل له هل قرأت كتاب فلان فقال قرأته عند محمد  
 ولم أقرأه عند أبي يوسف كيف يكون ذلك (فالجواب) أنه نظري في الكتاب وفهمه ولم يحرك به لسانه فمحمد يقرؤه  
 وأبو يوسف لا يقرؤه (مسئلة) إن قيل أي رجل عزرا بأه أو فقرا أخاه وأعرى ولده وأصلى علوه النار ولم  
 يأثم بذلك (فالجواب) أن التعزير هو التعظيم والنصرة وأفقرا أخاه أي أعارقه ناقة يركب فقارها وأعرى ولده أي  
 أعطاه ثم رخللة عاما وأصلى علوه النار المملوك هو العجين الذي أجسد عجنه حتى قوى (مسئلة) إن قيل صالح  
 فاسق وفاسق صالح (فالجواب) أن الصالح الفاسق رجل صالح شهد على رجل فاسق غير مشتهر بنفسه فيصير فاسقا  
 حتى لا تقبل شهادته لا شاعته الفاحشة والفاسق الصالح هو رجل يفسق في السر وهو باق على صلاحه

وشهادته مقبولة فصار هذا الصالح أسوأ حالا من هذا الفاسق من الحاي (مسئلة) رجل معه شاة وذئب وحشيش  
مر على نهريه - هر كى لا يسع الاثنين وأراد قطع النهر فى المركب المذكور ويخاف ان خدلا الشاة مع الذئب  
أن يأكل الشاة أو الحشيش مع الشاة أن تأكله فالحيلة فى تعديتهم ولا يأكل بعضهم بعضا (الجواب) أن يركب  
الرجل معه الشاة فيقطع النهر ويضعها ويرجع ثم يأخذ الحشيش ويقطع النهر ويضعه ويرجع بالشاة فيضعها  
ثم يأخذ الذئب ويقطع النهر ويضعه ويرجع ثم يأخذ الشاة ويقطع النهر وقد قطع النهر بالجميع ولم يأكل بعضهم  
بعضا (مسئلة) ثلاث رجال معهم ثلاث نسوة لهم هر راعى نهريه هر كى صغير لا يسع أكثر من اثنين وأرادوا  
قطع النهر فى المركب المذكور وكل منهم اذا ترك زوجته يخاف عليها من الآخر فالحيلة فى تعديتهم وان لا يتخلو  
أحدهم من زوجته غيره وليس معها زوجها (الجواب) أن يركب أحدهم وزوجته فيقطعها النهر ثم يرجع الرجل  
بالمركب ويترك زوجته ويقف مع الرجلين ثم يركب المرأتان ويقطعان النهر ثم يرجع إحدى النساء الى زوجها  
ثم يركب الرجلان الآخران الى ٢٣٤ زوجتيهما ثم يرجع رجل منهما مع زوجته ثم يركب

عدد رؤسهم فى مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وخمس بنات) فالخرج هنا أربعة  
للزوج واحد يقيق ثلاثة تباين الخمسة فأضرب الاربعة فى الخمسة تبلغ عشرين فثم  
تصح (ولو مع) النوع (الثانى من لا يرد عليه) فأنقسم ما بقى من مخرج فرض من لا يرد  
عليه على مسئلة من يرد عليه) فان استقام فيها (كزوج واربعة بنات وست  
أخوات لام) فخرج فرض من لا يرد عليه أربعة للزوج واحد يقيق ثلاثة لأن سهم تستقيم  
على سهم الجدات وسهمى الاخوات لكنه منكمسر على آحاد كل فريق كما سيجى  
(وان لم يستقم فأضرب سهام من يرد عليه فى مخرج فرض من لا يرد عليه) فالبلغ  
مخرج فرض الفريقين (كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات) فخرج من لا يرد  
عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد يقيق سبعة لا تستقيم على مسئلة من يرد عليه وهى  
هنا خمسة لان الفرضين ثلثان وسدس فأضرب الخمسة فى الثمانية تبلغ أربعين فهى  
مخرج فروض الفريقين (ثم أضرب سهام من لا يرد عليه) وهو سهم الزوجات (فى مسئلة  
من يرد عليه) وهى خمسة يكن خمسة فهى حق الزوجات من الاربعين (و) أضرب  
(سهام) كل فريق (من يرد عليه) وهى أربع للبنات وسهم للجدات (فيمابقى) أى  
فى السبعة الباقية (من مخرج فرض من لا يرد عليه) يكن للبنات ثمانية وعشرون

الرجلان الآخران ويقطعان  
النهر ثم يرجع المرأة بالمركب  
الى المرأتين الباقيتين ثم  
تركب امرأتان منهن  
ويقطعان النهر الى زوجتيهما  
ثم يرجع زوج المرأة الباقية  
أو إحدى النساء الى تلك  
المرأة الباقية فتأتى بها وقد  
قطعوا بها جميعهم النهر ولم  
تنفرد امرأة بأجنبي دون  
زوجها وهى أشكل من  
التي قبلها وأعسر (مسئلة)  
ذكرها ابن العزق تهميده  
فقال حكى أن رجلا قال  
لابى حنيفة فرضى الله عنه

ما تقول فى رجل قال لا امرأته لا أرجو الجنة ولا أخاف النار وأكل الميتة والدم  
وأصدق اليهود والنصارى وأبغض الحق وأهرب من وجه الله تعالى وأشرب الخمر وأشهد عيالاً وأوصلى بغير وضوء  
ولا تحيم وأحب الفتنة وأترك الغسل من الجنابة وأقتل الناس فقال أبو حنيفة رضى الله عنه لا يحمله ما تقولون  
فيه قالوا هذا القاتل كافر فتبسم أبو حنيفة وقال هو مؤمن ثم قال أما قوله لأرجو الجنة ولا أخاف النار نوى انما  
أرجو وأخاف خالقهم ما بقوله أكل الميتة والدم نوى السهل والجسر والاكبد والطحال وبقوله أصدق اليهود  
والنصارى الذين قال الله تعالى فى حقهم وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود  
على شئ تصدقهما على ذلك وبقوله أبغض الحق أى الموت لانه حق لا بد منه وبقوله أشرب الخمر أى فى حالة الاضطراب  
وبقوله أحب الفتنة أى أحب المال والولد قال الله تعالى انما أموالكم وأولادكم فتنة وبقوله أشهد عيالاً أى يشهد  
بالله وملائكته وأنبيائه والقيامة والجنة والنار وبقوله وأترك الغسل من الجنابة أى عند عدم الماء وبقوله أقتل  
الناس أى الكفار (قلت) وذكره فى الفتاوى الظهيرية وقال لكن فى هذه العبارة ضرب من الاستبعاد فلا  
يوزا ستمالها وقد سئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة وانما أخاف

وأرجو الله تعالى فقال قوله لا أخاف النار ولا أرجو الجنة غلط فإن الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى  
 واتقوا النار التي أعدت للكافرين ولوقيل له خف مما خوفك الله تعالى فقال لا أخاف ذلك القول فإنه يكفر  
 وما ينسب لابي حنيفة رحمه الله قال لا يدخل النار الا مؤمن ومعناه اذا عاين النار آمن وأيقن أن ما جاء به الرسل  
 حق فهو لا يدخل النار الا هو مؤمن لكن لا ينبغي ايمانه ذلك قال الله تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا  
 (حكى) أن اعرابيا دخل على ابي حنيفة المسجد فقال بواؤم بواوين فقال أبو حنيفة بواوين فقال بارك الله فيك  
 كما بورك في لا ولا ثم روى فتعبر أصحابه وسألوه عن سؤال الاعرابي فقال قد سألتني عن التشهد بواوين كشهد ابن  
 مسعود أو بواو كشهد ابني موسى فقلت بواوين فقال بارك الله فيك كما بورك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية  
 ولا غربية (مسئلة) ان قيل امرأة ليست بمجنونة ولا مستحاضة أمرها زوجها بأن تصلي خلفت أن لا تصلي  
 هذا الشهر ولا تصوم وتشرب الخمر وتاكل لحم الخنزير وترى ذلك حلالا وتسفل دم آدمي ولا قود عليها ولا دية  
 (الجواب) أن هذه امراة نفسها مسافرة واضطرت الى تناول لحم الخنزير وشرب الخمر

٢٣٥

وتقتل الكافر الحربي من  
 حيرة الفقهاء (مسئلة) رجل حلف أن هذه العز  
 ولدت ولدين لا حينين ولا  
 ميتين ولا ذكرين ولا أنثيين  
 ولا أبيضين ولا أسودين  
 كيف يكون هذا (الجواب)  
 أن أحدهما حي والآخر  
 ميت وأحدهما ذكر والآخر  
 أنثى وأحدهما أسود  
 والآخر أبيض كذا في  
 العدة (مسئلة) امرأة  
 قالت لزوجه ابني مقدار  
 مهرى فقبض وخلف ثم بها  
 له أن يقر لها كيف يصنع

وللبعدات سبعة فاستقام فرض كل فريق (وان انكسر) على البعض (فصح)  
 المسئلة بالاصول المذكورة (كلمة) ثم شرع في مسائل النامحة فقال (وان مات  
 البعض) من الورثة (قبل القسمة) أي قبل قسمة التركة (فصح مسألة الميت الاول)  
 على ورثته (وأعط سها م كل وارث) من التصح (ثم صح مسألة الميت الثاني) على  
 ورثته (وانظر بين ما في يده) أي يد الميت الثاني (من التصح الاول و بين التصح  
 الثاني ثلاثة أحوال) وهي التوافق والتباين والاستقامة (فان استقام ما في يده من  
 التصح الاول على التصح الثاني فلا ضرب) حينئذ (وجمنا) أي المسئلان (من  
 تصح الميت الاول وان لم يستقم) فانظر (فان كان بينهما) أي بين ما في يده وبين  
 التصح الثاني (موافقة فأضرب وفق التصح الثاني في كل التصح الاول وان كان  
 بينهما) أي بين ما في يده وبين التصح الثاني (مباينة فأضرب كل التصح الثاني في  
 التصح الاول فالمبلغ مخرج المسئلين) وان مات ثالث أو رابع فأجعل المبلغ مقام  
 تصح الميت الاول وأجعل تصح الميت الثالث مقام تصح الميت الثاني وهكذا ثم شرع  
 في بيان تعيين نصيب كل واحد من المسئلين فقال (واضرب سها م ورثة الميت الاول في  
 التصح الثاني) ان كان بين ما في يد الميت الثاني وتصحيحه مباينة (أو في وقفه) ان كان

(الجواب) أن تبسع المرأة شيئا من زوجها بأربع مائة ثم انها تقول عن المهر ويقر لها بأربع مائة (مسئلة) وان قيل  
 رجلان اشترى شيئا باثني عشر وروضة أحدهما في كفة فتقدم الآخر وأكل النصف وترك النصف لصاحبه فان وصل  
 النصف الى صاحبه كان كل واحد منهما آكلان نصيبه فلو سقط النصف من كفة فضاء فما الحكم (الجواب) أنه ظهر  
 أن الذي أكله الآخر نصفه على ملك صاحبه ونصفه على ملكه فيضمن ثلاثة دراهم هي حصة صاحبه من الثمن  
 وحصته من الباقي أمانة عند صاحبه فلا يضمن شيئا لذلك (مسئلة) ان قيل أي رجل له أمة أتت بثلاثة أولاد  
 في بطون مختلفة متوالية كان الاول عبدا والثاني ابن أم ولد والثالث ابنه (الجواب) أن هذا الرجل مولى الامة  
 شهد عليه شاهد أنه أقر حين ولدت الاول أنه ابنه وشهد آخر حين ولدت الثاني أنه أقر أنه ابنه وشهد ثالث بالثالث  
 فكان الأكبر عبدا والثاني ابن أم ولد والثالث ابنه لان الاول والاوسط تصادقا على أن الجارية صارت أم ولد  
 بولادة الاوسط (مسئلة) ان قيل أي رجل ملك أنا مملوكا صحيحا لا شبهة فيه فلما ولدت صار ولدها بيت المال  
 (الجواب) أن هذا الرجل وفاق رجلا آخره أنا مملوكا لا يضمن عند شخص فوضعا لا تاني في مكان واحد فولدت  
 كل واحدة من الاتانين لجات احدهما ببغل والاخرى بمجش فأدهى كل منهما البغل فهما شريكان في البغل

والخس لبنت المال ويمكن أن يلغز على وجه آخر فيقال أي رجل له أنان حامل لا  
فولدت بغلا فصار نصفه لسكالا خرقرعائه ويجب أن تقدم في مسألة أن قيل أي امرأ  
وأنتي رادعت كل واحدة منهما ٢٣٦  
الذكر كيف يكون الحما

فأيهما كان أقبل فهو لبن  
الآن كذا في العدة (مسئلة)  
ان قيل أي امام عالم الكتاب  
والسنة ووجوه الفقه  
وسائر العلوم من أهل الدين  
برى من كل خصلة ذميمة  
جامع لكل خصلة حميدة جاز  
ذبحه بلا ذنب كان منه ولا  
جناية (فالجواب) أن هذا  
رجل فيه أهلية القضاء  
فلسلطان أن يوليئه القضاء  
فقد ذبحه بغير سكين فقد  
روى أبوداود من حديث  
أبي هريرة رضي الله عنه  
من جعل قاضيا فقد ذبح  
بغير سكين وليكن هذا آخر  
ما أوردناه في هذا الكتاب  
مع الاعتراف بعدم  
الاستيعاب لما يمكن جعله  
من هذا الباب \* واعلم أن  
ما عزوته من المسائل غالبا  
انما أريده أصل الحكم  
لا سبكه في صورة لغز فان  
غالب ذلك من مخترعات  
فكرى الفاتر ونظري  
القاصر وأنا أسأل الواقف  
عليه بعين الانصاف أن  
يصلح ما فيه من الزلل  
ويصنع مما فيه من الخطأ  
والخلل وأن يدعولى بالمغفرة

بينهما موافقة (و) اضرب (سهم ورثة الميت الثاني في نصيب الميت الثاني) ان كان بين  
ماتى يد الميت الثاني وتصحيحه مباينة (أوفى وقته) عند الموافقة (ويعرف حظ كل فريق  
من التصحيح بضرب ما) كان (للكل) فريق (من أصل المسئلة فيما مضى بته في أصل  
المسئلة) أي يضرب نصيب كل فريق من المسئلة في مبلغ الرأس وهو المضروب في  
الفريضة فما بلغ فهو نصيب ذلك الفريق (و) يعرف (حظ كل فرد) من أفراد الفريق  
(بنسبة سهام كل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم) أي رؤس ذلك الفريق حال  
كونه (مفردا ثم يعطى) كل واحد من آحاد الفريق (بمثل تلك النسبة من المضروب  
لكل فرد) من أفراد الفريق (وان أردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء فاضرب  
سهام كل وارث) أو غريم (من التصحيح في كل التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح) وهذا  
إذا لم يكن بين التركة والتصحيح ولا بين التركة ومجموع الديون موافقة وان كان بينهما  
موافقة فاضرب سهام كل واحد من الورثة ودين كل غريم في وفق التركة فما بلغ  
فاقسمه على وفق التصحيح أو على وفق مجموع الديون فخرج من القسمة فهو نصيب  
ذلك الوارث أو الدائن لانه يجعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الديون  
بمنزلة التصحيح ثم شرع في التخرج فقال (ومن صالح من الورثة على شيء) معلوم  
فاطرح سهامه من التصحيح (فاجعل كان لم يكن واقسم ما بقى) من التركة  
(على سهام من بقى) منهم كزوج وام وعم فصالح الزوج على ما في ذمته  
من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي  
ثلاثة واقسم ما بقى من التركة بين الام والم ثلاثا ما بقدر  
سهامهما سهامان للام وسهم للام والمجدته الذي  
بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على  
سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله  
وعصبيه وسلم والمجدته  
رب العالمين آمين

وفاته الديون وخاتمة الخبر عند تخرج كاس المذون فاني قليل الحظ مستضعف الرطب بأفقه كثير الخطا فليتنق الله  
سائله والمجدته أولا وآخرها طنا وظاهرا والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه خيرة الله من خلقه  
وعلى التابعين لهم باحسان مزيد الرضوان آمين



الحمد لله أودع الفقه خير علماء الدين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين  
 وعلى آله وأصحابه من تبع علم الهداية ومن تم بهمهم عقد نظام الإسلام في البسمة  
 والنهاية (وبعد) فقد بدأوا لاحقاً عام طبع كتاب كنز اليمان في فقه مذهب الامام  
 الاعظم أبي حنيفة النعمان بارقة هموس حواشيه بكتاب الذخائر الاثرفية في  
 ألقا الخنفية بالمطبعة البهية العفانية التي عمل ادارتها حارة الفراخه  
 بخط باب الشعرية ادارة مديرها ومنشيهامن لايجاريه في الفضل  
 سابق من بلغ أوج المعالي حضرة الشيخ عثمان عبدالرازق  
 في أواسط شعبان المعظم بإضافته الى خير العرب  
 والجمع الذي هو من سنة الف وثلثمائة وستة  
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل  
 الصلاة وأزكى التحية وعلى آله  
 وأصحابه وأهل شريعته  
 ذوى القواعد  
 السنية  
 آمين  
 نم



﴿فهرست شرح العلامة الطائى المسمى كنزالبیان مختصر توفیق الرحمن  
على متن الكنز الامام النسفى فى مذهب الامام الاعظم﴾

صفحة	كتاب	صفحة
٣	كتاب الطهارة وفيه أربعة أبواب	١٣٢
١١	كتاب الصلاة وفيه احدى وعشرون بابا	١٣٥
	وفصلان	١٣٦
٣٢	كتاب الزكاة وفيه ثمانية أبواب وفصلان	١٤٠
٤٦	كتاب الصوم وفيه بابان وفصلان	١٤٥
٤٩	كتاب الحج وفيه عشرة أبواب وفصلان	١٤٦
٥٤	كتاب النكاح وفيه خمسة أبواب وثلاثة فصول	١٥٠
٦٣	كتاب الرضاع	١٥٦
٦٤	كتاب الطلاق وفيه خمسة عشر بابا وسبعة فصول	١٥٩
٨٤	كتاب الاعتاق وفيه خمسة أبواب	١٦١
٨٨	كتاب الايمان وفيه خمسة أبواب	١٦٤
٩٦	كتاب الحدود وفيه أربعة أبواب وفصل	١٦٥
١٠١	كتاب السرقة وفيه باب وفصل	١٦٦
١٠٤	كتاب السر وفيه ستة أبواب وفصلان	١٦٨
١١٢	كتاب القبط	١٧٤
١١٣	كتاب القطة	١٧٧
	كتاب الآبق	١٧٨
١١٤	كتاب المفقود	١٧٩
	كتاب الشركة وفيه فصل	١٨٠
١١٦	كتاب الوقف وفيه فصل	١٨١
١١٧	كتاب البيوع وفيه عشرة أبواب وثلاثة فصول	١٨٣
	كتاب المزارعة	١٨٦
	كتاب المساقاة	١٨٨
١٣٠	كتاب الذبايح وفيه فصل	١٨٩

مجمعة	مجمعة
١٩٠ كتاب الاخمعية	٢٠٣ كتاب الجنائيات وفيه أربعة أبواب وفصلان
١٩١ كتاب الذكراهمية وفيه خمسة فصول	٢٠٧ كتاب الديان وفيه خمسة أبواب وخمسة فصول
١٩٥ كتاب احياء الموات	٢١٤ كتاب المعامل
١٩٦ كتاب الاثربة	٢١٥ كتاب الوصايا وفيه ستة أبواب وفصل
١٩٧ كتاب الصيد	٢٢١ كتاب الخنثى وفيه مسائل شتى
١٩٨ كتاب الرهن وفيه ثلاثة أبواب وفصل	٢٢٤ كتاب الفرائض

(تم الفهرست)





Library of



Princeton University.

